





GENERAL  
LIBRARY





الجزء الخامس من كتاب

# فصل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العلامي  
الجلّي

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني  
مد ظله العالی

چانچانه سپروز



# فصل الصادق

في شرح النبوة للإمام المحقق أبي الله العلامي  
الخليّة

تأليف :

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني  
مُظَلَّلُ الْعِلْمِ

طبع على نفقة الناجر الوجيه السيد امير الكاشاني

چاپخانه سپهر روز

KBL

. H89  
1953

vol. 5



« الحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيد رساله

في العالمين محمد المصطفى وعترته الطاهرين » .

وبعد فهذا هو الجزء الخامس من كتابنا فقه الصادق

و قد وفقنا لطبعه و ارجو من الله سبحانه التوفيق لنشر بقية

المجلدات بالتدريج فانه ولي التوفيق



## الباب الخامس في السهو

وهو يطلق على معانٍ والانسب بالمقام ارادة التضييع والتواني وعدم الاعتدال منه فيحمل الترك عن عمدا ونسيان وهو واضح والشك - فان الشك في جزء من اجزاء الصلاة او شرط منها مثلا بوجوب خروج الصلاة عن حد الاعتدال .

ثم انه تارة يقطع بوجود السهو والخلل في الصلاة - واخرى - يشك في ذلك فالكلام يقع في مقامين - (الاول) فيما لو قطع به - وهو قد يكون عن عمد و علم بالحكم والموضوع - وقد يكون عن عمد مع الجهل بالحكم او الموضوع او بهما - وقد يكون عن نسيان -

ثم ان الخلل تارة يكون بالزيادة و اخرى يكون بالنقص - و الزيادة اما بصلاة مستقلة او بركعة او بجزء ركني او غير ركني - و النقص اما تكون بشرط ركني او غير ركني - او جزء كل - او بكيفية او بركعة و تنقيح القول في المقام انما يكون برسم مسائل والتكلم في كل منها بما يقتضيه وضع الكتاب .

## لو ترك شيئا من الواجبات عمدا

مسألة ١ (من ترك شيئا من واجبات الصلاة عمدا بطلت صلواته) من غير فرق بين كون ما اخل به شرطا - او جزءا او كيفية - بلا خلاف ولا كلام لو كان عالما بالحكم

والموضوع بل هو من البديهيات اذ المراد بالبطلان ان كان ما يقابل الصحة بمعنى مطابقة الماتى به لما هو طرف اعتبار الشارع أو حكمه يكون هو من القضايا التي قياساتها معها - و ان كان ما يقابل الصحة بمعنى سقوط الاعادة و القضاء فهو يكون على القاعدة اذ سقوط الطلب المتعلق بشيء بالاثبات بشيء آخر يحتاج الى دليل آخر

ثم انه لا يخفى ان الحكم بالبطلان في الفرض انما هو - فيما لا يمكن تدارك ما اخل به - و الا فلا وجه للبطلان من هذه الجهة اذ مجرد العزم على الاخلال لا يوجب البطلان و قد اشبعنا الكلام في ذلك في الجزء الرابع من هذا الشرح في مبحث النية

وكك يحكم بالبطلان في صورة الاخلال بشيء من واجبات الصلاة مع مضي محل التدارك (ان كان جاهلا) بالحكم عن تقصير اذ الادلة المنصنة لاعتبار ذلك في المأمور به وان كان لا يمكن التمسك باطلاقتها لاعتباره في حال الجهل - لانه اذا امتنع التقييد بصورة العلم لما امكن التمسك باطلاقه كما حقق في محله - الا انه قد ثبت بمقتضى الادلة اشراك العالمين مع الجاهلين في الاحكام و لازم الاشراك المزبور بمطلية الاخلال بما اعتبر في المأمور به و ليس هناك ما يدل على الصحة - لما ستعرف من عدم شمول حديث (١) لاعتاد الصلاة لصورة الجهل عن تقصير نعم يختص ذلك (بماعدى الجبر والاختفات) فانه قد ورد الدليل على انه (فقد عذر لوجهيهما) وقد تقدم الكلام في هذه المسألة في مبحث القراءة

واما ان كان جاهلا به عن قصور - كالمجتهد المخطئ - ومقلده او كان جاهلا بالموضوع - فان كان ما اخل به الذي مضى محل تداركه من الخمسة المستثناة في حديث لاتعداد الصلاة - بطلت صلاته - والاصح لما ستعرف من شمول الحديث

(١) - الوسائل باب ٢٩ - من ابواب القراءة في الصلاة - حديث ١ - باب ١ - من ابواب قواطع الصلاة حديث ٤ - وغيرها من الابواب .

للجهل ان يحكى مصر فاصبر - وادكر - وادكر هو فعل - وادكر - وادكر  
(وكدالك لو فعل ما يحكى تركه عددا) - كبر - و كبر - و كبر - و كبر  
فعل شينا من دت عن حكمة - و كبر - و كبر - و كبر - و كبر  
بالحكم ان كان عن تقصير - و الا صحت -

## حكم الزيادة العمدية

مسألة ٢ لو أتى مسلم جماعة و صلاة في كل واحدة وحده وصل  
وحدثت صلاة صلاة بالكلام فيها يقع في مقام - (أول) وبقائه  
له عدة لا - (ثاني) فيه حقيقة صلاة في كل واحدة من وصل  
ذلك في كل صلاة لا في كل صلاة

[illegible]

والجواب عن ذلك ان اعتبار الاشياء اجزاء لا يكون على وجهين (الاول)  
 حقيقة الاجزاء في المتعين سجو تصديق على الواحد واسمه (الثاني) احده سجو  
 بالاشياء القسمة لا اعتبار الحقوق مثله ولا مقتربا له وفي الاول لا يتصور الريادة  
 في كل ما فرض وجوده كونه حذافى اجزاء ويكون له ما وردا سحرس لاقول لاكثر  
 وفي الثاني بحيث ان اجزاء حصر وجود قطعة لا يصدق على اولها وجودات  
 وفي وجود الثاني غير محل فهو لا مانع من تحتمل وجود حقيقة الريادة به وصدق يظهر  
 انه تصديق الريادة اذا كان اراد عدم ما يحتمل انما اشتر في الامور به (وهو) ان عدم  
 صديق ارادة لادقة علمه لا يرب عليه اثر بعد صدقه عرفا ونسبة الاحكام  
 للتصديق اعم

ومن الجهة الثانية في تقدير اعتبار قصد كونه على من اجزاء الامور به  
 في رياده اذا المركب لا اعتبار كاتصاله مركب من وجودات متباعدة ووجدته انما  
 تكون بالاعتبار ولا يكاد يتحقق لابقصده ولد الانحراف تلك الاعيان والادكار انما هي  
 المجردة عن قصد اتصاله على الخاص فمما يأتى شيء بقصد اتصاله لا يصير  
 جزءا ولا رياده فيها وعلى فرض الاليت به كك تصديق الريادة من غير فرق بين  
 يكون ذلك عن جهن بالحكم او لتشريع ومن غير فرق الجس من يقصد لامتثال مجموع  
 اراد العريد فيه وعلمه كماله لا يحصى ومن غير فرق بين كونه لمانى به من حسن  
 اجزاء الامور وبين كونه من غير سجن تلك الاجزاء (وهو) عن المحقق الثاني  
 به من انه لا يميز في صدق الريادة على ما كان من حسن احد اجزاء العمل قصد كونه  
 به (ضعيف) ومن غير فرق ايضا بين ان يعتقد ان اراد بان يعله من اجزاء وصلاته  
 انه كماله ولا يميز بين اجزاء ثم رفع اليده واتى به جزءا او ارفع الاول  
 صفة (دعوى ان رفع الجزء كعله انشاء والاسقاط في الحار حيات  
 (وهو) انه لا اثر لرفع اليد ولا موجب عود الامر بحاله فلا يكون مبررة الهدم  
 بهم ادفع الاول وسدا لاحاق الريادة بالاثبات به ثانيا (ثم ان) في خصوص

الركوع والسجود كلاماً سبأني في المسألة الآتية

أدعرف هذا فاعلم أن ريادة العمدية من حيث الإحلال بقصد الأمر كإن قصد المكلف امتثال خصوص الأمر المتيقن - مشتمل على الرأيد - لا إشكال في بطلان الصلاة من جهته ما قصده من الأمر لا واقع له - وما له واقع لم يقصده - وكذا لا إشكال في بطلان الصلاة من وجه الإحلال ما هيئته الاصلية - لا - كما - أدعقد المكلف ما شاء الأمر المعنى وأما أني رأيت خطأ لا غنى عنه كونه اجامو به - أو شريع في التطييع غير المعنى بقدر ما يشاء الأمر - موجود ولم يكن محله - هيئته الاتصالية - ثم تظل الصلاة - لأن جهدهم قصد الأمر وهو واضح ولأن جهدهم اعتبار عذمتهم في الصلاة أدعقتضى حدث أن رفع عذمتهم ما لم يعم عليه دليل بخصوصه - أو شئت فسمه أدعهم يكن مكلف الذي يعمل مع الريادة - مشرعاً في الأمر - مشتمل على الرأيد - وبهذا على صدور الأمر من الشارع متعلق بما يعم الرأيد - ثم هي على تعليل الأمر به اعتماداً على العمل كتابياً على ما هو به - الأمر الواقعي متعلق على ما هيئته وأما أني بعمل مشتمل على الرأيد ادعى الأمر الواقعي - أو كان أساساً على أن العائتي به مطابق بمأموره من دون تصرف في الأمر أصلاً ولا تطييع - أو كان أساساً على انعكاس وجوب عبري عن الأمر الواقعي بالصفة التي أرأيد - وكان ما يعمي إقصاء من قبل الأمر الواقعي بالصفة التي - ثم تظل الصلاة من ناحية قصد الأمر والمفروض عدم بطلانها من ناحية أخرى فمتنصلي بعد هذه الأوبة علم مصيبه ريادة العمدية ما لم توجه الإحلال بقصد الأمر ولا بهيئة الأصلية المعنوية في الصلاة .

وأما القاعدة الثانوية - فقد كنت النصوص على مطلية أرأيد العمدية بتصلية مصفاً - كما هو المشهور بين الأصحاب ففي صحيح (١) أني نصير عن الصادق (ع) من زاد في صلاته فعلية الإعادة .

وأورد على الاستدلال به - وجهين ( الأول ) - ما أودده بعض المعاصرين





بلا توجه محذور اليه (ودعوى) ضعف مده (مدقة) بحجره شهرة الحكم بين المتأخرين .

واستدل له أيضاً - بقوله (ع) في حـ (١) عند تقدم محض الطواف المفروض اذا ردت عليه مثل الصلاة المفروضة اذا ردت على فعلت الأعدة - وقررت الاستدلال به ان ظهور هذا الخبر في ارادة الحكم بشيء من جهته مما يريده على انحد الذي جعله اشارة الاقدس بهما وان كان لا سكر إلا انه يشترط زيادة خطوة على الطواف وقيام بالركوع على الصلاة ولا يحصى بزيادة شوط وركعة - فيم فيما عدى ذلك - ان اريادة في الثناء بعد اسرور بالفضل وهالك روايات اخر ستند بها لهذا القول ولكن عدم تمامية دلالتها اعمست عن ذكرها

فتحصر ان الاظهر مطقة كل زيادة عمدية بصلاة - (وما) يظهر من جماعة مهم المتصرف به حيث اقتصر على بيان قدح ردة الركوع ولم يتعرضوا للقدح كل زيادة - عدم منطية معنى الزيادة العمدة (ضعيف) -

## حكم النقيصة سهواً

مسألة ٣. ما ذكرناه في المسألة الاولى من طلاق الصلاة ترك شيء من اجزائها - اما هو في حق اعمدة - (واما الناسي فان ترك ركعاً انى به ان كان في محله) سهواً - بلا كلام - اما اذا تركت شيء من الاجزاء فواضح - وان اذا انى به فيما انه وقع على خلاف الامور به يقع رايداً - فلا بد من اتيان المسمى وما بعدهم الزيادة التي هذه حالها لا سطل كما ستعرف (والا) اى وان تجاوز محله (اعاد) وهذا من القضايا التي قياساتها معها اذا المراد بالركن ما ثبت ان نقصه ولو سهواً يوجب البطلان



والمهم اما هو انكم في ذلك وتعيين ١٠ هو ركن من اجزاء الصلاة -  
(فقهاء) لا كلام فيما ورد فيه دليل خاص دل على ركسته بهذا المعنى ككبيرة  
الاحرام والقيام المنص بالركوع بالركوع - والسجدين اما الاول فلما تقدم في  
الجزء الرابع من هذا الشرح

## حكم الاخلال بالركوع

واما الاخبار - فشهد لهؤلاء الصلاة بالاخلاق بهم سهواً - حديث -  
لا بد من الصلاة - لاني - وحادة من - خصوص الآية المتقدمة ١٠ اذا حل بالركوع  
حتى يسجدوا حل بالسجدة حتى دخل في الركوع بعت الصلاة - وسيأتي التوضيح  
المأثور من هذا

واما النصوص التي تظهر مباشرة الاحتياط بها واهم معنران في قوام  
ما هذه الصلاة - كبحر (١) احكام عن الصادق (ع) الصلاة ثلاثة اثنان - ثلث  
ظهور وثلاث ركوع وثلث سجود - وبحر غيره - التي استدل بها المحقق البهمناسي  
له حديث فلا بد عليه - لا بد من على احد طرف وجود ركوع واستجد في  
ما هذه الصلاة لاجمع الركوعات والسجادات كي يتم الاستدلال بها - مع - انه  
لا يستفاد منها ارد من حثه في هذا مما لا كلام فيه

وبناء هذه الادلة حسنة من النصوص وهي تدل على عدم بطلان الصلاة  
بالاخلاق بهما - كصحيح (٢) انصاف عن الصادق (ع) عن رجل يسئ  
ركعة من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر له لم يركع فان (ع) يقوم بركعة ويسجد  
سجدة يسهوا لو بحر (٣) عمار عنه (ج) عن رجل يسئ الركوع او سجدة هل

(١) لو تامل - باب ٩ - من نواب الركوع حديث ١

(٢) الوسائل - باب ٣ - من ابواب الاجل الواقع في الصلاة - حديث ٨ -

(٣) الوسائل - باب ٢٦ - من نواب السجود - حديث ٣ -





بحسب الظاهر هو ما دل من الإخبار على أنه سهو في الأخيرتين دون الأولى (أقول) يرد عليه أن هذا يجمع ترعى لأشاهد له وما دل على أنه لسهو إلا هي الأخيرتين مصاعفاً أي لا إجماع على أنه سهو فيه هو أشك لا يصلح شاهدٌ لتجميع الأعمى القول بانقلاب السعة أي لا يقول به كما لا يحتمل - مع أن الصحيحين غير معمول بهما فلا بد من طرحهما

وأما أقول الوصف فيشهد به (١) عن لغة الرضوي وأن بيت الركوع بعد ما سجدت من الركعة الأولى فبعد صلاتك لأنه إذا لم تصح لك الأولى لم تصح صلاتك وإن كان الركوع من الركعة الثانية أو الثالثة حذف سجتي وأحدها أعمى الثالثة ثانية - والرأفة ثالثة (ونكح يرد عليه) ما تقدم من مراراً من عدم حجية لغة الرضوي - فتحصل أن ما هو المشهور بين الأصحاب هو الظهور ثم أن في المقام براءة 'أحر' وهو أن تحاور الركوع هل هو بالدخول في السجدة الثانية كما عن سيد أمداد - أم بالدخول في السجدة الأولى كما هو المشهور

أقول مقصود القاعدة وأن كان ما أفاده السيد ره أدماً لم يدخل في السجدة الثانية لورجح وأنى بالركوع لا يرم منه شيء أو زيادته السجدة الواحدة كزيادة الإقراة لا يضر أن لم تكن عن عمد كما ستعرف إلا أن مقتضى إطلاق المصووص المتقدمه المقيد بما إذا لم يكن التذكر قبل الدخول في السجدة هو القول الثاني وبها يجرى عن القاعدة .

وقد استدل للأول مصاعفاً إلى ما مر بموثق (٢) أي بصير عن الصادق «ع» إذا أبط الرجل أنه ترك ركعة من الصلاة وقد سجدتتين أو ترك الركوع استأنف الصلاة - فتقرب أن الحبر بمفهومه يدل على أنه إذا لم يتقرب ترك الركوع بعد

(١) المستدرک باب ٩ - من أبواب الركوع حديث ٢

(٢) الوسائل - ١٠ - من أبواب الركوع حديث ٣

السجدتين لا يجب الاسياف و ان تبقى قبل السجدتين و به يفيد اطلاق النصوص المتقدمة

واحباب عنه صاحب الحواهر ره توحين ( الاول ) ان مطلقات الباب لا تنقل التقييد و اية عنه ( الثاني ) ان لحبر لا مفهوم به لان توهم المفهوم ام بائن عن ايقيد عنى قوله - وقد سجد سجدتين - او من كلمة الشرط اعنى اذا ايقن - و شىء منهما لا يرجح مثله - ام الاول - فعلمه بحية مفهوم التقييد - واما الثانى فلان ما هو ذو حكم و هو الميقن - لم يدحى عليه اداة اشراط و ما دحى عليه الاداة اعنى اليقين لا حكم به

اقول يرد عنى اوجه الاول مصافها الى عدم ظهور اوجه لهذه الدعوى ان اطلاق الحدين الاخيرين فاه فبهما ادا سى اركوع و تذكر من الدحول فى السجدة الاولى قطعا - و ان فرق بين هذا اعيد و ايقيد بما اذكر قبل الدحول فى الثانية - واما الثانى - فلان ايتبين ان يكون ماحود اعلى و حده الطريقة و عليه فكأنما المدحوب هو ايتبين عنه

واحق فى الجواب ان يقال انه عدم اعادة المشهور بما ينصبه اطلاق مفهومه لا يعتمد عليه . فتأمل فيه يمكن ان يكون عدم اعادته بما ينصبه اطلاق من جهة ما ذكره صاحب الحواهر ره - او غير ذلك - فلا عراض غير ثابت - والاحتياط سبيل النجاة

## حكم الاخلال بالسجدتين

واما السجدتين - فن تذكر فى الاثناء انه لم تأت بهما - فالمشهور انه ان دخل فى الركوع و تذكر اعادة صلاته - والظاهر وجود الاقواس الثلاثة المتقدمة فى المسألة السابقة فى هذه المسألة



والأولى به بعد هذا ذكر كونه روي في بعض النصوص لا تشمل مثل  
هذا روي من رفع اليد عن الجزء المأمي به عاصدا

والأجل من هذا أن من كان في صلاة واحدة على ركعتين  
في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة  
صلاة واحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة  
صلاة واحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة  
من صلاة واحدة يحمل العذر على أنه من صلاة واحدة

أو على أنه أطلق على السعدية من أنهما معاجزة واحدة

والأجل من هذا أن من كان في صلاة واحدة على ركعتين  
في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة  
صلاة واحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة  
صلاة واحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة

والأجل من هذا أن من كان في صلاة واحدة على ركعتين  
في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة  
صلاة واحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة  
صلاة واحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة

عن رجل عن معلى

والأجل من هذا أن من كان في صلاة واحدة على ركعتين  
في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة  
صلاة واحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة  
صلاة واحدة أو في الصلاة الواحدة أو في الصلاة الواحدة

والأجل من هذا أن من كان في صلاة واحدة على ركعتين





هو كون الشيء في الأصول

## ثبوت الجزئية في حال النسيان وعدمه

إذا عرفت هذا مقدمه - فمع الكلام في أحد ثلثه - إما المصمم الأول -  
فمحتمل ثبوت فيه - إما أن يكون ثبوت الجزئية أو اشتراطه صلاحي شمس حال  
النسيان - وبذلك لا يثبت الجزئية أو بشرطه - مصمم - سواء كان دليله أو اشتراطه  
أولاً - أم على شيء - فصح - على الأول - فثبت اشتراطه على اشتراط  
دليل النسيان - وهو لأست في الاعتبار كفي برفع أي إرائته وإلزامه الاشتراط الجزوي  
لأن ثبوت الأمر - هو - كسب من المعنى في حال النسيان كفي يقال أنه مستحيل  
مقتلاً من حيث - مصمم - ثبوت - الجزئية - بشرطه في جميع الأمثلة والامتناع على شيء  
فيه - لمركب - وإلزامه بشرط الأمر عند - الجزئية - أو اشتراطه  
في مقامه -

ثم إنه لا فرق بين ذكر - الجزئية - وبين اشتراط الجزئية أو اشتراطه -  
في الأمثلة - وبذلك - الأمثلة - متضمنة - الجزئية - لا يثبت - أو -  
هذه حتى يثبت أنها مقيدة بحال - الجزئية - لا يثبت - كسب - بل تكون  
إرشاداً إلى الجزئية أو شرطية

فثبت أن ما ذكرنا - لا يثبت - الجزئية - في - أو - لا فهو من جهة كون  
رفع الاشتراط أي غير - لا يثبت - رفع - أو - كون - كسب - على اشتراط - الأمثلة  
المثبتة للأحكام في ظراف النسيان - موجبة - لا إزاء الجزئية - صحة - ودرجات صحة  
الشيء - وهو مقيد - بمرور - أو - حدث - مع - لا يثبت - الجزئية - أو -  
المعنى - حيث - لا يثبت - أو - الجزئية - الأمر - كسب - أو - غير -

(١) وبذلك - من - الجزئية - أو - في - حدث - ٢

ولا يصح لأب أن يبرع بغيره في ما لا يبرع به، وشركه في ما لا يشركه، وحب  
 له ما لا يحب، وكره ما لا يكره، وصدق ما لا يصدق، ولا يصدق ما لا يصدق  
 الأمر ذو معنى، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به  
 ذات وهو... ومعلوم أن الحديث إنما يرفع الحكم إذا كان  
 مطلقاً، وهو حكمه، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به  
 وجوبه، ولا غير، أي... وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به  
 مسرعة، وقت... ذلك عندما يرفع بالحدود الأمر بالمركب من المسمى وغيره  
 بمادل على أن الصلاة لا تسقط بحال

وإن كان... وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به  
 يؤيد... وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به  
 تقييد إطلاق دليل الواجب بخصوص حال الذكر  
 وإن كان... وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به  
 الأصل العملي - وهو المقام الثاني من البحث

## مقتضى الأصل العدنى عند اشتك في الجزئية

قد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأصل العدنى عند اشتك في الجزئية أو  
 شرطية، وأنه لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به  
 الأحكامية - وإن كان... وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به  
 أم في مورد الأمر، فمقتضى حديث رابع عدم الأمر شيء، ورأيت لأبي داود  
 أمراً جازماً عدمه أو فرق في محل حدسه، وإن صح أنس أي أو -  
 أي أحد، أو فرق في... وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به  
 دل على مقتضى مقتضى الأمر، أو فرق في... وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به، وهو ما لا يصدق به  
 فيكون الأمر به دليلاً، أو اشتك فيه يرجع به اشتك في سكيتف، لأنبيل غير المسمى -

فجری فی المرافة فلا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی

وان فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
فی فرد مہما لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی

وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی

مقتضی ثباتہ فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی

وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی  
وہذا فی سائر احوال لا یجب علیہ لاتعاد بغير المنسی

## حدیث لاتعاد

روى المشايخ الثلاثة في مسندهم في الحديث (ع) انہ

روى في مسندهم في الحديث (ع) انہ

فان لاتعداد الصلاة خمس الظهور - والوقت - والقيمة - وكوع - والسجود  
ثم قال - اقرائة سنة - وشهد سنة - ولا تحت سنة - حرمة

واصحح صحيح معتد عليه عند الاصحاب فلا اشك في حديث نسبه

واما من حيث بداهة الكلام فيه يقع في حيز (الاولى) قد توهم كونه  
احديث وار - في مقدم باب مهية الصلاة - ما يرد فيها ويدل على لا صحتها  
سوى الخمسة المذكورة - فكيف - باعتبار دليل آخر يكون خارجا عنه  
مخصص ولو ثبت في آخر شيء من مخصصي صلاتي احديث المدة - (وعنه)  
فيكون معه المخصص في الاعتداد لاتعداد من ناحية الاجلال ما به هم اعتباره  
فيها اذ هي خمس - ومدوله لا التزامي ان ما يرد فيه عشره فيها ولاحاء سوهم  
لروم لاعتداده لاجلاله لا يكون معبرا سوى خمسة مذكور

واحد عنه بعض الاكابر من اصحابنا عن المخصصين في ذلك ورد  
استحديده - والحمد لله على ما يرد في حيز او ورد استخصص عليه - (مع) ان  
لارمه تخصص الاكثر اذ ثبت من الاخرى و شرائطه بطلوه كثر حيز  
مما ذكر في الحديث

و فيها نظر - (اما الاول) فلا يرد مع ورود احديث ورد بين احراء المأمورة و  
نار الله لا يكره ان يبا عن المخصص - (واما الثاني) فلا احديث مخصص لجهتين  
الاولى عدم الاعتداده من ناحية غير الخمسة - الثانية لزومها من ناحيتها وماد  
على غير شيء اخر فيها غير الخمسة المذكورة اما يكون مخصصا بالاولى  
لا سيما لا يرد مخصص ذكره - (والصحيح) ان يورد عنه بان لحدثه بان على  
عدم روجه لاعتداده - و هو في موضوعه الاثبات لمأمورة الموقف على ثبوت اصل  
مهية الصلاة بحسب المذهب من حجة اسارع فهو في مقام بيان ما يكون مناجرا  
عن مهية الصلاة بحسب المذهب من رتب فكيف يمكن الالتزام بكونه واردا في مقام

سأبها - وقد لا محض - من خبر الحديث على ما فهمه الاصحاب و يكون طاهرا فيه و هو ارادة بان حكم الاخلال بما ثبت اعتباره فيها

## الصحيح لايشمل العامد

اشارة سيدي المشير - رحمه الله - الى الخبر بما على العامد وانه لايشمل العامد مقصدا - (وعن) جماعة منهم سيد المدارك و محقق الميرزا محمد تقى اشرازين شموله له سواء كان عامدا ام حاديا لا في الامر خارج العام بالاجماع - (و عن) اشبح الاعظم - عدم شموله لعدم بالحكم و اجاب به عن تقصير - و شموله لاجاب به عن قصور - (والا فلو) عدم شموله لاجاب به عن احتمال لعدم تحقق المأمور به على احدهما من اساسي و لاجاب به عن احتمال من قصور و اجاب به عن موضوع و انكلاء في هذه الجهة يقع في موارد - لا في شموله لعدم - وعدم اسناد اشبح الاعظم له لعدم شموله لانه مناف مع - بحكمه العقل من لزوم الامتناع - بل تصوير كذب او شيء من غير - فيها بوجوب نفع من الاحلال به عمدا بوجوب مطلق بالاخصاح اي الاستدلال و ترتيبا لمقتضى - ثم قد و منه يصح ما في كلمات جماعة منهم السيد في المدارك من الاستدلال بالاخصاح لان احدهما غير متعقبة بالشرع فلا تكون محللا للاجماع الذي هو كاسف عن اجتهاد شرعية وقد ذكر بعض المحققين انه هذا الوجه - بيان احر وجده انه يارم من شموله لعدم الخلف لان عدم لزوم الاعادة مع الاحلال مطالب حتى في حب العامد خفيف و مناف مع عرض اعساره في الصلاة الذي هو مفروغ عنه لان لازمه لزوم الامتناع لمسارم بدو الاعادة عند الاحلال به في الجملة - ولو عند الاحلال العمدي به

و ورد عليه المحقق اشرازي رد (اولا) بسفص بعض فعاب الحق حث انهم يسمون نصحته مع ترك بعض اجرائها او اجتهاد غير الركنية عمدا - (وثانيا) بانحل -





وهو (أولاً) - الحديث يدل على الإجماع - (ثانياً) - الحديث يدل على أنه ما مورده كماله  
 مشهور (وثالثاً) - أنه يستلزم دلالة على أنه ما مورده كماله - (رابعاً) - الحديث يدل على أنه ما مورده كماله  
 كما هو المعروف فيه على أن الأمر بالانقضاء مبرحاً إليه كغيره - (وإن حكمة)  
 كون الجاهل المتقصر مستحقاً لعقوبات واستوداع الكليات - أنه ما مورده كماله - (وإن حكمة)  
 مبرحاً إليه بما هو مما لا يحدث من صحته قد ولا ما فيه له

ومن ما ذكره في مورد الأول - صور - (أولاً) - استدل به بعض المحققين بعدم  
 شموله له من أن موردته هي الأربعة - (ثانياً) - صحيح - (ثالثاً) - بها المحتص بما إذا لم يكن  
 الأمر لأول ما قبل فلا يشمل الجاهل غير - (وإن حكمة) - أن يستدل له بأن الظاهر  
 من الحديث وروده في مقام - (ثانياً) - الأربعة فيما لا تترك لأحد أو غير تركية عن  
 غير لا فيما إذا تترك ما كـ الكليات المتعقبة من غير محدود في محله (وعليه)  
 فلا يشمل المتقصر مطلقاً

ويدل على عدم شموله للمتقصر احتمال عدم انطباق الحديث على ما مورده  
 ما ذكرناه في وجه عدم شموله لعدم - (أولاً) - صحيح عدم لزوم الأربعة على من  
 كانت الأربعة لازمة عنه لولا الدليل من جهة اكتشاف اختلاف حيث لولاها لما  
 كتب بعيد الصلاه

ثم أنه على فرض الشمول لا بد من تعدد - (أولاً) - على أن حكمه حكم  
 العالم (فمحصل) - (أولاً) - الحديث من الجاهل المتقصر

## الحديث يشمل الجاهل المتقاصر

مورد ثالث في شمول الحديث للجاهل المتقصر عدمه - فقد استدل الثاني  
 بوجهين - (أولاً) - متقدم من بعض المحققين من أن مورد الحديث ما إذا صح الأمر  
 بالصلاة الواحدة للمتردد وهو ما يكون فيما إذا لم يكن الأمر لأول ما قبل فلا يشمل  
 الجاهل - (ووجه) - عرفت في موردين (أولاً) - (ثانياً) - ما ذكره بعض



لمحققين رد في كتب حالاته وحده ان صدر انصحة الحكم بانصحة الواقعية  
ومقتضاها عدم كون امره شرعاً او شرفاً ولا يعين السيد بحرثة واشترعية لعدم  
يهم بحيث. وصار عدم عدمهم من جهة الامر كعدم كان اجزاء جزءاً والشرط  
شرطاً. الاعنى نحو انصحة المجتمع على إطلاقه (وقد ان اظهر من الحديث  
على ما عرفت ليس عدم كون امره هو المذكور به واقعي بل غاية ما يدل عليه  
حديث ان تركه. الحصة المذكورة فيها. يكون موجب للآفة وان كان حين  
العمل المذكور. (مع) ان لا يرب في ان العمل المذكور في مسائل الحظر  
والاصحاب وانقصر والاصحاب وقد قدم في بحث الحكم به في مسائل المستثنى  
لازم انصحة المجتمع على إطلاقه انما هو في قوله (والمستثنى) وما ذكره من اظهر  
شمول الحديث لاجزاء سواء كان من جهة الحكم والموضوع

## شمول الحديث للزيادة

الاشارة في شمول الحديث للزيادة وعلمه. ربما يقال كما عن بعض  
احدة عصرنا ان صدر من اصحاب غيره اشياء الحصة المذكورة فيه انه لا  
يعاد الصلاة من من نفس كل جزء وحده من اجرائها الا الخمسة فلا يدل على  
ان نص اجزاء اعمى سواء كان عدم رده اجزاء او غيره لا يوجب الاعادة (وقبه)  
ان كون المستثنى من او حوديات لا يجب ان يكون المستثنى منه انصاكت مع  
كونه في نفسه صادراً في الاعينها. من جهة ان الصلاة مركبة من الاجزاء الواجبة  
والتعددية وهي الواجبة في سائر احوال واستند لا تعدد اليها مع حذف المتعلق  
انما هو دليل اعمى. (ان ترى) انه لو كان المولى اكره العلماء الا يزيد. وكان يريد  
من الاصوليين لا يتوهم احد اختصاص احطاب في المستثنى منه ايضاً  
بالاصوليين

وهي مقبل هذا القول. قد ادعى ان الظاهر من الحديث انه لا تعاد الصلاة



الى الصلوة امر كنه من الامور الخفية وعلمه وجه نقد بعض شيء حصر  
مها. بل حذف المعلق وشبهه من العمود وحرفه بالاء والياء لا يوجب  
الاحكام (ودعوى) ان اول ما يحذف من كلمة الحفيد بالامور بوجوبه  
والعلمه هو سبب الامور من يداهم في الكل في شيء من غير علمه على اهل  
الاعتقالات (الامر) ثم لا يحذف من الامور بوجوبه في الامور بوجوبه  
فمراد الاحكام في هذه الامور في الامور في الامور في الامور في  
الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في  
مع قطع النظر عن (الامر) في الامور في الامور في الامور في الامور في  
بغير ارادته بغيره في الامور في الامور في الامور في الامور في  
الامر في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في  
في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في  
اذ كان المريد في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في  
الحديث وهو عدم الطلاق من ناحية نقص بعض ما يعتبر في الصلاة فلا  
تفاوت بينها

## المراد من الاعادة

الاعادة للاحكام في الامور في الامور في الامور في الامور في  
وجهه ان معنى الاعادة عرفه في عرفه في الامور في الامور في  
عرفه في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في  
والخصوص احكامه الاعادة ومنها (الامر) في الامور في الامور في  
كوب امره في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في  
نفسا في وجهه في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في  
المكلف وان كان لا يقتضيه هو حكمه في الامور في الامور في الامور في

(مضافاً) الى امكان دعوى الاولوية -

المراد من الظاهر من الصحيح من جهة كره السمعان لاعادة في الاستيفاء ولم يدع ظهورها في معناه - بل تعدى الحكم بعدم لاعادة من انفراد سنة من الاحلال بما عدى الجسم له من ان يوجب فساد الصلاة من الاحلال لانه لا يوجب ذلك اذا انكشف بعد تمامه الصلاة (ومعبرة اخرى) كون الانكشاف قبل تمامية الصلاة او بعده لا يكون دخلاً في هذا الحكم

## المراد بالظهور

المراد بالظهور (والخلاف في شموله) ظهور في الحديث بعبارة واحدة من اختلاف الكلام في شموله بعبارة واحدة من الحديث وعدم شمولها وهو الاقوى وادّعى ظهور كون ظهور اسم الاله والمراد منه ما يظهر به كالسجود والظهور (وحيث) ان سمعان اظهر في العبارة الحديثة في نفسه (وم) خلافاً في الظهور الحديثة او ما لم يتحقق بغير احلال فيه ولو لم يستعمل المظهر واظهر منه كونه استعمال الظهور من الامر بعينه في الصلاة فمضافاً فلا مخالفة يختص بالحديث بالظهور الحديثة (و) ان يظهر حصصاً بها - سواءً على ما عن بعض من المراد به المظهر - وما عداه احرأه اظهر المظهر كما انه يكون الصحيح ظاهراً في الاختصاص - سواءً على ان يكون الظهور اسم مصدر يظهر من غير فرق بين ان يقرأ بالنص كدعوة - وان يقرأ بالصبح - لا الصبح من الظهور رفع الحديث كما (يضمني) هذا من الكلام في امكان المهمة المصنوعة بهذا الحر الشريف الذي هو (اصل في استنساخ) اصل المتن في هذا الباب - ونرى فيه ما بحث تعرضها في هذا الجزء وسائر الاجزاء فظهر (بما ذكره) من الاحلال سهو غير الجسم المذكورة في الحديث (تعدد الصلاة) بغير صحة الصلاة - وكثرت ما كان عن جهل غير تقصيري

## حكم الزيادة السهوية

مسألة ٤ في بيان حكم الزيادة السهوية - وقد تضمن ان مقتضى انقضاء الاولوية

عدم بطلان الصلاة الزائدة - وأما حسب المصنفين أو إردده في المصنفين فاستسأني  
غير الأركان - صحيح لا غير - يدل على عدم اتصال - وهو - الاتصال في الأركان  
فقد تقدم أنه يدل على عدم اتصال ولا فرق من اجتماع وعدم دلالة على البطلان ولا  
عنى عدمه وهناك ظن من أن المصنفين يدل على عدم اتصال في غير  
الأركان

الأولى - ما ورد في إردده السهوية - كقوله (ج) في حشر (١) سئل عن المصنفين  
تسجد سجدة السهو لكل زيادة تدخل عيباً أو عصب - وهذه الجملة وإن لم تكن  
ممكنة - بل حكم من (جدهم - ) عني حشر الأجزاء - فإنه (ج) وحسب  
المتقدمين يدل على صحة حكمه - زيادة السهوية من حيث وجوب سجدة السهو  
في فرض أحراز صحة الصلاة وعدم ما يقع الزيادة من أحراز وسأكنة عن بيان  
مورد صحة الصلاة - إلا أنها - بل - لا تراعى على أن كل زيادة سهوية لا توجب  
البطلان وهذا بصيغة عدم أثر في الأجزاء يوجب ثبوت عدم مبطلة الزيادة  
في غير الأركان مطلقاً

الثالثة - ما يدل على عدم إعادة الصلاة - سجدة واحدة كقوله (ج) في حشر (٢)  
في صحيح المصنفين (٢) لا بعد صلاة من سجدة وبغيرها من ركعة - أو رد من ركعة  
سجدة بسبب عدم تصميمه انقطع بعده أثر في الأجزاء غير الزيادة من أسجدة  
الواحدة وغيرها يدل على ذلك

وقد استدل على مبطلة زيادة - سهوية مصنف - بطلان من المصنفين  
(أولى) ما دل على بطلان الصلاة من زيادة مطلق - كقوله (ج) في صحيح (٣)  
أبي بصير المتقدم - من زاد في صلاته فعله ١٠ أعده - وسجده غيره مما تقدم

(١) الوسائل - باب ٣٢ من أبواب الغلط - حديث ٣ -

(٢) الوسائل - باب ١٤ من أبواب ركوع حدث ٢ -

(٣) الوسائل - باب ١٩ من أبواب الغلط - حديث ٢ -



مصلحة الزيادة لسهولة في الاركاب - و عدمها في غيرها - وهكذا على القول  
بعدم الحديث لأنه ممنوع صحيحه - ولا لاركاب لأجل دلالة على مصلحة الزيادة  
في الاركاب فيها يرجع إلى عدمه على مصلحة الزيادة - فلهذا مصلحة كما لا يخفى  
فالجمع بين نصوص الباب يقتضي القول بمصلحة تردد السهوية في الاركاب -  
وعدمها في غيرها

ثم انه ربما يورد على عدمه في الاركاب - ان من (أول) به ضعف أحد  
الاشياء - فانه لمحقق الهداية وهو في صحة الراكب في حكمه اذا سبب  
انه زاد في السكون - كما في غيره - وهذا حكم في عدمه - حسب السهوية  
ولا اقل من الاحتمال - فليس من زيادة في حكمه (وهو) ولا معارض الحديث لانعدام  
ولا محققه -

وثمكن يمكن دفع الاول - بان عدمه حسن التصريح - وهو من هشوية  
يمكن دفع الثاني - بان في الحكم في (الركن) - بان من ركب السهوية في الراكب  
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسام بن عمير عن محمد بن دهم عن (وهو عن المدبر) (غ)  
ان السهوية في مقدار في صحة حكمه - كما في غيره - وانما في الصلاة استقلالاً  
(ثانيهما) في باب السهوية في الاربع والخمسين - بان عدمه مع رتبة الركز  
وصحة السهوية - وهو ما استدل به - وذكره في (الركن) - بان عدمه مع رتبة الركز في الصلاة  
وصحة الهداية في السهوية في (الركن) - بان عدمه مع رتبة الركز في الصلاة  
حد كونهما روايتين وعليه فمصلحة رتبة الراكب - سواء كان ركناً أو غيره -  
الا ان الاحتياط سبيل النجاة -

## تردد المنسى بين الركن وغيره

مشاهير في تردد المنسى بين الركن - فيكون الصلاة رتبة - و من غيره  
فيكون صحيحه - كما لو علم بتقصير من دينه كقول القاصي هو الراكب - او سجدة

واحدة او دار من حصى من كونه هم الركوع او القراءة - و محل الكلام انما هو ، لو كان لكن واحد من اصراف اعلم الاحتمالي اثر - والافان له يمكن لقوت غير الركن الذي هو صرف ركنه اثر يكون - اصل اي فعدة المدور حادثة في الركن بلا معارض في امر من تردد يكون محل التردد - لصفة - في كل من طرفي العم - حيا - كما اذا علم تعدد محو في ركوع - ركعة الثانية - انه اما ترك ركوع الركعة الثانية - او سجدة واحدة - و اخرى لا يكون كك - في الكلام يقع في موضعين

الاول فيما اذا مضى محل التردد - رخصة اشهر - فاعلم ان في احتمالة اقوال (الاول) - احده - سبيل العروة - وهو اتصال الصلوات (شئ) - ما احساره جمع من محشى العروة وهو بروء الجمع بين الاثنية وترتيب اثر فوت غير اركان - (الثالث) - ما احتاره - محقق - اعرفي به - وهو استيفاء من - لو تذكر بعد الصلاة فحسب لأعده - و - في ثنها - فصلا - صحيحة ويجب ترك - اثر فوت غير اركان ( ر ع ) - ما - جمع من - محقق - وهو الصلوة - وادام ترتيب اثر ترك غير ركن - مع - ما - فاه - اوى -

وفد استدل الاول - بان فعدة اشهر - في - حث في كل من طرفي العم فسقط سلمه رخصة ورجع - به - محسب عدم ركن - ركن - محسب - صلا (وكن) - الاظهر ان فعدة اشهر - محاربة في الركن - ر - مع رخصة - سجدة في عمره عبدالدوران - عندما كان اثر فوت اركان صلا الصلاة - واثرت تركه عدم تماميتها واروء - شيء - اخر - من قصه ذلك الجزء وجوده وذلك لان جريان القاعدة المتممة موقوف على اخر ان الصلاة صحيحة من سائر الجهات اذ فوت الجزء من الصلاة بصفة - اثره - فمما - تجر القاعدة المصححة (امورد للقاعدة المتممة - وبعد جريانها لا تجري هي ايضا - للعارض (وعبرة وصحة) ان القاعدة المتممة لا تجري على كل تقدير اذ مع جريان القاعدة المصححة



لا تحرى لغة ركن - ومع عدم حريتها لا تحرى لغة آخر - الصحة - وعلى ذلك  
فتحرى قعدة السجود في الركعة بحكم صحة الصلاة وفي اطراف لآخر  
يرجع الى اصله عدم الاستصحاب - فلا بد من ترتب اثر ركنه بعد الصلاة وهذا  
ظهر من أدلة الأصول الرابع

وقد استدل بقوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا - في صلاة ركعتين في ركعتين  
مع قعدة السجود تحريه في سورة يوسف قصصا - وبعبارة استصحاب عدم اتصال  
الركن مع استصحاب عدم اتباعه - لا بد من الرجوع الى ما يقتضيه  
العلم الاحكامي - ومع عدم الصلاة - وارتب ترتب اثر فوق غير ركعتين وهو الجمع  
بينهما (أقول) يريد به - أي - عفت عدمه - في الثاني لا يجوز - به  
عدمه - بينهما - من الرجوع الى استصحاب عدمه - في ركن الواجب  
الاحتياط ولا يضره الأصل في غيره - لا الاستصحاب التحري في ركن الواجب  
بصلوات الصلاة - بوجوب عدمه - مع الأصل في عدمه - موضوع الصلاة  
بصحتها - لا اثر لغوت في الصلاة - بصلواته - فكونه - في الأصل - حصى -  
فيحري هو حصة - ومع عدمه - في ركن - في مقتضى عدمه - وحده - أم  
تركه - لاطلاق الصلاة بعد الركعتين - ومع ذلك لا يرد بالاستصحاب

وقد استدل بقوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا - في صلاة ركعتين في ركعتين  
الاستصحاب بعد - فقط قعدة السجود في الأضراس - ومع إعادة الصلاة - وإن  
كان في الأثناء تحري قعدة السجود في الركعتين - لا معارض عدم حريتها في  
غير الركعتين لعدم سقوط أمره - اتصال الصلاة أو عدمه - فلا بد  
من انتهاء الصلاة وترتيب أثر فوق غير - كذا (وهو) - أنه لم يظهر ما وجد الفرق  
بين الصورتين - من ذكر في المسألة - مع عدمه - في الأولى (مع) - أنه قد عرفت  
أن قاعدة السجود في الركعتين (محصلة) أن الأظهر صحة الصلاة  
ولزوم ترتب أثر فوق غير الركعتين



و ترتب اثر ترك غير ركع او ركعتين او ركعتين في ركعتين هو ان ركعتين فتحرى  
 قضاءه السجدة في الصلاة مع ركعتين او ركعتين في ركعتين في ركعتين في ركعتين  
 الا ان كان فلا بد من الرجوع والانيال به

ولا يعمى ان المسئلة معونه مفصلا في رسالة فروع اعظم الاحمدي التي  
 حررها العلامة صلى الله عليه وسلم في ركعتين الاسلام و مفرد هذه الايام ابحاح الشيخ  
 علامه حسين طوحي اذا ما انه فقهه من تدبير احمدي -

## حكم زيادة الركوع - او السجدة

مسئلة (ولورادر كوتا) وسجدة (عمدا او سهوا العدد) الصلاة على المشهور  
 بين الاصحاب في جميع ذلك ان عن جميع ارباب دعوى لاجماع عليه - و عن  
 اعدائهم انه لا يعلم فيه محال و عن رخص من خلافه

فوق - ان رتبتهما عمدا - فلا اشكال بحسب الأدلة في تصنيفها - اما  
 الكلام في مورد رتب (لاوب) انه من عتر في صدق زيادة فمهما يعتر في غيرهما  
 من قصد كونه رتب من الصلاة ام لا يعتبر ذلك من تصديق اريدده وان لم يقصد  
 ذلك وفيه وجهان - اظهرهما ان في حديث الحسن (١) رتبة عن حديثهما اسلام -  
 لا يقر في احكامه شيء من احوالهم و لا سجدة رتبده في المكتوبة - فانه يدل على  
 ان السجدة التي يثبت بها عمود الصلاة بل التي بها عمود - لا تؤثر تكون زيادة  
 في المكتوبة - وان - كان حقيقه كذا ثم عرف من اعتبار القصد في صدقها - الا  
 انه للتعبد شرعي بمرتب في هذا مورد و قد ثبت ذلك في السجدة - ثبت في الركوع  
 بالاولوية القطعية -

ويرتب على ذلك عدم جواز احياء الصلاة في الصلاة في غير موارد المصوصة -  
 اذ ان ركوع والسجود و - يثبت بهما بقصد الصلاة (الاولى) - تصديق اريدده عليهما

(١) - الوسائل - باب ٣ - من ابواب القراءة في الصلاة - حديث ١



كما عن جمع منهم - أو إذا تشهد كما عن الآخرين -

وسنح القبول في المسألة - نسحت في مورد - (الأول) فيما تقتضيه القواعد

(الثاني) في مقتضى العصوص الخاصة

أما مورد الأول - فالحق أنها تقتضي الصحة وعدم البطلان مطلقاً - حتى  
بأنه متى زادت ركعة أو ركعتان - (وذلك) لأن وحدة البطلان في المقدم إنما هو  
وقوع الركعة في أثناء الصلاة وبعده عن الصلاة الأخيرة الباقية من التشهد والسلام  
لأداء الصلاة - وهذا لأنه لا مقتضى حديث (أ) لأداء الصلاة أن يقتضي  
الصلاة من ناحية التشهد والسلام - يمكن عمداً عن موجب بطلان الصلاة  
محكومة بالصحة

وقد ثبت أن لازم الحشيش في حدث وهو براءة الأعادة من ناحية الأحكام  
الحكمية - التي منها الركوع بطلان الصلاة في المقدم ووقوع الركوع في أثناء الصلاة -  
(وبعداً أخرى) شعوب حشيشة تشهد والسلام متوقف على عدم مكانة الصلوات  
بصلاة الخروج حصصاً عنها - وهذا متوقف على وقوع الركوع محطلاً كما هو واضح -  
فوقوع الركوع محطلاً متقدمة على شعوب الحشيشة منه بعد تمرنس - فهي أمرنة  
الساعة على الحكم بعدم الأعادة من جهة التشهد والسليم التي هي مرتبة موضوع  
هذا الحكم يحكم بطلان الصلاة - جهة وقوع الركوع في وسط الصلاة - (وبما حكمه)  
رتبة وقوع الركوع متقدمة على الخروج من الصلاة فهي ثابتة بكون الركوع  
واقف في وقت الصلاة فتكون محكومة بالصلاة

قلت مع الاعتصام بما ذكرناه من عدم دلالة حديث على مطابقة زيادة الركوع  
والسجود ذلك تسوية - أنه وبمقتضى ذلك - لا بد من الركوع والسجود في المقام  
بطلان - موضوع بطلان وقوعهما في أثناء الصلاة فلا بد من تحقق الموضوع  
خارجاً بمرتبة عليه بحكم وفي المقام الخروج عن الصلاة - أي هو موضوع عدم

الأعاده - والمطل - يستحقان في الخارج في زمان واحد - ففي ركعتين أو ركوعين يتحقق الخروج عن الصلاة وفي نفس ذلك الزمان يحكم بعد الصلاة وسقوط حرثية الشاهد واستسما نحو الاعتناء فلا توجه بحكمه - غطال (وكون) لحكمه - لأعاده منحرارته (لايكفي) في حكمه - غطال بل لابد من الحرارته في

## ما يقتضيه المصووص الخاصة

واما المورد الثاني - فقد استدل الفقهاء بصلوات هو ثمة من المصووص الأولى ما دل على مصحبه مطلق للرؤية واليه - وهو مذهب فقهاء (وهو) انه ترك حديث لا بعد الصلاة يحكمه سقوط حرثية الشاهد - سلامه في حد استبان و وقوع الركعة بعد المراح من الصلاة ومثل هذه زيادة لا يطل قطعا الثانية - ما دل على انه لا بعد الصلاة من سجده واحد بعد من ركعة (وهي) ان المراد بالركعة تسمية الركعة هو الركوع فليس على مقدمه الركوع و ان وقع في الصلاة سهوا وفي المقام وان وقع الركوع - انه بعد تسمية الصلاة لا في اثباتها وقد مر انه لا يطل

الثالثة - حرر الاعمش المتعمد ومن لم يقصر في السفر لم يحرم الصلاة - انه قد ادعى في فرض الله عز وجل (وهو اولا) انه محض ناشئة وعدم الفصل غير ثابت (ثانيا) انه من جهة ما فيه من العمل يقتضيه بغير حال السهو اذ في تلك الحال يستدعي منه شاهد واستلام فتكون الزيادة بعد الصلاة - اذا بعد تحصيل كمال تعمم -

رابعة - اشخاص سألته عن ان رجل يقضي العصر ست ركعات و خمس ركعات - راجح - متفق انه صلى خمس ركعات وسما فليعد (وهي) مصداق في الصلوة - ضعف - بعد ان في مقدمه أبي جميلة وهو مجهول

الحكمة من صحيح زرارة (١)، و بكر عن أبي حمزة (ج) ، إذا استيقن المراد في  
صلاته بركعة لم يجزها ، أو قبل صلاته استيقن (د) إذا كان قد استيقن  
بقيا - ولا بأس به

وبارء هذا الخبر - طائفتان من الإخبار (الأولى) ما يدل على الصحة مطلقا  
كخبر عمرو بن (٢) حاد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام قد صي  
سار سوب الله (ص) الظهر خمس ركعات ثم اعلم بعد به النوم ب رسول الله هل  
رب في الصلاة شيء من ذلك قال صليت ب خمس ركعات قبل مستقبل القبلة  
وكررها خمس ثم سجد سجدة ليس فيها قراءة ولا ركوع ثم سلم و كان  
يقول هذا السر عشت (وفيه) أولا انه ضعيف الإسناد في طريقه الحسين بن علوان  
وهو عدي لم يوثق وثبت انه مشتمل على سهو اسي (ص) ولا يقول به و ثلثا  
به يمكن ان يكون الحاصل له (ص) بعد اعلامه ان لا يقس فكأن احبب  
عن المقام

الثانية ما يدل على انفصال - كصحيح (٣) زرارة عن الامام الباقر (ع)  
عن رجل صي خمس ركعات ان كان خمس في الرابعة فليشهد فقد تمت صلاته  
ومثله صحيح جميل بن دراج وخبر محمد بن (٤) مسلم عنه (ع) عن رجل استيقن  
بعد ما صلي الظهر انه صلي خمسا فليشهد كيف سمع قلبه خمس ركعات ان كان خمس  
انه كان خمس في الرابعة فصلاؤه صحيح به فليشهد نصف أبي ركعة الخامسة ركعة  
وسجدة فتكون ركعتين ب فنة ولا شيء عليه و جوبها غيرها -

وقد قيل في الجمع سهو وس ما دل على انقطاع وجود (مبها) تقديم ما دل  
على انقطاع من جهة موافقة ما دل على انفصال بعد ما به جمع من المحققين  
(وفيه) ان مجرد الموافقة لهم لا يوجب طرح الخبر حديثه وحب لترجيح احدي  
الاحثين على الاخرى بعد فقد جملة من امر حجاب (من معيرات الحجة عن

اللاحقة (ومنها) العمل بها من دون ارادة من غير النية على الصلاة ما كان على  
 التفصيل ولا يترتب عليه مجزور و ذلك متى علم على ما بين (الاول) ان المراد  
 بالحنوس بعد التشهد في النصوص هو فعل التشهد لا الحنوس محضاً - وذلك لوجوه  
 (احدها) به شاع في الاخبار انكساره عن التشهد - بحنوس - متى صحح تفصيل  
 في الرجل يصلي ركعتين من الحنوية فيشعر في الحنوس - فلهذا  
 ما لم يركع - و مجزور غير ذلك هو كذا (١) من السنة حد اجراءه  
 جالس بعد اربعة تشهدات دون التشهد - بل فعل التشهد من ورم ذلك لحنوس  
 عادة (ثانيها) ان المأخوذ في حصة من النصوص كحجر من مسلم استخدام - هو  
 حنوس و حيث انه لا يمكن الاطلاق لحنوس و هو النية - فيدور الامر بين  
 تقييده - و حمله على المعهود الذي - اي الحنوس المعهود في الصلاة وهو المشتغل  
 على التشهد والثاني اولى (الثاني) ان السلام وان كان واحداً لا يحرر من ركعتين ما لم يركع  
 لا للصلاة كما تقدم تخصيصه في محث السنة - و على هذا فاعطى ثمة اشياء تدل  
 على ان لريادة اذا كانت بعد التشهد لا بصر والوجه في هذا ان ريادة في المركب  
 لا في الصلاة والطائفة الاولى تدل على مطية اريادة في الصلاة - والاتفاق بين  
 الطائفتين (اخرى) ان ما ذكره الاول كذا - ما الا ان شئ لا يتم كما تقدم  
 في الجزء الرابع من هذا الشرح (ومنها) انه بعد حمل الحنوس على ارادة الحنوس  
 لعن التشهد - يحمل على ارادة ما يشمل الصلاة ايضاً لما شاع في الاخبار من  
 اطلاق التشهد على ما معه - و عليه - فحيث لا ريب في اريادة الركعة بعد السلام  
 لانطلق الصلاة بل لا تكون زائدة في الصلاة ولا مضافة بين الطائفتين (وقد) انه  
 حيث من المستبعد جدا هو زيادة الركعة بعد السلام ان لريادة سهواً كما تكون  
 مشأها بحسب احوال توجب عدم تمامة الصلاة و عليه فحمل الحنوس على ما يعم  
 التسليم لا يصح

ولحق ان مقصود قاعده حمل لمطلق على الحفيد - هو تقييد اطلاق الصائفة



الأولى والثانية - ( ودعوى ) اعراض الاصحاب عنها ( مدفعه ) ناحسار جماعه من قدماء ودمتأخرين الأمور بمضمونها - ( وكفى ) من جهة عدم اداء الأكثر بل المشهور بمضمون الطائفة الثالثة مع انها صحاح كثيرة وبحرى مهم ومطر - وقانون حمل المطلق على المتقدم من الواضحات - لا برك الاحتياط فانه حسن الحجة .

ثم انه حالى الأمور بصحة الوعاء به حسن قدر اشهد أو شئت في ذلك - مقضى بقاعدة هو اساء على عدم شهد - فانه وان كان شكاً كاره وقد مضى محله بالبحر في المظال - الا انه من جهة كونه محرراً اعتلته عن ذلك لا تحرى بقاعدة البحار فلا من الاتيان به ومع ذلك هو شئت في رتبة الركعة المصنوعة والاصل عندها فيشهد ويسمى جلالة الله الا ان يقرب انه عدم عدم الامر بشهد اما للاتيان به وبطلان الصلاة بزيادة الركعة وعلى ان تقدير يثبت على صحة الصلاة في امر ص والروم الاتيان بشهد صحيح (١) محمد بن مسلم عن الامام الصادق (ع) عن رجل صلى الظهر خمسا قال ان كان لا يرى حسن في الرابعة سم يحسن فليحسن اربع ركعات منها الظهر ويحس و يشهد ثم يصلى وهو جالس ركعتين واربع سجادات وبصليها ابنى الحمد لله فكتب - فانه - وورد عليه صاحب الحقائق - انه حيث يكون اشهد مشكوكا فيه فبمقتضى قاعدة البحار اساء على الاتيان به فلا محالة يكون المراد من الشهدا مأمور به تشهد اربعة فلابد ذكره بعد ركعتين من جنوس وقد عرفت مره في و ما تنصصه الحديث من الامر بصلاة ركعتين من خلوس وضعهما ابنى الحمد لله - فاجابها استجابى -

## حكم نسيان الركعة فمأزاد

مسألة ٨ (ولو نقص من الصلاة ركعة او ركعتين سهوا) فان ذكرها بعد

(١) لوائل ج ١٩ من نوافل احسن لواقع في الصلاة حديث ٧

السليم قل فعل ما يظن الصلاة عمدا - قدم واثم صلاته - اد لأوجه بطلان صلاته  
سوى توهم ان السلام محرر و يمنع عن اعادة الصلاة - وهو بهم فاسد -  
فان السلام المحرر هو الواقع في محله واما الواقع في غير موضعه فلا يكون محررا -  
والشاهد عليه حديث (١) لاتعاد الصلاة مضاعفا الى دلالة حسنة من انفسه من عمده  
كصحيح (٢) العيص عن الصادق (ع) عن الرجل صلى ركعة من صلاته حتى  
فرح بها ثم ذكر انه لم يركع قبل (٤) فهو في ركع وسجدتين وح (٣) انحصر في  
قيام صليت بصحابي المعرب فلما ان صليت ركعتين سمعت - نبى ان قيام ثم  
قيام - اى الصادق (ع) ما يحريث ان تقوم وتركع ركعة ويجوزها غيرهما  
عن صدر الحديث من اعوان وحوار الاعادة - صعب (وان لم يذكر حتى تكلم)  
او ترى شىء منه مما يظن ان الصلاة عمدا لاسهوا - فقد احدثت كمياتهم فيه - من  
الهدية وانجمن والعمود والوسية و جهل والعمى وفى المس وغيره - وحوار  
الاعادة - وعن رواية دعوى الاجماع عليه و المشهور من الاصحاب هو القبول  
بالصحة وانه لا تغفل احلاة حديث - وحكى عن بعض الاصحاب انه يوجب  
الاعادة فى غير الرباعية -

وقد استدلل الاول - (بالاجماع) ان حكى عن العمى (و مرسى) المخصوص -  
حيث قال متى اعتقد انه فرح من احلاة شيء ثم تكلم عمدا فانه لا تغفل صلاته  
الى ما قل - وقد روى به اذا كان عمدا قطع فصلا وروى به ليس ساهى في الكلام  
بل كلامه عملى ولذا يصح لو كان عمدا او اشعا -

وفى الكل نظر ان الاول موجه بذهب الاكثر الى الصحة واما الثاني  
فلانه مرسى لم يعمل به راويه و ما اشارت فلان كلامه فى صلاة سهوى من جهة

(١) وسائل - باب ٢٩ - من ابواب ثرواته فى صلاة حدث ٥

(٢) لوسيلة باب ١١ - من ابواب الركوع حدث ٣

(٣) وسائل - باب ٣ - من ابواب لحد الموضع فى احلاة - حديث ٤

عملته عن وقوعه فيه - ومن هذا لا يوجب المظالم لصحيح (١) ابن الحجاج عن أبي عبد الله (ع) عن الرجل ينسى ركعة في الصلاة يقول أقوموا صلاتكم قال (ع) يتم صلاته (مع) أنه لو نسي ركعة سبق اكتماله تسهوا عليه - حيث أنه معتقد لحروجه عن الصلاة - فيكون جهلا بكون كلامه هذا واقع في أثناء الصلاة مقتضى حديث (لأنعاد الصلاة) صحة صلاته وعدم بطلانها به أ على ما تقدم من شمول الحديث لجهل الموصوع أيضا - فظهر أن مقتضى المساعدة هي الصحة

ويشهد لها مصداق في ذلك حملة من المصوح كصحيح (٢) محمد بن مسلم عن الصادق (ع) في رجل صلى ركعتين من المكتوبة وسلم وهو يرى أنه قد أتم الصلاة وقد تكلم ثم ذكر أنه لم يصل غير ركعتين فقال (ع) يتم ما بقي من صلاته ولا شيء عليه وصحيح (٣) رواية عن أبي حمزة (ع) في الرجل يسهو في الركعتين ويتكلم في الركعة الثانية من الصلاة تكلم أو سكت ولا شيء عليه - إذا ظهر منه السهو في عدد الركعتين وأنه يراجع في الركعة الثانية من صلاته فيخرج منها ويتكلم - و نحوه عن حماد (واشمام) حملة من مصوح السابغى قصة ذي الشمالين وسهو النبي (ص) الذي لا عيب له ومجلف لمدهنا (ربيع) عن الأسدي لا بأس فيه بذلك - و ما يقوله لا حبر في ظاهره - مستند هو حديث عن جابر بن عبد الله عن أنس بن مالك (ع) عن النبي (ص) أنه صلى ركعتين في عدد الركعتين (فتحصن) أن الأظهر هي الصحة

وإنما يذكر المصوح حتى «استمدبر القميلة» أو يغيره مما يطل الصلاة ولو سهوا (اعداد) كما هو المشهور شهرة عظيمة كادت أن تكون إجماعا بل هو إجماع - أدلم بعض الخلاف لأن المصوح في كتاب الحنفية هو عشرين (ويشهد له) مصفا إلى أن ذلك مقتضى المساعدة لمصر وقوع المصوح في أثناء الصلاة - حملة من

(١) الوسائل - باب ٤ - من أبواب الحلل - حديث ١

(٢) (٣) أبو نذر - باب ٣ - من نو - بحسب الواقع في الصلاة حديث ٩ - ٥

المصوص كصحيح (١) حمل عن الصادق (ع) عن رجل صلى ركعتين ثم قام  
 فل يستقل فلبى وما يروى أسانيداً ذكرناه حديثاً في الشافعي فقال ابن رسول  
 الله (ص) لم يرح من مكانه ولو يرح استقبل. وبحقه موثقاً سمعته وأبي بصير -  
 ومقتضى إطلاقها وإن كان الإطلاق بمجرد الاستقبال من الموضع إلا أنها تحمل  
 على ما إذا فعل أصل السجدة من الأسفل. وأصل أحاديثه في الصورة - بقرينة  
 العروص المتعددة في الصورة أسانيداً بجميعها خلافاً لمصل من التكميم وغيره مما  
 ين في الصلاة عمداً لاسهوا -

و براء هذه المصوص طائفتان من الآخر (الأولى) ما يدل على الصحة  
 إذا اتفق من موضعه ثم تذكر وإطلاقها يشمل صورة فعل المصل كصحيح (٢)  
 عيسى زرارة عن الصادق (ع) عن رجل صلى ركعتين ، بعد أن أتى المصروف وخرج  
 في حوائجه ثم ذكر أنه صلى ركعة قال نعم ما فعلت. وبحقه موثقاً (٣) وصحيح (٤)  
 محمد بن مسلم عن القاسم (ع) قال عن رجل دخل مع الإمام في صلاته وقد سجد  
 ركعة فلما فرغ خرج مع أسس ثم ذكر بعد ذلك أنه سجد ركعة قال (ع) (٥)  
 يعيدها ركعة واحدة (الثانية) ما يدل على الصحة في صورة فعل المصل السجدة  
 كصحيح (٥) زرارة عن أبي جعفر (ع) عن رجل صلى ركعة ثم ذكر وهو مكبر  
 أو لم يديه أو لمصره أو سجد من المدايا صلى ركعتين فبى صلى ركعتين وهو وثق  
 عمار (٦) عن أبي عبد الله (ع) في رجل يذكر بعد ركعة ومضى في حوائجه أو  
 المصلى ركعتين من الظهر والعصر وعنه والمغرب فبى صلى ركعتين ومضى في حوائجه ولو  
 بلغ المصلي -

(١) بوه ث - باب ٣ من أبواب الجنب واقع في إسناده - حديث ٧

(٢) ١٣، وثبت - باب ٦ من أبواب الجنب واقع في الصلاة - حديث ٣ - ٤ -

(٣) (٤) (٥) (٦) أوصل باب ٣ - من أبواب الجنب واقع في الصلاة حديث

أما البائنة الأولى فقد قيل في وجه الجمع بينها . ونس خصوص اتصال .  
 أنها تحمل على صورته عدم صدور المظن السهوى منه ( وفيه ) أنه لو ثبت تهليل  
 صحيح محمد بن مسلم كما عن أشعره - بقوله ( ع ) يجوز له ذلك إذا لم يحول  
 وجهه عن إقامة ودخول وجهه عن نفسه فعليه أن يستقبل الصلاة استقبلاً  
 كان ذلك شاهداً على هذا الجمع و إلا فهم منصرفان وهذا جمع لا شاهد له .  
 وأما البائنة الثانية فقد قيل في الجمع بينها ونس خصوص اتصال . ووجه  
 ( الأول ) ما عن حدارث يحمل هذه على الجوار ومن تضمن الاستيفاء على الاستصحاب  
 ( وفيه ) أن الجمع بين الروايات لا يجوز سائر محتمل بل لا بد أن يكون الجمع  
 عريضاً . وملاكه على ما ذكرناه في هذا شرح أنه لو سيع اعرف كلا استوفيين  
 من منكم واحد في مجلس واحد . برواهم منفس بل كان أحدهما قريباً على  
 الآخر عندهم بحيث أحدهما اعرفي . و آخر الباب ليست كثرة كما لا  
 يجهل على الأصح مصنف ( الثاني ) ما عن أشعره في كذا في الأحكام يحمل  
 خصوصاً صحة على السواء ( وفيه ) أنه حمل لا شاهد عليه . ثبت ما عنه أيضاً  
 من حمل هذه المصوص على ما إذا لم يتبين أثرها في بدأت - ( وفيه ) أنه مصنف  
 لظهورها ولم يكن من هذا الصريح بعضها وما . عن محمد بن ربه وجمعة من المتأخرين  
 من حمل هذه المصوص على التبعة فهو منس على جوار حمل المصوص على التبعة  
 وتولم يوجد القائل ما تضمنه من الحديث . وهذه غير صحيح فإن الحمل على  
 أنه أحاط يكون عند معارضه وقد حذر من امر حديث مع كون أحد المتعارضين  
 موافقاً العامة دون الآخر و ( إلا وجه ) لا يحمل عليه ( فالصحيح ) أن خصوص الباب  
 من الأحكام معارضة لا يمكن الجمع بينها . ووجهه ولا بد من الرجوع إلى المرحمات  
 وأولها لشهره وهي توجب تقديم خصوص الاستيفاء - فما عن المشهور من لزوم  
 الاستيفاء هو الأصح

### الحلل في المقدمات

مسألة ٩ في الحل في المقدمات كاستروا عنه والظهاره ونحوها . وقد

اشعب الكلام في ذلك في الجزء الرابع من هذا الشرح واما بشير ابي ماحر فانه  
هناك من جهة تعرض المصنف رد لجمعه منه -

(ولو صلى في مكان معصوب او ثوب معصوب او بحس او سجد عليه مع  
العلم اعادة) فلا كلام لما ذكرناه في معنى مكان المعصية واما وكثيرا كان عن جهل  
بالحكم عن تقصير -

ولو صلى على مكان معصوب جهلا بمعصية او سجد او جهلا بالحكم  
عن تصور اوقى ثوب معصوب كثر صحت صلاته - حديث (لأعد صلاة)  
ولو صلى في ثوب اسحق جهلا بالحكم وكان انجهل عن قصد صحت  
لحديث وكثر ان كان عن جهل بالموضوع صحت لما تقدم في محله كما  
انه ظهر هناك انه صلى فيه سبب فان انكشف الخلاف في اوقات اعادة -  
والاولا -

(ولو صلى بعد طهارة اعادة مطلقا) اه اذا صلى كذا عدا عدا فواضح  
واما ان صلى سببا او عن جهل - فنقول ابي جعفر (ج) في صحيح (١) رد ردة  
لأعد الصلاة الا من حمله بوقت واضهور به

وان صلى (قبل الوقت) فان كان ذلك عن عمد اعدوا - كان سببا او عن غفلة  
دحول الوقت فان وقع بماءه في اوقات اعادة حديث (لأعد) وكثر ان  
وقع بعضها في الوقت وكان ذلك عن غفلة أو نسيان - واما ان وقع بعضها فيه و  
كان دحواه فيها لأعد دخول الوقت صحت صلاته لغير اسماعيل بن رباح -  
المعتمد في محله -

وان صلى (مستندرا الصلاة اعادة) وقد اشعب الكلام في ذلك في محنت  
المنة والقواطع



من سبب ابي المحتوي انشأه من دعوى اخصيه احبار اصاب عن احبار محدثي السهو فتكون محضه لها بتفريقه بخصوص السبب مبني لانه لا شيء عليه بعد الحكم بشامية الصلاة فلا يكون المراد به بقى الاغنية فيبقى له موردان احدهما هو وجوب قضاء الفرائض تسهما - على وجوب محدثي السهو - وحيث ان جميعها على اراده على انقضاء بعد لدلالة احبار قضاء انشهدوا بسجدة الواحدة على ان ما يجب قصده محض تسهما مع قيام الاحتمال على ذلك ايضا فيحصر المسمى في هذه الاحبار بمحدثي السهو - فيكون اخص من ما دل على وجوب سجدة السهو لكن زيادة وغيبة فيحصر به (غير تمام) وذلك لان دلالتها على عدم وجوب قضاء الفرائض لانها في دلالة غير ما على ذلك ايضا - حتى يكون ذلك قرينة عدم دلالتها عليه - فيصحح ما ذكرناه -

الثاني - من سبب قراءة حمى ركوع من يجب عليه اختيار القراءة في الركعات اللاحقة - بها في اثبات الفرق في ذلك لا يجب ذلك - فيه خلاف وقد حققنا المسألة في جزء الرابع من هذا المرح - في حديث ما يجب في الركعات الأخيرة (او الجبر او الاحتمال) في موضعهم - كما عرفت في الجزء الرابع من هذا المرح في بحث الجهر والاضمة من الفرائض (او تسبيح الركوع) (ويشهد له) حمى (١) من يقطع من سأل ان الحسن الاول عن رجل سئ تسبحة في ركوعه وسجوده في لائس بدت وحده (٢) المذبح عن حمى عن ابيه ان عينا (ع) سأل عن رجل ركع ولم يسبح - سبب قول (ع) تسبحة راقطاً منته حتى يمتصها بما تقدم في محله من ان ما يدل على اشتراطها في الركوع قصر عن الدلالة عليه في غير حال التذكر (أو رفع الرأس منه او طمأننته) بلا خلاف معهم ويشهد به حديث لانعداد الصلاة (او تسبيح السجود) كما يشهد له حمى على من يقطع المتقدم (او طمأننته) لقصور ما دل على اعساره منه عن شمول غير حاد



التذكير (أو بوضع (أحدى الاعضاء السبعة) على الأرض - من غير فرق من الجهة - وغيره عني ما يظهر من حسن وعبره - ولكن صرح غير واحد من هذا في غير الجهة - وأما فيه فبين سجود عليها إما بوجوب لإحلال السجود - فإن أحل بها في السجدين بطلب الصلاة والأولوية حكم بين سجدة واحدة - وهذا سي عني كونه بوضع الجهة من مقوده متفهوم السجود

فلا بد من تنقيح لمسي كى يصح الحكم في هذه السجدة - أنما حل بها غير في السجود عني (سواء) ما يكون - خلافاً في مفهومه ولا يصدق به وهو انصافه من الإحصاء الحسن من هذا العهد إذا صاهر من ذلك أن ما تضمنه من التحديد راجع إلى تعيين المفهوم ونقطة العرف في المطلق عني ما هو خارج عن الحد (ومنها) ما اعتبر في السجود شرعاً - ولعل كبر وضع الجهة منه (ومنها) ما هو من قبيل الصلاة حال السجود - وكقول هي محالة - تذكره - وشك في ذلك ولم يحجر أنه من قبيل الصلاة في حال سجدة - أو من قبيل سجدة - فيعمل معه بمدة قبل الصلاة - وذلك لأن قديسه للصلاة معبودة وشك في تعدد سجوديه وأصل يقتضي العدم فإن كان ما أحل به من قبيل الأولى - ثبت ثبوت السجدة وهو واضح - وكل إن كان من قبل الثاني - فإن ما تضمنه السجدة - أحده ينص أن تركت بياناً - وما دل على إعادة الصلاة به - السجدة - كحديث لا بد الصلاة - صاهر في إرادة السجدة الشرعية لا بمعنى العرفي - وإن كان من قبل الثالث - صحت الصلاة حديث لا بد (أو رفع الرأس منه) - أي اكتم - كما صرح به في أنواعه - لأسباب رفع السجدة - ولا يتحقق بها أربع مع تحقق حديث - وما عن الحديث من حصول تعدد السجود وأصبح المتابع لا بد لا يصدقوا سجدة مرتين (أو طعناسه في الرفع عنيما - أو طعناسه الجلوس في العشاء) كل ذلك لحديث لاتعاد الصلاة

### ما يتدارك من غير سجدة السهو

(الساكن ما يوجب التلافي) من دول سجود السهو - (فمن ذكراته لم



ربدة و بعضه و عدمه

ثم ان المشهور من الاصحاب انه ان يقرأ بعد الحمد غير السورة اتى  
اتى بها سيئ فله - كما ان به - لا يسيئ به - وعن المسوس والارشاد تعين الاتيان  
بما اتى به قبله

وسئل له في مسائل اطلاق ادلة وجوب السجود على القول به المختص  
للاحقر ( وما ) عن ( ١ ) المقتضى ارضوى ( وان سيب الحمد حتى قرئت السورة ثم  
ذكرت قبل ان تركع وقرأ الحمد واعد السورة ) فترسب ان كلام لعهد المذكور  
وتكون اشارته الى براءة إعادة ما قرأ أولاً ( وما ) - السورة اما تتعين بارادتها  
لا يشروع فيها و عليه فالسورة التي اتي بها بما انها مرادة تتعين ( وما )  
عن المحقق اسائى به من اعنوز على رواه تدعى على لتعين بالتعين قبل  
الشروع

وفي الكل نظر ( اما الاول ) فلم يمتد حجته - مضاف الى ان الظاهر من الكلام  
كونها احسن ولا صارف عن هذا صهور في الخبر - ان الظاهر ان الكلام في  
قوله اعد السورة - كلامه في قراءتها - و قد حكى انها ليست لعهد فكث هذه -  
واما ما في كلامه دعوى بلاشعده و ما شئت فادعه حجته لا ريب في تدبره لا ظهر  
ان له الاتيان بغير ما اتى به اولا

## لو تذكر ترك الركوع قبل السجود

( ومن ذكر ترك الركوع قبل ) لدخول في ( السجود ) قام ( و ركع )

احمدا كما عن غير واحد ( ويشهد به ) ان الامر بترك ركوع لم يمثل ومحلته هي  
يمكن امثاله فلان من دلت و ردة الهوى على فرض كونه من اجراء الصلاة  
لامن مقدماتها وان كسدت خلاف التحقيق - بما فيها ردة سهوة لا توجب اسطوان



عن الرجل سعى أن يركع قبل (٢) يستعمل حتى يصح كل شيء من ذلك موضعه  
وحسب (١) حتى يصير . إذا نسى الرجل أن يترك ركعة من الصلاة وقد سجد سجدتين  
وترك الركوع استأنف صلاة (وإصلاق) ماذا على بطلان الصلاة نسيان  
الركوع كحسب (٢) حتى يصير عن السافر (٣) عن رجل سعى أن يركع قبل (٤)  
عليه الإعادة

وفيهما نظر (١) الأول - فلا تترك السجود طاهر في إرادة التذكر  
بعد السجودتين - أما الأخير فهو صحيح - وما الأول فمعرفة قوله و يوم وأما الثاني  
فالدلالة مقتضى تعليل على أن الصلاة إما هو إما لا يمكن وهم كل جزء  
في محله - وفي مقدم يمكن ذلك (وأما الثاني) فمظهره في سبب الركوع في تمام  
المحل - مع - أنه - وسببه دلالة على ذلك - لأنه من تقييده - لتعيين في موثق استحقاق -  
ولا يظهر عدم بطلان الصلاة في الموضع

الموضع الثاني - أنه لو انتهى بقصد الركوع فسي في الانتهاء فهو للسجود  
و محض القبول فيه أنه تارة يكون سببه قبل الوصول إلى حد الركوع - وأخرى  
يكون بعده - وعلى التقديرين تارة يذكر قبل التحاور عن قصي بعد وأخرى  
بعده - فهذه صور أربع

الأولى - ما إذا طرأ السبب قبل وصول إلى الحد وتذكر بعد التحاور  
عن قصاه - لا اكلام في وجوب العود لأبواب الركوع وفي حوار انصافه قائما بقصد  
الركوع أما اكلام في أنه هل يجب العود إلى القيام - أم يجوز أن يعود إلى  
محل السبب محيا ثم الإحصاء بقصد الركوع إلى حله - أم يجوز أن يعود إلى  
حد الركوع (وجه الأول) أمران أحدهما أن الركوع لو احتج هو المعنى المعلى  
المصدرى له احتج هو من ول الإحصاء عن الصاء إلى الملوغ إلى حد الركوع -  
ون سلف من السابق واللاحق ليس ركوعا واحدا عن اعتداد قيامي فعلى ذلك

لايكفى اعود الى الركوع ولا الى محل السجدة - شيهما - ان القيام المتصل بالركوع الذي هو من الاركان هو الذي يتم بقوله وس الركوع وفي اتمام حوائجه وقع بينهما فصل فلا بد من انقياء كفى بحقق انقياء متصل بالركوع (ووجه الثاني) ان الركوع واجب وان كان هو المعنى المعنى المستدري - الا انه يكفى المتفق من السابق واللاحق وانما السجدة متصل بالركوع هو انقياء متصل بمصلى الاركان وانما متصل اي حد ركوع (ووجه الثالث) ان اركان من الركوع هو المعنى الثاني الاسم المستدري وانما هو مقدمه له - وعنى هذا انما هو انقياء السجدة بالركوع حتى انقياء السجدة قهرا والاعتراف هو الاخير

و اما ذكره يظهر حكم الصورة الثانية - وهي ما لو طرأ السبب قبل اوصو - اي حد ركوع - وتذكر قبل انحدار عن أقصى الحد

الصورة الثانية ما لو طرأ السبب بعد اوصو - اي حد ركوع وتذكر بعد انحدار عن أقصى الحد - فهل يجب عليه القيام والركوع عنه ام يجب اعود الى حد ركوع مقبوسا وينى بالذكر وبما عني فيه ساير الشرائع كما عن مص - ويجب عليه ان يهوى الى السجود ولا يعود الى ركوع كما علمه من الجواهر وجود وجه الأول) ان الركوع من عشرة عن اوصو - اي حد - بل يعتبر في صدق انهاء الانحاء وهوى الى الحد الشرعي - وعنه ففي الفرص سم يحد في يجب اودا به - وحيث ان القيام السابق ليس متصلا بالركوع نوعا اي حد ركوع نحو - فيجب عليه ان يهوى الى الركوع مع ان الركوع اسم الانحاء يحصل عن السجود قد يورع من موجب لا يقبل ان يركع (ووجه الثاني) ان الركوع اسم بمعنى يركع الاسم المستدري فيكفى اليهودي اليه محبا (ووجه الثالث) ان الركوع لا يعتبر في صدق انهاء الانحاء وهوى الى الحد الشرعي بل يكفى في صدق اوصو الى ذلك الحد وعنه - فثبت بتحقيق وليس انسى الا وحسب الركوع من الذكر وانما طرية

وغيرهما أي يجرح محلها بالحر ورجع عن الركوع ولا يصير السجود لعدم حدث (١) لا تعد الصلاة بعد كونها من قود الصلاة حاله لاس قيوده وأظهره الأجير (باعتبار الانتهاء أي حدث في صدق الركوع مما يدل عليه ومقتضى الأصل عدمه بناءً على ما هو محقق من حريص الرأفة في الأقل ولاكثر (والاستشهاد) لاعتباره فيه - به يقف الهاوي للسجود أنه ركع وليس ذلك إلا لعدم الانتهاء (وسد) فإن عدم صدقه عليه - هو لا يترك التمسك في سجوده قدر - واضعفت الأقوال القبول انتهى - ادفع فرض عدم صدق الركوع على المعنى به أو عباد أي حدث الركوع متفوس - و أن سم صدق الركوع من جهة أنه اسم للمعنى الهيش الاسم المصدر إلا أنه عدم تحقق نفسه الأصل ركوع لا بد من العود أي القيام قدر -

## لو ذكر بعد القيام ترك السجدة

(ومن ذكر بعد القيام ترك سجدة فقد وسجد) بالأحلاف في روم العود أي اسجد وصحبه صلاة - لأنه لا بد من العود إليه - منه مصبه مقتضى القاعدة هو ذلك وشهد له مصبه أي ذلك جملة من المصوح كتحجج (٢) اسماعيل بن جابر عن الصادق (ع) في رجل نسي أن يسجد سجدة من الثانية حتى قام وذكر وهو قائم أنه لم يسجد قبل فسجد ما سجد ركع - فإذا ركع وذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد فبمقتضى على صلاته حتى سلم لم يسجد في غيرها قضاء وسجده صحيح (٣) أي بصير -

أما الكلام في التمام وقع في مواضع (الأول) أنه إذا كان المسمى سجدتين فعن صدر غير واحد من المتقدمين كما مفيد في المقععة وأبي الصلاح وابن إدريس

(١) - قوله - - ٢٩ - من أنه - القرح في الصلاة - حديث ٥ -

(٢) (٣) - قوله - - ١٤ - من أنوار السجود - حديث ١ - ٤ -

القول بطلان الصلاة وهو ترك فعل الركوع - و مشهور من الأصحاب هي  
الصحة . وهي الاظهر ، لعدم من يفتي بفساد الصلاة و عدم لزوم الزيادة المستدرة من  
العود والامتنان بهما مضاف إلى اطلاق خبر الحمصي الذي و استدلال بطلان  
بالمقصود (١) لدلالة على بطلان الصلاة بسبب استبعاد سجدة واحدة . و قد  
واجماعا و بقي باقي - و قد ( ما تقدم في سبب ترك الركوع من انها لا تدل على  
مطالبة السجدة من حيث هو - من المصنف بفساد الصلاة عن السجدة فراجع -  
الموضع الثاني به ان علم بسبب سجدة واحدة فهو يجب عليه ان يقعد  
ويسجد كما هو صاهر المتن ام لا يجب التحلوس مصنف بل يجوز ان يهوى إلى  
السجود بلا احتياج إلى التحلوس - ام يفتي بفساد الصلاة اذا غلب التحلوس بعد السجدة  
الاولى فلا يجب عليه التحلوس و بين ما اذا غلبه عدم او شك فيه فيجب عليه التحلوس  
وجوه و حق القول في المقام ان يقف - انه - عدم عدم التحلوس  
بعد الاولى و يجب عليه ان يقعد لانه من احراء الصلاة و محبة ان يجب  
الاتيان به -

وقد استدلل بعدم وجوبه ( بطلان ) صحيح ، مستعمل استقدم - فانه حكم  
به بوجوب الاتيان بالسجدة من دون تعرض للزوم التحلوس بلا استعصاء عن  
كون ترك السجدة الثانية مع ترك التحلوس بين السجدين اومع ، الاتيان به و لو كان  
لحلوس مع تركه و حاربوا تعرضوا له ( وفتن ) لحنوس الواجب - فان التحلوس  
المقيد بكون طريقه السجدة من غير تحلل شيء عليه و بينهما هو الواجب - و عليه -  
فتي تعرض لما ان القيام تحلل فتعذر التحلوس الواجب فلا محالة يكون  
ساقطا -

و فيهما نظر - ( اما الاول ) فعند كون المقام مورد للتسك ترك الاستعصاء  
- فان التحلوس غير المستبعد و المستلزم عنه هو الذي دون الاول - و من ترك التحلوس



لأنما عدينا لثمة السجدة وعلمه بعدمه الجرح في لا يدل على عدم وجوبه ، وعدم تركه (وأي الثاني) فلا أن واحب من الجبوس ثم يشتت قيده ، بالقصد المبرور والاصل عدمه - مع أن الظاهر عدم اعتباره لجوار الجروح عن الجبوس بالحركة سنة و يسره ، لا بعد من أفعال الصلوة بين السجدين قصدا -

وإن علم بالجبوس بهذا أولى - لا يجب الجبوس وإن كان حلوسه بعدها لا اعتقاد كونها اشية وإي عدمه الاستراحة أو الجبوس بين السجدين و بعدهما ليس ، حقيقين منه برتين كي يكون المعسر في كل منهما عوا ، قصديا كانظيرية والعصرية - وعيه - فإن أتى به ونو - اعتقد - أنه بعد انشيه فقد أتى باسماء ور به و يكون الخطاء في النطق ولا يجب أعادته

وإن شك في الجبوس بعدها - فبحث أنه في حال القيام تذكر ترك السجدة الثانية فيكون قيامه رائدا ولا يكون من أحرار الصلاة - فبالسنة إلى الجبوس يكون شك شكافي أمحل فيجب الإتيان به (فمحصل) أن الظاهر هو أن قول الثالث - الموضوع أصح - هل يجب عليه - أن (يسجد سجدتي النهو) كما في العن - أم لا كما هو حيرة جمع من الأصحاب و جهل - أقواهما مني (سأ دل) على عدم وجوبهما لسبب السجدة وإن ذكر عدمه محل التدارك - كصحيح أبي بصير وخبر محمد بن منصور وموثق مصدق آتية في القسم الثالث - وستعرف أنها حجة في موردنا والتعدي عنه وأصح (ولما دل) على أنه لا يجب سجدة النهو على من حفظ سهود وأتمه كموثق (١) سماعة

وقد استدل على وجوبهما - بحر (٢) معنى بن حبيب عن أبي الحسن (ع) في الرجل يسجد السجدة من صلاته قبل إذا ذكرها قبل ركوعه سجدها وبني على صلاته ثم سجد سجدتي النهو بعد بصرفه وإن ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاة - (وهي)

(١) الوسائل - باب ٢٣ - من أبواب الحلل الواقع في الصلاة - حديث ٤

(٢) الإرشاد - باب ١٤ - من أبواب السجود - حديث ٥

انه ضعيف السند للأرسال فتأمل - مع - لا - من - بالتور - مستحب بهما لقاعدة التامع -

## لو ذكر قبل الدخول في الركن ترك التشهد

(وكذا أي يجب التلأصق (لو) ذكر (ترك التشهد) قبل ركعة - بلا خلاف فيه - ويشهد له مصنفنا إلى ذلك مقتضى القاعدة - مع - من - وما أتى به من قيام وعبره - ردة - عن - عليه (تفضل صلاة حمزة من الأصول - كصحيح (١) الحديث أو حسنة عن الصادق (ع) قال إذا قمت في ركعتين من الظهر أو من غيرها ولم تشهد فيهما فذكرت ذلك في ركعة أخرى فقل إنك تركت ركعتين وحسن وتشهد وقم فتم صلاتك - وجود صحيح (٢) أن أي يعقور - وسيدنا (٣) من حديث

ولا يجب سجدة السهو - بالتأصيل - وعموم بعض الأحبار أن على من أسهو على من حفظ سهوة واحدة وخصوص - خبر (٤) الحسن عن الصادق (ع) عن الركن يسهو في الصلاة فيسئ التشهد فإن رجع فشهدت تحت أسجد سجدتي السهو فإن يسئ في هذا سجدتي السهو (ولو ذكر بعد المسلم ترك التشهد) نفي بلا كلام (ويشهد به) صحيح (٥) محمد بن مسلم عن أحمد بن (ع) في الرجل يفرغ من صلاته وقد يسئ التشهد حتى يصرف فربما كان قريب رجوع إلى مكانه فشهد والاحتياط مكان بطيما فشهد فيه (ويكره) لا يستند من هذا الخبر ما يأتي به يكون تلافيًا لقصة في هذا الباب من الرجوع إلى الواعد (وعنه) قد أجمع لكن أتت بما يظن مصدق وجوده يكون سلامه واقعًا في عمر محله ومحل التشهد باقي فيأتي به ككثرت وصح صلاته وإن كان الله به قصاه فندبر

وبما ذكرناه طهراته - أو ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله فصاح  
أي بي بها وما بعدها لو تذكر في أن يأتي بما سئل مطلق وجوده وإن كان

(١) (٤) أو سئل - مع - من - باب التشهد حديث - ٣٠٣ -

(٢) (٣) (٥) أو سئل - مع - من - باب التشهد حديث - ٤٠٣ - ٢

بعده لأشياء عليه ويكون صلواته صحيحة لحديث (لأن عدد الصلاة

وقد أسدل على وجوب فصلتها في الفرض الأخير (بأنه) مأمور بالاعتناء بها ولم يأت بها في معنى في عهده التكليف إلى أن يخرج منه بقائها - (وبأن) التشهد يقضي بالنقص فكذلك أنه ص - (وبأن) مقتضى الأصل فساد الصلاة بتركها لأنها من أجزائها ولكن ثبت بالأجماع صحة الصلاة مع النقص ويدور به ما يحزر كون المأثني به مرةً فقط مقتضى الأصل وجوب انعصاء

وهي الكل نظر - أما الأول فلا الصلاة على أسي واحد في التشهد وفقدت معها وانقصت بجمع أبي أمر جديد وهو مفقود - وأما الثاني - فجمع الملائكة ما أما الثالث - فلا مقتضى حديث (العدد الصلاة) صحة الصلاة بتركها أن كان عن غير عمد - فالأصح عدم وجوب فصلتها

## ما يتدارك مع سجدة السهو

الثالث ما يتدارك مع سجدة السهو عند المشهور - فقد ذكروا بذلك ورد في (الأول) ما ذكرنا تركها - فحددوا عدد وجوب في الركوع - (الثاني) ما ذكرنا التشهد عند الدخول في الركوع - فحددوا عدد وجوب في جهات (الأول) من وجوب بيان السجدة أو عدد صلوات الصلاة معصية كما عن العمري والكني - أم وجوب الصلاة - إذا كان من الأوليين كما عن أحمد والشيخ - أم لا بوجوب ذلك بل الصلاة محكومة لصحة واحد - يجب فصلتها بعد الصلاة كما هو المشهور بين الأصحاب - وجوه - أقربها الثالث

ويشهد له حجة من الصوفا - كصحيح (أ) أبي بصير عن الصادق (ع) أن من سجد سجدة واحدة - فذكرها وهو قائم - قال (ع) - سجدة إذا ذكرها ما لم يركع - قال كان قد ركع فليص على صلاته فإذا انصرف فصاها وليس عليه

سهو و صحيح (١) إسماعيل بن حنبل عن أبي عبد الله (ع) في رجل سئى أن  
يسجد السجدة الثانية حتى قام فذكر وهو قائم به ثم يسجد فقل (ع) في سجدة ما لم  
يركع هذا ركع فذكر عدد ركوعه أنه لم يسجد فليحص على صلاته حتى يسلم  
ثم يسجد ما فيها قضاء - ويجزئهما - مؤثر (٢) بساطي - وحبر (٣) على بن جعفر  
واستدل للقول الأول بحبر (٤) معنى بن حبيب المتقدم - عن أبي الحسن  
إمامي (ع) في حديث رواه ذكره عدد ركوعه عدد سجدة - وسبب - سجدة  
في الأوليتين والأخيرتين سواء (وأورد) عنه ذلك - المعنى ضعيف في نفسه - مع -  
أنه قتل في حياة الصادق (ع) فكيف يروى عن إكراهه (ع) - وبه مرسل - (وبنك)  
يمكن دفع الأول - بأن الروايات في مدحه كثيرة وهي تدل على عدائه  
- وما - تضمن دمه من الخصوص يدل على عدائه قبل إدعائه البراءة فوجه لقوله  
فالأخبار متفقة على سبب عدائه ووفقه وخلافه فدره - مع أن الشيخ - عليه -  
فلا يعنى تضعيف ابن العنبري - والحنفي - وإمامي - به - وبممكن  
دفع الثاني - بأنه لا مانع من روايته عنه في زمان حياته وبأنه كان صعباً -  
ويمكن دفع الثالث بأنه معمول به عند الأصحاب

والحق في جوابه أنه ما إن يكون طاهراً في حيان سجدة المأمور بها -  
وهي انتداب - أو يكون مضافاً لسببها - وسبب - وحده منهما - فيقيد إطلاقه  
بالخصوص المتقدم

واستدل بالقول الثاني بصحيح (٥) بساطي عن الرضا (ع) - عن رجل يقضي  
ركعتين ثم ذكر في الثانية وهو راكع أنه ترك السجدة في الأولى فركب بوالحسن (ع)  
بقول أدان ترك السجدة في الركعة الأولى فلم يدر واحدة أو اثنين استفتت الصلاة  
حتى يصح لك ثلثان وأدرك في ثلثة أو الأربعة فركبت سجدة بعد أن يكون قد  
حفظت الركوع عدت السجود وهو وإن احتسب بركعة لاوى إلا أنه يثبت

في الثالثة لعدم الفصل - وبالأخبار الدالة على أنه لا سهو في الأوليين - كحبر (١) أبي بصير عن الصادق (ع) إذا سهو في الركعة الأولى فاعدهما وحسن (٢) الحسن بن علي عن الرضا (ع) الإعادة في الركعتين الأولىين و السهو في الركعتين الأخيرتين - ووجوهها غيرهما و جماعه من الأصحاب عموا بعمومها و اوجبوا الإعادة بوقوع السهو في شيء من الأولىين سجودا كان أو غيره و قد تقدم بعض مواردها - ولكن يرد على الأول أنه مجمل و مضطرب - فإن في النكاح رواية - مع زيادة بعد الصلاة بعد استتمت واندال - انه في قسم تدر - بالواو - والاقتصار على ما قل و ادا كان في الثالثة أح - و قد ذكرنا في باب جراد من الحملة الأولى ووجهه لعل منها أن يكون المراد من قوله تدر واحدة أو اثنين - أشك في الركعة الواحدة و لاثنين لأبي السجدة - وغيره - فلحكمه بالا عده انه هو لأجل الشك في الأولىين و لا ريب في ذلك - و هذا هو الذي يمكن ملائمة مع سؤال المسائل إلا أن هذا لا يرم على جميع الوجوه إذ فرض الشك في الواحدة و الاثنين أريد به الشك في الركعة أو السجدة غير ما هو فرض المسائل فلاحظ و تدر (مع) أنه لو تمت دلالة لاند من صرفة عن صرفة له - هو صريح في الصحة حتى إذا كان المسمى من ركعتين الأولىين كحبر (٣) محمد بن منصور عن الذي يسمى السجدة الثانية من الركعة شاة أو شك فيها فتد (ع) إذا حقت أن تكون وصفت جهتها الأثره واحدة فإذا سلمت سقطت واحدة و يصح جهتها مرة و ليس على سهو و حبر (٤) جعفر بن شير عن رجل ذكر أنه لم يسجد في الركعتين الأولىين إلا سجدة وهو في التشهد الأول قال (ع) فليس سجدة له ينهض و إذا ذكره و هو في التشهد الثاني قل أن يسمى سجدة ثم يسجد ثم يسجد فسدحتي السهو و حبر (٥) معني المصنف لاستواء

١- الوسائل - باب ١ من سجدة - أحسن وقوع في الصلاة حديث ٥ -

٢- الوسائل - باب ١ من أبواب سجدة في الصلاة - حديث ١٠ -

٣- ٤- ٥- الوسائل - باب ١٤ من أبواب السجود - حديث ٦ - ٧ - ٥ -

سيان السجدة في الأولى والأخريين . فتأمل - وإن جازى أدوين لا يحلوا  
عن الاشكال إلا أن في الأخير كنفية ومثبت يظهر الجواب عن الوجه الثاني فإن  
ثالث الموضوع بوجوب دلالة وجوب نفسه بحر معنى (مع) أنها مسوقة لبيان  
حكم الشك في تركها ونسب في هذه السجدة السهو في الإجراء (فحصاً)  
أن ما ذهب إليه المشهور أظهر

الجهة الثانية في محل قضاء السجدة (و مشهور) أنه بعد صلاة (وعن)  
المعيد في إرساء حرية أنه إذا ذكر بعد ركوع فليسجد هي الثانية ثم  
سجدات واحدة منها قضاء (وعن) أي أحسن شيء - - - - - أو أن واحدة أحسنه  
من الركعة الأولى تقضى في الركعة الثانية وسجود الثانية ذكرت بعد ركوع  
الثانية تقضى في الركعة الرابعة وسجود الثانية تقضى بعد التسليم (وعن) الأسكافي  
أنه إذا يقن بترك السجدة بعد ركوعه في الثانية سجدها قبل سلامه

وما أحسنه المشهور ظهور ويشهد بالموضوعات المعتمدة

و أم ما حكى عن أحمد بعد اعتراف غير واحد بعدم اعتداد عني مسنده  
وقد استدل بعضهم به - باصطلاح صحيح (١) أن أي جمهور عن أصحاب (ع) إذا سجد  
أربع سجوداً فأنه قد تركها فمسجدة واحدة بعد قبل أن يسجد دعوى أن تلافة  
يشمل التعمود في الثانية (وفيها) أنه كالتصريح في إرادته التعمود في الركعة الأخيرة -  
بل وفي كون السجدة بعد الشهادتين في الصلاة - وذلك جملة في محكي المداير  
على ما ذهب إليه من استحباب الثانية - وعلى ذلك فهو حسي عن ذلك وحيث  
أنه غير معمول به فيطرح

و أم ما عن ابن أبي عمير فمسندته من (٢) ثمة الرصد - - - - - سجد  
من الركعة الأولى ثم ذكرت في الثانية من قبل أن ترك ركع فارسل بمسند وسجد

(١) - الوسائل - باب ١٦ - من أبواب الحدود حديث ١

(٢) - مسند ابن أبي عمير - باب ١٢ - من أبواب - سجود حديث ١ -







ابن مبرور في الحديث - و قد شهد فيه من مجموعها في وقتها  
 من الشجرة و ركوع وحيد غير سجدة و شواهد في خلاف من طريقتها  
 او رد عنها في احدى السجدة - اذ ركعتين و شاعري لا بد ان يكون - ان  
 صحيح سجدة في ركعتين و ركعتين - شواهد في خلاف من طريقتها  
 و حمل من وقتها في ركعتين و ركعتين - شواهد في خلاف من طريقتها  
 الا في ركعتين - سجدة - و ما دل على عدم وجوب الفصاء بحمل الشهد فيه  
 حتى تشهد سجدة سجد و ركعتين - شواهد في خلاف من طريقتها  
 و خلافه من عدم كصحيح (١) - شواهد في خلاف من طريقتها  
 من ان يكون في ركعتين - شواهد في خلاف من طريقتها  
 لم يذكر في ركعتين - شواهد في خلاف من طريقتها  
 سجدة صحيح (٢) - شواهد في خلاف من طريقتها  
 و حسن (٣) - شواهد في خلاف من طريقتها  
 عن الرجل ينسى ان يشهد قال (ع) يسجد سجدة - شواهد في خلاف من طريقتها  
 بان تشهد سجدة السهر بدل عن تشهد الصلاة - شواهد في خلاف من طريقتها  
 ركعتين -

اولا - ان يكون في ركعتين - شواهد في خلاف من طريقتها  
 هو الشهد في جميع ركعتين - شواهد في خلاف من طريقتها  
 كونه لا عليها فلا سجدة عليه - و قد شهد ركعتين - شواهد في خلاف من طريقتها  
 و عليه - فلا وجه رفعه من خلاف صحيح فحمله على من جاز  
 مقصود في عدم ان يكون حمل ركعتين - شواهد في خلاف من طريقتها

١-٦-٧ الوسائل - باب ٧ - من ابواب الشهد - حديث ٣ ٤ ٥ ٦

٣ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١

٨ - المستدرك - باب ٥ - من ابواب الشهد - حديث ١

الشك ، انى وثب وثب : كرهه صبراً ، اتوب اشى ضعيف (دال عليه

ولم يثبت على اشى - موسى (١) عمار - عن صادق (ع) ان ربي  
ارحل الشك . في حضوره ذكره في سماعه و الله فقط فقد حارث صلاته و  
بما يذكر شيئاً من الشك بعد الصلاة و نحوه خبر عنى بن جعفر - و لكن  
لصراحه انصوص المتقدمه في صحة برفع اليد عن حضوره و بحملان على  
الاستصحاب و ان لم يكن هذا الجمع عريقاً يمتنع صرحهما و رد عنهما ربي  
اشهما -

ثم ان مشهور بين الاصحاب لزوم جزمه الشك . لسبب الشك و عن  
مخلاف والعدة دعوى لاحد عليه - (وعن) صاهر اسى عمل واشيع في الجمع  
والفصله و انى اصلاح هذه حاشية يذكر و فيما يوجب سجاده ايهو (وعن)  
البحر انه تردد فيه (و لاوا) قوى مخصوصه مستنده - و صاهر خبر عنى - جزمه  
وان كان لزوم تقديم سجده على قضاء الشك الا ان المشهور خلافه و سائى  
انكلام فيه - و مدرث - بوب - شى - عدم حضور الامر اوارد في الاحار في ابو حنوب  
ولا جله تردد في الاخيرة وهو كما ترى -

ثم انه ربما يخاف منه بوسر بعض شكه و حسب ما يراه - واصحابه به بعموم  
ما دل على قضاء اجزاء الصلاة كصحة اس سبب و حكم المستعدين - و منه  
اذا وجب قضاء الجميع و حسب قضاء البعض (و فيما جزم) ان الاول قلنا بعموم  
من انه لم يعمل بعموم شك الاحار في الاعنى عمومها متاراه القول بتحصيل  
الاكثر و ان الثاني - فجميع الملازمه - فالأصبر عدم وجوب فصائه

## الشك في الصلاة

بمقام الشك فيما اذا شك في وجود التحل - وفيه فصول (الاول) في

اشك في اصل الصلاة (الاشك في الركعتين) موجب بطلان (اشك في شك في اجزاء صلاة وشروطها) (ارجح) في اصل بعد الركعتين واحراز الصلاة (احد من) في شك في ركعتين موجب صلاة لا احتياط او شيء آخر - (السادس) في الشك الذي لا اعتبار به

اما بمصل لا وجه منه مسائل الاولى ارأيت في انه صلى ام لا فان كان الوقت باقيا اتى به وان انقضت وقت صلى ام لا صلى - فلا خلاف بل ظهر جماعة كونه من محرمات ويشهد بكلام حكيم مصحح (ارأيه والمصلي عن اني جعفر ح) متى استغثت وشككت في وقت فريضة انك لم تصليها او في وقت فريضة انك لم تصليها صدق وان شككت بعد اخرج وقت موت وقد دخل حائل فلا اعادة عليك من شيء حتى تستبين فلو اسبغت فميت اتصليها في اي حالة كنت

اشية وعامة صلى العصر ووجه ان صلى انظر ام لا هي العروة الاحمدية الا ان بها بل لا يجوز عن قوة - وسعة كثير محشين - وقد استدل المحقق المردني على عدم بطلان صلى بقوله (ويعمل عنه العلماء) على كبر الاحول المحذور في البطلان نعم من محل العادي وحاشا لمحتار هذا المصنف فبهم من ذلك ماله على عدم لزوم الاتيان بها وبعض المعاصرين جعل خروج قاعدة التحاور مبرورا عنه وانما جعل مورد استقص والازم انما بعد ثبت وجود المشكوك فيه بحيث صحة العمل التحاور او انها ذات اثر وحده من غير هذه الجهة - ثم هو يختار الثاني -

اقول ستعرف في فصل الثالث ان قاعدة التحاور لا تحرى الا في صورة استخار عن المحل الشرعي في موارد اشك في الوجود - ولا يكفي التحاور عن محل لعادي - وعليه - فلا تحرى في احواله - فمحل لتظهر الشرعي بما هو قس





والاصل وهو اصل الرأيه يقتضى عدم بروه الاسان بها فليدر فيما ذكره  
و يصدق

احكامية - وشك في ثبوت صلاة العصر انه من صلي فليدر ام لا فان كان  
ذلك في الوقت المحتض ب العصر منى على الاسان به ، كونه شكاهي شىء بعد تجاوز  
محله شرعى وان كان في الوقت المشترك فمعهده اسحور لانحرى ما تقدم في  
امسائه ثابته بل مقتضى اصله عدم الاتيان به و منهجه فبغاة اسحور  
صحة احكامه و قد بان بعد سنة في صحتها الا ان كل النوا بعدد لاعبه  
لكه - لا يقتضى علق منهجه مقوله (ج) في ثبوت امره من عنده فلو كانت اسرار  
استعلم في مسألة ما - فليدر في شهر فله روبري ان تبنى العصر فصلاها  
ل هو مقتضى اطلاق بطريق قوله (ج) فيه حد ثبوت وان حده اشك بعد ان يقتضى  
العصر فله نص - فالان فله بعد ان يقتضى العصر منهجه فلو شاع فو شرع فيه  
او انه محذور - على ذلك من جهة كونه تحرير منهجه احكامه لا من - ففان -

## الشكوك الباطلة

الفصل الثاني - في الشكوك في ارادة - منه - و قد مسائل (لوى)  
(الثبت ان كان في عدد الثمانية ) اعداد الصلاة - منه - و منه كما تصح و  
صلاة - منه - احكامها كما عن التذكرو ويشهد له جملة من النصوص كصحيح (١)  
ابن ابي عمير عن ابي عبد الله (ع) عن ارجل يشك في الصلوة - منه - (ع) يعيد - منه - و منه  
فمن رجع - منه - و يور و لجمعة من غير ان اسأله و موثق (٢) سماعة عن السهو في  
صلاة فله رجع - منه - فله تدر واحدة صليت او شين فله الصلاة من اونها  
واحدة - منه - ان رهي فيها - منه - فله ان يعيد الصلاة لانها ركعتان - و حر (٣)

٢١ - ٢٠ - ١٩ - ١٨ - ١٧ - ١٦ - ١٥ - ١٤ - ١٣ - ١٢ - ١١ - ١٠ - ٩ - ٨ - ٧ - ٦ - ٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١ - ٠

٣ - ٢ - ١ - ٠ - ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

عما لله من أصل الهشمي عن الصادق (ج) عن رجل سئى او احدة صلى او  
ثلاث فقام (ج) بعيد صلاة وحبر (ج) الحنفى وان اى يعفور عن اسحق (ع)  
والصادق (ج) اذا لم يدر او احدة صليت او ثلث فاستنفل ويحوها غيرها

ثم ان مقتضى اطلاق جملة من هذه النصوص كالثلاثة الاخيرة سيما الموثوق بها لانه فيه من تعيين عموم الحكم بكل ثبوت ثم ان جملة منها وان حثت على الاستدلال لا يحد من مقتضى الاحتياط والموثوق بها - جملة اخرى منها كصحيحه - اطلاقه وغيره من ادلتها على ان رد - وهي - اثبات في عدادها والجمعة ولكن لعدم اتصالها بالثبوت بل هي من مقتضى الاحتياط - فمقتضى من النصوص بعد ضم بعضها الى بعضها - فجمعة عدم ثبوت هذا الحكم لكل من اريادة واستقصاه في كل ثبوتية (م) خرج عنها المساعدة وسببى سببها انقوت فيها

(وعن الصادق عليه السلام في شجرة بين الاعداء واساء على الاقل وصاحب  
حداق يكبر جدا ويدعى انه واقع مشهور - وعن الواحد اجماع فساد فعل ذلك  
عن الصادق وكيف كان

وقد استدل به أقوال (١) - (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) - (١٠) - (١١) - (١٢) - (١٣) - (١٤) - (١٥) - (١٦) - (١٧) - (١٨) - (١٩) - (٢٠) - (٢١) - (٢٢) - (٢٣) - (٢٤) - (٢٥) - (٢٦) - (٢٧) - (٢٨) - (٢٩) - (٣٠) - (٣١) - (٣٢) - (٣٣) - (٣٤) - (٣٥) - (٣٦) - (٣٧) - (٣٨) - (٣٩) - (٤٠) - (٤١) - (٤٢) - (٤٣) - (٤٤) - (٤٥) - (٤٦) - (٤٧) - (٤٨) - (٤٩) - (٥٠) - (٥١) - (٥٢) - (٥٣) - (٥٤) - (٥٥) - (٥٦) - (٥٧) - (٥٨) - (٥٩) - (٦٠) - (٦١) - (٦٢) - (٦٣) - (٦٤) - (٦٥) - (٦٦) - (٦٧) - (٦٨) - (٦٩) - (٧٠) - (٧١) - (٧٢) - (٧٣) - (٧٤) - (٧٥) - (٧٦) - (٧٧) - (٧٨) - (٧٩) - (٨٠) - (٨١) - (٨٢) - (٨٣) - (٨٤) - (٨٥) - (٨٦) - (٨٧) - (٨٨) - (٨٩) - (٩٠) - (٩١) - (٩٢) - (٩٣) - (٩٤) - (٩٥) - (٩٦) - (٩٧) - (٩٨) - (٩٩) - (١٠٠)

۱۰۔ کہ ایک ایک کی احشہ ہے۔ من جہہ ان يعرف اذا عرس علیہم قوہ (۶)

فی موقوف بن ابی نعیم شکر کعبہ - مع قیر (ج) فی موقوف سماعہ علیہ ال یعید لایہا  
 رکعتیں و ما ورد من ان عشر رکعت دینی من قریب اس حدیث میں ہے  
 یروون تکبیرات سہم سحوا لیکمال جمع وغیرہ۔ فقہائے ہند و اہل بیت  
 مع اختلافہ (ذاتی الشہرہ و محدثہ لحدیث)۔ و ابی ہریرہ دلت علی ہذا  
 لایعید علیہا لأعراس لاصحاب علیہا و ہذا حدیث ہے۔ و لکن و لایین  
 بمسئلہ لاحتیاط کمومن (۱) عمر بن الخطاب و ابن عباس و ابن عمر و ابن مسعود  
 و ابن عباس (ج) بیشہد و صرف کہ سورہ قصص رکعت یکہ - مع قیر حدیث  
 فقیر - و تصدق ابی معاویہ مع قیر و ابن عباس و ابن عمر و ابن مسعود حدیث فی عبد الشاہ  
 لانتکر

### تنبیہات

ثم انہ یعنی سب علی امور - (الاول) ان لمراد من و حفظ و ثبت و ردہ  
 فی خصوص اسباب - کہو (۶) فی صحیح ۱۲ - اسباب من یستقر فیہ السلام -  
 و قولہ (ج) فی خبر (۳) ردہ اعدا حتی یخلص و یکوہ علی بنی - و ہذا (ج)  
 فی خبر (۴) و عدہ من حدیث شہاد - یخلص ب یکوہ احد مور - و توضیح  
 توقف علی سب مقدمہ (وہی) ابی ہریرہ و کوب صبرہ شیء حاصرتہ اہل کدہن  
 و اہل بیت ابی دلت و ہذا بسمی ادر تا حرکت - و آخر ب یکوہ اصورہ  
 حاصرتہ و یکن اہل غیر منبت ایہا را بے راستی و جدا حاصرتہ - و ہذا بسمی  
 بلادر الک السیدون ب یکوہ حاصرتہ اہل غیر مستقیم و بے راستی و متحصن علیہا  
 فی حراہ اخص لوحدہ و بدور المتحصن فی اجراء ایحدہا - و ہذا بسمی بالکھوہ  
 و راعۃ تکرر ثمة عن اہل و لایست مہا المتحصن فی اجراء بن یحیی ابی ادر تا

۱-۲ - الواسطی باب ۲ من ابی - حدیث التوقع فی ص ۱۲ حدیث ۱۲-۲

۳-۴ - الواسطی باب ۱ - من ابی ہریرہ حدیث التوقع فی ص ۱۲ حدیث ۱۵-۱



خديده - وهذا يسمى بالسياف. وحامسة كيون بعض مرددات الطريق - وهو يسمى  
بالشفت - (هذا عرق) هذه السمكة - وعنه - المراتل المحط وأيقن والالت  
- من هو خصوص الأديرة المركبة مع ذلك تعدد عتبات من ولا الأديرة السيط  
من المراتل بها ما مع حضور صورة شيء على الشمس والكل استنات اسمها  
اليها محتاجا الى تحصى في خزانة النفس -

الامر على حاله اثبتت عليه من مصلحتنا ان حدثت املا هو تروى وراى  
قول من حادى صاحب المصلاوة جهادى قولنا مشهور من الاصحاب هو اننى  
(وعن بعض اصحاب الاول ورسد) ان مصلحتنا الامر بالاعادة عند اثبتت (ويورد  
عليه) - اول - ما عرفت - من انه اذا كانت الصورة حاضرة لدى المذهب - و كان  
الدش غيره تمت بها ولكن كان بحيث لا يمتنع عليه فى حرارة نفس او حدها بدنى  
هو حقيقة الثروى - كما انك هو الثقى و حصة و اثبتت ولا يمتنع عليه اثبت  
- وثالث - انه و سجد صدق اثبتت على هذا الوجه - لكن القاهر من الروايات  
ثالثة به حفظ واثبتت لاقصه اثبتت - و سجد - اثبتت - كان اعم من مذكوراه  
فان لا يربى فى المصلاوة على اثبتت اعم - و سجد - و سجد - انما هو على ملاحظة  
بعض طلب المصلاوة على انه من كم هو صحيح

لازم است - در عرصه اشکال بحث روى - وهو كما عرفت - عارضا على السامع  
فى حرفة النفس - فلا وجهان - فاصحاب محو الهوى - وفى وجوده وعدة قولان - بعضى  
يشبهون الاصل واصله (قوله) ساء على ما عرفت من ظهور لادة فى ارادة  
شكك المستتر - روى - لا شك فى وجوده - واما ساء على  
ظهوره فى ارادة مظنه - فبحث به انتروى وراى شك تكون لصلوة صحيحة  
محض - اشرف - وهه التين ولو تروى وجه دل نصت صلاة - ودد - مشكور - فيه  
فمنه تنصى انه امر - علم حرمه مرفوع ايد عميد (وبعد - اخرى) وحب النوى  
على - احسن لا وجه - سوى - فلهذه لاجل اجتناب التين هو شرط صحة

الصلاة - وحيث - ان تمكنه من ذلك مشكك في وجوبه ولا يجزئ له في وجوبه  
 شك في وجوب التروى والاصح عدمه - وهو ان نص اللاحق ان في سرائره  
 في موارد الشك في قدره وعنه فحب التروى على كل تقدير في برهانه دقيق  
 (فتحصل) ان الاظهر وجوبه

ثم انه ان تروى ولم يحصل له الف - فهل يجب عليه في حال الصلاة  
 اني ان يحصل نص احوال بعد - وهو ان لا - ان - ان ينقص من  
 ما هو علم بروا انشئت اواخر او شك في وجوبه - وليس ما لو علم بعدمه له -  
 فيجوز الاستيفاء وهو قوام الاحراز - فمما علم بعدمه روا ان الشك في صفة الصلاة  
 على الغرض عليه - من الصلاة بعد التمكن من الحصول شرعه فيجوز له الاستيفاء  
 - وما لو علم برواه - فانه على الغرض ممكن من تمام الصلاة صحيحة فلا  
 وجه لجواز ابطالها - واما لو شك في ذلك فحدث انه من موارد الشك في  
 قدرة على اسم الصلاة والمجهر علمه حريص امره في موارد الشك في قدره  
 فلا يجوز الاستيفاء بل يقتضي انه عدة برواه - فمما علم بعدمه روا ان الشك في  
 تمام صورته موقوف ويحصل ايضاً من نعم بعدد اركانه

الامر اربع - اذ قد اورد له على عدم اركانه او طعن بها فهل يقوم ذلك  
 مقام التفتيح في فصيح صلاته - ام يلحقه حكم الشك وحيثان يستدعي ان يبين  
 بالعدد ان حدود شرع الصلاة هل هي الحدود في الموضوع على وجه تجريبيه  
 - او انه الحدود على وجه حقيقي وعلى الاول تكون الامارات قائمة بمقامه وليس  
 كذلك على الثاني - كما حققنا ذلك في اصول في حاشيا على الكفاية

اقول يظهر هو الاول - دايقين وادحرار حقيقة بورية محضة بل حقيقة  
 حقيقة اطرقيه والمراتب لانه شيء لا ربه اطرقيه والانكشاف ولهذا اذا رتب  
 حكم على يقين كان ظاهره ثبوته له بما به طريق وكاشف لانما هو صفة خاصة  
 ادواريد اثبات حكم له بما هو صفة خاصة ثم قطع الطر عن صريفيه وصره

عما هو عليه وهذا يحتاج الى عناية رائدة ، من التعبير بالخط في بعض النصوص  
فليس يمكن منه صراحة في ذلك (ريب في عام كونه طهرا في الخلاف كي  
يكون معروضا بهذا الطهر (وعيه) فلا يهرفيه الامارات في هذا اسباب مقام  
التيقن (و دعوى) ان لزم ذلك فيه الاستصحاب مفاد اليقين في التمام (مقدمة)  
من حد اليقين في الموضوع - ان كان من حيث اقتضائه اخرى انعمى على وفق  
ما تعق به المصنف لامن حيث انه انكشف بواقع - كذب الاستصحاب و غيره من  
الاصول المحررة قداسة مقامه وليس المقصود ذلك - فبما دعى منهجه في انه  
مستبعد في الموضوع بما انكشف بواقع وقد حقق في محله عدم قيام الاصول  
المحررة مقام المصنف المحمود في الموضوع على هذا النحو (مضاف) في ما استعرف  
من عدم صحة الاستصحاب في الشك في الركعة

الامر الخامس لزم عند احرار العدد في الشك في صحته الصلاة عدم  
حوار محض في صلاة في حقه اشك واحدا ، مضاف الى انصراح به في حر  
الامر اى يعقوب - ويرى على هذا امر (الاول) انه يوصى في صلاته واحدا  
هذه عقد صلاته كونه زيادة عمليه (الشيء) ان ما ذهبه به من انه لو شك  
بين الواحدة والاثنين وحواله من كوكب اسبغ - وكذا في السجدة مثلا وعدم  
انه اذا رفع رأسه لا يوب عنه الامارات بناء على نظريتين حارله التأخير الى  
رفع الرأس غير تمام

## حكم الشك في الصلاة المقصورة في مواطن التحجير

الامر السادس في حكم الشك في اجلاء المقصورة في مواضع التحجير -  
وفيه صور -

الاولى ما اذا كان مأويا للتمتع - لا كلام في صحته اجلاء اذا كان الشك من  
الشكوك الصحيحة في الرابعة .

اشبهة ما اذا كان ما يوجب ان ينظر في امر كهذا شك يكون في الشكوك  
 الصحيحة في اربعة اقسام: ١- شك في لائس و ثلاث مثلا وفي امرورة بظن  
 و من له احوال في نفسه و من له في لائس و قد يقع في ذلك صاحب احوال  
 ربه و جماعته و الاصحاح (قوله) - عني كونه اشك في غلبه شائبة منه مطلقا  
 كذا يحدث بضم ذلك - كذا - عني كونه مطلقا - كذا - وحوار - كذا - كذا  
 في جماعته و انما عني كونه مطلقا - كذا - وحوار - كذا - كذا  
 بحقيق الشك فيه - فلا يظهر ان له احوال و ان له عني الاكثر - انما شك يخرج  
 انك عن شكوك انما يوجب في الشكوك الصحيحة - و قد يوجب ان حوال - كذا  
 انما يكون فيما ادركت الفلاد المندوب عنها صحيحة و في احوال يستلزم  
 في المندوب عنها ان تحرر صحتها (معرفة) - ان المندوب عنها وقف صحيحة  
 في حين حدوث شك و انما يوجب في شك - انما - و ان لا يوجب احوال  
 مع شك فيها و هذا خلاف ما ذهب عنه في التمسك به المندوب في  
 اسماء (في وقت) انما يكون المندوب من انفس انما حوال في امر من يرم  
 صحة صلاة النسيئة الزائدة او اوقعه في شك ان تمكن من المندوب في التمسك به  
 انما في وقت (لا يرى محذور) في انما في وقت و ان ادعى المحقق الثاني  
 ان له في وقت (ثم انه) من جهة المندوب على هذا كذا عن اعلامه انما في وقت  
 و جهان قد يستدل الاثر - انما - بعد ذلك صلاة مكروها و انما في وقت  
 و شمله من عني حرمة انما صلاة - و من ساج - حوال - و انما في وقت  
 ولكن الاظهر هو انما في وقت - انما - في وقت صلاة عن الشكوك انما  
 بعد الاطلاع عليها - و انما - انما - حوال - انما - و انما - و انما - و انما -  
 انما في وقت - و انما - انما - انما - انما - انما - انما - انما -  
 و انما - انما - انما - انما - انما - انما - انما - انما -  
 انما - انما - انما - انما - انما - انما - انما - انما -

من دخل في الصلاة ما بنا على ان يقصد بعد الشك في عدد ركعات الصلاة من دون قصد احداهما - والاضيق في هذه الصورة حوار التردد كما يظهر من ذكره في الصورة الثانية - ان ظاهر وجوبه - انه يجوز الصلاة لا يتمك من اتمامها على تقدير ما يمكن من تكرارها حتى لا احجب في ذلك التي يعدون - فيشبهها ان لا يحرمه قطع الصلاة كما لا يخفى -

## حكم الشك في عدد الثلاثية

مسألة الثانية - ما اشر اليه من تصنيف بقوله ( او الالة لامة ) - ووجهه انهم في المقام ان الشك في الثلاثية من اشكوت انه صدق على المشهور شهره عظيمة من عن جماعة دعوى الاحكام عليه - وكتب اي والله الصدوق في القبول حوار النساء على الاول - وكرر صاحب الحدائق في ذلك وانعني في موافق لنوم و يؤيده من الصدوق ما هو مشهور في محكي الاماني من ان الامامية التي يجب الاقرار به - وكيف كان فشهد للمشهور جملة من النصوص كصحاح العلاء وموثق سماعة المتقدمين في المسألة الاولى - ونحوه في الالة على المشهور ومصر سماعة (١) وحر (٢) ان سماعة وموثق (٣) عا. عن الصادق (ع) عن رجل شك في المغرب فام يدركه ثنتين صلى الله عليه ثلاثه قال (ح) يستحب ان يؤم فيصلي بها ركعة ثم قال هذا والله مما لا يخفى ابدا - ونحوه حره (٤) الاخر - قلعدم عمل الاصحاب بها بطرح (مصدق) الى انهم معترضين لما هو ظاهر في الصلاة وان المغرب لا يدركه ثلاثه - لا يمكن اجمع احر في بين المصنفين كما يظهر من تدبر فيهم وجمعهما في كلام واحد وحيث ان الطائفة ابناء على الصلاة ارجح فلا محالة تقدم وتطرح هذه النصوص

## حكم الشك في الأوليين من الرباعية

الجملة الثلاثة مذكورة عوله (أو في الأوليين من الرباعية اعداد) احسن  
 كما عن غير واحد مثله (وشهد له) حمته من المصوص كصحيح (١) رفاعه عن  
 الصدوق (ح) عن رجل (سرى صبي ركعتيه اثنتين فب (ع) بعد و خبر (٢)  
 عند مالك قال اذا سمع تحميط الركعتين الأولتين فاعد ثلاثاً وحده (٣) اي انصير  
 عن الصدوق (ع) ان سهوب في الركعتين الأولىين بعد ركعتي الفجر و نحوها  
 غيرها - (وهي) المصوص (٤) الجملة ان شر ركعتي ابي من فرض الله  
 لا يدخل فرض سهو (وهي) (٥) ورد في الشك من واحد والثنين اقدمه  
 بعضها

وعن الصدوق في الخبرين (١) - حتى الاخير والاربعين - و سئل له (٢) -  
 بعضي الجمع بين هذه المصوص ومن المصوص الدالة على ابي عن الاول كخبر  
 الحسين (٦) - اي الحلاء وموافق (٧) - اي متورود (٨) - على رخص من الصحيح - و  
 لكن قد عرفت في الجملة الاولى - يريد على هذه الجمع وان لا بد من صرح هذه  
 المصوص

وعن هذه موافقة المشهور في امره - اولى من الشك واحكم بالاعداد و  
 في امره الثانية احكم بسنة علي الاقل - ولا تدركه موى ما عن القلقه  
 الرضوي وقد عرفت غير مرة عدم حجته لاسماع معارضة ما هو صحيح وعدم  
 عمل الاصحاب به

## ما به يحرز الركعتان

ثم انه وقع الخلاف فيما به يحزر الركعتان - كى نطق بصلاته مع شك

١-٢-٣-٤ من اواب احد في اواخر حديث ١٢-١٣-١٥

٥-٦-٧-٨ من اواب احد في اواخر حديث ١٢-١٣-١٥

ادا گان قبل احراز هما

[illegible][illegible][illegible]

وہیں ٹیبلٹ ڈراؤں کی مقدار و سپلائی - ۵ سے ۶ جگہ میں ۴۰۱-۴۰۹  
پیشکش۔ تاہم اس کے تحت میں سبکدوش ۱۲ نومبر کو جمعہ ۱۳ اسی مہینہ =

ومن أنبه المحقق الشافعي - وحاربه سيد العروة المحقق الشافعي وجمع من محشي العروة ( وسئل به ) بأن مذهب الواجب من الركعة بما هو مقدار السجود الذي يأتي فيه ما ذكره الواجب في السجدة الثانية مع الانتال ما ذكره وأما الرفع فهو ليس به ولا من محققينها بل لو شك في السجود إلى أن يدعى عنه أنه نسي ما كان عليه من الركعة فيكون الرفع لأجل الحرار من نسي من الصلاة لأجل الحرار ما قد أدى به فيها - واصله أنه كروا كانت موجهة لصلوة السجود بطريق إلى سجود بموجب لصلوة صفاته على ركعة - وأنه لا يفي بصدق الحرار الركعة ( وفيه ) أنه لو شك كون الرفع رأساً غير واجب شرعاً واجباً عقلاً مقدماً للاتباع بسائر الأجزاء - أو كونه مجرد حل في ركعة أبي سعيد بن جابر ذكره - وأنه بناءً على كونه واحداً كما تقدم في محله في جزمه الرفع من هذا شرحه - وكونه من أجزاء الركعة فلا يتم

وهذا يظهر بذكر ما أحدهما المشهور وهو أن الكمالات الركعة إنما يكون الرفع رأساً من الشك ( وأما ما ) في أن عرفه وحسن الأول ) به لا يربط في أنه لو شك في سجدة واحدة - أو من ركعة - أو واجب مكان أحدها - أو من الركعة - وما دام لم يخرج من سجدة الرفع رأساً منها لا يكون محرراً للأولين وإنما تمت الركعة - وقد ذهب إلى أن عرفه الأجزاء في جميع حالات الأوليين ( وفيه ) أن الخروج عن الركعة غير حرارهما - وأما في بعضه في الرفع هو الأول دون الثاني ( الثاني ) الاستصحاب ولهم فيه شريكان ( أحدهما ) استصحاب مطلبه بالشك لأنه قبل السجدة الثانية كان مفصلاً يشك فيه بعد ادخول فيها والانتقال بذكر الواجب في استصحاب ثنائها ( وفيه ) - ولا حاجة للشك في الموضوع لا مورد للاستصحاب - وثانياً أن سحره عدم حرار الاستصحاب في الأحكام المكتوبة بأشربة كما بشرنا إلى وجهه في هذا الشرح مراراً ( ثلثهما ) استصحاب بقاء الركعة ولا بأس به لو شك في أن الرفع الواجب هل هو من أجزاء الركعة أم



لا ( فتحصل ) أنه ذهب إليه أشهر أصح ( وبؤنه ) بل يدب عليه الحسر (١) عن أحدهما - عليهما السلام - في رجل لا يدرى أكثر من صلى أم أقل ، أن يحسب ما كان عليه من الدخول في اثنية مضي في اثنية ثم صلى الأخرى ورأى أنه عليه ( وأذا أراد ) عليه - كما عن المحقق النجاشي أنه كان صاهراً غير معصوم ، من حيث اعتباره الدخول في الثالثة لصحة الصلاة مع اثنية بعد رفع الرأس ، فاحسب أنه قد قطع و لم يدخل في اثنية ( في غير محلته ) فإن مضي صلاة فهو عليه وإن كان مضمناً بثلث قبل الدخول في اثنية - لأنه لا يقدر ما ثبت قطع صحته الصلاة بعد رفع الرأس من الثانية قبل الدخول في الثالثة -

## إذا لم يدر كم صلى

السنة والراهة وكذا - حسب الأعمدة ( لو لم يعلم كم صلى ) عن الشهر بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه ( وشهد ) به ما دل على مضمونه ثبت في الأولين قتال وحبر (٢) - فهو ما عن أبي الحسن (ج) أن كنت رندري كم صليت وسبق يقع وهمت على شيء ، فعد الصلاة وحده - وعن ابن بابويه - إذا شككت فيه تدر وأحد صليت من السنة أو ثلاثاً ، أم رعا صليت ركعة من قيام ركعتين - جاوز سنة - فعد به (عمود) (٣) - عن ساء عبي الأكثر وتصحيح (٤) أن نقص عن أبي الحسن (ج) عن الرجل لا يدرى كم صلياً واحداً من اثنين أو ثلاثاً - قال (ج) يدعي على الحرة ويسجد سجدة في السجود وحده - ١ - سهل وإن أصعب ( ويكره ) على الأول - فقد قال في عدم حوار اثنية وعمومه كما سيمر عليك - أنه لو كنت عمومه سجدو يشمل إسقاء لأحد من تخصيصه بالخصوص

١ - وسبق - ٩ - من نواب الحسن (ج) في الصلاة - ج - ١

٢ - ٤ - ٤ - ٤ - ٤ - من نواب الحسن (ج) في الصلاة - ج - ١

٣ - أو ساء - ٥ - من نواب الحسن (ج) في الصلاة





مثلاً يستصحب عدمها و يحزر نصح التعدد أي الواحد أن هذا هو محل الشك  
وبولا ذلك لزم عدم حرز استصحاب عدم تحقق المصل . وبشك فيه كما لا  
يخصي

أوجه الشك أن عدم الريادة يمتنع معها هو عدم وجود أثر كعه المشكوك  
وجوده على نحو عدم ليس الماء - وما يراد إثباته عدم إريادة عنى حسب مفاد  
ليس لفظة مثلاً وبشك بين الأربعة والسبع استصحب عدم الريادة نحو مفاد  
ليس الريادة لا يهيمن ل لا وان يشك بين أربع ركعات ست مريد فيها ركعة و  
هذا لا يشك بالأصل المعروف الأعلى وهو الأصل المشكوك (وهو) أن العلم توصفي  
في العلم عنى حسب مفاد ليس لفظة - من ضرورة أنه بعد تمام الركعة الرابعة  
أي رفع الرأس من سجده - فإنه يقطع بالأربع ست مريد فيها ركعة استصحب  
ذلك (مع) أنهم يدلل على إقرار العامة بقضى في الصلاة بل عدية ما يدس  
عنه الذين لا يبالأربع وعدم إريادة عندهم ركعة

أوجه الشك أن أصالة عدم الريادة لا تستلحق اتصالاً بالعموم بها  
عنى المعنى بها لأنه ليس شرعياً وهذا هو ما أصاب إقراره (وهو) أن اللزم إقرار  
الاتباع بإقراره اتصالاً بشرائطها - لاجتماعها - لا يضر بالبدل عنى ذلك شيء وهذا شك  
بين ثلاث وسبب بحرر الأصل وشرط عليه بروج الأسباب بركعة أخرى تنصها  
الأربع - ووجه توحيد إلى الأصل بحرر - اتصالاً بحديثها و شرائطها  
والأجزاء بحديثها عليه

الوجه الرابع - ماد على إساءة عنى الأكثر - وقد تقدم أنه مختص بما إذا كان  
لأكثر صحبة - وهذا صحيح في وجه مقوض هذا الأصل ما ذكرناه من جمع

## حكم الشك في الأفعال

انفصل الشك في الشك في إجراء الصلاة و شرائطها - (وإن كان الشك

(في فعل فداثة قل عنه لم يلعب) بلاحاق في ستمو حمله - بل عنه الإجماع  
كما عن حماته (ويشهد له) حمله من موصو كصحيح (١) ر راره قف (سي  
ع دالله ع) - رجل شك في الأدب - وقد دخل في الأمانة - قف (٢) بمضى قف  
رجل شك في الآداب والأقامة وهذا كقول (٣) بمضى - قف رجل شك في الشكبر  
وقد قرأ قف (٤) بمضى قف رجل شك في الترائف وقد كره (٥) بمضى - قف  
شك في أركه ع وهذا سجد قف (٦) بمضى - ثم قف (٧) بر رة دا حر حث  
من شيء ثم دحمت في غيره فشككت ليس شيء وصحيح (٨) سماعيل بن حمار عن  
مولانا الصادق ع قال شك في ركوع بعد ما سجد ومضى وأشك في السجود  
بعد ما قدم فمضى كل شيء شك فيه مما قد جاء به ودخل في غيره فمضى عليه  
وهو (٩) محمد بن - ثم عن أحمد بن أسير ع كل - شككت فيه مما قد مضى  
فما مضى كما هو وصحيح (١٠) عبد الله بن محمد عن أحمد بن محمد ع (١١) في رجل أهوى  
إلى السجود فلم يدر أركعه أم لم يركعه قف (١٢) فذكر كره - وهو وثق (١٣) أس أي يعفور عن  
سيدنا الصادق ع - أما شك إذا كنت في شيء لم تحره وبحو غير ها - فاصل  
الحكم مما لا ينبغي التوقف فيه

وأما تنقيح الثوب في وعدا محاور مستفاده من هذه المقصوص فنقتضي  
التكلم في مواضع -

وليعلم قبل الشروع في البحث في هذه المواضع - أن جملة من اصباح  
الرخصة اليه - مثل (١٤) هذه العباد من أصحاب الأصول أو انتهى (١٥) وأما  
هل تكون من الأمارات المشتقة لوفوع - مشكوك فيه أم من الأصول المتعددة - و  
(١٦) هل تكون رخصة في مثباته - لا (ووجه) تقدمها على الأصول (وابها) مع

١ - ٣ - أبو سنان - ٢٣ - من - أبو - أحمد - جمع في عبارة - حدث ٣١

٢ - ٤ - أبو سنان - ١٣ - من - أبو - أحمد - حدث ٦

٥ - أبو سنان - ٤٢ - من - أبو - أحمد - حدث ٢





أبى غيره مع أن وقع هذا بسبب سببه أى العدة بوجوب مخالفة أصلاف كثيرة  
فمن اعتاد الصلاة فى أول وقتها ووقع الجمعة فشت فى فعلها بعد ذلك فلا يجب  
عنه العمل وكذا من عتاد فعل شيء بعد انقضاء من الصلاة قرأى نفسه فيه وشت  
فى فعل الصلاة وكذا من عتاد الوضوء بعد الحدث بلافصل بعده أو قبل دخول  
الوقت لسهو فشت بعد ذلك فى الوضوء أى عرذلة من الخروج أى بعد الترام  
العقبة بها

واشكك فيه المحقق لردى فى درره - ب - لأشنة المذكورة جهة من قبل  
العبادة الشخصية والمراد من محل الشيء ما صار محلله شرعاً أو مقتضى العادة  
السوية وما ما صار محلله بمقتضى العادة الشخصية فلا يشبه بمحل الشيء  
أدعاءه المحل إلى الشيء فهو مطلق لا تصح بمجرد تحقق العدة لشخص خاص  
بأصلاف ما وكذا أنه من حسب النوع وأما ما أفاده من الجمع بين الأطلاقات  
فيرد عليه أنها لا تدل على وجوب الاتيان بعمل أو بوثق فى أنه وحدهم لا  
فلا تدل على عدم الأيجاد - نعم - قاعدة الأشعب تقتضى وجوب الاتيان ما لم  
يقطع بالأشياء وكذا استصحاب عدم الاتيان وعلى فرض تمامية خصوص أحد  
تكون قاعدة التجاور مقدمة عليهما

أقول يرد على الشيخ الأعظم أنه الأحبار لا تشمل فى أنفسهم موارد التجاور  
عن المحل العادى حتى يتجأ فى إخراجها أى ما أفاده من مخالفة الأطلاقات  
أد ليس الموضوع فى شيء من الأحبار التجاور عن محل الشيء حتى يفسد شموله  
لذلك من الموضوع فيها هو التجاور عن الشيء و مهيبة والمخروج عنه ولكن حيث  
أنه فى موارد ذلك فى أصل الوجود لا معنى لذلك - فنتزم بأن أمراد التجاور عن  
محله (وغيره أحرى) يعتبر أن يكون بحيث لو ارد الأساس له لوقع على غيراً لوجه  
المأمور به ولا ريب أن ذلك يتوقف على التجاور عن المحل الشرعى فقط

وبهذا يظهر أن ما أسلفناه من المحقق لردى له احتجاره من كفاية التجاور عن



المحل العادي بحسب النوع - من انه ليس في الادلة ما يدل على التقييد بخصوص  
 المحل الشرعي وان اضافة المحل الى الشيء ثبوت مصحح مع تحقق العادة  
 اسوعية. يسعى ان يعد من غرائب الكلام - (واما ما ورد عن الشيخ الاعظم حيث  
 ذكر ان اجراء القاعدة في احوال المذكورة مستلزمة للمحاجة للاصلاقات الكثيرة  
 - بان اجرائها مستلزم للمحاجة بقاعدة الاشتغال والاستصحاب للاصلاقات (فورد  
 عنه) ان الظاهر ان مراد الشيخ قدوة من هذه المحمة - الالتزام بكفاية التحذور عن  
 المحل العادي في جربها يستلزم تأسيس منه حديد بموجب الالتزام بمسائل خلاف  
 الاجماع وان ضرورة فلاوجه لدعوى انه لا محذور في جربها - فتحصل ان الاظهر اعتبار  
 التحذور عن المحل الشرعي في موارد الشك في اصل وجوده -

واما في موارد الشك في اصله - فحيث ان احوال عن اشكوك فيه ملازم بدخول  
 في امره بما يراه لا محذور يعتبر الدخول في العير من دون اعتبار فيه عملي او شرعي واول  
 باعتبار قيده لا بد وان يذكر مدبر والاعقضي اصلاقي وثلاث مسبب وغيره عدم الاعتبار  
 وفي استثناء قولنا اخر ان (احدهما) اعتبار الدخول في لعب الوجودي ولا  
 يكتفي بالسكوت المحذور احتاره - محقق سائس - ثابتهما - اعتبار الدخول في العير  
 اشرعي الذي له عنوانه مستقل

واستند الاول - بوجهين (الاول) ان اطلاق الاصلاق لها والعدرا متيقن  
 منها ذلك وذكرنا في توجيه ذلك امورا

مها ان صدق ضيعه المأخوذة في الدليل على ارادها اذ كان دخولا  
 اشككت ويكون بالقياس الى بعضها بالصور وبالقياس الى الآخر بالحكم لا يشك  
 الحكم الا بالمراد اصداره (الآخر) ان صدق الحيوان على الانسان انما يكون  
 بحسب اجتماع العرفي بالحكماء وذلك امرنا بانصراف مادل على عدم جواز  
 الصلاة في شيء من اجراء الحيوان الذي لا يؤكل لحمه - عن اجراء الانسان - بحيث  
 ان صدق التحذور لمصلي والمراح بعد الدخول في العير اوجودي طاهر بالقياس

أي ما من يدخل فيه فلا محالة ينصرف الدلائل اليه (وهو) ما ذكر من القياس، وما  
تم بانه إلى الأفراد التي يكون صدق الحقيقة عليها، حيث لا يراه العرف  
من مصديقيها - وضرورة ذلك في المقام ليس كثرة عامة الأمر صدق استحوار  
مع المدحوب في العبر المدحوب في صور - ولكن الحقيقة كانت ملاك الانصراف

ومنها - أن قدر المصنف في مقام المدحوب في الحقيقة هو خصوص ما إذا تحقق  
هناك دخول في العبر أو جود في فلا يصح استنباط الاتصال مع وجوده - وهو أولاً  
أن قدر المصنف في مقام المدحوب في الحقيقة - اتصاله مع ما هو قيد ذلك أن قدر  
المدحوب في مقام المدحوب لا مقصده - وفي المقام ليس كثرة عامة الأمر وجوده -  
المدحوب من الخارج (وإنما) - المقصود في الحقيقة من الاتصال - ليس في مقام المدحوب  
أيضاً لا يكون مدحوب عن استنباط الاتصال (وإنما) - إلا لأنه لا ينحصر بالمصنف - بل  
فيها العمومات وقد حقق في محله - أن ذات العموم - كما - مدحوب من قبل - كل واحد -  
بأنها ممكنة - سرية - حكمه إلى جمع فرد مدحوب - يصح - بل يصح - عدم مدحوب  
من دون حاجة إلى آخر - مقدمات - حكمه في مدحوبها

ومنها أن عامة وجود شيء في صحة في خصوص ما إذا كان داخل في  
العبر أو جود في جمع عن استنباط الاتصال في غيره (وهو) أولاً - أنه لا يوجب  
لا تعريف (وإنما) - لا ينحصر المدحوب - المقصود - بل مدحوب - مقدمات  
والعمومات عدم اعتبار هذا القيد فيه

أوجه إثبات ما اعتمد عليه المحقق الثاني - وهو - أن مقتضى الاطلاقات  
وإن كان عدم اعتبار المدحوب في العبر - إلا أن صاهر جملة من مقصود كموت (١)  
أن أي يعبر عنه هو اعتبار المدحوب في الأفراد الظاهر من قوله (ج) - وقد صيرت  
في حاشية أخرى - وقوله (ج) - دلت في غيره - وجود ذلك مما ورد في الأحكام والاشتغال  
بعدم وجوده معيار لتحال الاشتغال بأمر كماله من حمل المصنف على المصنف (فإن)

و دعیه استغایه بایستند در احتیاجات اعتبار لدجوب فی مصداق اعراب یعنی عرب و اللام  
صادق عنوان استجور و المصی و التراج و ظهورها فی اعتبار لدجوب فی امر و جودی  
مبجوع و دلالت فی سن به طیف و امید است و مع ذلک جمیع واحده و هو کفیه لدجوب  
فی مطلق اعراب - و بدست صهرانه لاتدعی سن صلدز موثق اس ابی یعقوب بدال  
علی اعتبار لدجوب فی اعراب - و دلتی اتمضمصر علی مجرد استجور - اللام  
العوین

و استند بدجوب الاخر و هو اعتبار لدجوب فی اعراب بدعنوان مستقل

- نوحه -

الاول قوله (ع) فی صحیح (۱) و رآره - فاذا قست من الوضوء و هرعت منه

و قد صیرت فی حدیث حرث فی الصلاة او غیرها - و نه بدعنوان اعتبار لدجوب فی  
عاده اعراب و صوء و مثل الصلاة و غیرها (و نه اولاً) - الصحیح محلی - بوصوء  
و اعدنی یحیی ابی دعلی و عدم اتصال عدالت لا یجاء به - ملاحظه علم جریان  
التماده فی شانه و حربها فی الشاه عدله (و نه) - فیه اشریه معارضه مع  
الشریه الاولى - مذکور و فی صلدز و هی قوله (ع) اذ اکتف قد عدا علی وضوئک  
فلم تدر اعیت ذراعک ام لا فعد علیهم - ای - فیه مادته فی حدیث الوضوء -  
و اظهر و اقل من المحدث کول الشایه بصریح بمفهوء الزوئی - و بعدة حرث -  
فی صدر الصحیح عنک الاعنه - شت علی الاشعب الوضوء فیه یؤخذ بمفهوء  
استدراک لصراف فی دلیل او و نه التصرف فی اصدار و تعارض و یحکم للاحتمال  
و ارجوح الی عدمه - و حصص (و نه اولاً) - قوله (ع) فی حدیث اخری - رید  
- حسب اصدار مصداق غیر حدیث الوضوء و یزیده قوله (ع) مع الصلاة او غیرها - اذ  
و کتاب احرار هی احباب مخصوصه کان الاولی - بدعنوان او جوه بدعنوان او غیرها  
فتدبر

الوجه الثاني وقوع التعرض على الدخول في الغير في صحيح زارة ورارة والمسا في المدعي من الغير في مثال أحق ارادة عن آخر من اعلان اتصاله معناه استقلال بالملاحظة لمصنوع الغير ويؤيد ذلك وقوع استهليل في صدر الصحيح باثبات في الركوع بعد مساجدة وفي اسجود بعد قدم فاو كان اليهودي ابي سمحود واليهود في المياه كاهن لكنا اولى بسنتين وبشكش من ذلك ان المراد بالغير المذكور في اديل بين مقاضة من مكان من هذا القبيل (وفي) انه لاوجه بدعوى الانساق المربور الاحدا مريه احدهما انصراف الشيء في قوله (خ) كل شيء شئت فيه في بادي التعرض اني ما يكون له عنوان مستقل فيسوق ذلك الى المدعي من لفظ الغير بقرينه ما يماثله ثابتهما - المشيل باسجود والقسم و شيء منهما لايصبح لذلك - اما الاول فعلامه انصراف بدوي ببول بعد الالتفات الى عدم ظهور بعد الشيء عن الشحول لبعض الاحراء (وباحده) بمعنى عموم لفظ الغير شموله بمطلق ما يعاير المشكوك فيه ودعوى الانصراف لا تسمع - واما الثاني - فلا اشتميل بهما لابي يهودي واسهوص اما يكون لاجل عدم كونهما من اجراء اتصاله - وقد مر انه يعتبر الدخول في الغير امر متب الشرعي في موارد الشك في اصل الوجود - او لاجل ان الغالب حصول الشك في هذه الحان وهذا لا يوجب تقييد اطلاق ما في ديلهما من الكبري الكلية

الوجه الثالث وقوع اعطاف شم - اعطافه في انصراف في صحيح زارة (اذا خرجت من شيء ثم رجعت في غيره) ادو كان الدخول في مصق الغير كاهن نكان ذلك من بوارم الجروح فلم يكن الحساب اعطاف شم (وفي) انه ان اراد بذلك ان اعطاف شم طاهر في ارادة قسم خاص من العبر وهو ما يكون متصلا عن المشكوك فيه فيرد عليه انه لا فصل بين الكبيرة واسراة السنين وقع التصريح بهما في صدر الصحيح وان اريدته اعتبار الممايه الداية وهذه كما شمل الغير الذي له عنوان مستقل كث تشمل غيره كما لا يحصى - والظاهر كونه عطف تفسير - ولعله

المصادر الى الدهر بعد الالتفات الى - الدخول في اجزاء من مقومات صدق مصي  
المشكوك فيه

فنحصل انه ليس شيء يدل على اعتبار امر اذا على صدق دعوى التحاور  
وهو في موارد شك في الوجود لا يصدق الا بعد الدخول في الجوانب المترتبة الشرعي  
- وفي موارد اشك في الصحة يصدق بالدخول في مطلق الجبر - وهذا الاختلاف  
امما شأ من اختلاف المصاديق والافهموه المعنى عليه احكم وحد - ومن ذلك  
بظهر جريان قاعدة المراع في موارد الشك في صحة الجبر ايضا ولا يختص بمورد  
الشك في صحة المركب على ما هو صريح المحقق في ردوه شك في صحة  
اشكائه بعد امراع منها ودون الدخول في اثراته تجري القاعدة فيها ولا يتوقف  
جريانها على الدخول في القراءة

## القاعدة تجرى في الاجزاء غير المستقلة

لذلك هل يختص جريان قاعدة الدخول بالاجزاء المستقلة بالسبب - ام  
تجري في اجزاء الاجزاء - قولنا - احذر او لا - المحقق في ردوه تعدد لشهد  
الشيء به و الاظهر هو الثاني - لا بمصداق اطلاق ادتها وعمومها جريان  
القاعدة في كل مشكوك فيه - كانت قاعدة المراع والتجاوز قاعدة واحدة ام  
متعددة - هو شك في اية بعد الدخول في اية اخرى لا يعني به ويمضي في  
صلاته

وقد استدلل المحقق الثاني رد له احتجاره - بان قاعدة الدخول محصورة  
سبب الصلاة واطلاق الادلة وعمومها عدم يمكن شمولها للاجزاء - وللمركبات  
في عرص واحد والالزام يجمع بين حاكم المأخوذ واستثنيته في لحاظ واحد وهو  
ممتنع واحتصاصهما بالمركبات فالدخول الاجزاء في عموم الشيء في عرص دخول  
الكل لا يمكن الاعبانية التبعيد والتبريل - وح فلا بد من الاقتصار على مورد التنزيل

- و مقدار الذي قدمه الله عليه هي الأجزاء المستقلة بسويهاً إذ دليل عليه هو  
صحيحاً بداره واسمها عن المحض صدرهما بالأجزاء المستقلة أوجب ذلك  
لتصحيح مصاب غمهاشي، وإطلاق الأجزاء المذكورة في ذلك

أقول يرد عليه - أولاً - أنه لا يصح أن تكون الأجزاء مركبة وأجزاءها هي  
عرض واحد (دافع) محتوية على الأجزاء المستقلة المجموع من عرض واحد  
شيئاً أبداً، وهذا مستلزم للأجزاء المستقلة، وبذلك شئت الأجزاء في شئت الكل - ومن  
لحاجه جزء شيئاً مستقلاً وهو محال - وعبره حركه - جزء الأجزاء في شئت سابق  
في برقة على الحظ المركب منه ومن غيره من الأجزاء فكيف يمكن الجمع بين  
شيئين أبداً في نفس في عرض واحد وتحكمه عنهما في دليل واحد (وهو  
توهم فاسد) إلا أنه مع من الجمع من استقلاله وإما حركه من واحد ولحاجتهما  
في عرض واحد بخاصة من عليهما - وكذا أحدهما سابق في نفسه على الآخر  
وكذا خاصه مدكاً في أحدهما - لأنه في الجمع بينهما في خاصه آخر (وإن شئت  
قلت أن دافع الأجزاء هو لحظ دافعه بخاصة يسهم - وهو راد عن جميع  
الخصوصيات وأبداً ذلك جزء الأجزاء في لحظ الكل إنما هو فيما إذا لوحظت  
الخصوصية كما هو واضح من راجع بخاصة استند - (الأمري) أن قولنا كين  
عمل اختيارى فهو مسوق للأجزاء - شامل حركته والأجزاء في عرض واحد  
وكذا كل يمكن به - مع في وجوده - و - عر ذلك من هو راد (مع به يمكن  
أن يقال - الملحوظ في موارد الشئ في المركب مما هو الأجزاء والشرايط و  
عدم المواجحه في مسوره دون مركب ذلك في صحة المركب  
لا يتصور إلا الشئ في وجوده أو شرط أو عدمه - مع - وعدمه فالمعطاه هو وجود جزء  
أو بشره - وعدمه - وتمهيد الكلام في محله (وثنياً) به بونم ذلك في عدم  
شمول ذلك وحدن المركب والأجزاء - لما كان وجه لدعوى اختصاص الصالحين  
بالأجزاء المستقلة فلا مثله المذكورة في صدرهما وإن كانت من هذا القليل إلا



عليه بل ربما عداه لا بد من الاتيان بهما بتوقف السجود واسماء عليهما مع من  
يعبر الامر اشرعى بهما فيه يكون من القصد اليه غير المحتاج اليه - ولا يظهر  
عدم كفاية الدخول فيهما في عدم الاعضاء بالثبوت في الركوع وسجود هذا  
بحسب بقاعده

و اما من حيث النص الخاص فقد يقال كما عن سيد احدثه - ان  
مقتضى المصحيح (١) عند ارجاعه الى عدائه - قالت لاني عدائي (ج) رحن اليهودي  
اي السجود فلم يدر ركع - لم يركع - (ج) فذكر ركع فربما فحل بهن من  
سجوده فثبت من ان يسوي فثبت يدر اسجد ام لم يسجد فثبت (ع) يسجد -  
هو - بمصطلح ليس اضرع - وانه يكمي الدخول في اليهودي في عدم الاعضاء بالثبوت  
في الركوع - ولا يكمي الدخول في اليهودي في عدم الاعضاء بالثبوت في  
السجود -

و ورد عنه امران (الاول) ان من صاحب الجدة ثمة وهو ان يقول  
بتمصيل جمع من احبافه - لا يدر ان كان له واحد او جري لقاعد في اضرع  
ولا فلا تجرى بهما (وفي) ان لا دليل على جزمه من اضرع وما ذكره ردو  
ان كان حسب القاعدة مما لا يرب فيه الا انه مع ورود النص بتمصيل وعدم  
الدليل على احكامه من اضرع لا يثبت على الاثر (الثاني) ما  
عن المحقق انه ثمة وهو ان لا دليل المصحيح على كفاية الدخول في اليهودي غير  
بمنتهى ابي السجود - بما تكوّن من الاطلاق وهو يتبدل - صحيح (٢) اسماعيل فان  
ثبت في الركوع بعدة - يسجد فثبت - و ثبت في السجود بعدة - فالحصن كان  
شيء ثبت فيه وقد حوره بتمصيل عليه (الذي هو كما صريح في عدم كفاية الدخول  
في اليهودي غير المنتهى ابي السجود - سجود - حربنا بعدة لما اذا تحقق الدخول  
في السجود مع كونه متحررا عن اليهودي بل على عدم الاعتناء بالدخول في اليهودي



(وفيه) ما عرفت من أن العبرة بما هي معموله اجواب و اصلاحه لا بخصوص الامثلة الواردة في الخبر من اعضاء اصنافه - لا سيما في مثل هذه الامثلة الواردة في سؤال  
 وفي لا في جواب (امام (ج) (وعنه) مجاوبه (ج) وان كان لا يشمل اليهود  
 كما تقدم الا انه غير مناسب لثب - عدم لاء - فدايض دليل اخر (ونحوه)  
 خبر اسمعيل لا يدل على عدم كونه مجاوب في اليهودي كذا يجوز بقيد  
 المصحيح -

والصحيح في جواب عن احوال ان ظهر من الصحيح فرض سؤال  
 في الشك في الركوع بعد الجواب في السجود وحدث بعد السجود هل المصلي  
 يحدده في المحقق وخصه بعبادة في سجود - لا - فان ذلك يوجب  
 ظهور الكلام في تحقق اليهود احسن في السجود وخصه - الاراء ذلك الجواب  
 في السجود نعم و كان المذكور في الصحيح يهود فدايض المصارع - او كان  
 اليهود من قبيله - كان احدهم في ذكره كذا من كذا (ولنترنا) عن ذلك  
 فلاقل من احسان الخبر وعدم ظهوره في خلاف من يفسده اعتداه لاويه من  
 وجوب الاعتناء به لدخل في السجود (فما قيل ان السجود كعبه الجواب  
 في اليهودي - واليهوس - في عدم الاعتناء بالشك في ركوع و سجود

## الشك في الركوع بعد الانتصاب

في في الاعتناء به من حيث جهده واداءه واداءه في ركوع  
 بعد انتصابه من لا يعتنى به في مثل هذه حاله بوجه فدايض وجم فصل  
 انه - فهل تجزى الماعده فيه فلا وجهها في هذا الاو - وحدث لا الانتصاب  
 من الاجراء الواحدة الصلاة - ركعة فيكون شك اخرور شك في الركوع  
 بعد الجواب في غير احتساب الشرعي فمحتمل فدايض فيه مصفا الى انه يدل  
 عليه -

صحيح (١) مفصّل في لائى عداية (ج) سنم قائله فلا ادنى ركعت  
 اولاً (ب) ج) من قد كعب فامض في صلاتك وادعك شخصاً (فما) عن الحائقي  
 من وجوب لاعده بهذا الشك وبروء لائب بالركوع في الموضعين وفتوى  
 (اشباه) منه قدّه وحلفه من هذا الموضع ويرجح آخر وشوبه شك في ركوع  
 وهو قائم مع عدم اقرار لائى صلاية احتسب به في هذا الموضع وجوب ركوع  
 وهو مطابق لمص و القاعدة كنه احسب عن محل كلام

## حكم الشك في الجزء الأخير

لعمامة اذا كان المشكوك فيه جزءاً لا جزء فله ان يمدد جوبان  
 القاعدة في العمل المركب به وان غير ذلك في بحث الموضع به اقول بتحقيق  
 اقول في المقدم ان شك في ركوع قد لا يوجب في العمل واليهوى  
 - واخرى - يكون بعد لاتدب في العمل واليهوى - ولا - يكون بعد الاصل  
 بل في العمل - وعلى الاول - عند كونه في هذا الموضع في امر مرتب على  
 المشكوك فيه شرعاً كما يثبت في ذلك - بعد مشغول - بغيره - وقد  
 يكون قبله

بما في الصورة الاولى - وهو - يثبت في الموضع في امر مرتب  
 شرعاً - فلا يسمي التناول في حريان بعدد السجود في خصوص الجزء الأخير -  
 اذا شك انما يكون فيما تجوز ومضى بغير مضي محبة وتجوز هذا بناءً  
 على المحتر من وحده القاعدة - او تعدد هما مع كون قاعدة التجاور عامة  
 لجميع الابواب

واما على قول تعدد واحتصاص قاعدة التجاور بسب الصلاة (فقد  
 يتوهم) عدم حريان المدة فيه اذا كان المشكوك فيه غير صلاة كما يثبت

في الجزء الآخر من اوصافه - و عدم حراره و غده اشجار فيه فواضح - و اما  
 عدم حراره بقاعه مراع - و عدم حراره ارضه - فلابد انفس اشراج سالفين  
 اراى غير ضاهر الوجه و نفس ايشير رالى لا يكون حقة (و بالجملة) اشراج  
 و كوشه فلانحرى (كيتوجه و اسد) و مرده اشراج اسبلى اذ ارادة  
 مراع الحقيقى - و عدم حراره ارضه - لا يحد مع عدم حراره لا يورد  
 حراره مع حراره لا يثبت - و عدم حراره ارضه - و ارضه - (و اما) اذا  
 بحراره ارضه لا يثبت - و عدم حراره ارضه - و ارضه - و ارضه - و ارضه -  
 في الفرص فتجرى القاعلة فيه

واما في الصورة الثانية وهي مرسومة فيه ولم يدخل في انغير المترب  
ولم يأت رسمه في حتى اسكوب الخيول - فان اعتقد ان المراح وهو الاسم تحري  
المعجمة فيه كما اخبره صاحب الحواشي - اذا المراد من المراح هو المراح  
الاسمي لا الحقيقي كما تقدم - فليكن الشرح لا عظمه ذلك في غير  
محمه (وا) لم يعتقد المراح ولو الاسم تحري المعجمة - معه صدق التحوار  
والمصطفى

واما في الصورة الثالثة وهي ما شوئت فيه بعد الايمان بما يوجب مطلق وجوده  
الاطلاق كما وشئت في التمسك بالاسم الذي قد ثبت انه لا تجري القاعدة ح  
لاختصاصها بما اذا دخل في الامر حيزه الشرعي ولا يكون المسمى مترسعا  
الجزء الاخير شرعي (كمنه غير منه) ان لم يرد دليل دال على اعتبار الدخول في  
الامر المترتب وانما الترتيب به من جهة انه لا يصدق الجوار بدونه - وحيث - انه  
مع الانسان ليس في الجوار يصدق المجاور - ادواريد الايمان به لوقع على خلاف  
الوجه المأمور به شرعا - فتجري القاعدة فيه

وَأَمَّا فِي الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ وَهِيَ مَبْنُوتٌ فِيهِ نَعْدُ الْاِتِّبَانِ بِالسَّامِيِّ الْعَمْدِي  
دُونَ السَّهْوِيِّ كَمَا لَبَّيْتُ فِي انْتِصَابِ نَعْدِ الْكَلِمِ وَلَا ظَهَرَ - عَدَمُ حَرِيانِ الْقَاعَةِ لَعَدَمِ



سك الجماعة (الثاني) (١) روى ثقة الإسلام عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم بن الحسن بن أبي العلاء عن سائب بن عبد الله (ع) عن الجماعة إذا اختلفت في عدم الصلاة جوه من مكانة - وقت في الوضوء تارة - وقت - بيت حتى تقوم في الصلاة فلا امرؤ - بعد الصلاة وبمعهم في أوجه الشيء بعض لبعض من (أخو) مقصود أي ما تقدمه أحد من كونها من الأجر - لا يفتل ثوب أردله فخرس - أنه يور عن الوجه الأول - - - - - ذكر ما يوجب تنيد صلاته لأنه في ذلك مفصل عن غيره في الأمة - على ذلك إكفادات مذكورة في دليل مفصل مع كون المظنات في مقام البيان - والا لما عقد الإطلاق

ويرد على أوجه الشيء أمر - (أحدهما) الظاهر كون السؤال والحوار واردين على الجماعة أوسع أي يصل إليها تحت قصد و يكون لحوار دالا على استحباب التحول والإدارة في الفرض كما هو المشهور بين الأصحاب بل عن معتز هو مذهب جمهور أصحابنا أنه عليهم - وهو آيت عن ظهور الرواية في ذلك فلا أقل من الإجماع - (الثاني) أنه وصحهم ورواه في مورد الشك في وضوء أحد تحت إجماع الأئمة لا أن الخبر لا يدل على صحة الوضوء والعمل وما يدل على صحة الصلاة وعامة وجوب اعتبارها - فتكون الرواية دالة على الإحلال في الصلاة في الشهادة - - - - - لا لا إحلال - ثمرة - وجوه لا يوجب الصلاة - ويكون معارضة حديث (٢) لا بعد الصلاة المصداق وجوه لا تنقض - وأعلم - بأن الصلاة تعاد من جهة الظاهر لا يوجب ظهور الرواية في إرادة صحة الوضوء كما لا يخفى

واب في الفرض الثاني فلا قوى هو الخبر من أن ملاك الظرفية موجود فيه إذا لم يرد مركب يكون عالما ولا عن كثير من الأجزاء والشرائط تفصيلا على العمل

١- الوسائل - باب ٤١ - من أبواب الوضوء حديث ٢

٢- الوسائل - باب ٢٩ - من أبواب القراءة حديث ٥

والتي لا تتغير لأحد من الأقسام، لكن جزء من مجلدات الأعمال  
عند تعين الأربعة - - - - - حركات أو - - - - - في مجلدات أو  
له ينتج لها تمسلا من العمل - - - - - وحركات أو - - - - -  
ولا ذكر به أحد، بل لا - - - - - لا وحركات أو - - - - -  
بذكر الأقسام التي لا تتغير - - - - - وحركات أو - - - - -  
ولادة في - - - - - الأقسام تشمل فتجري القاعدة في

### إذا كانت صورة العمل محفوظة

وإن تعرضت لأحد من الأقسام - - - - - (أو من الأقسام) - - - - -  
محفوظة - - - - - والأقسام في - - - - - في - - - - -  
هي القادر - - - - - من - - - - - في - - - - -  
أو شك بعد اتصاله في الأقسام - - - - - في - - - - -  
صحي الأقسام وحاصل - - - - - في - - - - -  
في - - - - - في - - - - - في - - - - -  
أو - - - - - في - - - - - في - - - - -  
العمل - - - - - في - - - - - في - - - - -  
جهة - - - - - في - - - - - في - - - - -  
في - - - - - في - - - - - في - - - - -  
بغيره بل - - - - - في - - - - - في - - - - -  
رعاية الاحتياط

وإن تعرضت لأحد من الأقسام - - - - - في - - - - -  
أو - - - - - في - - - - - في - - - - -  
شك في كونه ماء أو غيره - - - - - في - - - - -

هذه الصورة - ونعارة أخرى - أنه مع معلومية حاشي هو شك في موضوع واحد في أنه يكون مضمناً على استثنى به فلا يصح عدم التصاعده وكونه على وفق الماتى به - و عليه - فلا دالة لأشتمل هذا الصورة - دمه - في أن استعمل بالأدكزية موجب لتبييد إطلاقها اشتمل في نفسه للمقدم - به لاحق عدم الكشمية اساقصة لا يعمل بالحكم بامضى يعنون الكشمية و مقدمه - طر في - سبعة مقدم الإثبات لمقاه الشون و بصردت في شتهات بحكمة - م - ذات توصية - م - اورد ثم شك في صحة الوصوء به - فاللزام ح اما اعادة الوصوء واستحسن عن حكم المسألة ثم العمل بها بمقتضىه تكبيعه (ونأخذ به) المبرور في حريب المعادة هو كون اشك في الانصاف ششاً عن الجهل بكشمية العمدي به - واما مع احصاء صورة العمل وكون الشك في سراية الامر إلى هذا الماتى به ايجاز حتى فلا تحزن القعاده من غير فرق بين شتهات حوب و عليه والحكمة

## حكم الشك في الإحلال العمدي

السبع دأشت في صحة العمل السابق وفساده من جهة حتمية إحلال العمدي - فمن تجرد فيه فاعده امرح أهلا - (قول) ان مقتضى اتصال الادنة حريبها فيه الا ان استعمل بالأدكزية موجب احصاء الادنة بصورة احتمال - بترك عن عمد و دعوى - ان في قوله (١) هو حين يوصاً اذكر - كبرى كنة مطوية - وهي - ان الادكر لا يترك و يكون انما من جبراه و كراه تعدا بعدم اثرت العمدي واسهوى جميع (مقدمه) بأنه - ممكن ان يكون عدم ثرت العمدي مفروغا عنه و اراد (٢) شك في احتمال ثرت السهوى (والعرب) ان المحقق استثنى به مع التزامه بالادكر به المذكورة عنه للحكمة من قبل حكمه التشريع لاهنة - اسرم في انتمام بعدم حريب القاعد - مسد إلى استعمل المذكور (وبفت) ان المسد

من مجموع الأدلة بعد صحة بعضها ، إلى بعض هو انعكاس بما يقتضيه صريح كل أحد  
 قصد الإنسان بعمل مركب وكان في مقام الامتناع وهو كما يقتضي عدم اثر (السهوي كثر  
 يقتضي عدم اثر العمدى فتحرى الخافعه عند احتساب الترك العمدى كما تحرى  
 عند اجتماع اثر (السهوى) (قلت) ان هذا ان كان استدلالاً بالقصود فيرد عليه  
 تقدم الامر وان كان استدلالاً بالاعتقلاء فيرد عليه انه يثبت ما يثبت على دليله (فصل)  
 وان كان استدلالاً بصحاح المسام فيرد عليه انه لا يدل على صحته في الحكم فلا يظهر  
 عدم حريصه في المعصية الا انه على ما يقتضيه في محله من حريصه في  
 الصحة في عمل الشخص نفسه بحريصه في الحكم وبحكمه بالصحة

## حكم الشك في شرائط

الشمس لا ريب ولا كلام في حريصه في صحة العمل وفساده  
 لاحتمال الاحتمال بشرط من اشرط بعد امرا من العمل كما وشك بعد الصلاه  
 في انه كان متطهراً ام لا

انما الكلام فيما اذا حدث الشك في الاتمام وما يخص القوب فيه . ان بشرط  
 اقسام (الاول) ما يكون وجوده متقدماً على العمل شرطه صحة كالاتي بالقياس  
 الى الصلاه على القول بشرطه صحة الصلاه فيه وفي مثل ذلك تحرى في عدة التجاور  
 في نفس الشرط من وجوبه بعضه محله وبحكمه بحتمه هو كالشرط للصحة عمل اخر  
 له اتيان به من دون اعماده اشرط (ودعوى) ان المتعبد به وجود الشرط لما يبدى لا مطلق  
 وجوده (فهي) ان المتعبد به وكان وحدان اشرط بشرطه ثم ما ذكره . ولكن اذا كان  
 نفس وجود الشرط فلا يسم كما لا يخفى (فان قلت) انه بناء على ما يسم عليه من ان اشرط في  
 الصلاه وغيره من بعدات المشروطه بظهوره هو نفس الوضوء لا الامرا يحصل به  
 - لانه ما ذكر في المقام - انه وشك وهو في الصلاه في الوضوء قبلها حرمان المعاعده  
 به في تمام الصلاه واثبات ما يشرط بالصلاه من دون ان يعيد وضوئه (وحيث)



انه لم يثبت احد بدت فيستكشف فساد احد احسين (قمت) ان لم يترجم بان اشرط هي  
اعلالت ولمسحوب بوجودها الا نبي لحقني المستقر من ان اشرط الا قدس  
غير بقاء ثبت الا بعد وان كانت معدومة حقيقة فادامه يحق اساقص لمصاحبه دعوى  
في عبادة (وعنه) فشرط كبر عبادة شروحه بعبادة حقيقة خاصة من دلت الامر  
(اعتبر ان اشرط اشرط اشرط والو اشرط فبحر ح اشرط في اشرط وفي اشرط اشرط  
عن الشك في وجود اشرط اشرط ويدخل في اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
تعالى وعنه فشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
مقتضى فشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
(قمت) ان لم يترجم اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
يحرر اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
الاشياء واشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
عن اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
عن اشرط

الاسم اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
والاسم اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
لا اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
ما هو شرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
فهو اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
في الاشياء (ولا يثوهم) في المقام اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
اشرط للاشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
المعروض شرعيته في جميع الاشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط  
وشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط اشرط

الظاهرة وشبهها مما لها سبب شرعي وهو بوضوح مثلاً الذي لا بد من أن يكون معه على الصلاة فإنه شك في تحققه فيه وهو في الإنشاء تجري القاعدة في الوضوء عرصة الحذور عن محله فادخول حررت تحت السبب في صرفه المقرر له شرعاً يرتفع الشك في بقاء الظاهرة (قلت) إن ذلك يتم وشك في صحة الوضوء وسدده مع إخراج أصل وجوده مما تقدم من عدم اعتبار شيء في حررت ثم عدمه في ذلك شك في أصل وجود سوى إخراج منه والدخول في حقيقة رد المشكوك به ولا سم في مورد الشك في أصل الوجود الذي هو المبرور في هذا الأمر لم تقدم من اعتبار الحذور عن المحل الشرعي - آدمحل بوضوء شرعي من اتصاله بل هو محله المعنى من جهة اعتبار مقارنة الصلاة بظاهرة ادخول ما من اتصاله بغيره أو لا في كل وقوع الوضوء فتدقق في محله (بعم) بناءً على كونه المتحدور عن المحل المعاد في حررتها تجري القاعدة في الوضوء وبحكم صحته يمكن عرفت أنها مبرأ من أصل عن الوضوء - أقسم - شك - ما إذا كان الشيء شرطاً مبرراً لإجرائه من دون دونه في الأصل المتحقة كاعتبار اقتراب القرائن للاستعداد - وفي مثل ذلك تجري القاعدة في اشتراط إتمامه بغير من الشك في صحته وساده وقدره في هذه الأمور لا يعتبر في حررات القاعدة الدخول في أجور المترتب الشرعي فيحكم بصحته وبسببها إلى الإجراء إلا أنه إذا حررت تحت الشرع بغير عمله - بعم - إذا كان مشعولاً بغيره فشكل لا تجري القاعدة فيه لكونه من الشك في المحل فلا بد من إعادته

نفي في المقام حكم ما إذا شك في تحقق أسفه وما إذا شك في تحقق المواالة - أما أسفه فإن إرسائها قصد التبرع فلا يعني بهذا لشك سواء كان في الإنشاء أو بعد الفراغ وتجرى بمعدله في اشتراطها لكون الشك فيه شكاً في الصحة بعد إخراج أصل الوجود الذي لا يعتبر في جريان القاعدة فيه سوى كون الشك في حالة معايير إحالة المشكوك فيه (وإن) أريد بها المقصد الذي يدور عليه تحقق ذلك لما مور به في الخارج كما إذا شك في أنه صلى بقصد الصلاة

بعض التعليم - فان كان الشك بعد المراجعة لا يجري فيه انعاده يكون الشك في اصل تحقق المأمور به لا في صحته وفساده - وحيث - انه لا محل في الغير المترتب فلا تجري القاعدة - وان كان في الاشياء فان كان رأى عدمه في حد الشك قاصدا بصلاته تجري القاعدة في الاجراء اسبقه من كون الشك في الوجود بعد ادخاله في غير المترتب الشرعي - والا فلا تجري - لانه بالنسبة الى م بيده شك في المحل - وبسبب الى الاجراء السابقة لم يحلر الدخول في الغير المترتب - وما ذكرناه ظهر حكمه من ادريسها الاحتير

واما الموداة - فهي على قسمين (الاول) ان يكون معتز في حراء صلاة المستندة كالتكبيره والقرآن وار كوع ويجرد - وفي هذا قسم تجري القاعدة في احشروطها اذا كان الشك بعد المراجعة سواء كان ذلك قسم العمل او الغيبه (هم) اذا ثبت في تحققها من م تعدد بين م هو شعول به لا تجري القاعدة لكون الشك في محل العمل يمكن احراز اصحبه باستصحاب بقاء الموداة وعدم تحقق الفصل الموحد لصلال (اشي) يكون معسر بين احراء الكلمة الواحدة واعتبر هذا القسم عقبي ومن جهة عدم تحقق ذات المأمور به بخلاف القسم الاول الذي يكون اعتبار شرعي وفي هذا القسم لا تجري القاعدة لاهتمامه بدخل في الغير المترتب الشرعي برجوع الشك الى الشك في اصل الوجود - فلو كان هذا الشك في اجراء الاحير بالجملة من تنده فيما اذا شك في اجراء لاحير من الاحكام باختلاف الصور فراجع

هذا كله فيما اذا كان الشك في فعله من انقضى عنه - وقد عرفت انه لم يثبت (والا) اي وان كان ذلك في موضعه (اتي به) باختلاف - ويشهد بمصداها الى قاعدة الاشعب والاستصحاب جملة من المصوح كموثق من ابي يعقوب المتقدم - اما الشك اذا كنت في شيء لم تجرد و صحيح (ا) عندا برحمي قلب لابي

عبد الله (ج) رجع ربه من السجود فثب قبل أن يستوي حالاً فلم يسجد سجدة ثم يسجد - قال (ع) سجد وصحیح (١) عمران الحنفی برحن بثب و هو قائم فلا يدري ركع أم لا - قال (ج) غير ركع - وسجد صحیح ابی بصیر (٢) وبها یقید اتصال صحیح (٣) ای یصح فی الزحل لا يدري ركع أم لم يركع قبل (ع) يركع وصحیح (٤) الحنفی عن رحن سهی عنه یسجد سجدة ثم ثب قال (ج) يسجد أخرى

فرج اذا ثبت في فعل من الذخيرة في غيره في (فإذا ذكر أنه كان قد فعله اسماً) الصلاة (أو كان) المؤمني رزكاً والاف (١) حدث ماتم من صلاة رعدة أركن وبك كذا من غير عمد على شكك تدم - ومجرد الأمر بالصلاة لا يوجب سجدة إلا إذا دللنا على وجوب إعادة الصلاة بزيادة أركن وعرفت أيضاً أن زيادة غير أركن لا يوجب الصلاة أن لم تكن عمداً

## حكم الظن في عدد الركعات

المصل أربع في الظن بعد أربع ركعات - وأجزاء الصلاة - والكلام فيه يقع في ثمانية - الأول في ظن بعد الركعات - والكلام فيه يقع في الأخيرين - وأخرى في الأوليين وما يحكمهما

أما بالنسبة إلى الأخيرين فمصدره الخلاف ولا شك في حجية واعتباره مخالفاً سواء كان سداً أو عدلاً أتروى به أركان حكمية لا حجاج عنه من جماعة - وشهد له حمته من الروايات كصحیح (٢) الحنفی عن الصادق (ج) - أن كنت لا تدري ثلاث صليت أربعاً ولم يذهب وحدثني شيء فسلم - أي أن

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩

فان - وان ذهب وهمك الى اثلاث فقم فصل الركعة الرابعة ولا تسجد سجدةتي  
اسهو - وان ذهب وهمك الى الاربع فتشهد وسلم ثم اسجد سجدةتي السهو و  
صحح (١) عدنان حمن بن ميانة واني العباس - اذا لم تدر ثلاثا صليت او ربعا  
ووقع رأيك على الثلث فاس على الثلث وان وقع رأيك على الاربع فقم واسجد  
وحجوهما غيرهما وهي وان وردت في موارد خاصة الا انه يتم دلائلها على عموم الدعوى  
بعدم القبول بالعقل

و اما هذه الروايات خصوص كصحح (٢) ابن مسعود فيس لا يدري ثلاث  
صلى امار بها - فان كان اكثر وهمه الى الاربع فتشهد وسلم ثم قرأ فاتحة الكتاب وركع  
وسجد ثم قرأ وسجد سجدة - وتشهد وسلم وحجوه غيره فان كان اجمع بحمل شاه  
على الاستصحاب عرفها هو - ولا يفتن ذلك وتضر حجتنا لاعتراض الاصحاب عنها على هذا  
وعملهم باطل ثمه الاولى

واما نلسمه الى الاوليين فامشهور بين الاصحاب اعذاره - وعن ابن ادريس  
عدم بحجة واحدة صاحب الحدائق - و يشهد بامشهور مفهوم صحيح (٣)  
صغيران عن ابي الحسن (ع) انك لا تدري كم صلات و من مع وهمك على شيء  
فاعاد الصلاة وهو ان علي حجه بل فيهم صحت - او يدعيها عند تكرار احتمالات  
وبثبت في غير هذا المورد بالاولوية المقصودة

و اورد على الاستدلال به مرار الاول ما ذكره صاحب الحدائق - و  
هو ان هذا الخبر شامل للركعتين الاخيرتين فيكون اعم مما ذهب على لزوم حفظ  
الاوليين وسلامتهما عن السهو (واحب) عنه بان الخبر يقتضيه الامر بالاعادة  
يكون منطوقه مختصا بالاولتين فلا يمكن صرف مفهومه الى ما يشمل الاخيرتين

١ - وسائل - باب ٧ - من اورد الجدل في الصلاة - حديث ١ -

٢ - اوائل - باب ١٠ - من سجد - ووقع في الصلاة - حديث ٤ -

٣ - الوسائل - باب ١٥ - من اورد الجدل - ووقع في الصلاة - حديث ١ -

.....

( وفيه ما تقدم من أن الخبر عاقل من الأخيرين والأيدي ايضاً وعلمه يساعده على  
أن الأصل في شكوك المصالح حرج مخرج عدية لأمر المستوفى حصص بواسطة  
ادلة الشكوك الصحيحة بالنسبة اليها واما غيرها فبأن تحتها ولا وجه لمحققين  
المشهورين لأولين

والحق في الجواب عن هذا (أنه لو ثبت على ما في (أول) أن  
المحكم شوب ما يتعلق الظن به أو الأمر بالعمل بالظن بحسب المتفهم أعم في  
يكون رشداً إلى حجيته واحتمال كونه بالأحد بالقرينة أو حرج بعداً خلاف  
الظاهر وبأنه لم يوقف أحد في أن الأمر يعمل بحرج واحد من شمل غيره  
عنه من أدلة حجيته بما يكون أو رشداً إلى حجيته (أي) أن حجيته غير أنه عن تميم  
الكشف وجعل ما ليس عليه علم كما جرى في محله (أي) أنه لم يقدم من أن لا حرج في  
الموضوع في الموضوع رتبة إلى الأولين بما يكون على وجه آخر فنية  
لألموضوعية (الرابع) أن الأمارات بآلة اعتبارها تقوى مقام العلم الموضوع في  
الموضوع على وجه القرينة إذا عرفت - هذا الأمر يصحح حكومة صحيح  
صمدان على تلك المقروص بتقديم غيرها ولا يبره من تعارضه عدم تعارضها فبذلك  
لعمريتها كما هو واضح فتدبر حتى لا تدرك لأشكالها بغير ذكرها - أسفع الأبرار إذا شئ  
الذي أوردته بعض المحققين وهو أنه يحمل أن يكون المراد من التصحيح التردد في  
احتمالات كثره أعم من أن يكون قدر معين في اثنين أو لا فتكون النسبة بين الأدلة  
الادلة على اعتبار العلم في الأوليين عموم من وجه ويستمد من صحيح اعتبار الظن  
من باب الطريقة لاحتداد أن يكون اعتبار من حيث أنه صفة قائمة بنفس في عقل  
الشك فلا وجه لتقديم غيرها فبذلك - (محصل) أن الأصهر اعتبار الظن سواء كان  
في الركنين الأوليين أو في الأخيرتين

## حكم الظن بالأفعال

المقام الثاني في حكم الظن بالأفعال - المشهور بين الأصحاب على ما

سبب اسم الشخ الأعصم واعتبره أصراً لأحد

واستدله (سالموس) بحديث عن كذا في حديث أحمد كذا في الصلاة  
 و غير أخرى ذلك أي أصحابه ليس عليه وحدهما وأن كانا ضعيفين سنداً إلا  
 أنه لأعداد الأصحاب عليهم - كونهما حجة في حديثه أي حجة أحده  
 الضعيف الآخر من الأصحاب - (و دعوى) في حديث أن يكون في الصلاة  
 معتقبت شئت معنى تعاقب الشئ الصلاة (مدفعه) كبره خلاف أنه هر و به حرمة كونه  
 طرأ ذلك بمعنى وقوع شئت في حد الصلاة وحديث به من حيث استعلق  
 بركعتين فمقتضى اختلافه ثبوت أحدهما بغير الآخر (محمود) مذهب  
 على حديثه في أن ركعتين لا يسن منه إلا السدال - بعد وجود حديثها -  
 وكذا نظر وهو في أن ركعتين يسن منه لا مجموع لأحد كذا في حديثه في أنهما  
 الأولى (بها) إذا اعتدلت في الأولى من الثانية - كما هو المعروف  
 واعتبره في مثل اعتراضه في سنة الأولى والثانية ولا كتاباً قطعا (أنها)  
 أنه إذا اعتدلت في الركعة التي لا تستعمل - فاعتبار في مثل أسوره أبي  
 شقة بمجرد الاستعجال الأولى والثانية (١١) جازع - وهو إلى إمام وسالعه  
 واحترامه - في الصلاة يحصى وحده - سائر ما في عام حضور المصلي  
 في هذه الصورة - وهو ما في شرح الصلاة في سنة الأولى - وسنة -  
 فرضه يحصى شاك بين الأسس و - ث و كان كذا في أن من سجد من  
 الركعة إلى هو منس بها أولاً وثانياً - ولعل السجد كذا ركعة - منس به  
 ثالثة وطرأ به فعل اثنته قبل ترى - حد منه - كذا في أدلة اعتد  
 احس في أن ركعتين ولا سجد منه في سجد و رواه الشيخ (٣) إذا ذهب

١ - الوارد - - ٢٤ - في الحلل الواقع في الصلاة

٢ - و سائر - - ٢٨ - من أبواب جازع في صلاة

٣ - الوارد - - ٧ - من أبواب جازع الواقع في الصلاة - حديث ٢

وهذه ابي اهداء بدأ في كل صلوة فاسجد سجدة في غير ركوع -

وفي اجمع نظران - وليس لا محذور واحد منهم سوى الاصحاب (رض)  
بل لابد من الاستدلال بهم في غتوى وهو غير ثابت و انما هو غير  
صاهرة واحبار ركوع الاماء و له موم لو سلم منه لها ركوع احدهم الى الآخر  
في الاعمال مع ان فيه تامل - لابد على حجة مقصص - كما يحجب حر لو احاد  
لانهم عليها و بدت صهر لا شك في احبار الحفظ والحصى واحدهم على فرض  
شمولها لهن - و شمولها للاعمال مع - هما غير ثابته و مجرد حساسه لا يصح  
لائحة الاحكام الشرعية ولا ارى ما يمنع عن الامر في الصورة انه مروه  
بحجة الظن بان اركعه ثبته وعدم حجة الظن بحقق اسجده ومجرد الاستبعاد  
لا يكون مدرك بحكم الشرعي و رواه اسحق صاهرة في انظر بعد نراة كما  
لا يحتمل مصداق في شتمها على وجوب سجدة في اسجد في لاقبل به و فيها  
مناقشات اخر يصير لها تد - فيها وحصل ان شك مما سببه على حجة الظن  
استغنى بالاعمال - لابد منها - ولا يرى حكمه حكم شك (وكس) لا يضاف  
ان مع الموح مشكك - ولا احتياط سبب اسجدة

## الشك الموجب لصلاة الاحتياط

افصل احكام في شك في اركعت اوجب لصلاة الاحتياط - وعدم -  
ان شك في اركعة مد حرار الاوليين - تارة يكون طرفه ثابته كما شك من  
الثلاث والاربع - واخرى يكون اريد كالثث من الاثنين والثلاث والاربع - و  
على كلا التقديرين - قد يكون الشك في اعداد الرابعة وقد يكون بينها وبين الزيادة  
عنه - كالثث بين الاربع والجمع - وقد يكون في صرف الزيادة - كالثث بين  
الجمع والست - والكلام يقع في مقامات

الاول في الشك في اعداد الرابعة وصوره ربع - الشك بين الاثنين والثلاث - اثنان





الثالث لا شك في أن هذا الحكم - لرويه بساء على الأكثر والأتين  
 صلاة الاحتياط - ليس بحكم صاهري لا أمار بل ولا أصلياً لا رمدت عام الأجراء  
 لو انكشف نقص الصلاة وقد صرح في هذه النصوص بأنه لو ذكر النقص لم يكن  
 عليه شيء - فيستكشف من ذلك أنه حكم وقعي محمول لشك أو تكليف  
 اشك واقع على تقدير النقص هو أن لا يركعه المقصود - وقد سبى بمحقق  
 الثاني - أن هذا الحكم محل أي حكمين وهما - وجوب الساء على الأكثر -  
 ولأبأن صلاة الاحتياط - وأنه لا بد في أن الحكم الثاني حكم وقعي محمول  
 رعاية لاحتمال انقص بمعنى أنه لو كانت صلاة مقصده كانت هذه حادثة لنقص  
 ولو كانت تامة كانت رابطة - وهذا الحكم الأول فلا شك في كونه بحكم صاهري  
 بكونه حكماً في صرف الشك - وحدث به أحد في موضوعه اشك فلا يسهل الموقف  
 في كونه حكماً صاهرياً أصلياً (قوله) من أن هذا لا يرد ذكره - أن يكون الحكم  
 الثاني حكم وقعي - بمعنى كونه هذا حكم أي الساء على الأكثر وترتيب  
 آثار الأكثر حكماً وقعياً - فإنه لم يوقف منه في أنه لو تذكر النقص لا يجب  
 عليه قضاء لشهد وثبت من الأساس والثلاث ولا غير ذلك من آثار النقص -  
 فيستكشف من ذلك كونه أيضاً حكماً وقعياً - بمعنى أن اشرع لا قدس أحد جعل  
 وصيغة شوية لشك في عدد الركعات ورعى فيها كلام النقص وأربدة و  
 رعاية للأول جعل الاحتياط ورعده ناشئ حكم بساء على الأكثر بمعنى ترتيب  
 آثاره

ثم به بعد ما عرفت من أن الحكم بساء على الأكثر ليس حكماً مازياً -  
 وإنما هو حكم لترتيب آثار الأكثر - فاعلم - أن ما كتب من الآثار مترتبة شرعاً  
 على الأكثر كعدم وجوب الشهد و عدم ركعة وكذا شكك بين الاثنين والثلاث  
 يكون ثانياً - كما - أن الآثار الشرعية المترتبة على عدم الأقل تكون مترتبة مثلاً  
 لو شك بين الثلاث والأربع في حدث الغيام وعلم بأنه ترك سجده من الركعة الثانية

فيه لو كان ما يبدد الركعة الثالثة يجب عليه شرعاً ان يعود إلى السجدة بمعنى ان  
يجلس ويسجد ولو كانت هي اربعة يجب عليه المضي وقصائده بعد الصلاة -  
فان المضي وفراغ محل التدارك ليس من الاثار الشرعية لاكثر بل من اثار عدم كونه  
الافضل ولكن يرتب ذلك ايضا بمعنى السوء على الاكثر - كإساءة على الاربع في العرص -  
أو السوء على عدم كونه ثلثة فثبت اثار عدم اشائته ومنها عوت محل السجدة -  
وهذا كله مما لا يفي التوقف فيه - اما الكلام في الاثار وانوارم الاذنية غير الشرعية -  
كما وعلم به على تقدير الاكثر ترك ركعة في اركعة الاولى من صلاته مثلاً هل يرتب هذه  
الاثار ولازمه بطلان صلاته في العرص - أم لا يرتب أم ينقص بين ما اذا كان لايم ترتب  
اث الاثار هو بطلان الصلاة كما في العرص - فلا وبين ما اذا كان لازمه الصحة كما في  
علم به على تقدير اثلاث ترك ركعة في اركعة الاولى فيرتب وجوه - الاظهر  
عدم ترتبها مطلقاً - فله بعد ما عرفت من ان هذا الحكم ليس حكماً أمرياً وانما  
هو حكم شرعي مدلوله يرتب اثاراً إساءة على الاكثر فما هو من اثار الشرعية  
لذلك يرتب والا فلا - فهي اشياء لا يرتب ترك اركوع في الاول وعدمه في الثاني -  
بل في امور دين يرجع إلى عدة المحاور

الا انه في الشمس خصوصية اخرى توجب الحكم بطلان الصلاة - اما  
في الثاني - فانه يتر في حريان اصابة الاكثر ان يكون صلاة الاحتياط حادثة  
لنقص على تقديره - وهي الممتدة ليس كك اد على تقدير انقص تكون الصلاة  
باطلة لنقص الركوع ولا تكون صلاة الاحتياط حادثة - وان شئت قلت - انه  
يعلم بعدم الامر بصلاة الاحتياط اما لتماثية الصلاة او لبطلانها بترك اركوع -  
واما في الاول - فانه يعبر في هذا الاصل مصافاً إلى ما عرفت صحة الصلاة و  
تماميتها من سائر اجهات على تقدير الاكثر فاداً عرص بطلان الصلاة على هذا  
التقدير كما هو المعروف فلا تكون مشمولة له - هذا ما يستمد من الموثقات - و  
اما ما يستمد من الادلة الخاصة في الصور الاربع المتقدمة - فيحتاج إلى الكلام في

كل واحدة منها

## حكم الشك بين اثنتين والثلاث

الصورة الاولى - ما ذكره في قوله - (فمن شك بين اثنتين والثلاث)

والمشهور بين الاصحاب انه - كان بعد ان يكبر سجدتين يسي على ثلاث و  
ثني باربعين يأتي صلاة الاحد صمخا - في ركعة من قبله وركعتين من جنوس فيهما  
دعوات (حدايه) (١) على الاكثر (ثلاثهما) لتحير في صلاة احتياط بين ركعة  
من قبله وركعتين من جنوس اما الدعوى الاولى فيشهد لها بموثقات المستمدة وحدها (١)  
اعلاه - حروي عن قرب الاصحاب عن الصادق (ع) في رجل صلى ركعتين و شك  
في الثالثة - ان (ع) يسي على اثنتين فدا فرج شهده و قام فقامت ففسي ركعة  
من جهة الكتاب - و ما راد بالسي على اثنتين السجدة على كبر المشكوك فيه فترقب  
بشهادة الامر بصلاة الاحد - و ما راد اخرى - فاما دالسا على ايمن ان الاكثر  
امعبر به عنه في الاحد و صحيح (١) محمد بن مسلم و من سجد و من سجد ثلاثا  
صلى ما راد و اثنتين شفع و يقوم ففسي ركعتين و يشهد و يسلم و يصلي ركعتين  
و رجع ففسي ركعتين و هو في ركعتين و اورد - في قوله - في ركعتين و رجع في الشك  
بين الثلاث والاربع فيكون احب عن احمد (ع) ان يرد الاول ان من اضروى  
ان محمد بن مسلم لا يثبت على عدا هذه لاسيما مع قوله - ويرد ثانيا - ان ظهر  
الاثبات وان كان ذلك الا انه يقر بان احاد لا بد من احصاء على اربعة اشك  
بين الثلاث والاربع فليدس - ركعة - يثبت في حال الجنوس هي ان ابر ركعة  
اسي يرد و يدحول فيها هل هي ثلثة ام رابعة و ذلك لانه ان شك بين الثلاث  
و الاربع حقيقه فلا يحتمل ان يكون ذلك في حال الجنوس او في حال القيام

١ - جواس - ب - ٩ - من باب احب اوقع في ليلته - حدث ٢

٢ - الواسط - ب - ١ - من باب احب اوقع في صلاة حديث ٤

فإن كان في حال الجحوش بحب عنه تمام صلاته لا انقيام واصافة ركعة اليها -  
- وإن كان في حال انقيام يتم صلاته - وعلى كلا العديدين لا يلائم ذلك مع امره <sup>بأن</sup>  
بالقيام واتمام الصلاة فلا ماس عن الحمل على ما ذكرناه

و في مقام اقوال آخر (أحد) ما عن الحق - وهو مطلبه هذا  
الشك -

واستدل له بمصحيح (١) عند عن الصدوق (ع) عن رجل لم يدرك ركعتين صلى  
أم ثلاثاً قدر (ع) بعيد قلت ليس يقال (بعد الصلاة فتره قال أما ذلك في الثلاث  
والأربع - (وفي) أنه مضمي شامل لما قبل الكعبين أسجدتين فيحمل بفرقه ما تقدم  
سأل هذا الجورد ويكوف المراد من الثلاث والأربع على هذا - الشاقو لأربعة -  
وإن أبت عن ذلك وأصررت على أنه يعرض منه هذه الصلاة من طرحه لعدم عمل  
الأصحاب به في مقابل ما تقدم

ثاني ما عن الحق - وهو تحوير أساء على الأقل - واستدل به - بأن هذا ما  
يقترنه الجمع بين ما تقدمه و - ما لا يصح به أساء على الأقل كموثق (٢)  
عمار عن أبي الحسن الأول - إذا شككت فاس على أبيس قال قلت هذا أصل  
قال (ع) نعم - (وفي) ما تقدم في بيان الأصل في إشكالك من أن هذا الموثق غير  
مما لا دلالة وجوب أساء على الأكثر فراجع

ثالثها ما عن بعضهم وهو استحباب بين الساء على الأقل مع الشك في كل  
ركعة وأساء على الأكثر - وأما ما في هذا ما عن أرسوى غير استحبابه  
عندنا -

وأم الدعوى الثابتة وهي استحباب في صلاة الاحتياط بين ركعة من قيام وركعتين

١ - الوسائل - باب ٩ - من أبواب الجنب وأفعاله في الصلاة حديث ٣

٢ - الوسائل باب ٨ - من أبواب الجنب وأفعاله في الصلاة حديث ٢

من جنوس فقد استبدل لها بوجود (ومنها) (١) مذهب أبي الحخير في الشك بين الثلاث والأربع  
فيه شامل بنفسه للمذهب ومنه شك بين الاثنين والثلاث لأمانة شك في إتمام ركعة  
لثني بعدها من هي صلاة رابعة (وقوله) ان الله عز وجل يوضح ثبت الاحتياط  
المتعلق بثلاث والأربع بداهة لا يوسعه بعده الاثنين والثلاث (ومنها) ذلك  
الدين بضميمة تسع أحاديث ورواية أخرى تخص - أما لأول ثلاث فمذهب في  
الشك بين الثلاث والأربع هو احتمال بعض إتمام ركعة وهذا بعد وجود في الشك  
بين الاثنين والثلاث (٢) انتهى فوضح - (وقوله) ان المصنف غير محزر - وقوله  
الاصحاب في إتمام ركعة مسند إلى الوجود الآخر (ومنها) ان الجمع بين الجوهريتين  
وحرر الغلاء لمقتضية تعين الركعة من فقه - ومن صحيح ابن مسعود انه قال على تعين  
الركعتين حائسا يقتضي الحكم بخمس - (وقوله) انه لا يرد ذلك ان هذا هو  
مقتضى الجمع العرفي - (٣) فردد عليه (٤) انهم حسب المتقدمة لغيره في مشافهة  
ولا يمكن الجمع بينهما وان اردت ان بعد الشك في الرجوع الى احدهما الرجوع  
والخبر حديث لا يرجع - (٥) حكمه بخمس - (٦) فردد عليه ان تخيير بين الخبرين  
كما يكون في حكمة لا يرد عليه ويكون ذلك لا يرد عليه لا سيما ان بعد الواحد  
بالحكم يعني ذلك (ومنها) انه بعد شك في الثلاث اتمام واصناف ركعة  
يحدث به الشك بين الثلاث والأربع وحدها - (٧) في سبب اشكوك على الشك  
الاحقر فبطل حكم شك بين الثلاث والأربع وخبر الحخير وهذا هو محسوب إلى  
الحق والاشك في ذلك (وقوله) لا يرد - (٨) الوجه لغوية جعل الحكم للشك بين الاثنين و  
الثلاث ادوية بعد ركعة فثبت صحة الصلاة واصناف حكم الشك بين الثلاث والأربع -  
و بالجملة بعد ملاحظة اسباب الشك بين الاثنين والثلاث بداهة ان الثلاث  
والأربع دائمة ادور دبل متضمنين حكم لا يرد لامتناع عن إتمام الصلاة به  
لا بالشك الآخر والأربع بعينه (وآخره) انه قد ورد على نفسه به على هذا

تقع المعارضة بين حكم الشك بين الاثنين والثلاث - وبين حكم الشك بين الثلاث والأربع لأنه قل أقدم كان محكوماً بالحكم الأول وبعدة يصير محكوماً بالثاني - وأجاب عنه بأنه لا معارضة بينهما فإنه بعد صرح الشك الثاني يروى حكم الأول لا انقلاب الموضوع - فمن مثل هذا الحكم الذي يروى قبل العمل به دائماً لا انقلاب موضوعه هو - فمحض أنه لا يدل على أن يكون التحجير - ههنا الإحوط اختياراً من على الركعة قائم والعمل به دائماً وأحوط منه الجمع بينهما بتقديم الركعة من قيام

## حكم الشك بين الثلاث والأربع

الصوره الثانية - (عن شك بين الثلاث والأربع) كان ذلك في حال انقضاء أو بعده من التحاليل أي ما بعد اكتمال استحداث - (نسي على الأكثر فاداء سلم صلى ركعة من فم أو ركعتين من جلوس) كما هو المشهور عن غير واحد دعوى الإجماع عليه - فههنا أيضاً دعوى (الأولى) أنه نسي على الأكثر - ويشهد له من هذا ما تقدم من المرويات - حمته من الموضوع - كذا (١) ابن أبي العلاء عن الصادق (ع) إذا أسوى في الثلاث والأربع سلم وصلى ركعتين وأربع سجعات بماتحة الكتاب وهو جالس الخ - ومقتضى أصلافة شمول الحكم لجميع الحالات (فما) أعاده صحت الجواهر أنه من اختصاص بصوص الدب ما بعد اكتمال استحداث وأما يعمم الحكم بصحبة الإجماع وعدم الفصل (في غير محله) فإن جملة منها وإن كانت كما أفاده - إلا أن حمته منها هذا التحس مطلقاً - وصحيح (٢) الحلبي عن الصادق (ع) أنك لا تدري ثلاثاً صليت أم أربعاً ولم يدعها ركعتين وسمت إلى شيء فسلم ثم صلى ركعتين وثلاثاً فقرأ فيهما ما في الكتاب ورجعتهما غيرهما

ثم انه قد يقال انه يعارض هذه المستصوص - صحيح (١) رواية عن أحدهما  
 عليه السلام - اداسم يدرك في ثلاث هو الأربع وقد احرر الثلاث ولم يضاف اليها اخرى  
 ولا شيء عليه ولا ينقص اليقين اشك ولا يدرك اشك في اثنين ولا يحط أحدهما بالأخر  
 وكس ينقص اشك باثنين ويتم على اليقين فيسبى عليه ولا يعتد اشك في حاش من العداوات  
 فانه يدل على لزوم السوء على الأقل و احرار الاستصحاب في عدم الاتيان بالربعة والاتيان  
 بها متصفاً -

واحاطوا به بأحوة (الاول) ما عن الشيخ الأعظم ره وهو ان يظهر منه ولا  
 أقل من استحتمل اراده وحوب تحصيل اليقين بعدد الركعات - بان يكون المراد  
 بايقين اليقين بالمعراج وكثا انه رده من اشك اشك فيه - فيكون المراد وحوب تحصيل  
 اليقين بالربعة بسوء على الأكثر وفعل صلاة مستفظة فائدة تدارك ما يحتمل نقصه -  
 ولا يسعى لاقتضار على الشك بالمعراج (وبه) أولاً ان اثنين بالمعراج لم يذكر من  
 كفى فكون هذه اشارة اليه - وثالث - ان معنى لا تنقص انشاء اليقين الموجود - لا يحدده  
 وما ذكره ره يرجع الى الامر بتحصيل اليقين

البحوث الثاني ما افاده المحقق الحر سبى ره - وهو ان المراد بان يتس  
 ايقين بعدم الاتيان بالركعة الرابعة فهذا يقتضي الاسان بها و مقتضى اطلاقها  
 لزوم الاتيان بها متصفاً وقد فهم الدليل على استبعاد وانه لا يدرك يؤتى بها بمصونة  
 (وبه) ان صلاة الاحتياط ان كانت صلاة مستفظة امر بها لا تكون حاضرة لمصاحبة  
 الصلاة على تقدير نقصها - فلا يعقل ترتب لزومها على استصحاب عدم الاتيان  
 بالربعة - فانه من قبيل استصحاب شيء واستبعاد شيء آخر - كاستصحاب عدالة  
 رينو لتعدنا ثار عدالة عمرو - وان كانت جزء أعنى تقدير النقص - بحيث ان الصلاة  
 انما موربها عدم اشك هي الصلاة مع تكبير واحدة وتسمية كك - فاستصحاب  
 عدم الاتيان بالربعة ونقاء الامر بمثل هذه الصلاة لأثبات الامر بما يكون مشتملاً



عنى تسليمين وتكسرين - يكون - من فيل استصحاب شيء وانعقد شيء آخر اد  
صيرورة شيء جزءا من كمال الاعتراف لا يعقل الاستعراذه وتبدله (واشك في قلب)  
ان الاستصحاب مما يحترى ترتيبا اثرا متيقن في طرف الشك ومرتبة اثر  
تمس اشك في غير مربوط - الاستصحاب (وعنه) في المقام ان اربا استصحاب عدم  
الاتيان برابعة وترتيب اثباتي بذلك فيدم اتبها متصلة وهو صاف بروايات  
المقدمة وان اربا ترتيبا اثرا اشك وهو ساء عني الاكثر وتبين صلاة الاحتياط  
فهو غير مربوط بالاستصحاب

اشك ما عن المحقق الثاني رد وهو - الاستصحاب بما يقتضي الاتيان  
برابعة لا محترية عدم الاتيان بها - وان - ان تكايفه لانسان لها موضوع او مقصدة  
فلا استصحاب احس عن ذلك - ان - ان كرهه بمقصدته في لادته الاولى اذ عني  
لروم الاتيان بالركعت مقصدة - فدة ساء عني لاكثر غير مقصدة حتى لا خلاف  
دليل الاستصحاب من اصحاح وغيره (وفيه) ما تقدم من - الاستصحاب يقتضي الاتيان  
بها مقصدة فراجع ما ذكرناه (ودعه) ان الاتيان بالركعة مقصدة مترتبة على شيئين  
احدهما شك بين الثلاث والأربع - تسهما - عدم الاتيان برابعة - فالاستصحاب  
اسم يحترى لسفيح جزء - موضوع (مدفوعه) بان هذا الحكم تمام موضوعه اشك  
ويس عدم الانسان بالارابعة دخل فيه بل لا يمكن كونه جزءا لموضوع ادعاه يتوقف  
تجزئه على احرار فعالية موضوعه وحرث الموضوع لمشار الهم لا يعقل احرار  
فعبثهما ذو احرار عدم الانسان برابعة لا يفي شك كما لا يخفى

اجوب الرابع ذكره محقق الاصفهاني رد ويمكن استظهاره من اصول  
ايضا - وهو ان اليقين المحقق هنا هو ايقين بالثلاث لا بشرط في قلب الثلاث  
شرط لا احدى هو احد طرفي شك والثلاث بشرط شيء الذي هو الطرف الاخر  
ولا احد يمكن من طرفي الشك فيه محذور النقص بل اجابوا وادعوا بلاتدرك بخلاف  
رعية يقيين بالثلاث لا بشرط فانها لا يمكن الا بالوجه الذي قرره الاسم (ع) من

الاتمام على ما احرر واحصاه ركعة ونصفه - واما صافه ركعة مصابة فانها من  
مقتضيات اليقين بشرط لا ولا، ولم يروى انه لا شره (وفيه) انه يغتر في جريان الاستصحاب  
وحدة المشكوك به واليقين وبهذا التقريب المتيقن هو ثلاث ركعات و المشكوك  
فيه الركعة الرابعة

فانصحح في الجواب عن الصحيح هو الاثر اعم به وارده في مقام بيان عدة كلية  
وهي التي استشهد بها الامام (ع) واهتم بها - واما تعميمها على امور فهو يكون  
تقية وتمام الكلام في ذلك موكوف - اى محله في الاصول - (فما) عن الصدوق  
من المحير بين النساء على الأقل والنساء على الاكثر - ضعيف

لدعوى الثالثة - انه محير في صلاة الاحتياط بين ركعتين جالسا و ركعة  
قائما - وعن انعماني والعمري تعين الجوس - وعن بعض القدماء تعين القيام -  
والاظهر هو الاول - فان اكثرصوص ساب انوارده في خصوص هذه الصورة  
وان تضمنت لركعتين جالسا - الا ان حر جميل عن الصادق (ع) اذا عبد  
لوهم في الثالث والاربع فهو محار ان شاء صلى ركعة وهو قائم وان شاء صلى  
ركعتين واربع سجدا وهو جالس - صريح في التحير فيحمل الامر بالركعتين  
في هذه المصوص على التضيافة - وضعف سند مسخر عن الاصحاب

## حكم الشك بين الاثنتين والاربع

الصورة اشقة - (من شك بين الاثنتين والاربع) بعد احرار الاثنتين  
(نبي على الاربع) وشهد وسلم (وصلى ركعتين من تمام) - كما هو المشهور  
بين الاصحاب شهرة عظيمة (ويشهد له) مضى اى الموثقات جمعه من المصوص  
كصحيح (١) محمد بن مسلم عن الصادق (ع) عن رجل صلى ركعتين فلا يدري  
ركعتين هي ام اربع قال (ع) يسلم ثم يقوم فيصلى ركعتين تمامه الكتاب ويشهد

ويصرف وليس عليه شيء وصحيح (١) الحسبي عنه (٤) اذا لم يدر اثنتين صليت  
ام اربعاً ولم يذهب وحدث الى شيء فسلم ثم صلى ركعتين واربع سجعات تقرأ  
فيهما نام القراءان ثم تشهد وتسلم فان كنت اما صليت ركعتين كانتا هاتان تمام  
الاربع وان كنت صليت اربعاً كانتا هاتين باقية وبحولهما غيرهما

و نداء هذه النصوص طائفتان من الاحبار (الاولى) ما صار له اسماء على  
الاول كحديث (٢) اي نصير عن الصادق (٣) اذا لم يدر اربعاً صليت ام ركعتين فسلم  
واركع ركعتين ثم سلم واسجد سجدتين وانت حائض ثم سلم بعدهما وبحول  
صحيح (٣) كبير مروى عن لمعاس (ولكن) اجمع من هذه المذاهب وليس ما تقدم  
يقضي ان يكون ثلثين اثبات اركعتين مقصوده لا مقصوده - واما ما فيهما من الامر  
سجدتي السهو فمحمول على الاستصحاب لغير احواله ما تقدم في عدم وجوب شيء  
عنه (الثانية) ما صار له ظنية هذا الشك كصحيح (٤) علاء عن محمد بن مسلم  
عن الرجل لا يدرى صلى ركعتين - اربعاً فان (٤) يعيد الصلاة (ولكن) لابد من  
سارحه او حمله على صورة عدله كما قاله حديث رجال الشك - او حمله على الاستصحاب  
لعدم عمل الاصحاب به - وله ما رخصه مع ما تقدم في ذكره المشهور هو ان يكون  
(ثم ا) في هذا صورة مخصوص والنسائي متعمق على اركعتين قائماً

## حكم الشك بين الاثنتين والثلاث والاربع

الصورة الرابعة - هي ما ذكره بوجه - (ومن شك بين الاثنتين والثلاث  
والاربع) والمشهور في حكمها - ا - (يعني على الاربع فاذا سلم صلى ركعتين  
من قيام وركعتين من جلوس) وعن غير واحد دعوى الاحماع عليه (و عن)  
ابن الحبيد انه حوز النساء على الاول وقد تقدم الكلام فيه وعرفت ضعف هذا القول

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - من ابواب الخلل الواقع في الصلاة

(وعن) الصدوق وانی علی انه یسی علی الأربع ودا سماع یصلی رکعة من قدم و رکعتین من حیوس - وفواد فی محکی انه کثر وعید هامن حدیث (عباروهی محکی اللمعة انه فرب (وعن) صاهر العتید فی العریق وایسمی فی المراسم وانی العباس فی احو حرتین امر کعة قنما بدل الر کعتین حاسا (وعن) انه کره و لم یختلف والعلامة الطائفة فی المحسوس امر کعتین حاسا ورکعة قنما -

والاصح هو الاول شهادة بعض المصنف به کمرسل (۱) امر اسی عمیر عن الصادق (ع) فی رجل صلی عند یدر اسس صلی ام ثلاث ام ر کعة (ع) ثم یصلی رکعتین من قیام ویسبغ ثم یصلی رکعتین من حیوس وسمی وکان صلی اربعاً کانت امر کعتان سماعه والا تمت الأربع - ودلالة علی المشهور واصحة - ومن حدیث اسد ایضا رکلام فی لان مرسله لا یروى الا عن ثمة مضاف اسی عمل المشهور به

واستدل بما ذهب الیه الصدوق وانی (احمد بن محمد بن ۲) عن ابراهیم بن محمد بن الحجاج عن الکاسم (ع) قال قلت لابی عبد الله (ع) رجل لا یدری اثنین صلی ام ثلاث ام اربعاً فقال یصلی رکعة من قیام عی ما فی صحه من الفقیه ثم یصلی رکعتین وهو حیوس - ومجود - (ع) المنة ار صوی (و) (و) ووافق للاعتبار - فیه ان کانت صلاته تامة فیهی - وان کانت ثلاث رکعات کانت امر کعة قنما اور کعتین حال السجود بانقص واور کانت رکعتین کانت امر کعة قنما واصحة فی امر کعتین جالساً جابراً للنقص

وفیهما یطر اما الصحیح فلامه مروی فی نسخة اخرى - ( یصلی رکعتین من قیام) بدل - یصلی رکعة من قیام بل قبل انها هی المشهورة صلی - فلا یصح الاستدلال به لهذا القبول - (ودعوی) انه لابد من التحکم بالتمخیر عند الاختلاف

۱ - ۲ - الوسائل - باب ۱۳ - من نواب عند لواقع فی صلاة - حدیث ۱۳۱

۳ - المستدرک باب ۱۳ - من ابواب الحطل - حدیث ۱

في نقل الحديث كما في الحديثين المتعارضين (مدفوعة) باب الترحيح والتحير من  
 أثر الخبرين المتعارضين لا الخبر الواحد المروي بطريقين - على أنه بوسم ذلك  
 في هذا المورد أيضا لم كان مرتباً بـ تقدم مما يكون الاختلاف من أسماح  
 لأم الرواية وتام الكلام في محله من لا بعد دعوى صحة النقل اثني (لعمومته)  
 بقوى المشهور وبمرسل (ولأن) الشهد قوى هذا قوله معيلاً بموافقة للاعتبار  
 ولو كان الخبر كما ذكر كان أولى بالذكر (ولأن) الصدوق به  
 بعد ذكر الصحيح وحري على من حمزه وسهل من ايسع فيمن لا يرى واحده  
 صي ام ثنتين ام ثلاث ام اربعاً قل وقد روى انه يصح ركعة من قيام وركعتين  
 من جالس وليست هذه الاحبار محتاجة وصاحب السهول حيارى في خبر احدهما  
 فهو مصيب - فان تناهرا ان مروده مرسل لا يبرمه مع كل واحدة من ابروايت  
 التي رواها هذا - فكشف ذلك عن صحة نسخة التي فيها اثنان ركعتين - وعينه  
 هذه الصحيح بل على المشهور لا على هذا القول (وما) نفس هذه امرسلة اثني  
 رواها الصدوق في الارسلها واعرض الاصحاب عنها لا يعتمد عليها (واما) ما عن  
 الفقه الرضوي فقد مر غير مره انه لا يعتمد عليه (واما) الوجه الاعتباري المروي  
 فالاعتماد عليه اجتهاد في مقابل النص -

وقد استدلل البعض الركعة قائماً بدل ابركعتين جالسا بالموثقت المتقدمة  
 المستصمة به يسي على الاكثر ويثم ما من قصه - فانه اذا اثني بركعتين قائماً وركعة قائماً  
 يحصل الخبر على كل تقدير - اد لو كانت صلاته اثنتين تكون الركعتين  
 حاضرة لنفسه - و لو كانت ثلاثاً تكون الركعة قائمة مقام اربعة (وقبه)  
 ان مرسل ابن ابي عمير من جهة انه لا يرسل الاعتراف - مصنف - الى عمل الاصحاب  
 به - يقدم على الموثقات لانه احص مطلق منها فبذلك تقدم المتيقن على المطلق و  
 معه لا وجه للاعتماد عليها

وقد استدلل للتحير بين الركعة قائماً والركعتين حالاً بوجهين (الاول) انه

مقتضى الجمع بين احتمالات الصاهرة هي تعيين اربعة قائمة واحتمال انظر  
 في تعيين اربعة من حلوس ( وفيه ) ما تقدم من تقدم المرحل ( الثاني )  
 ان هذا الشك مركب من السند وهي الشك من السند والثلاث - والشك بين  
 اثلاث والاربع - والشك بين الاثنين والاربع - فلا يريد على ما وجب لكل واحد  
 لو كان متفلاً فيس عليه العمل وصاحب الشكوك المذكورة - وهي الاحتياط  
 مركبتين قائمة بين الاثنين والاربع وركتين حاله اوركمه قائماً لشكبين  
 الاخرين - ( وفيه ) ان هذه الوجه وان لا يكون دليل في السند ولكن بما ان ( ع )  
 بين حكم هذا الشك وصهر ما بين تعيين الركتين حد - فلا مورد لهذا الاستدلال  
 ( فتخلص ) ان ما ذهب اليه المشهور من تعيين اربعة من تعيين اربعة وركتين حاله  
 الاصح ثم الصاهر اصل تعيين تقديم اربعة من تعيين اربعة هو المشهور - وهو عن السند  
 من التعبير في تقديم ايها شاء لوجه له

## حكم الشك بين اعداد الرباعية وما زاد

المقام الثاني لو كان الشك بين اعداد اربعة و بين ما زاد عه -  
 واحدوره المتصوره - كثيرة - فانه قد يكون الشك بسيطاً وقد يكون مركب  
 وعلى التعديرين قد يكون طرفي الشك اسماء و اربادة - وقد يكونا  
 المقصية والربادة وقد يكونا المقصية واسماء و اربادة وعلى جميع التعابير مرة  
 يكون الشك في حال اسماء واخرى في حال الركوع الى ما بعد سجدتين - و  
 عن الشهادة انه انما تصور في هذا المقام الى مائتين وخمسين وعشرين - ولا يهمنا  
 الاصرر بها بعد معرفتنا من الاصل في الشكوك الحصرية واحتمالها هو بين  
 الصور التي يكون الشك فيها من الشكوك الصحيحة - او قيل يكونه منها -  
 وهي خمس



بما لا يرد عليه في وجهها ومقتضى تلك الأخبار زيادة القيام لآن ما بيده  
تكون خمسة - أو أربعة - أو حتى ذلك إلا أنه لا بد من براءة فعل الصلاة والسجدة  
والقيام رتبة فيجب دفعه - أو - براءة غير عملية فلا يوجب بطلان الصلاة -  
فإذا سلم يعمل بوضوءه شئت من الثلاث والأربع وسجد سجدة وسهو على أن يكون  
بوجودها زيادة ثمانية وقد استدل بمسألة - أنه من جهة عدم التمكن من إخراج  
صحة الصلاة بوجهها يجب عليه عدم التمسك بدهم يرجع شكه أي ما من  
الثلاث والأربع فلا بد من الأسس وضيقه (وفيها) أنه ولو يحكم بزيادة لدهم ما  
أفاد بدهم شيئاً - وردهم أربع شقوق فلهذا على الأربع -

و سئل أشح لأعني رد - فلا بد من السوء على الأكثر كائناً ما كان -  
فإن مقتضى السوء على ما لا بد منه وجب ثم يدخل في ركوعها في رفع  
يدها ويتم الصلاة على الأربع أو في سجدة سلام ما يحصل السوء (وفيها) أن  
يظهر منها ما هو السوء على الأكثر فبما كان الأكثر - رتبة الصلاة لا يبدل يجب  
رفع اليد عنه فالصحيح ما ذكرناه

شأنها شك بين الأربعة والخمسة في ركوع في قول كذا  
استدل به - وأما مشهور من لأصحاب طلال الصلاة - وجب أعون آخر - منها -  
أن يتم الصلاة وعمل بوضوءه شك بين الأربعة والخمسة - وفيها - بدهم ولا  
شيء عنه - وفيها - على ذلك لا يجب - تعرض به لأصوهر الأوب - ما عرفت  
من أن الأصل في أن يكون الصلاة إلا ما خرج وهذا أشك لا يكون مخصوصاً و  
لا يمكن أرجاعه إلى أحد الشكوك المصنوعة

وقد استدل لبطلان بوجه 'آخر' - وهو أن السوء على الأكثر عدداً شك  
بين الثلاث والأربع تشمل المقام من جهة الشك في أن الركعة السابقة على ما بيده  
هل هي الثالثة أو الرابعة ولزمها البقاء على أنها أربعة ومقتضى ذلك زيادة ما بيده











وحكم الشك من الأربع واجب هو أنه معنى الأربع صدرت من مترعات عديدها  
محكومات من صحة - حديثها - شك من الخمس واجب واسع في حال القيام  
فإنه يهدم التيمم ويكوب في جهة الشك من الأربع والخمس والتيمم فأمور يساهم  
على الأربع - تساهم - الشك من الخمس واسع في حال التيمم ولكن قد مر أن  
حكم الأصليين الطلاق فكذلك الفرعان

## بعض فروع الشكوك الصحيحة

أولها - فروع لا بد من عرضها (أولاً) في فرض الشك من  
ثلاث وأربع إذا علم في حال آخره ركعة واحدة من أربعة السابعة سقطت  
الصلوة (لا) ما ذكره سيد المرزوق من أنه يجب عليه هذه التيمم بعد الركعة السابعة  
المسببة فيرجع شكه إلى ما قبل الأكمال (لا) لا بد من أنه واقع قبل استعادة  
وإذا كرر الشك في ركعتين يكوب في ركعة واحدة وحديثه ليس بحديث صحيح  
الركعة التي قدم عليها فلا بد من يكوب شكها شك قبل حرار الأولين والتيمم لا بد من هذا  
الشك مطلق الصلاة وإذا كرر الشك بعد ركعتين في الركعة السابعة سقطت الصلاة لأن  
حرية سجدة الشك في ركعة سابقة في حال عرض فيكوب شكك بعد حرار  
الأوليين

الثاني في شكوك الشك يعتبر فيها الأكمال سجدتين كالثالث من الاثنين  
والثلاث - والشك من الأثني والأربع - والشك من الاثنين والثلاث والأربع -  
إذا شك في أيهما سجدتين أو أحدهما وعلمه - كان ذلك قبل الدخول في  
القيام أو التشهد بطلت الصلاة لأنه محكوم بعدم لسان الشكوك فيه يكون  
شكاً في الركعتين قبل الأكمال - وكان الشك في حال الشك - وفي الركعة  
لم تنط لأن محكوم بالانكسار شرعاً فيكوب بعد الأكمال

أقول - الأصح هي صحة في الشك من الأثني والأربع - واسطلاح في





بعض لمحققين لما عرفت من عدم حرمه قطع الصلاة في اثناء المورد

وان حصل له حادثة في اثناء الصلاة وحرى على مقتضاها ثم بعد ذلك قبل انصراف لم يدركه كان شكاً او ظناً وان كان فعلاً كان شكاً اي عليه ان لا العبارة بالحاجة الموجودة على ولا اثر بركات ورمي به في ان حدثت بحالة قبل السجدة ثم بعد الاكمال شك في بركاته فلا يصح عليه الصلاة في حقه المقتضى على لشك المؤدى الى زيادة الركعة او اقله من كي تدفع حالته اشكال الحكماء المذكور اذا كانت حالته اطمينة شك وكان شكاً من غير في عدم مقتضيه كمال السجدين ولا يمكن دفع هذا الاحتمال بآخره بعد سحور في سجدين (لا لايت به) كون اشك حادثاً بعد الاكمال لا معنى له من سلاسل حيث وادان به يشك ذلك واحتمال كون اشك حادثاً قبل الاكمال كان سطلا اذ لم يصب عليه بحكم - و كونه شكاً بعد الاكمال السجدة لا يحدث في دخوله في اشكوك الصحيحة اذ العبرة في الدخول فيها حدث لا قضاء - (وقبه) ان الموضوع في ادلة الشكوك الصحيحة اثنان بعد الاكمال غير المتحقق منه - هذا كان فعلاً شكاً وحرى استصحاب عدم وجود اشك قبل الاكمال تحقق الموضوع فيشمله ادلة السماء على الاكثر تقدير

وان علم بعد انصراف من الصلاة انه صرّح بحالته ترددين لائسب واثلاث وان سب على اثلاث وشك في انه حصل له انصراف ما وكون من باب سوء في اشك - فقد قبل بوجوب صلاة الاحتياط عليه لا صلاة الاحتياط ان تكون من رد مقتضى على تقدير النقض وعليه فمقتضى قاعدة الاشتغال الاسار بها - ولا مورد يوجب ان هذا اشك بعد انصراف فلا يعنى به - لانه يدفع - بانه لم يحرر من حيث - به شك في عدد الركعات كونه حادثاً بعد الصلاة وبما كان في الاثناء - وفيه - انه حرى فيه ما ذكره في سابقه - مع ان صلاة الاحتياط امر بها امر 'اخر غير لازم' المتعين بركعة الاحيرة لمتنصه وعينه - فدعوى - ذلك الامر سقط قطعاً والشك اسبق هو في حدوث امر 'اخر' يكون المورد



من موارد اتصاله سرانته فريضة ولا يظهر عنه وجوبها

## حكم انقلاب الشك

أمر أربع إذا انقلب شكك في كونك في الأشياء كما في شكك في ثلاث والأربع  
مثلاً وهي على الأربع ثم بعد ذلك ينسب شكك في القطر ثلاث أو بالأربع -  
أو انقلب إلى الشك بين الاثنين والأربع في على ما نسب إليه - واضاهر انه لا خلاف  
فيه - وأما وجه فيه أن يظهر من المصووص أن حكم كل شك أوصل بدور مدركه  
وجوداً وعدمه حدوثاً وعدمه - فبما انقلب شكك إلى شكك الآخر يقاب  
الحكم أيضاً

وأما ما انتاب أشك إلى شك آخر بعد إخراج عن الصلاة فليس يمكن إلا أن لا يتصور وجوب  
تعليم في زيادة أو إسقاطه أو أحدهما - ففي العروء لا قوى عدمه وجوب شيء عليه لأن الشك  
الأول قد رآه وأشك إلى بعد الصلاة فلا يستأيه (وإلى عدمه) والمحقق لا يرى في ذلك  
ذيل الشك بعد إخراج لا يشمل إجماله لا يصرفه إلى إجماله بعنوان آخر كاعتنا واقعاً  
ومسألة أخرى لا يصرف إلى الشك في آخره لا خير سجيل له آخره لا خير - وما أتى به  
بعضنا في الصلاة في المرفوع من بعنوان آخره الآخر - ثم قال - أنه ليس  
بإحالة في شك من إجماله - فإن الشك في إجماله عبارة عن الشك الذي حصل  
بمقتضى قبل سلام المحتمل كونه محيلاً بمصلاة وحره الأخير أمهوان كذا من المحتمل  
وقوعه سهو (وعليه) فإني أنصفه محتملة موضوعه ثلث دمه يتيسر له لو كانت  
صلاة تامة لم يضر إجماله أو إسقاطه المحتمل بسلام إجماله في محتمل وإن كانت نافضة تكون  
ما أتى به من جهتها وبعد محتمل إجماله لأنك يجب في الاشتغال الشك في وجوب الترتيب  
اليقظة (وقه) أن الشك في إجماله بعنوان ليس موضوعه على حكمه بل موضوعه أدلة الشكوك  
التي هي محتملة هو الشك وقد خرج عن ذلك الشك بعد إجماله فموضوعه هو الشك الذي  
لا يكون شكاً بعد إجماله وحيث أن المرفوع ليس شك بعد إجماله إنما أهاده ومسألة  
أخرى لأن السلام لم يقع بعنوان إجماله من الصلاة بل بعنوان محتمل مع احتمال عدم الإجماله

فلا يوجب الفراغ فلا يمنع من شمول دليل اشكالث بعد السلام في الفراغ (فما) فاده  
من عدم شمول دليل اشكالث بعد الفراغ المقدم وان كان مستحي بعض الصور كما سهرق  
لا يوجب فاده من عدم شمول دليل شك قبل الفراغ له لانهم

واحق هو ان متصل بين ما اذا كان انشائه بعد راحة احواله الصلاة كما لو شك  
من الاربع والخمسين في عني الاربع وانه صلاته شك من ثلاث والاربع وهو من  
دلت بحري قاعدة الفراغ بانه الى الشك الثاني و اشك الاول قد رتب  
فلا يوجب عليه شيء وهكذا اذا كان بانه لا يهدى لعموم ولكن بعد الفراغ  
حرر شك كما لو شك من ثلاث والاربع في عني الاربع وانه صلاته  
ثم بعد شكه في الشك من الاربع والخمسين في شك الاول قد رتب واشاي  
حدث بعد الفراغ وبين ما اذا كان لا يهدى لعموم وجه حرر شكته كما لو شك من  
ثلاث والاربع ثم انشأ شكه في الشك من الاثنين والاربع والشك الاول وان  
الان شك الثاني بماده ان بعد الفراغ كما يهدى فشمه دليل دلت الشك بوجوب  
عليه ان يعمل بوجهه شك بين الاثنين والاربع

هذا كونهما اذ انهم يوجب انقلاب الحكم بمرادة او يتبعه وانما اذا وجب  
اعظم بمرادة كما يوشك بين الاثنين وثلاث في عني الثلاث وانى تركه اخرى  
موصولة ثم بعد شكه في الشك من الخمسين والاربع فلا ريب في انقلاب الصلاة  
لما تقدم من مطلبيتهما مطلبا

واما اذا اوجبا الحكم بمتبعه كما لو انشأ شك من ثلاث والاربع في  
الشك بين الاثنين وثلاث فحكمه حكم من تنبأ شكه في ثناء الصلاة الى شك  
اخر نعم بوقوع سلام في غير محله - وانه في الصلاة فعلا

ومما ذكرناه في هذه الصور يظهر انه يوافق شك السيطر انى شك  
المركب معا في الصلاة وغيره كما لو انشأ شك بين الاثنين والاربع في  
اشك بين الاثنين والثلاث والاربع فان كان الشك المنقلب اليه من الشكوك المخصوص

عنى صحتها كما هي أشأ فيشمله دينه - وأن كان من الشكوك الباطلة فيحكم  
بطلان الأدلة - لا سيما بعنوان أنه آخر اجراء الجملة - أو آخر دينك بعد -  
فانه في هاتين الصورتين لا يجب عليه شيء ، وأما هراة مذكورة ظهر حكم جميع  
الصور المصورة في المقام فلا وجه لأدلة الكلام فيها -

## لوشك المصلي جالساً أحد الشكوك الصحيحة

أما من إذا عرس أحد الشكوك الصحيحة بمصير الدين يصلى ح -  
من جهة العجز عن القيام - فمصدره حكمه حكم من يصلى وحده - أدلة  
العلاج خمسة -ها وان احتسب بامحدر يصيبه بالمر بانيه وانما اتصاله أو  
اجتياز في العلاج - الجوس وانما - إلا - أنه يدليه أحلوس عر انقيام -  
عنى ان الصلاة حالاً في حق المحر حرله اتصاله فثب في حق المحر ثباليها  
من الأحكام

وعلى هذا لو كان شكهم وحاً التحير بين اركعة فانه - أو ركعتين حالاً -  
في صلاة المحر - فهل يعنى على المصدر اركعتين ح - من جهة عدم شمول  
أدلة بداية أحلوس بمصدر واحتسب صحتها بصورة تعين انفسه من جهة ان أحد فردى  
التحير ممتنع في حقه تبعاً عليه الاخر ام يعنى عليه الركعة جالساً لا إطلاق أدلة  
بداية أحلوس وعدم اتصال أدلة التحير بين الركعة والركعتين فانها مختصة  
بمن يكون اركعتين حالاً ركعة ولا شأن من بعد الركعتين له ركعتين ام بتحير  
بينهما لا إطلاق أدلة البدلية وأدلة التحير ووجهه وأقوال

أولها الاول - لا يصرف أدلة بدء الجوس عن انفسه بمحلول على التحير -  
لأن الجوس بلد اصغر من ومع أمكان الاتيين - مدد الإختيارى لا وجه للانفس  
الى البلد الاصغرارى (عم) وصى حالاً ثم يمكن من انفسه في صلوة  
الاحتياط فيعمل كما يعمل في الصلوة فثب لعدم شمول أدلة بداية الجوس قطعاً

الاسناد لا يجوز على شكوك الصحيحة فصح صدقه واسبق فيها حرمة قطع  
الصدقه والمنحكوه والصحة فعلى هذا لا يرى رخصاً في قول الشافعي وان لم تكن تكون  
صدوقه الصحيحة - ولو استأنف من الاتيان بالصدق في صدق على عدم حور تدليل  
الاشهاد كما هو الاقوى لا يصح حصوله - اما الاقوى فلا يثبت بالصدق في قولها  
واما الثانية - فلهذه الامور - لا جرم انشأ بها ردها صحتها - وهكذا الحال  
لو استأنف بعد الاثبات صدقه في لا يثبت في قول ردها صدقه لا يثبت -  
واما ان اتى بالصدق في صدقه في اربعة نسي عموماً تكون الاتيان  
بصدق في بين اصله الاصلية وصدقه الاحدية موحدة بصلاتها

## حكم شك كثير الشك

المتصل اسناد في شكوك في دعاء ربه - ووجه (١) - الاول (١) -  
الشك في شيء بعد حذوره وبعد انقراح عن العمل - وقد تقدم الكلام  
فيه (الثانية) شك في الصلاة بعد وقت لا يعسى به وقد مر ان لا شك لكثير الشك -  
وهو المعبر عنه في جملة من كنيت اسماءه صواب الله تعالى عليهم (الاسنود  
على من كفر به في قوله تعالى) (الاحاديث) (الكلام في احوال) (الحديث) (وشهد له)  
جملة من النصوص كصحيح (١) محمد بن مسلم عن - (٢) اداكثر عايت - وهو  
فامس في صلاتك فانه يوشك ان يدعك عما هو من اشتغال ونحوه مرسل (٢)  
من سنن (٣) من لا يحضر عن لربنا (ج) وحسن (٤) رزازه واسبى نصير -  
و صحيحهما - فالأفتاء الرحل يثبت كثيراً في صلاته حتى لا يدري كم  
صلى ولا ما بقى عليه قد (ج) بعد قس بكثرة عليه دأب كما عند شك هل (٤)  
يمضي في شكه - ثم قال (٥) لا يعودوا الحديث من تمسكهم بفضائل الصلاة فتطمعوه

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

حدث ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

فإن اشبهان حيث معاد لم عود به فليخص أحدكم في الوهم ولا يكثر بنفس  
أصله فيه إذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك قال زرارة ثم قال إنما يريد  
أشبهان أن يصاغ فدا عصى لم يعد إلى أحدكم - وموثق (١) عمر رضى الله عنه (ع)  
في أن رجل يكثر عليه الوهم في الصلاة فثب في الركوع فلا يدري أركع أم لا وثب  
في السجود فلا يدري أسجد أم لا فقال (٢) لا يسجد ولا يركع يمضي في صلاته  
حتى يستيقظ فيها

والكلام في هذه المسألة وما يستفاد من هذه الأحكام يقع في أمور (الأول) -  
أن الظاهر من المضي في الصلاة البتة على وقوع المشكوك فيه وعدم ترتيب الآثار  
الشك كان أثره الصلاة كاشت في الأولى - أو الاحتياط أو سجدتي السهو -  
كاشت في الأخيرة - واشت من الأربع - أو روى الأئمة المشكوك فيه  
كاشت في فعل أو حدوث عنه - ومما يرد من الظاهر من المضي هو البناء  
على الصحة ووقوع المشكوك فيه مع عدم لائمه موجب اشت من الاحتياط  
وعيره - وحدث ظهور الأمر بالمضي في الصلاة وعدم الاعتناء بالشك في ذلك -  
مضاف إلى دلالة موثق عنه وتأكيد بوجهين - الأول - صراحته في أنه لا يركع  
ولا يسجد - وهو ما احتضن شك في الاعتناء إلا أنه لا يرب في أن ذكره من  
باب المثبات ولا خصوصه بها - الثاني - أنه (ع) قد حكمه بعدم الركوع والسجود  
فإن يمضي في صلاته فيه سمى ذلك والمراد من يمضي في صلاته ما ذكرناه  
وهذا صهر الدفاع - قبل من أن هذه النصوص مجمعة وعده ما يستفاد منها أن  
شك كثير الشك لا يصلح الصلاة ولا تكون معرضة عما هو التكليف بالنسبة إلى  
المشكوك فيه من أنه يسي على وقوعه أو أنه يجب صلاة الاحتياط أو سجدتي السهو  
بعد الصلاة أم لا

ثم إنه بالتقريب المقتضى صهره يؤكد صرح في الشك السجد والريادة يسي

على التمام ويمكن تعريف دلالة البصيرة على ذلك بوجه آخر وهو ان الشك مركب من حتميين وان كان كل منهما قصيرا كفا وعلم احتمالا اما اراد ام يقصر فهو خارج عن مورد البصيرة وان كان احدهما قصيرا لا دون الآخر كان معنى عدم الاعتناء بالشك وخصي في الصلاة عدم ترتيب اثر لاحتمال احدى الامضاء وهو شك من ثلاث الاشياء على الاربع لان لاحتمال الافتقار الى احدى الثلاث وبشكل من الثلاث والاشياء في الصلاة على غير الاربع لان الاحتمال الافتقار الى هو احتمال الافتقار الى هو احتمال الثلاث

الشيء ان اقدر من مخصص وانما هذا الحكم في المقضي في الصلاة وعدم الاعتناء شك حكم نفسي لا مني وشك من ثلاث واربعة يجب عدمه على الاربع وشك في ركعة يجب عدمه في وقوعه في ركعة واحدا هذه طائفة الصلاة بركعة وكان الشك في الاولين لا يجوز ارفع اليد عما يبذل في الصلاة ووجهه هو ان عدمه بغير من المتقدمين والآخر بخصي وعدم الاعتناء بالشك

وعن اشهد فده وامحس لا ريب في ذلك من ذلك ومن الاحاد بمقتضى شك من الاستدلال الاحاد في غيرهم من الاستدلال في ذلك مقتضى جمع بين صدر حسن في تحرير ورد بغيره لا إعادة بعد استوائ من كثر شكه ومن ديه مقتضى الأمر قصي وعدم الاعتناء بالشك من كراهة وان كان صادقا في منه في نفس نفسه لا ان الجمع بينهما انما يكون بناء على التحيز (وجهه) ان الكثرة المعروفة في المصدر ليست كثرة في الشك بل كثرة اصراره كما شهد به فوه حتى لا يدرى كم قصي وكثرة المعروفة في ذلك هي كثرة الامر ابي في محل الكلام في المقام

وعن المحقق الشافعي في اربعة اسهوه التحيزيين بناء على لاهل و بين ابناء على وقوع المشكوك فيه (واستدلاله) في غيره ما يستدل من البصيرة

عدم ترتيب اثر اشك عليه وانه لا بد وان ينص في صلاته - وهذا كمن يلائم مع السوء عني وفوق المشكوك فيه كك يلائم مع السوء عني الاول ( وفيه ) تقدم في الامر الاول من ظهور الدالة في الاول فراجع

اشك وقع الخلاف في الاعلاء بعد انقضاء عني عدم دعاء كثير الشك يشك به هل يكون كثر السهو - بل يشك فلا يعتنى به في الصلاة - مسوي الاكثر هو اشك - وعن الشهيد الثاني الاول - واستدل الشهيد بالاحذر والمذكورة فيها السهو - وهو اما بمعنى السبب او بمعنى الشيء -

واستدل لقول الآخر بوجهين الاول انه - يرد السهو في السهو معناه احتياقي وهو سبب قطعاً - كثر اشك لا يعتنى بشك لا كلام في دور الامر بس حمله على خصوص اشك او الاعمال - وهو السهو ولا ظهور لنتف في احد المحارير الا ان اشك مبني على تن حدث - وهذه الراجح - ان السبب - فيها - ما تضمن ذكر السهو - ومنها ما تضمن ذكر اشك فلا وجه لرجوعه عن ظهور انقسام الاول - الثاني ان القول بالمشهور - ما مبني على حمله - لا يمكن القول بان كثير - هو عن الركعة مثلاً يعتنى بحاله ما يقتضيه مع انقطع سبب صلاته - وهذا خلاف كثير اشك فانه لا مانع من كونه الشارع بالاحذر - الاحتمالية - وفيه ) ان الصلاة احتلته في مثل مريض ليس اثر السهو - كمن يفتي بان احذر ان يفتي على عدم ترتيبه بل هو من جهة عدم مصداقته المأني به المتعدي له وقضاء الامر بالصلاة - بل اثر السبب انما هو سببه السهو وبحوزها والاحرام عدم وجوبها لا يستلزم تأسيس فقه جديد

فالمصحيح ان يثبت وجوه انه يتم دلالة كل واحد منهما مستقلاً لا ريب في دلالتها باجمعهما على ذلك ( لو ) ان السهو في خصوص التحلل سبب في الشك كثيراً بحيث لم يزل له ظهور في معناه الحيثي وهو السبب فلا بد ان يعتنى بحوز اقتداره او سببه السهو لاحكامها ( الثاني ) التعليل للمضي في الصلاة

عنا كثيره سهو في صحيحه - سنة - في الحاقه من الشكك - ادع يشأ من وسوسة  
الشيطان ويرون هذه الاعضاء مؤثره في الاعضاء الاخرى - الشك  
في العسر - بعض الناس مع الشك الموحى به في قلوبهم رد احرى - بل يظهر من اخص  
بيان حكمك ان الحجة في متضمن للمضي لا هذه الاعضاء - ومن هو صحيح ان اساسي  
لا يصح تكليفه كما احتج في محله - فلا يظهر عدم الحاق كثير السبب بكثير الشك  
في هذا الحكم -

اربع - في الشكوك التي حكم بها رخصها الشك في الاربع والحمد لله  
في حال القدم فيه يجب عدمه - في الاحوال الشك في ان امر كذا سبعة عما  
سده من هي رابعة الشك حكمه وحكمه اسبوع الاربع - من يجب عدمه لعدم  
عبي احد طرفي الشك وهو الاربع في الشك واحكامه الصلاة بالاسان شيء - عدم  
اصلا - ام يجب عدمه فقيم وربه من احد طرفي الشك وجهه - المصوب  
الى الشيخ الاعظم ره شئ في ذكره وجهه - بل من شك كثير الشك حكم  
من ادلة الشكوك و قد سمع من احد في قوله - امره - احكامه ره هو يثبته و  
حيث ان الشك في الاربع والحمد لله لا يحكمه - في امر حكمه - من امر كذا سبعة  
على ما يثبته - فلا مدعى عن هذه الاحكام (وقد ان امره هذا الشك اما من عبي  
تعين اساء على لضرورة مقصود - وهذه الاعضاء الشك كان حكمه انحصار من  
ام كان مدعى تحب الادلة لعدمه - مقتضى ذلك انحصار في الصلاة - بل من  
يعمل شيئاً مما يعصيه بشك في احد من تلك الاعضاء الشك في جهته فليس  
به شك وبعبارة اخرى - احكامه - ان على ضائقين - الاولى ما لسانه هي الشك عنه  
اشاية ما تضمن الامر بالاحصى و مقتضى الشك ما ذكره و ان كان ما عاده تم في  
الاولى

الحامس اد كان كثير الشك في فعل او افعال - فهل يعامل معه معاملة  
كثير الشك ولو في فعل اخر لم يكثر شكه فيه كما عن المدرك ام يخص الحكم بما



كثير الشك فيه ام يحصل - بل ما اذا كان كثير الشك فى افعاله من الصلاة التى  
 لا يكون جميعها فيه اكثر من افعاله من الصلاة وتكون الشك فى الصلاة -  
 وحكمه حكم كثير شك فى جميع الصلاة - ومن ادا كان كثير الشك فى بعض  
 افعاله او ركعة به - وحكمه حكم كثير الشك فى خصوص ما كثيرا الشك فيه كما  
 عن المحقق السبكي وحده - اظهره الشىء - لانه المستند من خصوص وهو مناسبة  
 الحكم والخصوص لانه خلاصة ما هو من الغنى

١ - يدرك ادا كان كثير الشك فى الحكم له مريض وهو وجود امرة  
 بوجوب اداء شك - كما ادا كان ارامه كثير الشك فى عدد ركعات الصلاة  
 فى صلاة الجماعة خاصة مع حفظ مبدء - اولا حكمه له فى نفسه كالشك  
 فى فعل الركوع عند جوار المحل - وشك فيه مع عدم ذلك العارض  
 كما برئت الامم مع عدم حفظ مبدء - وشك فى الركوع قبل التجاوز عنه  
 فهل يجب الاعساء بشكك مطلقا ام لا يجب كذا - انما يحصل من الاول فالتدبر  
 وسبب الاول وجوب اقوالها - فى فى صدق - موضوع كثير الشك لافرق بين ثبوت  
 الحكم بشك وعدمه ( و ) فهو لما انه يصدق فى نحو دين فيترتب عليه حكمه -  
 وعدم ثبوت الحكم لشكوكه - لانه عدمه لا يوجب عدم برت حكمه كثير الشك -  
 او دعوى - انك فى محل مع انك عند الجوار عنه وعلى معبران هو  
 كذا كثير الشك هو شىء لا يرى حكمه اى الاول به - فانه انما الموضوع هو  
 شك فى الركوع او السجود مثلا - فدا قد يكون فى المحل وقد يكون بعد  
 التجاوز عنه - فبذلك احرق هذا من حالات الشك الواحد لا اجمالا  
 نوعان

الاصح لاشك - فى شمول هذا الحكم - بانه فى ركعات الصلاة و  
 احرائها وشرائطها - وشرائطها - وشرائطها - وشرائطها - وشرائطها - وشرائطها -  
 اما الاشك - فى مورد دين ( الاول ) مدوكون كثير الشك فى اصل الصلاة ولم

يعرف ذلك الى حد الوسواس - (اشئني) ما اذا شك في اشرعه اجازجه كما يظهره  
 قبل الصلاة - فان انصوص بصدقه لا شمهها كما هو ظاهر - وعموم العده يوجب  
 ثبوته - واما الاجماع - وسمى اعمرو والخرج - فلا يمكن الاستدلال بهما كما  
 لا يجهى

لأنه ظاهر انه لا يجب على كثير الشك حتم الصلاة عنه وصحته - نص  
 قسم او يحصى او يحذف - كما لا يجب ان يحذف (لا) ما سب  
 الى ان يحقق الشئيه من ان ذلك اعتناء بالشك ومقتضى انصوص عدم الاعتناء  
 به - فان الاعتناء بالشك عبارة عن ترتيب اثر الشك واما ما مع عن بحدته فليس  
 هو اعتناء به (بل) لاطلاق الادله مع عدم دليل على الوجوب (ف) قوا (ج) في حصر (١)  
 ان يحصى - احصى صلاته - يحصى - او يحفظه - يحصى (هـ) في الارشاد  
 الى بيان علاج السهو - مقررته له نواب (ب) شكوت الى بي عدائه (ع) كثره السهو  
 في الصلاة (وقوله) عدايه - حلاله في مؤثر (٢) احصى انوار في كثير السهو - اذ ربح صلاته  
 اذ رجا - (محمول) على الاستصحاب بقرينه قول احصى (ج) في حصر (٣) اعمار  
 انحلى - يسعى تحذف الصلاة من احلى السهو - وقوا (ج) في حصر (٤) حسب  
 بن المعالي - لا تأسره - في جواب - بل قد ربح كثير السهو فما حدد  
 صلاتي الابحاثم احوله من مكان الى مكان

## حد الكثرة

التسع في الحد الذي يتحقق به التكرار (عن) المشهور ان اخرج فيه يعرف  
 (وعن) ان حجرة واحدة ان يسهر ثلاث مرات موابات (وعن) الحى جاء ليسهو في شيء  
 واحد او فريضة واحدة ثلاث مرات او في اكثر الخمس اي اشك فيه ويقف

١ - ٤ - الواسن - باب ٢٨ - من ابواب احل انواع في الصلاة - حديث ١ - ٢

٢ - ٣ - الواسن - باب ٢٢ - من ابواب احل انواع في الصلاة - حديث ٣ - ٢

في المربصه اربعة (وعن) غيرهم غير ذلك من الاقوال ولا يهمل التعرض بها لما  
اهمهم البحث عما يستفاد من الأدلة - والكلام في ذلك يقع في مقامين - الأول -  
فيما يستفاد من النص الخاص - الثاني - فيما يستفاد من الأدلة العامة

أما المقام الأول - فقد ورد في المصنف خبر واحد وهو صحيح (١) محمد  
بن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن الأمام الصادق (ع) اذا كان الرجل من  
يسهو في كل ثلاث فهو من كثرة عله السهو - والأكثر ذهبوا إلى أنه مجمل ولدت  
التجاءوا في تعيين مفهومه بحسب نظر العرف (اقول) يسعى الكلم في موردتين (الأول)  
في أن الرجل له مفهوم أم لا الشيء في سائر المراد من اشرطية - وأنها هل تكون  
محمدة أم مسته - قال - يمكن به مفهوم أو كانت اشرطية محمدة يتم ما ذهب إليه  
الأكثر -

أما المورد الأول فقد يتبادر كما افاده بعض المعاصرين أن قوله (ع)  
في الحراء فهو من أبح كالتصريح في وجود فرد آخر به فتعين لاحله اسماء على  
كون انقصية موقفة للمطوق لا غير فيكون ممددا جعل فرد لكثير السهو - (وفيه)  
أن في لشرط لو كان - اذا كان الرجل سهو الخ كتاب ما ذكرت ما - ولكن لاجل أن  
فيه أن كان الرجل من يسهو الخ فلا يتم هذا الاستظهار كما لا يخفى - فالحق  
أن انقصية كسائر انقصيات الواردة في مقام التحدد لها مفهوم

وأما المورد الثاني - فلاحتمالات - أن كثرت فيها - إلا أن الاظهر منها -  
كون المصنف على حالة لايمضي عليه ثلاث صلوات الاويشت هي واحده منها -  
لا أقول أنه ظاهر في أنه يعتر حصول سهو في كل ثلاث صواب إلى آخر الأمر  
كأن يورد عليه أنه لا يحصن العلم بذلك إلا بعد الأمر (كما) لا قول بظهوره في  
اعتبار فعلية السهو في كل ثلاث صلوات من اقوال أهل الاجل التمهيد بعمل المصارف  
في قوله - يسهو - وبصديقه تلفظ كان - طاهر في ارادة أن يكون المصنف بحال



مهم وليس من حيث الامام فهو اذا لم يسه له من احكامه الا كلامه  
 وهذا الكلام يقع في امور ثلاثة متضمنة لطايف مخصوصة عند الفرق  
 في رجوع الامام الى مأمومه في كونه رجلا او امرئ متحدا ام متعدد السالعا او صيما  
 و ما عني شرعية عادلة وعادلة ومساواة كونه له شهور في الاصحاح ولا يحمي  
 الاشراف منه الا عند الحاجة وهو حفظ مأمومه لا احبارة بالحفظ - فلا بد من  
 احرار ذلك من فعله او قوله - فلو كان عاقلا واحتمل كسبه في احبارة بالحفظ  
 و مع حرر ذلك لا يسه له عني قوته بما عرفت من ان المأخوذ في الدالة حفظ  
 المأموم لا حرة به (وعند عن حقيق ان ثبوت مأمومه من متضمنة لطايف الاحبار  
 حجة واحدة بحفظ مضمونها كافي في صحتها غير صحيح) ادس في شيء من احكامه  
 حجة واحدة (و صعب منه) استدلاله بكونه في رجوع ملائمة بالحفظ وهو رعاية  
 وحده صلاة الامم و المأموم في جمعة فكل صلاتهم مع صلاة واحدة فدا  
 كان احدهم حاضرا كونه عينية في جمعة واحدة احسن الحفظ المعسر في صلاة  
 غير الحفظ (فقد ورد فيه) مصداق في ذلك شروحه اعتدري استعصى  
 لا شهود من الاحبار - انه لو لم يسه له فدا فدا احرار الحفظ لام اذا احبارة  
 (و دعوى) في مخصوص مصروفه في ارجل السبع من جهته عليه (مدفوعة)  
 معهما اولا وعدم كونهما مشاء الانصراف او حجب بتباعد الاصلان شيئا كما  
 ان دعوى) ان ظهر المرسل الحفظ من حوار الرجوع به، ذلك ان المأموم  
 متعدد اقليمه طلاق صحيحين (مدفوعة) في ذلك ان يكون من جهة وروده  
 جوابا عن فرص التعدد في مورد تقدير

التي لا اشكال ولا كلام - في ان اشكائهما يرجع الى المبين والمبين  
 مهم لا يرجع الى الاخر - اما الكلام والخلاف وقع في صورتين (الاولى)  
 في ان انظار مبهما هل يرجع الى المبين كما عن احبيه واحق صد عليه واروص  
 والروضة وفي العروة وعرف - ان لا يرجع اليه كما عن جماعة - والظاهر هو

الثاني - اذ الدليل بما يدل على ان الشك يرجع الى الحافظ والظاهر واسمه دليل  
حجية النص في هذا اتمام بين شك بل حفظ

وقد استدلل للاول بوجوه - ( الاول ) ان المسألة من أدلة حجية النص - وأدلة  
الرجوع إلى الحافظ عموم من وجه والجمع المعروف يقتضي تقديم الشبهة لظهوره  
في ان مورد لها خصوصية ( وفيه ) انه حجية النص تكون حاكمية عليها  
وتدل على ان النص ليس ساد ولا شاملاً بل حفظ - ومعها كيف تقدم عليها ( الثاني )  
دعوى اصراف حفظ الى الحفظ المصعق والظاهر لا يكون حفظه ككث فصحت  
عليه الرجوع إلى - مع - ( وفيه اولاً ) ان فردية النص لمحتضرها تكون بحمل  
من الشارع وتعمده وجمعه انه من افراد الحفظ و معه كيف يدعي اصراف  
الحفظ عنه المتوقف على عدم صدق الموضوع على الفرد بحيث من عدم يعرف  
صدقه و دقيق ( وثالثاً ) بل ان هذا الوجه عدم قيام الامارات مقامه لمقطع المأخوذ  
في الموضوع على وجه النظر فيه نعم هذا الوجه به وفيه اشعب الكلام في ذلك  
في حاشية على لكتابه ( وثالثاً ) ان مورد اصراف الحفظ الى الحفظ المصعق لا يقتضي  
من يجب عليه الرجوع بين هو غير الحافظ كمن يقف به يصدق على الظاهر بل هو  
في الأدلة السابقة وغيره ( وفيه ) فثبت ان أدلة حجية النص توجب خروج  
النص عن تحت هذه الدعوى فلا مورد للرجوع الى المقاطع ( اشياء ) - ان  
ملاذ رجوع كل من الامام والمأموم الى الآخر - هو وحدة صلاحتهما كما مر -  
وحيث ان المقاطع والنص اذا اختلف في مورد واحد يجب تنوع المقاطع بكونه  
أقوى - فيجب على النعمان في تمام العمل بحفظ الآخر - ( وفيه ) مصداق اني  
ما تقدم من فساد احسب ان اجتماع النص والمقطوع في مورد واحد محال فكيف  
يؤخذ بروم العمل بالمقطوع مقروءاً عنه ( اربع ) انه في مرسل يونس المتقدم مع  
عرض الراوى من الامام اني بعض المأمومين في السئوال حكم « د » الرجوع  
اني المأمومين في عرض الاتفاق - فهو يدل على رجوع الامام اذا كان طاماً الى

المأمومين فيثبت في العكس بعدم النص ( وفيه ) ان حواء « ع » يس عن فرض السؤال فيه فرض اختلاف المأمومين وهو وجه احاد بين حكم صورة ارتفاق مع انه يثبت ان يكون المراد به ترجيح احدي الطائفتين للخرع ايهم لاجل ذلك رجوع صبي عنه موافقا مع احدهما ( فحصل ) ان الاظهر عدم رجوع الطائفة الى ابيهم .

اشارة في . الشك هل يرجع الى النص ام لا وقد استدل بشي . ( بالنحو ) ان في استدلاله في الصورة الاولى ( وماذا ) دليل حجة اصل امام يس على حجته بالحفاظ على الطائفة ولا يثبت على غيره مرة اعلم بالحفظ عمل غير العبد . ( وماذا ) الموجود في النكاح والهدية عنه رواية مرسل يوس . فكذلك . ( ليس على الإمام سهو اذا حفظ عليه من خلفه بايقان منهم )

وفي النكاح نظر ( اما الاول ) فانه تقدم ( واما الثاني ) فلا دليل رجوع الشك الى الحفاظ بوجوب التوسعة في ذلك حجة النص ويدل على حجته حفظه الذي هو حجة في عمل نفسه . غيره ( واما الثالث ) فلا دليل كالحفظ بوجوب دليل حجة النص كون الخبر فردا بعدد منه . مضاعفا الى ان الاولى مانع من فهم روايته هكذا ياتفق معهم لانه انما يثبت دليل الخبر . فالأظهر رجوع الشك الى الطائفة

لامرات الشك لا اشكال في رجوع الشك من الإمام والمأموم الى الحفاظ مهما عدل الشك في الأخيرين واما الكلام وقع في موردين

الاول . في الشك في الاوليين . و استدل بعدم الرجوع فيه بما دل على لزوم الحفظ في الاولين واما الشك فيهما معاً . ( وفيه ) ان السنة بين خصوص اسباب وبين تلك الاحبار وان كانت عموماً من وجه . لانها تكون حاكمية على ما دل على معطية الشك في الاوليين لانها يسانق على السهو والشك مع حفظ الآخر

فراجع

امور الثاني في الشك في الأفعال - فمن أجل ذلك سنة الرجوع فيه إلى  
 لأصحاب وقد توقف فيه جمعة منهم صاحب الجواهر - وهو في جمعة منهم  
 سنة الرجوع وجمع من محشها - بعده وفداً سنة لا يجوز الرجوع (لاول) اضلاق قوله (ع)  
 في صحيح حفص ليس على (لا) سهو ولا على من حلف (لا) فهو (وفيه)  
 انه محمود على ارادة شك في عدد ركعت وجوه (احد) - من جهة صاحب  
 الفقرات ومن (اشهد) - لا فهو يستعمل في عدة المحتملي في السنة (ع) على  
 احتياط وهو الشك مع بدور الأمرين ارادة مطلق الشك أو الشك في الركعات  
 واحتياط على (اشهد) - ان السهو في هذا الموضع ليس في سنة واحد -  
 مثل لا سهو في المغرب والضحى وجوه دو حفص في الشك في ركعت (اشهد)  
 ما على عن دعوية بعد المحقق أحمداني رد واستجوده المحقق الشافعي ره وهو  
 انه يتهم من تعيق على السهو على إمام يكون من جمعة حفص عليه سهو - ان  
 منطوق هذا الحكم فيم حقه الإمام ومنه حقه الإمام وكذا حقه الإمام مقدم  
 حقه الإمامين - والعبرة بعموم اللفظ - (وفيه) انه من هذا الحكم هذه الآية  
 يكون الآخر حذفاً كما يتمسك بعموم اللفظ - ان الشك حكم عدة الأفعال مع حقه  
 الآخر فهو جزء الموضوع في الحكم الشك في حكم الآخر يستند بالاولوية -  
 ويرد عليه مع المجوز (تحقق) ان الاظهر عدم الرجوع فيه -

أمر الرابع - اذا كان المأموه واحداً أو معدداً مع كونهم متعقبين في الحقة  
 لا كلام في رجوع الإمام اليه - وأما واختلف المأموه في الحقة - فذكر  
 بعضهم يرى كون الركعة ثلثة - وبعضهم يرى كونها رابعة - فاشهور بين الأصحاب  
 انه لا يرجع ح - والوجه فيه - قوله دع في حشر يوس المتقدم (ليس على الإمام سهو  
 اذا حفص عليه من جمعة يتناقض منهم) وقوله (ع) في ديله (فدا) احتلف على  
 الإمام من جمعة فعليه وعليهم في الاحساظ والاعادة الاحد بالجرم) على ما عن  
 كثير سح اعقبيه - وعن سح الكافي والتهذيب بعد قوله في الاحساظ (الاعادة



والاحد بالحرمة) بادخاها كلمة ابراه على لاحد دون الاعادة - ومعنى الاول يكون المراد - انه على الامام والجمهور في صلاة لاحد و عدد الصلاة اياها بالحرمة بمعنى ان كلامهما يجب عليه اعلان بوضيئته ومن هذا ما ورد ارجوع - وعلى الثاني - يكون المراد - انه في هذه الاحكام على كل منهما - اعادة الصلاة - واحدا بالحرمة - الثاني - صلاة لاحد - فلهما يوجب اعادة وصلاة لاحيتاف وعلى كل تقدير من سألني المستوف - وانه من الامام المحرم في ارجوع الى ايهما شاء في صورة الاختلاف - وعلى تقدير عدم اجماع - يكون ارجوع بقول استدلال - والامام في مع احدى - يدري وجهه مرجع مع احدى الظرفين وللأحد يقول احداهما - بل قد على عدم جواز الرجوع الى بعضهما وذلك - لحفظه مرجع

ووكالاتهم ومن حيث في كون بعضهم وواحد منهم على نفس واستدلال على شك رجوع الامام الى احسن منه كما هو الأشهر - لأصل الادلة - واسباب يقول هذه حوار الرجوع (مرسل) من عدمه و تربية الاسلام به من وجهين (الاول) - بل عدم عدم حوار الرجوع في صورة الاختلاف و آخر ومن اختلاف من هو الثاني انه اعتبر به في رجوع الاتفاق والامروص عدمه (والثاني) مع اختلافهما في الحفظ وادبث كما يصدق عليهم كونهم حافظين يصدق عليهم انهم شك كون ايضا (وفي الكل نظر) - الاول - فلان اظاهر منه في نفسه ونسبة الشك هو الاختلاف في الحفظ - اذ في صورة كون بعضهم مبني والآخرين شك - لا يصدق عرف انهم محضون لعدم اختلاف بينهم - وما اشبه - فلان اراد به قرينة الدليل وأصدر عدم الاختلاف - مع انه لو اريد به اتفاقهم في الحفظ لامتنع غالب الرجوع لعدم احرار اشرط عدم كما هو واضح - واما الثالث - فلانه ان كان المعتر حفظ جميعهم - كما يصدق ما هو الموضوع على الفرض - والالما يصدق نفسه فتدبر فالاظهر ما هو الأشهر

ثم انه بعد رجوع الامام الى المتيقن من المأمومين من يرجع اشانهم  
الى الامام - اه لا - وجهان - قد استدل شافعي بان حفظ من يرجع الامام  
اليه لا يكون طريقا للشك بل انما هو جزء الموضوع المتروك عنه الحكم المتعدي  
الشرعي ، وبان ظاهر ما دل على رجوع كل من الامام والمأموم الى الآخر  
مع حفظه - هو اعتبار كونه حقا من قبل الله وباحتسابه احسن الاحتسابين -  
ويمكنه تتبع الاول بان ظاهر الامام من جهة رايه وبحرمة ما به حرمته  
بفرضه بقرينة الارتكاز على اثني وجهين المحجة له وتنظيم كشفه وابه من قبل الطريق  
الناس الاثر انه يستبعد من الامر ما من محرر اسمه حقيقته وهكذا غيره مما به  
طريقة لفظة - وحفظ المأموم نسبة الى الامام من هذا انه لا يكون كاحساره  
وقوله - فالامر بالمعروف والنهي عن المنكر في شك صاهر في جعل المحجة والطريقة به  
وعليه فهو محرر بعدا فيرجع المأموم اليه ، واما شافعي ، فممكن دفعه  
بان ظاهر الدليل وان كان ذلك الا ان الحفظ والاحرار السعدى تدبيران تعدد نصير  
من افراد الموضوع بالحكومة - فالظاهر هو الرجوع اليه

ثم انه هل يجوز رجوع المأموم اليه اي بمأمومه المتيقن ام لا وجهان -  
قد استدل للاول - بان صلاة الجماعة عن الامام والمأمومين بمرلة صلاة واحدة  
من حيث وحدتهما تكفي فيها حفظ واحد ونحو من بعض المأمومين -  
و فيه ما تقدم من ان هذا وجه استحسان لا يعتمد عليه في الاحكام الشرعية  
التعبدية -

و اد كان الامام والمأمومون كلهم شاكين - فما ان يكون شكهم متحدا  
كما اذا شك الجميع بين الثلاث والاربع - واما ان يكونوا محتلمين في الشك  
مع عدم وجود قدر مشترك بين الشكيين وعدم رابط بينهما - كما اذا شك الامام  
بين الاثنين والثلاث - والمأموم شك بين الاربع والخمس - واما ان يكونوا محتلمين  
في الشك مع وجود رابط بين الشكيين - كما اذا شك الامام بين الاثنين والثلاث

## والمأموم شك بين الثلاث والأربع

أما الصورة الأولى فحكمها واضح فإنه يعمل الجميع عمل شك الشك مع قضاء القدوة وفي حوار القدوة في صلاة الاحتياط كلام محترفي مبحث الجماعة

وأما الصورة الثانية فحكمها عمل كل منهما بما هو موضعه شكه ووجوب قصد الامتداد - من دون رجوع أحدهما إلى الآخر للعلم بحصته ومن شك بين الاثنين والثلاث عدم عدم كون الركعة رابعة كما أن شك بين الأربع والخمس عالم بعدم كونهما ثالثة ومعه كيف يمكن قضاء القدوة

وأما الصورة الثالثة - فمن المحقق لم يحسب رد أو المشهور بين الأصحاب رجوعهما إلى أدنى المشترك - فمن جماعة منهم المحقق الأسنوني رد بعدم وجوب الاشتداد عليهما ، واستدلوا بالأول - أن الشك بين الاثنين والثلاث حافظ لعدم الأربع - فشك بين الثلاث والأربع يرجع إليه في شك وبسبب على الثلاث - والشك بين الثلاث والأربع حافظ لعدم كون الركعة ثالثة وتحقق الثلاث - فشك بين الاثنين والثلاث يرجع إليه - بسبب على أن الركعة ثالثة وبسبب صلاتهما - وأورد عليه ، أن الحفظ المعتزلي من يرجع له ، وإن كان يصدق بحسب التحليل أعني مع الاحتياط شك الإمام بحسب المفاهيم العرفية لا يصدق إلا على الحفظ الخارج عن الشك ولا يقدّر عرفاً من شك بين الثلاث والأربع أنه حافظ للركعة بعبار قطعه بتحقيق الثلاث - وحيث أن الحفظات الشرعية مبررة على المتفهم العرفي - فلا يجوز الرجوع في المقدم وفيه أنه وإن لم يصدق عليه الحافظ للركعة إلا أنه يصدق عليه الحفظ بتحقيق الثلاث لعلمه ومجرد تقرير ذلك مع الشك في شيء آخر وهو تحقق الأربع لا يمنع عن صدقه عليه . الأثرى - أنه لو كان حافظاً لعدد الركعات شكاً في أفعالها - وإن لم يصدق عليه الاحتياط لصلاته إلا أنه يصدق عليه الحافظ للركعات ولذا يجوز الرجوع إليه (وبالحمد) عدم صدق الحفظ بالنسبة إلى المجموع من الميسر والمشكوك فيه - لا ينافي صدق الحفظ



أن المراد من السهو ليس هو النسيان ولا الخراج منه و بين أشك من سراد  
 خصوص أشك . بقرينه أسبق في النصوص . فإن المراد به في سائر الفقرات  
 المذكورة فيها ذلك . وكثرة استعمال السهو في أشك كما يظهر لمن راجع  
 النصوص الواردة في الشكوك المسئلة وأشكوك التصحيحه وماورد في كثرة أشك  
 وماورد في صراط عدد ركعات بالتحصى وغير ذلك من موارد حتى قل أن  
 رادة معناه المعنى منه تحتج إلى امره . من الظاهر والأقل من المحتمل  
 إرادة خصوص أشك في الركعات . و على ذلك و كثرة الاحتمالات تكون  
 معة

ثم أن المراد من السهو الثاني هو موجب أشك بالجمع . أما تقدير ذلك  
 و برادة عمل أشك منه . أشك معه لعدم امكان إرادته منه في حيز حصص  
 ولا على السهو . وانصرف إمامنا يكون معوا متعمداً . هو أن يكون مستقراً حيز  
 من . وعلى كل حال (بضع) إرادته أشك منه كملاً يحصى . فيكون إجماع موجب  
 السهو . وهي صلاة (الاحتياط) أن موجب أشك أمور منها صورة  
 الاحتياط . ومنها سجدة السهو ومنها الأبيات المشكوك فيها . إذ لا يتصور محله فلا وجه  
 لخصيص بصلاة الاحتياط . (وهو يقار) أن الأساس بالمشكوك فيه ليس موجب  
 أشك . بل إما بخصيصه لأمر بالصورة مع ذلك إجراء فيه يستصحب لزوم الأبيات  
 ما لم يحصل إجماع بالخراج . وإما بسجدة السهو . فهي وإن كانت موجبة أشك  
 كما في مورد أشك بين الأربع والخمس إلا أنه من جهة دوران الأمر بين إرادة  
 موجب أشك منه بتقدير موجب . وبين إرادته العمل السهو . منه الذي هو صلو  
 الاحتياط و عدم الخرج لأحدهما يكون المتيقن هي صلاة الاحتياط (و أما  
 السهو الأول) فلا كلام في أن المتيقن ليس هو أشك نفسه بل عمله وما يترتب  
 عليه . وعينه . فيحتمل أن يكون بغيره من جهة كونه كأشك في المعرب بمعنى  
 بطلانها بغير أشك في ركعاتها . فيكون من قبيل ليس في المعرب سهو و يحتمل

ان يكون منه من جهة كونه، كما قد معنى ثبوت التحجير فيها بين النساء  
على الأقل او الأكثر الا ان يكون الله تعالى لاكثر مطلقا فيجب الله تعالى الأقل -  
ويحتمل ان يكون منه من جهة كون الشك فيها من قبل شك كثير الشك  
فلا يعنى به ويسى على لاكثر والأصغر هو الآخر (ان كونه مطلقا يدفعه  
ان صلاة الاحتياط بدل عن الركعتين الأخيرتين - لاكثر فيهما الاحتياط ولا  
يكون اشكك فيها مطلقا هي أولى بهذه مقصدة شكك فيها - لا أقول ان هذه  
الأولوية نفسها دليل بحكمه حتى يثبت بعدم ثبوتها على وجه ان يقع - بل أقول  
ان هذه الأولوية تفسير مشأ لاستفادة عدم الاعباء بشكك في صلاة الاحتياط -  
من قوته (ع) لاسهو في سهو - ولا على اسهو سهو مصافا أى ن كلمة (على)  
مماثلة في ارادة هي الوقوع في انكسار سبب اسهو (واما) تعنى النساء  
على الأكثر لاالحصر سهو من الأقل فلا يستدبر من آخر هو على ما يكون حاررا  
في الأخيرتين عن صلاة الاحتياط ولازم هذه اشتراكهما معهما في اساء على لاكثر  
ثم ان معنى خصوص صلاة الاحتياط كما يظهر لمن راجع ما ذكرناه  
من ارادتها بالخصوص من السهو الثاني

بقى الكلام في ان الشك في صلاة الاحتياط ناره كون في وجودها و  
اخرى في ركعاتها وانته في حرانها وشرائطها - والأصغر والأقل من المسمى -  
هو ارادة خصوص شكك في الركعات - ربه الساق (محصن) من مجموع  
ما ذكرناه ان المراد من هذه انكسار الواقعة في خصوص - ان صلاة احتياط  
في شكك في ركعات صلاة الاحتياط و به يجب ساء على بصرقة فيها .

## حكم الشك في النافلة

لمائة لسانه وهي (الثانية) في آخر (عن سببي في المأفلة بسى على الأقل وان  
بسى على الأكثر جاز) وبعبارة اخرى يتحيز بين اساء على الأقل والنساء على الأكثر - كما

هو مشهور من لأصحاب الأئمة خمسة عشر لأصحاب عليه من حيث نفوذ واما  
من حيث ادليل فقد وجدنا في بعض النسخ انه لا دليل عليه - وصاحب الجدل  
واحد اذ قلناه لا دليل على ابي اسد على الاثر اقول انما هو في المقام  
الاول - (١) ان من غير ان يثبت في نفسه وفي غيره - انما  
فيه هو عمل اهل البيت على خلاف ما في غير ذلك من غير دليل على كون  
على الاقل هو لاكثر من هؤلاء - ولكن يرد عليه - ان من حيث الحكم هو موضوع  
من جهة كونه في نفسه صحيح فيها - ولا خلاف - و قد دل على عدم بطلان  
- انما كانت فيه كذا من حيث الاصل - من حيث هو في نفسه صحيح - واما  
وانما يسمى من حيث هو في نفسه صحيح - لا خلاف - انما كانت فيه من حيث هو في نفسه  
في عدد الثمانية - يكون - من حيث هو في نفسه - وانه لا يسمى به - ولا خلاف  
- لا خلاف - من حيث هو في نفسه - لا خلاف - انما كانت فيه - واما مستند من  
الاجل هو من حيث هو في نفسه - لا خلاف - (٢) من حيث هو في نفسه - لا خلاف -  
قد روي عن - وهو في نفسه - من حيث هو في نفسه - في - (٣) - (٤) -  
كما في نسخة اخرى - وهذا من حيث هو في نفسه - لا خلاف - انما كانت فيه فيكون  
هو انما يسمى به - على الاقل او لاكثر - من حيث هو في نفسه - (٣) - (٤) - وروي  
به اذا سئل في ابي اسد من حيث هو في نفسه - لا خلاف - انما كانت فيه - واما  
عدم صحته - لا خلاف - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف -  
عنه - لا خلاف - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف -  
انما كانت فيه - لا خلاف - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف -

ثم انه يسمى نفسه على ما في الاول - انما كانت فيه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف -  
عدم اشرف في - انما كانت فيه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف -  
الاغرابي - انما كانت فيه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف -

١ - من حيث هو في نفسه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف -

٢ - من حيث هو في نفسه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف - انما كانت فيه - لا خلاف -







مطابقا اليهم الا ان يمان - - الحجر مشتمل على سائر حكمين الاول - - حوز  
الائتلاف بالشفع والوتر متصلين - الثاني - عدم مصية ارتبده بركبه - - من حيث  
اشتماله على سائر الاول يكون كذلك الروايات العامة على ذلك مع وجود  
يد على روهما معقل - - بتدبيره وان من حيث اشتماله على سائر فلا يكون معارضا  
شيء فلاوجه طرح الحجر بقول مطلق كما لاوجه للاقتصر على مورد عدم  
يقول - - معقل وذلك على ذلك في الجملة - (١) الحس - عن ارجل سهي  
في ركعتين - - الفقه فم يحس بهم حتى في ركوع في تشهد (٢) - -  
ركعة ويحس برشده - - ثم ثم يسلم الصلاة - - على - - الركوع  
المأثري به بقصد صلاة اشبه لايسل صلاة ولا مع على حوز - - تشهد  
فقه من الاحراء ولعله تعميمة عدم - - معقل - - ذلك في - -  
(ولكن) في استنباط حيث لا دليل على عدم - - مقتضى حدث لانعدام ذلك  
ولا يظهر ان حكمها في ذلك حكم امر به

جاء من - - اقتصر ان حكمه الحس في ركعة ثم في حكمه في شريعة  
لاصلافي ما على حكمه في ركعة - - وعده مشمول بقوله - - اذا مررت  
بالسوء ام انشك او عمه وعني كل تندر (اشمل الحس الحس)

### خاتمة

يشتمل على - - الاولى في صلاة احتياط - - وتندرج بقول فيها في  
ضمن مسائل (الاولى) يعبر في هذه الصلاة جميع ما يعتبر في الصلاة في حكمة  
وتوكان بعض من الصلاة كالسر والاستسقاء والصفاء - - بضرورة - - لانها صلاة  
ومنها البية

فهو يعتبر فيها اسكيرة - كما هو مشهور شهره عظمه من عن المدعو

الاجماع عليه - أم لا تعتبر كم يصبر عن الرأوي أو يذو خوف به - وجهان (قد استدلل  
 الاول انهم تكوّن معرضا تكونها - في الصلاة وان يؤمن بها على وجه يصح  
 ان يقع عليه ولا يصح ذلك اذا يكبر - الا صلاة غير افتتاح (واستدل للثاني)  
 (انهم يكون معرضا وهو عليها حرام من الصلاة فلا بد وان يؤمن بها على وجه يصح ان  
 يقع كذا ولا يصح ذلك ان كبر فانه على تمام النص تكون انكسرة ويده  
 في الصلاة مقصود - (وحيث) - انصاف من الامر بها على معاشها على ما انما نعمة  
 واشهد ان الله - وحده - بين وبينه وبين الله وجوب (اقول) استعرف بها  
 صلاة - حيث لا حل احصاء بنص الصلاة المشكوك فيها - وعليه - فيكون  
 الامر بها كم هي سائر العوارض التي ورد فيها الامر بركعتين حالسا او قائما من  
 غير تعرض بمكبر اعتمادا على وجوبه في كل صلاة لمعاد على به الصلاة غير افتتاح  
 فحاشا المقصود عنها لا بد على عدم وجوبها عند مضي الى الاجتماع انما يحكي  
 مع انه لا بد منه حراما ويده شهادته وتقدمه وان كان لا بد من ارادته بنقص فيكبر  
 وهو حاس ثم يركع الخ و ضعف مدله محض من اصحابه مع « ان الامر  
 بالصلاة بضميمة مدد على ان حاله في التسييم وتحريمها - كسر يكفي في الحكم  
 بوجوبها فالأظهر وجوبها

و يعين فيها فائدة الكتاب كم هو المشهور من الاصحاب شهرة عصية لانه  
 لا صلاة الا بضميمة الكتاب وثلاثة في بنصوص الخاصة (فما) عن المصنف  
 واجلس من التحريم بها وبين السجود - انما فائده من ثالثة او رابعة فيشت فيها  
 التحريم ضعيف - لانه اجتهد في مقابل النص -

ولس فيها سيرة اجماعكم عن سهولة حاشا استصوص عنها مع تعرضها  
 للمعانة ولا قوت لحلول الاحار عنه

والاحواز الاحصاء في ثرائه فيها لذهاب جماعة التي تعينه وان كان مقتضى



اصلاح لاصيدہ کہ لوح و حروف اسے سرد اسعد - نعم - نعم - علی کو بہا حراء  
 کان حرام الا انہ عرفت صعب المسی .

وقد استدل أممنا الشريفة (الجماعة) كما دعيه الشهيد الثاني وعبره .  
 وحضر في المجلس امين علي ان نكتة من صلاة الاصبنة وصلاة الاحتياط  
 من جملة سجود سجد (وقتها صبر) اه الاور . فمدح جملة الاحتياط والاصبنة  
 مع سجود من ثلثين وربع اولى بالاحلال احسن من سجود في صلاة الاحتياط  
 حرره الصلاة امين الاول من الجماعة السيد محمد اي دشت وقد عرفت ضعف التمسك  
 وان كان الاحتياط ان يكون احسن من صلاة الاحتياط لا فيجب  
 في صلاة الاحتياط من صلاة الاصبنة من جهة

[illegible]

مصريون. هـ. وهو وقت الحريصة مشكوك فيها لاجسي ٤ - معلوم ما دون على  
الوقت حائل - وان كان في الوقت مكان على المدح - هي الغير العترة الشرعية  
ومن الاتيان بالمنافي التي بها قد تقدم - (ج) لاسباب في سهو لا يدعي عدم الاعتناء

والشك في اصل وجود صلاة الاحتياط وكذا لو كان بعد الانتهاء من الصلاة في ساء عني  
ما احتراز به في المقام من عدم مطابقة ما في الواقع منها ومن الصلاة لأصله - وما  
حيثه في محقق قسده المتحور من عدم جريانها عند الشك في وجوده - ثم يستحوذ على  
المحل شرعي وان استحوذ على المحل العادي لا يشهدوا جمع - (ع) - لو دخل في الغير  
لغير ترك الشرعي لم يفتت احد من هذه المتحور - وحل يكون ادخول في صلاة لعصر  
اذا كان المشكوك فيها صلاة الاحد من تركه شك في صلاة عصر - لا كلام فيه  
ثم يقتضى في الفصل الآتي - في هذه - شك وراجع

ولو شك في عدد ركعاتها من غير ان يفسد ركعة واحدة - مع انه لا يرفع رأسه في سهو  
الرابعة - شرح في صلاة حوت من الاصل صلاة واحدة - فلو ان يكون  
عن عدم او عن سهو - فلا كان عن عدم فلا كان شك في صلاة مرة - عني الصورة  
الأصلية - يفتت ما شرع فيها من صلاة لأحبب وان كانت صلاة مستقلة كما  
عرفت الأصل - يكونها - مع صلاة لأصلية يكون محكمها في الترتيب (فقدان)  
وعنه - يعني - في حال عدم الاحتمال - في الواقع من صلاة الأصلية والصورة  
الاحتياطية - أي صلاة الاحتياط - وفيه صلاة الآتي - وعني الصورة - لا خلاف يفتت  
ولذلك - عرره - الأصلية - لا - كان شك في سعة الوقت وان كان في المقام  
صحت ما شرع فيها ولا يفتي وحده - وان كانت غير مرتبة عليها - صححت  
ما شرع فيها لأعلى الغرض - حرمة الصلوة في وقت ركعتي سهو - فبذلك يكون ما شرع فيها  
مرتبة على الصلاة الأصلية - وحاشي يكون غير مرتبة عنه

ان الصورة الأولى - فلا - كان قبل ادخول في كل قطعها وانى صلاة  
لأحبب - ولا - تذكر بعد ادخول في وقتها وجود الأول - بعدون منها  
أي صلاة الاحتياط ان كان محل بعدون - قبل - والا فتم من يده وتصحح ثم تأتي  
بصلاة الاحتياط والصلاة الأصلية (اشي) صححت الصلوة التي سبقتها (الشك) -  
بصلاتها كل (اربع) صححتها اذا كان في الحضور وبصلاتها اذا كان في السعة

وهذا وحده احر

وقد استدل الاول بان كل محل معدون فيه فمقتضى ادائه جودك -  
والا فمقتضى حديث (١) لاتعدد الصلاة المدا على ان اشرس شره ذكرى صحة  
مبذره ثم بعد انما فيها - سيب على ان اجد في من صلاة الاحتيار واصلاة  
الاصليه يحل به وسب على انه جو . افعده اصلاة في اصلاة ارم اعداد الاصلية و  
الاولى في الصلاة الاحتيار وبعده صلاة ويرد عنه (اولا) ان اعدون من صلاة الى اخرى  
انما يكون على خلاف انه عده كما عرفت في الجزء الثالث من هذا الشرح .  
ولادة او ردده في لا تشمل هذه فلاوجه معدون (وبسما) بان حديث لا يعداد  
صلاة انما على مقتضى شرعية احدى في حقه من الاجراء السابقة  
في اتي في حقه سيب وانما سيب في مقتضى به بعد الاصل فلا  
بان احدث عنه (وبعد رد حرق) ان دخل المرتبة انما يدل على اعتباره  
من جميع اجزاء صلاتين بمعنى انه يفسر وقوع الثانية بما لها من الاجزاء باجمعهما  
وهذا الاول (وعنه) فلا حاشا عليه في مقتضى من صلاة الاحتيار عمدا لا دليلا  
على صحتها وحديث لا يعداد لا يشملها

واستدل الثاني بان ذكره في الاول في منه مقتضى محل العدول . فيرد  
عليه ما اورده ثانيا عليه

فانصرفه القوم رابع هو كذا في اربعة نصب افعال في بيده لعدد  
اترتب فامل وان كان في احصى صحت سقوط شرطيه في هذه الاحباب . وبعد  
تصميمها يأتي بصلاة الاحتيار سواء على عدم احلال احب في وانما ساء على احلاله  
هتني بالاصلية (ودعه) ان اتصاله الشاء حيث لم يؤثرها قصد انها من الصلاة  
الاولى فلا تصدق اربده عليه فلاوجه لطلال الاول (مدفوع) به في خصوص  
الركوع والسجود لا يعتبر في مقتضى انبهم بقصد بهم من اجزاء الصلاة

كما عرفته مفصلاً سواء نيتهم مفصلاً أم في ضمن صلاة أخرى - وعلى ذلك يجب علي عدم حوار عدم الصلاة في صلاة واحدة يجب

وأم في صورة الشك في تذكر هذا المحذور في الركعة فإنها حرة لعدم  
بين الصلاة الاحتياطية والصلاة الاحتياطية كما في عدمه وضعه وكذلك من جهة الأخرى ما في  
ما هو من الركعة في الصلاة في الركعة الواحدة - ولا يكون في صلاة واحدة  
وإن كان في صلاة واحدة في صلاة واحدة - ولا يكون في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
فإن عدم حرمة الصلاة في الركعة الواحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
الصلاة في الركعة الواحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
الاحتياط في شأنها في الصلاة في الركعة الواحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
فإن المحذور في الركعة الواحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
الاولى في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة

خامسة - في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
الاحتياط في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
وحيث أن الحكم في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
في الصلاة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة

وواجب الاحتياط في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
ذهب إليه سيد العروة - أم يجوز أن يجرى أمامها ركعة كما يجب إلى المحقق الثاني ربه  
- وحيث أن الأمر في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
عس ديل الاحتياط في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة في صلاة واحدة  
مشروعيتها في المقام فلا يظهر هو الثاني

سادسة لو تذكر نقص الصلاة - في ركعة يظهر نقص الصلاة في ركعة واحدة في صلاة واحدة  
الثلاث والأربع - يظهر أنها ثلاث - وأخرى - يظهر أنها أربع - وكان محتملاً  
كما لو شك بين الثلاث والأربع فثبت كونها ركعتين - وثالثة يظهر النقص أقل من



احتمل كما نوسط بين الاثنين والاربع في على الاربع ثم تس كون صلاة ثلاث ركعات

اما الصورة الاولى (فان كان) فهو احد بعد الاثنان لصلاة الاحتياط فلا اشكال في صحته - سواء كان صلاة الاحتياط معه مع اتصاله في الكم ونكتف به او في نكتفه وحده - ان لم يكن كذا - فليس حين صلاة الاحتياط في الصحيح انها غير صالحة وصلاة الاحتياط كما دلت على الاثنين وثلاث والاربع - في على الاربع - وبني ركعتين فانه ركعتين خالفاً لما سبق في ثم بين انها ثلاث ركعات - ووجهه في ذلك انما يرجع الى ان مقتضى احتياطه عدم ترك بين صلاته

وان كان ذلك في الاثنان - فله قول - ووجود - (القول) صلاة الصلاة شأني) صحته ووجود الاثنان صلاة الاحتياط كما هو في تقرير بعض (الاشياء) صحته وروايات - - بعد اتصاله عدم جواز الاثنان صلاة الاحتياط وقد ابدل الاول - - مقتضى - عدة ركنه - صلاة - صلاة بوضع السلام في غير محله سهو - من سلم في غير الاحتياط - ار سهو - انما يقع ركعة واحدة لا سلام في الاشياء مثلاً وحيث - - عن ركعة - معتبر كونه من عند احسن من لا يعد تحسب لاعدده - والصواب ان على تدرك ركعة الخمسة اذا سلم في غير الاخرة لا يشمل اربعة ركنه - ان سلم في غير الاخرة عن سهو وفي احكام السلام يقع عمداً وبحكمه اشترار (وهو) اولاً مقتضى اربعة ركنه هي المصلحة لان على اتصال الصلاة بسهو عن الركعة لان على مصلحة السهو - حيث هو من احكام على ان نقص الصلاة عنها يوجب اتصالاً ومما - مقتضى حديث لا يعد الصلاة عدم ما يهيه اسلام عن حقوق الركعة الاخرة - ركعات المسافة فواتي بها متصلة ما كان وجه لطلابها (وكان) ان كان ان كان المصاحف ربه يد على عدة الصلوات في المقام بترك او - ان السلام ارفع حصاً واشتد حاجته بتمامه الصلاة اذا لم يوجب

الظلال فماتقع ما مر من الشرع أولى منه حيث فالأصغر أنه لا تنص الصلاة  
 واستدل لكى (ر) موضوع وجوب الصلاة على الأكثر والأكثر من صلاة الاحتياط  
 ليس هو اشك المسمى والأمر القوي أنه من غير أن يشك يسمى أو يرد ليس  
 البناء على الأكثر واحصى في صلاته وهو من غير التمسك وعنه في موضوع ما يتحقق  
 ولأن من ترتيب اثره - (وبان) منصوص استصحاب بقاء وجوب صلاة الاحتياط ذلك  
 ولكن يرد على الأول أنه اريب في ظهور كل دليل في (و) الحكم أى محله  
 وجوده وعدمه مدار وجود ما وجد موضوعه في ذلك الدليل وجوده وعدمه حدوث و  
 بقاء - وليس لازم ذلك ما ذكره في المحرر من حرى استصحاب بناء الشك في  
 على ما هو محقق من حرى الاستصحاب في الأمور الا انه لا بد ان اكد يربط عليه  
 الاثر فعلا - (وبرد) على ما في مصنفى (و) الاحتياط عدم حرى الاستصحاب في  
 الاحتكام الكسبه - به لا يحرق في مقدمه بعد موضوعه وشواشك - فقهره ما ذكره  
 ان الاقوى هو شواشك حيث هذا انه كل ما لم يصل صلاة مطلق وجوده  
 والافلاصهر هو الظلال كما هو واضح

وان كان ثبت في الاثبات ليس له تمامه صلاة لاحتياف هذا العنوا لم يعرف  
 من ان هذا الحكم موضوعه اشك ومع تنبيه لا معنى بقاءه وعنه - فساء على ما احتج به  
 من ان صلاة الاحتياط صلاة مستعنه لا يمكن جعلها تمامه صلاة الاصله وان كانت  
 موقفة بقص في الحكم والكيف - اذ اجراء ما انى في عنوان صلاة عن صلاة اخرى  
 بحث على دليل مقنود - اذ انما انما على الاجراء في شهر بعد تمامه صلاة  
 احتياط (ودعوى) انها وان كانت صلاة مستعنه الا انها ما شرعت لحرى بقص الصلاة  
 كان اسمى به محرى عن الصلاة لا محله - (مدفوعة) بانه انما التمسك بالحرى من جهة  
 تنبيه الحكم الواقعى في طرف الشك هذا فرض الصلاة الى الحكم الاول ولا اجراء  
 يحتاج الى دليل يتعين رفع المدعى عنها مع ان انى ما ركز بقص صلاته الاصله  
 والاهم انى للمدعى المعنى والسهوى بين صلاة الاحتياط والاصلية فكذلك والايقنى

لا حرج في صلاة الاصلية وتصح صلاته وما في ذلك من ايراد من التسليم  
والكبر والقرآن وما فيها من عمدية لانكون مصدق الصلاة لحدث لا تعداد الصلاة

واما الصورة الشاذة وهي ما جئ به كراختص اربعة مما كان محتملا (فما كان)  
الذكر من صلاة الاحتياط - او في الشبهة - وحكمه مدكر في الصورة الاولى (واي  
كان) بعد صلاة الاحتياط - في صهر بصلاب صلاة - في تدارك الخلل فيمكن تفصيل  
بصلاب الاحتياط المضممة فيه حسب مطلق وجوده اطلاق (نعم) على ان يكون بقرار  
اقدام الصلاة في الصلاة مع من - بل لكل - عرفت ضعف المسألة - وحرر صلاة -  
الاحتياط من الصلاة معها بوضوح - كعدم احتياطها - لا يمكن على المحابر  
من الصلاة مستقلة في رواج - اي - في صور صلاة مدرك صلاة اخرى يجب ان  
تدبر بمتقن فلا بد من عن الحكم بصلاب الصلاة - ومما ذكره - صهر حكم الصورة  
الثالثة فلا وجه للاعادة

السابعة انه قد تقدم حكم اشك في عدد ركعاتها - وامر او شك في افعالها -  
وحكمه حكم اشك في افعال الصلاة في سائر موارد لما تقدم من ان قوله (٢)  
لا سهو في سهو - يختص بشك في ركعاتها - وكذا في السهو الموحد للسجدة - هو

## في قضاء الاجزاء المنسية

المائدة الثانية في قضاء الاجزاء المنسية في سجدة واحدة وهي اشهدوا السجدة  
واحدة - وقد تقدم في احكام السهو حكمه من احكامها - ونفي حصة اخرى

منها انه غير فيهما جميع ما عسر في سجود الصلاة وشهدا من الطهارة  
والاستقبال ومتر العورة ووجود الخلاف اذا ظهر من ذلك قضائهما - بوجه  
مؤقتة القضاء مع الاداء في الكثرة والاحراء وشرائطه وبذلك يظهر اعتبار الذكر  
في السجدة والشهادتين والصلاة على محمد وآله في الشهادتين

ومنها - في لو حصل جهل في بين الصلاة وبينها - فيل يحل وجوده مطلقا -



الأول دية يدل على عدم إسنين فيما إذا كان المذكور بعد تحلل المسافر  
والجمع بينهما يقتضي الأجزاء بدو (وفيه) فسد في الوحد الثاني لمصالحه فراجع  
فلا يظهر عدم إخلال المسافر مطلقاً

ومنها أنه لو كان عليه صلاة واحدة وقضاء لأجزاء أحسنه فهل ينعين  
تقديم الاحتياط أم يتخير بين تقديمها أو وجهاً قد استدلل بالواب (بال)  
أنه انقضاء الصلاة على قضاء الأجزاء من إخلال وهو إما يكون بعد  
صلاة لأحسب منه وإيها قبل صلاة لأحسب منه بحرر وقوعها في محلها  
(وفيه) أنه إذا ما يستمد من السورس من محل قضائها بعد السلام المحترج من  
الصلاة (وفيه) فساداً على احتراز من صلاة لأحسب صوابه مستدقة لأمر  
من أنسب بعد صلاة من صلاة أسببه من غير فرق من أنقوب بإخلال  
المسافر في أواقع من الصلاة المسببة والأجزاء منه - أما على شئى فواضح  
وأما على الأول فلا الأجزاء أحسن بها في محلها من من إشرع (يوجب  
البطلان فتأمل فلا يظهر هو التخيير بينهما

ومنها أنه متى قضى قضاء جزء أحسن حتى دخل في صلاة قصر وق  
فساد من أجزاء الصلاة آخر موضعها فإن كان محسناً أو أشهد نفي في أثناء  
صلاة العصر ولا يوجب صلاتها هذه صلاته أو بدو هذه الأجزاء من صلاة  
العصر وإن كان هي سجدة فحسب أنها صدق وجودها رتبة في المنكوبة ولو  
أتى بها بوقت صلاة العصر حيث أن مقتضى أدلة الترتيب بروم إيقاع العصر  
بعد صلاة الظهر بجمع أجزاء منها هذه السجدة فمقتضى من أجزاء العصر و  
أن وقعت صحيحه حدث (١) لا بعد الصلاة - إلا أن الأجزاء المسببة حيث تقع  
من جزء من أجزاء الظهر عمداً فلا محذور تكون وسدده في رفع اليد عنها و  
قضائها ثم إعادة العصر -



الأولى في وجوبه وهي أمور - الأولى - الكلام غير العمدى المشهور بين الأصحاب كونه  
 فيها وعن غير واحد دعوى لأجل عيبه وأنه - مقصود (١) المتضمنة لأل النبي  
 من السجدة وهو السجدة في ركعة واحدة وسجدة عن ذلك وتكلم معهم ثم سجدة واحدة  
 من صلاة واحدة كالكلام (وهو) أي جماعة لأصول المذهب وبما دل على  
 أن السجدة واحدة في سجود سجدة فدية أي أنه لو استدل له بموثق (٢)  
 عن النبي لآتي في وجوبه في الصلاة (ج) أي عليه سجدة السهو حتى  
 يتكلم بشيء (وهو) أي المراد بالتكلم فيه بقية صدره الأتيان بشيء من أجزاء  
 الصلاة لا الكلام الذي ولا يقل من أحسن ذلك فمن حمله على الاستحباب  
 كما سيأتي .

ويكن يشهد واحد صحيح (٣) أي أحسن من أحسن في (ج) عن رجل تكلم  
 في الصلاة سراً وهو أصواتكم فقال (ج) ثم الصلاة ثم سجدة واحدة  
 وحديث وهو (٤) لا خصوصه بقوله أخبرني وصحيح (٥) أي أي يعمر عنه (ع)  
 في الشك من الأتس و ثلاث وأنت كذا - سجدة واحدة السهو ونحوهما غيرهما  
 و (٦) أي خصوص أحسن من على عدم الوجوب واستدل بها أصحابنا وغيرهما  
 كصحيح (٧) (٨) عن الإمام (ج) في رجل - وهو في الركعة يتكلم فقال (ع)  
 ثم أتى من الصلاة كذا أو كذا بكلمة ولا شيء عليه وصحيح (٩) محمد بن مسلم عنه (ع)  
 في رجل صلى من مكتوبة - وهو يقرأ فداء الصلاة وتكلم ثم ذكر أنه لم  
 يصل غير ركعتين فقال (ج) أنه ما ينبغي من صلاة ولا شيء عليه

- ١- قوله - ١٩ من - سجدة واحدة في الصلاة
- ٢- قوله - ٣٢ من - أحسن من - حدث ٢
- ٣- قوله - ٤ من - أحسن من - حدث ١
- ٤- الوصل - ١١ من - أبواب الحلل الواقع في الصلاة حديث ٢
- ٥- الوصل - ٣ من - أبواب أحسن الواقع في الصلاة حديث ٥

وقس في اجمع من الصائتين وجوبها - حمل الثانية على الأولى خاصة  
(وهي) مفعول أي لا يلحقها ثبوته الاثم مع السهو أو الحمل عنه يحتاج إلى  
قرينة مفقودة ومنها - حملها على الأولى (العدة) وقد مضى في بيانها بالمرام  
بكونه لا يكيد - بحملة السابقة وهي قوله (ح) اثم أي ان حمل المطلق على فرد  
خاص يحتاج إلى دليل .

ومنها - ما ذكره المحقق رحمه الله وهو حمل الأولى على التكم في  
الثناء ساهيا - كما هو موردنا - وحمل الثانية على التكم حصرا برغم التراجع  
كما هو صريح مورد صحيح محمد (و قد ) مضى أي ان احكام الاصحاب  
لم يلتزم بهذا التفصيل - ان مورد صحيح ضرورة ايضا التكم في الثناء ساهيا .

ومنها حمل الأولى على الاصحاب بغيره (و قد ) أي ان احكام  
من الثانية فانها تدل على عدم وجوب شيء على عدة أو احدى أو غيرها  
والأولى تدل على وجوب السجدة خاصة - وحسب وجوب اجمع ما في الجواهر  
من تفصيل اطلاق الثانية بالأولى - (و دعوى ) ان الفرد المصحح ليس هو ثبوته  
في مثل المصنف أحد هو سجود سهو فصرف عمود شيء إلى ما عداه من وجوب  
من حمل الأمر باعتدق على الاصحاب - (مدونة) بان ضرورة ذلك فرد  
واصحا أحادي في المصنف بالا في عصره من هذه الآثار - (محقق) - ان -  
(من تكلم ساهيا) يجب عليه سجود السهو

ولو تركتم حملها بكونه كلاما بل صحيح بقرآن - (أو) - ذكر أو دعاء فمديونهم  
أنه لا يجب عليه سجودا سهوا لاختصاص الأدلة بالسهو وخصصه - ويمكن يمكن  
ان يقال مضى إلى ان المصنف من الأدلة ان الكلام غير اعمدي موجب للسجود  
ان - صحيح - ان أبي يعقوب مضى من الجواهر ان يحمل فلاحه

## القعود في حال القيام والعكس

الموجب الثاني - سهو القيام في موضع القعود والعكس - فمن أكثر



سجدين - ان من (قام في حال النعوت او بعد في حال الصيام) يجب عليه سجدة السهو.

والمسألة في سجدة السهو من غير عمد ركن من ركني السهو فيكون في حال وقوعه دون بقائه في حال قدمه - (في سجدة) سجدة سجدين عند التسمية وهما ابرع عمدا برعمان الشيطان وموثن (٢) عمد - عن احد ذين (٢) السهو من حيث فيه سجدة السهو وقاد راع) اذا ركب ما بعد فقام وركب لم يقم فقام او ركب ثم ابرأ فسجدة او اردت ان يسجد فركعتين سجدة - يسجد ويس في شيء مما جاء في الصلاة السهو - في سجدة الاولى الاستدلال بهما امور - احدها - في حال موثن حمس برع صدم - الاولى - فوه وركب ركنين - اذا ركب في سجدة - من دون ان يركب شيئا او يحدث ركنين - (في سجدة) - سجدة السهو حتى يكتم شيء - الثانية - فوه (٢) ويس في شيء مما جاء في الصلاة السهو - في صاهر دانه مع تدارك النسي في الصلاة رجب السجدة - ان يركب في موضع النعوت حسب الطبع والعمد ان يكون من السجدة - وعندها في لا يسجد - تشهد - وفي حال النعوت يلام ذلك بسبب السجدة الأخيرة - او تشهد وقد ذهب المصنف عن ان يركب احداهما وذكر قل ان يركب ويرجع وتدارك حمس لا يجب السجدة كما مر تقر به لا يسجد عليه في سجدة وعنده فوه المصنف حمس سجدة وتقدم غيرهما او حو به لا حمس سجدة السهو فانه محقق في السهو - وفي قد عده متشكلا في الاستدلال بخبر عمار بن زرارة - وهو قاضي - قل ويعارضه ما (٣) روى سماعة عن ابي عبد الله (ع) ان من حمس سجود فاته وليس عليه سجدة السهو - (عنه) لا يجب السجدة في هذا المورد ايضا كما هو

٢١ - سجدة - ب ٣٣ - او ب سجدة - وقع في الصلاة حدثا - ٢

٣ - روى عن سجدة من سجدة - لخص - وقع في الصلاة حديثا - ١



غير ظاهر في كونه السجدة سلام في غير موضعه ولعلها إنما تكون للقعود في موضع السجود أو للشهد أو بعد ذلك (و دعوى) أن عدم وجوبها في ذلك إجماعاً يصلح قرينة لكونه سلاماً يظهر الأمر في الوجوب (مدونة) بأنه كما يصح بذلك يصلح قرينة لكونه الأمر بالاستحباب - وإن شئت قلت أن الأمر فيه يدور بين حمل الأمر على الاستحباب وبين حمل استوفى على إرادة ثبوتها بخصوص السلام - وإجماع يكن الأول - أظهر لا يكون الشيء كذلك فلا يصح الاستدلال به لوجوب - الرابع - صحيح (١) العوض عن الأمام الجسد - عن رجل سجد ركعة من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر أنه لم يركع - قال: لا، يتيمم ويركع ويسجد سجدتين « وفيه » أنه غير ظاهر في إرادة سجدتي السهو بل لأجل دعوى ظهوره في إرادة سجود الصلاة « الخامس » أنه ريد في الصلاة وقد دل على أن كل زيادة سهوية موحية لسجدتي السهو وفيه ما سيأتي في محله من مع الكبري - السادس - ما عن الحق الرضوي من الأمر بها في هذا المورد وفيه أنه غير حجة كما مر مراراً - فالمتحصل أنه لا دليل على وجوبها في هذا المورد - ومقتضى الأصل - وإطلاق صحيح ٢ - محمد بن - ما في رجل صلى ركعتين من المكتوبة فسلم وهو يرى أنه قد أتى الصلاة ونكس ثم ذكر أنه لم يفعل غير ركعتين فقال: « لا » يتم ما أتى من صلاته ولا شيء عليه - وسجدة حبر (٣) على من استعاض بها عن سجدة (٤) زيد الشحام هو ما ذهب إليه الكشي وأحمد وقيل - وظاهر غيرهم كنعمان والسيد والديلمي وأبي حمزة وحرقة وغيرهم - وهو عدم الوجوب - الرابع - الثالث بين الأربع والخمس فقد مر - وعرفت أنه ذكره المصنف به بقوله (و كذا تجمعان على من شك بين الأربع والخمس فإنه يسمى على الأربع ويسجد هماً) ثم إنهما من سبب السجدة الواحدة وقد مر عدم وجوبهما فيه السادس نسيان التشهد وقد مر الكلام فيه

## الزيادة او النقصه غير المصطله

ثم ان ههنا موارد وردت الاحبار بوجوبها فيها وعمل بها في بعضها  
 - منها ما يوثق بزيادة او انقصه عن المصنوع وعن - مصنفه و كثير من  
 المناجرين وجوبهم فيه ولكن اخطا هرا من سنده عنه ان - ثبته او على فرض  
 الاول به اسئل به ثبته - ذا شيخ فقه -ه- في بعض اصحاب -ه- عن انه روى  
 بعد نقل ذلك عنه -ه- ان -ه- صغر ثبته و كذب كذا -ه- عند اسئل به وجود  
 الاول (١) رواه ابن عمير عن بعض اصحاب ابن مينا -ه- -ه- عن هذا الله (ج)  
 تسجد سجدة في السهر لكل زيادة تدخل عينه او نقصا -ه- وسلمان ابن ابي عمير من  
 اصحاب الاحم -ه- ومراسته في حكمة الم -ه- -ه- و كتابه كان يعتمد عليه في بعض  
 ارض (ج) فهو من حيث اسئل لا اشك في -ه- و كذا من حيث الاول  
 قوله سجدة في السهر قرينه على كون الموارد من زيادة و نقصه عرا -ه- -ه-  
 (وقته) اولاً ان الاصحاب مع كون اروايه حثي -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- هو  
 موافق لها ومقتضى اياها من الحجية وثانياً انه في كثير من -ه- -ه- -ه- -ه-  
 عام او حوث -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه-  
 انشهد والله شر قبل -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه-  
 موضح الاحتمار والعكس -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه-  
 نقلت اكثرها -ه- ولا اراه -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه- -ه-  
 وعلى فرض صحة السند رجحان الخبر على الاول -ه- -ه-

اشبه صحيح الحديث (٢) عن اصحاب (ج) زيادة عند ارض صاحب او حوث

١ -ه- -ه- ٣٢ من اهل السهر اذ وقع في حديث حديث ٣

٢ -ه- -ه- ١٤ من اول الخبر اذ وقع في الحديث -ه- -ه-

تقصت أم ردت وشهد وسلموا أسجد سجدة في سجود ركوع ولا قرأته تشهد فيهما تشهدا  
 جسما - سترت أن لمعصوف عنه أم فعل الشرح أو معصوفه - يعني الأول دلالة على  
 المشاء وأصحة - وعلى أن في جسمه على العلم الإجمالي فكذلك إذا علمه الإجمالي  
 إذا لم يكن طرفه دونه أثر لما ترتب عليه الأثر - وأما حملها على الشك فيثبت في  
 صورته انهم باحدهما بالأولوية العينية (وفيها) أولا - أنه لا يكون عطف على فعل  
 الشرح إذا كنهه أم أن كانت مقبلة يشرح فيها وقوعها بعد همة التوبة - كقوله  
 تعالي سواء علمهم بسترته أم بهداه - أو بعد شمره معيه عن - أي - مثل -  
 دعه يريد أن عمرو - وعنه ثبت هذا الشرح في المنفرد وأصح - وأم المقطعة بمعنى  
 الإصرار لأسبيل له في المرحض - فيكون عطف على المعبود - أي - أربعا - وعليه  
 فإن كانت مقبلة كمنعني التحريم أو شككك بلك صحت أربعا أو حسنا أو أقل من الأربع  
 أو أريد من الخمس يجب عند سجدة - للهو - به معبودا أحدا من الأصحاب  
 ثم ثبت بذلك - وإن كانت مقطعة كمنعده ثوب سجدة الله في كل مورد  
 ثبت في إرادته والعصية - غير - خلافا غير معصية - ولا تمام بانه تخصيص  
 معصية لا إرادته محققا الأكثر - وثالث - أن يظهر منه شره السابق أن المراد  
 بالعصية والرغبة العنصر كنهه وإرادته بها - فبأنه لا يحرم معصية بعبادة وأصحابا  
 غير مفر من به - وثالث - أن الأولوية مسوقة لظهوره في أن الموضوع هو الشك  
 لا الوضعين فيكون محير مائل على وجوبها عند اشتراك بين الأربع والخمس

الثالث صحيح (١) رواية عن الصادق (ع) عن رسول الله (ص) إذا شك أحدكم  
 في صلاته فلم يجد راد في صلاته أم نقص فليسجد سجدة في سجود خاس وسماهما  
 رسول الله (ص) المرعنتين - وتقرير الاستدلال به أن المراد أم أشك في  
 التعين مع العلم الإجمالي سواء أشك في تحت الإربادة أو سقيصة - وعلى كل  
 تقدير يدل على المطلوب كما تقدم في سابقه (وفيها) أولا - مع الأولوية كما تقدم

وثالث أنه لا يعمل بمعنى موزعه كما سيأتي في المورد الثاني وثالث - أن الظاهر من البحر أن زيادة الركعة أو نقصها و عليه فإن أراد ما عدا الاحتمالين فالحكم فيه طلاق الصلاة وإن أراد به الشك في طلاقه غير مضمون - عند كما هو واضح  
أربع - صحيح (١) انفصل عن الصادق (ع) وأنه السهو عن ركعة  
بدرء في صلاته أم نهى - وتقرئ الاستدلال به في سياقه - وورد عنه  
الأمر إذا الأول أنه - وورد هنا على صحيح - أنه دور الآخر كما لا  
يحتاج -

الخامس صحيح (٢) أنه عن الصادق (ع) عن جابر بن عبد الله قال قال (ع)  
إذا نقصت فقل التسليم وإذا ردت فقله - ويحذف صحيح (٣) سعد - (ووجه) أيهما  
واردان في مقاييس ومحل لسجدة ولا بد لا على أيها وأما ما يستحقه - فلم يتحصل -  
أن الظاهر عدم أو حوب و - كان - حوب ذلك

### لوشك في الزيادة والنقص

ومنها الشك في كل سجدة ونقصه - عن المختلف وحوبها في ١٥١  
المورد و عن الشهيد في بروج محل أبيه - (وإسناده) بصحيح انتهى  
ورقة وانفصل وموثق به عن العلامة (ووجه) - هذه النصوص الشبهة  
لشك في عدد الركعات والواقع في المحل وبعد منه - جعل لها من  
العموم بل يحتاج عنها أكثر من السابق فصح أنه في كثير من موارد الشك - لا  
يجب سجدة السهو - كما ثبت بعد الجواب واشتد في عدد ركعات كل من  
الشكوك الصحيحة أو الخاصة وعنه - فحمل الأمر على الاستحباب أو بعبارة  
أخرى على ما هو ظاهر فيه من الوجوب ونقصه - أمورد ولا يظهر عدم  
وجوبها في هذه الموارد

١- الوسائل باب ١٤ من باب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٦

٢- ٣ - ٥ - من الوسائل باب ١٤ من باب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٦ - ٤

ومنها ما عن الصوفيين من وجوبها لكل شك ظن بالأكثر وبنى عليه  
و استدلل له بخبر (١) اسحاق بن عمار عن الصادق (ع) اذا ذهب  
هذه الى اسماء بدأ في كل صلاة فسجد سجدتين بعد ركوع - اهتمت قلب  
نعم - ولكن لأغراض الاصلحى عنه لا يعتمد عليه

## بعض احكام سجود السهو - تداخل الاسباب

اشبهه في سان حمله من احكام سجود السهو - وتنقح النول في صي  
مباحث

الاول - من يجب تكرار اسجود مكرر الموجب مطلقا ام لا يجب كث  
بل يكفي سجدة السهو وان تكرر الموجب انه متصل بين ما اذا تكرر الموجب  
من انواع الاول - وبين ما اذا تكرر من نوع واحد فثاني وجوه مسة على  
الوجوه والافوا في مسألة التداخل في الاسباب والظاهر عددا هو التداخل  
مقتضا - غاية الامر التداخل المصحيح فيه اذا احتملت الاسباب بحسب الافراد -  
والتدخل بالافراد بوجوب الاكيد فيما اذا احتملت بحسب الانواع

اما في الاول - فانه مع تعدد السبب من جنس واحد لم يوجد الا السبب  
لواحد - ( وما ذكره ) المحقق الحراسني (هـ) - بل مقتضى الاصلاق اشرف  
هو حدوث الوجوب عند كل مرة تحقق بوجوه مرات ( يرد عليه ) ان غاية ما  
يقصده الاطلاق هو عدم خصوصية مجرد دون الآخر واما ان المأخوذ سببا وشرطا هل  
هي اصيغة اسارية ام هو صرف الوجود فهو لا يدل عليه بل يمكن ان يقال ان  
الاصلاق احدى دور فرض عبود اما يقتضى كونه الشرط والسبب هو صرف  
وجود الطبيعة اذ ملاحظتها بحواصصة اسارية بخلاف ان غاية رائدة - وبالجملة  
كما ان مقتضى الاصلاق في متعلقات التكائيف كونه المطلوب صرف وجود الطبيعة





غير موضعه - فهذه موجبات ثلاثته مع انه (ع) لم يأمره الأسجود واحد - ولكن قد عرفت الاختلاف والكلالة في كل واحد من المواضع الثلاثة - ولعمدة ما ذكره من انه مقتضى القاعدة انه يظهر انه - اسسه اسيد في ملحظ انعزوه في المسائل المتعقبة - لعدة من اصنافه ابدال في الاسباب بمعنى ما ذكره في هذه المسألة واما سبب انه وى عن ذكره - لكل سهو سجود - فلا رساله و عدمه من طرفا لا يعتمد عليه

الترتيب بين هذا السجود وبين صلاة الاحمياط و قضاء الاجراء

اشيى احدثت كميات القوم في وجوب الترتيب بين صلاة الاحمياط و قضاء الاجراء المسببة على اقوال

وحيث عرفت ان صلاة الاحمياط - صلاة مندوبة - والاحمياط - صلاة واحدة - فذلك الاجراء احسبه لانها اجراء آخر مواضعها - وهذا ريب على المحصر في تقديم صلاة الاحمياط على الاجراء - احسبه - وانعكس - فالأصح في المقام هو المحصر في تقديم سجود السهو عنهم وتخيرهم ما بعده وعدم اجباهاهم عليه - وخير الاجراء عدم كماله لا يحمي

الاسباب المحقق انشئ رد على ما نسب اليه على وجوب تقديم الاجراء اتمسكة على سجدتي السهو - بوجهين (الاول) الاحكام الواردة في قضاء الاجراء احسبه واسجد السهو عنها فبهانها على ترتيب بينها وبين السجود بها - فثبت ذلك في اسجود غيرها بانقطع بعدم استثوت به و بين السجود الواجب حسب ترتيب تلك الاجراء (الثاني) ان قضاء الاجراء المسببة اما وجب حسب قوات الاجراء في محالها و اسجود احا وجب حسب السهو الواقع في الصلاة حسب الاول اجراء ابدال في الصلاة - ومسبب الثاني امر احصى عنها فلاون حسب الاعتبار مقدم على الثاني فيلزم انقضاء على اسجود (ويكن يرد) على الاول ان طاهر حتر على من حمرة المتقدم في بيان الشهد كون سجود



نسبه اى ظاهر غيره من الاصحاب ، لا تنصل أصلاً كما هو المشهور  
بين الاصحاب وجهان

فد استدل الاول (ب) صهر الامر (و. ا. ب) في مورد بيت الحثية و بشرطه  
هو دلت لا انفسيه (وبعدده) الاشتم (و. ا. ب) المستأثر من اجاب شيء عند وقوع  
حلق كونه تداركاً وعلاجاً فدلالة (ب) بعد (أ) فيكون (أ) مأمورة به على وجهه و  
في الكل صهر (أ) (لا ب) فلا بد في (أ) من شيء قبل الحركة او في اثباته  
وس الامر به بعد انذاره والامر في مورد لا ب) صهر في حثية او اشرعية  
ولا يكون صهرها فيها في مورد (أ) في بيت الحثية وحصر دلت من الامر بدعاء  
مخصوص في السجدة الواحدة وهو الامر به في الصلاة (و. ا. ب) في الصلاة اذ اذار امر  
الواحد من كونه (ب) وكونه كثر وشرطه صحة حب حرصاً تحرى لرائة عن  
اشرعية ولاورد في عدد شغل (و. ا. ب) فلا ب) الامر شيء عند وقوع حب لا يكون  
صهرها في حثية في دلت شيء كى ، حب لا حلال ، عدمه (أ) مأمورة به على  
وجهه ، ولا ظهر عدمه طلال الصلاة بركعتين وثمة (ص. ١٦) بخصوص المقصود  
من الامر بهما محصر اربعة اشياء و (ب) ادله على انشاءه مقصود في السهو  
الحديث (و. ا. ب) في مورد (أ) في صلاة الامر بهما ، حب لا ب) لا تنيب بهما  
في دلت كان عدمه (أ) ب) السهو (و. ا. ب) في مورد السهو فتدلى (ص. ٢٤)  
عن الصادق (ع) عن الرضا (ع) في الصلاة فيسبى ان يسجد سجدة في السهو  
قد (ع) سجدة حتى ذكر و (ب) في مورد (أ) ب) الاستعداد للموت  
اوارد في مورد السهو (أ) وحب (أ) ب) اشرعية (أ) ب) يكون مكيفاً لا  
شرطياً (ب) و (ب) لا يحتج مع (أ) ب) لا يورد (أ) ب) في الوقت في عدمه  
السادس - هل تدخّل فعل (أ) ب) في سجود الصلاة كما عر صهر جمعه - ام لا -  
كما لعلمه المشهور - وجهه - استدل الاول - الامر بايقاعهم قبل الكلام في بعض  
المصوص بدعى - (أ) ذكر الكلام من جهة انه أحد الافراد العالمة للمعاني -



فيه إذا لم يكن هذا بعدد دحيلة في الموضع كما عرفت فمن قصد هذا  
الموضع وتعلقت أراؤه بسجدة فسدلت عنها أراؤه أخرى من موعده ويكون  
المعنى مقصوداً (قلت) أنه قد قصد شخص الأمر بسجود الموضع أو وجه  
الكلام وكان في الموضع قراراً حر من الأمر فقد قصد ما يمكن أن يقع - وما له واقع  
لم يقصد (قلت) أنه في صحة بعدد لا يعد من لاقصدقة إلى الموضع على  
غير وجه الشريعة ولا من ذلك على اعتبار ما قد من ذلك وهذا معنى في المقدم  
فتدبر (فحصل) أن لأصهر الآخر، مقصد

الشمس - إذا ثبت في السجدة سجدة بين أو وجهه من على لأولى كان  
في التحليل وإن كان بعد مقصد محقق كما إذا ثبت في ذلك وهو في السجدة -  
+ يعني - وثبت بعدد السجدة وقصدت في التحليل السجدة بتحقيق الموضع  
فيها - وقد يقال أنه من على الأكثر في السجدة - لأولى - في السجدة (١) لا سهو في  
سهو ولكن عرفت اختصاصه بصلاته الإحصاء

الشمس - إذا ثبت في السجدة سجدة بعدد السجدة - من جهة أحد  
عروض السجدة وجب أن يكون السجدة بالسجدة في عدة الأشكال -  
وقد يقال أنه إذا كان ذلك بعد مقصد لوجه السجدة - السجدة في السجدة -  
وهو كما ترى - ولأصهر روم الأمر فيهما مقصد

## شرائط هذا السجود وموانعه

أما في السجدة في شرائط هذا السجود وموانعه ومقتضى السجدة في السجدة في  
اعتبار ما يفسر من الشرائط وموانعه في السجدة - السجدة في السجدة - وعدم  
الحرر وهو ذلك في هذا السجود - أقوالاً في السجدة - السجدة في السجدة -  
في سجود الصلاة - أصلاً في السجدة - السجدة في السجدة - السجدة في السجدة -



یزد - یه - دیمدمد صانم + و - می - سی استهد ای دی هو می مورد انص  
اصبر ح انهمما بعد - بیه واشرح مع ده امضو حس ارجوه غیر حفیه وانجم  
بهمما انکو باستخیر پس جمعت نفر قدم به لافائل ه

## اجزاء

[illegible]

## كيفية السجدين

اُنٹ - سیدنا قیوم جسو - اند کر کم شو جسو - سوار سحر ساملا  
جس کما سو امحکی عن - مسر و - ق و اجسبی - سیدنا و جہانہ اقواما

(۱) اوائل باب ۱۹- میں ابو الجہر 'عمر بن عبد مناف' کے زعم سے ہے

(٢) ومشتب ٢٠ من أبواب الغلط الواقع في الصلاة حديث ٣

الثاني - لموثق عام، المستندة الصريح هي عدمه او حوب (ودعوى) انه لا عراض مشهور عنه من جهة ذلك هم و حوب - لذكر لا يعتمد عليه (مدفوعة) بان افتائهم به لانه لا حرج ترجيح ما امر به فيهما - عليه - لا عراض عنه و استند لوجوبهما (١) رواه الشيخ 'نيل' في المحسن - عن اخيه عن الصادق ع ، في الكافي (٢) قال تقول في سجدي السهو - سمعته و بالله اللهم صل على محمد و آل محمد - و قال المحسن - و سمعته مرة اخرى يقول د م الله و بالله السلام عليك ايها النبي و رحمة الله و بركاته و في الحديث (٣) - سمعت ابا عبد الله ع يقول - في سجدي السهو - سمعته و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد - قال - و سمعته مرة اخرى يقول فيهما - بسم الله و بالله و السلام عليك ايها النبي و رحمة الله و بركاته - و في نسخة (٤) - ان قال - يقول في سجدي السهو بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد - و سمعته - فاحرى بقوب - بسم الله و بالله السلام عليك ايها النبي و رحمة الله و بركاته و قد نقل عن بعض السجود تدبيل انظر في قوله و ابا محمد السجود و فيه ، مضاف الى ان الرواية عن شهاب هكذا - سمعت ابا عبد الله ع يقول - في سجدي السهو - سمعته و بالله و صلى الله على محمد و آل محمد - و سمعته مرة اخرى يقول كما لا يخفى و عنه فهو في نسخة لا يدل على ان وجوب لكونه حكمة فعل فتأمل - به و سلم ظهوره في وجوب لانه من جهة على الاستصحاب جمعا بينه و بين الموثق احتشده - (ودعوى) ان الجمع امر و ليس عارضا - و صرح المحسن من قوله - بقوب في سجدي اح - و قوله ع و ليس عليه ان يسبح فيهما - (مدفوعة) بان اخوان نوروده في مناه سن ما يجب فيهما لا يكون صرا في اريد من معنى الوجوب و الجمع بينه و بين حسن يكون بما شرنا اليه - (ودعوى) ان المعنى في الموثق اما هو ان يسبح فلا يشمل الذكر المستحضر (مدفوعة) بان فيه - اما هي سجدة فقط - ولكن الانصاف ان دعوى التعارض بينهما نحو لا يمكن الجمع اخر في بينهما - غير بعيدة و الترجيح مع المحسن - فالاحوط

١ - الوسائل - ج ٢٠ - من ابواب الجمل اواع في الصلاة - حديث ١

٢ - ٣ - ٤ - لم يروى - ج ١ - ص ٩٩ - الحديث ج ١ - ص ١٩١ - لتفريح ص ١١٥



عدم ترك الذكر فيهما .

ثم اعلى تقدير شئت - حوب من بعض مذكر المحضوس كما عن جماعة -  
ان كفى مضمي ذكر كذا عن المحضوس و غيره و جهات - اقواهما الاول  
اذا دلل على اعتبار الذكر محض - اسئل على الذكر المحضوس

١- ان الاصل - هو - بين الصبيغتين ( و ) ان له ان - يقول فيهما -  
( بسم الله و الله اللهم صل على محمد و آل محمد ) فيقول - بسم الله و بالله ( السلام  
عليك ايها النبي و رحمة الله و بركاته ) و ذلك لان حار الحلي المتخصص للكلامين  
غير محض كذا و دعى حوردين غل منه ( ح ) فممن او امره بالكيفيتين - او كان  
احدهما نقل فعل و الآخر حمل - كذا لا حدى ( و ) ما في احسن من الجمع من  
الكيفيتين فم يظهر وجهه

ثم انه لو احرر صفة لاوى لا بد من الجمع من الاحتمالات الستة  
التي هي - في كلام الشيخ عليه ركمته خاصة و واصفها ايها مدعي بعض السبع  
من من تصدر صفة - يكون الاحتمالات ستة و حيث ان اختلاف سبع بين  
مدركه اربا اربا - فمعددة في محكمه - و راجح او لا - فممن من قبل اشياء الاحقة  
بالاحتمالات بين الجمع بين الاحتمالات اربعة - لا - عن ان من بعض السبع من التبدل  
بالضمير لا يعتمد عليه في مثال السبع المعطاة المشهور - كذا ان تقدير ان محمد  
كلمة على لا يضر حتى مع عدم وجوده في الاصل - سيما مع اصاله عدم الريبة  
المعقولة عندها عند التعرض لشيء و من السبقة و عليه فلو جمع بين مدركه عن  
الكفى - و عن السبع كفى ( و دعوى ) ان الجمع محقق بالاحتياط من جهة  
الريبة ( مدققة ) - فمدركه من عدم قلحها فلا محذور في تجمع من هذه الجهة

ولو احرر الصبيغة الثانية فدين ان الاصل حوار الاتيان بها بدون كلمة  
( و او ) لان كلبي اصغر من الشيخ و لكن يحذر من ذلك ما اسس في محله من تقدم  
اصاله عدم ارباده - فالمتعين الجمع - لا يقال ان ما ذكر في الصبيغة الاولى من عدم

مصرية ارادة يرم منه ، اسماء على كفته الاسان بها مع كلمة ياؤ- فانه يقال انه  
 في تلك الصيغة من اسمه كلمة على لانه حدث شيء آخر بخلاف هذه الصيغة  
 فانه يرم من اسمه - اءءء كلمة - اءء - وهذه اسكلم بها

## التشهد و حكمه و كفته

اربع - الشهد - لا كلام ولا خلاف في حرثه واعتباره

اما الكلام فيه في انه من يكون واحد كما هو المشهور مشهور صريحه في عن بعض  
 و بعض الاصحاح عنه . انه يكون مباحا صدر حمله من التصريح هو الأول  
 لاحظ موقوف الى ١٦ نصبر يسجد سجدة شيد و هم و حر ٢٠ - احسن نصيب  
 عن ابي عبدالله - قال قلت له من كنت في الصلاة ذا ذكره هذه ركعة وحصى في  
 صلاته ثم سجد سجدتي السهو هل يصرف بشهد فيها - قال نعم انما يشهد  
 امرينة وصحيح ٣٠ - الحلبي وامجد سجدتي مير ركوع ولا قراءة فتشهد فيهما  
 تشهد واحدة

ولكن قد يقال به من صرح به عن حرث و حكمه على لاسه سجد ٤٠  
 ابي بصير عن ابي عبدالله ع اذا لم يركعت صلاته اربعاً فاسجد سجدتين  
 السهو بعد تسليمات وانت حائض ثم علم بحدوثها فادرك الشهد في الغرض  
 السلام دليل على وجوبه و حر (د) - ع - عن حمزة في سجد الشهد فاد انصرف  
 سجدت سجدتين لا ركوع فيهما ثم تشهد الشهد الذي فيك - حيث امر فيه بالشهد

١- الواسئل - باب ٧- من ابواب الشهد - حديث ٦

٢- الواسئل - باب ٨- من ابواب الشهد - حديث ١

٣- الواسئل - باب ٢٠- من ابواب الشهد - حديث ٢

٤- الواسئل - باب ١٤- من ابواب الشهد - حديث ٣

٥- الواسئل - باب ٢٦- من ابواب الشهد - حديث ٢

فهم الشهد الذي فاته - ولموثق عمار المتقدم ولكن حبر أبي بصير وابن كازم شعرا  
 بعدم اوجوب الاضلاع معارضا لما ذهب اليه من وجوبه - وحبر أبي بن حمزة لم يعمل بظاهره  
 وموثق عمار قدم حجة قاطعة لاجوب انشاء عملا على اوجوب ثم انه لا كلام في  
 انه (تتشهد) تشهدا حقيقيا لان صيغ انشاء حملة منها مقيدة بالاحتيف ومقتضى  
 حمل المطلق على المقيد البناء على ذلك .

اما الكلام في بيان المراد من الشهد الاحتيف وانه هل يكون عبارة عن  
 الشهد المعهود في الصلاة واصلح الاحتيف عليه اما هو في قلب الشهادات  
 المنعقدة - ام يكون عبارة عن - اشهاد لاله الا الله اشهادا معهودا رسول الله  
 عليهم صل على محمد وآل محمد - الاظهر هو الاول - اذ لا كلام في انه ليس للشارع  
 الاقدس اصطلاح خاص في الاحتيف في حقه وحيث ان اظهر من المقصود  
 اما هو الاراء المشروعة لا تشرع كعبه خاصة فيه - وما هو مشروع في الصلاة  
 من اشهد احتيف - هو - اشهاد لاله الا الله وحده لا شريك له واشهادا معهودا  
 عنده ورسوله عليهم صل على محمد وآل محمد - ولا يكون احتيف من ذلك  
 مشروع كما تقدم من ان ياتي وحيث المعهود من الصلاة في الدعاء مع  
 انه احوط ان المراد من المشيوع وان كان هو الاحتيف بالعبادة لا حر الا انها  
 اما تاتي على عدم مشروعيتها بزيادة عن الاحتيف لا على ما عرفت اريد به - وعنده  
 على ان ياتي بالمعهود تنقيده انه احوط به او مشتمل عليه يكون محريا قطعيا بعد فرض  
 عدم مطابقة الزيادة فهما كما تقدم (وتحصل) ان انشاء على ارجاء اشهدا متعارفا  
 من الصلاة بوجه يمكن اظهر لاشبهه في انه احوط

انحاء - لاجل (و) لا كلام في انه (يسلم) عن غير واحد دعوى الاجماع  
 عليه - ويشهد به صحيح ابن سنان - اذا كنت لا تدري اربعا صليت ام خمسا فاسجد  
 سجدتي السهو بعد تسليمك ثم سلم بعدهما - ونحوه وموثق (٢) ابي بصير - والكلام في

معارضتهما مع موثق عند ما تقدم في الشهد - وقد الاحود ابو حوب - وهذا وان  
ورد في مورد خاص لانه يثبت في سائر صورته بعد القول بالفضل - وكيفية  
السلام ما تقدم في سلام الصلاة لان اصدار من الامر به مع عدم بيان كيفية حمله  
فيه هو السلام المعهود في الصلاة

## فصل في صلاة القضاء

### هل القضاء بالامر الاول او بالامر الجديد

لا اشكال ولا خلاف في وجوب قضاء الله امر به من هو من الضرورة  
في الجملة - ونقيض كلام في اجراء مقتضى البحث في مسائل - الاولى في انه  
هل يكون قضاء بالامر الاول او بالامر الجديد - والكلام في هذه المسئلة يقع في  
موردين (احدهما) في مقام الثبوت (ثانيهما) في مقام الثبوت

اما لمورد الاول فهو الحقبة اربع - (جديدة) ان يكون هناك مصلحة  
احديهما مترتبة على الفعل - والثانية مترتبة على ايقاعه في وقت - وسبع ذلك كله  
هناك امران - احدهما يتعلق بالفعل والآخر باماعه في الوقت (ثانيهما) ان يكون  
المصلحة المترتبة على فعل في الوقت و جده - واما الحققة به واحدا - ولكن  
بعد مقتضى الوقت بوحده ومصلحة اخرى في الفعل بوحده بالامر به في خارج الوقت  
(ثالثتها) عن هذه الضرورة مع كون مصلحة اخرى مترتبة على فعل في خارج الوقت مترتبة  
صعبة من المترتبة على الفعل في وقت - ومنها ان يكون المصلحة واحده مع  
عدم المصلحة في الفعل في خارج الوقت اصلا - وفي الصورة الاولى يكون القضاء  
واحدا بالامر الاول - وفي الصورة الثانية والثالثة يكون واحدا بالامر الجديد - وفي  
الصورة الرابعة لا يجب اصلا -

واما امورد الثاني والكلام فيه يقع ثلثة فيما يقتضيه الاصول العمية - و  
اخرى في مقتضى الادلة الاجتهادية (ام الاصول) فان علم ان الواجب يحو

وحده المطلوب لا تعدده ولكن شئ في انه هل يجب استصحاء لأجل حدوث مصلحة أخرى أم لا - لا ميسل الى حرب الاستصحاء لانه ان اريد استصحاء شخص الوحوب اثبت له في الوقت فهو مبين الارضاع منع ارتفاع المستصحاء - وان اريد استصحاء بعد انكلى فهو من قبل القسم الثالث من اقسام الكلى واستحثار عدم حرمان الاستصحاء فيه كما حقق في محله

واما اذا ثبت في انه سحوق عدد المصوب او وحدته ( فقد يتنازع ) انه يجري الاستصحاء فيه لانه من قسم اسم الشئ من اقسام الاستصحاء الكلى - ادرك ان سحوق تعدد المطلوب يكون الوحوب المتعلق ، فعلى ما في بعد الوقت ولو كان سحوق وحدة المصوب كان امده اخر الوقت فيكون احداث مرددا بين الطويل والقصير وعليه يجري الاستصحاء فيه - سواء على حرب ، في القسم الثاني من اقسام الكلى ولكن يرد عليه ( اولاً ) انه الحق عدم حرمان الاستصحاء في الاحكام مطلقاً لكونه محكوماً لاستصحاء عدم جعل ولا يجري هذا الاصل ( وثب ) ان اثبات في محله ان استصحاء عدم حدوث امر في الطويل غير المعارض ، خاصة عدم المرد القصير في الاحكام والمجملات ، شرعة أخرى وسرت عليه ارتفاع الكلى وعدم بطلانه - وليس باب المجعولات الشرعية من قبيل الموجودات الخارجية حتى يكون الاصل امر بغير بالنسبة الى ارتفاع الكلى مشدوداً للكلام في محله - فيتعين الرجوع في جميع الموارد الى اصالة امراته

واما الدليل الاجتهادي فان ورد امر بمتقيد فلا ظهور له ولا اطلاق في ثبوت الوجوب بعد الوقت بل ظاهره عدم بطلانه - وان كان التوقيت دليل مفصل - فان كان لدليل التوقيت اطلاق فلامحله بعيد اطلاق الدليل الاو وتكون النتيجة ثبوت الوجوب للموقف مطلقاً وللامر ذلك ارتفاعه بمضى الوقت وان لم يكن له اطلاق - فحيث ان المتيقن من دليل التوقيت هو تقييد الاطلاق في صورة الممكن من اتيان العمل في الوقت اما العاخر فاطلاق الدليل بالنسبة اليه لا مقيد

فيؤجله ويثبت وجوب انصاء في حقه لأطلاق ثم يبحث في أحكام انصاء بمصمه  
عدم الفصل .

## يجب قضاء الفائت مطلقا

الحكمة التي بعد ما عرفت من انه وجوب قضاء الفوائت الموقوفة في الحصة  
من الضروريات يقع الكلام في انه هل يكون ذلك شأنا على وجوب قضاء  
الفائت مطلقا لا ما حرج من اجله (افواه) يمكن الاستدلال بوجوب  
بوجوه (الاول) لاجتماع فوائدها من هذه الامور (الثاني) - استنفاد  
ذلك من المصروفات الخاصة بالوارد خاصة من انصاف ربي ظهوره في  
خروج الوقت - والسبب وانما وعبر عنه اني ستمر بحديث منه - (الثالث)  
بعض المصروفات كصحيح (١) زيادة والمصنف او حقهما على ان يخرج في حديث -  
منى استنفاد او شككت في وقتها انما يصح او في وقت فوائدها انما يصح  
صحتها - وان شككت بعد ما حرج وقت الفوت وقد دخل حائل فلا ضرورة عيب من  
شك حتى تدعى انما استنفاد فوائدها في أي حجة كانت وانما هرا  
المراد من وقتها وقت انصافه - ومن وقت الفوت وقت الاجراء - وقد حصل  
من الحس انما من ترك الاجراء في وقت انصافه او الاجراء - وشك فيه -  
اتي به - ومن شك فيه بعد الوقت لاشي عليه - ومن يجب عليه القضاء فيدل  
احسن على وجوب قضاء الفائت من موقوفة مصنف حرج ما حرج -  
(و دعوى) انما احسن ورد في مقدمته عدم الاعيان ان شك بعد الوقت وان المعيار  
التيين بالتركيب يس في مقام تشريع انصاء كفي بتمسك بصلاته (مدفوعة) - به - ع -  
من هذا الحكم وانما استنفاد فوائدها في ظهور شاه الحجة في لأطلاق  
لا يسعى انكاره فتدبر

ثم ان الموضوع بهذا من هو التريصة اذ احده في وقتها ام ما كان فيها ملاك الوجوب وان لم يكن حيث طم في الوقت بمقد ما يتوقف فعلية الصلابة عليه عقلا كما تملدة اذ الصلاة وان لم يكن فيها ملاك الوجوب اتصالا من جهة فقد القيود المستمرة في شرعة - صاهر احسن هو الاخير - فان معنى النفس في قوله (غ) و ان استقلت فترسه ما تقدم ترك الصلاة و عدم الاتيان بها كذا في لعدد شرعي ام عملي اولا من عدد - فمقتضى اطلاق احسن وجوب قضاء الصلاة اليومية اذ تركت مضافا - غاية الامر خرج عن ذلك موارد سحر عيبك و منسوب الجمعاع فيها

ثم انه قد استدل لذلك بحجة من الاحوال الاخر وهي من ضعف الاستد وقاصر الدلالة

## لو اخل بما يعتبر في الصلاة

اشبه لا يرى في وجوب التمسك من ترك الصلاة ركب او الاحلال شيء من احرائها او شرائطها اذ وجوب بطلان الصلاة اذا جبر ترك الصلاة المأمور به - وهو كما يكون تركها - يكون لاحلال - يعتبر فيها (وقد فصل) بعضهم في الاحلال بالامور المعسرة في الصلاة من ما ثبت اعتباره به من اجل احتهدي ومن ما ثبت اعتباره بقاعده اشعل في وجوب التمسك في الاول لما وردون الثاني (من جهة) ان التمسك انما يكون بامر حديد فلا يسجر التكليف به الا بعد اقرار الامور التي انحصرت التكليف - وهو في هذا المورد مشكوك فيه لال الاحلال ما يؤثر من باب الاحتياط (يوجب الحرمة بحصول القوة واستصحاب عدم الاتيان بامر موزع في الوقت لا يشت عوان القوة مع انه من قبيل الاستصحاب في اجهوم احمرد (وقبه) ان الموضوع من عوان وجود - من ترك الامر به كما تقدم فاستصحابه لا يكون مثله - وقد عرفت في هذا الشرح مرارا - ان الاظهر حرمان الاستصحاب في

الشبهات المبهمة.

## موارد ثبوت وجوب القضاء بدليل خاص

الراعة (والخامسة) هي بـ موارد ثبوت وجوب القضاء، وموارد ثبوت عدمه

قال فيه (الكلف اذا احل الله افعالا او سنوا - او قاتله يوم - او سكر  
وكان مسلما قصي وان كان معصيا عليه جميع الوقت او كان كافرا فاقضاء، و  
المرتكب تقضي زمان ردة له ولولم يحدما بغيره عن الماء والقرباب سقطت  
اداءاً و قضاءً)

اقول بمعنى السكينة في موضع (لا ب) هي موارد ثبوت وجوب القضاء

بدليل خاص (الثاني) في موارد ثبوت عدمه

ام الموضع لا ب - فمدد بدليل على ذلك في موارد

منها ما يتركه عمداً - وسبب على وجوبه في هذا المورد مصروف الى  
لاحتماع الضرورة ما اورد في الحديث في صهرت في اخر الوقت ابدال  
على وجوب القضاء عليها و احرب الخلاصة من هذا الاستنباد منه ان تصيب  
الصلاة موجب وجوب القضاء - غير فرق بين ارجل و جرحه و صلاة اظهر  
و غيرها -

ومنها ما يتركها سهواً - ويشهد وجوبه حسن رراة المتقدم - وحسنه (٢)

الآخر عن اذافر (ع) عن رجل صلى بغير طهور او صلى صلات لم يقصها او نام  
عنها قال (ع) يقصها اذ ذكرها في ي - - كرها من بين او بهار و وجوبها  
غيرهما من المصوص الكثيرة -

ومنها ما يؤتى من الصلاة حتى ينقضي الوقت - للمحسن المتقدمين وغيرهما

من المصوص - (و عن) المصوص والذكرى واليسية و المسالك نوكان النوم

١- الوصل - ب ٤٩ - من ابواب المحسن

٢- الوصل - ب ١ - من ابواب قضاء صلوات حدث ١



على خلاف العادة فالظاهر الحقيقة بالاعضاء ( و استدل له ) - بالنصراف  
المخصوص الى ايام العدى و عدم ثبوت اخلاق القضاة ( و فيه ) مصداقا  
الى ما تقدم من وجود الاخلاق - ان الله - ذو لا توجب الانصراف  
الى التمسك بالاطلاق - نعم يمكن ان يستدل على عدم وجود - انحصار اليوم اعدادا  
فى حمله من خصوص المعنى عليه اذ ثبت - كلما عاب الله تعالى عليه الخ لا سيما  
تفصيل الاحكام بمعلوم اعله ( ولكن ) فى خصوص المقام من جهة عدم الثبوت  
و ان ايام من الاعداد - معدة بحادث - على منطوق النص و ظاهر التعليل - رادة  
الاعداد الا لافقة كذا قيل - واحذر بوء اسى طهره - المحصنة باليوم من قبل الله  
( و الى كذا ) وقع انصرافه فى بعض الخصوص ( لا يمكن ) استدل بالمعنى و القوم  
بوجوب القضاء مطلقا - يظهر

ثم ان المصنف اى جماعة دعا شيخ قده انه يجب ان يقصوم من نام عن  
الجمعة فلم يتم الى بعد انصاف الدليل . فى بهر ثلث السنة - (وشهدته) - حجر (أ) عند الله  
من المعرفة عن حدثه عن الصادق (ع) فى رجل نام عن الجمعة فمات اى بعد انصاف  
الليل - قال (ع) يصيبه ويصحب صائما - ولكن جوفه عند الله وارسل احمر لا  
يعتمد عليه (بمع) لانه ياتى بانقوب باستحبابه كما هو المشهور لاحمر من بيع - (وبذلك)  
يظهر ان فى مابنوه من الاصحاب افتوا بمطوية انصاف القصص احمر بحجر  
يعمل الاصحاب - (وجه) الاندفع بهم افتوا بالاستحباب فاعادة التسامح لا  
بالاعتماد على احمر - والافوا بانوجوب - (ومها) مانو صلى غير مشهور و  
شهد بانوجوب انقضاء فى هذا المورد جملة من اصوص احتفاد بعضها

ثم ان الفقهاء صرحوا بوجوب انقضاء على من فاتته الصلاة بسكره وعلى المرتكـ  
وسكن لاختصاصيه فيهم وانما يجب انقضاء للعموم المتقدم واستعرف القوم بعدم  
وجوبه على من شرب المسكر مكره او مضطرا او بحديث من الاعمار فانظر.

## الصلاة التي تركت في حال الجنون

واما الموضع الثاني - فمن موارد عدم وجوب انصاء - الصلاة - التي تركت في حال الجنون (و منها) الصلاة التي تركت في حال الجنون وعدم وجوبه في الموردین معجم عليه بن الاصحاح بن نعمه من تصويبات وهذا مما لا كلام فيه اما الكلام في ما اذا كان الجنون محمداً فمن الشك في وجوبه وجوبه وجوب انصاء عليه وادعى الشهيد هذا الاجماع عليه (واستدل به) بمذهب قوله (ع) كما عتب الله عليه الخ (وفيه) ما يثبت في محله من انه لا يمتنع له - (والاولى) الاستدلال به بالعموم المتقدم خرج عنه ما اذا كان الجنون بوجه مصادفة وسمى ابرافى (ودعوى) ان اصلا في هذا (اجماعاً) لمعدة على عدم وجوبه على المجنون يشمل هذا الجنون ايضاً (مدفوعة) انه لا يسلل الى هذه الدعوى بعد تصريح جماعة منهم بالوجوب (ع) انه يحكى ان يصل الى مسند القرب عنه وجوب انصاء على المجنون اما هو عموم قوله (ع) كما عتب الله عنه اجماعاً هذا محتسباً اذا كان الجنون بوجه مصادفة - (ودعوى) انه لا يسلل الى رفع عدم علة المجنون عدم وجوب الاداء عليه وتبعه لاجب انصاء - (مدفوعة) بان وجوب انصاء ليس تابعاً بوجوب الاداء بل وجوبه على اتم انصاء ولا يجب عنه الاداء - فالأظهر هو وجوب انصاء عنه اذا كان الجنون معه

ومنها الصلاة التي تركت للاغماء احسنه عن الوقت - كما هو المشهور - وعن العتية دعوى الاجماع عليه

ويشهد له بصوص كثيرة كصحيح (٣) ايوب بن يوحنا قال كنت ابي ابي الحسن (ع)

١ - ٣ - الوسائل - ج ٣ - من ابواب قضاء الصلوات - حديث ٣ - ٢

٢ - الوسائل - ج ٣ - من ابواب مقدمة للصلوات - حديث ١١ - باب ٣٦ - من

عن المعنى عليه يوما أو أكثر هل ينقص ما فات من الصلاة أم لا - فكيف (ع)  
 لا ينقص الصوم ولا ينقص الصلاة وصحيح (١) المتصلين شذوذ عن إرساء (ع)  
 في حديث قيس بن كعب عن النبي عليه السلام من الغمى عليه في يوم وليلة فلا  
 يجب عليه قضاء الصلوات كما في الصادق (ع) كعب عن النبي عليه السلام أنه قال  
 له وحبر (٢) موسى بن بكر - الذي رواه الصدوق في معاني الحقايق بسنده عنه قال  
 قلت لأبي عبد الله (ع) الرجل يغمى عنه اليوم أو يومين أو ثلاثة أو الأربعة  
 أو أكثر من ذلك كم ينقص من صلاته فقال لا حرج ما يجمع بك - وأما  
 كعب عن النبي عليه السلام عن رجل من بني أمية عن أبيه عن النبي عليه السلام  
 قال وهذا من الأدوات التي يخرج من كل باب منها الغمى - (وعن) ابن سنان  
 عن الصادق (ع) كعب عن النبي عليه السلام عن رجل يغمى عنه في بعض الأيام  
 ويتردد هذه المقوصات فوائف من أحرار منها ما صدره وجوب القضاء  
 عليه مطلقا كحسن (٣) محمد بن عمار عن أبيه عن الصادق (ع) عن رجل يغمى عنه في بعض الأيام  
 ينقص ما فات وجوب قضاء (٤) - جازم (٥) ربيعة (٦) ابن سنان وغيرهما ومنها  
 ما صدره وجوب القضاء إذا كان الغمى ثلاثة أيام أو أكثر لا سيما عن أحرار ينقص  
 عليه إذا جاز عليه ثلاثة أيام فليس عليه قضاء وإن غمى عليه ثلاثة أيام فعليه قضاء  
 الصلاة فيها - ومنها ما صدره - وجوب قضاء ثلاثة أيام فيما جازها كحبر (٨)  
 أبي بصير - رجل غمى عليه شهرا انقضت شيئا من صلاته قال (ع) ينقص منها ثلاثة  
 أيام - ومنها - مدلل على أنه ينقص صلاة يوم واحد كصحيح (٩) حسن عن الصادق (ع)  
 - ينقص صلاة يوم

٢٠١- ١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-

و لکنها لاتمیع من العمل بشئ المخصوص لصراحته فی عدم الخوف فی  
 جمیع الموارد ای تکون هذه المخصوص داهیه فی الخوف منها - مع - اذا عذبة  
 الثانية صریحة فی عدمه و خوف التقصیر در حدار ثلاثة ایه و قد دلت الطائفة  
 الثالثة علی وجوبه - و الجمیع عرفی - بها غصی حمل هذه المخصوص بحکمها علی  
 الاستصحاب و ما فیها من الاختلاف علی اختلاف مراتب التقصیر و یثیر ایه خبر (١) ای  
 کهمس عن الصادق (ع) و (٢) عن اجمعی علیه الغصی - ترکه من اصلاح فساد (٣)  
 اما او و لی وادی فمعل دشت و حدار (٤) - صور

ثم ان مقتضى اصلاح بعض مخصص وانما یون کصیریح بعض عام فارق  
 فی اجمعی علیه من کون الاعضاء احباره او بقاء سماویة - و عن الشهیدیه  
 فی الذکری - و خوف التقصیر علیه و ما کون الاعضاء احباره و سیه ای الاضحاب  
 و وافقه بعض المتأخرین و استدلوا (باصراف) مخصص ای مالک المتعارف  
 و هو ما اذا کان الاعضاء بقاءه و به (و ان بعض) فی المخصوص بقاءه کما علی الله  
 علیه فهو اولی بالمؤثر بقرب الیه من سلی خصوص الحکم بمورد ثوب اجمعی  
 و هو کون اعداء اوجوب جواب اصلاحه من قبله به ی دوا امکنک (و یکن)  
 یرد علی الاول - ب - الاصراف البشی عن فیه و حرد فرد لا یصلح لتبید لاطلاق -  
 و یرد علی البشی ان العله وان کانت عموم و یخصص الا ان یجمل اشار ایه  
 یست عنة مصرحة بل هی کبری کایه شء له بمورد به مد منها اعبیه نظیر ما اذا  
 ورد کل - مکر حره فی الجواب عن السؤال عن حکم احمر و بعد به حکمها  
 فانه و ان کان یستند به حکم کل مسکر الا انه لا ینب علی عدم حره غیر المسکر  
 و ان کان حمرا - ففی اجمعی و ان کان یستند من ناک المتمره ان کل عدر کان  
 من قبل الله تعالی لا یجب اعتداه معه - الا - لا یستند منها و حور - القضاء اد  
 کان اعداء بقاءه کی یوجب تبید اصلاح المخصوص الاله علی عدم الخوف علیه

ثم ان مقتضى عموم هذه الجملة ان كل عذر مانع عن اداء الصلاة في وقتها اذا لم يكن من قبله وما حجب عنه كما اذا شرب المسكر بحر اختياره و صار مسكرا فمقتضى هذه الجملة لا يجب معه القضاء وما ذكره بعض المعاصرين من انه لا إطلاق لثبوت سحوق قاعدة كلية في مقابل عموم الغيب، ادليس مقتضى العموم من فريضة عطية او حائنة او عقلية لعدم ورود الكلام في ذلك بل هو في مقام الاشارة اليه في اعمه (عريب) فانه مقتضى اى صلاحية عطية كل في نفسها ذلك ان بعض خصوصيات الباب مسوق لبيان هذه الكيفية فيكون فنيون كليات وينتج منه ثبوت مراجع حر (١) مسمى من تكرر وصحيح (٢) الفصل - (ودعوى) ان ذلك يتم في مورد ان يدان صلاة على وجوب القضاء - (لا يتم في ما ثبت فيه ذلك - فان اعمه ح عموم من وجه ولا وجه لعدم هذه (فيها) ان المحقق في محله انه في تعرض اعم من وجهه ان كانت دلالة اعمه على حكمه المجموع باعموم ودلالة الاخرى بالاصلاح كون الاول مقديا - وعليه فانه تقدم على اطلاق دليل وجوب القضاء

وهي حائض و استبراء - وقد عدم الكلام فيها - و في خروج امر بوطه بالعمامة في اعمه اشياء من هذا شرح في محله الحيق بمقتضى مراجع -

اما الكلام في اعمه في انه اذا كانت خصوص الحيق بحريه ومعهذه يجب عليها القضاء كما عن بعض المحققين - اه لا يجب - وقد استدل الاول - بمفهوم قوله (ع) - كلمة عت الله عليه الخ - (وفيه) اولاً تقدم من انه لا مفهوم له لعدم كونه من قبل العنة كى به على ظهوره في الانحصار فراجع - (وثاني) انه لو سلم كونه عتاً محضراً لا وجه لتسدد اصلاص بخصوص السببه وذلك لان التعدي عن عموم العنة اعم يصح - الاضافة الى مقتضىها - لا المفهوم - فوقل لا تاكل

الرماد لانه حامض - يتعدى عن مورد - عنه في المصنوق وبنات انه لا يحور اكل كل حامض و لكنه لا يعد عن مفهومه ، لا يحكم بحرقه اكل فكهه اخرى اذا لم تكن حامضة - فلا يصح في حقه العدى عن مورد مفهومه لانه المبرورة يحكم بوجوب القضاء على المحتض

## لا يجب القضاء على الكافر

ومنها - الصلاة اى تركب في ح - الكفر الاصلى - لا يجب عليه القضاء و اسم الحياء حكمه - من - من الضرورات .

وسئل - عن - عن المشهور (الاسلام يجب ما فيه) - رواه ابو عرج - لا يهمل - وابن حبان في سيرته في حكاية اسلامه - من شعبة - وابن سعدى كتابه - عظمت الكبر في قصة اسلامه - ع - ر - ع - ابن ابراهيم في تفسيره في ذيل الاية الكريمة (و قد آمنوا به من الكفرة) - من الارض يسوع - في قصة اسلامه - ع - ر - ع - ابن ابراهيم في سيرته في ذيل الاية الكريمة (و قد آمنوا به من الكفرة) - من الارض احمد بن حنبل - ص ١٠٥ - في قصة اسلامه - ع - ر - ع - ابن ابراهيم في سيرته في ذيل الاية الكريمة (و قد آمنوا به من الكفرة) - من الارض محمد بن احمد - في اسلامه - ع - ر - ع - ابن ابراهيم في سيرته في ذيل الاية الكريمة (و قد آمنوا به من الكفرة) - من الارض و رواه الطبراني مع زيادة - واحمد بن حنبل - ع - ر - ع - ابن ابراهيم في سيرته في ذيل الاية الكريمة (و قد آمنوا به من الكفرة) - من الارض مع زيادة قوية - ع - ر - ع - ابن ابراهيم في سيرته في ذيل الاية الكريمة (و قد آمنوا به من الكفرة) - من الارض ان الظاهر منه لا يساعد ملاحظة دية ن الاسلام يجب انكفروا به - لا يجب ما ثبت في حال الكفر

فالاولى الاستدلال له - بما في اخر تصديق العروى في اسحار - في ذكر قصديا مير المؤمنين (ع) فيمن صنف امرته في اشرار تصفية وفي الاسلام نظيفتين - هدم الاسلام ما كان منه هي عندك على واحدة - (وما) عن م - ف - شهر اشوب فيمن صنف ر - وحته في اشرار تصفيه وفي الاسلام نظيفة قال على (ع) هدم الاسلام ما كان منه هي عندك على

وإحدى . والإيراد عليه لأرسال في غير محله المذكورة مشهور بين الأصحاب .  
فلا إشكال في الحكمة فنون

هذا الإشكال في ما ورد بكسب الكافر بالقصة وسقوطه عنه بالإسلام .  
وحدث لأنه في حال كثر لا تصح الصلاة منه أن يوراد أن يرضى بالصلاة لأنه  
من الإسلام وراسخ سبط عنه المكسب فلا يقصده بالقصة لأنه لا يصح بداعوية .  
ولذا احتار سيدنا إمامنا رد أنه غير محظ بالقصة وإن كان محظ بغيره  
من المكسب

أقول : لا يظهر أن يكون معذور عن ترك قصة الصلاة إذا استمر . ولكن  
لا يكون مكسباً تكديف بمعنى موجه إليه حال الكفر . يوضح ذلك أن في الصلاة  
لا ينافي مع ما فيه مصلحة مدد داعية إلى إحداهما وفي قصة أيضاً مصلحة  
مدد على تقدير عدم الأداء . كذا . - وهو يمكن في الوقت من الإسلام وبأمر  
بالأداء أو على عرض ركعه في الوقت . في حال الوقت قصة أو عليه  
قد لا ينافي في الوقت . وفيه . فعدد وإن كان لا يمكن من قصة إلا أن ذلك  
لا يكون بأساً . فحاله وقتاً في محله أن لا يصح إلا لا حيز رئيس في الأخير .  
وإن كان قصة . فحاله على عدم القصة . وإن استمر فلا ينافي على ذلك لأن  
الإسلام يدمم مدته . ولعل ما ذكره هو مرادنا من إحداهما حيث أمر به الكافر  
غير مكسب . فلهذا - فلا يراد به

وربما أورد عليه بأنه إن أريد أنه لا ينافي في تكليف الكافر بالقصة ففيه أن  
فائدة القصة على تركه . وإن أريد المدد في حقه ففيه أنه يتم لو كلف بالقصة  
شرط صلاته على الكفر لكان ليس كثر . وفيه أن القصة من أثر التكليف والعرض  
المدعى إليه بل العرض من التكليف هو صيرورته داعياً إلى العمل أو إخراجاً  
مع عدم التمكن من العمل لا معنى لجعله

نقى الكلام في أمرين - الأول - أن الأمر هل يجب عليه قصة مدد منه حال

ردته بعد عودته إلى الإسلام - أم لا - أم يقتل من ارتد، المولى صاحب والخطري  
 ولا يجب وجوبه - أقوال - شهد الأول عموم دليل القصة واستدل الثاني بكافر  
 فيشبهه مدعي على عدم الوجوب على الكافر (وقد) - المدرك على القصة على  
 كافر أم الإجماع أو قوة (ع) هذه الإسلام - كان منه - أم لا - فعدم  
 شموله لمرتد و أصبح مذهب جمع إلى الوجوب - وأما الثاني - فلا صاهره من  
 الهادئ سلام - كان كافر أو أنه يقول مطلق ولا شمل من كان مسلماً ثم كفر  
 واستدل بثالث - بأن لمرتد الخطري لأن الإسلام كما نسب المشرك عنه  
 فهو لا يتمكن من انقضاء لأن شرط صحته الإسلام فلا يكون مبرراً (دفعه) -  
 ذكره في آخره لأن - هذا اشرح في ظهور الإسلام من الإسلام حركت بشرط  
 بقس ورجع (فمحقق) - لا يظهر إلا لمرتد بعد إسلامه ينقض ما فات منه من صلاته  
 وتصح الصلاة منه

## قضاء الصلاة على المخالف

أشئ من يجب على المخالف قضاء الصلاة عند استناده (أول) إنارة  
 لا يأتي الصلاة أصلاً - وأخرى - تأتي بها على وجه يوافق مذهبه ومذهب من غير  
 جهة الولاية - وثالثة - تأتي بها على وجه يخالف مذهبه ومذهب وراثة تأتي بها على  
 وجه يخالف مذهبه وأفق مذهبه - وحديثة تأتي بها على العكس - والمعشهور  
 بين الأصحاب على ما سبب أنهم عدم وجوب قضاء ما أتى به على وفق مذهبه ووجوب  
 قضاء ما سوى ذلك وهناك أقوال آخر

والأظهر أنه لا يقتضي وصلي على وجه يوافق مذهبه أو مذهب - ويجب  
 القضاء عليه لو لم يصل أو صلى على وجه يخالف مذهبه ومذهب ويشهد له صحيح (أ)  
 الفصل عن الصادقين عليهم السلام أنهم قالوا في الرحمن يكون في بعض





ومنها صلاة مقدار الصهورين - وقد تقدم الكلام فيه في الجزء الثالث من هذا

الشرح في مبحث التيمم فراجع

ثم انه اذا طرأ حد الاعذار الموجه لعدم وجوب الصلاة ادعاءً ومضاءً كالحيض والجنون وغيرهما وقد مضى من الوقت مقدار أداء الصلاة ولم يصح -  
فهن يجب القضاء ام لا - اقول تنسخ القول في ذلك وفيما اذا ازال وقد بقي من  
الوقت مقدار الصلاة - مذكور في الجزء الثاني من هذا الشرح في مبحث الحيض  
في احكامه وقد اشتمل الكلام في امور دين فلاحظه للاعادة

## المواسعة والمضايقة

( السادسة اذا دخل وقت التريضة وعليه فائنة بحسب المعنى ) ولا يجب تقديم اعذاره  
على الحصره سواء كانت يوم حصره فائت كما عه اشهور بين المعنى -  
ثم انه لا بأس بالتعرض لمسألة اخرى قبل هذه مسألة - اى يوم أساء هذه  
المسألة عليها .

وهى انه هل يجب التمسك بامور الاساءة فوراً ام لا -  
وجوابه اخرى هل الامر بالتقصاء على المعصية او بالمواسعة - فالحكمى عن  
جماعة من المعنى لاساطين كالسيد والحنى والحسى وضاهر احمد والدينى و  
غيرهم - اقول بوجوب قصص المائة فوراً وعدم حوار السخير حتى حكى عن بعضهم  
المنع من الاكل والشرب لاعتقاد الضرورة - وعن المميد والحى دعوى  
الاجماع عيه - واشهور بين الاصحاب في كل طقة من طبقات فقهاء من  
استقدمين والمتأخرين عدم وجوب قصص المعصية فوراً وجوار السخير - وفيهم من  
كثر اتساعه ومن هو من اجلاء اصحاب الانعة عليهم السلام ولا يصدر الا ما مرهم  
ومن ادرك العيتين كما يظهر لمن راجع الكتب المصنعة في هذه المسألة وهناك  
اقوال اخر - ومع ذلك فدعوى شهرة القول بالمصابقة بل دعوى الاجماع عليها

## من العجائب

وكيف كان فقد استدلل للقلوب بالمصابقة بوجوه

الأول الأصل - والمراد به أصالة الاحتياط إذ مع الاستدلال يكون ما هو من  
أثر واحدة واعتقبت ولو احترازاً من ذلك حصصاً مع احتمال طرؤ العسر - ( وفيه )  
أن المحقق في محله - المتفق عليه من المجتهدين والأخباريين عدم وجوب الاحتياط  
في أشبهه الخيرية - بل المرجح فيها أصالة السراية

الشيء الصالح أو أمر بنقصه سواءً على أنها لم يور - إماعة كما عن الشيخ  
وجماعة أو شرع كما عن السيد - وأما عرف كما عن بعض - ( وفيه ) أن المحقق  
في محله في الأصول عدم كون الأمر للفور

الثالث قوله تعالى (١) - أفم الصلاة - كرى - ومن بعض المنهاء ورمحشري  
أن المراد شؤنه ( لذكرى ) أي - كرا الصلاة بعد حياها لقوله (ص) من سام عن  
صلاة أو سها فليتها إذا ذكرها - وأما في لذكرى وجه نقل بذكرها أما لآه  
إذا ذكر الصلاة ذكر لله أو محذوف المصنف أي - كرا صلاتي أو لآه حلي الذكر  
والسبب منه تعالى وأما عيسى ره بعد نقل حمله من معاني الآية نقل هذا المعنى  
وسمه أي أكثر المفسرين وقد هو المروي عن أبي جعفر (ع) وعن لذكرى أنه  
قول كثير من المفسرين أنها في المائنة ( وفيه ) أنه أن يريد الاستدلال بآية نفسها  
فيرد عليه عدم ظهورها في ذلك سيما بعد ملاحظة كرا - الحطبات متوحها، أي موسى  
على سبأ وأنه وَيُنَادِيهِمْ أَفَلَا يَتُوبُونَ أي تمام التوبة بعد قوله تعالى - أسألت الله لا إله  
إلا أنا فاعبدني - مع - أن الأصل عدم التعمير وكونه إذا ذكر الصلاة وأن كان بذكر  
الله تعني إلا أن الكلام في العكس - وعلى الأقرب سيما بعد ملاحظة عطف الأمر  
بها على الأمر بعددته كون التمام لتعجب وتمعنًا بأحد التبعين أي ( فاعبدني و  
اقم الصلاة ) على ضربين التنازع أي يجب العباد والصلاة لوجوب ذكرى

لاستلزامهما إياه - و يحتمل وربما يكون أنه إذا ذكر أي حصة لا تشبهه بذكر  
غيره - أو امر بأحدهما أصلاً يكون ذا كراهية على من - - - - -  
الاستدلال بـ خصوص المفسرة فيباني الكلام فيها

أراجع المقصود ورددة في نفس الآية شرحه كصحاح (١) راره وورد  
في (وم أسي (ص) عن صلاة الصبح - وقعه قوله (١) - سي شرحه - والصواب  
في بعضها إذا ذكرها - - - - -  
دعائم الإسلام وكرهه (٣) - - - - -  
في وقت آخره كبت بعد بثاد صفت أسي و ش كبت - - - - -  
فائدة باني فذلك و الله عز وجل قول قول الصلاة (١) - قوله (١) -  
في الصحيح فبعضها إذا - - - - -  
انقضاء حدوثه كـ (أسي) كـ - - - - -  
متمم بيان به لا يشرع في انقضاء شيء - - - - -  
به محجراً عند ارتفاعه (١) - - - - -  
في نفسه - - - - -  
البدعة على قضاء صلاة المنجر و - - - - -  
لا ريب في عدم صحوة في رابع فاصحح الاستدلال به - - - - -  
يوم أسي (ص) عن الصلاة - - - - -  
في النبوي مصداق أي ضعف - - - - -  
الترتيب من الماشية والحد صرح لا ضعف به - - - - -

الحد من (أخبار الدائم على الأمر - - - - -)

١- وسر - - - - -

٢- - - - -

٣- - - - -

٤- من السقي ج ٢ - من ٢١٩

الأثر في الخبر المجمع عليه بين جميع الأمة - من عدم صلاة أو بها فوقها  
حين يذكر ١٥ - و خبر (١) - معدن عن الصادق ع، عن رجل قال سمعت شيئا من الصلاة  
ذكر عند طلوع الشمس وعند غروبها في يوم فبطل حين ذكر و فربها  
صحيح (٢) رواية (٣) مهدي عن عماره وثقة (٤) سماعة و خبر (٥) يعقوب بن شعيب  
عن الصادق ع عن رجل جاء عن أعداد حتى نزع الشمس اقبلت حين يستغفر  
او يتصرح في سبب الشمس فقال ع، حين يستغفر اقرب رد عن غير الآخر  
مها قد علم في صحيحه ان روحه لا تزل من المحل و قد علم في مقام  
سبب وجوب الايمان بخصه بعد رواه في رواه و لا وجه حملها على الفورية بما معنى  
الذي يتوهم به اهل جففة كونه جلاء الصلوة و اما الآخر فمما دام لا مانع  
من القضاء في الاوقات المذكورة

السادس ما دل على عدم حوز الانشاء له بغير القضاء كصحيح (٦) أبي  
 زياد و رد مسرجع عن قضاء السقر بعد من صلي فصر ا - وان كنت لم تحرم  
 يومك اني خرجت فيه رمدا وان عيبت ان تنصلي كل صلاة صليتها في يومك ذلك  
 تقصير جاء من قبل ان تؤمن بمكانت ذلك وصحيح (٦) و راره عن السقر ع  
 عن رجل صلي بغير حضور اوسي صلاة لم يصليها او لم عنها فتاب يقصها اذا  
 ذكرها في اي ساعة ذكرها من اول يومه و دخل وقت صلاة و لم يتب ما فيه فقص ما لم  
 يتحول ان يذهب وقت هذه الصلاة اسي قد حصرت و هذه الحق و فيها فيصلها ما اذا قضاها  
 فيصل ما عدونه مما قد مضى و لا تصح ع ركعة حتى يعصى امر بعة كلها (اقول)

۱-۲-۴. وصال - ۳۹ - من بواب المواقف حدیث ۱۶-۱-۴

۳۔ الوہائیل۔ نامی ۱ من ابوب فعدہ والصوبہ حدیث ۵

٥ - الوسائل - ج ٦١ - باب المواقيت حديث ٣

٦- اليوم نرى - ٥٠٠ - من أبناء صلالة الحاضر - حمد بن شاذي

٧- الوصايا ٢٤ عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام حديث ٣٧

يرد على صحيح اى ولاديه لا بد من حملها على الاستصحاب او طرحه فلم ينقش القول  
وحوو انقصاء في اعرص عن احد بل ورد النص على عدمه اء حو ولاحتراء  
بالصلاة قصرأ التي التي بها

و اما صحيح زراره فهو اوضح الاستدلال بقصر اب منه (احاديثها ١- قوله (ع)  
بقيتها اذا ذكرها وقد عرفت الجواب عما قصير ذلك فراجع (ثانيتهما) قوله (ع)  
في ان ساعه ذكرها (وفيه) ان ساعه اربعة وسبعين ومائة وقت تحفء وقتها ومن رواه  
بحو و انقصاء الفرض في كل وقت من بل او غير او غير او قصر و لا بد على وحوو  
استدلاله- (ثانيهما) قوله (ع) في ذات الحي وقت الصلاة انه ساعه وقتها ومن رواه  
انح (وفيه) ان ساعه في مائة من اربعين من اربعين و احصوه وسبعين في الكلام  
فيه واحسنة عن احمد بن محمد بن (ع) قوله (ع) ولا يتطوع بركعة حتى يقضى امرئصة  
كلها (وفيه) ان يدل على عدم حو الوضوء ان عدمه فثبت ان يستند الكلام في هذه  
الحسنة في اعرص اراع من هذا شرح مفصلا فراجع ما ذكره في هذه المسألة من  
ظهوره في بعض محووس حوائج استدلال به هذا القول

وقد استدل للمواصفة بوجوه الاصل - الاصل - قوله ص حب جوارحه  
وجوه (احدها) استصحاب عدمه وحوو - لها و - عدمه و كان الـ كره في الاثـ  
و جوار فعلها قل استدكر و سـ بعد انقوب بالتحصيل (ثانيها) اصابه البرائة عن  
التعجيل لا تكلف رايد على اصل او حو و احصاه الحقيق شوقها على انقوب لا  
انقائل بالتصديق لا سكرهم في شبي الاوقات مع انك في اولهم وان اثم ثم اورد  
على نفسه انه لا يثبت بهذا الاصل الوصفة اعمومه بل حو و معنى الضرورية واحاط  
عنه بان معصود به التكليف بالضرورة لا انساب الوصفة و نقل عن بعض الاساطين الايراد  
عنده بان توجه التكليف بانقصاء عند قوت الضرر في وقتها معلوم و ان لا راعى التكلف  
الحر و ح عن عهدة ذلك و حيث يحتمل ان لا يبقى على التمكن من الاتيان به بواحدة عن اول  
اوقات الامكان - فلا يحرى هذا الاصل (وتوهم) استصحاب نفاء التكلف وعدم

رواه تمكنه عروض موت وجوه (مدح) عدم كونه المستصحب حكما شرعيا ولا يترتب عليه شيء من الآثار الشرعية (وفيه) أولا اقتصنا الواحدات الخمسة كصلاة يظهر فله مقتضى ١٥ الرهب عدم جوا نحر هاعن او الوقت وثلاثين للحل - وهو ان لا المكلف وتمكنه فيما بعدهم الاراء المتحيزة حره بموضوع ودخيل في الحكم بحوار لنحر فالحق بمصافة هذه الرجة كنها توقف على عدم دليل على احصاء بقية نوحه الثاني - اروم العبروا اخرج اقتصس في الشر بعدل التكميل بما لا يطاق عادة في بعض الاحيان - (وفيه) أولا انه لو سلم فصار ان كان القوائت كثيرة لاصحفت وثلاثين ان لا يرده اروم الصادر - لحد هذا اهو سداد المسمى هو العبروا اخرج الشخصس لا ابو عيسى

الواحدة اثاث سيرة المسمين من الخاف والسلف ادقل من يتفق فراع دمه من المصافة واولا حل تربيته اسلند او الاحلال سداد من القود ومع ذلك يسه ورويه حسن وصادق في اذن الاوقات مع ان المشهور بينهم ان الامر ناشيء يقتضى انهى عن صده - (وفيه) سيرة اهوام ساشنة عن قبة احملالة بالدس لا تفيد وسيرة اعماء سيما القائلين بان الامر ناشيء يقتضى انهى عن صده غير شاذة

الوجه الرابع - المصوص وهي كثره وقد سرد صاحب الجواهره اكثرها وهي على طوائف - من ناحية اختلاف مصاهيها (مها) مانصم الامر بالقصاء مع - كل صلاة صلاة - كحجر (١) - حنبر بن عبد الله قال رجل يا رسول الله (ص) كف اقصى و - صل مع كل صلاة مثلها قال يا رسول الله (ص) قل ام بعدك قال - قل وجوه حبر (٢) اسماعيل بن حنبر - وحبر (٣) عمار ومها - مانصم انه يقتضيه اي ساعة شئ المكلف كصحح (٤) احنلى عن الصادق (ع)

١ - استترك ساد - من ابواب حصص المصوبات حديثه

٢ - وثلاثين - ساد - من ابواب حصص المصوبات حديثه ١٥

٣ - الواسا - ساد - من ابواب متعددة اعدادات حديثه ٤

٤ - الواسا - ساد - من ابواب المواقيت حديثه ٧

عن رجل فأنه صلاه أسهر من نفسه قبل (ج) مني شيء . شاء بعد المغرب سواء  
 شيء بعد العشاء وصحيح (١) أحسن من أبي العلاء عنه (ج) ففصل صلاة النهار أن ساعة  
 شمس من أين أو ظهره كذا في سواء وجوهها صحيح - محمد بن مسلم - وصحيح (٣)  
 ابن أبي يعقوب وخبر (٤) عنه - أحمد بن محمد بن (٥) - ومحمد بن (٦) - (كصحيح)  
 رارة المقتله وصحيح (٦) عبد الله بن - عن أبي عبد الله (ع) - ربه الله (حسن) رقل  
 فعنه عبد الله بن سفيان حتى إذا جرد الشمس ثم سجد فعدت شمس حتى رجع كعتين ثم  
 صلى لصبح وجوهها عمره ومحمد بن أحمد بن محمد بن (ع) - ربه الله (حسن) من يوفونها  
 بعد صبحها وأحوالها فراجع . ومحمد بن - عن جابر بن عبد الله بن محمد بن أبي ثعلبة في الساعة  
 كخبر (٦) ابن القيم فيم - وهو من قبل المغرب والعشاء قبل (ج) وان يستفد بعد المغرب  
 فيبدأ بفصل المغرب ثم المغرب ثم العشاء قبل صبح الشمس وجوهها صحيح (٨)  
 ابن مسكان ومحمد بن (٩) - وما عن (١٠) - ربه الله (حسن) - كتاب أحسن  
 بن سعيد - وما عن (١١) أصل الحديث - ودلائلها عن أحمد بن محمد بن وصحة (١٢) (أمر  
 بتقديم الخبر في أسعة مدل على جواب بحيث اختص عن أحسنه في الوقت  
 الموسوع لها ومنها مدل على جواب انتفع به من عليه وفيه في (أمر) (أمر) (أمر) (أمر)  
 ومنها خبر (١٢) - عن أبي عبد الله (ع) - عن رجل يسه عن الخبر

١-٣-٢-١ - من ثلثين باب ٣٩ من أبواب مواصفة حديث ١٣ ١٢٦

٤-٥-١-١ - من ثلثين باب ٥٧ من أبواب مواصفة حديث ٤٥٢

٦-١-١-١ - من ثلثين باب ٦١ من أبواب مواصفة حديث ١

٧-٨-٩ - من ثلثين باب ٦٢ من أبواب مواصفة حديث ٤٠٣

١٠ - المستدرك باب ٤٨ - من أبواب مواصفة حديث ٤

١١ - المستدرك باب ١ - من أبواب مواصفة حديث ٥

١٢ - الوسائل باب ٢ - من أبواب مواصفة حديث ٦







المصادفها إلى الإجماع المركب وعدم القول بانعصسا بها وبين القول  
بوجوب تقديم الجملة - (١) وبأنسوى لأصالة من عنه صلاة و بالاحترار الخاصة  
الآتية

أقول أما الإجماع فمضاف إلى عدم حجية المنقول منه لاسما مع مخالفة  
من تقدم ذكره أنه لمعويه بدريه والجمعة من أنه مدعاه (وأم الاصل) فمضافا  
إلى أنه لا يرجع إليه مع الدليل وقد عرفت وجوده - أن الأصل عندنا في اعتبار  
شيء في حادثة لثرائه لألاحتياط (وأمأ احار) انصافه فقد عرفت أنها محمولة  
على الاستصحاب - مع أن الأمر بالشئ لا يقتضي إسهي عن صده بل ولا عدم الأمر  
به حتى يجوز الترتيب كما حقق في محله والإجماع المركب غير ثابت (و أم  
أنسوى) فمضاف إلى ضعف سنده - أن الظاهر أن أصالة الجمعية هي أسوة  
لأمر صفة والأحكام لا يصدق لمن يجب عليه أمانته من صلاة فاقبلت تحت عبء  
المحصرة أو صلاة - (وأمأ لاحرار الخاصة

فمضاف من (٢) - أنه الذي هو كالصحيح عن أبي جعفر «ع» إذا سبت  
صلاة أو صليتها غير وضوء وكنت حيث قصدت صوتا فابتدأ بولاهن عذابا لها  
واقم ثم صليها ثم صل ما بعد صلاة فامة لكل صلوته وقت قال أبو جعفر «ع»  
وإن كنت قد صليت العصر وقد كنتك الصلاة فذكرتها فصل الصلاة أي ساعه  
ذكرتها ولو بعد عصره أي مذكرت صلاة فذكرت صليتها وقال إن سبت الظهر  
حتى صليت العصر و ذكرتها وأنت في الصلاة أو بعد فراغك فانها الأولى ثم  
صل العصر فاما هي أربع مكن أربع وإن ذكرت اثنتي فصل الأولى وأنت  
في صلاة العصر وقد صليت مذكرتين فانها الأولى فصل اثنتين المتبقيتين  
وقم وصل العصر وإن كنت قد ذكرت أنك أنت فصل العصر حتى دخل وقت المغرب  
ولم تحف فوترها فصل العصر ثم صل المغرب وإن كنت قد صليت المغرب فقم

١- المسندرك باب ٤٦ من أبواب المواقيت حديث ٢

٢- الوسائل- باب ٦٣ من أبواب المواقيت حديث ١

فصل العصر وبكس قد صحت من العرب ركعتين ثم ذكر ب العصر فانوه العصر ثم قم  
فانها ركعتين ثم سلم ثم صل المغرب وان كنت قد صليت الغشاء الاخره وسبب  
تغرب وقتها فصل المغرب وان كنت ذكرتها وقد صحت من الغشاء الاخره ركعتين  
او قمت في الغشاء عرود المغرب ثم سلم ثم قم فصل الغشاء الاخره وبكس  
قد صحت الغشاء الاخره حتى صارت المغرب فصل الغشاء الاخره وان كنت ذكرتها  
وانت في الركعة الاولى او في ثلثة من عرود عرود الغشاء ثم قم فصل العرود  
واذن وقم وان كنت المغرب والغشاء الاخره قد صحت جميعا فاما انهما قبل  
ان يصلي العرود اذن المغرب ثم الغشاء الاخره وحسب ان صارت العرود ان اذن ثم  
واذن بالمغرب ثم صل العرود ثم صل الغشاء الاخره وحسب ان صارت العرود ان اذن  
بالمغرب فصل العرود ثم صل المغرب والغشاء الاخره ويؤمها لا يؤمها جميعا فصلا  
ايهما ذكرت فلا تصليهما الا بعد شروق الشمس قبل وقت وجب اذنه وان لا تلتصقا  
تحالف قوتها

اعلم مصنف في هذا الخبر عنه كذا قبل ان يذكر فيه من التريبين ذكر  
متمم على الامر بمسارده في بعض المواضع ذكره وليس بمختص بالعصر فيها وحسب  
التريبين بين الغشاء والاحراء من حيث هو تعدد وحدث عرفنا ان الامر  
بالتخصيص اما يكون على سبيل الاستصحاب لا الوجوب فكذلك ما يتفرع عنه من  
التريبين فليس (و مصنف) في انه لا بد له كذا شهدا ما ذهب اليه  
المصنف به في محكي المختلف (ب) مواضع وهذه الدلالة منه فمراف

احدها قوة (ج) وان كنت قد ذكرت انك في نفس العصر حتى دخل وقت  
المغرب ولم تحف قوتها فصل العصر ثم صل المغرب (وقية) انما صهره كقول  
التذكرة اول وقت المغرب وانه في وقت الاحراء لا صوت بتبني العصر فلا محالة  
اراد بوقت المغرب وقت انصافه لا الاحراء فهو يدل على حوار الايمان بالمغرب  
قبل قضاء العصر اذا سبق وقت انصافه وان كان في سعة من وقت الاحراء

فهو دليل على عدم اعتبار الترتيب

ثانيها قوله (ع) وإن كنت قد صيبت من المعرب ركعتين سم ذكرت المعرب  
فيها المعرب (وقوله) أن الأمر يعود إلى المعرب أو وده مورد بهم المعرب من  
جهه ان العذر. معاذ الله. علة لا يستلزمه الوجوب. ويؤيد عدم الوجوب  
ما ذكرناه في الحصة السابقة. إذ لا يمكن إثبات بعده وجوب تقديم الثانية في  
وقت الإجراء المعصية. بل يذكر قبل السجدة فيها وجوب المعرب. بل تذكر  
في الآراء

ثالثها قوله (ع) وإن كنت قد ذكرت المعرب (عشاء) وقت في الركعة  
الأولى أو الثانية من العدة فوعد عشاء (وقوله) أنه لا بأس حين هذا الأمر على  
المعرب أو الاستصحاب المذكور في العدد الثاني. ولعدم جوب الفصل من الأول  
من العدة إلى عشاء. وبين عدول من المعرب إلى المعرب

رابعها قوله (ع) وإن كانت المعرب واجبة فذلك جميعاً. وهذا ما قبل  
أن ينص على العدة. أي أن فعله وأن حثيث أن يوثق العدة أن كانت بالمعرب فصل  
العدة من المعرب والعشاء (وقوله) عشاء إلى أنه بعد فصل (أمر) أن المعرب  
في المعرب على راحة. وأحوار لا تفي وجه دعوى راحة. وجوب من هذا  
لأمر. أن العدة من خوفه. العدة التي قبله. تدعى المعرب والعشاء. فوات  
وقت فصلها. يجب بعد فصل وقت المعرب على العدة. مضاف إلى الجمع بين  
هذا الصحيح وبين الصحيح الآخر. بتقديم العدة عليهما قبل طالع الشمس  
استند في المسألة السابقة ينص على وجوب المعرب على ذلك. هذا الصحيح على  
رحمة الله به. بعد أن حلف فوات وقت نفسه. وكان في سعة من وقت  
الاحراء. وهذه الفقرة أيضاً أدل على خلاف هذا القول

ومنها خبره (ع) لا حر. عن أبيه (ع) أنه قال. فقلت. صلاة ذكرتها في



وفى صلاة أخرى فقال (ع) إذا سئى الصلاة أو ساء عنها صلى حين يذكرها  
وقد ذكرها وهو في الصلاة لم يسي سى وأب ذكرها مع إمامه في صلاة المغرب  
إنها ركعة ثم صلى المغرب ثم صلى العتمة بعدها الحديث - (وفيه) أولا - أنه  
ضعيف على إسناده وكما في مرات اعتقوب والطاهر المسمى بن محمد (وثنا)  
أنه محقق بسنده وإسناده (وثالث) أن الأمر فيه بمرور الوقت ثم هو المحصر  
لا يستند منه الوجوب (رابع) أن الطاهر منه عرع الأمر بسنده على ما في  
صدره من إحصاء أبي الرضا فيها بالاستحباب فلا يدل على الإشرطية  
المعنية فلهذا

وهي ح (١) من عن الصدوق (ج) عن رجل صلى على غير  
النية ثم نسي أنه قد دخل وفى صلاة أخرى - قال (ج) بعدها قبل أن يصلى  
أنه أبى دخل وقتها لأن يخاف فوت - ي دخل وقتها (وفيه) أولا أنه ضعيف  
إسناده كما أن عدد مصنف المحتجب به (وثنا) أنه معارض بالمستبصرة الدالة  
على عدم وجوب إعادة الصلاة الواقعة على غير نفسه لو نسي خطاه بعد خروج  
أزقه - ويدور الأمرين حمله على إرادة الوقت المحتص - بالظهر - والمغرب -  
أو حمله على الاستحباب وعلى التقديرين لا يدل على وجوب الترتيب أم على  
أنه في مواضع وأما على الأول فهو إنما يدل على الترتيب من المترتين في  
الواجب وهذا مما لا شك فيه (وثالث) أنه لا يكون في المائة الواحدة -  
(رابع) ما أورده على خبر راره الثالث - ثب -

وهي ح (٢) أبى بصير عن رجل سئى النهار حتى دخل وقت العصر قال (ج)  
بدأ يظهر وكث الضووت يدعى سبت الأول نحاف أن يخرج وقت  
الصلاة فتبدأ بالتبى است في وقتها ثم صلى أبى سبت (وفيه) أولا أنه ضعيف الإسند

لسهل بن زياد (وثانيا) ان الظاهر منه تعدد وقت الظهر والعشائين - وعليه -  
 فقوله (ع) تبدأ بالتين نيت الا ان تحاف ان يحرج وقت الصلاة - اريد به حرج  
 الوقت المختص بالمغرب مثلا المعابر لوقت العشاء - وحيث ان المختار به  
 وقت لمصيبة لا الاحراء فبدل الخبر على جوار السنة بالمغرب مثلا عند حرج  
 وقت المصيبة له مع سعة وقت الاحراء فهو على عدم اعتبار الترتيب

ومنها حر (١) صواب الذي هو كذا صحيح عن ابي الحسن (ع) عن رجل  
 سأل الظهر حتى غربت الشمس وقد كذب صلى انصرف فقال كذب او جعفر (ع)  
 او كان ابي (ع) يقول ان امك ما صليتها قبل ان يموت المغرب بدأها وادامى  
 المغرب ثم صليها (وفيه) ان ظهوره في كونه امراده من وقت المغرب فوث  
 وقت المصيبة لا يكره - وحيث انه يدل على حوار تقديم المغرب في صوته فوث  
 وقت المصيبة مع سعة وقت الاحراء فبدل على عدم اعتبار ترتيب مع انه مختص  
 بفاتحة واحدة - وفي المقام بعض روايات اخر ضعيف اسند وقصر الدلالة (ومحصل)  
 ان شيئا مما استدل به على هذا القول لا يدل عليه

كما انه ظهر مدرك القولين الآخرين اسدين احراز احدهما المصنف روى  
 المختلف والثاني المحقق في بعض كتبه - وصحته -

كما انه ظهر مدرك سائر الاقوال وان الاظهر عدم اعتبار الترتيب مصدق  
 ثم انه لو اعتمد النظر عن ما ذكرناه وسلمنا دلاله ما تقدم على القول  
 باعتبار الترتيب - فحيث ان هذه النصوص معارضة بالنصوص السابقة لصريح  
 بعضها وبظاهر اخر في عدم الاعسار حتى بالنسبة الى فائدة واحدة - وفوائت يوم  
 واحد - فلا بد من حملها على الاستصحاب والحوار او عبر ذلك من ما يكون مقتضى  
 الجمع المعروف بين النصوص

ولو است عن كون ذلك جمعا عرفيا - فانه حرج مصوص عدم الاعتبار -



كأنها أشهر فوج؛ مؤلفها لأصناف الكتب كقولها: لي اقم الصلاة للدولك انج -  
 مقتضية عدم الاعتداد بامدتها بعمامة - بل في أنها أصبح صيدا - وعلى فرض  
 ذلك في في في تعرض - خبر - في صورة عدم ارجح بالتحجير كما هو  
 ارجح من ارجح - في على عدم الاعتداد فيكون هو ارجح - والى ذلك بالسقط -  
 - فيسقط ورجح - في فوائت ادلة انقضاء المقتضية بعدم الاعتداد (فتحصل)  
 ا - لا يظهر عدم اعتبار الترتيب

كما في شهر عدم وجوب تقديم احد خبر وكثير من المصوص مختلفة -

في كلاء في في سحب تقديم الناشئة والخاصة - او بتحجير بينهما  
 اقول انما هو من مصوص ايسحب تقديم المدة لامن جهة اعتبار الترتيب  
 بل من جهة استصحاب بعض الى بعضها - منهم اراهم مع مستحب اراهم و  
 هو ايقاع الصلاة في وقت النهاية فتدبر

هذا كما لم يصر في الحصر (و) ، (ان انقضاء الحصر في وقت)  
 ولا بد من الادلة بها كما هو في اوجس انراحمين اذ تصيق وقت حدهما  
 دون الاخر مضافا الى دلاله على انصرص المستعدة عدس لم ابرها في اوجس  
 مفرغة على انمول - فيسقط وارجح - حيث في صعب المدي فلا وجه لتطول  
 الكلام في تلك الفروع

## الترتيب في قضاء الفوائت

(السابعة الفوائت) هي في ترتيب في ادائها كالتحجير والاشارة (تدبر)  
 كحواصر الخلاف في اجماعه ويشهد له ما يدل على اعتبار جميع مبر في الحاصرة  
 في انقضاء في الترتيب من حيثها - اما الكلام في اعتبار الترتيب في الفوائت  
 في غير هذا المورد - في قضاء المدي في الفوائت على اللاحق وهكذا - فالمسوق  
 الى المشهور شهرة عظيمة اعتبار ذلك في من الخلاف والمعتبر والتذكيرة وغيره

دعوى الإجماع عليه - ( واستتم له ) بوجوه

منها - الإجماع - ( وفيه ) أنه لمعنونه مدرك أجمعهين لا يعتمد عليه -

و منها أناسي بالمعنى عن التذكرة والمعنى من فعل النسي (ص) يوم

الحدق - ( وفيه ) أنه لم يثبت عنه (ص) طريق معتركي يتأسي به - مع أنه لو ثبت

عبر ضاهرا ووجه ولا كلام في كونه شرعا للناسي

و منها السوى (١) أشهر - من فائتة فريضة فيقضها كما فائتة - بدعوى

أنه يدل على لزوم قضاء الفوائت كما فائت - وحدث أن ثمانية فائت بعد الأولى

وهكذا كلما فائت فائت مترتبة فلا بد من رعاية هذه أحواله أيضا في القضاء ( وفيه )

أولا أنه صعب - ( و ثانيا ) أنه يدل على لزوم رعاية الفريضة المعسرة في الأداء

في القضاء لا على لزوم رعاية كمالها فرب الأداء ولو كان من الأمور المتأخرة -

مثلا إذا كان صائما في ذلك الزمان لا يعتبر ذلك في القضاء وهذا واضح - والحق

من هذا القبيل كما لا يخفى

و منها حسن (٢) زرارة الممنوع عن السفر (ع) إذا كانت صلاة أو صليها

غير وضوء وكان عاث قضاء صلوته فبدأ بالأول - ( و ثانيا ) وقم ثم صليها

ثم صل ما بعدها بقراءة اقامة لكل حلوة - أي - ( و ثانيا ) وأجرت وأجرت

قد فائتلك جميعا فبدأ بهما قبل أن تصلي الجداو ابتداء بالمعرب ثم بعشاء

( وفيه ) أن الاستدلال أن كان تصدر الرواية - فيرد عليه أن يعود من قوله (ع)

أولاهن هو أولاهن قضاء لفوائت - وأثبت عليه أمور (الأول) - عدم العرض بترتيب

بين ما عدى الأولى من الصلوات وعبرة أخرى لا يدل على لزوم سدقة بالاول

١ - لم يصر على هذا النص في شيء من الآثار - نعم يسعد ذلك من صحيح

زرارة المذكور في الوسائل باب ٦ - من بواب قضاء الصلوات حديث ١ - ومضمونه في كثير

من الآثار .

والاول كما هو اطلوب ( الثاني ) انه ليركبا المراد اولاهن فواتنا  
كان المناسب تصديره ادن - بالاولا لانه الصاهرة في التفسير كما لا يحصى  
الثالث خبر (١) ان مسلم عن الصادق (ع) عن رجل صلى الصلوات و هو  
حسب ليوم واحد واكثر ثم ذكر بعد ذلك - قل (ع) يظهر ويؤدد و يقيم  
في اولاهن ثم يصلي و يقيم بعد ذلك في كل صلاة حيث ان هذه الصحيحة  
متحدة مع الحسن موضوعا وجوانه (ع) ظاهر ان صريح في كون المراد الاذان  
لاولاهن شروعا لا غير - فمعه - هذه الفقرة من نصي صلوات يؤدد و يقيم  
للاولى و يقيم لها بعده وان كان الاستدلال بذلك وان كانت المعرب ان غير  
عليه ان مورده الفوائت المتروكة في الاداء التي لاشبهة في احوال الترتيب بينها  
قضاء الاوجه للعدى التي غير هذا المورد مع احكام الفصل و ذلك ظهر الجواب  
عن الاستدلال بهذا القول بصححي (٢) اسي مسكان و (٣) سناك و مؤثق (٤)  
ابي بصير

ومنها خبر (٥) جميل - عن الصادق (ع) قال قلت يموت الرجل الاولى  
والعصرو لمعرو ويدكر بعد ذلك - قل (ع) بدأ صلاة الوقت الذي هو فيه فانه لا يأمن  
من الموت فيكون قد ترك الفريضة في وقت قد دخل ثم بقضى ما فاته الاول  
فالاول ( وفيه ) اولاهن صعب الاستدلال ابوش روه عن رجل عن جميل -  
و كون ارادى عن الرجل هو الوشا وابوش روه عن رجل عن جميل -  
كما ان ذكر الرواية في نوادر ابن عيسى لا يكمي وان كان كسبه هذا معتبر او  
الاصحاب اعتمدوا عليه - واهمحققه في المعتبر وان رواه عن جميل ويحتمل  
ان يكون ذلك من جهة وجود اصله عنده لكنه لا يحصى مجرد الاحتمان في الاعتماد  
عنى الحديث وثبت - ان اظهر منه كون الوقت الذي يذكر عنده غير مختص بالعشاء

١ - الوسائل باب ١ - من نواف قضاء الصلوات حديث ٣

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - الوسائل باب ٦٢ - من نواف الوقت حديث ٦ - ٣ - ٤

لتعليه اروم الاتيان بها فانه لا يأتى من الموت لا احتصاص من الوقت ما عشاء وعينه  
فحيث انه يتعين ح ارتداد اولاً بالمعرب فلا بد وان يكون المراد من قوله يبدأ  
بالوقت الذى هو فيه البدنة بالمعرب الى هذا هو صريح ما فى بعض النسخ مد -  
عند العشاء - بعد العشاء - وح فكون احرام مما فيه - فى قوله « ح » بنفسى  
معناه - هو الظهر والعصر - وقد عرف ان اعتبار الترتيب فى قصتهما مما لا كلام فيه  
- نعم - يشكل ذلك انه لا اساس قوله عد ذلك الاول فلا بد ان مقتضى ذلك كون المعاني  
اكثر من اثنين - فمستحصل انه لا دليل على اعتبار الترتيب ومقتضى الإطلاق والأصل  
عدم اعتباره - وان كان الاحتياط سبيل الصحة

## لا يعتبر الترتيب في الفوائت اذا جهل الترتيب

ثم انه اوقات ثمانية الترتيب فهل يختص ذلك بغير ما علم ان ترتيبهم ادا  
جهة قولان - ذهب الأكثر الى الاول - واستدل بالاعتبار بوجهين

احدهما - إطلاق دليل الاعتدال - واورد عليه اختصاصه بصورة العم - ان  
اختصاص غير صدر روايد راره هو اصح واما اختصاصه - فلا يظهر من الحطاب  
بالاسداء بالاولى توجهه الى من يمكن من ذلك ولا كما - ذلك الا مع العلم بالترتيب  
لاحظ بغيره مثلاً بوفى اكثره اولاً اول من دخل رضى - لا اشكال فى انه يصح ذلك  
اذا علم المكلف بوفى - دخل وهكذا ( وفيه ) انه يميز ذلك اذا كان المورد مما  
لا يمكن الاسداء الا مع العلم كما فى المثال واما اذا كان بالاحتياط والكرار  
كما فى الحق فلا يتم - واما دعوى اعتبار العلم فى كل حكم ومضى استبعاد الامر  
ولا يارده التكليف بالمحال - فواضح الدفع - ودرما يمتد ان مقتضى الاصلاقي وان كان  
ذلك الا - ومضى قاعده منى الحرج سقوط التكليف به فى حال المحل - وفيه ان  
لا يارده التكليف اذ اره الحرج لا مطلقاً لان المعنى هو الحرج الشخصى واما  
فى الحرج - ان المراد بفيه فى الدين اى فى الاحكام الشرعية لا فيما بوجه العقل

لدى الاشتباه بمدى سقوطه بالاشتراك - فيرد عليه ما ذكرناه في محله من أن المعنى كل حكم بشأنه الحرج ومن ثم الأحكام اعتبارا بترتيب في بعض الصور

ثامنا - استصحاب وجوب الترتيب في ما لو عرض اليك بعد العلم بالترتيب فيتم في غيره عدم وجوب الترتيب (وفيها) أولا أما معناه عدم جريان الاستصحاب في الأحكام - وثامنا - أنه يمكن أن يقال بأن الأصل عدم الاعتناء فيما لم يكن مسبوقا به العلم - فيتم فيه عدم اعول ما يحصل - والاستصحاب وإن كان حاكما على أصل البرائة إلا أنه ثبت إذا كان في مورد واحد لا في مثل المقدم - فتدبر - واما ما في تقرير بعض الاساطين من أن استدلال لعدم الوجوب بحديث رفع النسيان وإن أساس في سعة مالا يعمون - فمن سهو الغم - فإنه في محل البحث أن التكليف معلوم واما كيف به مردد بين أمور فلا محذور لهما - فالمتحصل أن الإطلاق الداليل يدل على اعتباره في حال الجهل أيضا

## فروع

سأنا على ما أحترمه من عدم اعتبار ترتيب الاشياء فيما لو تولاه عنه غيره وبحوزة استئانة أشخاص متعددين عن ميت واحد في زمن واحد واما معنى الوجوب الآخر فهو يجب مراعاة الترتيب إذا كان المتولى غيره كما في الجواهر وعن غير هذه أم لا كما في النجاشي - وجهه - قد استدل للأول بأن الغير إما يؤدي التكليف أنه توجه إلى المصوب عنه وانعرض أنه كان عليه ذلك مرتين فمن أداه غير مرتب لم يكن مجزيا و استدلل المحقق الهمداني لثاني بما حاصله - أن المصوب عنه إما توجه إليه تكليفا أو أدائي وقضائي والترتيب إنما اعتر في الثاني دون الأول - والواحد على الثاني تدارك ما فات من الصوات الأدائية فهو تدارك لأصل الفات دون تداركه والمعرض عدم اعتبار الترتيب في أصل الفات - ودليل بترتيب الترتيب على اعتباره في تدارك المصوب عنه فليس في اثنين ما يدل على اعتباره في تدارك انساب - ثم قال اللهم الا

ان يدعى ان المسافر منه كونه موقفا لبيان كيفية قضاء الموائت من حيث هو من دون  
مدحلية لاشخاص الاعلى كما ليس بعدد - وعلى هذا يجب مراعاة الترتيب في  
تدارك الموائت ايضا

## الثامنة

(من فاتت في رخصة ولم يعام بها صلى ثلاثة واربعاً واثمناً) كما هو  
المشهور وعن غير واحد دعوى الاحماع عليه وبشهادة امر موع (١) - حسين بن سعيد  
عن ابي عبد الله (ع) عن رجل سأل عن صلاة من اصحاب (يذكر ايها هي - قد - ع) يقضي  
ثلاثة واربعاً وركعتين - فان كانت الظهر او العصر او العشاء فقد صلى اربعاً وركعتين  
المغرب واعداداً فقد صلى - وقريباً - مرسلاً (٢) من ساءداً من غير صعب سدهما بعمل  
الاصحاب - ومقتضاهما التحجير في الرابعه من الجهر والاحداث

## كيفية قضاء الموائت حضر أو سقرا

التاسعة الحاضر يقضي ما فاتته في السفر قصر او المسافر يقضي ما في زمني الحاضر  
تماماً (بلا خلاف معتد به وعن المدارك انه مذهب العلماء كافة الا من شد (وشهد  
له) حسن (٣) زواره او صحبه - فت له رجل منه من صلاة السفر وذكره في  
الحضر فقال (ع) يقضي ما فاتته كما انه ان كانت صلاة السفر اداها في الحضر  
مثلاً وان كانت صلاة الحضر فليقضي في السفر صلاة الحضر كما فاتته - وحيث عيره  
ولو حصل الموائت في أماكن التحجير فهل يجب التحجير في التقصير مطلقاً كما  
عن جماعة منهم المحقق الشافعي وحج الجواهر او بشر صائغاً في تلك الاماكن ام

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- من ابواب قضاء الموائت حديث ١-٢

٣- الموائت - باب ٦ - من ابواب قضاء الموائت حديث ١

يعبر القصر كما نعلم مشهور. وجود واحتمالات وقد استدلل بتحسين مطلقا من بين  
الأول. ان دليل القضاة يدل على ان القضاة تابع للاداء في الاحكام والامور والمعتبرة  
فيه. فاداء كان التحجير ثابتا في الاداء ثبت في القضاة ( وورد عليه ) بان القضاة  
انما هي صلاة السفر احيى شرعت بالذات وبصورة التمام انما يكون الاداء القصر  
لمصلحة اقتضت ذلك نظير الامساك بالاضطرارية التي اقتضاها الاضطراب. فلا  
مدحبة له ما يوصف بالفعل كما وكيفا حتى يحجب رعايته في القضاة وبعبارة اخرى  
موضوع وجوب القضاة هو ان الواجب الاصل لا ينبغي ( وفيه ) انه ان اراد  
بذلك ان الواجب هي صلاة القصر ورائي بانهم يحجبونه بدلا عن الواجب  
فهذا مما لا تصور به معنى معقولا ادلو كان يحترى به لا محالة يكون احطو في  
التحجير وهذا واضح بعد فرض ان الامر لا يدعو الا الى ما تعلق به ولا يسقط الاثبات  
متعلقه بكونه نكاحا محرم. وان اراد ان الواجب هو احدهما ولكن انقصوا الاصل  
هي مصلحة القصر ومصلحة التمام بدل عنها. فهذا لا يقتضي عدم رعاية هذا التقيد  
اذا لم يكلف به في القضاة هو رعاية احكام الاداء لا احصاء

الثاني استصحاب الاجزاء بالاسماء ( وفيه ) ان هذا انما كان في الاداء  
الذي له امر محتجب به. فاستدلاله الى القضاة الذي له امر اجر يس من الاستصحابات.  
ولو سلم وحده الموضوع بقصر العرف فهذا انما يقتضي ابوجه الثاني وهو التحجير  
لو اوقعه في تلك الاماكن لا مصلحت كما لا يخفى.

واستدل بعين القصر - امور ( منها ) ما تقدم - ( ومنها ) اصحابه التمسك الدوران  
الامر - انبئني واستحجير ( وفيه ) مضاف الى انه لا يرجع الى الاصل مع استدلال -  
ان الاصل عند الدوران المرور بالتحجير لا انبئني ( ومنها ) ما افاده بعض المتأخرين  
وهو ان خصوص التحجير هي تلك الاماكن وان كانت ظاهرة في الوجوب التحجيرى -  
الا ان ظاهرها مشروعية التمام في ظرف الاسباب لا لامتداده عنه بقول مطلق كما قصر  
مع عدم الايجاب به لا تشريع ولا هو الا للفقير ( وفيه ) ان معنى الوجوب التحجيرى -  
مشروعية التمام قبل الايجاب به - وان اريد انه قبل الايجاب يجب تعيين القصر - ولكن

٢٣٤- اذا كان في اول الوقت حاضرا وفي 'اخره مسافرا او بالعكس

بالايجاب والتمام بسد الشكايك فهو كما ترى - فلاحصر بحسب الاداءه حوارا انتم  
ولكن الاصناف ان القوت بعض القصر يوم يكن اقوى لاشبهه في كونه  
احوص - من جهة ان احصر من القصور ان عدسه انتم للقصر في الاداء انما  
هي اخصوصية في المكان - وعنده - فصلاص تمام في غير تلك الاماكن يستقصا  
انتم في تلك الاماكن بمختلف اخصوصية اخرى غير الوقت - فلا يكون قصدا  
اداءه عبارة عن اتيان - ثمة بقاء - اخصوصية سوا الوقت - وعنده  
فيتمين القصر ( لا يات ) ان لازم ما ذكره من القصر اذا اتى به في غير  
تلك الاماكن لا ما اذا اتى به فيها ( و قد يات ) ان اخصوصية بحسب ما يات  
من اخصوصية اخصوصية بالاداء - تحت احد ما يحصر في اخصوصية فيها ان كان  
الموت في غيرها من الاماكن فليث اخصوصية لا يمكن رعايتها

اذا كان في اول الوقت حاضرا وفي 'اخره مسافرا او بالعكس

ففي في المقدم فرع لا يمتنع منه عيبه - وهو انه لو كان اول الوقت مثلا  
حاضرا و 'اخره مسافرا او بالعكس فصانته الفصلاص - فان فلي في المسألة الثانية  
في صلاص المسافر - ان المدار في القصر والانتم في الاداء على كونه حكما  
في اول الوقت مسافرا او حاضرا فعلى الاول - بقصره وان كان حين الاداء حاضرا  
وعلى الثاني يتم وان حاضرا مسافرا - لا يبقى محل لهذا البحث كما هو واضح -  
واما ان يات على بهما بقاء لغواي المسافر والحاضر وما دام حاضرا يجب  
عاليه انتم و اذا مسافر يشدك تكملة اني القصر - فهل العرة في القصر بحال اموات وهو  
'اخر الوقت - كنه اختاره - محقق في الشرائع وصاحب الجواهر وسب الى المشهور  
حصوص بين المتأخرين - ام بحال الوجوب اي اول الوقت كما عن الشيخ بمفيد  
وابن بابويه والشيخ في المسوط واحيد في مصاحبه وانجلي في سرائره والاسكافي  
بن عن المسوط انه الموافق لاجماع اصحابنا - ام يجب انتم اذا عين في وقت



إذا كان في أول الوقت حاصر أو في آخره مسافر أو بالعكس - ٢٣٥ -

من الأوقات كما عن الشهيد (ع) أم يحجر في القصر. مطلقاً كما احتاره في العروة  
وقعه بعض المحققين. وخو

وقد استدلل لثبتي (الإجماع) - (و) - الثابت هو ما حرط به في الحال  
الأولى لأنه لو صلاها ح كان يصليها كذا لمحب أن يقصها كما فاته - (ب) - يحجر (أ)  
موسى بن بكير عن رواه عن أسد (ع) عن رجل دخل وقت الصلاة وهو في السفر فحجر  
الصلاة حتى قدم وهو يريد أن يصليها إذا قدم إلى أهله - (ج) - قدم إلى أهله أن يصليها  
حتى ذهب وقتها قال (ع) يصليها ركعتين صلاة المسافر لأن الوقت دخل وهو  
مسافر كان يسعى أن يصلي عند ذلك

وفي الجميع طر (أم الإجماع) - فلعله ثبوته وعدم كونه تعدباً على فرض  
الثبوت (و) (أما الثاني) - فلا انقضاء لذيتها كذا لو فعل في أول الوقت - ذلك -  
بعد سقوطه عنه والانتقال إلى بدله - مجموع - (و) (الثبوت) فقد أورد عليه  
ما أورده من ضعف أسد لموسى بن بكير (وهو) أنه وإن كان واقفاً إلا أن  
له كذا برويه عنه جماعة من المصنّعين منهم من أحجمت انعصانه على تصحيح  
ما روي عنهم - كذا ابن عمير وصموال - ولا وجه لرفع اليد عن روايته (و) (بها)  
أنه أشبه بروايات أدلة على ما مره في الأداء بحال النوح - فشكل بدت  
العمل به معارضته بغيره مما لم يحب تقديمه عليه (وهو) أن أشبهته بها عن ظاهر  
النوح (ومنها) أن التعليل فيه مشعر برأيه الإفضاء فيكون مؤيداً لقول بالتحجير  
(وهو) أنه لا وجه لرفع اليد عن ظهور قوله (ع) يصليها ركعتين لهذا الأسع - (ب)  
الصحيح إلا برأيه. ساعراض المشهور عنه وعدم استنده - انتهى بمصنوه أبيه - وقد  
استدل بقول بالتحجير في العروة - بأن المكلف له في الوقت لم يكن هو المتمم -  
ولا انقصر - بل الحامع بينهما في قطعة من الزمان كان مكلفاً بالتمام - وفي قطعة  
من الوقت كان مكلفاً بالانقصر - بعد انعصاء - يحب عليه الإنسان بأحد الأمرين من انقصر

او ان تمام - (وايد) بعضهم انه وثبت له احدى الاجل ان لا توجه لانتساب الموت  
الى مانعين عنه في احوال وقت ولا مانع عليه في اوله لا الواجب الموسع الذي  
له افراد تدريجية تسببه التي كل واحد منها عين منه الى الآخر قطيعة واحدة الموت  
على احدهما بعينه ترجح بلام رجح فلا بد وان يكون فيه حظ جميع فرده وحيث  
بعضها تمام وبعضه قصر فيكون فرده بقوت جسمها لا بموت احدهما ( وراه )  
والارام هذا السبب هو انهما جميع بين قصر والتمام صدق انه ثبت على كل منهما  
والوجه للتحجير الا بدعوى ثبوت وجوب التحجير فيهما في الاداء وهي كما ترى  
وعدم اتمام كان مسافرا كان يجب عليه قصر معسا - ومادة كتاب حصر اركان يجب عليه  
التمام كذا

والاظهر هو الاول - لان انقضاء اما بدور مدار الموت وهو اما بحقق  
بترك الصلاة في احوال وقتها او لو اني بها عنه لما صدق عليها هذا العنوان ( فان ثبت )  
انه او كان انبها في اول الوقت به صدق على تركها في احوال الموت ايضا فكيف  
يسبب الموت الى ترك موجب عنه احوال الوقت ( ثبت ) ان ما ذكره بحسب السابقة  
الحقبة وان كان تمام - فان حراء الوقت ليست موضوعا متعددة لوجوبات عديدة  
من وجوب واحد متعوب الصلاة في وقت موسع وساحوط في صدق الموت ترك الفعل  
في مجموع الوقت المتصروب به لخصوص حرثه لاحير - الا انه بحسب امتناعهم  
العرفي لا يلاحظ في هذا التمام الا احوال الاحراء دون ما قبله من احوال الوقت الذي  
للمكلف ترك الصلاة فيه بحد من الشارح الاقدم - ولكن الاحوال لجمع بعد  
ملاحظة حر موسى المتقدم بصميمه ما ذكره في وجه الاحتياط لا بتركها  
لا يخفى وجهه

( العاشرة يستحب قضاء المواقف المترتبة ) جمعها كما عن غير واحد ريشهد  
له جملة من النصوص ( ولو فاتته لمرص ) او غيره وعمر عن فصائله - ( استحب ان  
يتصدق عن كل ركعتين بعد ان لم يسكني فعن كل يوم بعد ) كذا ذكره الاصحاح

وليس فيما بأيدينا من النصوص ما يدل على هذا الأمر إلا أنه من المستبعد جدا أن لا يكون بذلك رواه - ويدل على استحباب الصدقة بترتيب الأحرار (١) ابن سنان - والعمل بكل حسن

## الباب السادس في صلوة الجماعة

(وهي واجبة في الجمعة والعدين بالشرائط) التي تقررت في محلها.

ويشهد له مصنف إلى عدم الخلاف فيه جملة من النصوص كصحيح (١) زرارة عن الباقر (ع) فرض الله على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمسا وثلثين صلاة منها صلاة واحدة فرضها الله عز وجل في جماعة وهي الجمعة وصحيحه (٢) الأحرار (٣) من صل مع الإمام في جماعة - بعد فلا صلاة - ولا فسخ عليه و نحوه ما غيرهما - وقد تعدد الكلام في ذلك مفصلا في الجزء الرابع من هذا الشرح ولا يجب اجتماع الأصناف للأشياء ولا شرط في غيرهما اجتماعا ويشهد به صحيح زرارة المتقدم أعلاه وغيره من النصوص الواردة في الجمعة.

(وهي مباحة في الفرائض السابقة) كما هو المشهور وعن أحمد بن حنبل في الاحتياط واشتهر في أنه كره صلا الجماعة (أقول) لا اشك في استحبابها في الفرائض المحصورة اليومية بل أنه من ضرورات الدين ويشهد به النصوص الكثيرة الواردة في مشروعيتهما وقصدنا - مصنف إلى النصوص الخاصة الواردة في خصوص كل واحدة منها (وبالجمعة) استحباب الجماعة في اليومية المحصورة مما لا شبهة فيه.

وكذلك لا يسنى الوقوف في مشروعيتهما في الموائت (ويشهد له) مصنف أبي أسعد أنه من أدلة انقضاء الصلاة على أن الصلاة إذا مضى وقتها ولم يؤت بها

١- نوادر باب ١٨ من أبواب صلاة الأحرار من حديث ٢.

٢- الوسائل - باب ١ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

٣- الوسائل - باب ٢ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١.

تحت الأثبات بها بما فيها من الأحرار و الشرائط والاحكام الواجبة و المستحقة خارج الوقت وان المرق من الاداء و التقصير اما هو في خصوص الاسان في الوقت وفي خارج ( اجماع ) المسلمين كما عن المكرن - و مستنبطة (١) الواردة في قضاء النبي (ص) و استحالة صلاة الفريضة جماعة ( وبعض ) المقصود الوادة في اعدوا من احصاه اي اثباته الدال على مشروعية الجماعة في الثبوت فيما اذا كان احاطوه هو الفاضل دون الامام كبحر (٢) عند ابراهيم و ان ذكرها مع امام في صلاة المغرب - بها تركه ثم صلى المغرب - وحر (٣) سئل بن عمار عن الصادق (ع) قال لا ينعقد صلاة الجماعة و قد صلب رجل واحد من اهل بيت و كث لا كلام في استحبابها في صلاة الايات و الاموات - للمقصود احصاء الورده فيهما المستقلة في الجزء الرابع من هذا الشرح

## لادليل على مشروعية عيبتها في مطلق الفرائض

اما اكلاء في مشروعيةها في مصداق الفرائض كلقوات و نحوه - وقد استدل لها بوجوه

الاول المقصود ان ورد في باب الجماعة عبر المحصنة باليومية لاحظ صحيح (٤) ان باب الصلاة جماعة تفصل على صلاة احد - ربع وعشرين درجة و حر (٥) ان اي يعجز لاصلاة من لا يقضى في المسجد مع المسلمين الا من علة و نحوه ما غيرهما (وفيه) ان ثبت المقصود و ارده في مقام يباشي - اخر من اثبات

١ - قوله بن در ٦١ - من ابواب جماعة حديث ٦ وغيره من الابواب

٢ - الوسائل - باب ٦٣ - من ابواب المواقف - حديث ٢

٣ - ابواب - ب ٥٥ من ابواب صلاة جماعة - حديث ١

٤ - الوسائل - باب ١ - من ابواب صلاة الجماعة - حديث ١

٥ - الوسائل - ب ٢ - من ابواب صلاة الجماعة - حديث ٨

المترتب على الجماعة المشروعة وادعم على ثبوتها وبحوث فلاصلاق بها من هذه الجهة

الوجه الثاني - انه لاقتناء المشهور بالاستصحاب يدخل ذلك في موضوع احبار من بلغ ويثبت الاستصحاب سرقة تلك المصوص (وفيه) ان تلك الاحبار محتصة بما اذا تضمن استصحاب الشيء رواية ضعيفة ولا تشمل اقتناء الفقهاء (واما ما احاط به) محققا ردى ره في الجماعة في احوال مترتب على تدبير مشروعاتها يست من الامور المستحبة من هي مضاعف بل واحد واقص امرد من ولا يمكن اثبات مشروعاتها لاحتمال واندر انصاف (مرد عليه) الجماعة بنفسه عمل وهي عراصلة (بعم) بترتب على الجماعة في الصلاة احكاما و الجماعة سادسة فادان الدين ضعيف على استحبابها وثبت ذلك من نفع الداء على الاستصحاب بالبحر ادى بكنهه اذ ليس الضعيف - بترتب عليه احكام الجماعة في صحيح ما ذكرناه

الوجه الثالث صحيح (١) دراره وانصاف - في صلاة في جماعة فريضة هي - فساد (ج) الصلاة فريضة وليس الاجماع بمفروض في احوال كلها وبكيفية - تركه رعة عنها وعن جماعة المؤمنين من عرعه فلا صلاة له - وورد عليه ما يراى

احد - ان السوال فيه صدر في ان المشروعة كانت مفروعا عنها واحدا لسوال عن كونها فريضة فلا يكون - احوال - وارد البيان مشروعية كنى يتثبت باطلاقة (وفيه) ان السوال ليس ظاهرا في ذلك اذ ليس الامتناعا للسوال عن كونها فريضة وبه يمكن المشروعة مفروعا عنها عندما فتمل و على اى تقدير لو كان الجواب وارد البيان على كونها فريضة لما كان وجه لقونه وع بعد هي الوجوب - وبكيفية مئة - فهذه الجملة اما ان تكون قرينة على ان السوال كان عن المشروعة ايضا - او تكون تمصلا محصيا - وعلى كل حال وارده لبيان

الاستصحاب فلا مانع من التمسك بخلافه - اللهم الا ان يقال انه ع ، لما بين  
عدم كونها فريضة اراد ان بين ا هـ - من المسحبات الاكيدة كى لا تركها  
المسائل فتدبر

ثانيها ما سبب الى محقق الشيرازي وهو ان قوله (ع) وليس الاجماع  
مفروض في المسوات كنها كونه على حد سبب مجموع على مجموع اعاء المجموع  
بمعنى ان يكون سبب الفرض عن الجماعة سببه اى مجموع الفرائض بحيث  
لا ينافيه ثبوت الفرض في الجماعة والعيدين وهكذا الكلام في قوله ع ، و نكها  
سنة لان يظهر ثبوت السنة فيما يتعلق به الفرض - فذلك لم يكن الفرض سبب  
عن جميع الفرائض ام يكن السنة سببه في جميعها ( و قد ) الا انه (وجه دعوى)  
ظهور الجماعة الاولى في كونها على نحو سبب مجموع - اد ذلك به فيما اذا كان  
لعلى واردا على مجموع وكان الغرض سبب - كما في قول ائمتنا - ما كى  
ما يسمى امره بركه واما ذلك ان - متى ثبت احرك كما في احقها فان المعنى  
هو كونها فريضة - فلا فرق بين اثبات - ثابته - في ثبوت الامور فكما هو مورد  
الاثبات يحمل على كونها على نحو الغرض لا يستلزم في ما ليست خلافه فكث في مورد  
النهى (و قد جعله) لم يظهر في اخرى - اثبات شيء على العام وبين يديه كى يحمل  
الاول على العام الاستلزام في وان على المجموع ( و شاي ) انه وتم ذلك في  
الجمعة الاولى لم يتم في السنة دلالة كونها على نحو العام والمجموع كون  
استصحاب الجماعة في جميع المسوات اى شرعت الجماعة فيها حكما واحدا  
به امتثال واحدا ومحاسبة واحدا وهذا مما يتفق بخلافه ولا مانع عن حمله على العام  
الاستلزام

الاراد الثالث قوله ع ، صلوة فريضة لم يرد منه مقتضى الصلوات والارام  
تحصيل الاكثر مضافا الى ان ذلك خلاف ظاهره بل اراد بصلوات اليومية  
بلاصراف ولا اقل من اجماله وهذا هو الصحيح - ( و علمه ) فقوله (ع) ونكها  
سنة اما يدل على استحباب الجماعة في الصلوات اليومية لاهى كل صلوة واجبة



بحوار (أو أداء سبى هذا المسمى) فإنه لو كانت صلاتهما بنفسه كان أحدهما معتقدا  
 وحده من صلاة سبى هو من اجراء صلاة لأمره ويكون هذه الشكوة من أول  
 الصلاة والافتقار معارئين. ولكن مصاف الى ضعف المسمى بلزم من ذلك  
 فسادها على تقدير اربادة لعدم مشروعية الجماعة في اساقعة مع ان ظاهر لنصوص  
 ان الوظيفة هو اناس بما يقع حراً على تقدير النص وادلة على تقدير الكمال  
 لا اربادا (متحصن) ان الاظهر عدم مشروعية الجماعة فيها

## الجماعة الواجبة بالعرض

فيه نعت الجماعة بالعرض في موارد هكذا في الأول . ولم يحسن  
 اقرائه (وهي اعمود) ان من صحت الوقت عن اسم اخر فمع قدرته عليه يجب  
 الايتام . واما اد. كان عذرا فلا يجب عليه حضور الجماعة . عن الجواهر  
 التفصيل بين ما اذا كان ثبتا عليه من حضور فحجب الايتام . وما اذا كان للمعجزة  
 او لعدم من يتعمم . انى احرازه بالاجاب وان الاجابة . (وقول) نعم ما ذهب  
 به صاحب الجواهر . وهى . وراث لا في موارد . ثبت الدلالة على تقصير .  
 بسقط وجوب اقرائه انما للمعجزة . وتكون امرائه . المحبوبة اذا تمكن منها  
 والبقصة ادالم يندر الاعنى حصه . وقرنه شيء من اخر ان داء . فندرا لا عليه . وانكر  
 مع عدم انذاره عليه انصب . على تفصيل بنسب . من حيث امرائه ادلا على اقرائه  
 الكلمة بمقتضى ابروايات مقدمة في ثبت الدلالة . ومقتضى اصلاحها بالمحتج  
 مع اسمك من الايتام . (ولف) ان الاسماء احد فردى الواجب الاوى فيجب  
 تعيينا عند عدم اتمكن من الفرد الآخر الذى هو طرف التحجير ولا ينتهى الامر مع  
 اتمكن الى المراتب الباقية (فت) انما قلب من الايتام بسقط لوجوب القرابة  
 المعتبرة في الصلاة كما لعلة الطاهر من الادلة لاوجه لعنه بدور من سقوط الامر  
 بالقرابة انما وبذلية شيء اخر منها كما هو واضح . وان قلنا انه بدون مقتضى



[illegible][illegible]

## الجماعة المنذورة

[illegible]

للصلاة جماعة كانت هي محرمة وباطلة - (وإن) بدر الصلاة جماعة مرجعه إلى تعيين ما في السنة في صلاة الجماعة وعدمه الآتيان بقرينة إلا أن صلاة جماعة - و عليه فيحرم الصلاة فرادى لكونها بخلاف المصدر الذي هو متعلق بحق الله سبحانه فيشملها ما دل على حرمة التصرف في ذلك الغير وحقه فلا أدل من صحاحه

وفي النكاح بغير (أب الأول) فلما حقق في محله من أن الأمر بالنكاح لا يقتضي النهي عن صده وإنه يمكن تصوير تعين الأمر به أصح من حوالته (وإن) (الاحترار) فلا بد من مقتضى صيغة الأمر تسمى شيئاً ولا انتفاء حتى وصفي به من ليس مقصدها سوى الإكراه بالحدود - معنى ذلك فلا مورد يهين الوجهين أصلاً مقصداً إلى عدم تسمية الأول منهما حتى على ذلك الحديث - فإن ما دل على سلطة الناس على مواهبهم وحقوقهم أمثال ذلك على عدة سطوة تعبر عليها لا على عدم سلطنته على كل ما فيها (فمحصل) أن الإكراه هو حذف وصفي فرادى صحت صلاته ووجوب حج لغيره أن كتاباً تعهداً

لثالث ما إذا كان تركه ورواها موقوف عليها - ذكره في لغوه - (أقرب) أن كان أبو سوس موحداً لغيره من مذكورة - والأقرب عليه أنه لا دليل على ذلك ولا على حرمة التمسك من كفى بحسب الجماعة فرار عن ذلك

الرابع ما إذا صحت إيقاع الإدراك كعبه إلا بالجماعة - وأوجه في وجوبها ما دل على وجوب إيقاع الصلاة في الوقت بصدمة فاعده من أدرك

الخامس ما إذا امرأه أو الناس بها (أول) أنه في الموارد التي يكون ترك الإطاعة إبداءاً لهم وعقوبت بحسب الأصابع ولاية (١) الشريعة الدالة على حرمة إيدائهم باسمهم (لا تغفل لهما ف) فمائل وبتصوص (٢) الكثيرة المتصلة أن المعوق من الكفاية وفي غير ذلك لدليل على وجوب الجماعة والاستدلال له

فقوله تعالى (١) (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً) بدعوى أن إطاعتهما إحسان (غير أنه) لا يجب كل ما يجد أحسن قطعاً سيما وقد فسرت الآية أشريفة هي حسن (٢) أبي ولاد بن حسن صحيحهما وأن يكفهما أن يسألاه شيئاً مما يحتاجون إليه وإن كان مستعيباً - ولا يمكن أن لزاماً بوجوب ذلك - (كما أن الاستدلال) به بحر (٣) محمد بن مروان عن أحمد بن (٤) في أوائله - وأن أمراك أن تخرج من أهلك وما لك فعل في ذلك من الإيماء وهي غير مجدية ادلاً يجب الإطاعة في مورد الحر بنية - فلا بد من حملها على الاستصحاب ويؤيده بل يشهد له التعليق المذكور فيه وقد استدل به بوجوه آخر ضعيفة جداً ولا ظهر عدم وجوبها في غير ذينك الموردین

ثم إن الجماعة أو أحده في هذه الموارد إما تكون وجوباً شرعياً لاشطياً فتصح الصلاة فرادى - سواء أعيى عدم اقتضاء الأمر بالشيء انتهى عن صده

## الجماعة لا تشرع في النافلة

ولا تشرع الجماعة في شيء من التوابع إلا ما استثنى مما سألني أعرض به وعن استثنى والذكرى وكذا عرفان دعوى الجماعة عليه (ويشهد له مصداقاً إلى أصالة عدم المشروعية ما تقدم من عدم أدليل على مشروعية الجماعة هي الصبوات مطلقاً وأن الأصل هو العدم - أنه يستمد العوم من بعض ما ورد في السبع عن الجماعة في نافلة شهر ربه صد كقول علي (ع) في بحر (٤) سيم بن قيس وأبي أعينهم بأن اجتماعهم في التوابع بدعة وبأن دعوى كونه اللام للعهد والاشارة إلى ما في

١- لآراء الآية ٢٥

٢- ٣- أصول الكافي ج ٢ - باب البراءة والدين من أبواب كتاب الأيمان والكفر

حديث ٢-١

٤- الوسائل - باب ١٠ - من أبواب دفعه شهر ربه صد حديث ٤ - من كتاب الصلاة



المع لكونها اشهر و مجامع عامة - فلا صبر عدم مشروعية الجماعة في اساقفة -  
هذا في الساقفة بالاصل

و اما الساقفة بالعرض كصلاة المعادة جماعه - و المشرع بها عن اغير -  
واحدتي بها من جهة الاحتياط الاستحبابي فلا رأس للجماعة فيها ( اما الاولى )  
فهو خصوص الجماعة الواردة فيها (واما الثانية) فلا دليل السريع احاديث على استحباب  
الاعتناء بها في هذه الميقات من لاجراء و شرائط و مواعيد الاحكام الاتري انه  
لا يتوقف احد في اعتبار جميع ما هو معبر فيها في المشرع بها - مع انه لا اصلاق لدليل كل  
و عدم ثبوت الامور وليس ذلك الا من جهة مذكر به و عليه فكما انكون الجماعة مشروعة  
في صلاة حيث يجب فيها كث تكون مشروعة في المشرع بها ( واما الثالث ) فلا  
يست صلاة اخرى غير صلاة اليوم في المحررات هو الامر الوحوي المحتمل  
تعلقه بها بما لها من الكيفية و لوجماعه

ثم انه قد استثنى من الكلية المزبورة - موارد

مهما صلاة (العبد من احتفال الشرائط) وقد تقدم الكلام فيها في الجزء  
الرابع من هذا الشرح و عرفت ان الاصح عدم مشروعية الجماعة فيها  
(و) فيها صلاة (الاستسقاء) و عدم الكلام فيها في ذلك الجزء

## الجماعة في صلاة الغدير

ومهما صلاة الغدير فعلى - شهور حوار التذوق فيها بل عن ابي الصلاح ان  
ذلك من وكيد السن (واستدل به) حرر ابي الصلاح - و ما عن اجتماع من حكمة  
ان ابي (ص) قبل نصب عبي (خ) بالخلافة صلى ركعتين للجماعة (واحتمال) كونها  
صلاة الظهر (مدفع) بان اصعب كان قبل الروا عن ما في بعض النصوص -  
وهذا انحراف و ان كان لا يشتبهما المشروعية في انفسهما - الا انه وقع الكلام  
في اثباتهما بصيغة دليل التامع - فعلى الحواهر و المحقق الثبوت و يتبعهما بعض

والمعصيين لعدم وجود المحتسب لهما . و اى اشبه بهما بواسطة دليل التسامح و قد استدل على الاول بوجود

الاول ان اخبار (١) من بلغ المبدل على ريب اثواب على مجرد الانقياد فلا يترق لاثبات مشروعية (ووجه) ما احتسبه في حديثه على الكيفية من دلالتها على استحباب العمل الذي يبلغ عليه الثواب

اشاي ان احراز من يقع احما تحرى حيث لا دليل على جواز المشروعية و في انقضاء ذات الموضوع والاصل على عدمه (ووجه) انه بعد ثبوت استحبابها باخبار من يقع تحريج عن موضوع ثبت الازالة و معنى موضوع عدم المشروعية (وغيره اخرى) ان الفعل المشرح لا يكون حراما بدو حرمه المشرح (وغيره اخرى) من يقع تحريج عن ذلك كما ذكره انما استحب شيء محذور ابدليل على استحبابه التعمد بها قدبر

الثالث ما نسب الى المحقق الثاني وهـ - و هو ان الادلة انما تدل على ان الجماعة في اتفلة بدعة والدعة عبارة عن فعل ما اراد الشارع عدمه و هي من المحرمات الدالة كذرت حرمه و هو ان احراز من يقع لا تصحح لاثبات مشروعيته ما دل الدليل ولو بعدمه او خلافا على حرمه دار (ووجه) انه ذكر من عدم دلالة الاخبار على استحبابه حيث حرمته بتدليل و ان كان لا يعد بظهور اخبار من يقع فيما اذا كان المورد مما يقع عليه الثواب فينظر لاشتمال ما اذا ثبت انعقاب عليه بدليل معسر - الا انه ذكره من ان العمل به بدع محرام دونما محل اشكال و مع - فان البدعة كالمشروع - و عمل امرى بهما استعصم البدعة فيما جعل في الدين في رتبة الاحكام مع عدم كونه منسب - وقد خلاص لشرع فادعارة عن عدم القاسم والسب على كونه شيء من الدين واخرى على وقته عملا مع عدم كونه كك ( و بجملة ) لا دليل على حرمه البدعة اى العمل الذي يدع به ذات كى نصير

الجماعه في اداؤه محرمة ذات غلاتكون مورد الاحذر من بلع

لرابع - ان احكام الجماعة اما تكون مترتبة على الجماعة المستحقة ذاتا ولا تكون مترتبة على ثبوت استحبابها عر صا لغوا اسلوح الذي هو عنوان ثانوي (وفيه) ان الاحذر اما تدل على ثبوت الاستحباب لا نحو الذي يدل عليه الحذر الضعيف - مثلا - اودن الحذر الضعيف على استحباب الاستعانة من القراءة - فبركه احذر من بلع ثبوت حرثتها الاستحباب لا الاستحباب الاسفالي - وفي المقام مما ان امرسل يدل على ثبوت مشروعة الجماعة لا ي تكون مشروعة في سائر الموارد - ثبتت دلالة بركة احذر من بلع لاشي آخر (فتحصي) مما ذكرناه ان الاظهر مشروعة الجماعة في صلاة العذر قدر في احد اى ما ذكرناه

## ضابط ما يصح الايتماع فيه من الصلوات وما لا يصح

نبيه ثم انه لابد من بيان ضابط ما يصح الايتماع فيه من الصلوات وما لا يصح - فاعلم ان المشهور بين الاصحاب صحة في كل من الصلوات اليومية بمن يصلي الاخرى دة منها كانت وان اختلف امرضن عددا كالتصير والايتماع - ووعا كالتصير والعصر - وصحة اداءه وانقصه - وكيفية كالحجر والاحداث من لم ينفذ اختلاف في شيء من ذلك الاما حكى (عن) والذا صدوق من مع اقتداء المسافر بالحاضر وعكسه (وعن) الصدوق من مع الاقتداء في العصر يظهر الامام لا ان يتوهمها العصر ولم يثبت ما نسب اليهما - وعن المنه والذكر وغيرهما دعوى الاجماع على ذلك

وبشهادة اطلاق قوله (ح) في حصر رازد والعصيل او صحيحهما المتقدم وليس الاجماع بمفروض في لصلوات كلها ولكنه سنة (ودعوى) ان عمومها انه هو بالنسبة الى انواع الفرائض دون احوالها اد ليس له اطلاق احوالي فلا يبا فيه اشتراط صحة الجماعة في كل فريضة موقوف الايتماع بمثله لانما يحاط به (مدفقة)

بانه بعد فرض تسليم كونه في مقام يسوع عدم كونه في مقام ساد حكمه احرولدا سم  
 احد على عمره بالنسبة الى ابي خ من نفس لا واحد دعوى عدم ثبوت الاخلاق الاحوال  
 به ويشهد له ايضا بحج (١) عند ارجح انفسى عن اصدق (٢) فمن نسي صلاة حتى  
 دخل وقت صلاة اخرى (٣) او ذكرها مع انه في صلاة اعجز انهاء  
 ركعة ثم صلى اعجز بحج (٤) فله على حوار واحدة بعد ذكره مع ان صلاة  
 اماموم ح غير صلاة لامر بعد وصو بكتبه من وراء عدد كذا لا يجزى و  
 يشهد له ايضا (٥) اذا اجتمع في القصر والامام وفي سور صحيح (٦) ان مسلم  
 في المسافر قد راع وان صلى معهم الظهر فليجعل الاذان بين الظهر والاحم تن  
 العصر من يد على حوار اقله مسافر صوة واحدة صلاة ظهر لامر احصيه  
 وحده مؤن (٧) الفصل وهو متضمن لحوار فداء احصيه مسافر ايتكم  
 سيمر غلبه ويشهد له ايضا اذا اجتمع صفت بحج (٨) اسحاق وث لابي عبد الله (ع)  
 تقدم الصلاة وقد صليت (ع) حال واجعلها لمانت .

ثم انه في بعض فروع الاختلاف وان لم يرد نص خاص لان في المطلق  
 وفي الخصوص حصه وارده في الموارد احدى وصة بضميمة انهاء الحصوية  
 لاسيما مع اسيرة العظمية وذهب اشهور الى صحة الجماعة في جميع الفروع  
 كناية - ولحكمكم في جميع فروع الاختلاف في اليومية حال عن الاشكال

واما ما حكى عن ودد لصديق من الجمع عن فداء المسافر بالاحصيه وعكسه  
 فقد استند بمؤن (٩) الفصل من عبد الملك عن الصادق (ع) لا يؤم الحصري المسافر  
 ولا المسافر الحصري في ابلى شى من ذلك ومقوما حصر بين فاذا اتم امر كعتين سم ثم

١- الوسائل باب ٦٣ من ابواب العواقيت حديث ٢

٢- ٣- المؤن ثل - ١٨ - من ابواب الصلاة لجماعة حديث ٦١

٤- الوسائل باب ٥٥ من ابواب صلاة الجماعة حديث ١

٥- الوسائل باب ١٨ من ابواب صلاة الجماعة حديث ٦



احد منعه عنده وامهه واد صلى المسافر حلف قوه حضوره فيته صلاته كعتين و  
يسلم وان صلى معها الظهر فيحسن الاوس الظهر والاخيرتين العصر - وحس (١)  
اي يصير لا يصح اسم - فرمغ النقيب قد صلى عصره في الركعتين (اقول) يرد عليهما ان  
الله بهما مجبول على الكراهة فيكونا من اهما ما لا يصح ما جازاه ان او طهره  
في صورة لأحد (مضافا) الى بعض الصحاح المتقدمة واد في هذا المورود  
ويدل على الحواز كصحيح ابن مسلم

واما ما عن الصادق من اصح عن الاقدم في العصر يظهر الامم الا ان يتوهمها  
العصر ثم يعلم انها كانت الظهر - فساد - في محكي الذكرى (بان) العصر  
لا يصح الا بعد الظهر فاد صلاتها حلف من صلى الظهر فكنه قد صلى العصر مع  
الظهر مع انها بعدها ثم قل - ان حلف صلاته لان عصره المسمى بتركة على ظهره  
لا على ظهره (امامه و اقول) - يرد عليه مضاف الى ذلك انه لا يصح لمثل هذه الوجوه  
الاعتبارية في اثبات الحكم الشرعي - لاسيما وقد ورد النص على جواز القدوة  
في هذا المورود كصحيح ابن مسلم وحماد الحنفيين وليس نظرا لصادق علي  
فرص الاثناء بذلك الى هذا الوجه قطعاً

ورمما يستنبطه بصحيح (٢) عن علي بن جعفر عن ابيه (ع) عن امام كتاب في الظهر  
فما من امرأة تحب ان تصلي معه وهي تحب انها اعصر هل بعد ذلك على اقوام  
وما حال امرأة في صلاتها معها وقد كبرت صلت الظهر قد (ع) لا يمس ذلك  
على اقوام وعيد امرأة صلاتها و بحس (٣) سليم قال سئلت عن الرجل يكون مؤذن  
قوم واما مهم يكون - في صريه كنه او غير ذلك فيصل الى بهم العصر في وقتها فيدخل  
الرجل الى لا يعرف فيرى انها الاولى فصبر بها العصر قال لا ونرس (٤) الكليبي -  
في حديث - فان علم انهم في صلاة العصر ولم يكن صلى الاولى فلا بد من معهم

١- لونه فل - باب ١٨ - من ابواب صلاة الجمعة حديث ٣

٢- ٣- ٤- الباب ٥٣ من ابواب صلاة الجمعة حديث ٢- ٣- ٥

و في الجميع صرحت الاول فلا يهتم بمحاشنة ما نقل عن الصلوة من الحكم بصدقة و توجه اليها العصر فصيح ان يقال انه لم يثبت احد من المتقدمين بصدقة يومها (مع) انهم معارضوا للصوفيين و خاصة المتقدمة الدالة على الجواز المعقول به بين الاصحاب والمحدثين في الاستهاو و انما لا يذهب العامة - و عليه فاما ان يصرح ان او يحل ان على خلافه صاغت صاغت - فمحمول الاول - على ما حمله عليه صاحب الوصل - بل - قد يمكن ان يكون الصانع لما محادثتها بمرحون - او تقديمها عنهم او عبر ذلك و يحمل شيء على ارادة بها لا بحر و عن العصر بمحذور بية الامام مع ان الحكم لا يحدد في الاول محمول في نفسه ان يكون من جهة عدم تحريفه عن الامام - فلا يصح في المذهب - و اما الثالث - فهو ضعيف الاستدلال غير معمول به معارضين ما خواصه منه و اشهر فمحمول على ارادة عدم الدخول معهم بنية العصر

هذا كله فيما اذا كانت الصلوات فريضة و كذا يجوز الاقتداء اذا كانت صلاة الامام فريضة فعليه - و صلاة الامام مائة ما عارض - كاعادة الفريضة بدلا احتياط اذا اوقضا او لا دار ان فضيلة الجماعة او سرعا عن ان يثبت كما تقدم تفصيل لثبوتها و بعد ذكر ما هو كذا يظهر حكمه عكس هذه الصورة و حكمه اقتداء المتفعل بمستعمل د - نعم - في خصوص اعادة الصلاة احبها - لا يجوز الاقتداء في صورتين الاخيرتين لعدم احرار كون الامام مصفا - الا اذا كان احسانيهما من جهة واحدة كما لا يخفى و ان كانت الصلوات محتضى اسوخ و اسظم - كاليومية و الايات فلا يجوز الاقتداء في شيء منهما بالاحرى - لعدم الدليل على مشروعيه الجماعة في هذا المورد فان الدليل اما دل على حوار الاقتداء في صورة الانحداد - كما يوجب باليومية - والايات بدلت و ان في غير ذلك فلا دليل عليه الاصل يقتضي العدم

و اما اذا كانت محتضى اسوخ متحدى اسظم كاليومية و الطواف - بحيث عرفت عدم مشروعية الجماعة في الطواف مصفا لى عدم الاطلاق لدليل شرعية

الجماعة بحيث يشمل موارد الاختلاف بهذا النحو ولا يظهر عدم الحوار

## فيما تنعقد به الجماعة

(و تنعقد الجماعة) في غير الجمعة والعيدين (ثامن فصاعدا) أحدهما الإمام والآخر المأموم بـ (الاختلاف فيه) بن عن جماعة دعوى الاجتماع عليه. ويشهد به بـ خصوص كثيره كصحيح (١) زرارة وحسنه عن أبي عبد الله (ج) - قال هات الرجلان يكونان جماعة قد سمعهم ويترجم الرجل عن أبي الرار ذو صحيح (٢) محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) الرجلان يؤه أحدهما صاحبه ويخوضهم غيرهم

ولا فرق في الأئمة الذين يعتمد بهما الجماعة - بن كونهما رحيين أو امرأتين أو كونه الإمام رجلا والمأموم امرأة - بالاختلاف ولا اشكال في الرحيين - والرجل والمرأة - أو رواد النص في أحورد بن (أما) في الحورد الأول - فما تقدم (واما) في الأمور الأخرى - فحصر (٣) الصيقل عن الصادق (ع) قال سأله كم المثل ما تكون الجماعة قال رجل وامرأة - أما الاشكال في أحورد الثالث فانه قد يتوهم أن مقتضى حصر الصيقل علمه الاعتقاد بامرئ من (ولكنه) يمكن دفعه بأنه يدب على مشروعيها في هذا الحورد أطلاقات الجماعة وخصوص المتقدمة بعد ادعاء الخصوصية لو ثبت حوار كونهما امرأه و سألني بفتح المسألة فما سيأتي (واما) حصر الصيقل فصاعدا أي احتمل كونه كسائر المصوحين أي استدل بها على عدم حوار امرأه المرأة المحجمة على غير صهرها كما سيأتي - انه يمكن ان يكون العدول عن ذكر الأمرتين في أقل ما يعتقد به الجماعة هو غله وجود هذا الأمر فتدبر فلا اشكال في الحكمة من هذه الجهة

ولا فرق ايضا بين ان يكون سعي - او يكون المأموم صيدا ميمرا -  
 و يشهد بشاى (المخصوص) او اراده في ان او الجماعة يعتمدت كتمس الي (ص)  
 و امر المؤمنين (ع) و على عنه السلام في ذلك الوقت كل صيد و حر (١) اى  
 المحترى عن جعفر بن ادعف قبل ان يمسى عن يمين الرجل في الصلاة اذا ثبت النصف  
 جماعة و اما امامة العصى لثمة - او سابع - فسيأتى تنبيه الخوف فيها في شرائط  
 امام الجماعة

واما في الجمعة والعيدين فيعبر اكثر من ثلث تلاكلام ولا اشك و ان وقع  
 الخلاف في اعتبار الخمسة او السعة - كما قصص الكلام فيه في بحث صلاة  
 الجمعة و العيدين - في الجزء الرابع من هذا الشرح

### حكم الشك في شرائط الجماعة

فصل فيما اشترط في الجماعة - و قد اشروح في بيان شرائط لاداء من تأم - من  
 الاصل في انقيود المشكوك اعتبارها في الجماعة كى يرجع اليه عند عدم الدال  
 على احد الطرفين فاقول ان المشكوك اعتباره بانه يكون مما جعل دحجه فيها شرعا  
 مع عدم الدليل عليه - واخرى يكون مما جعل دحجه فيها عرفا وثلة - يشك في  
 تدراجه تحت العوائى المذكور في الحديث - ثم انه تارة يشك في اعتبار الجماعة  
 مع فقد حثوثا واخرى يشك فيه بقاء .

فالبيان ما يمتثل اعتباره - غير معتبر فيها عرف وثلة في اعتباره شرعا مع  
 عدم الدليل عليه - ويمكن القول بانه اعتباره لوجوه (الاول) قوله (ع) في صحيح  
 زرارة و انصبل انما في صدر الحديث (و كنهه) ساعى ما تقدم من وروده  
 في عدم انساب لاصل شرع و ان مقتضى الظاهر القطعى عدم الاعتبار (المسمى)  
 بالاطلاق المسمى - اذا لم يمتد معقول عنه اليه و الجماعة - على انها عليه ا - من  
 فلهذا انعرض في الاحتمار بوجوب التمتع بعدد دحجه - ولا يتم لاجل ان يعرض -  
 (الثالث) اصابة ابرائة عن دخل (تميد فيها) على حرياتها في الاول والاكثر و

أورد على الأخير بوجوه (الأول) ما افاده المحقق إيراني من اصابة الرأية  
انما تحزن حيث لا يدل على عدم صحة العمل مع فقد اشكوك فيه - وفي المقام  
الدليل موجود - وهو عموم لاصلاح الاشياء المكتوبة في بعض نصوص  
وقد تمتح حرج عنه احداه الوافعه بدلائل في اعتبار قيد فيها - فالعموم  
المدكور يقتضي بطلان ثبوت الصلاة لو ترك ثبوتها و هذا العموم يكشف  
عدم كونها من افراد الجماعة الواقعة فيها لو كانت معها كانت الثبوتية سابقة  
(وبه) الخارج عن عموم المدكور لجماعة اخرى وعرف حث اصابة الرأية  
عن اعتبار القيد اشكوك فيه وثبت مشروعه لجماعة اخرى دخلت تلك الصلاة  
في المخصص و معه لا مورد لرجوع إلى العموم (ومع) اخرى) - الاصل انما  
بين حث المأخذ و مدحه في احوال المخصص ولا يعمل ما في عموم سبي هو  
حجه في غير مورد صدق عنوان المخصص عن حريته (والثبوت) ان موضوع  
العموم المدكور الصلاة لا يكون جماعه و لاصل - محزن وينفتح به احوال  
(مع) - عموم المدكور - كتاب حار في نفسه حث على عدم كون مدحه الجماعة  
مشروعة لعدم صحته في هذا المأخذ - الا ان ابي فلا يوجد حجه عن حريته  
الوجه الثاني اختصاص حديث ارفع الاحكام اشكائية وعدم جريته  
في الاحكام ارضعية (وبه) - مصداق في عمومها - كما حقه في محله الدليل  
الرأية لا يخص به في غيره كالاستصحاب و جوده على و كنه  
الوجه الثالث ما استدل به بعض المتأخرين (و حجه) ان الرأية و ان  
كانت تحزن عند دور - لا مرسل الاصل والاكثر الا ان ذلك في غير باب الاسباب  
و محصلاته - وفي ذلك - لا تحزن - رأية - وثبت في حريته شيء او شرطه  
صحت و محصل - وثبت او حوالا - ان عدل الشك في حريته شيء او شرطه  
بموضوع او من ابيهم - ان كان الموضوع ذو اصداء خاصة من احدها  
ولم يكن هو في السماء على حصولها - خروج في رأية في حريته او ارضية

المشكوك فيها وإحتمال من هذا القبيل - فإن اعتماد الجماعة إنما يكون بجعل الإمام  
الإمام من المأموم في ظرف اجتماع الشرائط - فداشت في حثية شيء وشرطته  
للإمام أو المأموم أو الائتلاف قد ثبت في الاعتقاد الملازم بثبوت في حصول الإمامة  
والمأمومية والأصل عدمه في جميع ذلك (و نراه أخرى) الشك في إمام في  
ترتيب الأثر على المحل المذكور. ومقتضى الأصل عدمه

أقول رد عليه (أولاً) أن الجماعة والمأمومية والإمامية إنما تكون جهن  
المأموم ذلك وينتد افتداء بالإمام في الصلاة المعينة وجميع هذه العناوين توحد  
وجود هذا المقصد والاعتبار وليست بها وجودات مستقلة ذلك مسنة عنه كى  
يجرى في المأموم ذكره في باب الأسباب والحاصلات (و قد ثبت وقت)  
أنه موجود الخارجى وما هو مصحح له هو به المأموم الإمام في الصلاة  
بإمام خاص فذا تحقق ذلك يصير المأموم مأموماً لكونه مأموماً بالافتداء والإمام  
إماماً بغير اعتبار كونه مقتدى والمخالفة لجماعه - غير أنه لا يتصوره - فإدراكه بالحكم  
في الدلالة على المأموم كونه مأموماً من غير الدلالة على وجوده وجودات  
مستقلة - فحالة - الأثرى أنه إذا فرض ترتيب الأثر على كون الأمان مصيب كجوار  
الائتلاف به - لا شك أحد في أنه إذا ثبت في حثية شيء اتصاله بجرى البرائة عنه  
و يترتب على الأثر - فلهذا لا يحصى مع أن هذا البراءة تجري فيه وإحتمال  
كل ذلك كونه مصاب - كصير ورد الإمام أمهاً والمأموم مأموماً وفي أمثال هذا  
المورد لا شك في حثية البرائة - (وثبت) أنه قد حقت في محله أن ثبت في  
المحصل فيما إذا كان بياضه وصفه اشرع أحق من أن يكون موضوعاً لجرى  
البرائة - فلا يظهر جريان البرائة

وما ذكرناه ظهر أنه يثبت في اعتبار شيء فيها من جهة الشك في  
المدرجه تحسب العنوان المذكور في الدليل - لأما من الحكم هذه عشرة لاجل  
البرائة كما هو الشأن في جميع موارد الشك في دخول شيء تحت العنوان المذكور

في الدليل في الواجب كذلك في كون شيء منه لأن يكون جهة شهد مصداقه  
وعدمه ومدة أو شك في مدة السرور من ومن وقيل في حاشي الدليل  
المتقدم من كذا وقد حيين سبب لإمناع من الرجوع إلى البرائة  
وإشك في اعتبار شيء في الجماعة من جهة الشك في دخله فيها عرفا  
ولا يورد الرجوع إلى خلاف ذلك جماعة هذه أحرا صادق الموضوع مع- نعم  
إمناع من رجوع في شيء شرب المتقدم

وإشك في اعتبار الجماعة في كون الشك في جهة الشك في وطوبى له وحده  
والأولى في كون جهة لا يصح الجماعة كإلاد - وبالإضافة جماعة - بحري  
استصحاب هذه الجماعة وإشك - علمه معونه ثبوت إبهته لاتصاله ذكره  
في حريه أرفع من ذلك في بحث وصحة حاشي الصورة الصلاة - مع حوايه  
مفصلا فراجع

وإن شك من جهة كونه حاشي شريعة وجوده - بحال من جهة  
علم ذلك من كون الصلاة ليس به حاشي فيها ما لم يحري صحة الجماعة دليل  
أوضح - والا - كما في فرض حصة - من غير في كون الصلاة من وبين  
الأمم ومن يكن حاشي ذلك من لا - مندر - شك في كونه حاشي - من  
ثبوت هيئة الانصاف بحري الاستصحاب (ودعوى) أن المتصف بالجماعة  
استصحابه لا حاشي - من جهة - من جهة - من جهة - من جهة - من جهة  
الاستصحاب شيء (معدوم) - من جهة - من جهة - من جهة - من جهة  
شك إبهته الانصاف شيء نكروا حقيقة حاشي - من جهة - من جهة - من جهة  
يكفي به في جريان الاستصحاب

### اعتبارية الجماعة

إذا عرفنا - من جهة - من جهة - من جهة - من جهة - من جهة  
والكلام في هذا شريع في مقدمين - الأول في به الأمم - الثاني في به الأمم

الاقتداء أم الائتمام الأول فاشتهور بين الأصحاب هو التفصيل من الجماعة واجبة  
 كما في صلاة الجمعة وما يحكمها - كاجتماعه في الجماعة استحباب الموقفة  
 صحتها عليها فيجب حج إلى بيته الإمامية - وبين ما إذا كانت مستحبية (فيوقف  
 صحتها عليها للاحتجاج إلى ذلك) - نعم - لو أراد ذلك لثواب لآئمه من هذه البيعة  
 فلا بد لنا من التكلم في كل من الموردين

أقول - أما في الجماعة المستحبة فلا شبهة في أنها مستحبة مع عدم بيعة الإمام  
 الإمامية وإن بيعة الائتمام كما توجب ضرورة اسمها ووجهها وما كثرت ضرورة  
 الإمام اماماً لا بالإمامة من يدعيه غيره وإن يعرض عنه ذلك وهذا هو المشهور  
 بين الأصحاب وعن ظاهر أحسن دعوى الانتفاء عليه - وهل يتوقف استحقاق  
 الإمام الثواب عليها - كما عن صدر الأئمة - أم لا كما عن المحقق الأردبيلي -  
 وجهان - أفواهنا الثاني - ادعى فرض دلالة المخصوص على ترتب الثواب على  
 صلاة الإمام - وكوّن الإمامة مما حصل بمعلّ غير - ومخصوص تحته - لا يرى وجهاً -  
 لا اعتبار قصدها في ترتب شيء - ( لا - لا - لا ) - من - ثواب مرتب على العمل  
 الصادر عن الاحتساب (وما) فإدعاء شيخنا رحمه الله - أن ثواب مرتب على امتثال أوامر  
 الجماعة وانحلالها من غير الاحتساب - عدم حصول امتثالها (وكن) رد على الأول أن  
 الثواب لا سيما هذه الحرائث منه - ما لا يحصل إلا بحمد الله - فلا يجوز  
 في ترتبه على العمل غير الاحتساب (مع) - أصل الجملة بما فيها صادره عن  
 اختيار - فضرورة ثواب إحدى الصلوات يريد من الأخرى بواسطة العمل غير  
 الاختياري الصادر من الغير وهو مدفوع غير لامحدود فيها أصلاً كيف وهذا الأمر على  
 كل حال أدكل من ذلك المعلوم أن إرداءه من الإمام مع أنه ربما لا يلزم أن يكون ذلك  
 فضلاً عن قصده (ويرد) على الثاني أن ثواب امتثال على الصلاة مانع من لا على امتثال  
 أمرها (مع) أنه أمكن - بل يصح ويمكن معه من قضاء الغير به - واستعرف  
 أن غير ذلك ليس شيء تحت اختياره كي يتمكن من قصده - فلا يظهر عدم توقفه



على نية الإمامة

وإن في الجملة واحدة - وهو أن أي اشتراط يروم قصد الإمامة - بل  
الشخص الأعظم رتبة - شهد وحققت شيئا خلاف ما لمحقق لا رد شيئا وصاحبي  
المدارك والتخيرة أخبار عدم كفاية نية الجماعة إجمالا في ضمن نية أصل نوع  
لصلاته أي أحد فيها الجماعة وروم بينها تفصيلا

وأمسك به ما بعده عن مقومه أي قد مر من استلزامها عدمه صلاوة واستحبابه أشجع  
الأعظم ره و سبب هو قوله على عدم قصد هذا فصلا - بل الجماعة ليست كسائر  
الاشروء غير الموقوف تحققها على القصد كي يكتفى في حصولها بقصد أصل  
الصلاة مأخوذة فيها الجماعة بل لابد في تحققها من قصدها

أقول رد عليه - بل الجماعة واحدة الإمامة وما يروم الإمامة كنها و أن  
كانت قصدية لا أي جمعة تحقق به ما يروم بقوة حكماء ما يروم فيه تحقيق  
ذلك كذا أنه الإمام فهي خارجة عن تحت قدره لا أنه له فعل أمير و الإمامة  
تحصل به فلا يمثل قصد الإمامة فصلا عن اعتبار (أو غير) بل أشجع الأعظم  
يصريح قول هذا بسطران أحده عن الإمامة تحقق به الإمامة المقدومة ومع  
ذلك أصبح من وجه - ما يكونه مع تحقيق فعل ما يروم فإن رط لها  
بل أنه مكي يجب قصد (أو رتب) فعل هذا لا يجب عليه الإمامة في صلاة جماعة لعدم  
كونها احتارة (رتب) يجب عليه أن يصلي لجمعة أو آخر وجود العدد أي بجمعة  
الجمعة و يكون حاشا في هذه صلاة حال نقص - أو من مع بعض (و حصل) أن  
الظاهر عدم اعتبار نية الإمامة مطلقا

وإن محتمل شيئا - بل قد رايه خلاف في اعتبار ما يروم اعتدوه في جملة  
الجماعة - وفي الجواهر بل هو مجموع عدمه وعد استثنى به قول كل من يختص به  
الجمعة هو الأصغر لأن قدوة الجماعة - بل هو من اعتد به لا يستحب لاتباعه - و  
هو ظاهر من البيوت المشهورة ما جعل الإمامة ما يثبت به - بل هو ظاهر ذلك يعتبر

فيه الاسم وحمل المأمور الامامة المأمور وبه مساعته يعوان كونه اماما للمجرد بية المتابعة له في الافعال وهذا واضح جدا

فلو احل المأمور بذلك - فبأنى في صلاته نماهو وحقيقه المأمور صاحب صلاته وان لم يرم منه مساعته الامام في الافعال فان هذا الزام وهذه المساعده ليسان موافق للصورة فلاوجه لسلطان الصلوة مع الاتيان بنماهو وحقيقه المأمور وما من القواعد - بل تابع بغير بية بطلت صلاته - لا بد من حمله على ارادة سلطان ومضى في صلاته على احكام الجماعة (ودعوى) ان الجماعة مقومه بصلاته وموعدها - فلو مضى جماعة مع عدم بية الاقتداء بطلت الجماعة وزم من بطلانها بطلان صلاته (مسند) به لا دليل على ذلك بل يمكن دعوى الاتقي على خلافه - وسيأتى تمام الكلام في ذلك قريباً

## فروع

ثم ان ههنا فروع لابد من ان نعرض لها - الاول - يجب وحدة لامام احمد عا هو كان بين يديه اثبات مثله بوى الاسم بهما او - حدهم ولم يعين ثم تعقد الجماعة (وشهده) في الاول مصداق الى الاحكام والاصراف انه جماعة عده - ظهور دالة احكام الجماعة في ترتيب عده وحدة الامة (وشهده) في ثلثي مصداق انى ذلك كله - ان احدهم منهم لا وجود له ولا هبة فكيف يعقل تعق علاقة الجماعة به وهل تعقد بوى لاقتداء باحدهم المعين امردد عده الامام بعض بين الموارد وجوه اقواها الاخير وهو انه (لرؤى) الاقتداء بمن جعل معرفه عوارا منطقا عليه خاصة حين اليه كما لو انعقدت جماعتان وبطلت احدهما يريدون لكن لا يميزها الا انه يسمى انه متى اقراف احدهم على الآخر يبر مقتداء بصوت مؤدبه مثلا ويتمكن من متابعتة في افعاله انعقدت الجماعة لكونه مقتديا بهما معين - وتردده بين شخصين في نفسه لا يقدح في ذلك لعدم الدليل على اعتبار تمييز الامام بصلاته والاصحاب لم يحكموا بطروقه والاصل يقتضي عدمه - بل كثيرا ما لدى كثرة الجماعة يشتهن شخص الامام على من بعده وبتردد بين متعدد - وعنه - فلاوجه لما استشكله صاحب

الحواهر رد معللا ثالث في شمول الادلة له ( اولوى ) الاقتداء بمن حمل معرفه  
عوامله طاعة ، في - - - - - كمن - - - - - مع قن صاحبه مثلاً م - - - - - في مدق  
الاحتماعات المحكية واولى منه بعدد الاعتقاد ما لوى الاقتداء باحدهما وكان  
من قصده تعينه بعد ذلك بل هذا في الحقيقة اقتداء باحدهما المردد

### الجماعة من الكيفيات الطارئة لامن القيود المصوعة

ثم انه لو وى الائتماء في هذه الموارد وصلى فترة - يأتى بما هو وظيفة المنعرد -  
واخرى - يحل به فان اتى بجميع ما هو وظيفة المنعرد فهل يصح صلاته فرادى - او  
تطل الصلاة بها وجهه - وقيل بين ما هو واجب عند لابد من بيان امرين

الاول - ان الجماعة من الكيفيات الصارئة على الصلاة كابقاعها في المسجد  
لامن القيود المصوعة لها كالمهنة والعصرية - والعصرية والتمسكة فان معنى كون  
شئ مفقود عنه حروجه عن حقيقته وداعلا في مهية - مثلاً - صلاة الظهر - وانصر  
صلتان مختلفتان فان كلا منهما مقيدة بمرقة صدى غير الاخرى - وكذا صلاة لقصر  
والتمام فان الاولى منحصصة بخصوصية كونها شرط لامن اريادة - والثانية  
منحصصة بخصوصية كونها بشرطها - ومعلوم ان صلاة الفرادى ليست كذا اى لم  
يعتبر الشارع فيها امر اقصد بالانها تنحصر ولو لم يقصد انفرادى ولم يؤخذ فيها بخصوصية  
خارجية - وان انفرادى ليست هي الصلاة بشرط لامن الجماعة بل هي عنده عن عدم  
الجماعة - ولو تنزع عن ذلك فلا اقل من اشك والاصل يقتضى العدم كما هو واضح  
- واما الجماعة - فهي خصوصية موجبة لافصليه الصلوة الواحدة تكون مستحبة ومطلوبة  
بشارع نظير ايقاع الصلاة في المسجد فالامر بصلاة الجماعة والفرادى - اما ههنا  
فبين تغلق امر وجوبى بطبعة على الاطلاق وامر دى بايجادها على كيفية مخصوصة -  
فلو اراد امتثال الامر الثانى لاند من التصدد الى تلك الخصوصية ان كانت قصدية  
كالجماعة والافيق امتثال الامر بالطبيعة

الامر الثانى - انه قد وقع الخلاف في ان شرائط الجماعة هل هي شرائط لها -

أم للصلاة حالها - أم يفتصل بين شرائط الجماعة والجماعة عرفاً وشرائط التعمد و  
أنهون يكونون لأولى شرائطها واثانيه شرائط للصلاة حالها  
والأظهر هو الأول - فإن مقتضى ظهور الأدلة المستدعية لبطلان ذلك مضافاً  
إلى مقتضى نص الأصل - ادعاء ما لا ريب في اعتباره في الجماعة بمعنى بطلانها  
مع عدمه. يشك في تقيد الصلاة بها والأصل مقتضى عدمه  
والمعنى صحيح (١) - فإنه من معنى الصلاة مع وجود حال الذي هو مقتضى  
أنهون لا يفتصل نظر إلى معنى الصلاة عن مقتضى وجود شرائط الجماعة ومحمول  
على الغالب من الاحتمال بأنه لو شابه دعوى راد الصلاة التي فصلت عن الصلاة  
جماعة.

## بطلان الجماعة لا يوجب بطلان الصلاة

إذا عرفت هذا الأمر من دعوى أنه في كل مورد ظلت الجماعة بمقتضى شرط  
من شروطها لو لم يكن مما هو وصيغة المستفاد من حيث الصلاة لا بطلان الجماعة  
بعد عدم كونها موعود وعده روء قصد أفراد - عدم كون شرائطها شرطاً للصلاة  
لا يوجب نقصاً في الصلاة من حيث هي صيغة فلاحده بطلانها - الادعوى - مقتضية  
قصد الإتيان وهي عثرة - والأصل عدمه فتكون الصلاة واحدة لجميع الأحرار  
وأشرطها فقدة مواعيد فتصح (م) إذ قصد تناسل في الصلاة لا قصد الإتمام  
بشرعه هو هو الأمر - مقتضى الصلاة التي يشترع فيها - لا بناء على - بطلان الصلاة -  
عنى - هو الحق من سرية حرمة - بشرع أي معنى الحر - وأما إذا شرع في  
عدم الإتمام من قصد إتمام الأمر بالأمر - ليس فظاهر عدم بطلان الصلاة  
إذ وصوع الشرع - من الاقتداء في الصلاة مقتضى بها فمد

وإذا حل بما هو وصيغته المستفاد من كمال ذلك عن علم وعمد أو عن جهل  
تقصيرى بطلان الصلاة - والا - فإن كان الاحتمال لا يراه صحت صلاته بحديث (٢)

١ - راجع في شرحه - ٦٢ - من أبواب صلاة الجمعة عند حديث ٢

٢ - الواسع - ٢٩ - من مؤلفه الحديث ٥

(الاعتقاد) بناءً على عدم اختصاصه بالنسبة كما تقدم - وان كان يراد به ان كونه  
 في الاوقات المخصصة لها تقدم من ان يراد ان كونه غير عزم وعمد وان كان مقتضى  
 الحديث عدم مقتضاه لان الاحتياط لا عاده لا يبرئ من الاحتياط - نعم - في خصوص مورد  
 ادعاء في الایتماء كلام مبني على انه تعالى

ثم ان اشبح الاعشى قد - حكى فيما يروي الایتماء شخص من غير امام  
 كما هو موم او غير مصلي - بانه ان حصل منه ما يوجب مطال الصلاة لم يبرأ و  
 عليه تركها ثم صحت الصلاة وفداً منه (معمود) (١) قوله لا صلاة الا جماعة  
 الكتاب والبحر (٢) السكوي اورد في الترجيح من ادعاءين للمأمومية بذال على  
 مطال الصلاة فان كلاهما عدوان لا يبرأ من غير امام (ثم) ذكر معارضة  
 مع صحيح (٣) رارة المروي في الكتب الثلاثة فيمن صلى مع قوم مصليين غير  
 باو الصلاة ثم احدث الامم فاحد بعد ارجل فقدمه عليهم قد تحرى القوم  
 صلاتهم المعتقد بها (٤) ورد في امام تن كونه يهوديا قال اليهودي غير يصل  
 في الحقيقة (واحد) عن المعارضة تحذف الصحيحة وان في معارضة (٥)  
 تحققت صورة الامامة والمعمود و حكم مطال الصلاة فيما لو انكشف عدم  
 الامامة والمعمود واوجب الصورة كما ان احدى من تن انه موم وعائب  
 او مشعوب غير الصلاة

اقول برد عليه (اولاً) انه لا وجه للتمسك بمعمود (لا صلاة) فيه كسائر ادلة  
 الاجراء والشرائط محكوم بحديث (٥) (اعتقاد الصلاة) (وثانياً) ان حمل الصحيحة  
 على مسندك بناءً على ان يوافق في الصلاة حديث ٥ - معصومة به وكثرة

في الوارد ٢ - الوارد ٢٩ - من ابواب صلاة الجمع عند حديث ١

٣ - الوارد ٣٩ - من ابواب صلاة الجماعة حديث ١

٤ - الوسائل - باب ٢٧ - من ابواب صلاة الجماعة

٥ - الوارد ٢٩ - من ابواب الصلاة حديث ٥



## لوشك في نية الايتمام

اثنى - لوشك في انه نوى الايتمام ام لا - فان كان ذلك بعد انعراج من الصلاة للكلام في الصلاة - واما الكلام فيمكن الشك في اثناء الصلاة ( اقول ) تارة يعبر انه كان من بيته الجماعة وقام بها وشك في الايتمام لاحتمال العدة - و اخرى - يعبر انه دخل في الصلاة بهذه اليه وشك في بيته الايراد في الاثناء - وثالثة - لا يعلم شيئا منهما

اما في الصورة الاولى - فقد يقان بانه لا يلفت الى الشك و عليه ترتيب اثر الجماعة لاسيما اذا لم يكن مشغولا بوضعية المسترد

واستدل به المحقق الهمداني ره بانه يكفى في اية الموجهة لصحة العادة ادعاء الساقى في النفس المسمى في عرف الفقهاء بالاستدامة بالحكمة الذي هو من اثر الارادة السابقة - وعيه - فان لم يحتمل الصبح عزمه فلا كلام والا فبحرى اصابة بقاءه وبحكمه باعتقاد الجماعة - ولا يمارس هذا الاصل في ما اذا كان مشغولا بوضعية المسترد اصابة عدم صدور وضعية المسترد خطاء<sup>١</sup> - لانه لا يثبت به الصبح العزم السابق

ولعمري ان هذا نظر الشهيد ره في الذكرى - حيث قال يمكن بانه على ما قام اية (وما) افاده بعض المعاصرين في توجيه كلام الشهيد ره - من دلالة النصوص (١) الدالة على الساء على ما قام اية عليه (ثم) اورد عيه بان ظاهر تلك النصوص وحب الساء على ما افتتح الصلاة عليه وهو في المقام مشكوك فيه (غير تام) كما انه يمكن ان يكون الى هذا الوجه نظر الشيخ الاعظم ره حيث قال ويحتمل قويا الساء على ما قام عيه فيسبى على الجماعة فتدبر

ولكن برز على هذا الوجه ان الايتمام من العاوين القصدية و يتوقف

تحقيقه على القصد ومن المعهود ان يقصد بالجمعة من قام اما هو قصد على ان يوجد هذا العنوان بالقصد منه من الصلاة لا ان في السجود قصد بهذا العنوان وعينه - واستصحاب بناء هذا القصد لا ان في الصلاة لا ان في الصلاة لا على اهل الاصل بحيث يثبت (مع) ان يوسع وحده تخصيص - ولكن حيث ان اعتبار هذا القصد اما هو لاح ان يتحقق عند ان الجمعة من يوم من يومين انما هو في المسبب عن القصد بالمعنى ان الصلاة لا يمكن ان تكون جمعة من يومين لا على اهل الاصل الا ان يثبت فيحكم هذه صيرورة حكمه غير ان في سياقات الكلام فيها واما في الصورة الثانية فمقتضى ان في جمعة من الجماعة نفس الصلاة على وجودها في غير يومين ذلك ولا يحدد عوقب من ان الصلاة على ان يثبت هذا الموضع في الأمور ايضا

واما في الصورة الثانية من الجماعة من الاستصحاب كاشع لا عظم ربه والسند في المعرفة وغيرهما انه لا يثبت الى الشك في معنى تحقق الجماعة بكونها بحيث يظهر عليه آثار الجماعة كالات في الظاهر وانسحب في الاحكامية وحوهما (وهي) ان هذا يبنى على حجية ظهور الحنف في الحكم بتحقيق الجماعة فعلا - وهي عبر ثابته - نعم - اذ رأى نفسه مندبا فعلا وشك في انه بوى الايتمام من الاول ام لا يبنى على تحقق الجماعة من الاول ويحكمها بحكمها لحرر قاعدة التجاور بالنسبة الى الجماعة في الأجزاء السابقة لمقتضى محلها بالحدود في الغير المترتب وهي الجماعة في ما سدد فعلا من الأجزاء

والا يرد على ذلك كما عمده المحقق صاحب الدرر - بل انقضاء الاحتياط ويكون حاكمه على استصحاب ابعده - في مورد كان مقتضى الاستصحاب لروم الاتيان بالمشكوك فيه في محله اذا كان باقيا وبعد العمل ولزم منه الاتيان بشيء آخر كجمعه السهو - وان صاحب عدم بية الاقتداء لا يقتضي لروم العود الى بية الاقتداء وقطع الصلاة من دخل فيها على النحو الصحيح واستصحاب عدم بية الاقتداء ليس له حاكم



غير صحيح - فانه لا يعتبر في جريان قاعدة التجاوز بعد تحقق موضوعها وهو التجاوز الذى لا يصدق في موارد اشك في اوجود الاعداء المحبوس في العير المرتب - ولذا ليس على عدم جريانها فيما اذا لم يكن فعلا ما يوجب الاقتداء - سوى ثرب اثر عليها - وهذا في المقام موجود فيها لو حرت ومسا على تحقق اجتماعه له ترتيب اثره اى احراز اهلا (محصن) من مذكره - انه يوشك في الائتمام - فان كان وبما وجدته او الصورة واهل - لك - اوردى بدسه مقننا اهلا وشك في انه من الاسم من الاول - اى على تحققها - والافتقار الى اصابة عدمية لاشياء على عدم وعيها بمناه اهلا فرادى .

### اذا نوى الاقتداء بشخص فبالغيره

المرع اشك اذا احدى شخص بعينه انه زيد فان انه عمرو - فتارة يقتدى بهذا المحاضر ويمتد انه زيد فان عمرو - واخرى يقتدى بزيد معتد ان هذا المحاضر زيد - وعلى تقديرين ندره يكون عمرو عادلا - واخرى لا يكون كذلك - والى الكلام يقع في مقامين - الاول - في صورتي كونه عادلا - اشك فيما اذا كان غير عادل

اما صفه الاول فيحسب الى المشهور صحة الجماعة في الصورة الاولى وفسادها في الثانية - واستدواله به في الصورة الاولى تصح لجماعة من جهة موافقة من قصد الاقتداء به للواقع - واما احطه يكون في امر متعارف مع مقتود - وفي الصورة الثانية لا تصح لان قصد الاقتداء به لا واقع له ومن له واقع لم يقصد الائتمام به

واورد على كل من مذكوره في العرعين (اما) مذكوره في المرع اشك في مورد عيه اشجع الاعظم والمحقق الهمداني ما يراى من الاول ان الاسم علاقة خارجية لا يعقل تعينه بمفهوم يرسل بالشخص

الخارجي الذي اعتد به ريدا وهو هذا الحاصر واعتقد صدق عنوانه على هذا الحاصر سب لقصد الايتمام بهذا الشخص الحاصر معه لا غير (وتوصيحه ما اهداه) انه اذا تعلق الانشاء بكلى يمكن تصديقه كما في غمسه الحظوة المستعدة بصدق خاصه وان تعلق بشخص خارجي - فلا يمكن تصديقه نعم - هو بدل له معين كما اذا راع الحظوة الخارجية ان كانت متضمنة بوصف خاص - واما الافعال الخارجية فهي غير قائمة لسبب ان كبرى لا تدور تعلق بالاشياء الخارجية - ومع سببها لا تنقل التعقيب ايضا مثلا انصرف لا يتعلق الا بالشخص الخارجي - ومع تعلقه لا يمكن التعقيب بحيث يقع التصرف عليه على تقدير خاص دون جميع التقادير - وما نحن فيه من هذا القبيل - فان الايتمام الذي هو عبارة عن ربط اتصاله بصلاته هذا الشخص الخارجي يكون كالتصرف اذا تحقق لا يعقل تحقيقه على تقدير دون تقدير ولا يتصور ان يكون اقتداء بهذا الشخص الخارجي على تقدير كونه ريدا بل كونه ريدا لا محالة يكون من قبل الداعي للاقتداء بهذا الحاصر وتعلق الداعي لا يوجب عدم تحقق الفعل الشائى عنه بهد من تحقيقه (ويكن برده) ان الفعل الخارجي على قسمين الاول ما لا يعتبر في تحقيقه القصد كالتصرف - الثاني ما يعتبر فيه ذلك كالتسليم اما القسم الاول فهو ان تعلق بالشخص الخارجي لا يعقل فيه التعلق - واما القسم الثاني فيتصور فيه ذلك فتوابع الموجود الخارجي معلما على كونه ثوبا خيرا - فان كونه غير مبطل البيع لعدم تحققه والايتمام من هذا القبيل لما تقدم من انه يعتبر في تحقيقه القصد ولا يتحقق بدوره

الايرادات ثلثي - انه اذا قصد الاقتداء بريدا عند ريدا هو هذا الشخص الحاصر فقد قصد الاقتداء بريدا حيث هو او لا وبالذات وقصد الاقتداء بهذا الشخص الحاصر ثانيا وبالمعنى من حيث انه ريدا - فان قصد ايقاع فعل على عنوان يستتبع قصد ايقاعه على عنوان اخر متحد معه في اعتقاد القاصد فان من قصد اهانة ريد من حيث هو مع علمه بانه ابن عمرو فاهان ابن عمرو بصدق انه قصد اهانة ابن عمرو ولو من حيث انه زيد لامن حيث هو فدا تبيين بان عمرو لم يكن ريدا بصلو اهانه بالقصد - ومثل

هذا المقصد اسمى يكفى فى صحة الاقتداء اذ لا دليل على اعتبار اورد من ذلك ( و فيه  
اولا ) الفص مما اذا ما عشيحا حار جيبه فانه عده رايه حمار فان مقتضى هذا الرهان  
صحة البيع اذ قصد البيع قد تعلق بهذا الموجد الحار حتى ثاباً و تعرض بعين التقريب  
المستقدم مع انه لاشبهة فى الطلاق حتى عده فده ادهو ملتزم ابتداء المقصد بابتداء  
التقيد ( وثانياً ) بالحل - وهو ان المقصد انى الاسم بهذا الشخص الحاضر كان معقداً على  
كونه ريداً هو ثبوت كونه غير زيد يكون قصد الايتام به مستتباً ما على ما عرفت من تصوير  
العلق فيه فتدبر ( محصل ) ان ما ذكره المشهور فى هذا الفرع من بطلان الجماعة حق  
ثم انه لا يحمى ان الجماعة وان كانت كذلك لا وجه لبطالان الصلاة كما عرفت  
سابقاً ( فما ) هو المنسوب الى المشهور من بطلان الصلاة مما لا وجه به

واما ما ذكروه فى الفرع الاول من صحة الجماعة ما ورد عليه - بابتداء  
ذلك على ترحيح الاشارة على الاسم فى تمام المعارضة وهو غير ثابت ولذا تردد  
فيه بعض ولم يرجح احدهما وحكى عن المتن عده وجماعه من المتأخرين انه الحكم  
بالطلاق فيه ( وفيه ) ان ما ذكروه من اسماء احماله على تقديم الاشارة على  
الاسم او عكسه محل تدبر مع ان ذلك المساعدة اما يرجع اليها لتشخيص ما  
قصده اللفظ او لا بالذات لموضوع حكمه - وهذا لا ريب له من حيث هو مما يكون  
القصد معلوماً وهو الاقتداء بهذا الحاضر وان اعتمد انه ريد اما من قبل ادعى  
الى الصلاة خالفاً او من قبل المقررات الاتقية - وعلى اى تقدير نصح الجماعة  
لتحقق المقصد الى الامام الحسن - فصرح ان ما ذكره المشهور من التمهيل بين  
الفرعين فى صحة الجماعة فى احدهما دون الآخر واضح - وان كان ما ذكروه  
من بطلان الصلاة فيما اذا بطلت الجماعة غير صحيح

واما المقام الثانى - وهو ان لم يكن عمر و عدلاً - فمى الصورة التى  
حكمت فيها بطلان الجماعة لا كلام فى بطلانها فى المتم واما فى الصورة التى  
حكمت فيها بصحتها ( وهى ) ما بوى الاقتداء بهذا الحاضر معتقداً انه زيد فبان



على روايته المصحق في الحشر وغيره و الشخ و غيرهما من عصمه الاصحاب  
واما الثاني - وهو اسماعيل بن ابي رباح - فمن الشخ في العدة وغيره في غيرها  
دعوى احمد ع الاممية على العمل بروايته وقد ثبت صريح جماعه كالمحتق في  
المسائل العربية - الوجه الثاني عمل الاصحاب بهذا الخبر فهو كال صهيح فهو صحيح  
يعمل الاصحاب

ثم ان مقتضى اطلاعنا بطلان في الفرص الثاني وان اتى كل منهما بما  
هو وصيه المصرد وان ثبت قلت ان الخبر في مقدم بيان قدح قصد المامومية  
وعدم قدح قصد الامامة - ولا بد ذلك من الصلابة في الصورة الاولى اي قصد  
المامومية مطلقا - والحقه فيما اذا قصدت الامامة مع انساب كل منهما بما هو  
وطيفة انه مرد - و اما مع اختلاف كل منهما او احدهما بحيث لا يهر الطلان  
لعدم تعرض الرواية بحكم غير جهة قصد الامامة كما لا يحصى فندبر

ولو شككنا فيما اصمراء قصده ر ( الاولى ) ان ثبت في نية صاحبه مع احراز  
ية نفسه ( الشك ) عكس ذلك ( ان ثبت ) ان ثبت في به كل منهما

اما في الصور الاولى - فان ثبت قصد الامامة - فلا كلام في صحته صلانه  
قصد صاحبه الامامة او الامامة - وان ثبت قصد الامامة - فثبت ان الشك في  
صحته صلانه وجماعته يكون ثبت عن انك في به صاحبه امامومية او الامامة  
ان على الاول بطلان بخلافه على الثاني - فلا مورد حريان فعدة امراغ في  
المباي به - ما تقدم من بحث المشكوك من ان فاعله امراغ من الامارات الجوعية  
توقوع المشكوك به في طرفه فيحصل حريجه بما اذا ثبت انك في النص  
او الر - من جهة احسن العقب - فلا تكف - المتاعلة شديدة لتقدم مما يكون  
مشكاً انك فعل الامر الجريح عن تحت لدره هذا الشخص والتمتة (بعم) لانس  
بالانس لبال لصحة صلابة عدم قصد صاحبه المامومية - ولا تعارض - باصالة عدم  
قصد الامامية بعدم الاثر لها - فثبت بها صحته اصلاقة - مالم يأت بما يظن

انصاله مطلق وجوده

وام في الصورة الثانية - فان علم ان صاحبه يولي الامانة صحته صلاته  
قصد الامانة او الائتمة - وهل يصح اجتماعه ام لا وجهان وقد تقدم الكلام في هذا  
متصلا (وان علم) انه قصد الائتمة - وشك في قصد نفسه وبالسبب شك في صحته  
الصلاة واجتماعه معارف المرح لا ثبات صحته الصلاة - صحة عدم الاستمرار في شترين  
الاعتناء - بل يشك بهذا الأصل صحة الاجتماع ايضا (اللهم) الا ان يقال ان مرتبة  
الاعتناء الجماعة على بية ائمة احدهما دون الآخر ليس ترتب شرعا وعليه فلا  
ثبتت الجماعة (أصل، فاما) افاده بعض من ثبتت صحته ايضا (صحيح)  
وبما ذكرناه طهر حكم الصورة الثالثة - وحكم ما اذا كان شك في  
الائتمة .

## نقل النية من امام الى امام آخر

الجماع المشهور بين الاصحاب عدم جواز نقل نيته من امام الى امام  
آخر احسب ان من المتأخرين والاحدية - الخ - وعن الذكرى احتماله ذلك  
المنقول اليه افضل (اقول) يمكن الاستدلال بحوار بطريقين (الاول) انه قد وردت  
بخصوص (١) كثيرة دالة على جواز العدول او عرض للإمام ما يسمع من اتمام صلاته و  
سيأتي ان تعرض بشك المأنة - فيمكن الاستدلال بشك بخصوص بتقديم دعاء  
الخصوصية (الثاني) انه ستعرف في الخ لا في ان مقتضى انقضاء حوز العدول  
من الانفراد اني الائتمة - كما ستعرف حوار بعنوان من الائتمة الى الانفراد وعلى  
ذلك فلا وجه للمقول بعدم الجواز في المقام ادعى احق من عدم من الائتمة الى الانفراد  
ومنه الى الائتمة .

ولكن المنة خصوصية المورد في خصوص العدول اذا عرض للإمام منع  
غير ظاهر - وجواز العدول من الانفراد الى الائتمة سأتى اسفل فيه ومثل هذه

الجماعة بعيدة عن الطريقة المأثورة فشمول الإطلاق لها غير ظاهر والشك إنما هو في مشروعيتها الجماعة الثنية فلاموردا لاجراء الأصل الذي أسسه - فعدم العدول احوط (واما) استصحاب جوار الأيتمام الثاني - فغير جازا راد المتيقن انما هو جوار الاقضاء به من اداء الصلاة والمشكوك فيه الأيتمام به في الأثناء

## الدخول في الجماعة في الأثناء

السادس - هل يجوز للمفرد العدول إلى الأيتمام في الأثناء أم لا قولان -

يمكن الاستدلال للاول - بوجهين

الاول - من حصة النصوص الواردة في أن الإمام إذا طرأ عليه عذر من الأيتمام جاز للمأمومين تقديمه امام آخر - ما يدل على جواز استخلاف الاحسنى وهو صحيح (١) حمل على الصادق (ع) في رجوعه قوما على غير وصوه وانصرف فقدم رجلا ولم يسر ان يقدمه ما صلى الإمام قبله قال يذكره من حديثه و صحيح (٢) ررارة عن أحدهما (ع) عن ماء م قوما فذكر انهم يكن على وصوه وانصرف واحد بيد رجل وادخله وقدمه وبعده ادى قدمه ما صلى القوم فب يصلى بهم فان اخطأ سمع القوم به وسر على صلاة ادى كان قبله - وظهرهما في استخلاف الاحسنى لا يكره - وسيأتي في تلك المسألة تمام الكلام في هذه الجهة (وعليه) فهم يدلان على جوار العدول من الأفراد إلى الأيتمام أو استخلاف الاحسنى ليس كاستخلاف أحد المأمومين كى يمكن أن يقال بان المأموم ادى صار اماما بان انه كان مع القوم من اول صلاتهم - كانت الجماعة معه كانه من الأثناء - بل الجماعة معه جماعة مستتبه والمفروض مشروعيتها من هذا مصححلال الجماعة الاولى وصيروره اتصاله ارادى فستعدت مهم جوار العدول من الأفراد إلى الأيتمام

ابوجه الذي اراد المستند من الخصوص كما ستعرف في الموضع الثاني  
مشروعة الجماعة في بعض الصلاة واخرها بمعنى يحقق جماعة بين بعض  
صلاتي انه موافق والامام وعنه ومن هذه الخصوص يستدعيها المشروع  
من غير فرق بين كون الجماعة في الانشاء او في الانهاء - وان ذلك يوجب ان  
يكون المراد من الصلاة المذكورة في صحيح زرارة وانصبب المتقدم في اوج  
الجماعة الذي سبب على ثبوت الاطلاق له ما يعم احرائها فمقتضى اطلاقه ح  
مشروعية هذه الجماعة

ولكن يمكن ان يرد اوجه الاول - بان احريين لاشياء هما على قدم  
الاجبي مقدم الامام في البيان كما عني من صلاته من غير رتبة وتعيينه - كما هو  
الظاهر منهما لاسماء شي (و ان ذلك مردد صحيح) وهذا مما لم يسم به  
احد من الاصحاب - لا بعد سديهم (مع) انه يمكن ان يقال انه سوارد عروص  
السايع الامام خصوصاً في هذا الحكم وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بهما ولا  
باصطلاح ساير المصنفين - حتى جاز - بخلاف لا حتى (واما اوجه الثاني)  
فيمكن ان يورر عليه بان مدعى مشروعية الجماعة في بعض الصلاة مختص  
بالانشاء ولا يوجب ذلك توسعه في صلاة الجهرية موضوعه في صحيح تصحيح  
وزراره كى يتبعك بالملاقه - وقد لاخوض هو عدم العدول من الانفراد  
الى الائتمام

## العدول من الائتمام الى الانفراد

السابع هل يجوز قصد الانفراد في الانشاء كما هو مشهور من الاصحاب  
الذين عن غير واحد دعوى بطلان الخلاف فيه والاحكام عنه - ان لا يجوز - افور  
يقع الكلام اولاً في ان ائمة الامم ادعى ان تصرفه الجماعة املاً - ثم في انها  
هل توجب بطلان الصلاة ام لا



أما اهتمام الأول فينبغ الكلام فيه في موضعين (الأول) فيما إذا بدله العدد  
إلى الأعراد بعد ما كان عدداً على الأسماء إلى آخر صلاة الإمام (رأى) ما  
إذا كان عازماً على الإتيان في بعض الصلاة

أما الموضع الأول فله ستة صحاح جماعته هي (الأصل) في مقتضى  
الأصل في الصحيح هو رفع يديه وركوعه وركوعه فيه (وإنما صحاح)  
جواز الأعراد (وإنما صحاح) الصلاة وغيره بطلانها في الأعراد (وتظهر) أدلة  
مشروعية الجماعة في استحبابها ابتداءً واستمارة (وإنما) وفي آخرها المتمركزة  
من جواز المصافحة - وقد نقل في الجمع - الأصل فلا بد من وجوبها - شروع  
فيها أعم من انعقادها وصحتها - إلا أن الأصوات لا يجب أن يسمعها ولكن  
وقتها لم يصح شرطها في هذا (وإنما صحاح) جواز الأعراد لا يجري إذا  
تمتع هو الأعراد من الأول - وسبب ذلك أنه لا بد من (مع) الجوار  
الكلية عبر الجوار - ومضى الكلام هو : (والصحيح هو الأول) (وإنما صحاح)  
الصحة لا يجري إذا صححة الشهادة المسموعة لا يثبتها - والصحة الفعلية لا يثبتها  
(وإنما) مشروعية الجماعة وإن كانت - على عدده وحده - بعد الشروع فيها إلا  
أنها لا يثبت على صحتها ومشروعيتها في أصل الصلاة (وإنما) وفي الجوارداً المتمركزة  
لاختصاصه بضرورة عرض مع - فتمت الأسماء صلاته لا تشمل المقام

وكن يمكن الاستدلال بشروطها في الموضع الثاني الأعراد عصاها إلى  
ما سطره من صحة الجماعة فيما إذا كان من سنة الأعراد أو الصلاة صحيح (أ)  
البحر عن الصادق (ع) في أن كل يكون حسب الأسماء فيصل الأسماء والشهادتين  
بسم الله ويمضي في حاجته إن أحب فيه ذلك على جوار الأعراد في حال  
شهادة الإمام (ودعوى) أنه لا بد من جوار قبله السلام بمعنى عدم لزوم إمامه  
فيه فتكون القدوة باقية إلى آخر الصلاة فيخرج - إلا أن الجماعة لا يثبت الأعراد

(مقدمة) - من المعنى قصد الانفراد الافضل للتقدم على الامام بالسليم وبعبارة اخرى من يعلم ان بالسليم يخرج من الصلاة والجماعة ويعمد لاسانه قبل الامم يكون ذلك قصد الانفراد به فتدبر

واما الموضع الثاني - فشهد بحوار الدخول في الجماعة مع انعم على ان يفرد في الاثناء احببوا ومشروعية مثل هذه الجماعة - المخصوص الكثرة او ردة في المسبوق وفي ايتم الامم بالمعصية والافشاء في الردعية الثلاثية والثنائية وشرعية صلاة ذات الرقاع وبحود ذلك (فان) بمنصها ان الجماعة كما يستحب في تمام الصلاة تستحب في اعاضها وندخل بينها المتكبر من قبل تعدد المطلوب بمعنى انه لا تكون مشروعية في كل ركعة مشروعة بقائه ما هو من الى اخر الصلاة ولا ردة ذلك بضميمة ما تقدم من ان الجماعة عقول فردية ليست حقائق متعارضة كظهور والمصير من الجماعة كهيئة طارية على الصلاة كالمسجدة حوار لا افراد وان كان عرفت عليه من الاول (و دعوى ) ان سبب المخصوص اما و ذلك في مقدم الضرورة او انتهاء صلاة الامام الموجب لحصول الافراد فها فلا يستبعد منها كون الجماعة بحسب تعدد المطلوب بمعنى الذي ذكرت (مقدمة ) ان الضرورة والحكمة القهرية انما تصلح عذر الانفراد في الاثناء لا جوار الجماعة في ركعة او ركعتين مثلا ما لم يكن للجماعة فيها مرتبة من المطلوبة (وتؤيد ) ما (١) ورد من ان تكبيرة مع الامام تعدل كذا وركعة تعدل كذا وسجدة تعدل كذا فان صاهر ذلك مصوبية الجماعة في كل جزء مستقلا و (اما ما افاده) المحقق ابراهيم في الامام من انه في القسم الاول من مالون بانه الافراد تشبه ادله بالانتماء فيصير السجود بذلك مشروعا فلهذه الاحكام الانتماء - وفي القسم الثاني اي مالو كان باعائه من الاول شمول اداة الجماعة محل تامل - فبغير ظرر الوجه - ادلو شملت ادلة الجماعة للجماعة في بعض الصلاة فهو في القسمين والافك

أما المصنف الثاني - فعلى القول بصحة الجماعة لا كلام في صحة الصلاة -  
 وأما على القول بعدم صحتها - فإن أتى بها هو وطئها المفرد صحت صلاته -  
 سواء أكان مأويا بالأبرار من الأول - أم بداه ذلك (أما في الثاني) فإنه لا وجه  
 بمحكم بطلان الصلاة (المطلية قصد الإتيان في بعضها - أو كون الجماعة موعة  
 وشيء مهم لا يصبح كذلك أم الأول - فإن الأصل عدم المصلحة - وأما الثاني  
 فبما تقدم من أن الجماعة كهيئة طائفة كانت - محدية (وأما في المورد الأول) فإنه  
 لا وجه لتوهم بطلان الصلاة - مصفا إلى ما عرفت سوى أنه إذا قصد بالجماعة  
 الأمر يكون تشريعا محرما (وفي) أنه لو سلم سريته حرمة التشريع إلى المعص  
 المحارحى - بقول الجماعة هي كهيئة الطائفة ولها وجود آخر غير الصلاة تتحقق  
 بقصد الإتيان فلا وجه لسريته المحرمة إلى الصلاة

والأجل وطئة المفرد فإن فعل ما يوجب مطلق وجوده - اطلأ بطلت الصلاة -  
 والأكمل لو تركه اقترانه - فإن كان مأويا بالأبرار من الأول صحت صلاته أيضا - فإن  
 تركه اقترانه مع عمدي أو مع جهل تقصيري فلا مورد تحديث لانعدام الصلاة وإن  
 بدله ذلك مع - فقد يقال أن مقتضى حديث لانعدام صحة الصلاة - إلا أن في شموله  
 بعدم تمامه - فإن نقص صلاته مع من حيث القراءة إنما يكون مستندا إليه باختياره  
 وعدمه بقصده - لأن أراد أدلوم بقصد ذلك لما نقصت الصلاة من هذه الجهة وانحدرت  
 محتصر بها إذا انحصر الإنسان بالصلاة تمامه - لا عادة وفي المقام لا يحصر بذلك

### تنبيهات

ثم أنه يسعى التنبيه على أمور (الأول) يحوز به الأبرار في جميع أحوال  
 الصلاة ولا يفسر الدخول معه في ركع أو أدركه في أثناء القراءة وعارقه قبل الركوع  
 صحيح كما صرح به جمع من الأساطين واحتمل بعضهم توقف انعقاد الجماعة على إدراك  
 ركوع الركعة الأولى - لمادل من المصنف على عدم الإدراك إذا لم يدرك لركوع

(وفيه) أن تلك المصوح صابرة في إسداء الجماعة (أم حصل منه ذلك وانصف بوصف المأموميه) ويحمل الإمام لقراءة عنه (فالأصير) هو الأول لأن الجماعة مفتتحة متقدمة مسجدة في كل جزء من أجزاء الصلاة (مع) أن صحيح (١) عند الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن (ج) في رجل صلى جماعة يوم الجمعة فركع الإمام ولحقه الناس في حذر أو سقوطه فيه فبشر على الركوع ولا السجود حتى رفع السجود رؤوسهم إلى ركع ثم سجد ثم يثني وقد قدمه يقوم أو كعب يصيح قبل (ج) يركع وسجد ثم يثني في النصف والأشياء حيث وجوه حبره (٢) الأحكام (كثافي) في حقه من دلالة على عدم اعتبار أداء الركوع والإمام واصحة (أشياء) أدنى لا يتركه قبل الركوع - فسد أو - (الأول) أنه يجري عليه حكمه بصحة من محل لا يمكن ذلك بعد إعرائه أو في ثبته - فإن كان بعد لقراءة لا يجب عليه ثبته وإن كان في ثبته شيء ما بقي منها. أخرجه في الجواهر - من حيث قوة إسداء الجماعة وجمع من محشاه (الثاني) من كان بعد إعرائه لا يجب عليه شيء وإن كان في ثبته تحبسه أو دأبه أو ما من أشد فيها وهو محكي عن الحرة وسد كره وبعد إعرائه واجتماع الجماعة والأحكام (الثالث) من عن بعض وجوب القراءة مطلقا وسوجه في محكي المذكري - والأظهر هو الأول لأطلاقه صحة رواه الأحرار - فله يقتضي إجراء قراءة الإمام عن قارئ المأموم وبعد ما يتركه ولم يثبت أحد في أنه لو أشرد بعد الركوع لا يبعد مع إعرائه معه - يركع - ولو كانت الجماعة محضية بجان كونه مأموما لزم ذلك

واستند لقول شاذي بن - وردوا واحد شيء واحد لا يجرى وهو كما ترى - واستدل للقول أشاذي بن الأدلة بما تدل على سقوطه إعرائه عن المأموم وعليه فإذا بوى الأثراد واجتمع في وجه لأثرادها (وفيه) ما تقدم من أن من هذه الأثراد



مدعوى ظهور مالا يتحظى في ارادة الارتنفاع - بان يكون العو مقدار لا يمكن طيه  
 بخطوة واحدة من يحتاج الى خطوة لتعود عليه او غير ذلك كما عن بعضهم او  
 انه يحتمل عليه - بقربه قوله وخ، بعد ذلك فان كان سهم الح - فيه ظهر في  
 كونه نهر على مرسى ادعى هذا (ليس) مع ارادة العرض كما عن المحقق يريد  
 (ويكن يدعيه) مدعى الى ظهور مالا يتحظى - او قدر مالا يتحظى - في ارادة المسافة -  
 ان من احجر صريح في ذلك - وهو قوله يكون قدر ذلك مسقط الح - وعليه فيشعر  
 انما هي ان قوله فان كان ستر الح في مقام بيان مانع مستقل ولا يكون نهرين  
 على ما سبق مع ان المحكى عن بعض صح الوامى - بالور

فانصوح - بالاستدلال بهذه احكام الحكم (ودعوى) انه مختص بما بين  
 المومنين انفسهم - ولا يعم ما بين المومنين والامم (مسافة) بان المومنين انفسهم  
 انما يرجع الى جميع من تقدم - وهم الامم - والمومنين - واهل البيت  
 وانصف الذين يتبعهم فان قلت ( ان احجر مروي في الوسائل هكذا - وان  
 صلى قوم بينهم وبين الامم ستر او حدار الح - وحيه فلا يعم ما بين المومنين  
 انفسهم ) قلت ( ان الوسائل احاديث مروي عن احجر عن الكافي وبتحديث وانقيه  
 والموجود فيها من تقدم ( فحصل ) بان المستند من احجر اعتبار عدم الحائل  
 بين الامم والمومنين وبين المومنين انفسهم

ولا يعارضه مولى (٢) ان السهم عن الرضا (ع) عن الرضا صلى الله عليه وسلم  
 في مكان صبيح ويكون بينهم وبينه ستر او حدار ان صلى بهم قال (ع) نعم - لان  
 في بعض النسخ (شر) بدل (سر) وهو اسبه تعرض كون المكان صبيحا مصافا  
 الى انه يتعين طرحه على التدبير الاخر لا عراض الاصحاب عنه

## فروع

الاول ان هذا الحكم انبى ذكره اما هو في الرضا (الا) لعدم

اعتبار عدم الحائض (في المرأة) في الجملة مما لا اشكال فيه ولا خلاف الا في الحلبي - لموثق (١) عمار عن الصادق (ع) عن الرجل يصلي بانقواء وحلقه دار فيها نساء هل يجوز ان يصلي حلقه قال (ع) نعم ان كان الامام اسلم منهن قلت فان بينهن وبينه حائطا او طريقا قال (ع) لا بأس

ووكالت مقتدية بالمرأة فهل يعتبر عدم الحائض كما عن الاصحاب - أم لا - وجهان من اطلاق الصحيح ومن ان الظاهر من قوله (ع) فان كان بينهم ستره المحكوف مصاب الصحيح الرخاء (وحيث) ان استعادة الحكم للنساء في بعض الموارد مع كون الحطاب متوجها الى ارحاب اسما هو بواسطة العلم بعدم خصوصية المذكورية - وفي المقدم يحتسب ذلك مصابعا الى معارضة ذلك في الصحيح بحريان مثله في الموثق - فلا ماص عن الرجوع الى ما يفضيه الفواعل وقد عرفت في اول هذا البحث انها تقتضي عدم اعتبار كل ما شئت في اعتباره مع عدم الدليل عليه والظاهر انوية اوجه الاول والاثنين بالصميم المذكورين هو بتعليق كما في سائر الموارد

الثاني اذا كان الحائض في بعض احوال الصلاة من قيام او قعود او ركوع او سجود فهل تنحل الجماعة ام لا وجهان بل قولان (قد اسد) بـ الاول لا اطلاق واورد عليه كما عن المحقق الثاني - بان اظاهر من قوله (ع) فان كان بينهم ستره او جدار هو استمرار وجود الستر في جميع احوال الصلاة - لانه حال نقوله صلى قوم يصير المعنى صلافي حال وجود الحائض و واضح انه لو كان الحائض في حال الجنوس فقط لا يصدق قوله صلوا في حال وجود الحائض (وعيه) اولا النقص باكثر مواع الصلاة فان ادلتها تنصص الهى عن الصلاة معها - او بطلانها مع وجودها (و ثانيا) بالحل وهو ان الصلاة مركبة اعتزائية تدريجي الوجود وتنشأ تكون الجماعة كك - وعليه - فادان دليل على اعتبار شيء او عدمه فيها

او بطلانها مع وجوده في الار في بدن تبيين كونه معصرا في المجموع  
من حيث المجموع فلا يندرج وجوده في بعض الاحوال و في كونه معصرا في المجموع  
بمعنى اعتباره في حال التلبس بكل حال من حيث التلبس ووجوده ولو في حال من  
الاحوال و لكن الظاهر هو شي لا يحدده لحد الاول و لا يحلحله في غير هذه فليدبر  
في الظاهر هو الاول و لما ذكرناه صرح به في كتاب الحائض و قد بينا في مجموع  
عن المشاهدة لا في بعض احوال ان كان جالس في الصلاة و قد جمع - مع - مع -  
ما كان جميع المشاهدة في حال جالس في الصلاة و قد بينا في كتابه لكتاب  
لا يثبت به بالاحلاف و قد بينا في كتابه عن الحائض و قد بينا في كتابه  
والجدار عليه عرفا كما هو واضح

الثالث - اذا كان الحائل في بعض احواله مشاهدا في حال الصلاة كما  
اذا كان راحيا او كذا في ثوب - او كذا في كذا - هل يكون ما قدمنا (و قد بينا)  
مسبب على ان ما في الحائض من حائض في حال الصلاة و قد بينا في كتابه  
دلت استر بمعنى ان الاستر قد يكون حائرا و قد يكون غائبا و قد بينا في كتابه  
يكون موضوع استر و اخرى لا يكون كذا و ان كان في الاستر - ام هو ما سطر  
اصل الاستر فيكون الحائل في حاله هو ما سطر فيحكم سواء تحقق به الاستر  
ام لا - ادع على الاول لا يثبت به بعدم استر و عدم الجمع عن المشاهدة و على الثاني  
فيه ناس بصدق الجدار والحائل و الثاني اصح و لا يظهر من تعقيب الحكم على  
الجدار و ذكره في مقبل استر اما هو راء معنى اخر غير ما سطر و لا يظهر  
ارادة مطلق الحائل و ان لم يجمع عن المشاهدة (واما دعوى انصرف الجدار عن  
مثل الشبيك والرحاح (ممنوعة) فلا يظهر هو اجمع

ثم انه قد استدلل على الجمع عن الافتداء حلف الشبيك - و جهين اخرين  
(احدهما) عمود المتصير في الحائض المتقدم فان اطلاقها يشمل ما اذا جعلت  
مشككة (و فيه) ان الظاهر كونهما اشارة الى اقتصار جرحه في ذلك الزمان -



وكونها أو غيرها مشكك غير معلوم (مع) أنه لو سلم كونها بلاشارة إلى الجنس يكون ذلك مباحا فإراده أني أحدثها المحرمون وبسببها أخرى ما كان من سبب ما تعارف حدوثه في عصرهم (الثاني) عدم ما لا يتحصى بتقريب أن ما لا يتحصى فردين - أحدهما - ما لا يمكن فيه محصورة ثانيهما - ما لا يتحصى للحائل (وفيه) ما تقدم من ظهور المحرمين صراحته في إرادته المبررة

## حكم جماعة من يحتاج من يكون بحيال الباب

أربع نواحي الحائل بين الإمام وبعض المأمومين أو بين بعض الأصناف الأخرى والصنف السابق الأول من هو حائل الحائل متصل بمادة - كما ذكرنا الإمام في المحراب الداخل وكان بعض المأمومين واقفاً تحت أساب من الصف الأول أي أحرار الصوف والآخرين على يمين من بحيث أساب أو شمانه - واشكك في صحة جماعة من بحيال الباب كما صرح بها في الحزن المتقدم فهل يصح جماعة الباقيين أم لا - وجهان - وقد اختلفت فيه أقوال أعموم وثبتت فيه كتبهم (من) أشواغهم بوصفي الإمام في محراب داخل صحت صلاة من يشهده من الصف الأول خاصة و صلاة الصوف النقية أجمع لأنهم يشهدون من يشهده (وعن) المدرس بوصفي في محراب داخل صحت صلاة الحاجين من الصف الأول خاصة وقريب منهما غيرهما (وعن) صريح جماعة وصاهر آخرين خلاف ذلك وأنه يكفي مشاهدة من يشهد الإمام ولو بوسائط سواء كان في صفه أو في الصف اعتمده عليه بل (بل) هذا هو المشهور بين الأصحاب

وكيف كان الكلام يقع في مورد من (الأول) في أنه هل يعتبر عدم الحائل بين كل مأموم وبين الإمام - أم يكفي عدم الحائل بين المأموم وبين مأموم آخر لا حائل بينهما وبين الإمام وإن كان سهو بين الإمام حائل (الثاني) في أنه هل يعتبر المشاهدة القدامية بين المأموم والإمام والمأمومين بعضهم مع بعض أم يكفي مطلق المشاهدة ولو كانت

مبسة أو يسارته ما يكون مشاهداً من على يمينه أو يساره - وقد وقع الخلاف في كل منهما

أما الأول - فقد استدلل لاعتبار عدم الحائل بين كل مأموم والامام - بأن التصدير في قوله (ع) (١) في كتابهم ستره أو حذار فليس يرجع إلى المأمومين فيكون حجة وبين الامام مجرد فيكون الاستدلال كتاب بين المأمومين وبين الامام ستره أو حذار فليس ثبت بهم بصلاته وظهور ذلك اعتبار عدم الحائل بين كل مأموم وبين الامام (وقد) ان الظاهر يرجع التصدير إلى ما اراد به في الفقرتين السابقتين على هذه الفقرة وقد تضمنت احدهما لاعتبار عدم البعد بين الامام والمأموم - والثانية لاعتبار عدم البعد بين المأمومين بعضهم مع بعض - فكان هذه الفقرة احكاماً فصل في ثبت محرمين ومتضمنة لاعتبار عدم الحائل على النحو الذي اعبر عنه احد فتكون ظاهرة في ارادة ان لا يكون بين المأموم وبين الامام - ومن هو مشأ لارتباط الامام حائل - ومن هذه الجهة لا اشك في صحة جماعة من نحاسي من يكون بحال الباب

وأما الثاني فمن جماعة عدم الاكتفاء بالمشهد أو البيعة أو ايسر طريقة واعتبار المشاهدة القدامية استدلالهم بقوله (ع) في الحسن المتقدم ان كتابهم ستره أو حذار فيس ثبت بهم بصلاته لأمس كتاب بحال الباب - وتقريب الاستدلال به من وجهين (احدهما) ان المشتكى هو خصوص اشخاص المعصية بحال الباب في قبل حاشية من كتاب على يمينه وبه (ثانيهما) ان الاستثناء اما يكون عن قوله (ع) وهذه المقاصير ثم تكن في ركن احد من اساس قدم عليه فيكون هكذا وليس لمن صلى خلفها بصلاته من فيها صلاة الأمن كتاب بحال الباب

ويكن برد على التقريب الاول - مصابها أي ان لارمه بطلان صلاة جميع الصوف المتأخرة الا من كتب بحال الباب لانه اذا حكم بطلان طرفي النصف

الاول لعدم الاكتفاء بالمشاهدة اليمينية واليسارية من الحكم بطلان طرفي النصف  
 الثاني لحبوة طرفي النصف الاول منهم ومن هو بحيال الناس فلا يمكن لهم  
 المشاهدة الا من اليمين واليسار وهذا ما لم يسم به احد من الاصحاب فانهم صرحوا  
 بصحة جماعة الصنف المتأخره اجمع - ان المستثنى يحتل ان يكون النصف الثاني  
 بحيال الناس في مقابل الصنف الواقع عن جبهه لاجنب من الشخص الواقف بحيث  
 الدب (ويشهد) ان موضوع الحكم في الفقره السابقة على الفقره المذكوره انصف  
 ويحتمل ان يكون الشخص الواقف بحيال الناس - وعلى الاول عدم دلاله على ما  
 استدل به به واصح بل على العكس كما لا يخفى - وما على الثاني فحيث ان  
 المستثنى منه كما عرفت كل من لا يكون بينه وبين من هو متصل به واسطه في انصافه  
 بالامم - وبعبارة اخرى من يحكم بصحة افتراءه حيث لا محالة يكون المستثنى  
 من ذلك من جهة جرحه عن ذلك موضوع الحكم - لا في نفس من هو وراء  
 الحدث الذي يكون بينه وبين اصل به حيث - لا في ذلك جرحه من كس على  
 بعبه ويساه (ويرد) على الترتيب الثاني - اولاً - ان يكون الاستثناء عن قوله (ع) وهذه  
 انه قاصد راجح خلاف الظاهر حدا - وثانياً - انه لو كان استثناء عنه - فالمستثنى منه  
 ليس من يصلى في صف في الصف اجمع في فداء الدب الذي ليس بينه وبين من هو  
 واقف بحيال الدب حيث - ان من يصلى خلفه في حياجه لقوله ليس لمن  
 صلى خلفه حيث قصر الصلاة على من يصلى خلفه اخصاص (فتحصل) ان هذه  
 الجملة لا تدل على ما قدمناه - فالأظهر صحة جماعة من مجاحي من يكون بحيال الناس  
 الخامس - له ثبت في وجود الحدث - ان كان مسوق بغيره من غير  
 عدمه للاستصحاب (ودعوى) انه لا شبهة انصاف صلاة الماءوم ان لا يكون به  
 وبين من يتقدمه سترقة او حذر الذي هو معسر في صحة الجماعة (مدفعه) به  
 لا استفاد من احسن اكثر من مانعة الحدث وعنه يجري فيه الأصل - وبه يظهر انه لو لم  
 يكن مسوق بعده وان لم يجر الاستصحاب الا انه تجري اصابه الرأيه سواء  
 على جريتها في الشبهات او موضوعه التعرؤية الضمنية ومرتبتها يحكم بصحة

الجماعة - وبعاره أخرى - قد عرفت في دور هذا البحث ان مقتضى الأصل عدم اعتبار كل ما ثبت في اعتباره في جماعة وجودا أو عدم كانت الشهادة موضوعية وحقكمه (وما ذكره) صهر ضعف ما في العروة من التفصيل بين ما في علمه وعدمه فحكم في الأول باحترام الأصل - وأعبر في الثاني الأطمينان بعدمه - وضعف ما في التفصيل بين حدوث الثبوت في الالاء - وحدثه قبل اندحور فيها - والحكم في الأول بحريين الاستصحاب - وفي الثاني بعدمه

### في اعتبار عدم العلو

(و) الثالث عدم علم مكان الإمام عن الماء ومه (لا) تنعقد الجماعة (مع علو الإمام في المكان لها بعدله) على جمهور من عن جماعة دعوى لاجتماع عليه - وعن الشيخ في اختلاف الثوب - كراهة مدعى عليه الاجتماع - وواقفه صاحب أحدرك والحديرة وعرفهما وفي شرح وعرفهما - رد في الحكم (ثم ان) هذا ليس بالمعنى على طوائف - منهم من قدر العلو المانع - بشرط ما يريد وهو ما يحسب ان المشهور - ومنهم من قدره باعتدله - وهو رجوعه الى الأول كما شهدته بعضهم جمع بينهما ومنهم من قدره بما لا يتخطى - وهو المحكي عن الدروس - وهو حرر الحانوى واجمعرية وغيرهما وقد استدل جمع منهم بهذا الحكم بحسن رواية المتقدم بدعوى ما يرد في الموضوع مما لا يتخطى هو مصنف البعد الذي لا يمكن طيه بخطوة كان قد ثما على الارض - أو سقوطها - ولكنه خلاف الجاهر جدا - فان لظاهر منه البعد الموصوف في الارض - ويؤيده انه لو حمل على ما ذكر لزم التحصيل مع في رواية من جهة ان العلو الذي لا يتحصى ليس مباحا - ليسه الى موقف المصنوع المصحح - ليستدل له معهود موثق عمر المتقدم في - أنة اعتبار عدم الجاهل - وهو وان كان معنصى اصطلاحه عدم اعتقاد الجماعة بما اذا كان الإمام مساويا لمصنوع في الموقف - لكنه في هذا المورد يعيد بما متعرف وبموثقه (١) الاخر عن

اصدق (ج) عن الرجل يفتي بقوله في موضع اسفل من موضعه الذي نصلي فيه - فقد (ع) ان كان الامام على شيء - فذكر ان احدى موضع ارفع من موضعهم ثم تحرر صلاتهم وان كان ارفع منهم بغير ارفع واكثر او اقل - اذا كان الارتجاع (نظر مسيل) كما في كتابي وعن بعض نسخ الهدى (او يقطع مسيلا) كما عن بعض نسخة الاخر (او يكثر شبر) كما عن نسخة الثالثة (او يكثر يسير) كما عن نسخة رابعة (او يقطع مسيلا) كما عن نسخة من كان ارضا مسووعة وكان في موضع منها ارتدح فقام الامام في الموضع المرفوع وقام من حلقه اسفل منه والارض مسووعة الا انه من موضع واحد فلا بأس انتهى وورد عليه سيد المداين - في ضعف سند من في حديثه فلا يصح ولا يصح العرف عنه في حكمه من باب الاصل (وفي) انه لو شى حجة لا سمح اذا كان لعمارة احدى ادعى الاجماع على العمل به - انه لو شى في محل الاستدلال به ودلالة كونه كما ستعرف ومحصل (وه) انه يدل على ثبوت الناس اذا كان عند الامام على وجه التيسير او - ج - انه لو كان بغير اشرار وريد - وعنده ثبوت الناس ان كان من - اشرار - او كان العدو على وجه الاحتياط فلب دعوى ثلاث

الاولى دلالة على ثبوت الناس ان كان العدو تسيما وهدرا اشرار والذليل عليه - ان كفة - في قوله (ج) وان كان ارفع ارج شريطة لا وصية - والارم المصع عن ارتفاع الامام وان كان اقل من اصبع وهو يدهى التمسد مصافا) انى ان هذا لا يلزم نصف او اكثر عنه (لها) لو كانت وصله تكون مسووعة لبيان العرف الجعوى (مع) انه ورد في بعض نسخ - (واما) حرانها فيس قوله (ع) فان كان ارض ارج والا - المصع من الارض من من اصبع في غير الارض المسووعة وهو خلاف الضرورة - بل هو اما محذوف وهو قوله جار - او موجود وهو قوله لا بأس (وعلى ذلك) فعلى نسخة الشر دلالة على المدعى واصحة - و

اما على سبيل السج فلان المتبادر من قوله دغ، وان كان ارفع منهم بقدر  
اصبح الحج او المنيف من اراده ما يقرب من اصبح عاينه اى الشر  
الثمة دلالة على عدم التأس بما اذا كان اعواقل من الشر - و تلك سماء  
على سجة اشر واصحه - و اما على سبيل السج فلان من المتبادر منه ما يكون عاينه  
اشر - كذلك - والا فلانك فيتمك بعدم ما عينه باطلاقات ادلة الجماعة والاصل  
الثالث دلالة على عدم ما عينة اعوا اذا كان على وجه الاستحار حيث يكون  
المو ثد ربحيا على وجه لا يما في صدق اساط الارض والدليل عليه ذيل الموثق -  
هذا في علو الامام وعرفت اعتبار عدمه

( ويجوز العكس ) اى لا تأس نعاو اسموه على الامام ولو بكثير - بالاحلاف  
ظاهر فيه دعوى جماعة دعوى الاجماع عليه ( ويتهمله ) قوله دغ، في دليل الموثق المتقدم -  
وان كان الرحن فوق بيت او غير ذلك فكذلك كراهه غيره و كان الامام يصلى  
على الارض سهل من حار بل رحل - يصلى حقه ويمدى بصلاته وان كان ارفع  
منه شىء كثير - و نحوه موقفه الاخر المتقدم وخبر على بن جعفر ( ولا يعارضها )  
خبر (١) محمد بن عبدالله عن الرضا دغ، عن الامام يصلى في موضع والدين حقه  
يصاوب في موضع اسهل منه او يصلى في موضع والدين خلفه في موضع ارفع منه  
- دغ، يكون مكفه - و - اهر حقه على الاصلية حقه

## في اعتبار عدم التباعد

(١) اربع ان ( لا يتباعد الماهوم ) عن الامام او من تقدمه من العامة من  
( بالعارض عن العادة من دون ) ان يكون سهما ( صوف ) مصلحة على المشهور  
بن الاصحاح فلا وتحصيل الشهرة كما ان تكون اجماعا بل هو كذلك في ظاهر  
التذكرة - كما في الجواهر وما عن المسحوق من انه اذا كان بينهما ثلاثمائة ذراع  
صحت الجماعة وعن التذكرة احتماله - لم يتحقق صاحب الجواهر ره حكاية

ذلك عنهم وكيف كان فلاشبهه في ذلك لعدم صدق الجماعة والاجتماع مع البعض  
المتعدد. وهذا مما لا كلام فيه. أما الكلام في أنه إذا كان بهما قدر ما لا يتحصى  
هل تعقد الجماعة أم لا. المصوب إلى المشهور هو الأول (وعن) العدة الثاني و  
ادعى عليه الاجماع (وعن) أي اصلاح وجماعة من المتحررين كصاحب  
المدار والشمس والحدائق وغيرهم وصاحب السند والكاتب والصدوق موافقته. و  
شبهه حسن (١) رارداً على قوله - انصبي قومه وبهم ومن الامام ما لا يتحصى فليس  
ذلك الامام به باءه ووصف كذا انه يصح صلوات الله عليه وهو انصبا على  
تمامهم قدر ما لا يتحصى ومن ثلث لهم صلاة - الى قوله - واجبا امرأة صلت  
حلف امرأ وبها وبه لا يتحصى فليس بث صلاة وطاهر المقررات اثلاث  
اعشار ذلك لظهور النفي في نفي الصحة

و اورد على الاستدلال به بإيرادات - الاول ان الذي قد تعارف ارادة  
في الكلام منه فلهذا اراد به ذلك في الجملة (وقبه) انه مع ذلك صاهر في هي الصحة  
ويؤيده في اسقام اقراء بحكم حديث

الثاني - ان احسن مدخل بقوله (ع) سعي لمصروف ان يكون تمامه مواصلة  
بعضها الى بعض ولا يكون من انصاف. لا يتحصى يكون ذلك قدره فقط حسب  
الاسناد اذا سجد فان كلمة يسعى ظاهرة في الاستصحاب لا لاشبهه في ارادته بالصلة  
الى كون انصوف تمامه وحديثان فوه (ع) ولا يكون بين انصافين عطف على مدحول  
يسعى وظاهر في ارادة بيان صوابه اصل فكوب المحصل من هذه الفترة انه  
سجد تواصل انصوف لا يكون سجد قدر ما يتحصى كقدر مسقط حد الاسناد  
اذا سجد فانه في هذه الصورة لا يتحقق شيء من البعد ان يكون سجد عند عطف  
من تقدمه وتصل انصوف. وعنى ذلك مما ان الحرف شهد به على بعض فتكون  
المقررات الثلاث في الصدر محمولة على الاستصحاب (وقبه) اولاً ان (ولا يكون)

عطف على كلفه يعني مدحولها (وشيانا) ان ظهور معنى في ارادة الاستصحاب  
بحولها ان يكون صادف عن ظهور المعنى في شيء اخر منه - غير ذلك  
ثالث - انما هو من اعقبات اعتبار ان لا يكون بين الموقوفين وبين ما لا يتحقق  
منهين حملا على الاستصحاب لاسما بعد تنبيهه في الدرس بان الامر قد مر مقتضا حسنة  
الاستصحاب مدحولها مدحولي عن المدحولي هذا هو قوله في يكون مدحوله عند عقده  
تقدمه كما هو واضح ويذهب عن مدارك مدحول (وقوله) ان التباين اذ قد وقع  
المتقدم والمؤخر وحدث من جهة ظهوره في ارادة ما لا يتحقق باعتبار المدحول  
التي يكون مدحولي الاستصحاب وهو محض مدحولي يمكن فيه من الايمان بجميع افعال الصلاة  
ويشهد به مدحولي اي ثبت - لظاهر من نواصل المدحول في افعالها ان صاحب الاستصحاب  
فكذلك يكون ارادة من ولا يكون من المدحولين ذلك كما لا يخفى وعلى ذلك فلا وجه  
لحمل على الاستصحاب .

ارابع - انما هو مدحولي فيما لا يتحقق مدحول ويتردد بين ابعاد الدرس لا يتحقق  
وبين المدحولي لا يتحقق او مدحول الدرس لا يتحقق والاسم الاستدلال (وقوله) مقدم  
في الحائض من المدحول كما صرح في . وهو المدحول والاسم ساقط وراجع

الخامس - ان يفرض موثق عدم الاستصحاب في اسماء الميراث مع مدحول المدحول  
انه يجوز انما ان يقتضيه حيث الامم في ذلك من غير وجه حائض او صريح - فانه  
وان ورد في الميراث الا انه لعدم اعمد بالنقص - بها وليس ارجح من مدحولي المدحولي  
وبين المدحول المدحول ذلك حملا على غصنة (وقوله) انه حيث يكون المدحول  
وارد في مقام بين عدم مدحولي الحائض والصريح - وقد بين للحمل على ما دالم يكن  
بين مدحول الميراث وهو وقف الامم قدر ما لا يتحقق المدحولين ذلك لعدم لاطلاق له  
من هذه الجهة

سادس - اعراض الاصحاب عن المدحول (وقوله) انه حملا على الاستصحاب  
لما تقدم والمدحول ليس معرضا عنه - فالأظهر ان ان لا يكون بين موقف مقدم



و- حد المتأخر اريد من مالا ينحط اي لا يمكن فيه خطوة ولا بعد دعوى ان  
هذا المقدر من الفصل بعد عدا في اربعة محلا بحيث اجمعه وعبها فلا يراعى ولا  
كلام في ايس- ويمكن ان يشهد له بخبر (مصحح) ان من عن الصادق (ع)  
اقل ما يكون ستم ورس اعلة مرض عر و اكثر ما يكون مرض مرض - سهأ  
على ان المراد منه تصف المقتدر او الامه كما عن امحسني وعنه ولا يحتمل  
دلالة على هذا

فتى في أحواله أمور ( لاوب ) يصح عذمه بحضرة هذا الشرط يشهد  
الصلاة بل هو معسر العدل واستداده كما هو المشهور من الأصحاب على ما سب  
أيهم - خلاف أمان الشهيد فدهى هو أعمده منه - إلى القبول كونه شرط في الاستداه  
فقط . و تمة حص من مخرجه - لحسن المتقدم منه يد ماطلاقه على اعتبار  
هذا الشرط في جميع حالات الصلاة

الثاني : وكذا في اصطوف منضاه واحد منها مهيئون للجماعة من يحوز المريد  
ان يحرم قبل امر به . حسر في احرامه ان يكون متحرا عن احرام من يتصل به  
وجهاً - فهو مما الاول - فيه وان كان مستحي صاير الدليل المقتضي هو الشاي -  
الا انه لسيرة المستمرة اي رتب المصنوع (ج) المستكشف اضرارها  
بالرهبان ادلوا على عدم دخول العبد في الجماعة الا بعد احرام الاقرب واجرام  
ذلك المستمر ذلك بشرط في الاحرام - لا مع لحقوق الجميع - لا في الجماعة  
الكثيرة كجماعات المعتقد في او احرام غير رسول الله (ص) - لا من الالتزام بكيفية  
تعيّن المتقدم للاحرام

الثالث لو انتهى صمد من أي اعتداف متدد = أدى ذو واجبه في انصاف  
المتأخر فعرض احد في الانباء فلا كلام في صيرورته مفرء اولم بعدا لمتقدم ابي  
الجماعة فلا فصل - اما الكلام في انه بوعد ايها فلا فصل فهل تكون الجماعة

دعوة أم لا وجهه - لا بد من دعوى الظهيرة الأولى من جهة أن البعض المعترض في العرض  
ظير الحائل غير المستقر تكون لادلة الدالة على ما جاء في مضمونه أنه ولا أقل  
من الشك فأخرج استصحاب بقائه الجماعة

## يعتبر عدم تقدم المأموم على الإمام

الحائس أن لا يتقدم المأموم على الإمام - وهذا الشرط مما اجمع الأصحاب  
عليه صريحاً وظاهراً - حكاه جماعة من الأصوليين - وهو كذا في - بل لحكم  
المرور من الأمور الإسلامية عند لمشرعه من جدار لا - على وجه كذا - بحق  
بالضرورات ويسأله لا اعتبار فلا مورد لاصالة الكلام فيه - إنما الكلام في أنه هل  
يعتبر الشرح عدم يجوز مساواته معه - فالشهور بين الأصحاب على ما يسأل اليهم  
الثاني - وعن أسكرة دعوى لا جد على

وقد أسند له نوحه (الأول) لأجماع (وفيه) أن المحقق من غير حاصل  
والمنقول من سبب صحة مع الإمام - أي وسبقه - عدم صحته الاستدلال  
به فلا يكون الأجماع على فرض ثبوته مدور شئ، إطلاق أدبه الجماعة (الثالث)  
صالة البرائة عن أسببه - وجدانياً وجهياً - بل قد أمكن ذلك بخصوص على  
اعتبار الشرح (الرابع) إطلاق الأمر بوقوف المأموم أو واحد من يمين الإمام في الحصة (١)  
وهو كثير (وفيه) أن هذه الخصوص يست في معناه - بل قد أمكن ذلك بخصوص على  
يتمسك بإطلاقها بل في معناه - بل قد أمكن ذلك بخصوص على  
الخشف فلا ينافيه المتقدم بمقدار يسير - بل قد أمكن ذلك بخصوص على  
إطلاق الأدل - بل بوقوف جده الإمام أو أحد من يمينه في نصف مكنز (السادس) حكم (٢)  
أمير المؤمنين (ع) صحة صلاة المحدثين في دعوى كل منهم الإمامة أو لا يكون

١- الأول - بل قد أسند له نوحه (الأول) لأجماع (وفيه) أن المحقق من غير حاصل

٢- الوسائل - باب ٢٩ - من أبواب صلاة الجمعة - حديث ١

هذه الدعوى الامع الشاوي (وفيه) انه يدل على صحة الصلاة لاجتماعه وهو موافق  
للمعدة غير مضاف لاعتبار استلزامه (التابع) اطلاق الامر بيمين المرأة في وسط النساء  
بوصلين جماعة . وفي بعض نكاح النكاح الهوى عن تقدمه عيها (وفيه) ان  
المسك اطلاق الامر بقيامها وسط في غير محله بعدد ورودها في مقام بينها  
بحكم زامانها عن تقدمه وبما هو ارادة الله على النهج المتعارف في اجتماعه من  
وقوف الامم بين يدي المومنين . وبه يظهر في ابو حنيفة (الثامن) وهو الامر بتقدم الامام  
فيما اذا كان ثلاثة فما فوق في الدعوى انه يدل على عدم لزومه اذا كانوا اثنين (التاسع)  
مدل على انه اذا دخل جماعة المسجد قبل ان يشرع جميع من فيه (وارادوا ان يصلوا  
جماعة . فابعدوا بهما . وفيه) مضاف الى ما تقدم من عدم الاطلاق له في قوله (ع)  
ولا يباين بسجدة اخرى وهي ولا يباين ببراءة مهتمة

وقد استدل لاعتبار الشاوي قللا . بوجوه اربع اصل وقد عرفت ان  
الاصل في اجتماع الرتبة ان الشبهة معناه اي اطلاق . دلة الثاني . الامر بتقدم  
اسمه اذا كان امة مومنا يدين واحد (وفيه) ان هذا الامر محمول على ان استحباب  
اطعنا ان المراد بتقدم في هذه العصوص وقوف الامام في صف والمأمومين  
في صف اخر ولا شبهة في عدم بروج ذلك . الثالث . التوقيع (١) المروى عن  
الحميري عن ماعن الاحتجاج بوارده في استبعاد عن انقصر والصلاة عند قبورهم  
عبيهم السلام . ان الصلاة فانها حنيفة بجعله الامام ولا يجوز ان يصلي من يديه  
ولا عن يمينه ولا عن شماله لان ذلك لا يتقدم عليه ولا يساوي . تنقيب ان  
المراد من الامام في التعديل امام الجماعة لا اله الاصل . والامر اتحد ابنة  
واستعاون وهو كما يرى (وفيه) اولاً انه مرسل بالنسبة اليها وان كان مسدا  
عند مصنفه وحذف الاسناد رعاية للاختصار (وثاني) . ان الخبر محكي عن  
انفيه هكذا . ولا يجوز ان يصلي من يديه لان الامام لا يتقدم عليه ولا يصلي عن

معية و شمامه - ولا شبهة في ان التسمية اصسط من لاحتجاج - ولو سلمه تدويرهما في ذلك بحيث ان احدهما قطعاً فهو من قبل الله والاحدهما بالاحتجاج لأم قبل تعارض احدهما والا يصح الاستدلال به للاجماع ( وثالث ) انه يجوز حمل الامام في التعيين على عدم الاصل من دون ان يلزم المحذور المتقدم - بل يكون المراد ان الامام في حال حدث ومقاتة وفي حال الصلاة وغيرها لا يتم عليه - وهذا الاحتجاج لو لم يكن اظهر مما قبل لاقل من تساوية معه فيصير احدهما من هذه الجهة محملاً - اربع - النصوص (١) الواردة في كيفية صلاة المرأة جماعة الامرة تقدم لامر على المأمومين بكسوف و صهوره في الوجوب غير قابل بالانكراء مصداق اي صهوره في نفسها - ان الامر به في مثل هذه الحالة ان لا يروم ابتداءه لكان لاوى الامر مساوى لكونه اجتهاد واسر - لا توقف في جملة على الوجوب ( وهذا ) ان حقه ( وتزيده ) معهودية بده الامم في الجماعات و خاصة ذلك مع عيوب الامامة - فلا ظهر - وم تقدم الامم - و تقدم الامم موكلون الى العرف

ثم ان المعتبر تقدم الامم على المأموم في جميع حالات الصلاة لما تقدم في اشراف السابق

## الجماعة حول الكعبة

ثم انه لا ناس بالنسبة على امر من - بين مقدم (الاول) انه هل يجوز للجماعة بالاستدارة حول الكعبة كما عن لاسكافي والشهيد والباحقق اشافي وغيرهم بل عن اندك ترى الاجماع عليه - ام لا يجوز كما عن القواعد والمنتهى - وجهان - وعن جماعة الاستشكال فيه

وقد استدلل للاول (باب) ما دل على اعتبار تقدم الامام على المأموم اما

يراد به تقدمه عليه بحجج الكعبة الشريفة - او بالحدود الدائرة اسفروصه حولها  
اسي يكون مركزها وسط الكعبة - وعنده حديث انه يمكن استدلالهم في الجماعه  
بالاستدلال فلا بد من اساءه على صحتها (وب) مثلاً على اعتبار التقدم مختص  
بما اذا كان استنباط الامام والماموه اسي جهه واحده وفي صور الاستدلال لا دليل على  
اعتبار التقدم والاصل يقتضي عدمه - (والاحكام)

وفي الكون غير (وب) (لا) فلا يصح اسي الامام ذكر ان لا يكون اجماعه  
مشروعه في كعبه عدمه امك فرض استند بذلك للمحافظ انه خلاف الظاهر -  
فان اسباق اسي الدهن مما يدل على اعتبار تقدمه هو التقدم في الجهة - (واما  
اشائي) فلا يصح اسي ان لا يراد مشروعية الجماعه داخل الكعبة مع كون  
قفا كل منهما اسي لآخر - انه خلاف اطلاق الحديث (واما ثبوت) فعدم ثبوته  
اولاً - وعدم كونه تعديلاً لساو وما ذكره بصره مدرك القول الآخر ولكن  
الظاهر الصحة - عن الذكرى من ارب السره عليه في عصر المعصومين  
عليهم السلام من دون انكار احدهم - ثم ان الظاهر على ما حكى ان ساء المعجورين  
لهذه الجماعه على اعتبار عدمه تقدمه الاماموه عبي الامام - عابه الامر صريح جماعه  
مهم وظاهر احرس اعتبار عدمه تقدمه الكعبة الشريفة - وظاهر جماعه  
مهم اعتباره بخلاف الدائرة اسفروصه حولها اسي يكون مركزها وسط الكعبة  
- وهما وان توافقا في الدائرة الحقيقية حوجه - الا انه ربما يفت كل منهما من  
الاخر في بعض الفروض

وحق القول في المقام - اعسار عدمه تقدم الاماموه على الامام لما كان مدركه  
الارتكار والاحكام واصروا لا بعد دعوى اعتباره في هذه الجماعه و  
لا راد كفاية احد الامرين اذ هي ما اذا لم يكن متقدماً بحد اللخططين ومتقدماً  
بمحيط اخر حيث انه لا دليل على اعسار عدمه بخلافه ايضاً ومقتضى الاطلاقات  
والاصل عدم اعساره عيسى على الصحة - واما اعسار التقدم فحيث ان دليله

لا يشمل هذه الجماعة لكنه مشروعتها بالسيرة كما تقدم فلا بد فيها من الرجوع إلى الاطلاق والاصل المقتضيين لعدم اعتباره - وبما ذكرناه يظهر ما في كلمات انقوم في المقام وتدير ( الثاني ) انه قد تقدم انه في موارد بطلان الجماعة اذا لم يحل بوطيئة المفرد صحت صلاته كك اذا احل بوطيئته ولم يكن الاحتلال عن عدم وعدم - او عن جهل بتعديري - ومع ذلك ما احل به مما يوجب بطلان الصلاة مطلق الاحتلال به وان لم يكن عمدا - وعليه - فالاحل باحد هذه الشروط عن غير عمد وعدم صحت صلاته اذا لم يأت بما يوجب بطلان مطلق وجوده - وان عشت الجماعة لانها شروط واقعة بها كمال هو مظاهر اصول - وما في بعض الاصول من نفي الصلاة عن فاقدها بعض شروطها - يريد به في عمه او واسطة حديث لاتعاد الصلاة المقصودة اى الجماعة او في الصلاة في صوره اعمهم وانما كما يظهر من راجع ما ذكرناه في ذلك انه مع الصلاة

### فيما تدرك به الركعة

فصل فيما تدرك به ركعة (و) ما تدرك به الجماعة والكلام في هذه المعنى يقع في مقامين - الاول فيما تدرك به ركعة - شئ - فم - تدرك الجماعة - ام المقام الاول - فالشهور بين اصحابنا انه ( لو ادرك الامام ركعة ادرك الركعة والا فلا ) - ( وعن ) اخصافه في اذكره ونهاية الاحكام انه يشترط فيه الذكر قبل ان يخرج الامام عن حد ركعة ( وعن ) الشيعين والقاضي - انه لا تدرك الركعة الا بادرارك تكبيرة الركوع - ومنه لاختلاف اختلاف اصولها فانها على طوائف ثلاث

الاولى ما هو مذهبنا من ذهبنا الى اشهور كصحيح (١) الحلي عن الصادق (ع) اذا ادركت الامام فذكر ركعة فكبرت وركعت قبل ان يرفع الامام رأسه وقد ادركت ركعة

وان رفع رأسه قبل ان تركع ففقدت تلك الركعة - وهذا في الدلالة على عدم اعتبار ادراك تكبيرة الركوع وان ادراك الركعة يكون بدراك الركوع - يكون مثل ما دل على ان من خاف ان يرفع الامام رأسه حار له ان يركع في مكانه ويمشي راكعا او بعد سجوده وما دل على استحباب اطالة الامام ركوعه اذا احسن بمن يريد الاقتداء به - وبعبارة اخرى يكون صريحا فيه - واما في الدلالة على عدم اعتبار اذكر قبل ان يرفع الامام رأسه - فليس هكذا نعم هو ظاهر فيه (لافتان) انه من على ادراك الركعة صرف الاذن بالتكبيرة قبل رفع الامام رأسه وان لم يجتمع معه في الركوع في - وهذا مما سمع به احد فلا بد من صرحه (عنه يمال) ان اشرعية الاوى وان كانت صاهرة في ذلك الا ان طاهر قوله (ع) بعدها - وان رفع رأسه انج هو اعتبار ادراك الركوع اذ انطأه منه الاحد في الرفع - وايضا الطاهر كونه معهودا بشرطه الاوى فتدبر - وصحيح (١) سيما من حاله (ع) في برجل اذا ادرك الامام وهو راكع وكبر الرجل وهو مقبم صلبه ثم ركع قبل ان يرفع الامام رأسه فقد ادرك الركعة - وبوجهها خبر يزيد (٢) - وقريب منها خبرا (٣) معاوية بن ميرة (٤) صحيح

اشارة ما هو ظاهر في القول الثالث كصحيح (٥) محمد بن مسلم عن السافر (ع) ان لم تدرك القوم قبل ان يكر الامام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة - ادلولا اعتبار ادراك تكبيرة الركوع كما كان مورد انتهى عن الدخول في الجماعة (ودعوى) ان من المحتمل ارادة الجماعة مع مخالفتهم ويشهد له التعبير بلفظ القوم فوجه في النهي عن الدخول مع عدم اجزاء قرائتهم عن قرائته (مدققة) انه لم يعتبر فيه ادراك القراءة واما اعتبار ادراك تكبيرة الركوع فهذا الاحتمال خلاف الظاهر - كما ان احتمال ارادة الكراهة من النهي

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢-١٥٤٣-١٥٤٤-١٥٤٥-١٥٤٦-١٥٤٧

فيه خلاف يظهر وصحيفته (١) الآخر عن الدور (ج) دا أدركت الركعة فلان  
يركع الإمام فقد أدركت الصلاة وصحة (٢) الثالث لأتعبه الركعة أي م تشهد  
تكبيرها مع الإمام . والمراد بالركعة (ج) كبر أربع ركعات من أصلها عليه  
و بولا عدم أدراك الركعة مع عدم أدراك تكبيرة الركوع ما صحح الهوى عن  
الاعتداد بثبوت ركعة وصحيف (٢) كبر واحد عن الصادق (ع) في الجمعة  
إذا أدركت الإمام قبل أن يركع الركعة فلا بد من ركعت الصلاة قبل أدركه  
عدم ما ركع الهوى يظهر أربع ركعات (و . ر عليه) منه محتمل . يكون المراد  
من الشريطة الأولى - قبل أن تشهد - ومن الثانية - بعد الدعاء عنها - (و فيه)  
أن هذا خلاف الظاهر كما لا يخفى

و ذكر في الجمع بين اثنين وحسين (الأول) حمل الثانية على  
الركعة - و ورد عليه - أنه إن كان المراد من الركعة كبرها أقل ثواب بالنسبة  
إلى صلاة المفرد فهذا راجع إلى عدم استحباب الجماعة بهذا يجوز أصلا  
و إن كان المراد كبرها أقل ثواب النسبة إلى الجماعة أي أدركت الركعة الإمام  
- فیرد علیه أن هذا لا يوجب الهوى عن الدعاء في هذه الجماعة الموحدة بتوحيدها  
- ويمكن أن يجاب عن لا يراد بأن المراد رجحان تأخير الإتيان إلى ما بعد ولو  
في حب الشهادة أراد أدراك فصيحة الجماعة (ثاني) أن يحمل الطائفة الأولى  
على ما إذا لم يترك الإمام إلا في الركوع والثانية على ما إذا أدركه منه - أهول في  
كلتا الوجهين نظر (أب الأول) فلان بعض من مسم كصحيحه أشبه  
غير قابل للحمل على ذلك فإن لم يترك الصلاة إلا الهوى عن الدعاء  
(و من الثاني) - فالإجماع على عدم الفرق بين الصورتين (فالحق) أن الطائفتين  
متماثلتان لا يمكن الجمع بينهما بوجه و لابد من الرجوع إلى المرححات و

١-٢- الوائت - ج ٤٤ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٣-١

٣- بوسن - ج ٢٦ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٣



هي مع الصفقة الأولى لكونها أشهر حتى أن الشيخ زه ادعى في بعض كتبه كما نقل الإجماع على إدراك الركعة بدراك ركوع الإمام بل هي مشهورة وادعاء ثمة كذبة شاذة سادرة فيتعين العمل بالأولى

الثالثة الوقوف (١) المروى عن الاحتجاج عنه لا اله الا الله (ع) ان الحمصري كتب اليه وسمه عن ارجل بلحق الإمام و هو ارفع ويركع معه ويحسب منك اركعة - فان بعض اصحابنا قال ان لم يسمع تكبيرة الركوع فليس له ان يعتد بشئ الركعة فحاجب (ع) اذا لحق مع الإمام من تسبيح اركوع تسبيحة واحدة اعتد بشئ الركعة و ان لم يسمع تكبيرة الركوع - والظاهر ان هذا مدرك للنسب الذي ولكن يرد عنه اولاً ان الوقوف شريف - لصعقه في نفسه و اعراض الاصحاب عنه لا يعتمد عليه (وثانياً) ان خصوص المتقدمه كالصراحة خصوصاً بعضها هي ادراك اركعة بدراك الركوع خاصة وعده احبار ادراك اذكر وعليه - فلا بد من تفيد مفهوم الشرحه - او رفع اليد عن مفهومها وان لم يكن شيء منها حمداً عرفياً - فلا بد من طرحه (فتحصل) ان الاظهر ما هو المشهور

### تنبيهات

ثم انه يسعى السسه على امور - الاول - اجمعة الماموم مع الإمام في اركوع التي هي مسط ادراك الركعة على متقدم صوراً (الاولى) معبهما في حال وقوف كليهما في اركوع (أشياء) معبهما في حال وقوف الإمام وهوى الماموم - كما - الإمام حين وصول الماموم الى حد اركوع واقفاً ولكن حين انتهاء هويه الى الركوع احداً الإمام في ارفع وفي هذه الصورة تارة يعف الماموم في الركوع قبل ان يخرج الإمام عن حد اركوع - واخرى لا يف (الثالثة) معبهما في حال هوى الماموم و نهوض الإمام بان اقتروا وصول الماموم الى حد اركوع مع احداً الإمام في رفع

برأسه

أما الصورة الأولى فهي لا شك - فيما تقدم وأما الصورة الثانية (مأذبات)  
 أن الركوع اسم للمعنى الهنئى لاسم الحصى - وهو - بعد في صلاته انتهاء لأجتماع  
 والهوى إلى أحد - ولا يمكن فيه محذور - أي - حيث أحد - فلا كلام في أنه  
 لا يعتد بتلك الركعة وتكون هتئة - وذلك لأصاغر قوله في صحيح حديث - ثم ركع  
 قبل برفع الإمام رأسه بقوله اعتبر بعل - ف - غير بتحقيق ركعة مع الإمام  
 استوقف على توقوف وأعرار قبل برفع الإمام رأسه أي برفع (أو قلب)  
 أنه يكفى في صدق الركوع الموصوف أي - أحد الشرع ولا يعتد بانه لا يعتد  
 كما يعتد بالآخر - فقد يثبت أنه لا يعتد بتلك الركعة وذلك بوجود - الأول - المصرايف  
 الركوع أي الركوع - معنى الاسم الحصري وهو عشرة عن قرار  
 في حال الأجل - المخصوص - الثاني - أن الظاهر من ركوع أي شرعى الركوع مع  
 ما يشر فيه شرعاً الشرط - أي - منها إلا بقرار أو إقرار فلا يعتد بتلك الركعة - إثبات -  
 التوقيع الشريف - المقدم مدعى كون مسح الركوع المذكور فيه كناية عن كون  
 الإمام مستقر في الركوع - وفي الجميع بطل (أما الأول) فلا لا وجه لهذا المصرايف  
 ولا مبداه (وأم الثاني) فلا - أخطأت الشرعة حيث أضافت إلى تعريف فلا لا  
 من جهة على إرادة التعاهيم العرفية فالموضوع هو ركوع عرفي لا شرعي  
 (وأم الثالث) فلما تقدم - فلا ظهر على هذا - ذلك صحة الجماعة وأدرك الركعة  
 في العرض ولكن الاحتياط سبيل النجاة

وأما الصورة الثالثة فحيث أن الظاهر من الخبر بمشار إليه اعتبر بتحقيق ركوع  
 المأموم من جهة اعتبر بصيغة الماضي قبل شروع الإمام في الرفع من جهة التعبير  
 بالمصارع فشكل الحكم بالاعتداد بتلك الركعة حتى على المسك الأخير في حقيقة  
 الركوع استعمل في الصورة الثانية لفرص عدم التولية وإقتران وصول المأموم إلى

جدد الركوع مع احد الامام في الرفع (فما) من الارض والمسالك والمدارك وغيرها من هوات الركعة في هذه الصورة (هو) الصحيح (وما) ذكره بعض المعاصرين من ان المراد بالرفع الرفع عن - الركوع الشرعي لاعتدال شخص الركوع المأمي به للامام - خلاف المظاهر جدا - فانه لم يذكر في الخبر قبل ان يرفع الامام رأسه عن الركوع بل عنه قبل ان يرفع الامام رأسه وصاهر ذلك قبل ان يرفع الامام عما هو متيسر وهو يدركه بصدق - (الثاني) ان مقتضى هذه مسألة العدول من الارتفاع الى الارتفاع المذكورة في مسائل الشرط الاول من شرائط الجماعة لا يجوز ادراك الركوع اذا ادرك المأمي وهو الامام من غير ان يرفع رأسه في الشاهد والظاهر من انه يفتقر ادراك الركوع في ادراك الركعة وذلك المخصوص عليه سماه في ابتداء الجملة علامة من حصل منه تلك وانصف بوصف المأمي به ويحمل الامام اعرائة عنه وامش هذا بالصحيح ابن الحجاج فراجع

اما ان الكلام في المأمي في الاعتراف بالركعة من اجراء الركعة اي ان ينتهي الى ادراك الركوع هل يخص الركعة الاولى كما هي المعروف عن الشيخ الاعظم ره فلولم يدرك المأمي وهو الامام في الركعة الثانية بعد ادراكه في الاولى حتى يرفع الامام رأسه عن الركوع صححت صلاته وجماعه وتحسب الركعة - اعترافك في جميع الركعات كما هو المشهور من عن صاهر جمع الامم صددوا كشف الشبهات ومحتاج الكرامة وغيرها الاتفاق عليه - وجهان

اسمى الثاني (سلاحماخ) (وصاه) عدم ادراك الركعة (وسان) المستفاد من صحيح (١) احسب ان ادراك الامام وقدر كعبه فكريت وركعت قبل ان يرفع الامام رأسه بعد ادراك الركعة و يرفع رأسه قبل ان يركع فتدركت الركعة بتمامه خصوصية امور دأبوا به ساس من نطق الحكم بدارك الركعة على ادراك الركوع عدم اختصاص هذا الحكم بالركعة الاولى

وهي الكسرة ( اما الاول ) فليقدم ثوبت كونه بعدا لوشت ( واما الثاني )  
فلا بد من حار وجعا شاحرا عن الامام في الائتمام كما هو المقروص وقدر  
وجهه - فلا شئ في ادراك الركعة مما يثبت دليل على اعتباره ذلك الركعة فاما اني بما  
هو وصفي في تشاير ركعة والمقروص بما الاستماع لعلامته بكونه مدر كركعة  
- فلا مورد بغير من الاصل ( واما الثالث ) فلا العاء خصوصية المحور غير ظاهر  
او ح - ولا استيناس لا يكون وجهه مالم يهمل اي حد بظهور - فالأصغر عدم  
الأصغر فالوجه امامهم عن السجود مع الامام في الركعة الأولى وبم يلحق  
بركعة الثانية حتى رفع الامام رأسه من ركوعها وقعوده اي بما هو وصفي تصح  
جماعته وتحتسب تلك له ركعة ثانية

## لور كع بتخيل ادراك الامام راعيا

الثالث لور كع بتخيل ادراك الامام ركعة ولم يدرك فهي المروءة وعن اسجده  
طلبت صلاته وتعهما جمع من المحققين ( وعن ) المحقق سبسي ره صحب صلاته  
فيجب عليه اما لا يراه او يصري به يدخل الامام في الركعة الثالثة - وذهب  
بعض المعاصرين الى الصحة وانفرادة فها

وقد استدل الاول بزيادة الركوع (١) اني به ثبت اعتقارها واورد  
عليه (نارة) بان زيادة الركوع بما هي في مقام الصلاة وبوتم بتحقيق متابعتها  
الصحة وهي معتبرة وقد سبق المصنف الامام في رفع رأس من الركوع فعد  
اليه لمصاحبة وتم يدرك ركوع الامام له بصل صلاته مع بركوعه الثاني ريده  
في مورد مصاحبة بالتحقق المتابعة المقصود - وهذا هو الذي ذكره مدر ك بقول الثاني  
(واخرى) بان زيادة الركوع تفيه على عدم سقوط انقضاء التوسيع مقصودا بحدوث  
الاتعاد (٢) فركوع في محله ولا موجب للإبطال - وهذا هو الذي ذكره وجه الثالث

١ - اورد في - باب ٤٥ - من ابواب صلاة الجمعة

٢ - اورد في - باب ٢٩ - من ابواب الجماعة في صلاة الجمعة

اقول ان النصوص الدالة على ان من قام الركوع فقد غانته الركعة تدل على انه ليس له الاعتداد بهذه الركعة فانما اثبت لا يمكن المصرا عليه. واما اعتداله بزيادة الركوع للوجه المذكور فيرد عليه ان تلك النصوص اما وردت في مورد خاص وهو الاتيان بالركوع الثاني لاجل اتمه (والكلام في انه لو لم تتحقق اتمه من تطويل الصلاة او لاسيما) وعلى كل تقدير لا يصح الاستدلال بها للمقام الا مع احراز عدم الخصوصية

ويمكن ان يستدل بهذا القول ان القول الثاني محذور (فخص من غانث عن الصادق (ع) في رجل ادرك الجماعة وقد ارد حرك السجدة وركع الامام وركع ولم يقدر على السجود وقد الامام واساس الركعة الثانية وتمام هذا معهم وركع الامام ولم يقدر هذا على الركوع في الركعة الثانية من ارحم وقد عني السجود كيف يصح - قال ابو عبد الله (ع) ان الركعة الاولى هي ابي عبد الركوع تامة فلما سمع يسجد بها حتى دخل في الركعة الثانية لم يكن له ان يسجد في الثانية قال كان في هاتين السجدة في الركعة الاولى فقد تمت له الاولى فدا سمع الامام قائم يصلي ركعة يسجد فيها لم يشهد و ساج وان كان لم يواحدتين في الركعة الاولى لم تحركه الاولى ولا الثانية وعلله بالسجدة سجدتين وروي هما في الركعة الاولى وعليه بعد ذلك ركعة تامة يسجد فيها - وعن الذكرى انه لا بأس بما جعل بهذه الرواية لاشهرها من الاصحاب - وصعب ان يراى لا يصح مع الاشهر (اقول) الاصح كون الراوى ايضاً (وغيره) الاستدلال به - انه يدل على انه سجدتين او اربعين لانه الاولى زيادة مع غيره وتصميمه عدم الفصل بين السجدة وانه ركوع يثبت عدم مصرعة الركوع ايضاً (وعليه) فيما ان المختار على ما سيظهر جوار اليمين بعد الركوع وتحقق لجماعه عليه الامر لا تحسب تلك ركعة - حيث انه لا وجه سلطان هذه الصلاة سوى زيادة الركوع واحتمل ان

معتمة ويكون وطيه هذا الشخص وصيفة من بحق الامام بعد الركوع و سنتي

## لو شك في ادراك الامام راعها

الربع - لو شك في ادراك الامام راعها - فبها صورتان (الاولى) ما لو  
 كروكع ثم شك في ادراكه وعدمه (ثانية) ما لو شك في الادراك قبل التكبير  
 اما في الصورة الاولى - فاشهور بين الاصحاب على ما سب اليهم سواء  
 في عدم الادراك - بل عن المتأخرين في استنباط دعوى الاجماع عليه من جهة  
 استحباب عدم الادراك - وربما يقال - انه يحكم بالادراك لاجل استحباب  
 بقائه الامام راعها ابي حين ركوع المأموم

اقول - حق الامر في حقه انه لو كان موضوع الحكم هو اجتماع المأموم  
 مع الامام في الركوع في زمان واحد - من دون ذكر وصف وعنوان متحصل  
 من ذلك - فالأظهر حريان الاستصحاب في ركوع المأموم فان موضوع الحكم  
 على المصير مركب من جزئين احدهما وهو ركوع المأموم مجزئ بالوحدان والجزء  
 الآخر وهو ركوع الامام في ذلك الزمان بحري الأصل فيه فبهم الوحدان في الأصل  
 بشت الموضوع وبترتب عليه حكمه وهو صحة الایمام وتحققه (ودعوى) ما مقتضى  
 اتصال عدم تحقق المركب من حيث هو مركب عدم ترتب الحكم (مدفوعة) (لا) بل  
 اهده بمحقق المائتي رد من الثالث في عدم لمركب سب من الشك في وجود  
 اخرائه ودا حري لاصل فيها لاتصل اسوة الى جريب لاصل في المسب (وبه يدعيه)  
 بالنسبة في المقدم ليست شرعية فلا يكون لاصل في المسب حاكم على الاصل في  
 المسب (بل) لا لمركب من حيث انه مركب بوصف الاجتماع لا يكون  
 موضوعا للحكم و اما هو مترتب على دوات الاخبار لمجموعة ولا شك فيها بعد  
 صم الوحدان الى الاصل - ولا فرق فيما ذكرناه بين ما لو جهل تاريخ الركوعين  
 وما لو علم تاريخ احدهما - بناء على ما حققناه في الاصول من حريان الاصل

في كل من معلوم التاريخ ومجهول وادركك الاثر متراب على ركوع الامم  
 قبل ان يرفع الامم ربه بحيث يحدث له صفة التمدية فالحق عدم حرياب لاصل  
 امر نور فان تلك الصفة لا تثبت بالصحة بغيره كون الامام راكمه الاعنى  
 اصول بالاصل احدث - وحيث ان صاهر المصوح هو الثاني لاصح قوله (ع)  
 في صحيح (١) من حديث ادره الامام وهو راكم وكبر ارجله وهو متم صهته ثم ركم  
 قبل ان يرفع الامام ربه فقد ادرك الركة - فله لو لم يكن قد دعوا - دحيلة معذرة -  
 - فالأظهر هو ان يكون الاول

واما في الصورة الثانية فهي امره بالاحكام عدة ادخول لاصح لاصح ببيت الله  
 ركوع الامام - وانظر هرب مراد ادخول - في الركوع والمضى في صلاته جماعة لا  
 في الصلاة - فبالادخول في الصلاة حاشا مع انه بعد الادراك - علة الامر مع العلم  
 بذلك لا يجوز دخوله في الركوع - وكشف كتاب فمشت حوار في هذا الترخ وعلمه  
 هو معرفت في الصورة الاولى

وقد ثبت ان المحقق الثاني رد ان يكون عدمه - ادخول في الركوع في هذه  
 الصورة حتى يأتى على القبول بركن الركوع في الاول عدمه حرره الاستصحاب  
 اخرور في عدمه وثبت جهن (لا) عدمه جرب الاستصحاب في الامر المستقل  
 راسا لا يعرف ادله عن شمولها لم اذ كان المشكوك فيه في الاستصحاب بحيث لا  
 يبقى الشك فيه في موضع وجوده (وهو ان شاء الله) على ما هو ادخول من جرب الاستصحاب  
 في الامور الاستثنائية اذا كان الامر متراب عنه فلا يكون مبرور - لا فرق بين  
 بناء الشك في موطن وجوده وعدمه والادخول في وجهه ما علب الامور الاستثنائية  
 التي يجري الاستصحاب فيها من هذا القبيل - مثلاً لو راد استصحابه عند عمل حصص  
 في مدة معينة وشك في عبثه الى آخر تلك المدة لاسيما في جرب الاستصحاب  
 في بقاء حياته - مع انه لا يبقى الشك فيه في موطنه (الثاني) انه يعتبر في جوار الاتيان

بالركوع نحقق الاطمینان بمرآة الركوع الامم نكوب ولا استصحاب لا يشك صحة  
 الاطمینان بقاء الامام في الركوع نكوب ومع عدم حصوله لا يقع احرازه بشيء  
 اصلا ثم قال ان المختار عندنا ان كذا فيه الاصول المحررة في هذا القطع الموضوعي  
 الماحود على وجه الطريقة الا انه لا يمنع في مثل هذه الاعراض صحة الاطمینان  
 اسكوبي (اقول بر) عليه (اولا) انه لا يوجد في شيء من النصوص صحة الاطمینان  
 دحية في هذا الحكم بل الموضوع ادراك الركوع الامم لا الاطمینان بمرآة الركوع  
 النصوص والاطمینان لا محالة يكون صريحا محصيا والاستصحاب يقوم مقام القطع  
 الطريق المحص في الكلام (وثب) انه بوسع حدد في الموضوع فلا وجه منع  
 قيام الاستصحاب منه في خصوص الحقة - وذلك لان الشق في كل مورد احد  
 في الموضوع طاهر في كون الماحود هو المصحح الوجداني والامارات والاصول  
 المحررة على القول بتامها منه - حيث لا يمتنع في الموضوع والاحكام من الحكومة  
 شيء (وللجنة) لاجل ح اي احدث عن هذه الامارات منه قطع موضوعي  
 اما هو من جهة ظهور الدليل في نفسه في انه الوجداني منه والافوك الموضوع  
 في نفسه هو الاعم له بكل الامارات قسمة منه اعطى وحيث ان كانت الحكومة  
 اذا الموضوع نفسه شاملا في الاصل غير ان لا يمتنع في الموضوع

### فيما تدرّك به الجماعة

ما حقه اشائي في الكلام فيه سورة تقع فيما لو ادركه عند رفع راسه من  
 اركوع الى ما بعد السجدة الثالثة واخرى فيما لو ادركه في الشهد  
 اما ان مورد الاول - فالمشهور بين الاصول انه يجوز به الدخول في  
 الجماعة وهي تدرّكه - بان يكرهية القدوة وعن تصنيفه في المختلف  
 التوقف فيه

وشهد للمشهور حماة من النصوص - كحجر (١) العلبي بن حبيب عن الصادق (ع)



إذا سقط الإمام بركعة فادركه وقدر مع رأسه فمجلده معه ولا تعتد به وصحيح (١)  
 محمد بن مسلم - قلت لعمري يكون يدرك الصلاة مع الإمام قال (ع) إذا أدرك  
 الإمام وهو في سجدة الأخيرة من صلاته فهو مدرث لنفسه الصلاة مع الإمام  
 وورد على الاستدلال بهما تارة أنه يحمل فيهما إرادته أحدهما -  
 منها - الدخول مع الإمام في الصلاة ومساعدة في الفعل - ومساعدة مجرد لتصور  
 والإمام في هذه الحال - ومنها - مجرد مساعده فيما يحذره من مساوئه - السجود  
 ونحوه - والاستدلال بهما يتوقف على إرادته الأول وهي غير ظاهرة - وأخرى -  
 أنه يدركهما خبر (٢) المصري عن الصادق (ع) في حديث إذا وحذب الإمام  
 ساجداً فاقبضت مكانك حتى يرفع رأسه وثالثة - بضعف المعلى

ولكن يدفع الأول - إن الاحتمال الذي خلاف صريح خبر المعنى والاحتمال  
 الثالث خلاف الظاهر من الظاهر منهما هو الأول كما يظهر من تدبر فيهما و  
 لاحظ ما يخصوص السبب أو إرادته في ذلك الإمام في تركه أو في إشتهاد شيء  
 وقع فيها مثل هذا التعبير مع ما فيها من الشك بعد الموحدة لصراحته في إرادة  
 ذلك الاحتمال - ويدفع الثاني أن خبر المصري مجهول ويدفع الثالث بما  
 حقه في محله من أن روايات المعنى يعمد عليها - مع أن في الصحيح كفاية  
 وأما ما يخصوص الثاني استدلالها في استنباطها هي - خبر (٣) معروفة  
 من شريح - والسوى (٤) و خبر (٥) دعائه (السلام) وعرفه فلا يعمد عليها  
 - أما الأول - فلا في سرعه معنيين عدائته وهو صحيح مجهول - وأما الثاني -  
 فلا رواية أبو هريرة وأما الثالث فعدم ثبوت وثقة مؤلف ذلك الكتاب

وعن الحنفية أنه قيل لوقته في حوار الدخول (سواء) يردد الركن وهو  
 السجدة (أو يسلم) عن الدخول في الركعة عند قراءات تكبير في صحيح محمد

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-

من مسلم عن الباقر (ع) المتقدم (و فيها نظري) اما الامم - وثلاثة لا سبع من تدحو  
مع الانتظار (مع) انه لا يكون محذوراً بناءً على ما هو المشهور من وجوب  
الاستساف (مصرف) اي - لا يعتمد سبي مثل هذا الوجه في تعديل الاستوص  
(مع) انه قد عرفت عدم مطلقية استبعاد اجتناب نهضة (واما الثاني) فقد تقدم  
في الحقيقت الاولى - انه لابد من رفع اليد عن خبره بخصوص انصاريته في حوار  
الندحول حال ركوع الامم (محصل) ان الاظهر حوار اندحول في ثبوت الحجاب  
ثم انه اذا دخل فهل يجب عليه ان يصير الى ان يرفع الامم رأسه عن السجدة  
الثانية وبعده بعد ذلك - ام يتابعه في السجدة الثانية كقبي بهذا التكبير لصلاته ام  
يتابعه فيها بناءً على املاؤه بحبره الاولين وجوه واقوال - المسبوبة الى المشهور  
الثالث - وعن صريح جماعة من المتقدمين وصاحب الخبر - عدم لزوم اعادة التكبير  
والاظهر الثاني - احد من المتقدمين -

و - ان الاول - - - - - و - ان الثاني - - - - - و - ان الثالث - - - - -

واستدل للثالث (ب) على منطية (ب) - د لاسمها اذا كان  
الركن (وبان) انضم في ركنه - و حبر المعنى المتقدم يرجع الى الصلاة  
(ورد) على الاول - - - - - و - ان الركن - - - - - و - ان الاستساف - - - - - و - ان  
القبض على الركعة في احداهما - - - - - و - ان الثاني - - - - - و - ان الثالث - - - - -  
الحرر رجوع صريح - ركنه لاسم - - - - - و - ان ملاحقه - - - - - و - ان الاستساف - - - - -  
هذا الاستساف - - - - - و - ان الاعداد - - - - - و - ان ركعة - - - - - و - ان الركعة - - - - -  
ادركه في الركوع

واستدل للاخير بناءً على مقتضى الجمع بين الخبرين وخبر مقرئ - وقد عرفت  
ما في خبر انصاري (عم) لاسم بالاستساف - - - - - و - ان الاستساف - - - - - و - ان  
مورد توهم الخطر لا يستلزم منه اريد من حوار المشاهدة واستصحابها - وفي الانتظار  
والعصر يرجع الى ما يقتضيه التواعد وهو ان حوار كما لا يخفى (محصل) ان

الأصغر حوار الدجور واجتماعه - او الانتصار - وكس الاحتياط ترك الدجور  
في الصلاة قبل ان يرفع الإمام رأسه من السجدة أو تركه متابعته فلهما أو لمص  
في الصلاة ثم لأعادة لا يسعى تركه لأدراك المشهور على ما سبب اليهم انى عدم  
حوار الجماعة أو استيفاء الصلاة وتتابع دون انكر صاحب الجواهر ذلك

وبما ذكره صرح بحكمه فرع آخر وهو ما يبنى وكذا فرع الإمام رأسه  
قبل ان يركع - وان له ان يفرد وان ينظر الى ان يفرغ الإمام عما بيده من  
الركعة الثانية في الركعة الثالثة ويجعلها الأولى له - وان يتبعه في السجدة ثم  
يتم قيامه ولا يعتبر بما أتى به من السجدة (والغريب) ان المحقق الثاني على  
ما سبب به - أحرم من آخره في الفرع الأول - وفي الفرع الثاني أحرم من  
الاعتدال أو من على السجدة (مع) ان مدد على حوار اجتماعه في السجدة في  
الأول عليه في الثاني ان شاء في الحديث محمد بن موهوب و حكما عامة  
لأنه في الثاني كان يتحين انه موهوب تركه ترك كوخ (واشرب منه) استدلاله بمشاهدة  
يقوله (ع) فدا ركع فركع فدا - بعد فاسجد ثم الاشكك عليه - مع انه يدرك  
عليها ما تقدم من خبري أحسن وان سبب - مصداق ان ما تقدم مما يدل على عدم  
مبطلية الزيادة ان كانت للمتابعة

واما في المورد الثاني وهو ما ذكره في رفع رأسه من السجدة الثانية وهو  
في السجدة - فيجوز به الدجور معه - على المشهور شهرة عظمه في السجدة الثانية  
ان لم ينقل الخلاف الا عن مدار حيث جعل بعض ادراك الجماعة بذكر  
الإمام في السجدة الأخيرة وازول أظهر (لاصلاقي) انه امر خصه في الدجور  
(ومعنى) ما دل على حوار في المورد الأول - وموثق (أ) عمار عن الصادق (ع)  
عن رجل يدرك الإمام وهو قاعد يشهد وليس حنيفة لأرجح واحد عن يمينه فقال (ع)  
لا يقدم الإمام ولا يتأخر الرجل ولكن يقدم منى سجد مع حلف الإمام فاداسلم الإمام

قال الرحن قائم صلاته وموثقه (١) الآخر عن رجل ادرك الامام وهو جالس بعد الركعتين حال (ع) يفتح الصلاة ولا يقدم الامام حتى يقوه

واستدل لما ذهب اليه في المدارك (بظاهر) صحيح محمد بن مسلم المتقدم -  
 فان مفهومه - اذا رفع الامام رأسه من السجدة الاخيرة فانت الجماعة (وبانتهاء)  
 محل يقوده - أعنى عدم وجوب استدعاء الاقوال (وهو بظرواح) اما  
 الاول فلا الجمع بين الموثق والصحيح يقتضي حمل الصحيح على ارادة ادراك  
 فصل الركعة مع الامام بداركه في سجدة الاخيرة ولا بعد دعوى ظهور الصحيح  
 في نفسه في ذلك - وحمل الموثق على ارادة ذلك الفصل والحمله - وعلى اي  
 تقدير ليس مفهوم الصحيح عدم حوار وجوب بل عدم ادراك فصل الصلاة مع  
 الامام - وما الثاني - فانه لا ينافيه مع النص - ولا يهمل حوار الدعوى معه

ثم انه هل يجب الحضور ام لا وجهان من وجوه - اظهرها التفصيل بين  
 الشهادتين جمع بين الموثقين - حيث ان الاول بأمر بالجلوس في الشهد الثاني -  
 والثاني ينهى عنه في الشهد الاول - وبه يظهر عدم انعراض بينهما - الانصمية  
 عدم انفصال عن اثبات - ثم انه على فرض اجلاس هل تشهد ام لا - فمن جهة من  
 الكتب - بعد احقر واحصى والذكر ان شاء تشهد - ولكن النصوص وكثيرا من  
 كلمات العلماء الاماميين حالية عن اصرح به - فالتعين الاتيان به عنوان الذكر  
 المطلق وفي جملة من النصوص الشهد بركة

ثم انه وبسم الامام وقام احدوم فهل يجب عليه استئناف التكبير كما  
 عن المحقق في لماعه لا يجب كما هو المشهور - وعن غير واحد دعوى  
 الاحماع عليه وجهان اقواهما الثاني (لمحوى) ما تقدم في امور الاول (ولعدم)  
 السوجب تلافاه بعد عدم الاتيان بما يطل الصلاة لما استعرف من عدم  
 صدق الريدة على الشهد الثاني به (ولفوله) (ع) في موثق عمار المتقدم (عام

الرجل قائم صلاته ( واستند للاول بحبر (١) ان المعيرة كانت مصورة حرام  
يتوب اذا انت امام وهو جالس قد صلى اركعتين فكثر ثم احسن فدا فمت  
فكثر ( وبن ) الحلو زيادة في الصلاة لم نعم اعتقادها في المقام نقصور  
الدلة عن زيادة عدم الاستيفاء ايضاً ( ويرد الاول ) انه عبر مسوب الى  
المعصوم (ع) وعدم وحدان العمل به كما في ارباض ( ويرد الثاني ) ان الحلو  
المتنبي به لا يعول انه من اجراء الصلاة لا يصدق عليه ازيادة لمعرفت من  
توقف صدقها على ما يؤتى به في المركب الاعساري على الايمان به بقصد انه  
مصدق اني الامر به في الموتى وقوله (ع) مدعاه صلاته بعده الطاهر في عدم ابطاله  
ولا ظهور عدم لزوم اسباب الكسرة

## القرائة في الاختائية

فصل في احكام الجماعة معاً اي مامر في المسائل المتقدمة - وهي  
او - ووجه القبول في الامام - بحث في موارد الاول - قل قد ( ولا يقر المأموم  
مع المرحض ) او - ان كليات التوبة في هذه المسألة متشبهة حتى قيل لم يفت على  
الخلاص في مدأه في الحق يبلغ ما في هذه من الاقوال ومثلاً اختلاف الاقوال  
اختلاف المصوح - وتفتيح الكلام بالبحث في مسائل  
المدنية الاولى في حكم القرائة في وثنيي الاختائية - لا كلام في عدم وجوب  
القرائة فيها - اما الكلام في انها مكروهة كما هو المسوب الي المشهور -  
ان غير حاشية كما عن صاحب المعنع والعه والحرائر والتمس والمالك وجماعة  
من متأخري المتأخرين

والاظهر هو الاول - لانه مقتضى الجمع ( بين ) انصوص المتضمنة للمع  
كصحيح (٢) ان مسان عن الصادق (ع) اذا كنت خلف الامام في صلاة لا يحجر

١ - الحق ج ١ ص ٢٦

٢ - الوسائل - ٣١٠ - من باب صلاة الجماعة حديث ٩

فيها بالقراءة حتى يخرج، كتابه رجل مأمور على ان يقرأ حتى يقرأ في الاوتس  
وصحيح (١) عبد الرحمن بن الحجاج عنه (ع) اما الصلاة التي لا يجر فيها  
بالقراءة فان ذلك جعل اليه ولا يقرأ حتى وصحيح (٢) زرارة عن الباقر (ع)  
ان كنت خلف امام الاقر شئت في الاوتس وان كنت نرائته وجوها غيرها  
«...» الحديث في الحوار كصحيح (٣) علي بن يقطين عن ابي الحسن (ع)  
ع عن اربعة من ائمة يسمونهم الامام اقر فهم بالحمد وهو امام يقرأ  
به فتان (ع) ان قرأت فلا بأس وان سكنت فلا بأس - فانه مراد من اقرت هو  
لاحدت لتعذر رادته مع انه انما يقرأ به - كما ان المراد من اقرتس التي يسمون  
فيهم الاوتس - لا الاخيرين - وذلك بوجه (الاول) قوله (ع) وان سكنت فلا بأس  
(الثاني) ما قيل في الجهر والاختلاف حيث اختلفت في اوتس  
وعلى ذلك فهو صحيح في الحوار وحضر (٤) ابراهيم واسحق عن الصادق (ع)  
عن القراءة خلف الامام فتدفع اذا كنت خلف الامام فتدفع وتناق وتناه بحديث  
قرائته وان احدث ان يقرأ فيقرأ به - وصح عنه في شهره - شهره  
والاول في الحوار - (شهره) صحيح ما يقرأ به - فانه يقرأ به - فانه يقرأ به  
ارجح في الاولى والعصر حيث لا يقرأ به - وهو لا يقرأ به - فانه لا يقرأ به  
انه ان يقرأ به في الامام - فان اقر - من قوله - وهو لا يقرأ به - فانه لا يقرأ به  
عدم سماع قرائته - لا اشد في قرائته - اذ لا يقرأ به في القراءة لاحتمال  
ان يقرأ به في الامام - فانه يقرأ به - فانه يقرأ به - فانه يقرأ به  
الامام - وراده اشد في الامام - فانه يقرأ به - فانه يقرأ به - فانه يقرأ به  
بالقراءة في الاوتس - وراده في الامام - فانه يقرأ به - فانه يقرأ به - فانه يقرأ به  
يكون الامام فيهما محجرا عن اقراله والتسليم بعد ادلاوجه في لقصر مورد لسؤال

على خصوص الظهورين وعليه - فهو من جهة كلمة لا تسعى لشهد بالجوارق تدبر -  
فالاظهر هو الكراهة

## حكم القراءة في الاولتين من الجهرية

اسمائه اثنتان في حكم اقراءته في الاولتين من الجهرية - والكلام فيها يقع  
في موردان الاول فيما اذا سمع قراءة الامام - اشأى فيما اذا لم يسمع

أما في مورد الاول - فان ظاهر انه لا خلاف في مرجوحية القراءة - اما الكلام  
في امها محرمة كما عن طاهر جماعة من القدماء و صريح كثير من المتأخرين -  
ان مكروهة - كما هو المذهب ابي الاشهر (والاصهر) هو الاول - ويشهد له جملة  
منصوص كصحيح (١) زرارة عن الصادق - اذ كنت حلف امام فلانقرأ شيئا  
في الاولتين وانصت لقراءته ولا تقرن شئ في الاخيرتين - فان الله عز وجل يقول  
للمؤمنين (واذا قرأ القرآن) يعني في العريضة حلف الامام (فاستمعوا له وانصتوا  
لعلكم ترحمون) وصحيحه (٢) الاحمر عن اساقفة - ع - كان امير المؤمنين - ع - يقول  
من قرأ حلف امام بأنتم به فمات بعث عني غير العنصرة وصحيحه (٣) الثالث - او  
حسه عن احدهما <sup>(عليه السلام)</sup> - اذ كنت حلف امام تأتم به فانصت و سح في حديث  
وصحيح (٤) قبية او حسه عن الصادق - ع - الوارد فيما يحث عليه بالقراءة و ان  
كنت تسمع المهمة فلانقرأ ونحوها غيرها - و صاهر هذه النصوص المع

و استدلت بقول نكراهة ونحوه (الاول) ان النهي في هذه النصوص عن  
بالانصات وبعبارة اخرى صريح به صها ان النهي عنها ان يكون بملاحظة مطلوبة  
الانصات (وحدث) لا ريب في ان الانصات ليس بواجب فلا مانع عن حمل النهي  
على الكراهة لعدم امكان الالتزام بحرمة شيء لاجل التوصل الى مستحب (وهو)  
اولا انه لم يعمل النهي عنها في شيء من الاحبار بالانصات بل في بعضها جمع بين

الامر بالاصوات واسهى عن القرائة وهذا الدليل على ان الاولين جهرية وطبيعته (خ) في صحيح زرارة الآية اشرفة يمكن ان يكون بمعنى الامر بالاصوات لا بصوت الله في القرائة كما هو كثر في خبر المرافعي (وثالث) ان الاصوات المسموعة السكون عن قرائته لا عن كل شيء لقوله (ج) في صحيح زرارة او حسه - فاصت وسبح في ذلك (وعليه) فيكون الامر به قد عني صهره من الحروف (و ثلث) انه بوسلم كونه غلة ممكن ان يكون من قبل الحكمة لا اية الخصوصية (الثاني) ورود النهي عنها في مورد توهم ان حوت فلا ظهور به في الجهرية وفيه ان ظهوره فيها لا يبرك - لاحد قوله (ج) في صحيح زرارة المتقدم من قرأ خلف امام - ثم بعد ذلك بحث على غير اعطارة (ثالث) قوله (ج) في موثق سمعته - اذا سمع صوته فهو يحريه - فان نطق الاحراء مشعر بالحوار ( وفيه ) ان الاجراء مشعر بعدم المشروعية و يشهد لارادته منه مصدا الى ذلك ما فيه من اشرعية التثابة وادام سمع صوته قرأ نفسه - اذ لو حملت الاولى على الحوار كان معناه التثابة وحوت امرته مع عدم السمع فتأمل ( ابراه ) ان في جملة من الروايات جمع الجهرية والاحتمانية في اسهى عن القرائة فيهما (وحيث) انه قام الدليل على ارادة الكراهة منه بانسه الى الاحتمانية - فلا بد من حملها بالاصافة الى الجهرية ايضا والزم استعمال اللفظ في معيين او عموم المحار ( وفيه ) انه قد حقت في حاشيت على انكساية ان الحرمة والكراهة خارجان عن الموضوع لهو لمستعمل فبسن النهي في الموردين يستعمل في معنى واحد وهم من عال من الترخيص في الفعل وعنده - فإرادة الحرمة منه بالنسبة الى الجهرية والكراهة بالاصافة الى الاحتمانية لا توجب استعمال اللفظ في غير ما وضع له ولا في معيين (فتحصل) ان الاظهر عدم جوار انقراة اذا سمع قراة الامام ولو هممته

واما في المورد الثاني - فالاخلاف في جوار القرائة - اما ان الكلام في انها من تكون واحدة كما عن ظاهر المسوط والتهذيب والنهاية والعيبة وغيرها



ام تكون مستحقة كما هو المسبوق الى المشهور - ام يكون مساحة كما عن الراوى  
واين نما والقاصى

فقد استدلل الاول - بجملته من النصوص كصحيح (١) الحسى - وفيه - بعد انهى  
عن القراءة قال (ع) الا ان تكون صلاة تجهر فيها بالقراءة ولم تسمع فقرأ  
وصحيح (٢) ان الحجاج انوار في الجهر به - وان لم تسمع فقرأ أو نحو هذا غيرهما  
( وفيه ) ان ظاهر هذه النصوص وان كان هو وجوب الا انه لابد من رفع اليد  
عنه وحملها على الاستصحاب لصراحة بعض النصوص في جواز الترك كصحيح (٣)  
عن ابن يقطين عن ابي الحسن (ع) عن الرجل يفتلى خلف امام يفتدى به في  
صلاة يجهر فيها بالقراءة فلا يسمع القراءة - قال (ع) لا بأس ان صمت وان قرأ  
- فالجمع بين الطائفتين يقتضى القول بالاستصحاب

واستدل بقول الأخير بان الامر بالقراءة في تلك النصوص لوروده مورد  
توهم الخطر لا يستبعد منه اريد من الحوار ( وفيه ) ما حقق في محله من ان الامر بمعاذه  
في مورد توهم الخطر محمول على ارادة الاستصحاب فلو تم القول بمرور الامر  
في هذه النصوص مورد توهم الخطر يحمل على الاستصحاب فلا يظهر هو القول  
بإستصحاب القراءة في هذا المورد

## حكم القراءة في الأخيرتين من الاحتمائية

المسألة الثالثة - في حكم القراءة في الأخيرتين من الاحتمائية - فقد احتجنا  
فيها كلمات القوم وكثر افعالهم - واندى يهمنا البحث عنه في المقام - اما  
هو في انه هل لا يجب على المأموم شئ من القراءة والتسبيح في الأخيرتين من الاحتمائية  
كما عن السيد في ظاهر كلامه واساء ادريس وحمزة والسعيد والمصنف ره  
في محكي المنتهى - ام لا يجوز شئ منهما كما عن الحلبي - ام لا يجوز القراءة



(وفيه) ما عرفت من اختصاصه بالأوليتين من الإجمالية (ومنها) صحيح (١) - فإنه تقدم  
 بدعوى أن المراد من لا يعلم أنه يقرأ لا يدرى أو يقرأ أو يسبح فيكون محتسباً لأخيرتين  
 - فحوايه (٢) - بقوله لا يسمى به أن يقرأ يدل على عدم الوجوب (وفيه) ما تقدم من  
 أن المراد به - عدم - سماع فراجع (ومنها) مرسل لسند وأجل - من الأول (١)  
 وهذا أحريص فالأولى أن يقرأ فلهما أو يسبح وروى أنه ليس عليه ذلك وعن  
 الشافعي (٢) قريب منه (وفيه) أنهم لا يربطهما لا يعمد عليهما (فمحصل) أن  
 القول بعدم وجوب شيء فيهما ضعيف

واضعف منه القول بعدم وجوب - لأن ذلك لا يخص ما تقدم

وإن القول بعدم إسباح وعدم حوار إقراره ببعض المصوص والكان  
 صديراً به إلا أن أجمع به ومن غيره كصحيح أن سبب يقتضي الحمل على  
 الإسحاح والاعتصام كما مر فمقصده في بحث القراءة فراجع

## حكم القراءة في الأخيرتين من الجهرية

المسألة الرابعة في حكمه أنه في الأخيرتين من الجهرية - والاحوص  
 فيهما المأمور بالاختيار إسباح وحدث لا صحيح - رده أحمد بن عبد الله على الشافعي  
 عن إقراره محض - جهرية - وهو أحسن من صحيح (٣) أن سبب وغيره مما  
 دل على التحجير أو تضمن الأمر بقراءة كحبر (٤) - في حاجة ولجمع من المصوص  
 بوجوب السمع على تعين السماع في الجهرية ولكن عدم القول بالمقتضى لا يمكن  
 الإصرار لذلك والاحتياط سبل المحذور (محصل) أن لا يظهر ثبوت التحجير في

١ - المستدرك باب ٢٨ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢

٢ - الأول - ٣٢ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٦١١

٣ - أبواب - ٥١ و ٤٢ - من أبواب القراءة في الصلاة

الاحكامية مع افضلية التسيح وان الاحوط في الجهرية احتشاره بل لا يسعي تركه

### تنبيهات

ويسمى انفسه على امور - الاول لا كلام في حوار الاشتغال بالتسيح والتحميد والصلاة على ابي واهل بيته عند ترك القراءة في الاوليين من الاحكامية - لشهادة جملة من المصنفين به - وهي خبر (١) عن ابن جعفر عن ابيه ع، عن رجل صلى خلف امام يصلي به في الظهر والعصر بقرآن ع، لا يمكن يسبح ويحمد به ويصلي على بيته ع، وفي صحيح (٢) ذكر من محمد ابي اكره للمؤمن ان يصلي خلف الامام صلاة لا يجر فيها بقرآنه فيقوم كونه حماد فنت حمت فذاك فيصنع مدا قال ع، يسبح

واما في الاوليين من الجهرية فلا كلام ايضا في الحوار مع عدم سماع بقرآن العمومات وعدم سماع عن شيوخها - وامام السماع - فقد اختلفت لخصوصية (فصلها) مظاهره لروايات بصيرة كصحيح (٣) زرارة - وانعت بقرآنه (و منها) ما دل على حوار الاشتغال بالدعاء كصحيح (٤) ابي المعراء - كنت عند ابي عبد الله ع، فساله عن الكني - فقال بي اكره حلف الامام وهو يجر بقرآنه فادعوا وانعوا قال ع، نعم فادع (ومنها) ما تضمن الجمع بينهما - كحسن (٥) زرارة او صحيحه - وانعت وسبح في مكان - والجمع بين الصلوات يقتضي تخصيص الاول بصورة السماع الا معنى لوحوب الانصات مع عدم السماع - والثاني - على صورة عدم السماع لاحصية الاول عه - واشالت على ارادة حديث النفس من التسيح في النفس كما هو ظاهر لا الذكر الحمي - والاحكام على عدم لزوم الانصات لا يتأفي ما ذكرناه فتدبر

١-٢-٤ ابوسيد - ٣٢ - من ابواب صلاة الجماعة حديث ٣-١-٢

٣-٥ - ابوسيد - ٣١ - من ابواب صلاة الجماعة حديث ٣-٦

الثاني امراد من السماع الملتصق عليه المحكم في هذه النصوص هو السماع المعلن في مقابل عدمه كك من غير فرق بين استنده الى بعدائه موم عن الامام او كونه اصم او غير ذلك من مواقع السماع لان اظهر من كل عوارب مأخوذ في الدين دخل فعليه في المحكم وحمله على اراده الشيء منه احتياج الى قرينة مفقودة في المقام

الثالث اذا سمع بعض قراءة الامام ولم يسمع بعضها ففيه وجوه واقتوال (الاول) جوار القراءة مطلقا (الثاني) عدم جوازه كك (الثالث) التعصبل بين احقدار الذي يسمعه والايجور - واستندار الذي يسمعه فيجور (واستند) الاول باصراف النصوص الى سماع الكل فلو لم يسمع اجمع لا يفظ شيء منها (واستند) الثاني - بان حوار امرأته علق على عدم سماعه ومقتضى اصلافة عدم سماع شيء منها - ومع سماعه اقصى به تحقيق الموضوع فلايجوز القراءة (واستند) الثالث - بان السماع مخصص ويكرب امرأته متحدة بما سمع (والوجه) هو الثاني فانه علق عدم الحوار في بعض النصوص عن عدم سماعه وبالهمة - فان سماع الهمهمة غالبا يكون سماع بعض فتأمل والاحتياط سبيل النجاة

الرابع وثبت في سماع القرائن - او كونه مسموع صوت الامام او غيره - لا بعد اقرب جوار القراءة من جهة استصحاب عدم السماع وكوون المتيقن عدم السماع لعدم اقترانه والمشكوك فيه عدم السماع مع فرض القراءة لا يوجب تعدد المشكوك فيه والمتيقن كى لايجزى الاستصحاب بما حقق في محله من حرمان الاصل في عدم الارسي (ودعوى) ان السماع في الررض اشياء معلوم وانما الشك في تعقده بصوت الامام فلايجزى فيه الاصل (مدفوعة) بان الاصل يجزى في تعقده بصوت الامام على المحتار من حرمان الاصل في عدم الارلى (مع) ان استصحاب عدم تحقيق العقيد اى عدم سماع صوت الامام يجزى ولا يعارضه اصالة عدم سماع صوت غيره لعدم حرمانها في نفسها لعدم الأثر - فالأظهر جوار القرائن ح

الخامس لا يجب على الإمام الطمأنينة حال قراءة الإمام - وذلك لو جهل  
 (الاول) ظهور مدد على صحن الإمام لقراءة في صحانه بما يتبعها من الشرائط  
 التي منها الضمانية حينها (الثاني) ان دليل الطمأنينة مختص بقراءة نفسه فهو في  
 نفسه لا يشمل حال قراءة الأمام - فهل يجب عليه القيام من أو قبله الإمام - أم يجب عليه  
 ذلك ولو لم يتبعه في 'أحرفه' - أم لا يجب عليه صلاة وجوده - وجه الأول لزوم  
 مناعته فإنه عليه يجب تحميم لها ان يعود مع الإمام من حسن قيامه - وما دل على انه  
 هو ذلك الإمام في 'أحرفه' فتدبر في نفسه - مختص ما لو انشروع في الجماعة  
 أو مع الجماعة في ترك الصلاة - وجه الثاني - أنه وان كان لا تجب الصلاة - لا  
 بما ان القيام ولو سمعاه بنفسه شرط للصلاة ولا دل على صحت الإمام غير انقائه  
 فلا بد من التمسك به - وجه الثالث كون الغيب من شرائط القراءة لا الصلاة فالإمام صحت  
 له بشيخ ضمانه للقراءة

## في القراءة خلف المخالف

السادس في حكم القراءة خلف من لا عهد بمراتبه كالجماعات (أقر) قد ورد  
 في كثير من الأحاديث (١) الحث على الصلاة مع المخالف وهي بعضها - من صبي معهم  
 في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله (ص) في الصف الأول - وفي 'أحرفه' ان  
 المصلي معهم في الصف الأول كالشاهر سيمه في سبيل الله - فلا اشك في مطلوبيتها  
 اما الكلام في حكم امرائه - واجتهاد بين الأصحاب - أنه يجب القراءة  
 أثناءه عند الامكان - ومع عدم الامكان يكتفى بها بحديث السنن - ومع عدم الامكان  
 اصلا يستطاع القراءة والتمكك من تلك بعضه حتى به حاصة وتسقط التسمية - وهذا  
 هو المستفاد من النصوص كصحيح (٢) الحسن بن الصادق (ع) اذا صليت خلف

١- الوسائل ج ٥ - من أبواب صلاة الجماعة

٢- الوسائل ج ٣٣ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٩

امام لا يقتدى به فافراً خلفه سمعت قرائته او سمع وعادى على وجوب القرائة مع الامكان وصحيح (١) على من يتصل عن ابي الحسن (ع) عن ابراهيم يضل خلف من لا يقتدى به بصلاته والامام يحضر بقرائه - قال (ع) اقرأ لنفسك وان لم تسمع نفسك فلا بأس - وهذا يدل على انه مع عدم امكان اقرائة شرائطه - أي بها فاقدها - اد اضراد بالسنة ع - نفس ما يتقدمه في القرائة وان لم يسمع بدينه - والمفروض انه كونه الصلاه جهرية وصحيح (٢) اي صير قال انت لاى جهر (٣) من لا اقتدى به في الصلاة قل - يخرج منك في حصار قل - يخرج قلبك فاقطع القرائة واركنه معه - وهذا يدل على الاكتماء ببعض القرائة مع عدم امكان الاية بالسنة وحر (٤) احمد بن عثد قال قلت لأبي الحسن (ع) ابي ادخل مع هؤلاء في صلاة المغرب فيعجلون الى ما اؤذن واقبم فلا اقرأ شيئاً حتى اذا ركعوا واركن معهم احسن ذلك قال نعم - وهذا يدل على سقوط قرائته مع عدم امكان رأسه وقرب منها غيرها - (٥) يظهر منه سقوط قرائته جمعه محمول على صورة عدم امكان - ثم ان صاهرين داه انصوص من جهة ظهوره في ان ما يؤتى به خلاف المحلف في الصلاة التي وظيفته - لا سيما بعد بيان وصيفة المأموم في ائتمائه الاجراء بالثباتي به وعدم وجوب الاعادة او القضاء - فتدبر

## لا يجوز تقدم المأموم في الأفعال

المورد الثاني لاشكاله ولاحلاف في وجوب مساعده المأموم - فللامام في اجمله (و) تنقيح البحث في ذلك بالنكاح في مذهب الاو - في المصنف في

١ - قوله من ٣٣ من ابواب - قوله جملة حديث ١

٢ - ابو صفير - من ٣٤ من ابواب صلاة الجمعة حديث ١

٣ - المستدرک - من ٣٠ من ابواب صلاة الجمعة حديث ٢

## الأفعال - الثاني - في الأقوال

أما المقام الأول - فلا خلاف في أنه - (لا) يجوز أن (يتقدمه في الأفعال) و  
 نقل الإجماع عنه مستفيض (ويشهد به) مصنفناي لأحمد بن النضر بن هشور أن  
 أحدهما (١) ما جعل الإمام يرفع يده عند ركع فركعوا أو ادسجد فسجدوا  
 ثانيهما (٢) أن يخشى أن يرفع رأسه والإمام ساجد أن يقول الله رأسه رأس  
 الأحمر قال انصهر منهم لاسيما الأول أن ذكر الركوع والسجود من باب  
 أمثالكم هو واضح (ويؤيد) بهما (٣) صعيان بن سنان (وكان) أصغر  
 من الأول بقرينة السياق انتهى عن الأخير انصهرت دون عدم التقدم (وكان)  
 المعتمد من الثاني إرادة التكرار (والكن) دفع الأول اعتماد الأصحاب  
 عليهما وتبنيهم إياهما سيما الأول سابقا - ودفع الثاني - أن يرفع يده عند  
 ركع الحج - على قوله ما جعل الإمام يرفع يده - يوجب صهره في غير  
 عدم كل ما ينافي الإجماع وأخذه في صحته جماعة ومنه تقدم - ويمكن  
 أن يستدل به أيضا (٣) أن على وجه الاستدلال أن يكون الإمام يرفع يده  
 قبل الإمام (٤) أن على وجه أن الركوع أو السجود أو رفع يده أو رأسه  
 قبل الإمام - أنه يمكن عدم التقدم مورا - أنه لا أثر لهذا في الصحة مع  
 لا إشكال فيه أنه الكلام في هذه المقام في مواضع

الأول - في أنه هل يحتاجه لواحد - هي عدم اعتمادها مع مع لمقتضاها - أو هي  
 خصوص التاخر (الثاني) في أنه هل يجب التمسك في كل فعل من أفعال  
 الصلاة على سبيل الأسعراي أو في معظم أفعالها (الثالث) هل يجوز التاخر

١ - مستدرك - ٣٩ من أبواب صلاة الجمعة حديث ١

٢ - لم يشرع به في كتب الحديث

٣ - الوسائل باب ٣٥ - من أبواب صلاة الجماعة

٤ - الوسائل - ٤٨ - من أبواب صلاة الجماعة



المباحش أم لا (أربع) هي أن وجود المتابعة شرطية أو نفسية وعنى أى تقدير ماذا يترتب على تركها (لحاش) هي أنه لا تقدم على فعل سهو أو إهمال أو ضيعة  
 أم الموضوع الأول - فمشهور بين الأصحاب أن المتابعة بالارادة هي عدم  
 الإقدام وأنه يجوز المتابعة في الأفعال بل عن المنع وعمره دعوى الإجماع عليه  
 - وعن إرشاد المحققين بروم الأخير - وهو أن الماء يجب بعد التيقن به

واستند لجواز أحقارية - وحين (الأول) أن الظاهر من صدر السوى  
 الأول - أنه العرض الاسمى وهو يضمن عرفاً آثار الفعل وقدر - بالإمام بقصد  
 المتابعة واعتبار أحد كونه بعدد سرعة عدم - لأصناف لها من جهة التبرع في  
 اعتبار السحر (وبالحمد) أنه هو من السوى أن الأمر بتركيبه واستحسانه  
 ركن الإمام أو سجد - أما يكون من جهة متاوية الأقسام أم هو أنه من جعل  
 الإمامة المتحقق مع استقامة معتضى اختلاف العبد حوار استقره وأورد عليه -  
 المحقق أيردى بأن هذا يتم لو كان سون مسوق ليس مضمونه لأقسام فيكون  
 تبرعات المذكورة في الخبر من قبل بأن صدر من الأقسام - وليس كذلك  
 وإن الإيتام غير واجب قطعاً والمتابعة واجبة كما ذكره الأصحاب فلا محالة  
 يكون المصدر في مقدم بيان أن الأقسام عرض بشرط ويكون ذلك في مقام بيان  
 شيء آخر وهو أن من أراد يحصل هذا عرض يجب عليه أن يأتى بالأفعال - وهو  
 المذكور في الدليل (وحيث) أن دليل صاهر في نفسه في الأخير - فبأن السوى  
 على اعتباره (وفيه) أولاً - أن المصدر لا يتضمن الأمر بجماعه كى نقله  
 استحسانى - وأما يتضمن الأمر بالانضمام معنى المتابعة بالإمام بعد فرض إرادة  
 الجماعة واليتيم هذا المعنى واجب - وهو في ذاته تبرع عنه (وحيث) أن  
 ظهور العلة والأصل عدم على ظهور المعلول - والتبرع - فلا يبقى دليل صاهر في  
 لزوم الأخير بعد ظهور مصدر في حوار المتابعة - فالمنع ظهور المصدر (وأنه)  
 أن الدليل أيضاً لا ظهور له في اعتبار الأخير - أدلاً منشأ لهذه الدعوى سوى ما

ذكره المحقق المذكور - وهو أن الأمر بركوع والسجود إنما رتب على تحقق هذين الأمرين من الأمام كما يتبادر من آيات الشرط نصبة الماضي وظهوره في الروم أنهما على تحتهما من الأمام كما لا يكره - وهو غير صحيح - بل هيئة فعل الماضي ثم نوصف بمسألة الحقيقة في أمره الماضي - وأما وصفت بالنسبة المذكورة معقدة عن أمره الماضي (بهم) صدق لا حار معه توقف على وقوع المحرر في الأمر الماضي فدلالة على الأمر الماضي بما هي في الأحبار لا في الأشياء - وبما يكره المحرر في الشرع في بعض الأقسام - مثل - ذررت الشمس وحب الظهور والصلاد وغيره مسددين في الأمر - وبما هذه المسألة - فلا يظهر أن الأولى على كتمانها المقرب

ثاني من (١) عن قرب الأستاذ في إرجاع معنى أن يكرر قبل الإمام قبل (ج) لا يكرر الإمام - بعدمه عدم الثوب - الفصل بين حوار المقارنة في الكبيرة وحوارها في الأمام - فلا يظهر حوار المقارنة - وإن كان الأحوط التأخر

و ما لموضع الثاني - وهو من أن يكون وجوب احتضانه في كل فعل من الأفعال إذا حضر معه به يجب احتضانه في الصلاة أي هي فعل تدريجي - فانه الأمام في فعلها احتضانه - فانه في فعله وحده في شيء مشغول بالصلاة ولم يتابع الأمام في هذا حين - و يؤيد ذلك ما روي عن الإمام أنه يرفع رأسه عن السجود أو الركوع قبل الإمام بسنأ عنه ولو لم تكن استتبعه لأمره في كل فعل على سبيل الاستعراق لما كان وجه ذلك

## حكم التأخر في الأفعال

وأما الثالث وهو حكم تأخر المأموم عن الإمام في الأفعال - فاقول بعدنا

١- البحار ج ١٨ الصلاة من ٤٢٧- والوسائل - مادة ١٦ من أبواب صلاة العساة

لا كلام من احد في جوار السحر عنه يقين بل عن بعض تعبه كما عرفت -  
 وانه لا مانع من السحر في الاعمال الخفيفة قاتني بسر المحفوظة فيها على الاجتماع  
 مع الامم كالتيمام بعد الركوع والجلوس من السجدين و عقب الثالثة

وقع الكلام في السحر عنه في الاعمال الصعبة كالتيمام والركوع والسجود  
 - السحر المعرعة في تيممهم بانه حرام فاحش وهو اذا ادى ذلك الى فراع  
 الامم من فعله بل فعل المأموم - والمشهور سهم عدم حواره - بل عن جماعة  
 دعوى الاجتماع عليه (ويشهد به) انه لو تضرعه في بقى على ما هو عليه من ابدانة  
 حتى يصل الامم في اركعه بلا حجة اى مثل ذلك الفعل وان صدق عليه امتناعه  
 والايتمام عرف بمعنى عدم الذهاب جدا الى السجود الا انه لو اتى بذلك الفعل لم يصدق  
 عليه عنوان المتابعة والامم عرف (ومعه) ما سوى المتقدم يدل على عدم حواره  
 (ويمكن) به يشهد له ايضا بما عني بركه اسوره و بدوق بركوع  
 الامم و كتاب لا يثبت بركوعه لو فرضها كصحيح (١) برأيه عن اساقفة (ع) ان ادرك  
 من اظهر او العذر او العشاء ركعتين وفي ركعتين فرائض كل ركعة مما ادرك  
 حاش الامم في نفسه بام الكتاب وسورة في لم يدرك السورة نافلة اجزاء ام  
 الكتاب ويحويه غيره - ولولا لرواه ادراك ركوع الامم لما كان بوجه روم ترك السورة  
 (ودعوى) به لا يبعد ما اذا كان ترك سورة ركعة و عليه حدث لا كلام في  
 مطلوبه ادراك الركوع فيكون ذلك من جهة حواره ترك السورة اذ ترك المصلحة  
 لا سيما على المختار من عدم وجوب اسوره (مدفوعه) بان صاهر النصوص كون  
 تركها عزيمة لا ركعة فالحص وتندر - فلا صهر عدم حوار اشاحر الفاحش

## وجوب المتابعة تعبدی

واما الرابع فالمشهور بين الاصحاب كون وجوبها تعبد لا تنطلق الجماعة

مركبها و ما ترتب عليه الاثم خاصة - بل عن جماعة بسنه الى الاصحاب (وعن) جماعة كون وجوبها شرطيا لصحة الجماعة (وعن) الشرح في المسوط والصدوق والحلي انها شرط لصحة الصلاه

اقول يقع الخلاف في مورد (الاول) في ان وجوبها شرطي او تعدى (الثاني) فما ترتب على مركبها على كل من المستمكن

اما الاول فقد استدل الكون وجوبها شرطيا - بصهر النوى المتقدم فان الامر بالافعال المذكورة وان كان ممكن ان يكون واجب لكل الظهر من الاوامر المعتبرة بحراء ترك او قعوده كوجوبها سبب الجزئية او الشرطية (وفيه) ما يظهر من صدر النوى كون المثابة عتبة جعل الامام اماما او الاجماع به فلا تكون شرطيا لها - وهذا هو اعتماد من مجموع الادلة فالصحة والامانة من جهة الامور الاعتبارية او صحة الاحتصاص جعل المأمور به ذلك بالمعنى الفعلية لثباته فعدم جعل ذلك كونه مقتضى امامته باعتدله في الفعل (وعلى ذلك) فلا يقتضى اى ظهور دليلا يستلزم بفساد المذكورة بعد تعريفه عنه - فان ظهور العلة مقدم على ظهور المحل - (وبمكن) ان يشهد بمضاهى دلت (ما) في حمله من انصوص الاتية بالامر - فود يحصل المصاحفة عند ركع او سجدة من الامام - ويرفع رأسه عن الركوع والسجدة - وانه ان كانت امانة شرطية لجماعة في الصلوة او في ذلك بحراء اما كان وجهه - فود كان مقتضى على هذه لمستلزم لا يتدرك كما لا يقتضى وهذا خلاف كون وجوبها تعدى

واما الثاني - فعلى القول بشرطيتها فتدور على طائفة الجماعة ترتبها لانها لمشروط ببقاء شرطه ووافاقه المحقق للهداية من انه متصل للقدوة في خصوص اجراء احدى تركت الجماعة عنه دون غيره من الاجراء السابقة والمتلاحقة التي اتى بها مقبدا سامماه فتصح الجماعة فيما عدا من الاجراء ادلا بدلي على اشتراط صحة الجماعة في كل جزء بصحتها في ماضيه او لاحقه بل الادلة قاصية بخلافه فانه بدلت

لا يثبت منه عيوب المأمومة ( فيه ) ان الخدوة امر واحد مستمر لانها بالنسبة الى كل جزء منجزه مستقلا (وعليه) فصلانها في جزء يسير من افعالها رأسا فموجب يحتاج الى دليل اخر مقنن بل الدليل فاص بخلافه وهو ان على عدم جواز العدول من الامتداد الى الجملة . وذلك صريح . يترتب على تركها لو كانت شرطاً للصلاة

واما على ان يكون من وجوبها بعدى لا شرعى - فما تركها في جميع الافعال او معظمها بحيث لم يبق منها هبة الجماعه في ارتكاب المشرعة الكاشفة عن دهاها شرع بطلت جماعته - وانما - فلا يترتب عليه سوى الاثم

واستند لفساد الصلاة بتركها - بان العمل الجارى على خلاف المتابعة مصاد للعلم الجارى على وفقها - فعلى ان يكون من الامور ما يقتضى النهى عن صده - يبره من حرمة ترك ما صدقه فساد الصلاة كمالا ( وفيه ) ما حقق في محله من ضعف الحسى - وان الامر - شىء لا يقتضى نهى عن صده ولا عدم الامر به بناءً على تصحيح الترتيب

واما الجاهل فمقتضى احكامه ما على منعه من كون وجوب المتابعة تعديب صحة الصلاة والجماعه وان لا يتعدى وجوب العودة لتحصيل المتابعة بل عدم جوازه ادلواني بذلك الجزء الذي قدم فيه على الامام كالتشهد يقصد اجزائية بطلت الصلاة بزيادة - والافلاتتحصيل المتابعة - الا انه قد وردت روايات خاصة في مورد على خلاف ذلك احدهم - ما لو رفع رأسه من الركوع او لسجود - ثابتهما لما لو اوى الى احدهما كذا

## تغفر زيادة الركن لاجل المتابعة

وملخص القول بهما - ان في المسألة الاولى طائفتين من الاحبار - الاولى

- ما يدل على لزوم اعود و لمادة كصحيح (١) على من يطيب عن ابي الحسن (ع) من ارجل بركعة مع الامام فليدنه ثم رفع رأسه قبل الامام قال (ع) بعد بركعة معه وبحو بهادى اختلاف حرسه لاشعري عند (ع) و صحيح (٢) لتفصيل عن ابي عبد الله (ع) عن رجل صلى مع امام ثم رفع رأسه من السجود قبل ان يرفع الامام رأسه من السجود قال (ع) فيسجد وقرب منه موثق ان فصا الثانية ما يد عاى وحب السقاء كموثق (٣) عماث فان سأل ابو عبد الله عن ارجل بركعة رأسه من ركوع قبل الامام اعود غير ركع اذا احب الامام برفع رأسه معه فان (ع) لا

وقد جمع المشهور بينهما بحمل الاولى على صورة السهو و حمل الثانية على صورة النعم - وورد عنهم بانه جمع برعى لاشهد به - بل مقتضى الجمع المعروف حمل ابو على الوحوب واطلعه لاوى على الفصل الاول الحق ماذهب اليه مشهور و ذلك لاختصاص الفصل الاولى بنمسا بسهل لان العرب عدم رفع اليد قبل الامام مع عدم حواره - وحاره اخرى من صلى الجماعة بركعة الفصل لا يعمل بالحرام في السنها (و شئت فقل) ان حمل تلك الجماعة على صورة نعم يد جدا - فيكون محبسة بصورة السهو في السها - وعيه - فان قدما مشهور شاة في - مد فلا كلام ولا يحمل على ثالث الصورة حملا - بمطابق على المقيد (ويذكر) ان وجه المائة مشهور ، به لو سمع كوا - السة من الضامتين هو اثنان - ولكن لاجتماع على وحب الاعد في صورة السهو - نقب السها وتصور الشاة احسن من لاوى فقد اتلقتها - ولكن هذا يتوقف على نقب بالانساب السة - ثم ان مذكور المورد في منها الجمع ان الاولى تحمل على انصر - يرد عليه - ان هذا ينس جمع عرف - ان لطائفه ثبوتية ليست داة على الحوار برهى ضاهره في عدم الحوار فلا محالة لانكون قرية لصرف ظهور لاوى (فتمحصل)

١-٢-٣ - وسائل باب ٤٨ - من ابواب صلاة الجماعة - حد ث - ٣-١-٦

ان الاظهر ما هو المشهور

ثم ان ههنا فرعين (الاول) لو ترك الاعادة في صورة السهو ثم وصحت  
صلاته وجماعته بما عرفت من ان الاحلال بالمساعة لا يوجب البطلان (ودعوى)  
ان الامر بالعود بمساعة كالامر بسيرة يعترف في الترك الاعتراف بظاهر في كونه  
متمرا في الجماعة فتركه يوجب بطلان الجماعة (مدفوعة) بان الامر في نفسه في  
امثل التمام وان كان صاهرا فيما ذكر - الا انه في خصوص انهم قرية صارفة  
وهي وحوط المتابعة تعدا فلا يستفاد من الامر في هذا المورد سوى ان وعيهم  
الماموم رعاية بمتابعة العود - فاشترط اتصالا او اجتماعا مشكوك فيه يدفع لاصل  
(مع) انه يمكن ان يقال ان المستفاد من خصوص اعود بين الاحواره نورود الامر  
فيها مورد توهم اصح ولا تكو طهره في الوجوب - واسم الحكم بالحوط لادله  
المتابعة وقد مر ان وحوطها بعدى لشرطى فتأمل

اشيى برفع الماموم رأسه قبل الذكر الواجب - فاما كتاب عمديا -  
بطلت صلاته بالاحلال بالذكر - نعم - على القوب بحوار العود كلام سيأتي -  
وان كان سهويا - فهل تنقض صلاته لو ترك اعود من جهة استراجه ترك الذكر  
او اوجب لانه لو عاد بآتي بالذكر انه لا من جهة قواب محض بالذكر ام يحصل بين  
كون الاحلال بالذكر عمديا - فتعطل صلاته - وبين كونه مع انعمه فتصح وجود  
(اقواها الاحير) وذلك يظهر عند بيان امر (و هو) ان الركوع او السجود  
المأتى به للمتابعة بين نفسه من احراء الصلاة ولا يتصل المأتى به بماتى  
به اولا فيكون هو وما قبله ركوعا واحدا بل هو واجب محسوس وانما لا يفسد الاحلال  
به ولو كان عاصبا - وعلى هذا فمحض الذكر لا محالة يكون فائتا لا محله  
الركوع ايسى هو من احراء الصلاة فان كان ترك الذكر عمدا بطلت الصلاة  
للاحلال به - والا صحت وان لم يعد بل لو عاد ليس له الاتيان بالذكر الذي  
هو من الاحراء

## لور كع او سجد قبل الامام

الحاشية الثانية - اذا ركع او سجد قبل الامام - فان كان سجدة لا تجوز له المتابعة لاستمرارها الزيادة غير المتعقبة - و من يصح صلاته اعلا - ان يتصل بين مالور كع قبل تمامه فرائض الامام فلا يصح - و مالور كع بعدها فتصح - و حقه (اقواها) الاحير - و ذلك - لانه اذا كان في موضع تسمية قراءة الامام - فحيث ان ار كوع غير تامور بهما - ركعة - الامام و بهما الركوع - هذا قرائته - او قرائته هو صامع فرائضه في انهاء الامام - لور كوع فهي زيادة مقصودة - وان كان عددها صحت صلاته من جهة انه لا وجه لخلل في ركعة واحدة - و قد مر انه لا موجب لخلل

و ان كان سجدة فلا اشكال في عدم خلل بصلاته واجتماعه - و ان كان في اثناء قراءة الامام - لا اعتبار بفرائض مخصوص بحال الذكر بمقتضى حديث - لانعدام الصلاة - و مقتضى القاعدة عدم جواز اعود بمتابعة لاستمراره ارياده اعمدية - الا انه يدل على احوال موثق (١) ان فصل قبل كتب الى ابي الحسن الرضا (ع) في الرجل كان حنفيا ثم يات بهور كع قبل ان يركع الامام و هو يصلي بالامام قدر كع فلعن الله من يركع رفع رأسه ثم اعاد ان يركع مع الامام فيصعد ذات عليه صلاته او تنحور تلك الركعة فكسب (ع) ثم صلاته ولا يفسد صلاته بما صنع (ومورده) وان كان هو المصلي - الا انه ينبغي ان يفسر الحديث معه في المعنوية في هذا المعنى كما هو مورده وان كان هو ان يركع الا انه بعد الفصل سه و بين السجود يثبت فيه ايضا فلا اشكال في الجواز

اما الكلاء في فرعين الاول هل يجب العود - اعلا وقد استدل بالاول (بأن) الموثق وان كان لا يدل على الوجوب ولا يستبعد منه اريد من الحوار الا انه اذا



ثبت حواره وجب للمتابعة ( وفيه ) انه لو كان الركوع الثاني من احراء الصلاة  
تم ذلك ولا فلا ان دليل وجوب المتابعة مختص بالافعال الصلواتية فتأمل  
الثاني هل الركوع الصلواتي هو الاول والثاني او هما معا - وجوه - اقواله  
الاول ( وذلك ) لان ركوعه الاول قد وقع في محله كما هو اعمروص فيكون  
ركوعا صلاتيا . ويكون الثاني ركوعا صلاتيا بحاج الى دليل اخر وليس فان ما  
على المتابعة لا يطر له الى ذلك وعده - فثبت عليه ان ذكر في الاول دون الثاني - كما  
انه يترتب على ذلك عدم اتصال الجماعة بترك العود - وان كان ركوعه في اثناء قرائته  
الامام كما لا يخفى

## المتابعة في تكبيرة الاحرام

المقام الثاني في احكامه في الاقوال - والكلام فيه يقع في مواضع ( الاول )  
في المتابعة في تكبيره الاحرام ( الثاني ) في المتابعة في غير هذه الاقوال ( الثالث )  
في التسميم

اما الاول - فلا ريب ولا خلاف في جوار التحريم الفاحش - وما يظهر من خبر ( ١ )  
قرب الاسناد احتقده ( لا يكره الامم ) من عدم حوار السحر لانه من تدويله  
باراده عدم استفده والافهم تفقت النصوص وانما لا يسمى  
التوقف في عدم حوار استفده لعدم تحقق الاقتداء مع عدم الامم ولحرف قرب الاسناد  
- اما الكلام - في انه هل يجوز المقارنة او يشترط التماثل فيها وعلى الثاني فهل  
يعتبر عدم الشروع فيها الا بعد فراغ الامام منها كما احتاره صاحب الحواهر  
- ام يكفي السحر عن اولها - والظاهر هو الاول - لعدم الدليل على اعتبار التماثل  
ولخبر قرب الاسناد

وقد استدل بعدم حوار المعاصرة بوجه الاول - انه يعتبر في صحة الجماعة واعتقادها

الاقتداء بالمصلي فمادامه لم يكره لا يكون مصلياً غيره (وفيه) ان دليل انه ادل  
على اقتداء المأموم بالامام في صلاته والالتزام به ولا يتوقف صدق ذلك على صدق  
اسم المصلي عليه عرفاً (مع) ان لا يخلو هذا الوجه عن استدلال اساسي بحقوق  
الثالث والتكبير من حراء الصلاة والشروع فيها يسبق الشروع في الصلاة  
فيصدق عليه المصلي وان لم يفرح عنها - اساس - عدم صدق السعة والامام  
مع المقررة الحقيقية (وفيه) انه دعوى فاسدة فانما يصح تصديق طرف مع المقررة  
الحقيقية - الثالث - الحر (الحر) حرى عن اى سعة - بخلاف عن رتبة (ص)  
اد قسمتم الى صلاة فاعادوا صلاتكم واقصروها وسوا والفرح وادان  
امامكم الله اكبر فقولوا الله اكبر وادان - سمع الله من حمده فقولوا اللهم رب  
البعث (وفيه) ان مشأ تحيل دلالة على لزوم استحراق حرام - اما ان الامر بالكبرة  
علق فيه على تحقق سكر من الامة بمسند من انبياء اشراف مدحه الماصي -  
واما ان الحزاء صدر بالقاء الدالة على النافخ - وشيء بهم لاسم - الاول فلما تسمي في  
المتعة في الالهة - واما الثاني - فلان جاء اجراء لاند على استحقاقه - رابع -  
قوله (ع) في السوى المتقدم - فاداكبر فكبروا (وفيه) مضاعفاً الى عدم دلالة  
على لزوم استحراق لما من - ان اعتماد الاصحاب على المسحة المتضمنة هذه  
الجمعة لم يثبت فلا يعتمد عليها (فمحصّل) ان الاظهر حوزة مقررة

## المتابعة في سائر الأقوال

و اما الموضع الثاني - فالمسور الى المشهور حوار التقية في الأقوال  
على الامام - وعن المدروس و الحصرية عدم حوار - وستد له - (باطلاقات)  
معاقلة لاجتماع المحكية على لزوم المناهضة (وباسوى) المتقدم - بدعى  
ان ذكر التكبير في اما هو من باب المثال كذكر اكر كوخ والسجود ادين هما

مثال للأفعال (وإن) مقتضى إمامه الإمام مابعه وعدم التقدم عليه - و في  
 النكل طر (أم الأول) فلاه لا محاب للتمسك بها بعد تصريح الأكثر بخلافها  
 (و أما الثاني) فبما تقدم من أن المسعة احتضنة لقوله (ح) إذا كره عكروا  
 لم يثبت اعتماد الأصحاب عليها (مع) أنه يحصل الاحتصاص بتكبيره من جهة  
 أنه ليس هناك صلاة فيها كفي تعقد الجماعة وهذا بخلاف سائر الأقوال (و أما  
 الثالث) فلا بأس بغيره في إذهاب المنشوعة أن الإمامة المحصورة للإمام أحيانا تكون  
 محصورة للأفعال دون الأقوال المرددة بين ما لا يحب الأساء به ممنوم كالتفريئة  
 و من ما يكون أراجيح فيه مخالفة ممنوم بالإمام كالوصيفة المحصورة في أركعتين  
 الأخيرة و بين ما يكون ممنوم محجرا بين أن يحتار الفرد الذي احتاره الإمام  
 بوان يحتار غيره كذكر الركوع و سجود - فالأصح هو عدم وجوب المتابعة  
 و زيده عدم وجوب اسمع الإمام مناه و من أياها - بل لا يمكن في كثير من الموارد  
 و هو ترسا عن ذلك و شكك في اعتباره مقتضى الأصل الذي أساءه هو انعدم  
 و أما الموضع الثالث - فمعي - بعد جواز التمسك في تسليم قياسا به  
 - تكسر - و لكنه مع عدمه من مصادف التي خصوصية المشار إليها في تكبيره  
 انه منقوده في استلزامه يشهد بجواز التقدم فيها صحيح (أ) حلي عن الصادق (ع)  
 في الرجل يكون خلف الإمام فيقبل الإمام تشهد فقد (ع) سلم من خلفه و بمضي  
 حاجته أن أحب و صحيح (٢) أبي أسعرا عنه (ع) ممنوم به من الأصحاب  
 كما عن الروض في الرجل يخطي خلف إمامه فيسب من الإمام قال (ع) ليس بذلك  
 دس - وما ذكره المحقق النعماني ره من حملها على صورة قصد الأفراد يدعه  
 الإطلاق وترك الاستمصال

الثالث - قبل (١) - (ولا بد) له ممنوم (منه) لا إمام - وفي الجواهر بل هو  
 مجمع عليه - وقد مر تفصيل القبول في ذلك في شرائط الجماعة مراجع

ارابع (و يقول) ان يأتى المعرض بالمعرض - (مع احتلا فيهما في العرض)  
 كما هو المشهور بين الاصحاب - وقد تقدم تفصيل اثوب في ذلك في اول بحث  
 الجماعة عند بيان صابط ما يصح الايتساء بهم الصلوات وما لا يصح  
 احد من - (وان كان المأموم واحدا استحب ان يقف عن يمينه) انى يمين  
 الامام لاحده ولا يساره (وان كانوا جماعة فحلقه) لا يسبه ولا يسره كما هو المشهور  
 بين الاصحاب شهرة عظيمة بل لم يقل الخلاف عن احد سوى صاحب احدائق  
 وصهرانى عني - ومشتدا بحكم حمله من النصوص كصحيح (١) محمد بن مسلم  
 عن احمد بن عيسى بن الهادي - ارجل اوله احمد بن محمد بن عيسى بن عبيد  
 بن كثر من ذلك مما رواه - وجوه غيره - وصاهر النصوص في نفي  
 انطروا كان هو الوجوب الا انه يدور بين ملاحضة الفرائض الداحلة و سحر حية  
 - ولذا فهم المشهور متها ذلك

ثم انه يسعى ان يستثنى من استحبابه وقوف خلف الامام - مورد من - الاول  
 ما ذكره المصنف (قوله) (الا العاري فانه مجلس وسطهم) وقد تقدم الكلام في  
 ذلك في بحث سائر النصوص بمقتضى ما راجع اليه - ما افاده قوله (وكذا المرفة)  
 نوات النساء فيها تقوم في وسط الصف (ويشهد له) كثير من النصوص - كمرسل (٢)  
 ابن بكير عن الصادق (ع) عن امرأة تؤذيها - قال (ع) نعم تقوم وسطا  
 بينهم ولا تنفدمهم - وجوه غيره وطاهر الاحبار في انفسهم وان كان هو الوجوب  
 الا انه لعله افاده وجود النصوص - وقد توهم رجحان انقلبه وغير ذلك  
 من القرائن تحمل على الاستحباب

(ولو صلين مع الرجال فأخرون عنهم) الامر به في حصة من النصوص  
 كصحيح (٣) هشام عن الصادق (ع) الرجل اذا ام المرفة كدت حلقه عن يمينه

١- لوسائل - باب ٢٣ من ابواب صلاة الجماعة - حديث ١

٢- لوسائل - باب ٢٠ من ابواب صلاة الجمعة - حديث ١٠

٣- لوسائل - باب ثامن ابواب مكنى المصلي - حديث ٩

سجودهم مع ركنية وبحوه غير مؤهلة الاحراز وان كذب ظاهره في وجوب تناحره -  
الا انه يشكل البناء عليه - بناءً على عدم جرمه محاذة الرجل بمرآة في الصلاة كما  
بيد عليه لما ظهر من كتبهم من انه لا على عدم اشرف من اقصمين وعن غير  
واحد دعوى ذلك صريحاً مضاعفاً الى ما في نفس ذلك الاحراز من الاختلاف في  
تحديد مقدار احترامه وتناحوره وحدث من اقراء احبارة عن هذه الظهور وعيه  
- هذه وجوب اقوى والاحتياط صريح النجاة

## في شرائط الإمام

فصل في شرائط الإمام (ويسمى في الإمام) او - (الزون المتكلم)  
اي يعتبر ان يكون عقلاً - اما اعز كونه عقلاً فموضع وفق ويشهد له  
مصدق الى ذلك واي انه لا يادة المحذور صحيح (١) راره عن الباقر (ع) عن  
ابو المؤمنين (ع) لا يحسن احدكم حجب حديثه ووالدته وبحوه غيره - ولو  
كان ادواراً - وعرف حوار الامام من اقدمه - عدم صدق المحذور عليه  
في تلك الحاجة (وقيل) - سمع - واستند له بناءً على احسن رايه من خصوص انه غيره  
لا يباحح ابي انصرافه (وكان يمكن) عروضة حجاب الصلاة (و لا يؤمن احكامه  
حاجب المحذور - وانكل كما ترى ولا يصح هو الحوار

واما اعتبار كونه عاقل - فهو المشهور من الاصحاب - وهو بناءً على عدم  
شرعية عبادات الحصى واصح - واما بناءً على شرعيتها كما هو بناء - ويشهد  
لاعتباره مصداقاً الى انصراف ادلة الجمعية ابي المتكلمين خبر (٢) - وسحاق بن عبد  
عن جعفر عن ابيه - ان عاقل (ع) كان يقول لا بأس ان يؤذن الفلام قل ان يحتلم  
ولا يؤمن حتى يحلوا فاباه حياز صلاة وفدت صلاة من حاتمته اعمد صعب سده بعمل

١ - الواسع - باب ١٤ - من اشرف صلاة الجماعة حديث ٢

٢ - الواسع - باب ١٤ - من اشرف صلاة الجماعة حديث ٧

الأصحاب - وعن الشيخ في الخلاف تحوير امة الجاهل (ويشهد له) حر (١) طمحة عن جعفر عن ابيه عن عيسى (ع) لا بأس ان يؤدب العلامة الذي سم يحتتم واد يؤم ويحده حر (٢) عيذ و موثق (٣) سماعة عن الصادق (ع) يحور صدقه العلامة وعنه يؤم باس اذا كان له عشر سبي (و لكن) يرد على الاولين مصدا الى ضعف - له - اهم معارضات حراسحاق المعمول به بين الاصحاب (ويرد) على الثالث مصدا الى عدم اعتنا بمضمونه و هذه الاعراض لا سيما مع شمله عن جعفر صدقه وعنه المخالف لموى الحرم والاصوب والادلة - انه يصح معارض مع حراسحاق اذ حمل قوله (ع) قل ان يحتتم على ما قبل عشر سبي لا يصح - وحر صحيح مقدمه - لا صهر هو اجمع فيه

اشي الايمان - ان كونه معترى بمناه الائمة الاولى عشر عليهم السلام - واعتباره مع لأرب فيه وعن الاجماع عليه من جماعة (ويشهد له) خصوص كثيرة كصحيح (٤) زراره عن ابي جعفر (ع) عن اخلافة حنف المخالين فقد (ع) ما هم عندى لا مبرية احذر وصحيح (٥) اسرفي - قال - كنت الى بي جعفر (ع) ابجور اخلافة حنف من وقف على ايث واحدك - فاحاب (ع) لاتصل ورائه

## في شرطية العدالة

(و) اثبات (العدالة) واعتبارها فيه مما لا خلاف فيه - بل هو المقطوع به في كلام الاصحاب كما في المدارك وعن غير واحد دعوى الاجماع عليه (ويشهد له) كثير من النصوص - منها - مضمرة (٦) سماعة - قل سأله عن رجل كان

١-٢-٣ الوسائل ر ١٤ من ابواب صلاة جماعة - حديث ٨-٣-٥

٤-٥ الوسائل ر ١٠ من ابواب صلاة الجماعة حديث ١-٥

٦ - الوسائل ر ٥٦ من ابواب صلاة الجماعة حديث ٢

يصدى فخرج لأمه وقد صدى الرجل ركعة من صلاة امره - قل - ان كان  
 من معدل اصدى ركعة اخرى ويصرف ويجمعها فتدعى وليدخل مع الام في  
 صلاته وان لم يكن امام عدل فيصلى على صلاته كما هو احوط (ومنها) - اخصوص (١)  
 المصنعة لصدى عن الصلاة حالف شارب الحمر والسيد والاعف معللا به صبح  
 من السنة اعظمها - والمحاذر لصدى والد حرو وجوشت ومنها (١) - اخصوص (٢)  
 المنصحة لانه يصدى حالف من ثل بدية اذا اراد ان يوثق بدية احرار صلاحه  
 (وبحماية) فعدرها فيه مما لا يهي اسواق فيه

ثم انه هل يجوز من يعرف بدية بعد احد ان يصدى بلامعة ام لا - و  
 حق القول فيه يقتضى الحكم في موضعين (١) - هل الحوار الوصفى (اشبه)  
 في التكليف

ان الاول واضح علمه الحوار بمعنى ان الامام اذا علم عدم عدده نفسه  
 لانكوب الجماعة معتقدة وليس به ثوب الزهراء وحدث لا حصار العدة وسعرف  
 انها امر واقعى يكون حسن الظاهر كاشما عنه وصرغا في مجمع كواب الامم فاسمها  
 لا يكون الايتام محقق وان كان صلاة الامام م صححه وركب محررا عليه  
 فوكان ذلك معوما بالامام فهو عام بعدم تحقق الايتام والجماعة فكيف يرتب  
 اثارها

واما الثاني فقد استدل على عدم الحوار (٣) - عن مصنفات - رائر  
 بقلا عن كتاب السيارى قبل لابي جعفر ع قوله من هو على حدة يوم فحصر اتصاله  
 فيقدم بعضهم فيصلى بهم جماعة فصرح به بكتاب ادى يؤمهم ليس به ورس  
 الله حلة فيجعل (وفيه) اولاه صعب الدلائل انه ان كان صعبوا السيارى

٢١ - السيارى ١١ - ١٢ - ١٣ - صلاة الجماعة

٣ - ذكر صدره في لوائح ١١ - من ابواب صلاة الجماعة ١٢ - ودينه في

- وثالثا - انه بطر الى الحكم الوضعي - وقد ادعى بعض المحققين انه ان المراد به ان من كان له من نفسه بحث لا يكون مقصوده من تقدم الا الانسان بالوظيفة من دون ان يحدث له شئ من جهة الرأس عليهم فليصل بهم الى الفلذ ( اقول ) وشهد بذلك قوله : ع ، بعد السؤال مرة ثلثة - ان كانت قلوبهم كلها واحدة الحج - فان قلوب المؤمنين كما توجه الى اداء الوظيفة - فلو كان قلب من يتقدم ايضا كك فليقدم - وعلى هذا فيكون احسب عن المقدم (محصل) انه لا دليل على احرمة والاصل فنصى الحوار

ثم ان في مقدمه البحث دقيقة عمدة بصفة - وقد استوعبنا الكلام فيها - حين تدريس لمباحث اجتماعية بالاجتهاد والتفكير - وقد بعدل احقر بها اخر جهات الى علم الظهور احد الافصل من الحضور للبحث وهو قره عيسى العلامة السيد هادي الحسني الروحاني دامت معاليه وحيث ان ما كنه وحرره من تقرير البحث في ذلك كتاب كتب واعمالا فحياه ومثوديا بما حققناه هذا اذكر في المعامعين ما كتبه في مبحث العدالة قال

## مفهوم العدالة

اقول تحقيق امور في هذه المسئلة فنصى السكينة في مقامات ( اول ) في بيان مفهوم العدالة ( ثاني ) في بيان الطريق اليها ( ثالث ) في تسهات هذه المسئلة ان المقام الاول فاعداله لغة الاسواء والاستقامة او ما يقدر بهما مفهوم كما صرح به غير واحد بل مما لا خلاف فيه

و اما الخلاف بين الاصحاب في بيان ما هو المراد من نطقها الواقع في كلمات الشارع وفيه اقوال

الاول ما هو المشهور بين العلامة ومن تخرعه - وهو انها كشيء مصادبه ناعثة على ملازمة التعوى - وان احتنعوا في التعبير عنها بالكيفية - او الحالة -



او المنيكة - بل سب هذا القول الى المشهور بل الى انعماء - او انعماء او انعماء او انعماء  
و المحالف

الثاني انها عبارة عن مجرد ترك المعاصي او خصوص الكبر وهو المحكى  
عن اسرارنا في الصلاح وعن المحقق المحلى والسروا في ان هذا هو الاظهر في  
في معاصها

انما ماعن الله معوا اليه في اوسيه و الحروف من انها الاحتساب عن المعاصي  
عن منكة

الرابع انها الاسلام وعدم ظهور الحق وهو المحكى عن اس الجيد والمفيد  
في كتاب الاشراف

### الحامس انها حسن الظاهر نسب الى جماعة

ثم ان الشيخ الاعظم قد في رسالة اعداه في الظاهر رجوع القول الاول  
الى الثالث ادلا كلام في روال العدالة بتركب الكبيرة ويحدث النفس و (ح)  
ان ثبت المنيكة ثبت اعتبار الاحتساب في العدالة وان ارتفعت شت ملازمة  
الملكة للاحتساب ان معنى - فمراد الاولين من الملكة اليه عن الاحتساب الداعية  
فعلا لاما من شأنها ان تبت وتونحيف عنها اتمت عدة اهور وحوها (وهي)  
انه لا كلام في ان ارتكبت الكبيرة حتى عن القول الاول مصرا بعدالة الا ان  
ذلك لا يوجب تساوي القولين اذ من كان فيه منكة اعداه ولم يرتكب الكبيرة لعدم  
الاملاء بها كما اذا بلغ صاحب المنيكة قبل ان يسبق بها او لم يرتكبها لا المنيكة  
بل بحياء من الناس وحوها عنه على القول الاول عادل وعنى ان ثبت ليس بعدل  
فتدبر

ثم ان الشيخ اشكر في جعل الاخيرين وهما حسن الله هر وعده ظهور الحق  
عن اعداله منه يقتضي كون العدالة من الامور التي يكون وجودها الواقعي عن  
وجودها الذهني وهو لا يحد مع مع كون صحتها عن الحق امر واقعي لا دخل للذهن  
فيه و (ح) لو ارتكبت الشخص المعاصي في عماله من دون ان يعلم احد بامر  
كونه عادلا واقعا لان فيه حسن الظاهر ولم يظهر الحق منه لاحد و فسق واقعا

لأنه إن تك المصلحة حتماً مع إمكان الالتزام (و فيه) أن الشح (فقد) فرص  
كون الحق أمراً واقعاً ثم اشكل عنه ذلك (مع أنه على حدس القويين في العدالة  
ليس كذلك لأنه صدق العدالة فيس هو أيضاً أمراً واقعاً) ومن كان في عدم الله مرتكبا  
مكبيرة مع عدم ظهور ذلك لأحد لا يكون فاسقاً واقعاً وإن كان عاصياً

ثم إنه أورد بعض الحر على كون العدالة هو حسن الظاهر بأنه إن يكون  
لعدالة من الأوصاف ذات الاضادة ويكون شخص واحد عدلاً عد من حسن  
ظهوره عدده ويستلزم عدمه لم يكن له حسن الظاهر عدده ويرد عنه (أنه ليس بمحذور  
ولم يتم به هذه أمثلة - الأنرى أن من يقول حسن الظاهر طريق إلى العدالة  
يقول فقره فيته عدده كونه حسن الظاهر عدده و ترتب عنه آثار العدالة دون  
المقطع على تركانه المعصية

## أدلة كون العدالة هي حسن الظاهر

ثم إنه قد أسدب على كون عدمه هي حسن الظاهر وجوه وأدوات أن  
ذلك هو مقتضى لجمع بين مدد على عدمه في إمام الجماعة الظاهر في  
كونها شرطاً واقعاً ومدد على صحة القضاء بعد ظهوره تنق من الإمام - فإما  
يستلزم مهملاً أن العدالة أمر صهرى غير قابل لاكتشاف الخلاف لا يمكنه واقعة  
وفيه أولاً أن أدليل الحديث على صحة صوره لأصحة (الاسماء و صحته  
الصورة عما تكون على التبعده لحدث (١) لا عند الهدوء لأمم حسن به أعنى  
عدم اختصاص الحديث بالناسي كما هو، حق عدداً (وثانياً) أن تعين موضوع  
الحكم بذلك بعد امكان كون العدالة شرطاً عين صحة الاسماء أو الالتزام  
بإجراء الأمر الظاهرى للإجراء - وبعد دلالة الحديث على عدم كون العدالة هي حسن  
الظاهر - لا يصح فلا أقل يكون محملاً و تعين أحدهما من بينها يحتاج إلى دليل

أشائي أن ذلك منتضى الجمع بين ما (١) دل على أنه راعداة في قول  
الشهادة وبين ما (٣) دل على أن حسن الظاهر شرط في قول الشاهد فيستد من  
ذلك أن العداة هي حسن الظاهر عدم كونهم شرخص متعيرين (وفيه) أن سببة  
ما يدب عليه الضائفة الثانية أن حسن الظاهر كاف في ترتيب احكام العداة وهذا  
بلائته مع كونه طريقا إليها بل الظاهر من حمله فيها ذلك لاحظ قوله عنه (٣) من  
عمل أساس له بصحة وحديثه فيه يكذبهم ووعددهم بملتهم فهو ممن حرمت  
عبته وكملت مروته وظهر عدله ووجبت اخوته فانه رب هذه ظهور العداة  
على حسن الظاهر وصحيح (٤) أن أي يغفورا لاني بعد تفسير العداة بما هو ظاهر  
في كونها امرا واقعيما - وإدلاء على ذلك كنه أن يكون صائرا لجميع عيوبه فان  
سترا لعيوب هو حسن الظاهر ونحوهما غيرهما

الثالث أن المشهور بين الأصحاب تقديم الحارج على المعدل عند المعارض  
وقد عللوا ذلك بأن في ذلك تصديق لما لا المعدل يقول سبي ثم ارمه شئت  
والحارج يشهد برؤية فمليه قول الحارج ملائم مع تصديق المعدل (وذهبى)  
أن هذا لا يلزم إلا مع القول بأن العداة هي حسن الظاهر وغير ملائم مع كونها  
من الأمور الواقعية (وفيه) أولا أنه لا رده ولا روايه على تقديم قول الحارج  
معدلا بالتحليل المذكور - فان لم يتجاوز المذكور على تقدير القول بأن العداة  
من الأمور الواقعية لا يعمده - لأنه جعل دليلا على أن اعداء من الأمور  
الظاهرة (وثبيا) أن هذا التعديل بلائته مع كون العداة هي المنكحة مع اعتبار  
عدم صدور الكسرة منه - أما لاحد قيدا فيها - أول دليل حرجي ادبوا حرر وجود  
المنكحة يكفي في احكام تحقيق الحرء الآخر أصالة اعداء أو أصالة الصلحة (وعليه)

١- أبو داود - ج ٣٢ و ٣٣ - غيرهم من أبواب كتاتر الشهادات

٢- ٣- أبو داود - ج ٤١ - من أبواب الشهادات حديث ١٠٠

٤- أبو داود - ج ١١ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ٩

شهادة محرج تكون حاكمة على شهادة المعدل لأن الحارج يدعى العلم بصدور الكبره والمعدل لا يدعى العلم بعدمه، وما يشهد به اعتمد على الاصل ولا يعرض الاصل مع المعدل ولا يدعى محرج عنه الملكة حتى يتعارض بل ربما يعترف بها بل يدعى صدور الكبره كما عرفت وعليه فيتم ما ذكرناه من ان العمل بشهادة محرج تصديقهما (و ١٥) ان شهادتهما معدرتان تكونان حسن الظاهر الكاشف عن الملكة لا العزم بوجودها

الرابع قوله **تفسير (١)** في رواية عن عمه من لثمره بحيث يرتكب ذنبا ولم يشهد عليه بحيث يشهد به فهو من اهل اعدائه والستر وشهادته متسائلة وان كان في نفسه ذنبا ولم يصرح في اعدائه المستتر به غير مناف بعدالة العبرة في عدالة الرجل يكون ظهرا صاهرا مأثورا (وهو اولا) ان اظهر منه اشارة ببيان المعدلة عند اشخاص في مرحلة اعداءه وليس ذلك الاسباب هو الطريق اليها كما لا يحمي على المتأمل المصنف (و ١٦) ان الجمع بينه وبينه على طريقة حسن الظاهر اما يكون بالالتزام بذلك

ثلاثة معدلة عرفت من عدم المعدل على كون العدالة حسن الظاهر او الاسلام مع عدم ظهور عتق (واعلم) ان مقتضى النصوص المتقدم بعضها الاتي بعضها الآخر اني تكون متضمنة بطريقة حسن الظاهر كون العدالة من الاور الواقعية مع ان هذا يناسب مع مفهومها اللغوي لمركز في الادهان وهي الاستقامة) فان الاستقامة العينية انما تكون بعدم العتق وقد لا عدم ظهوره بناس فهذا انقلاصا

## ادلة كون العدالة هي مجرد ترك المعاصي

و قد استدل على القول بان العدالة هي مجرد ترك المعاصي و عدم اعتبار

## الملكة فيها بامرین

الاول ما عني المولى الاعظم الوحيد السهيبي به من ان حصول الملكة بانه  
الى كل المعاصي اما يكون في غاية السذجة ان فرض تحفته ( و سبهي )  
ان العداة مما نعم به السوى و تكثر اليه الحاجات في العادات و المعاملات  
فلو كان الامر كما يقولون به احتلال الصام - مع ان القسط حصل بانه يمكن  
في زمان المعصومين عليه السلام على هذا الوجه - الا ترى انه ورد في الاحكام امام  
اجماعة اذ احدث او حدثه مع ' اخر احدثه ' اخر و اى من مقدمه

ووافقه ابي عبد الله في محكي شرح الواقعة و اوضحه من الوسطين  
البلافة و العجزة يسمى حكمة و بين افراط الشهوة و تفريطها هي العفة و بين  
الظلم و الاضطلام هي الشجاعة فاذا اعتدلت هذه اعوى حصلت كيفية واحدة  
شبيهة بالمراح و بعد حصولها يرميها السوى و الحرة - وهذه الصفة الحميدة  
تكون في الاوحدى - لا يسمع الله من الاوحدى و الاحتياج الى العدة عام  
لازم في كل صفة من كل فرق من سكان الارز و البحر حتمها بطلب الشريعة

اقرب - ان المراد من الملكة انى غلبت العداة بها ليس من اعاده السيد  
انصافه فان ما ذكره في العداة الاخلاقية بحث من علماء الاخلاق و مرواها بها  
مسكة يقدر بها العقل العلى على تعديل الخلق الثلاث من العفة و الشهوة و  
العصية على حسب ما يقتضيه العقل القوى - ولذا قيل العداة عند علماء  
الاخلاق كاعداد المراح في القاب و هذه ليست معروفة في العداة التي هي  
موضوع للاحكام الشرعية لانها كما قيل فيما نوحدا في الاوحدى في كل عصر  
و مصر - بل المراد بها الحالة الواحدة الحاصلة لنفس من حشيت الله ساعة على  
فعل الواجبات و ترك المحرمات

توضيح ذلك ان تارك المحرمات (تارة) يتركها لعدم الالتئام بها (واخرى)  
بسواعى القسابة و (ثالثة) لحصول حالة الخوف عند كل معصية بحيث انه بعد

دلت يرى من نفسه عدم تأنها عن ارتكابه ولكن عند الاستلاء بفرد آخر يحصل له فرد آخر من الخوف يمنع عن ارتكابه (ورابعة) يكون لوجود حابه وحدانية مستمرة بعنة أي ترك المحرمات وعلل الواحشات واثرت دلت أنه في حال عدم صدور المعصية وعدم الاستلاء بها يخرج بعدم ارتكابه المعصية حين الاستلاء ويكون سبب على عدم ارتكابه عند الاستلاء بها كلما توجه لذلك - وهذه الرابعة هي المراد من ملكة العدالة

ثم إن هذه الصفة اسمائية كسائر صفات اسمائية والأعراض الخارجية ذات مراتب مختلفة أعلاها مرتبة المعصية وأدناها العدالة المعترفة في أمم الجماعة وقبول الشهادة وجوهها هي أربعة سبعة في أحسن المعارف بالاستبان وإن كانت بحيث يجب عليها إذا كان مقتضى المعصية أقوى منها في الإقصاء كما إذا عرضت له حبه كونه لا يثبت نفسه من معصية الشهوة والعصب بعبارة القوة الشهوية والمعصية (ولكن) مع وجود تلك الحالة بدء من دلت وعلى هذا يحمل ما قبل من أن المعصية تصدر من ذي الملكية كشر - وهذه الصفة ليست بادرة في نفس كما ذكره وحيد بن هباني قد بحث باره من أن هذه الأحكام بها احتلال النظام بل هي كثيرة

الأمر الثاني أن الحكم فروع العدالة عدم شروط ما بها فيها من المعصية ورجوعها مجرد أجرة أقوى شهد على أن العدالة ليست هي الملكية (وقبه) أن العدالة عند العدل - بها ملكة ليست هي الملكية المستردة هي مقيدة بعدم عروض ما بها فيها عدم عروضه عند العدالة وإن كانت الملكية رقية وما رجوعها بانثوبة فهو ما يكون لأجل ما ذكر من الموضوع على أن ما ثبت من أنه كمن لا دليل له في حقيقة العدالة عندهم عبارة عن الملكية مع عدم كون الشخص ماحودا بالمعصية فتدبر

### أدلة اعتبار الملكية في العدالة والجواب عنها

ثم إنه قد استدلل على اعتبار الملكية في العدالة في رسالة الشيخ الأعظم (ره) بوجوه

الاول الاصل والظاهر ان مرده من اعادة مع ثبوت المسكة فصعبه و  
مع عدمها مشكوك فيه، الاصل عدمها (وفيه) ان هذا هو اسمها هو اذالم يتم دليل  
على احد الطرفين وستعرف وجوده

الثاني الاتفاق المتفق المتعدد بشهرة المحقق (وفيه اولا) انه مدعوت  
الاقوال في المسئلة فلا يعتمد على هذه الدعوى (وثالث) انه لو ثبت هذا لاجماع لم يكن  
اجماعا تعدد بانكاشما عن رأي المعصوم (٢)

الثالث الاحتمال (١) الدالة على اعتبار الوثوق بدين امام الجماعة وورعه  
مع العلم بانه لا يحصل الوثوق بمجرد تركه المعاصي في جميع مامضى من عمره  
بالم يعلم او يرض به ملكه اترك (وفيه اولا) انه كما يمكن حصول الوثوق بتركه  
المعاصي في جميع مامضى من عمره كذلك يمكن حصوله بتركه اياها في المستقبل  
لداع يقضي مستمر (وثالث) ان ملكه من الواجبات وترك المعاصي ربما تكون  
هي الدين والحق من المعصية (واخرى) تكون هي داع ' حر من كونه محبوسا  
عند الناس او غير مدموم وهو وعاد بالدينه والصلاح ومع وجود اثباته يحصل الوثوق  
بتركه المعاصي مع انها ليست عدالة بساء على القوم بكونها ملكة باعثة على  
فعل الواجبات وترك المحرمات

واما ما افاده المحقق الاصححاني ره من انه اذا ترك المعصية في زمان  
يجلبه الاستصحاب في ما بعده ترتيب الآثار (فردعيه) ان هذا ما يسم بالسنه  
الى ترك المحرمات واما بالنسبة الى فعل الواجبات فغير محدد

الرابع النصوص (٢) الدالة على اعتبار المأمورة والعهود والنيبة والصلاح  
وغيرها من الصفات التعيينية في الشاهد مع الاجماع على عدم اعتبارها بزيادة  
على العادة (اقول) ان المأمورية معها كون غيره في امن منه فيجوز فيها ما ذكرناه

١- الوسائل باب ١٧ من ابواب صلات الجماعة

٢ الوسائل باب ٣٠ و ٣٢ و ٤١ من ابواب كتاب الشهادات

في وثوق - واما العمدة فباني ككلام في هذا نصه - واما الصيانة فتتحقق بصيانة  
 احوار وحفظها عن ارتكاب افعال - واما الصلاح فعدم كونه ملكة اوضح  
 من غيره كما لا يخفى

الحامس صحيح (١) ان اى يعقود قبل فتل لابي عبدالله عليه السلام سم تعرف  
 عدالة ان رجل بين المسلمين حتى نفس شهادته لهم وعليهم فقال عليه السلام ان تعرفوه  
 بالستر والعماف وكف البطش والشرع واحد والمسلم يعرف بحسب الكفاية الى  
 او عبدالله عيها السلام من شره انحرى واثرب وعموق ابو ابيد بن النضر من انحرى  
 غير ذلك واندلالة على ذلك ان يكون سائر اجمع غيره حتى يحرم على المسلمين ما رواه  
 ذلك من عثراته وعيوبه ونفسه ما رواه ذلك ويحسد عليه نكرته وطها عدالته في مسائل  
 الحديث (وتعرب الاسد لا - ان هذا الحديث في مائة يعرف بالعدالة اشتمل على  
 ما هو من الصفات بمساسة وهو العفاف وان يظهر منه الصفة الحمائية وهي  
 الاستجابة من الله تعالى فلا يجوز ان يكون احصاء العداوة بل لابد ان يكون مساويا  
 لها او اعم (ودعوى) ان يظهر من الحديث كونه في مقام بيان معرفة الصريح  
 الى العدالة بعد كونهما واصحة بحسب المذهب لا عن فهم مفهومها (مدفوعة) انه  
 يتعين حمالة على استواء عن جميعها (وبما رواه اخرى) يتعين حمالة على المعروف  
 المنطقي لا المعروف الشرعي بوجه

الاول قوله (وع) واندلالة على ذلك كنهه ان كان صريح في كونه في مقام  
 بيان الطريق فان اريد به بيان الطريق الى اعدائه فحمل الاول اى استرو العفاف  
 على بيان الطريق اليها ايضا بكونه احصى لانه قد يكون سائر العيوب الظاهرة  
 وليس بستير وعفيف وان اريد به بيان الطريق الى الاول حتى يكون الطريق الى  
 الطريق فهو ايضا بمره منه لغوية الطريق الاول ادلاحة عدا الى ذكر اماره تذكر  
 لها اماره اخرى



الثاني انه وجعله معرفا شرعيا كان لازمه حمل الصفات المذكورة على مجرد ملكيتها فكون ملكيتها معرفة وطريقا الى العدالة التي لا تكون هي (ح) الا نفس احتساب المعاصي وهذا بعيد عنه - لان طريقه ملكة ترك المعاصي تركها بيت امرأ مجهولا عند الغلاء حتى يباح الى استئصال فلان من حمل تلك الصفات على كونها معرفا منطقيا - واصناف بها بعض الاعاصم وجهها 'اخر وهو ان المستر والعمى المذكورين قد من مسح السمكات وكف الظن وانفرح من مسح الاعمال ولو كان ذلك طريقا الى اعداة لرم كون اعداة امرأ 'اخر واما ذكر وهذا مما لم يقل به احد - وقد اورد على ما ذكره بوجوه

الاول ما اعاده المحقق الاصفهاني ره وهو ان الامة اما هي اعتدال اقوة الهيمنة وهي اما تكون ساعة عنى ترك المعاصي المناسبة مع القوة الهيمنة ولا يعقل ان تكون ساعة على ترك جميع الكائنات المناسبة بقوة الهيمنة وغيرها من اقوى واتيانا الواحدا فهي بهذا معنى لانه اعم للملكة المقصودة هنا - وعنده الامتناع من الالتزام بعدم ارادة هذا المعنى منها في الصحيح وحملها على ارادة معنى 'اخر فلا وجه لجعلها من الصفات الشخصية (وقبه) ان اعمه عند علماء الاخلاق عباره عن اعتدال اقوة الهيمنة خاصة - ولكن في عرف المشرع وبموجب المتعارف اعرفه وتصريح اللغويين معناها اعم من ذلك وهو الامتناع عن جميع المعاصي ومنها ترك الواجبات - مصاف الى ان اعمه لم تذكر وحدها في التعريف بل هي مع المستر الذي فسره الشيخ الاعظم بالاستحياء من الله تعالى

الثاني ما اعاده المحقق صاحب الدرر قدوه هو ان تلك العيوب وان كانت مشتملة على الملكية فانه لا يقابل رجل سيراو عميق الانسنة الى من كان المستر والعرف ملكة له ولكنها لا تدل على الملكية الخاصة التي هي لدية لا يمكن ان تكون من جهة اخرى مثل كونه محبوا عبد الله او غير مذموم او غير ذلك

اقول توصيحا لما اعاده ان الحالة الشخصية لساعة على فعل الواجبات و

ترك المحرمات (رة) تكون في حود قصائل بمسألة معصية من داخل المعاشية المستقصية  
لعمل ما يمسها (واخرى) تكون هي الحشة من الله - تعالى - ثم رأى خصمته (وثالثه) تكون  
هي الاستحياء من الله (ورابعة) تكون هي الخوف من العذاب (وحامسة) تكون  
هي الخوف مما يترك على فعل الكسرة من روائ محو يتعدا من أو غير ذلك  
كما يشير إليه ماورد من أن من ترك شرب الخمر لعزائله تعالى سبحانه من الرحق  
المحتوم فقد ارادى فكيف يتركه غير الله (ع) صيانة نفسه وجسمه هذه  
تكون من اقسام الملكية حتى الاجرة الا انها ليست ملكة الدنية كيف وهي في  
العذب تكون رديئة او كسيرة من تدليس أو رياء او صفة او صلب الخد ووجود ذلك  
وعلى ذلك مما ذكر من المذكور وان كان مشتمل على الملكية الا انها لا يملك  
الملكية من ملكة الدنية يمكن جعلها صريفة بعد ان ثبوت انبائه فلا موجب  
لرفع اليد عن صهر الشوب

وفي معنى انى انه لو سلم كون الحق من الملكات لا ريب في ظهوره في  
ملكية الدنية لا الملكية انى يفسها رده - انما يثبت من الواحبات وترك المحرمات  
حتى الحصة منها كالرأى لا يكون الامتعة الدنية انى ادنى مراتب الخوف من  
العقاب واما الخوف من ترك معصية اخرى على فعل الكسيرة من روائ محو يتعدا  
عند الناس وما صفاها - فانما يحدى داعيا في المعاصي الصاهرة لا الدنية  
فالملكية الدنية تعمل الواحبات وترك المحرمات بمنها يست الامتعة الدنية  
الثالث ان المذكورات في صدر الحديث ليس شيء منها من الصفات  
الاصفية (اما اعتراف) الذي عمدة نصر الشيخ زهرا في بيان كونه قضية بقوة الشهوية  
اصطلاح اختلافي والافهو في اربعة والمنها هم العرفي عبارة عن الامساع والكف  
عن ما لا يحل او لا يحل - وفي الحديث اوصى العباد ان يعاقب انى كف النفس  
عن المحرمات وعن مثاب الناس - وفي جملة من الروايات من عفا بطنه و  
فرجهاى صنفهما عن المحرمات

وفي الدعاء اللهم حصص فرحي وأعمه (و الجملة) من لأحد هذه الكلمة  
في الروايات والأدعية والاستعمالات العرفية يظهر له عدة كونه من الصفات  
المتساوية بل هي من معاوين العمل

وأما السر فقد صرح الشيخ الأعظم رحمه الله مراراً بمصداق مجرى فيه ما  
ذكره في الصف (وإن شئت قلت) أن السر مقبل ان ظهوره وعدم كونه من الصفات  
المتساوية واضح (قد ثبت) فقد ذكر السر في الحديث مرتين الأولى في صدر  
الحديث (الثانية) في الدال وهو قوله (ع) وأما على ذلك كنهه أن يكون سائراً  
إلى ما حمل السر في الدال أيضاً على ما حمل الأول عليه لزم اتحاد دليلين والمداول  
فلا بد من حمل على ما يراد به (الوقت) أن عدم اتحاد دليلين أو مداول لا يتوقف على  
الترامد بل قد يمكن دفع هذا المجهود بل قد يقال أن السر في كلا الموردین حمل على  
معناه العلوي وهو مقبل ان ظهوره عليه الأمر في المدحود محذور على عدم ظهور  
أثار مردائ المتساوية في الخارج المستوفى عدم فعليتها وتوحيدها في الخارج  
وهي الدليل محمول على عدم انفارجه

وأما الكف فقد دل الشيخ الأعظم رحمه الله في كتاب الصلاة في حديث الجماعة  
أن المراد بحقه على وجهه كونه من الأوصاف الشائعة للشخص لأن الاعتدال الحادثة  
احتمالاً عنه في زمن من الأزمنة ولا يكون ذلك إلا مع الحالة الموجبة (وهي) مصاف  
أي رجوعه فله في دليل كلامه والبراهين الكف مساوي للاحتساب (يرد عليه) أنه  
لا حقيقة للكف سوى الاحتساب عن احتسابه وأما كون ادعاءه هي ملكة أدبية  
أو غيرها فلا يمكن استفادته من هذا المقصود مع أنه وسيله صدق الكف إلا مع وجود  
احتمال الموجبة لا يخصص ذلك بما إذا كانت تلك الحالة حادثة واحدة مستمرة  
التي هي ملكة العدائ بل يقصد مع حادثة خوف خاصة على سبيل الاتفاق تبعه  
عن الأقسام على تعصبه - فتحصل أن شئاً من هذه الأمور ليست من الصفات المتساوية  
فحقيقة العدائ ليست الاحتساب المعاصي وأما أبو أحنات

اقول مذكوره وان كان متبعا عيته لا ان انبان جميع الواحشات و ترك  
جميع المحرمات حتى الحقيه منها كالربء حيث لا يكون الامع داع الهى وهى  
ملكه الدبنة وام الحياء من اساس فهو اما يكون داعيا ترك المعاصى الظاهرة  
بل لو كان انداعى غير الهى يكون بحسب الحال معه من الكثر من تديس و  
محوه فلا يترك على هذا سحت ثمره (ان قلب) ان لازم مذكر كون اشخص  
او ان نلوعه عادلا ادلم يصدر عه فعل الحرام واتى بالواحد (قت) اعداة  
انتى هى بمعنى الاستقامه العميه على جناده اشرع وعدم الانحراف بمبيا ويسارا  
توقف على الاتلاء بالمعصية ووجود الداعى ابها بغير سابق كى يصدق عليه  
كونه مستقيما و غير السالك لا يصدق عليه ذلك كما لا يحصى - و كذلك بحسب  
تفسيرها فى الصحيح اد العمه والسر والكتب لا يصدق لامع الا سلاء ووجود الداعى  
او كونه مع حال تقتضى تلك الحجة ترك المعصية وان سلى بها فتدبر

## طرق معرفة العدالة

المقدم الثانى فى بيان طرق معرفة العدالة ومنوهم طريقته وهى بعد العلم  
الحاصل من امصاحه او اشباع او غيرهما امور  
منها الاسلام مع عدم ظهور المنق وفداستدل طريقته بوجوه  
الاول الاجماع العقولى والعملى كما ادعه الشيخ فيه فى الخلاف  
وفيه اولاه لاسبيل الى دعوى لاجماع مع معنى كلماتهم من الاختلاف  
وثانيا ان مدرك المجعين تب انه معلوم لا يعتمد عليه وان ثبت الاجماع  
اثناسى اصالة عدم المنق (وفيه) ان اعنى يحصى على المحرم وترك الواجب وهو فى  
الاول مسوق بالعدم - فى اثناسى ليس كذلك بل مقتضى الاستصحاب عدمه وان  
ثبت نسب ان العدالة حادثة ولا تثبت باستصحاب امر عدمى وهو عدم المنق  
الثالث اصالة الصحة فى اقوال المسنين وافعالهم وهى تقتضى الحكم

فانه لم يصدر من فكون عدلاً لعدم الوساطة بينهما ( وفيه ) أن لأصالة الصحة معين ( الأول ) حمل فعل المسلم وقوله على وجه حسن الذي دلت النصوص عليه ( الثاني ) أنه إذا صدر فعل قابل لتوقُّعه على وجه يرتب عليه الأثر - وعلى وجه فاسد - يحمل على الأول وبسبب عدمه وهي بكلاً معيها احببة عن المصالح ( أما المعنى الأول ) فلا تنكح النصوص بما تنكح في مقام بيان عدم اتهام المسلم وعدم سوء الظن به لا لأن الأثر من كون الصادر منه حسن واقع ( وأما المعنى الثاني ) فلا نه انما يتم في ما إذا صدر فعل قابل لتوقُّعه على وجهين لا في مثل أحكام مما يكون اشك في أصل صدور الفعل -

أما الرابع أن أصدر من حمل المسماه لأثره الواحدا ولا يعمل المحرمات ( وفيه ) أنه إن كان مشأ ذلك هي أعدة ( فيرد عنه أولاً ) أن أعدة مع الفسق ( وثانياً ) أنها لا تنكح سوى الصالح وهو لا يعني من الحق شيئاً وإن كان مشأ غير ذلك فعلى المستدل البيان

الخامس قاعدة المقتضى والجميع مدعوى أن الدين والاعتراف بصدق <sup>في قوله</sup> أ- صحة شريعته معتص بعمل ما أمره وترك ما نهى عنه إذا شك في تحقق المقتضى بعد انكشك في وجود الجميع بسبب عدمه ( وفيه أولاً ) أن تلك أقاءلة لا مدرك بها ( وثانياً ) أن الاعتراف بسوءه وصحة الشريعة ليس بمقتضى بذلك وأما المقتضى به الحواف من أعدة

السادس أنه لو لم يكن بالإسلام وعدم ظهور الحق بمقتضى الأحكام لمحكمات حصه صاً في أحد الكثرة والعاصي العادة إليها من بعيد ( وفيه ) أن هذا يتم إذا اعتبرنا حصول العلم بها والثبوت وأما لو اكتسبنا حسن الظن فلا يلزم ذلك كما لا يخفى

السابع إطلاق قوله تعالى واستشهدوا <sup>بأن</sup> ( شهداء من رجالكم ) بتقريبه يدل

على الاكتفاء بشهادة كل واحد وقد قيد اصطلاحه بدليل منعزل به يضر في الشاهد  
العدالة فمن علم فقه يرد شهادته ومن لم يعلم يؤخذ باطلاق لاية اشريفة (وفيه)  
هذا يتم اد حار لنفسه انما هي الشهادة المصدقية وام على المختار من  
عدم جوازه فلا يتم كما لا يخفى

الثامن احار مستقصية (احاد) صحيح (١) حرر عن مصدق (ع) في اربعة  
شهود على رجل محض بدون عدد منهم اشك وجم يعدل الاحرار فصار اده  
كذبوا اربعة من المسلمين ليس يعرفون شهادته برور اجبرت شهادتهم جميعا و  
اقسم الحد على ابي شهدوا عليه بم عيهم ان يشهدوا انهم اصرروا وعلما وعلما على  
انواي ان حبر شهادتهم الا ان يكونوا معروفين بالنسبة (شهادة) حبر (٢) علقمة  
عن الصادق (ع) عن رجل يضل فصار له علقمة لوم تقبل شهادته  
المفرقين بدور لما قدمت الاشهادة لاجبه والاوصيه (٣) لاهم المعصومون  
دون سائر خلق فمن سم تراه معك يربك دسا ولم يشهد عليه بذلك شهادان  
فهو من اهل العداة و سر وشهادته مقبولة وان كان في نفسه دسا (ثالثها) حبر (٣)  
الغلاس سيطرة عن ابي عبد الله (ع) عن شهادته من يلعب بالحصى قال (ع) لا بأس  
به ادا كان لا يعرف من (رابعها) ما عن عيسى (ع) انه قال (٤) لشرية واعلم ان  
المسلمين عدون بعضهم على بعض الامم جود بخدمه سم منه او معروفها شهادة  
ارور وصبي (خامسها) حبر (٥) اسرى عن ابي الحسن (ع) عن اشهدا بصيبين  
على اطلاق ايكوب خلافا فقال (ع) من ولد عبي القطرة اجبرت شهادته على  
الطلاق بعد ان يعرف منه حبر (سادسها) حبر (٦) ان الصغيرة وهو متحد المصنوع  
مع الحسن - و هك رووت احرامتد بها لهذا القول ولكن بوضوح وساد

١-٢-٣-٤-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢-١٥٤٣

الاستدلال بها اغمضنا عن ذكرها

اقول ان جواب عن ذلك وجه (الاول) ان لو ثبت دلالة الابد من صحتها  
عن ظاهرها وحملها على ارادة ما يجمع مع اعتبار حسن الظاهر لما استعترض من  
المصوص الدانة على اعتبار ذلك

ابوجه الثاني انه لا تتم دلالتها على هذا القول في نفسها (واما الاول) فلا  
الظاهر ان المراد من عدم معرفته بصدق عدم معرفته حتى عند معاشرين  
معه وهذا يلزم مع حسن الظاهر عند (واما الثاني) فلا صادره وان تضمن قبول  
شهادته المقررة بصدق الا ان دلالة المصنفين في غير هذه الماهية من اهل العدالة والستر  
وشهادته مقبولة وان كان في نفسه مذنب - بل على اعتبار حسن الظاهر ووجوب  
تقديمه بصدقه اذ كان له من ثبوت الامر فيه اهدى من غيره (واما الثالث) فانه ذكرناه  
في الاول (واما الرابع) فلا محتمل وقد استبني منه الظن وهو كل فصدق كذا  
يشير اليه صحيح (١) اني خبر عن الصادق (ع) قلت فصدق وانحاش هذا (ع)  
هذا يدخل في النص (واما الاحتمال) فلا (ع) في الجواب اقتصر على  
بيان الحكم الكلي وهو انه نقل شهادته من كذا معروفا بحجته اصلاح ليس ذلك  
الا حسن الظاهر - والجواب بما لا ينطق على الشك ان حاله من جهة التقية

## طريقة حسن الظاهر

ومنها حسن الظاهر و شاهد لاعتباره و كتابه حجة من المصوص (مها)  
صحيح ان اني يعقود المتعدد (٢) والدلالة على ذلك كله ان يكون سائر الجميع  
عيونه حتى يحرم على المفسر ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه ونقائص ما وراء ذلك  
ويجب عليهم تركه و اظهار عدلته في الحسن ويكون منه بعد هذا المصداق الحسن

١-الروايل ٣٠ من ابواب كتاب الشهادات حديث ٥

٢-الروايل ٤١ من ابواب كتاب الشهادات حديث ١

إذا واطب عيهم وحفظ موافقتهم بحضور جماعة من المسلمين ولا يتحلف عن  
 جماعتهم في مصلاتهم إلا من علة هذا كذا كذلك لا يربح مصلاته عند حضور  
 الصواب الخمس وهذا سئل في قبضه ومحلته قدوا مدركاً منه الاحيراً مواظماً  
 على الصواب منه هذا لا وقتها في مصلاته فان ذلك يجوز شهادته و عدالة بين  
 المسلمين الحديث - وهو صريح في ذلك ومتضمن لبيان المراد من حسن الظاهر  
 (لا يمان) انه اعترى فيه عدم انحلاف عن جماعة المسلمين وهو غير معتبر قطعاً  
 (فانه يمان) انه عليه سلام عند ذلك في ذلك الحيز انه ليس يمكن الشهادة على الرجل منه  
 يصح إذا كان لا يحضر مصلاته ويتهاون بجماعة المسلمين واما جعل الجماعة  
 والاجتماع الى الصوة فكى يعرف من يصلى ومن لا يصلى الخ (ومنها) مرسل (١)  
 يوسى عن الصادق (ع) اذا كنت طهر ارجل من طهر مناهج شهادته ولا يسأل عن  
 ناصه (ومنها) (٢) في الخصم عن ابي (ص) عن عبد الله بن الحسن فلم يطمعهم وحدثهم  
 فلم يكذبهم و وعدهم فلم يخدعهم فهو من كمال مروءة وصهرت عدله و نحوه  
 خير سماعة (ومنها) ما في جملة من الخصوم المتعددة بعضها (إذا لم يعرف  
 بالفسق) وقريب منها غيره وقد اورد على ذلك (تارة) بان حسن الظاهر ذات  
 مراتب اول مرتبة مجهول بحال و آخر مرتبة معروفة و هي مرتبة منها جملة طريقاً  
 الى ثبوت العدالة (واخرى) بان الظاهر وانما اصحابه و الظاهر لاهل البلد  
 باطن باسنة اى عرفهم و الظاهر لاهل المحلة باطن باطن اهل البلد و الظاهر لاجيران  
 باطن باطن اهل المحلة و الظاهر لاهل البيت باطن لاجيران و الظاهر بروحة  
 اشخص باطن بعيرها و قد تكون السلسلة بالعكس

اقول ان اصابط هو ما ذكره في صحيح (٣) اس ابي يعقور و حاصله  
 ان الشخص اذا كان بالاصافة الى من عاشره وحاطه بالصفة الى غير ما يكون



.....

التفتيش عنه مهيباً عنه فاعالاه اوجب عليه وماركاً لها بهى عنه - فهو حسن الظاهر - وقد عر عن هذا في النصوص (مرة) كونه سترأ حيوه من جهة ، ثم يظهر منه لمن عاشره عيب شرعى (واخرى) يكون ظاهره طاهرأ مأثوب - من جهة انه لم يظهر منه معاشره حياه شرعية (وذلك) غير ذلك وهذا صريح شرعى الى العدالة وكل من احذر ذلك بعد شربه معه - او احذر ذلك عاشره بحب عنه ترسب اثار العدالة وان كان عند غيره غير محرر - فهو كالمشخص معاصر الاصل به حاصه و كان عند معاشرته مهم لا يظهر منه عيب شرعى - يكون هو حسن الظاهر - فهم وكل من احذر هذا ، اعمى منه - عليهم ترتيب ان اعداة دون غيرهم - فتدبر

ثم ان من خصى اصلاق هذا النصوص كتمان حسن الظاهر و لو لم يمتد ايضا اعمى فصلا عن الوثوق به - بل المظاهر من النصوص عدم عيب ذلك مع وضع انظر عن الاصلاق لاحظ قوله **يُتَيَقَّنُ** في مرسل (١) بوس ولا - عن ناصه - فان الظاهر منه انه لا يستأى الاصل - كذا صوره حسا وور (ع) و اذ كان ظاهره طاهرأ مأثوباً - بوصيف الظاهر باله مأثوبه وقوله **يُتَيَقَّنُ** في صحيح ابن ابي عمير - حتى يحرم على المسلمين المختش عساو را ذلك من عثراته وعيوبه (وبالجملة) من تدبر في النصوص يظهر له انها تدب على عدم اسرار افادة انظر الاصلاق وغيره

وسبب ابي المشهور اشارة افادة حسن الظاهر اخص اعمى بها انه واقعية وقد اختاره الشيخ الاعظم ربه في موضع من كتاب النصوص واسد به جهن (الاول) انصراف النصوص الى صورته اهذته للنص (بدعوى) و قد الاخر مورد اهلب (وعيه) اب العنة مسوغة - مع - اب الانصراف السامى عن عنه الوجود لا يصح لميل الاطلاق (الثاني) قوله **يُتَيَقَّنُ** في خبر (٢) الكرخى من صلى خمس صلوات الى ايوام واللله في جماعة قصوا به حيرأ واخبروا شهادته بدعوى انه يدل على ان



أو الواقعة مما افادته جماعة من اعيان حضرة العظمى أو الظن مما لا شك فيه.

## طريقة الشهادة

ومنها الشهادة - لا ريب في طريقها في الجملة وتحقق القول فيها بانكم

مجلس شورای اسلامی

الأول لا شك، ولا خلاف في صريحية شهادة العدلين، عدالتهم وبشهادتهم مصداق

[illegible]

وقد استدل بها الشيخ الأعظم هـ بوجهين آخرين (أحدهما) ما دل على قول  
شهادته أن ما شاهدته بعدت (ثانيهما) ما دل على اعتبارها في الجرح  
مثل قوله (ع) من لم قره بعدك ترك معصية وجه شاهدان فهو من أهل  
الستر والعدالة - وفيهم نظر - (أما الأول) فبعدم العرض فيه ما يثبت به العدالة و  
إسه شهادة العدلين - أو الشيخ المفسر بتطوع أو غيره (ثاني) أن مقتضى  
إطلاق قوله (ع) فدل على ثبوته شهادة العدلين (وهو يقرب) أن من الحق طوع  
به عدم إرادة الاتصال به بحث يدل على ثبوته ما لا يدل على وجه كان  
(وأما الثاني) فلا أنه إن أراد ما يحوي أن الآخر يدل على ثبوت العدالة  
بعدم شهادة الشاهدين بنفسه فنزولها شهادتهما بالعدالة أولى من ذلك (فردعيه)  
ما تقدم من أن الآخر إما صهر بنفسه أو صميمية سائر الأصوص على كونه صدد حمل  
الطريقة لحسن الظاهر لاحظ ما تقدم (وعليه) فلا أولوية محرره كما (يحمي) - و  
إن أراد بها أنه يدل على ثبوت العسق شهادة شاهدين يدل بالأولوية على ثبوت

١- وسائل علاجية من اوراق كية والحكم والحكم السوي حديث ١- من كتاب الفص

العدالة بها - فيرد عليه مع لا ولوثة كيف وان احرار الفسق اسهل بمراتب من  
 احرار العدالة بل احرارها في عدية اصعب منه فتندر فاصحح مذكراته  
 ثم انها هل تكون معسره تعدا حتى لو كان الص على خلافها - او بشرط  
 عدم الص على خلافها او بشرط اعدائها الط (وجود) نسبة على ملاحظة اطلاق  
 ادلة اعتبارها واصبرافها الى صورة اودة الط او صورة عدم اذن ما بخلاف كما  
 في رسالة العدالة للشيخ الاعظم

قول ساء اعلى ما فده رد في وجه اعتبار عادة حسن الظاهر او ثوق  
 في حجته - من دعوى مضراف لادلة - وتقييد اطلاق الادلة بمورد في صلاة  
 الجمعة مضارب على اعتبار الوثقة بسلامته والورع - لانه من اعتبار اوده  
 موثوق في اسمه (ام على الوب) فواضح (وما على اشي) فانه اذا كان  
 الوثوق معسرا من ما - الموضوعية - فلا يمنع الخرق عن المصد للوثوق و  
 كاشفة - (ولكن) ما ان يصرف مع و - و صدر الادلة اعتبار الوثوق من  
 باب الطريقة فالظاهر حجيتها مطلقا

ثم ان الشيخ الاطهر فصل في احكام - بين ما اذا كان احتمال الخلاف  
 يستند الى احكام تعتمد كدب فلا يعنى به و لو كان مطوب - و بين ما اذا  
 كان احتمال الخلاف مستندا الى احتمال خطاء و الاشياء فيعتبر اذن بالوافق  
 و يستدل بشرق لاوب بان ظهر ادلة حجية المحر عدم الاعتناء باحتمال  
 تعتمد كدب و مقصى اصلاقتها عدم الاعسار به حتى مع اخص ما بخلاف

و استدلل لما ذهب اليه في الشق الثاني - بان احتمال خطاء المحر  
 انما يفيقه طاهر بان المحر المعتبر عند كافة اعتلاء - وهو ما يحتص بما اذا  
 كان احتمال الخطاء موضوعا لدرجة صدوره منه (اقول) اما ما استدلل به في الشق  
 لاوب فيرد عليه ان طاهر ادلة حجية اليقنة عدم الاعسار بكلا الاحتمالين فتأمل  
 واما ما استدلل به في الشق الثاني - فيرد عليه ان اصالة عدم الخطاء تكون معاميه

بإدعاء العفلاء حتى مع انظر بالحلاف الا ترى ان الكلام انما حرمن المسكن بطرقه  
هذا الاحتمال ومع ذلك يكون ظهوره متبعا وان لم يظهر بوقوفه - وليس لعدم الاعذار  
عن مخالفة ظهور كلام المومني بعدم الظن بوقوفه - او بالظن بالحلاف فلا يظهر  
حجيتها مطلقا

## شهادة العدل الواحد

المورد الثاني شهادة العدل او اثبتت بها العدالة لما عرفت في المسألة  
المشتركة - من حجية الحر الواحد في الموضوعات

وقد استدل على عدم حجيتها في الغناء بمورد من ارسال (١) ابي القاسم الطوسي  
من اصحابه <sup>عليه السلام</sup> تحقيق حادثة اشهود من اهل محاسنهم وقبيلهم ولو كانت شهادة  
واحد كافية ما ارسل رخص (دعوى اولاً) ان الحر صنف من الناس (وثانياً) ان  
فعاله اعم من اللزوم والتعيين كما هو واضح

## ثبوت العدالة بالشهادة الفعلية

المورد الثالث من ثبوت العدالة - لشهادة الفعلية بمعنى ان بعض العدلاء  
فعلا يدعي عدالة كمن يقدر به - املا - وقد حرموا شهيد قده في محكي الدروس  
بالاوب ( وهو الاظهر ) لصديق اساء و الحر - على العمل كذا قول يكونه مضافاً  
ومحررا عما في صميم الماعل ولا حله نصف تصديق واكد - فيشبهه ماد على حجية  
أية وحرر الواحد (و اوضح من ذلك شمول سوء اعتقلاء احدى هو عمدة ادلة  
حجية الحر بفعل ( فما ) عن اشبح الاعظم قده من انصراف الادلة من جمعها  
الى القبول ( ضعيف ) و اضعف منه ما افاده بقوله - من ان اراده تصديقه في مطلق  
الوسائل - ما من - واب كيمه الحكم و احكم الدعوى حديثاً - من

كتاب القضاة

ما يدلك ويدتك عليه وير شدك اليه واضح - فان هذا لاوجه له سوى المصاح  
وهو غير فصلى (ويؤيد) مادكرناه انه لم تأمل احد في العمل بتعديلات اهل  
الرحل المكنونة في كتبهم - اذلو احتضت الادلة القوي - لم يكن دليل على حجية  
المكتوبات (ودعون) الفرق بينهما ان المكتبة حيث انها تفسر القوي المخصوص  
منه من المعنى فهي حرة بروية وسأ - بوجوده الكسبي - وهذا بخلاف اهل  
فقه يدل على المعنى فقد وبس وجوده سحر وحدث (مدفوعة) بان الوجود  
الكسبي غير اوجود الحارحي - وتربا اثر الثاني على الاول يحتاج الى دليل  
الآخر - ومجرد المسامحة بقرينة وانها لا تحدى كما لا يخفى

وقد استدلل المحقق الاصفهاني رد على عدم لاكتفاء بالشهادة المعينة -  
لان العمل لا يكون الاكتفاء عن اعتماد المذلل بالعدالة - لان عدتهم لا تقتضى  
ايراد من ذلك - وهذا بخلاف اقواله - فان من جهة وضع الاصطاط نفس المعاني  
انواعه - كاشف عن اواقع فلا يقتضى العمل في كفيه دلالة على نفس المعنى  
لان قول لا يكون المعنى (ح) دال على امرى اثر بحسب الامور لان حوار لاقتداء  
واشاعه ارسى على اعداءه لا على اعتماد المحبر بالعدالة (وفيه) باحققاده في محض  
بوصه من ان حقيقة انهم يدكر منطعد اشارة لفهم المعنى (وعليه) ولا يكون  
لهذا ايضا كاشف عن المعنى الواقعي - بل عن ارادة فهمه فلا فرق بين القوي  
والعمل فلا يظهر حجية شهادة المعنى

## الشياع الظنى

ومنها شياع لظنى - وهو احراز جماعة يعيد العمل بالعدالة - والكلام فيه  
في مقامين - الاول في حقيقته في كل مورد يعبر قدمة اليه عليه واعلم به - اوفى  
جميع الموارد - الثاني في حقيقته في خصوص المقام  
اما بمقام الاول فقد استدلل بحقيقته بوجوده (الاول) مرسل (١) بوس

عن الصادق (ع) قال سألت عن اية اذا اقيمت على الحق ايجل لتقاضى ان يقضى  
بقول البينة من غير مسألة اذا لم يعرفهم فـ فقد (ع) خمسة أشياء يحب الاحد  
فيها بظاهر الحكم . الاولات . والساكن . والذئب . والمواريث . والشهادات ،  
فاداك كل طاهر وطاهر اما مواريث شهدته ولاسأل عن ماضيه بتقريب ان المراد  
من الحكم هى اية البحرية . وظهور هذه اية عبارة عن الشيوع والاستفاضة  
فقد امر من على ان يجوز الاحد بهذا الظهور البحرى فى هذه الامور الخمسة  
(وعيه) ان يظهر منه ارادة اية من الحكم لالبحرية . وظهور اية عبارة عن  
ظهور الحال . وهو غير ظهور البحرى عنها وشوعه . الا ترى انه ربما تكون عدالة  
ريد او وليته بغير وطاهره ولكن البحرى عنها ليس شايئ . والشاهد على ارادة  
ذلك من الحكم (مضاف) انى ظهوره فى ذلك قوله (ع) فى ذيل الامر من فاداك  
كتاب طهره . اى فيه صريح على ان يظهر فى حال اسطقس فتدبر وعن بعض  
سبح الهدى (طاهر الحال) بل طاهر الحكم وعيه فالامر اوضح فبكون المتحصل  
من البحر . انه فى هذه الموارد الخمسة يجوز الاحد بظاهر الحال . وفى مورد  
الشهادات مثلا اذا كان الشاهد طاهر اصلاح عبداناس فصل شهدته

الثانى صحيح (١) حرير المستصغر لمصداق اسمعيل . وعيه . فقال اسمعيل  
يا انه اى لم اره يشرب الخمر اى سعت اساس بقولون فقد <sup>عنه</sup> يابى ان  
الله عز وجل يقول فى كتابه يؤمن بالله يؤمن المؤمنين . يقول بصدق الله ويصدق المؤمنين  
- فاداك شهد عندك المؤمنون فصدقهم - ولاننا نحن شارب الخمر - بتقريب انه <sup>عنه</sup>  
امر بترتيب اثار الواقع على محذور قوب الناس الذى هو عبارة عن الشياع و  
جعل (ع) من يقول الناس انه يشرب الخمر شارب الخمر (وعيه) ان المأمور به  
ليس بترتيب اثار الواقع ناحته بل خصوص ما منع السحر اياه ولا يصير المحبر  
عه (وبعبارة اخرى) انه لا ملازمة بين تصديق المحبر المأمور به فى الخبر وبين العمل

على صق فوبه (ويشهد) لماد كرماد فوله (ع) هي حجة اخرى - كذا سمعت ونصرك  
عن ابي حنيفة فان شهد عندك حمس - قسمة انه قتل فولا رقة - لم اعمه فصدقه وكذبهم  
- فانه امر يكذب حمس قسامة وتصدق فوبه الواحد - وليس ذلك الا لما ذكرناه  
فتدبر

الثالث اذا طعن الحاصل من اشباع وهو من اجل الحاصل من السنة العادة  
(وهي انه لم يشك كون ملاك حجة السنة اشد منها الظن بل اثبات خلافه كما تقدم  
ابرار اجراء دليل الاسداد في كل مدعى اقامة السنة كما سب ووافق  
تقريب - ان تحصيل العلم فيها عسر وكذلك اقامة العادة - ويبرم من اجراء الاصل  
من اصحابه عدم السب او عده الوفاء - التوفيق في خلاف الواقع كثير - والاحتياط  
متعسر او متعسر - فلا ماض عن الترتيب ابي اظن شرح مخرج المخرج على الراجح  
(وهي) ان السنة مع الدلالة لا تميل مذهبهم 'سها' في خلاف الواقع ما تقدم من  
اشارع - فلولم يجرر ذلك كما هي (ان) الظهارة - لما كان محذور من اجراء الاصل  
(وحيث) ان هذا غير ثابت فلا تتم هذا الدليل (وحقق) انه لا دليل على حجة اشباع  
الظنى مطلقا ولا في كل مدعى اقامة السنة عليه

اما المقدم الثاني فقد استند اشبح الاعظم قده في كتاب الصدوق في مسألة  
العادة - على حجته في خصوص المقدم بوجوه

الاول ما استدلل به على حجة مطلق الظن بالعادة (اثنان) دليل رواية ابي ابي  
يعفور وهو قوله فاداسئل عنه في قبائه ومحلته قالوا ما اريه الا حيرا (الثالث) مروي (١)  
ابن النسي (ص) كان يبعث رحلين لتحقيق حال اليهود المجهولين من اهل محتهم و  
قبيلتهم وكان (ص) يقل قولهما اذار جع حير (اربع) السيرة المستمرة الجارية في  
ترتيب اثار العادة على اشخص بمجرد التسمع والتطاهر فان لحق كثير يقتضون  
بالامام في الصلاة وام يشهد عند كل احد عدلان على عداة الامام بل لم يحصل لهم



الا الطن بالتسامع وبحودلث (واحدة) هو عليه السلام (١) من ولد عبي المطر وعرف  
بالصلاح الخ

اقول وفي الكل مة فشة (اما الاول) فمما سئى من عدم الدليل عيها (واما الثاني)  
فلا القاهر من دليل الصحيح وهو قوله (٢) ويكون مة المعاهد للصلوات الخمس  
ادواط عيها وحفظ مواظبتها بحضور جماعة المسلمين وان لا يخلط عن  
جماعتهم في مصالحهم الامن علة فادا كان كذلك لارما لمصلا عه حضور الصلوات  
الخمس فاداسئل عنه في قبلته ومحلته فادرا مريبا مة الاحير مواظبا عي الصلوات  
متعاهدا لا وقتها في مصلاه فذلك يجير شهادته وعدائه بين المسلمين اساه وسوقه  
ليبان طريق لعدالة دفع من ليس له معاشره مع شخص الا في اوقات حضور الصلوة  
مع الجماعة - وان حضوره لجماعة دليل شرعي عي كونه بركا لما بهي الله تعالى  
عه وعاملا بكل ما امر الله تعالى به - فكبر قوله (ع) فادا سئل الخ عنه منته عي  
لروم مصلاه وتعاهده بحضوره الجماعة ويكون المراده ان مة تعاهد لث يكون  
لامحانة مذكورا باحير بين الناس وحسن الظاهر عندهم وبشعر بذلك تصديقه به  
فتدبر (ومعارة اخرى) ان هذه العقرة من اروايه في مقام جعل الطريقة لتعاهد  
بحضور الجماعات وان ذلك يوجب كونه حسن الظاهر بين المسلمين وقوله (ع)  
فان ذلك يجير شهادته جواب لقوله فادا كان كذلك الخ لا لقوله فادا سئل عنه فيكون  
المتحصل مة انه ان تعاهد الصلوات صار بحيث اداسئل عنه فابوا مارأب مة الا  
حيرة - عنه يجير شهادته (واست) الاعن كون المراد بقوله فاداسئل الخ كون حير  
حيره وصلاحه وعداته شيئا وحمل ذلك طريقا ثبوت اعدائه - فهو لم يجعل  
وحده طريقا من مع التعاهد بحضور الجماعات فلا يمكن الاستدلال به لمقام كما  
هو واضح (واما الثالث) فانه صعب الد - مع ان الظاهر ان امراده هو شهادة  
الرجلين اذا احرا يكون اشاهد المجهول فظهر الصلاح عند قومه لان الشايع

عندهم كونه صاحب تقدير و مدقق (واما الرابع) فلا ثبوت الحيرة من المشرعين  
المباينين بمراد الدين و بصاحبها رتبة المعصومين (خ) على ترتيب اثار العدالة بمجرد  
الشيخ بطي - ممنوع (واما الاخير) فلا المعروف بالصلاح غير ظهور خبر صلاحه  
- هذا لو كان المراد به معروفه بالصلاح بين الناس - ويمكن ان يكون المراد به  
معرفة من يريد ترتيب اثار صلاحه و علمه بعدم اشتهار دعاوى اوضح فلا يظهر  
ان الشياخ اعطى ليس من طرق ثبوت احده

## الوثوق بالعدالة

ومنها الوثوق بعدالة الشيوخ الاعظم لطريقته نقول (١) لان  
الاحاديث من ثقتي لديه (ونقوله) شيخ (٢) اذا كان صاحب طاهر امامون حارب شهادته  
بتهريب ان طاهره كونه صاحب طاهره و حقا وثوق بصحة دعواه (٣) من عدمه (٤) من عدمه  
فهم يطعنهم بالح تهريب انه لا يجب اخذه ببرائته لعدم ثبوت دعواه في ذلك و حدث اخذوا به  
على اعتبار حصول الوثوق به من جميع الافلاک الدالة على حسن الظاهر  
وهي بكل ما قلناه (واما الاول) فلا اختصاصه بصلوة الجماعة و سجدتي  
اعم من ذلك (وما) قبل من انه لا طلاق له فعليه الوثوق بالخاص بالخاص  
من الياسة او الطريق المعبر لاحر (وا) كتابا برد على من ائتم بتقيد  
حجية ثبت الطريق بصورة اى دلتها الوثوق (ولكن) لا يرد على ما احتج به من حجته و مصفاة  
ادعاه لو ائتم بارادة الوثوق بالخاص لزم انه يوجب اتيقاده ثبت الطريق بما اد  
الوثوق كما لا يخفى (واما الثاني) فممنوع من ان طاهره ارادة كونه طاهره و ظاهر امامونا  
من حيث عدم ظهور الحبانة فيه شرعا عند المحققين (مع) انه لو تم ما ذكرناه في  
يدل على طريقة حسن الظاهر الموحد لوثوق لاثوثوق لاطلاق به يظهر في الاخيرين

٣-١- الوسائل باب ١١ من ابواب صلاة الجماعة - حديث ٨-٩

٢- الوسائل باب ٤١ من ابواب كتاب الشهادت حديث ٣

(مضافاً) الى انه يرد على الاول منهم ان الظاهر منه وجوب احوه من له ظاهر حسن وان لم يوثق به - وانه يدل دليل على عدم وجوب احوه عبر الثقة المعتمد - ويرد على ثانيهما ان تلك الادلة اما تدل على طريفة حسن الظاهر من غير دخول الحصول الوثوق منه فيها (فاصحح) ان استدلال حجية بناء العقلاء على العمل مع الوثوق بمعامة العلم ولذا قيل انه علم عادي ولازم هذا حجته في جميع الموارد

## الظن بالعدالة

ومنها الص بالعدالة وقد استدل على طريفة لشوتها، ووجهين

الاول ادب العلم بالعدالة مسدود لا يجوز الرجوع في جميع موارد الجهل بها الى اصالة علمها والا لظل اكثر الحقوق ما يقام بمسلمين سوق فيتميز الرجوع فيها الى اطن (وفيه) ان ذلك ينافي مع جعل الشارع طريفاً تعدياً اليها وقد جعل ذلك لما تقدم من حجية حسن الصادر وغيره ومعه لا يتم المقدمة الاولى - ادب العلم وان كان مسدوداً الا ان باب العلم مفتوح

الثاني حذر (١) الكرخي عن الصادق (ع) من صبي خمس صلوات في اليوم واحدة هي جماعة عظماءه خير واحير واشهدته وفي حذر (٢) آخر عظماءه كل خير (والايراد) عبيدهم ضعف السد في غير محله اذا لا حرج وان كان مرسلاً الا ان الاول مسدود مشهور وان كان هو ضعفه الا ان الاظهر خلافه وشرط الاستدلال بهما ان الامر بالظن لا يعمل له عند حصول شبهة خارج عن تحت الاختيار فلا بد لانه الاقتصار على ان الظن يكون الرجل من اهل الخير والصالح حسب ترتيب احكامه وان حصول الجماعة سرته (وفيه) اهماء بور ودهم في مقدمات حكمه امر لا الامر له عليه لاصلاق لهما من تلك الجهة وعليه فلا بد من الاحد - لم يتيسر وهو حجية خصوص الظن القوي اسرع عنه عرفاً

١- لوم شهادت ٤١- من بواب كذا سبب ذلك حدث ١٢

٢- المسدود ب ٣٥- من بواب كتاب الشهادت حدثت من كتاب القضاء

بالوثوق (متخصص) انه لادليل على طريقه الخس

تعديل الشخص بقيام الطريق الى عدالته

تسميم من يحور تعاديل اشخص بمجرد قيم الطريق اى غذائته عدده- من

حسن الظاهر والسيرة وغيرهما ام لا - وجهان اقويهما الاول - ودث لوجوه

الأول: أنه وإن كان لا كلام في أن المحدث في موضوع حوار الشبهة

هو ابن علي المشهور به النعمان الكثير يد له عليه الا ان الظاهر منها ان النعمان ماحود

عبر وجه الطريفة لاعلى وجه الصفة خلاص شيخ الاعظم ره اذا ظهر منها ان

المطر فيها ابي ثوث يوافق لانحرف ها ا لوصف من حيث هو ( و عليه ) انشاء

على ما احترماه تبعاً للشيوخ الأعظمه من فقه الأطراف والامارات بدلة اعتبارها مقام

انقطاع لقرنی السخص - والمأجود فی الموضوع علی وحدانظر بقعة نحور اشهده

مسندة الى امة امرة دئمة على الشئ من سوء أ على ما حفظناه من قيام الاصول

المحددة مقدم انقطع الماحود في الموضوع من حيث انه مقتضى للسبب العملي

والحرى عسى وفق ما نعلق القطع به لأمم حيث أنه يكشف موقع - تجوز الشهادة

وتمتد إلى الاستصحاب - أدلت كون لعنم الماحود من الشهادة ماحود على

من المحو وعلى ذلك واستمع من المدعي على حوار الشهادة مسجلة لدى الاستصحيات

والدی عقلمها ہی اوس مسئلہ سے ماہی کتاب اشہادات - ممکن نظمیں ہی انواع

و کف کان فلا یسمی التوقف فی حور اشهادہ مسندہ اسی لامارۃ

وبما ذكرناه صهر ضعف في ملحقات العروة - متدلا على عدم جوار

الشهادة بالموت متبعة اليها به لا اعتبار اعم في الشهادة لا يجوز دلت من اشهادة

مستندة اليها دليلي محرم

انسانی قوتہ عظیم (۱) کی مطلق حصص (الوارد فی مقام) یہاں حوالہ شہادۃ

بالمحك مستندة الى اليد فمن اين جاز لك ان تشترىه ويصير منكك ثم تقول بعد المحك هو لي وتحلف عليه ولا يجوز ان تسمه اني من صار منك من قبله انك حال طاهر ذلك هو اسلام بين حوار ترتيب الاثر في عمل نفسه وحوار الشهادة به لغيره

اشات المصروف الخاصة الواردة في المقام - فهي صحيح (١)  
ابن ابي يعقوب المتقدم بعد قوله (ع) والدليل على ذلك كله ان يكون سائر الحج  
( ويحب عليهم تركيته واصحاب عداته ) و ايضا فيه ( واولادك هم يكنى لاحد  
ان يشهد بالصالح ) وفي حد (٢) المخصص بعد قوله <sup>في</sup> ~~في~~ اذا حدثهم فم يكذبهم انج  
وجب ان يظهر وا في اناس عدائه - وفي البحر المتضمن ارسال (٣) التي  
<sup>على</sup> ~~في~~ رجلين من اصحابه لتحقيق حب الشهود انهما ربما كانا يرجعان بحير  
حد أو ابن ذكرهم بالبحر في مذهبهم و كان اسي (ص) يقتل ذلك مهما وهذه  
المصروف وان كان مورد محسب يظهر واشيخ الاله يشهد في غيرهما من الامارات  
بصيغة عدم الموصلة فصل فالأظهر حوار تعدل الشخص بغير الطريق على عداته  
قبل الاظهر حوار لو استصحب عداته

## لا يعتبر المروءة في العدالة

اما احكام الحديث فهو في بيان امور (الاول) ان المشهور بين من تاجر  
عن اعلامه اعتبار المروءة في مفهوم عدائه حيث عرفوها به هيئة راسخة تمتع  
على ملازمة الحقوى والمروءة وهو الذي اوضح من عبارة المصروف كذا في رسالة  
العدالة للشيخ الاعظم رد - وفي الحوار هي الدخيرة والكفاية دعوى الشهرة  
على اعتبارها في عدالة الشاهد والامام بل عن الماحورية نقل حكاية الاجماع  
على ذلك وظاهر المعانيخ ان المشهور جعلها جزءاً من مفهوم العدالة

١-٢- الوسائل - باب ٤١ - من ابواب كتب الشهاد - حديث ١٦٠

٣- الوسائل - باب ٤٠ من ابواب كيفية احكام حديث ١ - من كتب الفقه

وعن صريح جماعة وطاهر<sup>١</sup> آخرين كالصفي والجلبي والصدوقي والمحقق في الشرايع والذائع والعلامة في الارشاد وولده في موضع من الابصاح واشهد في بكت الارشاد وغيرهم - عدم اعتبار المروءة في العدالة بل هو المنسوب الى المشهورين من تقدم على العلامة - وهو الذي احساره جمع من محققين من تآخر عن الشيخ الاعظم ره

اقول قول اعظم في معنى ان المروءة تطلق على معين (الاول) معناه اسموي وهي الانسانية او ما يقاربها - فبها من المرء وهو يطلق على ارجل والمرءة مما في المحدث وعن اصحاب من تفسيرها بارجولة او كمالها حفظ واشتباه والتميز من الانسانية في المنام هو ما يقتضي لاعتبار في تقوى اشلائث العاقلة والشهوية والعصاة - لانسداد اذواق قوته، فعصه كسرها - كما انه اذا وافق قوته الشهوية كسب همة - فالمروءة هي الصفة الجامعة للمكرم لاحلاق ومحاسن الاداب وركوب المروءة بهذا المعنى من فضائل النفس وركوب ما فيها مسكت عن رتبة نفسانية - وهي بهذا المعنى لا يعترف في العدالة قطعا بل من عدم اعتبار لعدالة الاخلاق المراد به لهذا المعنى وانها غير عدالة شرعية وعنى هذا يحمل ما ورد في بعض (١) النصوص من ان سه من المروءة ثلاثة في الحصر وثلاثة في السمع ما انتهى في الحصر فثلاثة اقران وعمارة المحدث واتحاد الاحوال في الله ما انتهى في السمع فثلاثة اقران وحسن الحق وامرأه في غير المعصية وقريب منه غيره وكما ان في خبر (٢) هشام عن الكاظم عليه السلام لا دين لمن لا مروءة له ولا مروءة لمن لا عقل له ومن لا عقل له ليس له ما به يشار فعل ما يسعى عن فعل ما يسعى فليس له الصفة المعتبرة بالانسانية - ومن ليس به تثبت ليس به دين (وبالجملة) المروءة التي استعملت في النصوص اريد بها هذا المعنى الذي ما هو المصطلح في هذا الباب ، وهو ان لا يعمل ما يشهر ان يحس عنه

١- لؤمائل - باب ٤٩ - من نواب ادب امر حديث ١٢ - من كتب الحج

٢- اصول الكافي ج ١ ص ١٩ الطبع الجديد

عادة ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والامنة والامكنة - وحلاف المروءة بهذا المعنى (تارة) يستتره الظن في عرض الرجل كما اذا سئل رئيس الشيعة افصح بس احدى من غير داع الى ذلك وخرج الى السوق واخرى) بنقصي مصلك على قاعه (وثالثة) لا يوجب شيء - ذلك وانما يكون مما يستتبع عده من دون فتح شرعى او عتقى فيه كذا كل في السوق وبحوه

اما الاول فلا كلام في ممانتهما هذه اب الاول فلامر حذف وعرض - واما الثانى فواضح (واما لآخر) فقد ادلت على مساوئه للعدله واحدا احرورة في مفهومها بحوه

مهايات مساوئ احرود مافيه معنى اعداء شى هي عرفا وبعد الاسواء والافتقار فدا كما ارجل بحيث لا يسأل الاشياء اسك دعرو ولا يعد من اهل الاستقامة لديهم ولا يشبهه - واحد في موضوعه اذلة (وفيه) ان العداة اشرعية هي الاستقامة على حادة اشرع وعدم ارجل عنها بسبب ويسر - لامتنى الاستقامة فحلاف احرورة لا يسفى هذه العداة (ع) - كما تكشف سبب عن وجهه بمسألة كمصر مهمة وحوه فهو يسفى العداة لاحتلافه اسي عرف في حصص من العداة اشرعية

ومنها قوله (ع) في صحيح (١) اين اى يغفور ان تعرفوه بالستر بتقريب ان المراد منه ستر العيوب اشرعه وامرعه (وفيه) انه يعد ما لا يرب في عدم ارادة ستر كل شى و ارادة ستر العيوب - لامحبة يكون المراد منه ستر العيوب اشرعية لاه المتبادر منه كما لا يخفى

ومنها قوله (ع) وفيه وكما تن والارح - انما هو ان مساوئ احرورة عدلنا من شهوات الحوارح (وفيه) ان المراد بكتب الحوارح ليس كلها عن كل ما تشبهه حتى امساحات بل المراد كمف عن محرمات وامساحات ومما قوله (ع) في الصحيح وادلالة على ذلك ان يكون ستر مجمع





مناف للعدالة مطلقا وان الصغيرة لا ساقيها الا مع الاصرار والكلام في هذا الامر يجمع في جهات

الاولى سب ابى اشتهور انقسام المعصى الى كثره وصغره وعن محتاج انكر انه يسته الى وطه انا حرس - و عن مجمع البرهان يسته ابى نعمه و عن جماعة من الاصحاب منهم احمد بن حنبل و يحيى و الشيخ في اعاده و طرسى و ابى انكار ذلك و ان كل معصية كبيرة و الاختلاف انكر والقسم اما هو بالاضافة ابى معصية اخرى و سب الشيخ ذلك الى الاصحاب وكذلك الطرسى في المجمع و عن ابى يحيى بعد ذكر كلامه شيخ في المستوفى الظاهر في انقسام الذنوب الى كثر و صغره ثم (هـ) لم يذهب اليه الا في هذا الكتاب ولا ذهب اليه احد من اصحابنا الا بالاضافة عنده في معصى (بالاضافة الى غيره) وقد استدل بلاثون مقالة في (١) ان محبو كثره و كثره و كثره عنكم سيئاتكم (و لا حرج) اصححة الصريح في كتاب كصحيح (٢) ان ابى يعقوب المتقدم (و يعرف باحسن الكثر التي او عد الله عنها) و حسن (٣) ان محبو ذل كتب معنى بعض اصحاب ابى ابى الحسن (خ) - انه عن كثره كم في وه هي مكاتب الكثر من اجتناب ما و عد الله عليه امار كثره سنة م انا كثره مؤلف و د حذر (٤) محمد بن مسلم و (٥) ابى بصير و (٦) الحسن بن (٧) عبد بن رازدة و (٨) معاذ بن صدقة و (٩) عبد العظيم بن عبد الله الحسن او اورد في تعداد الكثر و عرفت من النصوص

#### ١- النساء الآية ٣٥

٢- البقرة ٢٢٨ - من يوف شاة شذوذ حد ١

٣- ٥٠. ٤- ٨- ٩- اوس بن داب ٤٦ من ابواب حذر النفس - حديث ١

١٦- ١٣- ٢٤

٦- اوس بن - باب ٤٤ - من ابواب حذر نفس حديث ٥ و داب ٤٥

حديث ٣٢

أقول أم الآية الشرعة فيمكن أن يراد بها أن المراد أنك تتركها جميع المعاصي  
و مراد من السبب أنك تتركها في كل وقت من كل وقت الآية - فيكون المحصل  
من الآية أنكم إذا احتسبوا ذلك الذي ذكرناه في هذه السورة كترك عيكم  
موقع منها منكم في المعاصي كقولنا تعالى قل عباد الله اتقوا الله ما تركه الله  
من قدس (ويمكن) أن يكون المراد بها أنكم إذا عزموا على حساب جميع  
المعاصي و احتسبوا كثر ما عيكم سيئاتكم الله تعالى (وحتسب) أن يكون المراد  
بـ سيئاتكم المعصية فيكون المراد أن احتسبوا جميع المعاصي بتركها من يومئذ  
من المعاصي قال الشهيد في محكي الخواعد (لا تؤثر في المعصية عقاب ولا دماء  
مالم يتيسر بها وهو مما ثبت في الأحاديث العامة) وحتسب أن يكون المراد  
بالكثرة المعاصي التي لم يستعصر منها ومقدورها من عيكم وهي حسن (١) من  
أي عمير عن لكاطبة (يخرج) من احتسب الكثرة من المؤمنين بمسأل عن الصغائر  
قال الله تعالى أن تحسبوا أن أن قد يثبت في الدنيا لا كثر مع الأسف  
ولا صغير مع الأصغر و قد مر عنه - لا بد من الأصغر من لم يدم عليها  
كان مصراً والمصر لا يغفر له

ويشهد لإرادة جميع المعاصي من أن يراد مصاصاً إلى الحسن وما هو منه  
مصموم (مادل) على أن كل معصية كذا أو كذا في قوله (٢) أنه عن  
السافر (ع) أن يقول كذا شدة (ومدل) على الحديث - استعذر الله معلا  
بأنه قد يكون عصب الله فيه في (٣) ولا يستدل أحدكم شيئاً من المعاصي  
فانه لا يدرى في أيها سبحانه وبحرمة غيره (ومادل) على أن الكثرة ما أوعده الله  
عليه النار كحسن ابن محبوب المتقدم بصيغة الآية الشرعة (٤) ومن بعض

١- الواسل - ج ٤٧ - من نواب جهاد النفس حديث ١١

٢- نوابل - ج ٤٠ - من نواب جهاد النفس حديث ٢

٣- الواسل - ج ٤٣ - من نواب جهاد النفس حديث ١١

٤- سورة النساء الآية ١٨

الله ورموه وبه ربحهم فله منصفه لا يرد على كل معصية (و كما ذكره) صهر الجواب عن صحيح ان اى معصية و حسن ان محسوب و حسن هذه المصوب على ارادة الاله على شىء مخصوص خلاف الخطا جريئة ح الى قوية (مع) ان من حمة ذكر في صحيح عند المعصية من الكثرة ما لم ينوعه الله عليه اسرار بالخصوص - و من حمة مبهمة تعرض اشرف ان لغزونها ككتما الشهاده - و حمة مبهمة يصدق الكتاب بعبارة اخرى عنها غير اسرار كما كل الر والقوى و اسحر وعبرها (و) مصوب المصنفه لعدد الكثر فهي من حمة مبهمة من الاحلاف على خلاف المصوب ان - و قد عقد في ابواب في كتاب الجهاد ان لبعض الكثر اشبهت بموضع على ان من او اكثر - و هي معصية في عددها و سمر عليك (مفرد) مما ذكره ان الاظهر ان كل ذك كبر وان الاحلاف كبر والصغر - و هو لا يضاف الى معصية اخرى

## ما به تمتاز الكبيرة عن الصغيرة

الجهة الشدية على ان يكون انفسا المعاصى الى الكثرة والصغر - و قد امتدح الكبيرة عن الصغيرة شرعاً و قد ذكر الشيخ الاعظم في ابوابها ان  
الاول النص المعتبر على انها كبره كما ورد في بعض (١) المعاصى  
الثاني ان النص المعتبر على انها مما اوجب الله عليه اسرار  
الثالث النص في الكتاب الكبريم على ثبوت العقاب عليه بالخصوص  
الرابع دلائل العقل والنقل على اشدية معصيتها مما ثبت كونه من الكبيرة  
او مساواتها معه

الحامس ان يرد النص بعدم قبول شهادة عليه

اقول المصاص الواقعى لكون معصية كبيرة - كونه متمسكها قوة الموح

ذلك يكون معوصيتها شديده لم يرب على ذلك كون العمود اعترفته عليها عظيمة  
واما كيف عن ذلك في هذه الاثبات - فالصحة الكلي التي ذكر في  
الخصوص هو ان كل ما وعد الله عليه حار فهو كبير . وفي حجة (١) من الصحاح  
- هو كل ما اوجب الله عليه الشر - وقد تبارك الاول حصص من الثاني - من  
جهة ان احده تعالى احدث وتبارك - كما يصدق مع احده نفسه كذا يصدق  
لو جعل العباد - على او الامم - فهو حصص مع تعالى ايها - وهذا بخلاف  
الايعدوا لاحد - ايعد كل من الله تعالى ولمعصوه <sup>يخبر</sup> ايده نفسه لا يحد  
من قبل عبده على ذلك فالصحة التي عن من الاول  
ونكس واحد - قد هر كذا فظاهر التي ايضا اوجب الله تعالى بلا واسطة  
واو على معنى التصرف امكن التصرف في الاول بحسن اعاده تعالى اعم من اعاده  
نفسه او احبار المعصوه <sup>يخبر</sup> عن ايها - قد تعالى فالحق ايها صابط واحد  
ثم ان احراز مع الله تعالى و احده هو المعنى لاعم - لانه مقتضى  
اجمع من هذه النصوص ومن صحيح (٢) عد اعظيم بحسن المروي عن كذا في  
وعر دلاسل (٤) قد على كون ترك المعصوه من الكثرات من رسول الله <sup>ﷺ</sup>  
قد من ربه احد المعصوه - وهو من ربه الله ومعصوه رسول الله <sup>ﷺ</sup> (لهم) الا يقاتل  
ب المراد من ايها الله اعلم من ربه تعالى نفسه في الكثرات صريحا او بصم  
فمن لا يرب على بعض - وفي احزاب انه منصود من صحيح اثبات الكثرات بها  
في كذا (وسوى) (١) المحرم من ايها ورد لا يمكن ان يشاعة الا من اتحد عدد  
اثر من عهد - ومن خرج عن دمة الله لا عهد له منه تعالى فتدبر  
ثم ان ججمع بين صحيح المشار اليه ومن النصوص لمتضمنة - لان  
الصراط في معرفة الكثرات ايها الله عليها الشر لم يحد من عدد حصة من المعصية

من الكثر التي نص في كتب ترتيب عقوبات آخر غيرها كما يظهر من راجعه  
 يقتضى حمل الامر على اعداء الاخرين (محقق) ان اتصافه في معرفه الكبيرة  
 ان يقام بها كل ما اوعده الله ولو بواسطة سبي او الامم عليه العذاب الاخرى  
 - وعلى ذلك فسير الامور التي ذكرها شيخ الاعظم في مقام انصاف عبر الاخير  
 ترجع الى الاول اما شامى و ثلث فواضح - واما رابع فلاه اذا ثبت اشدية  
 معصية مما اوعده الله تعالى عليه لا محذور يكون هي مما - وعنده الله عليه ما يحوى  
 و اما الاخير فهو ليس ميراثا اما بناء على كون فعل الصغيرة مضرا بعدالة فواضح  
 و ما بناء على عدم اضراؤه فلا بد تلك المعصية من تدبى ان المعصية التلافية  
 كالفسق مانعه عن قبول الشهادة وليس يمنع منحصرا في الفسق كفى تدل على  
 ان ثلث المعصية موحدة نفسى فيكون كسرة فسد (محقق) ان الفاعل الوحيد  
 هو ما في حمله من المصوح وهو كون الفاعل مما اوعده الله تعالى عليه ان يفتدبر

## يعتبر في العداة اجتناب جميع المعاصي

اجتهد الثالثه معروف من ثنائى بنفسه بدو ابى انكثروا الصغائر  
 ان فعل لصغيره لا يقدح في العداة في كتاب التلاوة لشيخ الاعظم ره دعوى  
 اجماعهم عليه

وقد استدلل لذلك (وجود الاول) ان الآية التريفة (١) تدل على تكبير  
 الصغائر ما احتساب انكثروا عليه ففعل لصغيره من محتسب عن انكثروا دائما من  
 امقنصى المقرون بالماضي فلا يؤثر وهو اولى من اثبوت لانه رجع وهذا دفع  
 (توضيح ذلك) انه لا اشكال في ان فعل المعصية لا يكون موحدا بعدم انصاف  
 الفاعل بالعدالة بوثب وعدمه بل انما يكون موحدا لذلك مادام هو مطلب شك  
 المعصية - فاذا فرضنا دفع المعطله لاما من انصاف الفاعل بالعدالة - وهذا

لا كلام في ان المعصية التي تاب عنها لا يكون موحدة لعدم انصاف الله عن بالعدالة  
 (وعني هذا) فلو ان فعل الصغرة من المحجب عن الكبائر لا يكون معصية يكون فاعلها  
 مفسدا بها بل هو لا يصيب تلك المعصية فلا يصح هو بعبادة ولا يوجب ارتكابها  
 وان ثبت قلت ان المعصية التي لا توجب العدة عن المحوى كالصغرة لا تكون  
 سببا لرفع العبادة (وعنه) اعمدة، يمكن استدلاله من الآية والرواية عني فرض  
 صحة اعمدة، يدور اما هو عدم العقاب عني فعل لصغرة من المحجب عن  
 الكبائر - فيكون صير هذه الآية سببا في عني تكثير اركان الصلوة للسياطات  
 من غير فرق بين الكبائر والصغائر ولا تدل عني عدم موصفة الفعل ولا عني عدم  
 كونه موحدا للعد عن الله تعالى ولا على عدم كونه موحدا للاحرف عن حادثة الشرع  
 وعدم اعدائه احدا، ووردت لامدال العقاب فلا يكون من مقتضى المقرون  
 بالجميع وهذا بخلاف قوله في توجب انصاف فاعل المعصية - بعبادة المحب  
 بل عني ان الثالث من سبب كونه لادب به - فهي توجب عود الدعاء الى جادة  
 الشرع من الاحراف عنها (وعنه) فلا وجه عمن احدهم بالآخر

الوجه الثاني هو مثبت في صحيح (ا) ان ابن مفلح في عدم تعريف مفهوم  
 لعدته ووجهه في حديث الكبار عني، ووجدته عليه (اراقون) قوله في  
 وتعرف احدا - لا يكون يعرف عدته او لمعرفها او تسمه له وعني كل تقدير  
 لا يصح لاستدلال به - بل عني ان في فلاله عليه لا يثبت الاعلى - احتساب الكبائر  
 طريق من ثبوت عبادة واما انما سبى شيء تثبت فلالته من الرجوع الى صدر  
 صحيح وهو ما ظلاله يدل عني ان حقيقه العدائنه متبر جميع المعاصي - واما عني  
 اثبت فلاله بعد ذكر استروا عفاف الذين عرفت ان مقتضى اصلا فهم ترك جميع العيوب  
 الشرعية بعد فعلها قد كذبته في ذلك فالا هم من المعاصي انكسرة - او بسببه على التلزام  
 العيني بين ترك جميع الكبائر وبين ترك جميع المعاصي - بل لعل السرفه - ان المعاصي

الكبيرة عالٍ مقروبه بالدواعي النسبية والنوى الحيوانية دون الصغائر فمن كانت درجة اسمائه بعد بوحب ترك جميع الكبائر لامتحان يترك الصغائر التي يكفى في تركها أو درجة الإيمان . فلا بد على عدم اصرار الصغير بالعداة (وإما على الأول) فلاه وإن كان يمكن تصحيحه نحو لا يرد عليه ما أورده الشيخ الأعظم به بقوله أما أن يراد من المعرف كنهها معنى واحد و إنما أن يراد من كل معناه معنى وعلى الأول سرعة التكرار - وعلى الثاني لزوم تعريف الشارحين لمفهوم واحد (إن يقال) أن استرو المعرف وانكف من العواصم استويدة من ترك المعاصي مع وجود الداعي لمداومة الهوى وترجيح حبس تركه على النحل (وبعبارة أخرى) من حفظ النفس وصونه عن الاحراف عن حده لشرع . وعنه فمعرف الأول هو عنوان التوليدي والثاني هو المعنوي - فكوب احتصاص من التصحيح أن الاستقامة العمية على حده اشرع تعرف أحد الأمرين المتأخر من . أما العنصر المتقدم رتبة على الاحتساب أو نفس الاحتساب فتدبر الآية) يعنى على هذا التصرف فيه بأن يقال في التعبير عن حساب الكبائر إنما يكون «بالملازمة العنانية بين تركها وترك جميع المعاصي لما في صدر التصحيح من نفس العداء بالشرع أى هو عنوان بعدم فعل شيء من المعاصي و لمفهوم قوه عليه إسلام في حذر علقمة ( فمن سم نره بعينك برتكه حب ) ولا أقل من الاحتمال فلا يصح الاستدلال به

انثالث ما يستمد من كلمات بعض اكابر المحققين وهو ان السبوت التي ليست في انظار اهل الشرع كثيرة شامعوب في امرها فكثيرا ما لا يمتنعون الى حرمتها حال الارتكاب - او يمتنعون اليها ولكن يكتبون في ارتكابها باعداد عرقية كالخروج عن مجلس العسقية أو انظر الى ذلك في ما في اقتضاه ما تقع عن ما يكونه من اهل استرو المعاصي - وهذا بخلاف الكمثر - واستشهاده بان المتبادر من اطلاق كون الرجن عدلا في الدين ليس الارادة كونه كذا بل عن مطلق ما يراه معصية ومجتنب

عن كل ما هو كبير - ولم يظفر من صحيح ابن أبي يعقوب ولا من غيره من الأحرار  
من بني دث فمن شهد من العرف الذين التقى اليهم الخطب وشهدوا دوى عدل  
مهم بكونه موصوفا بهذه الصفه جرى عنه حكمه و - كما شهدتهم بدت  
مبة على بعض المساجد المعتمرة بهم كسائر المصنفات التي تعلق بها  
حكم شرعي مما يحمل المساجد اعرفه (فيها) ان المساجد م - فيه في تطبيق  
المتهم على المصداق نصرت على الحداد ولا عسى بها - بعد كون مفهومه ١٩٨١  
هو الاستقامة على حادة الشرع - مع هذا هو المعروف في كون لا حراف -  
استقامة لا عسى - (مع) - في صدر كلامه بغير ص - و اصغيرة اذ كان عن  
عمد والتمت تعصبي اى حرمه كما كسرة مساف لعدم - و عبه فلا وجه بما  
اماده من ان هو اعرف كمنه - في ارتكبه - عددا غريبه كما لا بد من (محصن)  
ان الاظهر كون فعل اصغيرة مصر - مدنة كالكسرة على فرض صحة الاسم  
بيهما

## الأصرار على الصغائر

الوجه الرابعة المشهور ان الأصرار على الصغائر من الكسائر والكلام في  
هذه الجهة يقع في مور - من الأول في حكم الأصرار الذي في موضوعه  
ما المور - الأول فقد استند اشخ لاعظم ره على كونه من الكسائر  
بوجه (مها) قوله لا يصير مع الأصرار ولا كبر مع الاستعمار وهو في  
حري (١) ان سنا و (٢) ان ابي عمير وحديث (٣) المساهي وتقريب الاستدلال به  
ان اسقى في الصغيرة راجع اى خصوص وصف الصغيرة وان كان في الكسرة

١ - الوسائل باب ٤٨ - من أبواب جهاد النفس حديث ٣

٢ - الوسائل - باب ٤٧ - من أبواب جهاد النفس حديث ١١

٣ - الوسائل - باب ٤٣ - من أبواب جهاد النفس حديث ٨



راجعاً إلى بقى ذاتها حكماً (وفيه) أنه لا يدل على أن الاصرار بنفسه من الكائنات وأن كان المصدر إليه من الصغائر لأنه لا يسمى الصغيرة ذاتها أو وصف صغرها - وعلمه فلا بد من الالتزام بأن انتهى فيه أيضاً - راجع إلى بقى ذاتها حكماً لا إلى وصف الصغيرة وذلك لوجوه

الأول وحده السابق - الثاني - أن الشيء لا يتلب عما هو عليه - والصغيرة نسب الاصرار ولا يتلب كبيرة كما أن مصدرها الصغيرة - لأنه لا يتلب قوة كتي نصير كبيرة - الثالث - عدم لزوم أحد ذلك فيهم إنما اشترعوا أن الاصرار من حيث أنه أمر من مكر الله - منه من الكائنات لأنه يصير مسا لكون المصدر إليه من الكائنات - وهذه الحجة تدل على أن الاصرار بوجوه أثر الصغيرة وهو التكمير بجناس الكائنات - وهذا لا يلائم كون الاصرار بنفسه محرف فصلاً عن كونه من الكائنات كتي يسأل به عليه فندبر

ومنها قول ابن جعفر **تليخ** في حبر (١) تحف العقوب الاصرار على أدب أمر من مكر الله ولا يأم من مكر الله إلا اليوم الحسرون بصيغة ما (٢) ورد أن الأمر من مكر الله من الكائنات (وفيه) مع الأعمش عن عماري سنده - أنه محض بالاصرار على الكائنات إذ الاصرار على الصغيرة بعد كونهما مكهرة باحتساب الكائنات وعدم مؤاخذه الشارع على فعلها لا يكون أمراً من أحده تعالى فينجد مقاده مع ما في (٣) ابن أبي عمير عن الكاظم (ع) وأما مصدر لا يعمر له لأنه غير مؤمن لعقوة ما ارتكب ولو كان مؤمناً ليعتونه بسنده ويختص بالاصرار على الكائنات ومهاقونه (ع) في الحسن (٤) كالصحيح إلى الفصل من شذوذ في تعداد الكائنات والاصرار على صفائر الدنوب (وفيه) أن الأمر وجودي هذا الحبر (والاصرار على الدنوب) لا والاصرار على صفائر الدنوب، وإنما تكون هذه لغيره في حبر (٥) الأعمش وعيه

١ - تحف العقول ص ٤٢٣ (٢)

٢ - ٤ - ٥ - الوسائل ج ٤٦ - من نواب حم داس عن حدث ٣٣ - ٣٦

٣ - التوحيد لاسن بويه ص ٤١٨

فاقول - منه في ، حسن فمضى اطلاقه وان كان كونه الاصرار على الصغيرة  
ايضا من الكائنات الا انه للتعليل لذلك في حسن ان ابي عمير وحير تحف العقول  
نما يحسن بالاصرار على اكثر كما عرفت بحسن هذا ايضا به كما لا يخفى  
(واما ما في خبر الاعمش) فلا يستدل به على ان كونه من الكائنات - ولى  
لا في الخبر هكذا قال (ع) و اكثر من محرمه وفي الشرع والله وقل للمفسر  
الى ان قال و انما هي اى قصد من ذكر الله عز وجل مكرهه كالمعصية و صرف  
الا و تارة بالاصرار على صعبا و ندوب و معصية ان يعسر العسر و اطلاق مكرهه  
على هذه المعاصي و محرمه على اكثر اية احكامها في مراتب المعصية  
ولا يدل على انها ايضا - اكثر (محصل) انه لا دليل على كون الاصرار على  
الصعائر من الكائنات

## موضوع الاصرار

اما المورد الشئ فقد خفيت كلماتهم في بيان الاصرار موضوع من حيث  
انه معنى فعل المعصية مع عدم الجور - ومعنى فعلها مع انحراف عن العود - او معنى  
الاكثر من فعلها - او المداومة عنه - او عودك

والحق في المصنف ان يقال ان الاصرار في اللغة بمعنى الإقامة و المداومة  
و الملامة (فعل) الجوهرى اصررت على الشئ اى اقمته و دمت (وعن) النهاية  
اصر على الشئ يصير اصرار اذا لم يهتد و هو ثابت عليه (وعن) القاموس اصر على الامر  
بزم و قريب منها كملت غيرهم (واظهار) انه ليس للشارع فيه حفيظة شرعية او متشرعية  
بل استعماله في كلمات الشارع الا قدس اما يكون في معناه اللعوى (وعليه) ما ظهر انه  
بفعل ادب و يسميه يصدق الاصرار و ذلك لانه يكون للادب اثار و توابع باقية  
من الانحراف عن جادة الشرع - و اسعد عن الله تعالى و استحقاق العقوبة على فعله  
وانقضاء و اعتدائها بيد المدب منه ان قد صار كمن لا ذنب له و لا تكون باقية

فيولم يتب يصدق انه اقام على الدب وتزعمه ودومه وثب عليه

ويشهد حاد كراهه مصاف الى ما عرفت (حمه) من النصوص المتقدمه كقول (ص)  
ما اصر من استعمر من مفهومه ان لم يستعمر فقد اصر وقول (ع) في حصر (١) حاصر  
الاصرار هو ان يدب الدب فلا يستعمر انقو لا يحدث بقدر لونه فذلك الاصرار وقول  
الكامل (ع) في حصر (٢) ان لم يصر ومن لم يصر عليها كذب مضر وقد عرفت حديث جود  
العقل والجهل منها لونه وحين صدر الاصرار

فحصل انه كتب ادب ولم يدره وحيث كان مضرا وادب ثم عدا انه لا يصدق  
الاصرار ان لونه يوجب حصره الاول كذا في (ع) (ويعني ذلك) فهو صفة  
انقسام الدبوت الى الصغار والكثيرين هو اشتهر من ان الاصرار على الصغار  
من الكثر لم تنق ثمرة ثوب الصغار كما لا يخفى

واما ما افاده محقق الاصعها في ره من ان الصغيرة اذا صدرت من المحتجب  
الكثير تكون حان صدورها مقروبه بالمصاح عن تأثيرها في العقوبة - ولا محالة  
لا تؤثر في العقوبة حتى تحاسن ابي لونه في فعلها فلا يستحق الاصرار الاعلها  
مرة بعد اولى وكرهه من اخرى لهذه اللمه حيث ان ادب مكثر على اصرار  
فيكون كما اذا تحالت احوية المصاح من تحق الاصرار - وحيث ان هذه الصوره  
في مورد الكلام فيصح ان ادب الاصرار على الصغار فيما يهمها الكلام فيه  
هو فعل الشيء مرة بعد اولى وكرهه من اخرى من دون تحققه عدم اصرار او انصراف على العود  
فرد عليه ان عاية ما ثبت من الادلة على فرض صحة انقسام الدبوت الى الكثير  
والصغار هو عدم انصراف على الصغار واما سائر اثار ادب فهي ثقلها ولاحظها  
يصدق الاصرار ويكون لونه مجال وتضمنه اداة وحب لونه ويؤكد ذلك اطلاق  
النصوص المتقدمه وقياس تكثير الصغيرة وحسب الكثير محل لونه مع الفارق

اد في اتوبه ورد النص بان اسئف من انفسكم لادب اه فلا يقبى شيء من اثار  
ادب وهذا بخلاف التكمير بحسب الكتاب وبالاعمال الصالحة

واضعف من ذلك ما ذكره بعض في وجه ما احتاره الشيخ الاعظم ره الماترم  
بانه يصدق الاصرار مع العزم على التوبة من ان مسئلة في اعتبار العزم في مقابل  
اطلاق اصطوص يقتضى لكفيه عدم البدء في هذا الوجه الذي استدله المحقق  
الاصمعي في هذه صيغة صور العزم على العود الى المعصية خارجة عما ذكرنا  
من قوله (ع) من حث الكتاب لم يستل عن الصبر (ف) ويرد عليه مضافا الى ما تقدم  
انه لا وجه لدعوى خروج الصورة المعروضة عن تحت ثبوت لادب (واضعف من  
ذلك) فخصه به بانه اذا كتب عزم على المعصية مسرعا من حين ارتكاب المعصية  
فلا يشر اتحاد معصية واحدة واما اذا حدث بعد اذنب في التوبة فيعتبر  
لا اتحاد (وهو ره) استدله في معاني طلاق اصطوص بان يعرف منه اى انه مع  
عدم اتحاد المعصية وعدم العزم عليه من زمان العمل السابق لا يصدق الاصرار عرفا  
فان غاية ما قيل في توجيه كلامه ان الاصرار لا بد منه من نحو من الاتحاد. اما اتحاد  
المعزم عليه مع ما يسمى به او استمرار العزم ووحده الاضامة من احتلس بالمعصية  
(ويرد عليه) على فرض تسليم المسمى من استمرار العزم في صدق الاصرار ان المراد بالمعصية  
انتهى سبب اليها الاصرار لما يكون ذات ما هو معصية اى شرب الخمر والربا  
ويكون دعوانه انه معصية ام على الاول فلا بد من هناك اتحاد وان عزم عليه من  
حين ارتكاب المعصية السابقة فان العزم على فعل ليس اصرارا على الفعل الآخر. و  
اما على الثاني فيصدق الاصرار وان لم يكن العزم مستمرا من الاول  
واضعف من ذلك كنه اعتبار فعل المعصية مرد دعاوى وكرة بعد اخرى فتدبر  
في طرف ما ذكره كى لاتسار بالاشكال

### خاتمة في التوبة

والكلام يقع اولا في حقيقة التوبة ثم في حكمها - ام حقيقتها فهي ارجوع لمة

وتسبب الى العبد وادى الله سبحانه فبونه ان بعد رجوعه عن اعصية ابي الصلوة واسعد  
عن الله الى الغرب ابيه وتوبة الله تعالى ارجوعه عن اعصية ابي الصلوة والفصل  
وهي الاصطلاح ذكرها مراتب (الاولى) ارجوع العلمى - وهو ارجوع من  
الجهل والغرور الى العلم والافقار الى معرفة صبر النبوة وبه حجب بين العبد  
ومحبوبه وسوم قائمه من مباشره (الثانية) ارجوع من المصرة الى صدى (الثالثة)  
الرجوع من الفرج ليصير على اعصية - الى اناس من فوات المحبوب والتأسف  
من فعل الذنوب - وهذه ثمة والتأسف يعبر عنه بالندم ارجوع ارجوع الى العزم على  
عدم العود الى المعصية اذا وسس حرامه قصد ولا رادته كى يسبب انه لا يحقق  
الاعمال الوثوق بحصول ما غير معصية بل اجر ذهابه احكامه مع عدم ان يوفق به (الحائمة)  
ارجوع الى فعل المعصية ثم يعود الى فعله فبونه - مراتب الاربع من مراتب  
الوجه الحلية (السادسة) ارجوع الى الاستمعة المعصية اى من فعل المعصية الى تركها  
فى الحال (السابعة) ارجوع الى ابدانك والافى امامك من فساد او ايفى بحق  
ويكن الظاهر ان المرتبة الاولى احتلائين فى استحقاق من  
مقدمات اسوة المسقطه بعبارة ما صدر منه - اى همك من انواع الابدان  
ماتة ورسوبه وقد اشير اى ذلك فى حمة من احوال - ففى خبره من مؤمن اذ  
دسا لاسانه ذلك هو على حد (١) من سرته حسنه وسائه سيئه فهو مؤمن ورجوهما  
عبر هما واما فى خبر (٢) فهو من عن الصدق (ع) من ادبك فبونه ان الله يطلع عليه ان  
شاء عذبه وان شاء عذبه عقر لهو ولم يسعفر فبونه الى صعب سنده انه لا يند من تأويله  
اى اراده العلم اى يؤثره نفس ويثر العلم والافك من مسم بقر بعه الامور فيلزم  
عدم عتاب مسم - هذا مصداق اى النصوص الاخر بنى سمر عكسها واما المرتبة  
الاحيرتان فهما من ثمرات التوبة لا يهت داخبا فى حقيقتها واما المرتبة الثالثة  
فقد دلت النصوص على انها التوبة نفس (٣) فبونه الى الداء توبته هو فى خبر (٤) اما عن

١-٣-٤- الواسئل- باب ٨٣ من نواب حيا؛ نفس حد ٥-٤

٢- الواسئل- باب ٨٢ من نواب حيا؛ نفس حديث ٤

المصادق (٤) من عداد سداسا قدم عليه الاعتراف له قبل ان يستعصر - وفي خبر (١) ثالث كهي بلبنة توبة - وبحرف غيرها - وطهراتها ادنى مراتبها واما المرتبة الرابعة (مضاف ابي ملامها في التحقيق لهذه مرتبة بشهد لا عسارها فيها - من في البحر (٢) اوارده في ميثاق حقيقة التوبة - تصديق الحب واصمدا ان لا يعود الى الذنب الذي استعصر منه - اما امرته الجاهلة فهي لا تعتبر في التوبة وقد جعلت هي في الايات والروايات عن التوبة وهي غير موضع من سورة هود واستعصروا ربكم ثم توبوا اليه - وفي الحديث المشهور اوارده لعدد - حودا عقل والجهن امروى في الكتاب عندهم حديث - وكذلك في سائر النصوص واما النصوص (٣) المتضمنة ان دواء ابدن لا يستعصر وبحودك فانمر د لا يستعصر فهي التوبة بصدقه عليها الا بها موجه استعصروا واعتقوا (محصل) ان حقيقة التوبة اشداء والعزم على عدم العودة ابي المعصية

## حكم التوبة

اما حكم التوبة فقد سئل في التحرير عن وجوبها بامرير الاول انها دافعة بصرى يدى هو اعتقاد او لحرف منه ودفع الضرر واحب (الثاني) انه علم قطع وجوب الدم على فعل القبح او الاحلال بالوجوب واعترف بهما شارح التحرير وعلمه بي ثبوت نظر الشيخ الاعظم به حيث قال في ظاهر انه حكم بوجوبه عقلا كل من قال بالحسن والقبح العقليين

اقول بتقبح التوبة في المقام بعدم عرف من ان مورد البحث - هو الدم وعزم على عدم يعود الى المعصية بها - واما سائر المراتب فبعضها من المعارف الواجبة كالمرتبة الاولى - وبعضها واحب من حيث نفسه لامن حيث استبط العقاب

١- الوسائل - باب ٨٢ - من ابواب جهاد النفس حديث ١

٢- الوسائل - باب ٨٧ - من ابواب جهاد النفس حديث ٥

٣- الوسائل - باب ٨٥ - من ابواب جهاد النفس

كان مرتسب الاخيرتين - وبعضها وهو طيب المعمره - سببني اشعرض لبيان حكمه  
ان الوجه الاول - انى استدبره فى الجريد - لا يستمد منه الوجوب - انى  
اشعرى - فان حكم العقل بوجوب دفع الضرر من الاقدار كما ان له ان يدفعه بترتب - ومثل  
هذا الحكم العقلى الذى يكون مدرك العقل - هو انما لا يكون شيئاً بحكم  
الشرعى - ويكون نظير الحكم بوجوب دفعه وحرمة اعصية (وهو انوجه شئى)  
فيرد عليه ان كان المراد ذلك العقل - من جهة ان يهدى مع الضرر فانه  
الى الوجه الاول الذى عرفت - فانه لا يريد ان العقل - من جهة ان يهدى مع الضرر فانه  
العودانى اعصية مع قطع النظر عن ذلك ويرد عليه ان هذا ليس - يجوز - فكشف  
وجوب ذلك كما لا يستكشف من ذلك فصح الامر على اعصية حرمة ولد الاشئ  
على العزم عليها وان كان من مساوى الاخلاق (واما الايات) والروايات الامر  
بالتوبة - فهى غير صاهره فى الوجوب المسمى الشرعى - من جهة الحكم العقلى  
المتقدم وما فيها من انفعال بدفع العقاب فتدبر

وقد يقال ان عدم الوجة من حيث اندراجها تحت الامر من مكر الله تعالى  
اندى عدم الكائن - يكون محرمة شرعاً (ولكن) ليس عدم الدم وعدم العزم  
على عدم العود دائماً كذلك كما لا يحصى من الحق ان وجوب التوبة وجوب ارشادى

## يعتبر طهارة المولد

(١) اربع مما يعتبر فى ايام الجماعة (طهارة المولد) على ما عرفت - اربعة  
- لا خلاف فى اعتبار هذا الشرط - وعن غير واحد دعوى الاحمى عنه (وشهادته)  
جملة من النصوص كصحاح (١) رواية عن الصادق (ع) قال امير المؤمنين (ع)  
لا يصلي احدكم حتى المحدث وولد الرءاء وحر (٢) ابى بصير عن الصادق (ع)  
خمسة لا يؤمنون بالناس على كل حال وعدمهم المحدث وولد الرءاء و قريب منهم

غيرهم من المصوص ووثق في كونه ابن أرياء معاصر لمولده - فمن جود الأقداء بهام لا - وجهان - مساعي ابن أشراف امر وحدث وهو صهره أمية فلا أصل بحره - حوده فلا يصح لا يثبت مع أشك أودنه امر عده في معنى ابن كونه ووالهما مع فحور حدث لأصل وهو استصحاب عدم كونه عن رب ساء على جريانه في العدم الأتري فيجوز الأقداء مع أشك - والأصغر هو الثاني - حيث ابن المذكور في المصوص هو ذلك

وما أذه المحقق إمامي رد تعاضد شهيد من انه عن الأول ايضا يجوز الأقداء لأصالة صهره أمية وكونه عن بك ح صحيح فيهم وهو صهره عن عملاء والمشرقة - ثم - في حمله من الموارد - ولا يثبت في جميع موارد مثلا في لقيط ذرا حور الذي لم يجر كونه فظهر أمية - لأصل ساء العملاء والمشرقة على كونه كك

### في إمامة القاعد القائم

الجماع لا يكون - عدائهم - و - حري - ابن (لا يؤم القاعد القائم) على المشهور - وعن جماعة منهم - صحيح - وصحة دعوى الإجماع عليه (ويشهد به) مرسل (١) الصدوق عن سائر ح - قال - سوابن (ص) صبي صاحب - جالسا فلما فرغ قال (ص) لا يؤم أحدكم بعدى - ، قد ادعى صاحب الحو حرره ابن هذا الحرم مروي عنه خاصة وإمامة (٢) رواد شيخ عن - كوني من (ص) صادق (ع) عن أبيه (ع) عن امر المؤمنين (ع) لا يؤم ابن عبد الحظاقي ولا صاحب الفاح الأصحاء ولا صاحب النسيم احتواصين وما (٣) عن الشعبي عن عبي (ع) لا يؤم المقيد المظنن ودلائله على الجمع واضحة وضعف السند بحره بأشهر فلا شك في إجماع

١ - الرود ١ - ص ٢٥ - من - أبواب صلاة الجمعة حديث ١

٢ - ٣ - الوسائل - باب ٢٢ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١ - ١ - ٣



أما الكلام في أنه هل يخص هذا الحكم بمورد أم لا عن الشيخ أنه يقتضي  
إلى كل نقص وكامل كما عن جماعة أم يخص من ما إذا احتلما في لأفعال  
كلاهما طبع والقيام يقتضي أنه وبين ما إذا اتفق فيها - كما في إمامة المقيم  
بمقتضى الاستدلال وحده

وقد استدل بضعف وجوه (الأول) ما أفاده الشيخ الأعظم رد وهو وحدة  
الجماعة - وهو كما ترى - لهذه الحجة (الثاني) استقرار الموارد للحرية (الثالث)  
انصراف أدلة الجماعة إلى الأئمة - من لا يكون صلته من حيث هي انقضى من  
صلاة الجماعة - وهذا ضعف من الأول (الرابع) - ثبت في صحة كيف  
في الحكم بهذه لأصله عند الأئمة (ووجه) ما تقدم من في أو هذا أنه ثبت  
من أن الأصل في كل ما ثبت في اعتبارها في الجماعة هو عدم الاعتداد (الجمعة)  
ما عن الإيضاح وهو أن الإهتمام هيئة الجماعة يقتضي أن تكون الصلاة مشتركة  
بين الإمام والمأموم وأن صلاة الإمام هي الأصل (الأول) - وأما في يوم  
كان محضاً للأفعال ولا يشمل الأقوال وإشارته كما يوصيه كما لا يخفى - أنه لا  
يتم فيها الصلاة - بل جمعة الأئمة - هي إمامة - ساقطة صلاة مربوطه  
بمقتضى إمامة الإمام من لأفواه وفي تحتها المعنى لأفواه من كون صلاة الإمام كاملة  
أو ناقصة - لا دليل على التعميم - فالدور الأمر من الأول والثالث ومقتضى إمامة  
وإن كان هو الأول - إلا أن صحيح (١) حمل في إمامة يوم حب وليس مع من الماء  
ما يكفي غسل ومعه من يوضؤون ما يوضون معصية ويصلي بهم في (ع) ولكن يشتم  
الحب ويصلي بهم - من الله جعل الأرباء صهوراً لا يرضون لا لا يرضون في صورته  
كون صلاة الإمام مع أحد الأصغر إلى الاحتياط من بعده - ذلك بتعديل - لا  
أن لا يستعمله الحوار حتى مع الاختلاف في الأفعال كالأصحاء والنساء - من  
المحذور المتوهم في هذا الفرع ليس من - فيه تنقيد صلاة الإمام وكما صلاة

١- مأموم حصة - من هذا يكون المحذور المتيقن شيئاً آخر - وهو عدم اتفاق الإمام والمأموم في جميع أحوال الصلاة (ثم انه) قد يتوهم عدم حوار إمامة القاعد للقاعدين لإطلاق المرسل المستعمل (وبكيفية) فاسد - ادلو سم الإطلاق وبمبدع انصرأه عن الفرص لأند من تقييده بصحيح ابن سنان الوارد في جملة العرافة للدال على الحوار في الفرص

## في إمامة الأمامي

السادس ان لا يكون الأمام امياً اي لا يحس القراءة او ايها يصح كما صرح به غير واحد وعن ارباب من عده الخلاف فيه بينهم اذ كذب بؤنفاً - وعن جملة عقد دعوى الاجماع عليه

ويمكن ان يستشهد به بوجوه (الاول) ما افاده المصنف - وهو ان استناد من المصنفين (١) المخصصة ان الإمام بقراءته صحت من قراءة من بعده ومن المأموم بكل قرائته اني الإمام ويجزئك فرائه - ان الآخر (٢) انه من القرائة حذف الإمام ليست مخصصة له (٣) ان على الصلاة الا بتحقاكتها ان يكون المأموم لا يحمل الإمام القراءة عنه - وعنده مع غيره لا يتحقق - يحسن فتد صلاة المأموم بدخوله عن القراءة مع قدرته عليها وعدم تحمل الإمام عنه (فان قلت) ان عامة ما يقتضيه هذا الوجه عدم سقوط القراءة عن المأموم لعدم جبر الا - لا - لا معنى حجة امام في عكس بقوله (قلت) ان استند من الاحبار والاصحاح الملام من صحة الجماعه وسقوط القراءة ومع عدم سقوطها لا وجه يحكم بصحة الجماعه

الثاني مدلل من المصنف على اشتراط كون الإمام مأموماً على ان

١- الوسائل - ج ٣٠ - من أبواب صلاة الجماعة

٢- الوسائل - ج ٣١ - من أبواب صلاة الجماعة

٣- الوسائل - ج ١ - من أبواب القراءة في الصلاة

كمصحح (١) عبد الله بن - عن الصادق (ع) اذا كنت خلف الامام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ وكذا ان رجل ممنوا على امر ان فلا يقرأ خلفه في الاوتين وقال يجزيك التسبيح في الاخيرين - فانه يدل على وجوب القراءة خلف غير المأمون على القراءة ولو من جهة الامية او اذ يحل بل الظاهر الاحتياط به من الجهتين ولا يكون باطلا الى ترك القراءة عسرا فيكون الجهر في مقامه اعتبارا بعدالة - وانظر ان وجوب القراءة خلف الامام كسنة عن عدم حوار الافتداء به

الاثبات ثبت على انه لا بد من امامة احد اركانها كذا في (٢) ابي الهجري (٣) وهو يدل على عدم حوار امامته اذا كان اميا وملاحظة صراف القراءة في المطلق يظهر وجه دلالة المفهوم على عدم حوار الافتداء مع الحق ايضا (فتخصص) مسدودا به - (٤) لا يؤم الامي (القاري ولا المؤمن للسان بصحة) ويؤثر ان كفي الامية او الحق - حذر الائتلاف اجماعا

## في امامة المرثة

(و) اسبغ - المذكورة - اذا كنت مأموما رجلا (لا) يؤم (المرثة رجلا)

اجماعا حكمه جماعة واشهدته مرسل (٣) دعاء الاسلام عن علي (ع) لا يؤم المرثة الرجال ولا تؤم الحشي الرجال - وعنه سنده صحيح

(و) يظهر - انه (لا) يؤم (الحشي) الرجال - ولا المرثة الحشي

ومن يجوز ان يؤم المرثة اسبغ في المريضة كما هو مشهور بل عن جماعة دعوى الاجماع عليه - انه لا يجوز - كما عن ابي علي وعنه الهدي وجماعه من المتأخرين وحيث - بشهد للمشهور - جملة من المصنفين كموثق (٤) ابن بكير عن

١ - الوسائل - باب ٣١ من ابواب صلاة الجماعة حديث ٩

٢ - الوسائل - باب ١٦ من ابواب صلاة الجمعة عند حديث ٥

٣ - المستدرک باب ١٨ من ابواب صلاة الجماعة حديث ١

٤ - الوسائل - باب ٢٠ من ابواب صلاة الجمعة حديث ١٠

بعض أصحاب عن الصادق (ع) في المروءة تؤم النساء هل (ج) نعم تقوم وسفائيهن  
ولادة لهن وموتن (أ) سماعه عنه (ع) عن امرئته يؤم النساء فقال (ع) لأناس به  
والمساق لي أسفه فهما أرادتا اجتماعه في الترسه التي تعبه بها النبوي لأمث  
صلاه (استسقاء من أبو قل إلى يحور الاجتماع فيها وحبر (٢) الحسن بن زياد  
الصغير - سأ أبو عبد الله (ع) كيف يصلي النساء على الحديث - أبي أن قال -  
وهي صلاه لمكتوبة يؤم عصره بمصافاة (ج) نعم (ومطهر) من الأحبار الواردة  
في باب الحكماء الحركه مع حدوث سائراته - المحروغيه عن حوار مامها

واراء عدد الأحبار خصوص بن أبي عمير في المروءة كصحيح (٣) هشام  
- قال سأ أبو عبد الله (ع) عن المروءة هل يؤم النساء قال (ع) تؤمن في المسافة  
فاما المكتوبة فلا ونحوه غيره

وقيل في عدم الجمع وحود (لاو) - نتخصص (أ) في الشبهة والبهاء على  
الجمع في المروءة والحوار في المروءة كما ذهب إليه الجماعة المتقدم ذكرهم  
(وفيه) ما عرفت من سوء بصيرة الحواري عن الحمل على المسافة (أ) في (حمل  
وصهي لمكتوبة والمسافة - على اجتماعه فيكون مفاد الروايات المماثلة عدم حوار  
مامها في الجماعة الواحدة كصلاة الجماعة ومقدار محورية حوارها في ما يستحب  
فيه الجماعة كسنة (وفيه) أن هذا مخالف للمعهود من مذهب الفقهاء مع - به  
لا يصح ذلك في صحيح (٤) رزاره - عن المراد يؤم النساء - قال (ع) لا إلا على  
البيت (الثالث) تقديم أخبار الجمع لأصحبه صده (وفيه) أنه يتم ساءً على  
تعدد الجمع المروءة - ولكنه ممكن بحمل خصوص الجمع على كراهة (فتخصص)  
ب الظاهر حوار مامها على كراهة

## الامام الرابع اولى بالامامة

( والهاشمي وصاحب المسجد والعمول اولى ) بالامامة كما هو المشهور

يعني حسب انهم . بل لا خلاف في الاخيرين - وعن غير واحد دعوى لاجتماع  
على ذلك

اما الاول فبدعي اولى به من ابي ابي (ص) فطريق غير معروف فقدم قرينة  
ولا تقدموه - فانه ثبت في الرواية جماعة السامع

وما اثنى ابي صاحب المسجد الرابع به - فيشهد لابيويه ما (١) عن  
كذب دعائم الاسلام عن رسول الله (ص) فيكم اكثركم بورا - والبور  
لقراب - وكل اهل مسجد احق بمسجد في مسجد (وعن جعفر بن (٢) محمد بن (ع)  
يؤم القوم اقدمهم حجرا الى الاسود - ابي ابي - وصاحب المسجد احق بمسجده  
- وجوه (٣) عن النعمان بن بشير - ابي ابي - فيشهد لابيويه - حراي عسدة  
عن الصادق (ع) عن ابي (ص) ولا تقدم من احركه رجل في مرفعه من اهل البيت  
من لا ريب به - اذ هذه المصروف وان كانت ضعيفة الاسناد - الا لا حرج من دفع  
ولعمل الاصحاب بها يعتمد عليها ما اكلاه في امور - الاول - ابيويه صاحب  
المسجد هل هي على نحو الاصل او لا والاصح هو اثنى اذ لا مانع من امامته  
غيره في غير وقت امامته - ولا في وفقه في غير مكان امامته بل في محل 'اخر من ذلك  
المسجد اذا لم يكن مراحمنا مع الرابع

في سنة العشر في ذلك المك في يوم - هل يكون صاحب المسجد اولى  
ام السابق وجهل ذهب الى اثنى المحققا - فيسره دعوى ان امامته في الايام  
الماضية لا يوجب احقيه بالامامة في هذا اليوم اذا كان مسوفا غيره في هذا اليوم  
اذ انوقف لمن سبق ( وفيه ) ان لارم ذلك انباء خصوصية صاحب المسجد - وهو

خلاف مقدمه (مع) ان مورد الكلام ليس ووقوف الراتب في شخص ذلك المكان اذ لا ينفقه غيره كى يستند صاحب على ان التوقف لمن سبق - بل هو ابتعاد الناس به في ذلك المسجد وان كان واقفا في مكان آخر - فالظاهر اولوية صاحب المسجد اشئى - ان هذه الاولوية هل هي على وجه الترتيب والاحجاب فلا يجوز لغير الراتب مراعاة الراتب - ام تكون على سبيل الاستحباب والفصيلة وجهان - المشهور ان صاحب هو اشئى وهو الاظهر لان مسدده الاولوية ضعيف السبب هو مصيصة احبار من بل يصح لاثبات الاستحباب ولا يصح لاثبات الوجوب - لا يدل - ان ضعف مسدده منجر عمل الاحباب - فانه يقال ان عملهم به بعله قاعدة التسامح لا للاعتماد عليه

الثالث الظاهر ان هذه الاولوية سببة اذية ناشئة من مراعاة حقهم الذي هو شبه شيء يحق الحق والاحقية الناشئة لاولياء الميت ناسبة الى تجهيزاته لا مصيصة دائمة كما صرح به في اجواهر وعرف - فواد صاحب المجلد او المنزب بغيره حذر من نفق العرجوحية

اربع المراد من صاحب المنزل انما كان فيه وان لم يكن مالكه بل يكفي فيه ملك ائمة كما صرح به غير واحد - كذا في اجواهر

### مراتب الأئمة

هذا انفق المامون على امام فهو - (فان) احتلفوا فارد كل منهم تقديم شخص (يقدم الاقرأ) اي الاحود فرأى (فالافقه والاقدام هجره فالاسخ والاصح وجهها) كما في اعقده الرصوى - (وكن) يظهر من بعض الاحبار خلاف هذا الترتيب على خبر (ا) انى عبيده عن ابي عبد الله (ح) قال رسول الله (ص) قال بتقديم القوم اقرهم لقبر ان كان كانوا في القرائة سواء قدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاكبرهم سافا كانوا في السر سواء فية منهم اعلمهم ناسبة وافقههم في الدين - ولا يسعى التوقف في تقديم

حبر ابي عبيدة على ابن صوي (بعم) يظهر من الاحاراء اوردته في فضل الصلاة خلف العالم وعدم اهليه غيره للنقد عليه ان الاقله مقدمه على غيره مطلقا (وحيث) اصل اثر صحيح ليس بلاره فلاوجه لاطالة الكلام في بيان ما به يجمع بين انصوص

## من يكره الايتمام به

(و يكره ان ياتم الحاضر بالمسافر) وبالعكس على المشهور كما في الجواهر - وقد تقدم تفصيل القول فيه في اول هذا المبحث عند بيان صياغة ما يصح الايتمام به من الصلاة وما لا يصح وعرفت ان الاظهر الكراهة

(١) يكره ايضا ان ياتم (المقطوع بالمتعمم) كما هو المشهور بين الاصحاب من عن منتهى المصنف انه لا يعرف فيه خلافا الا ما حكى عن محمد بن الحسن الشيباني من المنع - اقول ان طاهر حبر (١) عاصد عن الصادق (ع) لا يصلي المتعمم يقوم منوشين و نحوه حبر (٢) انكوبي وان كان هو المنع - الا انه يتعين حملهما على الكراهة - بواسطة المنصوص الكثيره الصريحة في الجوار كصحيح حميل المنفرد وموثق (٣) ابن بكير سألت ابا عبد الله (ع) عن رجل احسبتم نيم فامساو نحن ظهور فقال لا بأس به و نحوه هما (و) يكره ايضا ان ياتم (السلیم بالاجدم والابرص) على المشهور بين المتأخرين وعن الانتصار مما اوردته الامامية كراهة امامة الارص والاجدم - وعن صهر جمعة من القدماء المنع - والاول اظهر - فانه وان كان المنع ظاهر حملة من المنصوص كحسن (٤) زرارة او صحيحه عن امير المؤمنين (ع) لا يصلي احدكم خلف المجذوم والابرص الحديث ونحوه غيره الا انه يتعين حملها على الكراهة جمعاً بينهما وبين المنصوص الصريحة في الجوار - كحبر (٥) عبد الله بن يزيد عن الصادق (ع) عن المجذوم والابرص يؤمسان الممس قال (ع) نعم - ونحوه صحيح (٦) حين يراى اعماء

٢-١- الواسئل- باب ١٧ - من ابواب صلاة الجماعة حديث ٥-٢

٣-٥- الواسئل- باب ١٥ - من ابواب صلاة الجماعة حديث ٦-١-٤

(٩) يكره ابصار يؤم (المحدود بعد تولته) كره هو المشهور بين الساجدين امامتها ولا يجوز لنفسه ان يحد ولا يحصر ورثته ولا ولد. كان يكره اسبوه - و من يحد من جماعة من القدماء المجمع عن الاقتداء به وبشهادة جماعة من مفسريه كصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي قر (ع) خمسة لا يؤموا بالناس - وعندهم 'محدود' - ويكره عده ولكن المشهور بين المتحررين انكرهه - واسم هذا المصنف (مفهوم) بعض الاحبار الدانة على خمسة لا يؤموا بالناس وهم بعد منهم 'المحدود' (٥) ابو (٥) من الكافر اذا اسلم ونقوبهم (٢) عليهم تسلاه لا يصح الا حذف من ثلثه.

وفي المجمع نظر (ابن الاربا) فلان مفهوم العدد ليس حجة - مع - يدين بمدن على المجمع حذف المحدود لا حقيقته به (واما الثاني) فجمع الاولوية (و ما شئت) فلا بد لا اطلاق له من هذه الجهة كي يدل على عدم اعتبار شيء - حرر وعنى فرض لسر وتيسيم دلالة على ذلك بعد تصادم على المجمع - فالأولى هو ماعنه جماعة من القدماء من المجمع - يكره ان يؤم (الا علف) المحدود في تركه الحجاب كما صرح به في واحد منهم عنه في خبري (٣) اصبح من سائة و (٤) عند الله من صفحة - وهما ضعف سديهما (يصححان) لانبات المجمع فتاوى فان نوت انكرهه بهما مع لا يخلو عن تامل - لا سيما في خبر (٥) عمرو بن حنبل عن علي (ع) بعدوه (ع) الا علف لا يؤم ان يقوم اي ان كان الا ان يكون ترك ذلك حوافر على نفسه - فداً لادلل على انكرهه

(و) (كدا) انكره امامه من يكرهه الماعومون) كما هو المشهور - لخير (٦) عندنا ذلك اربعة لائق بهم صلاه وعدمهم من يكرهه الماعومون - ويحرم خبر (٧) ابن ابي يعقوب (٨)

١- ابواب ثلث باب ١٥ - من ابواب صلاة الجمعة حديث ٣

٢- ابواب ثلث باب ١١ - من ابواب صلاة الجمعة

٣- ابواب ثلث باب ١٤ - من ابواب صلاة الجمعة حديث ٦

٤- المستدرک باب ١٢ - من ابواب صلاة الجمعة حديث ١

٥- ابواب ثلث باب ١٣ - من ابواب صلاة الجمعة حديث ١

٦- ٧- ٨- ابواب ثلث باب ٢٧ - من ابواب صلاة الجمعة حديث ٣- ٦- ١



السوى - وظاهرها الكراهة - وحملها على المخالف لوجهه

(و) كذا يكره عند المشهور بين الساجدين ان يؤم (الاعرابى بالمهاجر) وعن جماعة من القدماء المصنف. أقول: ان محمود على طواهر، خصوص بقصص السوء على الجمع - الا اذا صار حرمى صحيح (١) رارة او حسوا الاعرابى لا يؤمها مهاجرين ويحويه حر (٢) ابنى بصير و (٣) عبدالله بن طهجة وفى صحيح (٤) محمد بن مسلم حصة لا يؤمونها اساس - وعدمهم الاعرابى (ودعوى) ان الاعرابى عام لا يكون حرمه لشرائط الامامة ولو لم يكن باب المنصور - ويكون الاحواز محصية بهذا المورد فلا دليل على الكراهة او الجمع بقول مطلق - وان كانت فريضة الا ان الاحداث سئل اسجد

## العدول من امام الى اخر

ثم ان قدبى (مسائل) مهمة من الجماعة (الاولى) لواحد من الامام اسماء (كما فى حيلة من المصنفين - كصحيح (٥) سليم بن عيسى (ح) عن رجل يؤم القوم فيحدث ويقيم رجلا قدس بركة كتب يصنع - قال (٦) لا يدم رجلا قد سبق بركة ولكن ياخذ بيد غيره فيقدمه

(وثومات) الامام (الاعلى علمه قدموا اماما) ويشبه له فى الاول صحيح (٦) الحسن بن الصادق (ع) عن رجل اقام ما فصلى بهم ركعة ثم مات قال (ع) يقدمون رجلا اخر ويعتدون بركعة ويقترحوه الميت خلفه ويحويه غيره

واما فى الاعماء فليس يصح خاص دا عليه الا ان يظهر سائر الاصحاب

١- ٤٢- البوثى - ١٥ من ابواب صلاة الجمعة حديث ٥٣٦

٢- المستدرک - ١٣ من ابواب صلاة الجمعة حديث ١

٥- البوثى - ٤١ من ابواب صلاة الجمعة - حديث ١

٦- البوثى - ٤٣ من ابواب صلاة الجمعة حديث ١

على عموم الحكم لكل عذر موجب لخروج الامام عن اهلية الامامة . ويمكن استعادة ذلك منصوص (١) احصاه الواردة في الاعداد المطبوعة للامام من احدث وارغاف والادى في البطل ودخول الامام في الصلاة على غير صهرة سيما ومالوك الامام مسافرا اذ لا يفرق فيها بوجوب منقطع بعدم اختصاص الحكم بالاعداد المصنوعة . والله اعلم لكن عذر مانع للامام عن اتمام صلاته كاستدبار او الموت او نحوهما . او عن الامانة اتمام صلاته او تقديسه شرائط الامانة او تذكر كونه حسا او على غير وصوه

بقي الكلام في امور (الاول) انه لا فرق في هذه الموارد استخلاف احد المومنين . او الاجنبى لاختلاف المصريح . بل صريح بعضها كحديث (٢) زرارة عن احمدهما ع عن امامهم قوم قد كراهم لم يكن على وصوه فانصرف واحد يد رجل وادخله فقدمه ولم يعلم متى قدم ما صلى الفوه فقال ع : يصلى بهم فخطأ مسح انقوم به وبى على صلاة اسدى كذا قلته . وقريب منه صحيح (٥) جميل

اشبهى . انه لا فرق على ان يظهر بين ان يستخلفه الامام او بعده المومنون او يتقدم به لاطلاقه . وصحيح (٤) على بن جعفر عن ابيه ع : عن الامام احدث فانصرف وام يقدم احدا ما حاب الفوه قد ع : وصلاه لهم بالامام فيقدم بعضهم الحديث (ثالث) ان المراد من استخلاف الاجنبى ليس هو اقامته مقدمه في الاتيان بما يقى من اجراء الصلاة . ادليس هذه صلاة فلا وجه للنساء على صحة الایتمام بل المراد ان يتنى بصلاته وامام مومنون يتصلون بها بقية صلاتهم حوايطها ان هذا واضح لا يحتاج الى اذلة الكلام فيه كما صرح بعض الاساطين (الرابع) لو كان الامام المتصل اختيارا فهو يجوز الاستئنة كما عرفت التذكرة وفي الشرايع وغيرهما (م) لا وجهان . مسيان

١- الوسائل - ج ١٠ و ١٤ و ٧٢ - من ابواب صلاة الجمعة

٢- ٣- الوسائل ج ٤٠ من ابواب صلاة الجمعة - حديث ٤

٤- الوسائل - ج ٧٢ - من ابواب صلاة الجمعة حديث ١

على فهم خصوصية العذر في هذا الحكم او عدمه والاحتياط سبيل النجاة

## اقامة الجماعة في اثناء الصلاة

(الثالثة اذا احرم الامام وهو) اي المأموم (في نافذة قطعها) واستأنف مع الامام الفريضة . للاختلاف فيه في احمله - بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه - ويشهد له مصداقا الى ان ذلك مما تقتضيه القواعد بناء على حوار قطع اسافلة كما قويساه - فانه لا يرتب احد بعد لتدبر في النصوص الواردة في فصل الجماعة اعميتها من النافذة صحيح (١) عمرو بن مرزوق عن ابي ابي الله (ع) عن الرواية التي يروون انه لا يتطوع في وقت فريضة ما حدد هذا الوقت - قال (ع) اذا حدد المقيم في الاقامة - فقال ان اساس يحسمون في الاقامة فبما احقهم ان يصلوا معه (ودعوى) احصاه في الاشياء ولا يشمل اقامة ما شرع فيه (مدفوعة) بدلائل خلاف الاطلاق - اد الطاهر من لا يتطوع اليه عن اساس ما يتطوع كان في الاشياء والاستدامة ثم ان مورد هذا الحكم هل هو ما اذا حلف فوات احرم ما يجد في بعد اذ اول الجماعة ما يحشى عدم ادراك ركوع الركعة الاولى كما هو اصاهر من كلمات القوم ام مطلق ادراك فريضة الجماعة ويؤيد ادراك ركعة من اخرها كما عن الاردبيلي - ام مطلق فوات شيء منها حتى اجزء الاول من الفريضة - والى ذلك يرجع ما عن جماعة من الاصحاب من الحكم بستمحاض انقطع بعد ان احرم الامام وجوه افويها الاخير - بل يستحب انقطع في حال اقامة الامام قبل ان يحرم - لصحيح عمرو بن مرزوق استندم (ولو كان في فريضة) واحرم الامام بقلسته الى اقبل (وانهنا نافذة) عن المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة بل عن بعض في خلاف صريح فيه - ويشهد به صحيح (٢) سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام عن رجل دخل المسجد فافتح الصلاة فيسأله فقام يصلي اد

١- الوسائل - باب ٤٤ - من ابواب الاداء والاقامة حديث ١

٢- الوسائل - باب ٥٦ - من ابواب صلاة الجماعة حديث ١

اداء المؤذن وإمام الصلاة قال : ع : فليصل ركعتين ثم يسأف الصلاة مع الإمام  
ولكنك امر كعتين تطوعا بحره موثقاه سمعه وطهورهما في الاستصحاب لا ينكر  
وهذا مما لا كلام فيه - انما الكلام في أمور

الاول - انه لاحتصاص المحرس بما اذا به نحاور محل العدول - لا محذور  
القطع لو نحاور عه - كما لو دخل في ركوع الركعة الثالثة

الثاني - انه لو عدل اليه هل يحذر قطعه ام لا وجهان - الاول هو الاول  
- وذلك لوجوه الاول : انه مقضى الاصل بناء على حوار قطع القطعة والثاني  
انه لو عدل اليه شذبه صحيح عدول من يريد - هذه الدان على استحباب قطع  
الدفعة بدرك الجماعة والثالث : ان عدله مدرك حرمة قطع الاجتماع واستيقظ  
منه غير المقام

وقد استدلل لعدم حوار القطع بوجهين ( الاول - ) استحباب حرمة انقطع  
الثبوت قبل العدول اليه ( وفيه ) مصاف اى الاستصحاب في الاحكام لا يجري  
كما اثبت اليه في هذا الشرح عبرة - انه في المقام مانع آخر عن جريانه  
وهو استدلال الموضوع ( ودعوى ) ان العدول اى التافه اما يكون بعد الانعام  
لاقبه ( مدعوى ) بان ذلك خلاف المساق من المحرس ( الثاني ) الامر بالانعام  
ركعتين في المحرس وطاهره اللزوم ( وفيه ) بظاهره رجحان العدول اى الدفعة -  
وان شئت قلت بعد ما لا ريب في عدم لزوم العدول اى التافه لحوار انماها فربصة  
منها عن حمل الامر على رجحان العدول اليه فلا يظهر تعدد الجماعة من الاستصحابين  
حوار قطعها بعد العدول

( ٩ ) ثابت المشهور بين الاصحاب انه ( لو كان امام الاصل قطعها او دعه )  
واستدب به بالاصل - ولعمري ما قيل من انه مع حضوره ( ع ) والممكن من التوافقه  
لاموردها بحث

## لوخاف قوات الركعة

(الثالثة لوخاف الداخل قوات الركعة ركع ومشى ولحق بهم) بالاحلاف في

اصل الحكم في الجملة وعن جماعة دعوى الاجماع عليه - وبشهادة له جملة من  
المصنوعين كصحيح (١) محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام عن ابراهيم بن محمد  
المسجد فيحلف ان يقاتل الركعة فقال ع: ير كع قبل ان يسع القوم ويمشى وهو  
راكع حتى يبلغهم وصحيح (٢) عمار حماد بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام اذا  
حدث المسجد والامام راكم فقتل انك ان مشيت اليه رفع رأسه قبل ان تتركه  
فكر واركع فاذا رفع رأسه سجد مكثت اذا قدم في جوف الصلوة قد جلس فاحسن  
مكث اذا قدم فالحق بالصلوة - وصحيح (٣) اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا دخل  
المسجد وقد ركع الامام راكم بر كوعه وان وحدي واسجد فاذا رفعت رأسك  
اي شيء اصع قبل ان يسعهم وان كذبوا فمأثمهم وان كانوا  
حاضرين فاحسن - وصحيح (٤) عمار حماد بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام  
ان المصنوعين وان تصهبت المشى حيا - كوخ - وحل القبة اي التامة او الثالثة  
والا ان يظهروا حوار المشى بعده وفي سجودها او بعده او بينهما ودخلوا جميعا  
ان ذلك يقتضي اقواء ادب حوار المشى حل الكوخ وحار في حال التجمع اي التامة  
بمعنى حوار كونه على حله الى حيز القبة بعده حوار المشى فمجلس السجدين  
لا بد وان يكون اما بعده حوار انقاء على سبيل الحالة اي ذلك الموضع او قدح  
المشى في الصلاة او قدحه في الجماعة - والا لو سدد بصريح المصنوعين الدالة  
على المشى حيز القبة والذى سدد حادق على حوار المشى فيها الى القبة -  
واشلت - يدفع للاصل - ثبتهما - اجماع خصوصية المورد

انما ان مناط الحكم وموضوعه هو خوف الموت املا ثم مع الاحتمال

بصاحبه صحيح ابن مسلم المتقدم - ولا يعارضه صحيح عبد الرحمن المعلق به بالحكم على الظن لعدم المفهوم له

انشاء هل يخص حور الافتداء في مكانه بما اذا لم يكن هناك مانع من مواع الافتداء كالعدامع عنه والحوادث وغيرهما - فكون هذا الحكم مستثنى من كراهة افراد الأساس بالصف وحده - كما عن اشكره و الذكرى والبيان والروص والمساك وجميع المة ضد وغيره من مفتاح لكرامة اتفاق الاصحى عنه - لا بل يصح مطلقا - ام فصل بين اسعد المانع من صحة لافتداء في غير لمورد وغيره من المواع فيصبح في الاول حاشية كما عن اشكره الاعظم ره وجمع من المحققين وجوه - اقويها الاخير - فساد عويك - الاولى الجوار مع اسعد - انشائية - عدم الجوار مع وجود سائر المواع

اما الاولى فقد استدلل بها المحقق البرقي (متهور) الامر بسحق في الوجوب ادبولا بعد المانع عن الافتداء لم يجب المشى بل حذر ان يصل في مكانه (وبان) الامر بالالتحاق بانصف بعد القيام وان لم يتحقق في انقيام الاول وهي القيم اشدي لا يوافق الابع كونه غير متصل على نحو يصح الافتداء في غير هذه الصورة (ولكن) يمكن الجواب عن الاول بانه وان كان الامر ظاهرا في الوجوب الا ان الصوص ادالة على جوار ان يقف الماموم في صف وحده نصبح لصرف هذا الظهور (ويمكن) الجواب عن الثاني بانه يمكن ان يكون الماموم واقفا خلف صف طويل يحتاج الالتمحق به الى مشى كثير (فماصحيح) ان يستدل لها بان الظاهر من قوله «ع» قبل ان يبلغ الصوم - في صحيح ابن مسلم - وقوله «ع» قم فادب اليهم في صحيح اسحاق - وقوله «ع» فاذا قام فالحق بانصف - بعده المانع في غير المقام

واما ادعوى الثانية - فقد استدلل لها الشخ الاعظم ره بعموم ادلة معها - ثم اورد على نفسه بوقوع التعارض بينها وبين العلاقات المسألة واحاب عنه بان العمومات والعلاقات تساقط لعدمها وليس في ادلة الجماعة اطلاق كى

يكون هو المرحع والأصل عدم المشروعية ، فهو برده ولا أنه لو كان رويان  
 الباب اصطلاح كان مقدم على اختلافات آفة المواضع لحكمه بخصوص الباب على  
 تلك الأدلة فإنها في مقام بيان سريان هذه الجماعة مرة الجماعة المشروعة - و  
 ثانيا - أنه يتناول اصطلاح - كان - مرجع اصطلاح الجماعة إذا كان يصدق  
 أعدوة عرفاً مع ذلك أصبح له عرفت من وجوده وبسليم عدمه فيكفي في المقدم  
 أصالة عدم المناجعة - لا تقدم من حيزها عند اثبات في ما به شيء عنها (فالمصحيح)  
 أن يقال أن النصوص غير واردة في مقام الباب من ذلك الجهات فلا إطلاق لها  
 فإسناد إلى ثبت المواضع والمرجع اصطلاح أدلة معها

أما رابع أنه هل يجب حرر بحدس حال المشي كما عن جماعة - أم لا يجب  
 بل يجوز المشي المتعارف كما هو المذهب في المشهور وجهان - فريهما  
 المشي - لا اصطلاح بخصوص (واسم للآلوان مرسى الخفية روي به مشي في  
 الصلاة بحر رحيه ولا تنحطى (وفيه) أنه صعباً لا يرد وعرض عنه عند المشهور  
 فلا يصحح أن يكون مدركا إلا حكمه استثنائي يضمنه احضار من يبع

مقدم أنه هل يجوز المشي إلى الصف حال الأشهاد بالذكر الواجب  
 في الركوع أو القراءة في الغيبة - أم لا يجوز وجهان بل قولان - لا بعد الأول  
 للأمر بالمشي - بالركوع في صحيح ابن عباس - و - صحه لا سيما بعد الإحقة  
 قلة زمان الركوع كما هو المعروف - المشي - بالأشهاد بالذكر ولكن  
 الإحوط لزوم ترك المشي حال الأشهاد به (ودعوى) أن منصبي إطلاق النصوص  
 جواره (مدفوعه) بما تقدم من عدم تعرض النصوص بحرقة العدد والمحكم  
 أدلة المواضع (فدقائق) أن عمدة دليل اعتبار أصالة حال الذكر الإجماع و  
 امتتن من غير المقدم (فت) أن دليل اعتبار حال القراءة وحال الركوع  
 هي النصوص لا الإجماع خاصة

السادس أن هذا الحكم هل هو مختص بالمسجد - أم يعم غيره وجهان -

أقويهما إذ نبى لأن النصوص وإن اشتملت على المسجد - إلا أن الطاهر منها أن تمام الموضوع خوف فوت الركعة فلا دخل لعمود المسجد في هذا الحكم وإنما عبر به لأن الغالب انعقاد الجماعة فيه

## في المأموم المسبوق

(الرابعة لوقفته) مع (لا) بعض الصلاة (حل مع الإمام) وصلى (وجعل ما يدركه أول صلاته فإذا سلم الإمام قام وأتم الصلاة) على حسب ما اقتضاه مكنته بكونه معمرًا للاختلاف مع غيره وعن غير واحد دعوى لا تصحح عليه - ويشهد له جملة من نصوص كصحح الحديث من استثنى مع أدراكه شيء مع الإمام فيجعل أول صلاته من حيث هو ولا يجعل أول صلاته آخرها ونحوه غير ذلك فاصل الحكم مما لا اشك في أنه كلام إنما الكلام في أمور (الأول) إذا أدرك الإمام في الأخيرتين - هل يجب عليه فيهما القراءة كم عن آخر صلي وانشع في النهي من وصار النهاية والمصوطة وابن زهرة والحسي وجماعة من أنه حري أنه أخير - أم لا يجب بل في مسجده - كم عن المسهي وبتكرره واختلاف منعه وانعوائه بحله والسرائر - وجهان

أظهرهما الأول - للامر بالقراءة في جملة من نصوص كصحح (٢) زيادة عن المأموم إذا أدرك الرجل بعض الصلاة - وفاته بعض خلفاء - بحسب صلاة حمله جعل أول ما أدرك أو صلاته - أدرك من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين وفاته ركعتين قرأ في كل ركعة مما أدرك خلف إمام في نفسه من الكتاب وسوره - فإن سم يدرك السورة تامة أجره أم الكتاب - إلى أن قال - وإن أدرك ركعة قرأ فيها خلف الإمام



الحديث وصححه ١) عداًرحمات الحجاج عن الصادق (ع) عن ارحل يدرك الركعتين الأخيرتين من الصلاة كيف يصح بغيره ٢) عداًرحمات فيهما فيهما الك لاوتدو لايجعل أول صلاتك آخره وصححه ٢) عداًرحمات في الصلاة وهو ثلث اداسبقك الامم بركنه يدر كذا عداًرحمات لاخره قرأت في الصلاة من صلاته وهي ثلث لك فان لم تدرك معه الركعة واحدة قرأت فيها وفي التي تليها وان سبقك بركنه حلت في ثلثيه ثلث وان شئت حتى تعدل الموقوف قيام وسجدة غيرهما

وقد استدل بقوله (ب) لا في هذه خصوصية بغيره يجعل على ارادة الاستصحاب - وذلك - لماد من استصوص على موقوف اقرئة عن اعمه وموان الامم صام بقرائة المأموم والحق كلاً ما ذكر عن الموقوف است - واستصحاب تلك خصوصية على ما بين الامم كثر بغيره في واحد سر واستدعي في التمهيد به يجعل الامر على غير اللزوم لوحدة السياق

وفي السجل بطر امام الاول - والاثنتان خصوصية مختصة باسموم حان قرائة الامام - ونداء الاثنتان على عدم موقوفه في الركعة في الشهادتين الأخيرتين - وهذا هو مسلم اطلاقها لا بد من عيبه - بخصوص المصنف - وهو اشياء - فعدم شهادته عدم وجوب - واما اثباته - فلا بد من خصوصية غير مشتمل على ما ذكرناه - كمرش عن عداًرحمات - ان ذلك لا يصح رفع اليد عن ظهور الامر في الوجوب بعد كونه الوجوب والاستصحاب خارج عن حريم الموضوع هو المصنف - وكذا فيهما - شرع من ا - حصص في ثلث امامور بعد عده (فمحصل) ان الاظهر هو الوجوب

اشنى اذالم جهه الامام بقرائه السورة اكتفى بالحمد خاصة بالاحلاف - وشهد به - وصححه - راره المتكده والمراد من عدم الامها - لمحة اثرث لسوره وجوب الامام في الركوع قبل شروع المصنف في سورة - اد صدر من قوله (ع) فان

م. ب. ١. - سورة البقرة أحرقه أحد الكتاب - عدم أدراكها، على النحو المتعارف في  
 الجماعة من كون وضع المصلي على هيئة واحدة من القيام والركوع وغيرهما من  
 الأفعال - نعم - لا خصوصاً بقرآن، إذ أمكنه أن يقرأ سورة البقرة والحق في ترك ركوع الإمام  
 ولو أعجزه الإمام عن إكمال الصلاة - فهو يجب عليه الاتيان به بنعمته والحق  
 بالإمام في الحدود - أم يجوز ترك الصلاة بنعمته الإمام - قولان - لا بعد القول الثاني  
 لصحيح (١) معوية عن أبي عبد الله (ع) عن رجل سأل عن ترك الصلاة الإمام وهي الأولى  
 صلاة الرجل فلا عليه حتى لا يقضي عرائته في ترك الصلاة - قال (ع) نعم - و  
 دلالة على سقوطه في الفرض صرح حديث (ع) عن رجل عن أبيه ترك الصلاة عند عدم  
 أهله الإمام (فان قلت) أنه مضمحل لا يجوز - وهو قضاء عرائته آخر الصلاة  
 فلا بد من صرحه (قلت) أولاً أنه يمكن أن يكون المراد بقضاء عرائته آخر الصلاة اختياراً  
 في الأحكام على السمع فحواه (ع) يدل على إباحة (وثاني) إباحة هذه العبرة  
 منه أو ظهورها فيما لا يقول به لا بد من الاستدلال بحدوث الخبر ثم بان الخبر في نفي  
 البطلان كتاب محقق صرح بعدم إباحة ترك الصلاة الإمام في الصلاة إلا أنه يمكن أن يقال  
 به بعد التدبر فيه يظهر شموله لما سأل عنه في الصلاة بغيره الإمام لا سيما - أن يكون  
 المراد بترك الصلاة الموصلة - مع - أنه لو سلم لا خصوصية يعمى عن موردنا إلى إعراف  
 الثاني بعدم خصوصية الخبر ودر (١) قوله مفهوم خبراً محكم عن دعائم  
 الإسلام مرسل عن أمير المؤمنين (ع) وسقاهمايته (١) بنعمته أن يهتبه الإمام (وعن  
 الباقر (ع) فذكر نفسك بحدوث الكتاب - أمهات الإمام أو صادر كتاباً قرأ (وعن  
 المحقق الثاني) أنه الاستدلال له بان وجوب عرائته مراحم مع وجوب متابعة  
 الإمام في فعله - وحيث بان الثاني أهم منه معهودية ترك الصلاة في الركوع بمرأحة  
 واجب من الواجبات الكشف عن أهمية أدراكه على ما يراحمه في عدم (وفيه) أنه لا  
 تراحم سهم - فإنه يمكن له أن لا يختلف شيئاً منهم بان يقرأ في صلاته ولو لم يجر  
 قصد الأمر اختياراً لا كلام في حواره في أمثل هذا الحق (مع) أن أهميته الثاني غير



وحد بحسب عليه انجافي وهاء لا وجها يشهد الاول قوله (ع) في صحيح (١)، انجلي  
 من اجلسه الامام في موضع يجب ان يقوم فيه يتجافي - واقمى اقعاه ولم  
 يجلس متمكنا وقوله (ع) في صحيح (٢) ان اجتاح يتجافي ولا يمكن من القعود  
 سواء سدد ثلثي - (ثانيه) ان الجافي ليس من اولاد الحسين حبيبة او ابصر او لاجله  
 لا يمكن حمل القعود المذكور في بعض خصوص المتقدم عليه - فلامحالة بحسن  
 الامر به على الاستصحاب جمع بين خصوص (وقته) اب الطاهر صدقه عليه ويؤيده  
 قوله (ع) ولا يمكن من القعود - ولو كان النجافي غير القعود لكان يقرب ولا يقعد  
 قدر - فنقول بوجوب التجافي ولو لم يكن اقوى لارب في انه احوط (ثم انه) لو حسن  
 ان تبايع في هذا العمل مستحب به ان يشهد للامره في حري اسحاق وان المحتبر  
 احتفده بين المستحب على اسباب للاخلاف. وشهد به قوله (ع) اما الشاهد بركة  
 احمد بن محمد الاحمد في القراءة خلف الامام - لقوله (ع) في صحيح  
 در اذ انتم قدامي في كل ركعة من صلاة ركعتي الامام في نفسه امام الكتاب  
 وسورة - لا يظهرون الحمله الحريه في ان وجوب لا يكره - من اجاب الاحكام بالسماة  
 ايجد - اما مستحب اجهر به ان الله هو الاول لماد على وجوب لاحكام في لقراءة  
 الشماة به - وهه على استحباب اجهر به - سنة من لا اطلاق بهوما يكون  
 ضعيف السند

السادس اذا ادرك مع الامام الركعتين الاخيرتين وسبح الامام ولم يقرأ المأموم فيهما  
 بعدم تيسرها له - فالمشهور بقاء التخير بين الفاتحة والتسبيح في الاخيرتين له و  
 عن بعض القول وجوب اسرائه هه في ركعة واستدل له بما دل على انه لاصلافة  
 الايمانحة الكتاب وتمرسان (٣) احمد بن ابصر في الرحن اذا قمت مع الامم ركعتان يقرأ  
 بمساحة الكتاب في كل ركعة - وصحيح (٤) معويه عن الصادق (ع) عن الرحن

٢٠١ - ابواب ٦٧ من بواب صلاة الجمعة حد ث ٢١

٤٣ - ابواب ٤٧ من ابواب صلاة الجمعة حديث ٥٧

يدرك آخر صلاة الامم وهو اول صلاة الرجل فلا يهتبه حتى يقرأ ويعصى العرانة في آخر صلاته - فان أعجزه - ولكن يرد على الاول ما تقدم في الجزء الرابع من هذا الشرح في مسألة من سأل عن العرانة في الاوسين وقد مر هناك صنف هذا الوجه - ويرد على الثاني - معناه اني ارسله ان ظاهره وجوب المصافحة في كل ركعة وهو لا يطبق على المدعى - فتح هو كسائر ما يدل بظاهره على تعين المصافحة في الاخيرين وقد تقدم الكلام فيها منفصلاً في الجزء الرابع من هذا الشرح - ويرد على الثالث - معناه اني احمله ان مورده ما وادرك ركعة من صلاة الامم وجوب المصافحة في هذه المورده في الاخيرين مما به دل نه احد فهذا ايضا لا يطق بماده على المدعى - فداً الاظهر بقاء التحبير لاصلاق ادله

## اختلاف الامام والمأموم اجتهاداً او تقليداً

(الحكمة) دل يجوز اقتداء المجتهد او مقلده - بمجتهد آخر او بمقلده المجتهد في عروجه مع استعانة محل - خلافاً في الصلاة ام لا ام هناك تفصيل وجوه - اقوالها الاخر - وفيه اد - كتاب - محل به في صلاة الامم من الفعل وانترك نظرا - ومما لا محل مقصود وجوده وانما يحل بها اذا كان عمدياً وعن علم او جهل تقصيري - وهي جميع الاجراء واشرائط والمواقع عن الخمسة المستثناة في حديث ١، لانعدام اتصاله سواء - على ما تقدم من شموله بمواقع ايضاً - صحت صلاته وقدوته - لما تقدم من شمول الحديث - اي حديث لا بعد اتصاله بمحله - صرايح وان مفاده صحة اتصاله حين الاتيان به - ادعاه ليكون صلاة الامام صحيحة حتى عند المأموم فيصح الاقتداء به - فلو تكرر الامم بسجدة وسجدة مما يرى المأموم عدم جوارحه يجوز لا يشك به - ويستمد ذلك من صحيح - حميد ٢، ايضاً في

١ - وسائل - باب ٢٩ - من ابواب تقوية في الصلاة حديث ٥

٢ - ابواب - باب ١٧ - من ابواب صلاة الجمعة حديث ١

امام قوم احب وليس معه من الله ما يكفيه لعمل ومعهم ما يتوصون به ابتغاء  
نعمته ويصلي بهم فلان لا يمكن بينهم احب ويصلي بهم والله جعل الرباب  
ظهوراً فيه عدم عتق يد على انه يحو الاستمام لو كانت صلاة الامام صحيحة  
وكانت ناقصة هذا في غير ما سبق بالقرائن في الركعتين الاولىين وامرهما  
يعاقب بغيرانه فيهما في مورد يحمل الامام عن المأموم فيشكل الحكم بالصحة  
كما تقدم في شرائط امام الجماعة

واما ان كان المحل به مما يوجب بطلان الصلاة مطلق وجوده - كما اذا  
كان الامام يرى في وقت العشاء اثنان في شوارع المحروسة وم يرى انتهاء وقتها  
بصرف اثنان في وقت العشاء اثنان في صلاة ففته بالامام المصلي اداء  
بعد انصرف اثنان في لاظهر عدم حوار الائمة في ما بين الامام نظر المأموم  
صوره صلاة بسبب الصلاة في الواقع والمشروع اما في الافتداء بالمصلي وهو  
ليس بمصل حقيقة عند المأموم ولا فرق فيما ذكرناه من ما ادلت بطلان صلاة  
الامام لديه بدليل قصي الرضى

## إذا تبين بطلان الجماعة

استدركه اذا ثبت ان الامام كافر او عاصي او على عرصة هاربة فتارة يكون  
ذلك بعد الصلاة واخرى يكون في اثباتها في كلام يقع في موضعين - الاول لو كان  
ذلك بعد الصلاة صححت صلاته وطلعت قدوته في دعوى الاولى - صحة الصلاة  
الثانية - بطلان القدوة - امر الاولى - فشهد لها جملة من النصوص كمرساة  
ان ابي عمير عن الصادق ع في قوم خرجوا من حراسان او بعض الجبال و  
كان يؤمهم رجل فلما صاروا الى الكوفة علموا انه يهودى فكان دع لا يعبدون  
ويحوه غيره - وهي وان وردت في الكفر الا انه يشت في الفسق انصب بالاولوية

والاجتماع المركب وصحيح ١٤ الحسنى - من صلى نومه وهو حب او على غير  
وصوء فعليه الاعاده وليس عليهم ان يعدوا وليس عليه ان يعلمهم و نحوه غيره  
وعن الاسكافى وعلم الهدى و حوت الاعاده - واستدل له بصحيح ٢٠  
معاوية قلت لابي عبدالله (ع) ايضاً الامام صلوة تعرضة فان هؤلاء يرفعون  
انه يصلي فماد (ع) لا يصلي اى شيء يصلي الا ان يصلي بهم حساً او على غير  
طهر فان مقتضى الاستثناء بطلان صلاة الموم في ثلث الصورة ادلوا كانت  
صلواتهم صحيحة لم يمت بهم شيء حتى يكون الامام صاماً وبهوله ٣٠ (ع) في  
حزب الدعائم فاذا صلوة الامام عند صلاة المومين و ساء له عن بواذر  
اثر اوردى من صلى بالناس و هو حب اعد هو واعاد اساس

وهي الكل نظر - اما الاخبار فانها ضعيف سند - واما الاول - فلانه  
محتسب بخصوص فقد اظهره مع انه معارض بخصوص المقدمة فيحمل على  
الاستصحاب مصداق الى انه يمكن ان يكون المراد منه كما قيل - ان الامام متعهد  
للمومين بان يصلى على طهروا ان لم يقبل فان كان عمدت انه - والافقو معدود  
ويتركب عليه لزوم اعلام المومين بولس للامام حياء في الثناء وهذا لا يربط له  
صحة صلاة المومين وعدمها فانهم يوجب الاعاده ضعيف (ثم ان) مقتضى  
اصلاح النصوص وترك الاستصحاب صحة صلوة الموم وان ارتكب ما لا يضر  
بلمهرد كما يوراد ركنا او نحوه مما يحل بصلاة المفرد لمتبعة و دعوى ،  
انها واردة في مقام نفي اقتضاء فساد صلاة الامام بصلوة الموم من غير تعرض  
فيها لغير ذلك (مدفوعة) بانها في مقام صحة صلاة الموم الى يؤتى بها على  
حسب ما يقتضيه ادلة الجماعة و دعوى ، معارضتها مع دليل قدح ذلك في صحة  
الصلاة فتحمل هذه النصوص على ما لو لم يرد ركنا او نحوه مما يحل بصلاة

١-٢- اومثل - ٣٦ من ابواب صلاة الجماعة حديث ٦١

٣-٤١ - تدرك باب ٣٢ من ابواب صلاة الجماعة حديث ٣٢

المعتمد جمعاً بين الأدلة المدعومة من هذه النصوص على فرض تسليم اصطلاحها تكون حاكمة على ثلث الأدلة كما لا يخفى - وإن الدعوى الشائعة وشهد لها مدعي على اعتبار كون الإمام عدلاً مسلماً وكونه معصياً فإن هذه الأدلة تقتضي بطلانها مع فقد أحد هذه لغيره والنصوص المقدمة عامة لا تنفذ منها صحة الصلاة ولا تدل على صحة القدوة

الموضع الثاني لو ثبت كون الإمام كافراً أو فاسقاً أو على غير صوره في الأثناء - بوى الأفراد وصحت صلاته صحيح (١) رواية عن رجل صلى يقوم ركعتين ثم أحرقهم أنه يبس على وضوءه قال: لا يبس القوم صلاتهم فإنه يبس على الإمام ضمان

وقيل يشأف صلاته (لما) عن المنتهى من أن في رواية حماد عن الحلبي يستقبلون صلاتهم إذا حرقهم الإمام في الأثناء أنه لم يكن على طهارة (وفيه) أن برواية م عشر غيرها في الكتب المعتمدة كذا اعترف به جماعة منهم صاحب الحديث (ع) أنه معروض عنها بعد الأصحاب (مضاف) أي أنه على فرض وجوده وحجتها لا بد من حملها على الاستصحاب جملة من الصحيح المتقدم في دول بوجوب إعادة ضعيف

## يستحب إعادة الصلاة جماعة

إثباته لأحلاف على الظاهر في أنه يستحب أن يعيد المعتمد صلاته التي صلاها إذا وجد من يصلي تلك الصلاة جماعة أم ما كان أو ما موما - وعن غير واحد دعوى لأجماع عليه - وبشهادته حجة من النصوص كصحيح (٢) أن يريه من كنت أي أي الحسن (ع) أي أحضر المأخذ مع جبرائيل وغيرهم فيأمر وسي بالصلاة بهم وقد صيبت قل أن أتتهم وربما صلى خلفي من يقتدى بصلائي والمستضعف و

١ - البورائل - ج ٣ - ص ٣٦ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢

٢ - البورائل - ج ٥٤ - ص ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة حديث ٥



المجاهل ما كرهه إذا تقدمه وقد صليت بحسب من يصلي بصلاتي مع من سميت لك فمررت في ذلك بامرئ انتهى إليه واعمل به إن شاء الله تعالى فكتب: ع وصل بهم و صحيح (١) هشام بن سالم عن الصادق (ع) عن الرجل يقضى الصلاة وحده ثم يجد جماعة قاله ع يصلي معهم و يجتمعها أمر به أشاء ونحوهما غيرهما واستحباب إعادة المفرد اماماً أو مأموماً لا اشك في ذلك كما لا اشك في عدم استحباب إعادة المفرد أو المأموم أو الإمام مفرداً. وكذا لا يسمى التوقف في عدم استحباب إعادة الإمام مأموماً

أما الكلام في صور ثلاث (الأولى) إعادة الإمام امام (الثانية) إعادة المأموم

أماماً (الثالثة) إعادة المأموم مأموماً

أما الصورة الأولى - من استحق المائتي حوارة - واستدل به بأصناف صحيح ابن زبير المتقدم بدعوى أن أصناف قوله وقد صليت قبل أن أتيتهم - يشمل ما إذا كان صلي جماعة (أقول) هذا حسن - والأيراد عليه بعد إقامه الجماعة في غير المسجد مع تمكنه من حضور مصاحبه حواريه من غير نفسه - غير تام - فإنه لا بد من ذلك في تلك الأربعة كما لا يخفى ولاحظ حواره

وأما الصورة الثانية فمن غير واحد منهم الشيخ الأعظم ره حواره (واستدل به) بما (٢) روى أن معداً كان يصلي مع أبيه وصيه ثم يرجع فيصلي بقومهم وما (٣) عن غوالي اللخالي عن فخر المحققين ره عن والده المصنف ره روى أن أعرابياً جاء إلى المسجد وقد فرغ إلى أبيه وصيه وأصحابه من الصلاة فقام الرجل يصلي عنى هذا فيصلي معه فقام شخص فاعاد صلاته وصلى به (واورد) عليهم تضعيف السدوق (٤) أن أحبار (٤) من بلغ يصلح لاثبات الاستحباب وأن كتاب البحر أن صغيرين (ودعوى) أنه لا يمكن ترتيب آثار الجماعة على مثل هذا الجماعة والاثبات استحبابها

١- الوسائل - باب ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة - حديث ١

٢- ٣ - المصدر - باب ٤٣ - من أبواب صلاة الجماعة

٤- الوسائل - باب ١٨ - من أبواب مقدمة العبادات

سحار من مع ومدة فقه ما تقدم في اور معحث الجماعة (مع) ان اخلاق صحيح  
ان يزيع المتقدم لا يباس بالتمسك به

و اما الصورة الثالثة من جماعة مهم اشهاد حوار و هو الاظهر  
لاخلاق حملة من اصوص - منها صحيح (١) الحسن عن احمد (ع) اذا صلب رأت  
في المسجد وقفت صلاة فلما خرج - وان شئت فصل معهم - ومنها  
غيره (فحصل) مما ذكره - ان الاظهر استحباب الاعداء في صور خمس - و  
علمه في اربع مدرج - في احكام اور - الاول - ان حوار الاعداء في مرارته نسب  
يحتسب بمررة الاولى و (دليل على حوارها مرارا و الاصل يقتضي عدم الحوار

## في تبديل الامثال

اشي هل يعين في المعادة بيه انبذ ام يحور بيه الوجوب قولان

مستوف الى جماعة مهم اشهاد هو اشي و صاهر الاكثر هو الاول

و قد استدل لحوار بيه الوجوب بصحيح (٢) هشام - تقدم و بحديث الفريضة  
ابن شاذ - و (٣) في بعض النصوص - يحار الله احدهما بيه و (٤) في مرسل انه  
بحسبه افضلهما و تمهما و عترض على ذلك اشبح الاعظم ره ان الفعل الاول  
قد وقع على جهة الوجوب مسجما بشرائط اسقاط الواجب فلا يعمل به الوجوب  
عه و لا وجوب اخر حتى يقع الفعل الثاني عليه و احبب عه المحقق الهادي  
ره تشييد الاركان ما استدل به على هذا القول (بما حاصله) ان تبديل الامثال و  
ان كان لا يحور في نفسه الا ان ذلك ما لم يدل دليل على حوار و - و حيث ان  
المفروض دلالة الدليل على المعام فلا محذور في الالتزام به

قول - ان مفاد احار الباب استحباب الاعداء في نفسها مثل مدرج  
استحباب اعادة صلاة الايات م - امت الية بقة - فيكون كل فرد امثالا لآخر

غير ما يكون الا حراما مثالا له و ليس من باب تدليل الامثال (والذي) دعى الجماعة الى الالتزام لئلا تنها على حوار تدليل الامثال اما هو فممن ثبت انهم ص لجعل ثلاث كما صرحوا بذلك في ابوجه الذي استدلوا به في المقام (احديثه) قوله ع ه يحسب به اقصيهما ونههما كما في ه سل (١) اقصيه ه ثلثه قوله ع ه يحسب الله احدهما به كذا في ح (٢) اي نصير واثباته قوله ع ه يحسبها اربعة كما في صحيح (٣) هشام وغيره

و لكن شيئا منها لا يدعي ثبوت ام لا في ه فلا يظهر من ه من العنصرين بها وروده في الصلاة مع المحرمين فكيف يظهر صائمه من الخصوص الواردة في الباب وادانة على استحباب لا يرد في المحرمين والمستند من مجموعها بها لا تحسب صلاة ولو فيه بل في بعضها ه ه انصرح به به يحسبها شيئا وذكروا وفي اخر (٥) اربعة (١) اسجد و (٢) اسجد - فهو خارج عن مورد البحث وارجى عن تدليل الامثال - بل المراد من هذه خمسة ح ان الصلاة معهم تقضى لم فيها من المصالح افضل العمل له اي الصلاة الثانية و ان كانت صورة افضل من الاولى الحقيقية لمصالح العزيمة - و غلبه بعض فرائدها و اقصاهما و اقصاهما بالصلوات بالرفع كما لا يخفى - و الشاهد على كون امرئ من هذه النصوص - ان اقصاهم كونه ثمة رواية (٦) رواها عن الصادق ع انوار في الصلاة معهم على - هو صرح بجهل من رحل للصادق ع اي اصبر في ادبي ثم اخرج اي اسجد فتقدموا في قول ع ه تقدم لاعيك و صلى بهما وفي ح (٧) اخر و صل بهما لا صلى الله عليهم

واما الجملة الثانية فلا المراد منها على صاهر ولا اقل من اسمهم هو ان الله تعالى يعطي الثواب على الصلاة انكم منه منهم الواقعة تدعي امثال امرين و حوس و يدعي - لان الصلاة انما تكون احب هي احسن في الامر الوحي و انما التي

١-٢-٣-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢-١٥٤٣-١



متردين من امرات الواجب في الاقسام المذكور. وعبر الاول هو لا فايهما الذي يترتب عليه ما فيه العرض هو المصدق بتواجب وقوع الاحترعوان. فهو صلى فرادى ثم جماعة و اختيار المولى الثانية في مقام ترتيب الثواب على افعائه تقع الثانية مصداقا لتواجب دول الاولى بل هي تقع غير واجبة ( و فيه ) ان ما اترجم به منه من عدم ترتيب عرض على الصلاة في بعضها وانما امرها لاحل كونها مقدمة لاختيار المولى بها في مقام ترتيب ثواب - ان شاء الله تعالى - هذا احكم تأملا للمصلحة و هو مناف لمسلكت المدلية ومع انه قد وردت نصوص كثيرة دالة على ان في خصوص الصلاة مصداق اعراضا من الانتهاء عن المحض واجكر و غير ذلك ومضافا الى ما عرفت من دلائل هذه النصوص بانفسها على وقوع كل من الصلاتين على صفة استجابة المستحصل. مما ذكره عدم حوازين الامتنان وان نصوص الاعداء احسية عن ذلك - و عليه فيرد الشرح الاعظم به على الشبهتين في محله - فلا يظهر من قصد الدب .

## القيد والداعي

الثالث وظهر من خلال الاولي ان يكون الثانية المعنى بها يعنون الاعادة مجزية عنها ومسقة لامرها - ام لا - ام يفصل بين ما اذا كان قاصدا لامتنان الامر او افعي المتوجه اليه في تلك الحال بالصلاة وان اعتداه الامر بالاعادة منها - و من ما اذا كان قاصدا الامر الذي جتده نحو تنقيد فصيح في الاول دون الثاني - وجوه .

اقربها الاول والبرهان في صحة العدة الايام بان الامور به بجميع قيوده متفرقة الى الله تعالى ولا يعتد فيها شيء اخر ولو نقصت عن ذلك لا تصح - فهو صلى في اول الوقت تحيل به الاحرا وقت صحب صلاته وان كان ذلك على وجه التنفيذ - لان قصده ذلك لا يكون احد السلطات والمعروض انما الصلاة تامة متفرقة الى الله تعالى

- ولو صلى صلاة العصر سجد اربع حركات لم تصح على القاعده وان كان قصد الامر بالعصر على نحو اداعي لان حقيقته صلاة عصر تعابر حقيقته صلاة الظهر كما يكشف عن ذلك اختلاف احكامهما فذا لم يقصد حقيقته احدهما وقصد الاخرى لا تقع عليها اعدم تحتها وبما حقه الامراب في اصححه هو ما ذكره من غير فرق بين الداعي والقيود. وعى ذلك مما اراد المستفاد من النصوص ان الصلاة الاصلية والبعده حقيقة واحدة وان اختلاف لانها يكون من جهة اختلاف حالات المصلي. اذ ربما يكون مضطربا قبل هذه الصلاة وربما يكون غير مضطرب وعى الاول ان يكون صلاته معدة وعى الثاني ان يكون اصلية وهذا لا يوجب الاختلاف في الحقيقة. ورحم الله من قصد الامر بالبعده وكان في الواقع غير مضطرب فعدت في الصلاة بالمرور بها بجميع قبورها منقر ما يالله تعالى فيكون محترقا وان كان قصده الامر بالبعده على وجه التقيد

واسئل يقول اشائي انه اذا قيد صلاته بالبعده وقصد الاتيان بها كك هذا لم تكن معدة فصلاته معدة لانكون مقصوده (وهي) انه اذا لم يكن هذا الدعوان دحيا في المأمور به من كان من العاوين المحصنة عنهما من جهة وقوعها بعد صلاة اخرى فمن قصد هذا الدعوان وتعمد ارادته ببعده فقد اعمت عنها ارادة اخرى الى معونه. فعدت الصلاة مقصودة بعبارة ارادة معدة

وامسك بانقول اثبات ما اذا كان قصدا لامثال الامر الفعلي المتوجه اليه فهو قصد لامثال الامر بصلاته الاصلية والاول فيه اعتماد كونه الامر بالبعده اذ ان حظه في اعتماد الصفة مع عدم احدها فيدا في الموضوع لا يجمع من قصد ذات الموضوع وتحققه وانصافه بوصف يعابر ذلك الوصف. وان اذ كان قصده امثال الامر بالبعده منها نحو التقيد بما انه يتعمد التقيد يسمى بالمقيد فلا يكون ممثلا بالامر الواقعي الموجه اليه وبعبارة اخرى - ما قصد لا واقع لهوه به واقع ثم يقصد وهذا بخلاف الصورة الاولى منه على ان فرض قصد لامثال الامر الواقعي «وقد ظهر» مما ذكره في وجه المختار الجواب عن ذلك فلاحظ وتدبر وتوصل



اتكروه الصلاة فيها - نعم ولكن لا يضركم اليوم و لو قد كان العدل لرأيتم كيف يصح في ذلك - فصافى إلى عدم تعرضه لحكم بناء المسجد وإنما هو في مقام بيان حكم الهلاك أنه لو اغدض عن ذلك عن حماه على إرادة التخصيل بالنحو المعروف من كونه بالتصنيف جمعاً بينه وبين حسن ابن سبب - فلا يظهر كرامة بتصنيف خاصة

(٩) يستحب أيضاً أن يكون (المنصاة على أبوابها) والمراد بها مصهره - ومشتد استصحاب ذلك خبر (١) عبد الحميد عن أبي إبراهيم (ع) عن رسول الله (ص) حبوا مساجدكم صيانتكم ومحاببتكم وشرائكم وبيعكم واحفظوا مظهركم على أبواب مساجدكم

(٩) المشهور بين الأصحاب عدم استحباب أن يكون (المنصاة مع حائلها) لا في وسطها - و سلبه أحصاه في بعض كونه على ما نقل .. ان فيه التوسعة ورفع الحجب عن أحسن ما هو كذا ترى

(٩) يستحب أيضاً (الأسراج فمتى) (٢) روى عن أمير في مسجد من مساجد الله سراخا ربا أهلكه وجماعة أخرى يستندون له مادام في ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج (٩) كذا - (٩) استحب (إعادة المستهدم) المعروف ما دل على استحباب عمارة المساجد

## في جواز استعمال الآلات المساجد

(ويجوز استعمال الآلة في شجرة متينة) مع استعمالها وتعتبر استعمالها فيه لاستيلاء الحراب عليه - ولا خلاف فيه - وظاهر جماعة منهم بتصنيفه في المتن الحوار مطلقاً وقد استدلو بهذا الحكم بوجوه (مها) أن المسجد لله وما كان

١ - ذكر صدره في الوسائل - ب ٢٧ ودينه ب ٢٥ - من أبواب أحكام المساجد

٢ - الوسائل ب ٣٤ - من أبواب أحكام المساجد حدث ١



لله فهو بولته وله التصرف فيه على حسب المصلحة كما في ما كتب به ( وفيه اولا )  
 ان المساجد موقوفة على اب صلى فيها له لا اهل موضوعه سنة هائي ( و ثانيا )  
 ان الولي هو الامام (ع) وهو يتصرف فيها كتب ما شاء مما لا كلام فيه - اما  
 الكلام في جوار انصرف لغيره (ومنه) ان المساجد جميعها موقوفة في الحقيقة  
 كما سجدوا حد فلا بأس بالصالح يعطى بعض المصلحة و جوار ( وفيه ) ان  
 مقصود قوتهم (١) عليهم السلام بوقوف على حسب ما يوقفها فيها الا انصرف  
 على انصرف على النحو الذي اوقفها ائمتها - وهذا كتب بوقف على مسجد خاص  
 وانصرف فيه بانصرف في مسجد آخر بخلاف ان فلا يجوز - وكون الجهة واحدة  
 لا يقتضي كون المجموع مسجدا و حدا كتب هو واضح (ومنها) ان رك انصرف  
 فيها يصح لها بخلاف صرفها اي مسجد آخر في جهة بوقفها على الجهة التي  
 تعلق بها عرض او وقف ( وفيه ) انه لا بأس بان جوار بعض على وفق عرض  
 او وقف - ان دليل ذلك على روم بعض على وفق بوقف بوقفه - قال لم يستغن  
 ذلك المسجد لموقوف على ذلك لالات لا على اوقف في جوار اسعدها لها  
 في غيره - والاف حكمه حكمه اوقف الذي عار لا يمنع في الجهة التي اوقف  
 لها - والمشهور بان الاصل بان يصرف في جوار اخر - وهذا احوال اخر -  
 وتام الكلام في محله فحصل ان ما وقف مسجد لا يجوز اسعدها في مسجد  
 اخر مع عدم اسعاده عنه و امكان اسعاده فيه وان مع الاسعاده فيصرف في  
 جواره الر بلا اختصاص به بمسجد اخر - ثم انه لا فرق في ما ذكرناه بين كون الالات  
 من قبل الاحجار والاحشاش وغير ذلك مما هو من اخره بمسجد وبين كونها  
 من قبل الفرش والسراج كما لا يخفى

### في زخرفة المساجد ونقشها بالصور

(و) المنسوب الى مشهور - انه (بحرم حرمتها) وطاهر ما من دروس من

المنسوب الى - ٢ من احوال احكام الوقوف واحدة من ذكر ابعاده

بسة الحرمه بنى القبل عدم صحة اسمه - وعن جماعة من المتأخرين الكراهة -  
وعن الدروس القول باستحباب تركها

وقد استدلل بالحرمه - بأنها مدعى لم تكن في عهد رسول الله (ص) - وبأنها  
إسراف - وبشبهة التثاوية (و لكن) يرد على الأول - أنه ان وقعت الرخصة عبوان  
أما من الدين ومن مطلق عليها عبوان تعظيم الشعائر ومحوه مما يوجب مطلقيتها  
كانت مدعى ومحرمه بالحرمة التشريعية - وهو ليس محل الكلام - وأما مجرد  
العمل من دون ادخاله في الدين او معه من جهة انطلق عبوان عام راجع عنه - فلا  
يكون مدعى - بل سمى يكن في عهد رسول الله (ص) كذب وكثير من الأمور في  
عهد رسول الله (ص) في عهد رسول الله (ص) (ويرد) على الثاني - أن العمل عرض  
عقلاني بها كعظيم شعائر ومعه لا يصدق عليها الإسراف (ويرد) على الثالث - مصداق  
أي عدم ثروتها - أنها ليست بحرمه - ولا يصح عدم حرمة

و استدلل بقول من كراهه ما رواه في وصية ابن مسعود المروية عن حكيم  
يعبر في مقدم الدم ويرحرفوا المساجد - ٢٠ في ١٢٠ و في نهروى الذي الحديث  
لم يدخل اسمي الكعبة حتى امر بالرحرف وحكي (يكن) تضعف سديهما وعنه  
ثبوت اعتماد الأصحاب عليهما لا يصحح (لا) - ذلك ودعوى (ك) - ينهت لاثبت  
ذلك بواسطة احبار من بيع و مدفعة - بأنها محصه - مستحبات - ولعل « القتل  
استحباب ترك الرخصة فهم من الحذر اشياء استحب تركها بواسطة احبار من  
بيع حكم مدك - ثم ان امراد بالرخصة على ما عن ائمه ارك و غيرها بنقش  
بالرحرف و هو اندس - وعن غير واحد من المعوين تفسيره بمطلق الترس و حيث  
عرفت عدم الدليل على حرمتها بل ولا على كراهتها فلا يهمل مطالعة الكلام في  
هذه الجهة

ثم ان مصوب اسمي المشهور - حرمة (نقشها بالصور) وقد استدل لذلك بأربعة

ومحرمه ١١ عمرو بن جمح عن الصادق ع عن الصلاة فى المساجد المصورة فقال  
 اكره ذلك ولكن لا يصير كم ذلك ايده ووفى انعد لرأسم كيف يصنع فى ذلك  
 ورواه تصوير المساجد اوجب كراهة الصلاة فيها ولو فى جزء منها - تصرف  
 غير مذكور فيه موزع بمقصة فيها لحد اجهة اسلحوظه للواقف فى وقفها  
 - لانه يوجب صيرورداصله الواقعة فيها ذات منصفة فهو مصر بحال الوقف والموقوف  
 عليهم ومن تعلوه عرص ابواق فلا يجوز - وفى كل نظر (ام الاول) - فماتقدم  
 انما - (و ام اشئى) فانه صعب السد (مع) انه لا يد على الحرمة ومضافا  
 الى انه من عرص حال الصلاة لا تصوير (و ام اثنت) فمضافا الى احصيته  
 عن امدعى كم لا يحى - لزمه حرمة اصراء اسار فى المسجد و وقوفه قبل  
 امصدين وغيرهما يوجب كراهة الصلاة ومع ان تصوير المسجد لا يوجب نقضا  
 فى الصلاة - حيث وقوعها فى المسجد و اما يكون موحا للنقص من جهة  
 اخرى فلا يسفى ذلك مع ما عاق به عرص الواقف (و لكن) بما ان كثيرا من  
 الاساطين اتوا بحرمة و فيه من لا يعمل الا بالتقصيات و من يعم شدة اهتمامه  
 فى مدارك الاحكام كالشهد ومن يكون فتاويه متون الاحبار عال كالتشيع فى النهاية  
 ولا حيد تركه مما لا يسفى تركه (و) كذا يحرم (احدهما) وبعضها فى ملك او طريق  
 بحيث يمحى اثار المسجدية او لا يمكن استعمالها فيما اعدت له لمساكنة لمقتضى  
 اوقفية على الجهة الخاصة (و) لا يجوز (ادخال المجاسة اليها) وقد تقدم تفصيل ذلك فى  
 الجزء الاول من هذا الشرح

## فى اخراج الحصى منها

(و) قد ذكر جماعة من الاساطين منهم المصنف وانه من حكمة المحرمات (اخراج  
 الحصى منها) اى احدى حيث يقطع علاقة احتصاصه بالمسجد (و يعادلو اخراج) وذهب  
 جماعة اخرى - الى القول بذكر احدى منهم المصنف - فى عدة من كتبه على ما حكى



## مكروهات المساجد

(و يكره تعلُّسُها) كمنَّص عليه كثير من الأصحاب واستدلُّوا بأن حائِطَ مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قدِّمًا ويَكُونُها مَرَصِدًا لِلإِطْلَاحِ عَلَى عُرُودَاتِ النَّاسِ - وهما كَمَا تَرَى

(و) كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُعْمَلَ لَهَا (الشُّرُفُ) وَهُوَ مَبْنَى فِي أَعْلَى الْجِدَارِ أَلْقُولِ عَلَى (ع) فِي حَرْ (١) صَلَاحٌ - أَلَمْ يَسَاجِدْ نَسِي جَمَلًا شَرَفٌ

(و) ذَكَرُوا أَيْضًا أَنَّهُ يَكْرَهُ حَمْلُ (الْمَحَارِبِ فِي حَائِطِهَا) وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ (٢) طَبِيعٌ عَنْ أَبِي (ع) أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْمَحَارِبَ أَنْ تُقَامَ فِيهَا - وَحَدَّثَ يَقُولُ كَانَهَا مَدَاحُ الْيَهُودِ (وَعِنْدَهُ) - أَلَمْ تَعْبُرْ بِالْكَسْرِ قُرْبَهُ لِرَأْدَةِ الْمَحَارِبِ أَمْ تَحْدَهُ مُسْتَقْلَةً فِي الْمَسَاجِدِ (أَلَمْ تَحْدَهُ) فِي حَائِطِهَا مَثَلًا - لَأَنَّهَا - أَلَمْ تَعْبُرْ بِالْكَسْرِ دُونَهَا - وَأَعْلَى الْمَرَادِ مِنْهَا الْمَقْصُورِ أَيْ أَخَذَهَا الْحَصْرُ وَفِي حَرْجٍ أَحْسَنِي عَنْ الْمَدْعَى فَالْقَوْلُ بِالْكَرَاهَةِ لَا وَجْهَ لَهُ (و) كَرِهَ أَيْضًا - وَجَعَلَهَا طَرِيقًا (أَيْ) اسْتَصْرَافَتْهَا مَعَ عَادَةِ حَيْثُ الْمَسْجِدِ لَا أَحَدًا مِنْهَا يَمُرُّ بِهَا فَانْهَ حَرَامٌ كَمَا عُرِفَ - وَنَسِيَ عَلَى الْكَرَاهَةِ قَوْلَ - أَيْ (نَسِيَ) فِي حَرْجٍ أَحْسَنِي لَا تَجْعَلُوهَا الْمَسَاجِدَ مَرَقَ حَسْبٍ تَقْصُوا أَيْهَا رُكْعَتَيْنِ وَمِنْهُ رَفْعُ الْكَرَاهَةِ بِالصَّلَاةِ - وَاشْكُرْ عَلَيْهِ صَاحِبَ الْخَوَافِرِ - وَمِنْ ثَبُوتِ أَصْنَافِ الْحَرِّ وَكُونَ الْكَرَاهَةِ قَائِمَةً بِمَسَامَحَةِ غَيْرِ مَقْصُوفٍ بِمَسَامَحَةٍ فِي رَأْيِهِ (وَعِنْدَهُ) أَلَمْ تَعْبُرْ عَلَى رَفْعِ الْكَرَاهَةِ لَوْ كَانَ مَقْصُوفًا عَنْ مَادَّةٍ عَلَى الْكَرَاهَةِ كَانَتْ هَذِهِ الْكَلَامُ مُتَسَاوِيًا وَمَا حَدَّثَ أَنَّهُمَا ذَكَرًا فِي رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ وَتَصْلِيحٌ هِيَ لَا تَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ فِي صُورَةِ صَلَاةٍ وَكَعْتِيرٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ مَعَ عَدَمِهَا - فَلَا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ حَتَّى مَعَ الصَّلَاةِ

(و) يَكْرَهُ (السَّعْيُ فِيهَا وَالشِّرَاءُ وَالْمَعْرِيفُ وَأَقَامَةُ الْحُدُودِ وَأَنْشَادُ الشُّعْرِ)

١ - الْوَدَّ ثَلَاثًا - نَابَ ١٥ - مِنْ نَوَابِ أَحْكَامِ الْمَسْجِدِ - حَدِيثُ ٢

٢ - الْوَدَّ ثَلَاثًا - نَابَ ٣١ - مِنْ نَوَابِ أَحْكَامِ الْمَسْجِدِ - حَدِيثُ ١

لغير (١) على من اساط عن بعض : حذره قد ابو عبد الله (ع) : جنوا مساجدكم البيع  
والشراء والمعين والاحكام والصلوة والحدود ورفع الصوت - وغير  
(٢) عبد الحميد عن ابي ابراهيم (ع) : قد رسول الله (ص) : جنوا مساجدكم صيبيكم  
ومعاسيكم وشرككم وبيعكم وحوكم عرهما - وظاهرها مع انها لسان الامر هو  
انكاره لانها منسقة الى مدح من الامر لا جنته عن شيء كما لا يخفى (و) - كره  
ايضا (عمل الصانع) يصحح (٣) محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن ابي بصير عن رسول الله  
(ص) : عن من اسيف في المسجد وعن من يري السيل في المسجد - وقال ابي بصير لغير ذلك  
فان من تصير السيل هو انكاره مطلقا

(و استی المشهور کراهه) (يوم) فهو واسد له: و حو به بینه اضعف - بل  
حجة من الخصوم اوردت في يوم في المسجلين تدل على عدم اكرهه لاحد  
صحيح (4) رارعت لاسي جعفر (ع) منقول في اليوم في المساجد فقال: «ع»  
لا بأس بالافى المسجلين مسجد اسي و مسجد الحرام قال وكان أحد يلى  
في بعض ايام مشحى اياه ثم جلس فنحدث في المسجد الحرام فرما نام هو و  
مات فانت (وهي ذلك فقل اما كره ادياء في المسجد الحرام ادى كذا على عهد  
رسول لله صلى الله عليه و آله في هذا الموضع فليس به بأس - و قرب منه غيره

(9) يكره (المصالح) فيها وان فعله سره بائتاب لحر (5) عياث عن جعفر عن ابيه ان عبد (ج) فاب الرارق حطته وكفارتها دهنه ولا يضافه حمر اس سباع ونحوه مما يدل على الجوار كما لا يخفى

(و) کد پیکره ( نمکس المعائن ) لمرسل اس اسط و حیر عبدالحمید

۱ ۲ و نیز باب ۲۷ - من ابواب احکام المساجد - حدیث ۲۸۱ -

٣ ١٤ - د ١٧. بواب حکم العاخذ حد ١

٤ البطل . و ١٨ من نواب احكام المسجونين حديث ٢

۵۔ اہل بیت ۱۹ میں بواب احکام الاماخذ حدیث ۴

## مستحبات المساجد

(و) قد اجتمعت كلماتهم في (انقاذ الاحكام) من جمع كراهته و عن جماعة من القدماء استحبابه - واسدود للاول بمعوم الغنة في صحيح ابن مسلم المتقدم من انها ثبتت لغير ذلك - وبالموسل المتقدم - وان - الترافع بقصى الى التشاجر ورفع الاصوات والحوص باساطل وقد نهى عن جميع ذلك باحصوص (ولكن) ذكر الشيخ رحمه الله لاختلاف في ان ائسي بالتبعية كان يقصى في المسجد ولو كان مكروها لما فعله وكث كان عني (ع) يقصى في الكوفة في الحميم و دكة العصاة معروفة اى يومها هذا وهو اجتماع الصحابة انتهى وفي كشف الازم عن بعض الكتب مرسلاته مع امر المؤمنين (ع) اشريحي يقصى في بيته فقال يا شريح حسن في المسجد فانه اعدت بين الناس ولانه هو من يقصى ان يجلس في بيته (مضاف) الى ان المرسل ضعيف اسد - وعموما لعله لا يشمل من هذا الحكم الذي هو من الطاعات والعادات التي محبتها المساجد و تشاجر المتحاكمين و رفع اصواتهم و نحو ذلك مع بهيمهم و مكبيهم تركها لا تقتضى مرحوحية ابعاد الحكم في نفسه ائسي هو مستحب او واجب - فانهم يجوز له بل استحبابه في المسجد - كما هو ظاهر لمحكى عن اشيجين وسلاز و غيرهم من القدماء هو الاقوى

(و يستحب تقديم الرجل اليمى دخول السرى حروجا) لبحر (١)  
يونس عنهم (ع) الفصل في دخول المسجد ان تدل رحك اليمى اذا دحت و باليسرى اذا خرجت

(و) كذا يسمحب (الدعاء فمهما) لبحر (٢) عبد الله بن سنان عن الصادق (ع)

١- البهارج ٤٠ - ص ٢٧٧ من طعة طهران

٢- اللؤلؤ ٤٠ - باب ٤٠ من ابواب احكام المساجد حديث ١

إذا دخلت المسجد فصل على النبي ﷺ وإذا خرجت فاعمل ذلك . وستاسي  
 فعل رسول الله ﷺ المحكي في خبر (١) عنه بن جحش . و لم يرق (٢)  
 سماعة

(٣) يستحب أيضا (كعبتها) وهو جمع التمامة وأخرجهما من المسجد  
 لما فيه . من تعظيم الشعائر وترحب المردد من الموحث لحفظها عن الأندراس  
 ولخبر (٣) سلام بن عاصم . أن رسول الله (ص) . من فم مسجدا كتب الله به  
 عتق رقبة ومن أخرج منه . يندى عما كتب به عروحل له كعبين . من رحمته

## الباب السابع في صلاة الخوف والمطاردة

أما الأولى فهي ثمانية كتاب والسم والاحماع . وهي غير محتصة بالنبي  
 ﷺ ومن كتاب معه حب الخوف لغير الأنا شرعة وبعض النصوص والاحماع  
 (وهي مقصورة) في الحكم اسفرا وحصر اجماعة وقرادى كما عن  
 الأكثر بل أشهر . وعن جماعة مهم الشخ في المسوط . انها لا تنصرف في  
 السفر وفي . حصر اذا كانت جماعة وإذا جلت قرادى لا تنصرف . وعن المعتز  
 أنه نقل عن بعض الأصحاب انها لا تنصرف في السفر خاصة

والأول أشهر . ويشهد به . من الكتاب . قوله تعالى (٤) وإذا صرتم في  
 الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن حمتكم أو يهتككم الدين  
 كهروا . ذلك لأن الشرطين المذكورين في الآية . أعنى السفر والخوف .  
 أما أن يكون كل منهما شرطا مستقلا فيهما حصل وجب انقصر أو يكونا مع

١- البوش . باب ٤١- من أبواب أحكام المساجد حديث ٢

٢- الوسائل . باب ٣٩- من أبواب أحكام المساجد حديث ٤

٣- البوش . باب ٣٢- من أبواب أحكام المساجد حديث ٢

٤- المساء الآله ١٠٢





أول ما جرى عن حدا مشايخه من التكبير تكرير لكل صلاة إلا المعروف فيها ثلاثا ثم ان المتقدم رأى انه من الأدلة مشروعية التفسير في المواضع التي يكون الحروف فيها متتصيا للمحذف - فلو كان في محل الحروف من غير ان يقتضى ذلك حذف الصلاة - كما يوجد انى انهاء في مرتبة الأعداء ولم يتناول حده من استعماله بالصلاة وعدمه فلا بشرع به التفسير

ثم ان المراد من القصر هو ان يدعى برأيه في حق المصنف - فلا يقصر في الثانية والثالثة - وشهد به الأحبار زيادة في كثرة الأدلة بها جماعة الأدلة - وحبر أس المعبره المتقدمة وما يظهر من صحيح حبيب عن الصادق (ع) من القصر في الثانية أيضا لأعراف الأصحاب عنه ومعارضته بما هو أشهر منه - لا بد من حرجه أو تأويله

## شروط هذه الصلاة وكيفيةها

ثم ان كيفية صلاة الحروف فرادى صاهرة - وان كدبتها جماعة فهي ثلاث مشورة صلاة كل احد - وصلاة عمدا - وصلاة ذات ارفق - والمصنف ردهم بتكرار الثلاث ولعله ضعف مستند الأولين ونفخ الشك في احكام يقتضى التكلم في مواضع ثلاثة

الأول في (شروطها) وهي (ثلاثة) احدها (ان يكون في المسلمين كثرة يمكنهم الاقتراف اى قسمن معاوم كل قسم منهم العدو) ادعى قصورهم عن ذلك لا يجوز لهم الجماعة كلك لاستفراغها الاحلال بالحراسة (و) الثاني (ان يكون في العدو كثرة يحصل معها الحروف) والائتمنى المصوح للكيفية المبرورة ساء على عدم جوارها احتبرا (و) الثالث (ان يكون العدو في خلاف جهة انقلة) عن المدارك هذه الشروط مقطوع به في كلام اكثر الاصحاب - واستدلوا به - بان النبي (ص) اما صلاحك فيجب متابعته (ولكن) الاقوى نعا للمصنف رده في التذكيرة عدم اعتبار هذا

الشرط لأن فعل النبي (ص) وقع اتفاقاً لا به شرع ولا مانع من فعله بدونه فلا وجه لتقييد الأدلة

(والثاني) من المواضع في (كشفها) وهي أن كانت ثلثية، أن يصلي الإمام بالاولى ركعة) ويقول: أي الثانية ويتم من حنيفة الصلاة في أدنى دعائه لحق بالحرين ويشهد بالاحبار (و) الإمام (يقف في ثلثية حتى تموا ويصعدوا) ويستلموا العدو (فيحسب) أساقول فيصلي بهم الثانية ويقف في الشهد) ويصلي (حتى يحتملوه فيصم بهم) وأظهر أن هذه الكيفية تمنع عنهما بين الأصحاب - ويشهد بها أصحاب صحيح البخاري، بخلي أو حسبه عن أبي عبد الله (ع) عن صلاة الخوف قد يتوه الإمام ويحيى طائفة من أصحابه فيصليون خلفه وطائفة وراء العدو فيصلي بهم الإمام ركعة ثم يقوم ويقومون معه فيمثل قائماً ويصلي هم أربع ركعة الثانية ثم يصليهم على من لم يصبر فربما يتوه في مقدم أصحابهم ويحيى بالآخرين فيصلي بهم الإمام ركعة فيصلي بهم أربع ركعة ثم يجلس الإمام فيقومون هم فيصليون ركعة أخرى ثم يصليهم فيصبر فربما يسلية ويحتملوه غيره - ثم إذا أظهر أنه الإمام لا يستقر صدقة ثلثية إلا بتسليم الأبا أظهر حوار انتظارهم في الشهد كما يشهد بالحرين ٢٠ أحاديث أخرى عن فرسان الأساد كما وأظهر عدم وجوب الانتظار وحوار مع رفعة في صحيح البخاري ٣٠ عند ابن حبان (وأن كانت) الصلاة (ثلاثية) فهو باختيار (صلى بالاولى ركعة وثانية ركعتين) (أو بالعكس) كما صرح به غير واحد عن أبيه في صحيح البخاري ٣٠ وأورد الاحبار بكل من الكيهنيتين - والجمع بينهما يقتضي أن يكونا كتحجير محمد بن علي الأولي صحيح (٤) رراة عن الصادق (ع) صلاة الخوف أحرب يصلي بالاولى ركعة ويصلي ركعتين ويصلي بالآخرين ركعتين ويصلي ركعة ويحتملوه غيره - ومما يدل على الثانية صحيح (٥)

١ أو مثل ٢ - من أبواب صلاة الخوف والمصدر حديث ٤

٢- ٣ ٤ - أبواب صلاة الخوف والمطابقة حديث

الفصلاء عن البقر (ع) اذا كانت صلاة المعسر في الحرف فرغم فرقته  
فيصلي بفرقة كهين ثم حسم بهم ثم اشار اليهم بيده فقام كل اسلم منهم فصلى ركعة  
ثم سلموا وقاموا مقام اصحابهم وحلت الصائفة الاخرى فمكروا ودخلوا في الصلاة  
وقام الامام فصلى بهم ركعة ثم سمع ثم فاء كل رجل منهم فصلى - الى ان قد -  
فصار بلاوين سكير وفتح الصلاة والاخر من السليم - والافضل احذر الكتابة  
لاولى بكثره الروايات الواردة فيها والسلي شعاع امر المؤمنين (ع) ليله الهرب

## في بيان احكامها

الثالث من احوال - في بيان احكامها - واحكامها - واحد. وهو انه (بحسب احد  
الاسلح) كالبحر والسف من الات اندفع كما هو المصوب اني الاكثر لطاهر الاية  
شريعة وليأخذوا حذرهم واستجتهب هذا (فما لم يجمع شيئ من الواجبات)  
والا - فذا من الضرر لا يجوز احداث تصرف الاية الشريعة الى اعيان المتعارف  
حيث كانوا يمكنون مع احده من الاتي جمع واحداث الصلاة - فلامحور الاحلال  
بدنك الواجب - وان لم يمس من الضرر بحور له احد الاسلح تحرر اعده ولا يمس  
ح ترك ما يجمع عه احد الاسلح - وحادث الصلاة كما لا يحتج وجهه - وهذا هو  
مراد المصنف به نقوه (فيؤخذ مع الضرورة)

## في صلاة المطاردة

واما صلاة مطاردة - (وتسمى (صلاة شدة الخوف) مثل ان يسهى  
الحال الى المعافاة والمراعاة والمساينة وبحود ذلك - فهي مشاركة  
مع صلاة الخوف في قصر انكم بكونها من امراد الخوف - الا انها بحالها - في  
الكعبة - لانه اذا لم يبع لمكلف ان يأتي بالصلاة على حسب ما تقدم يصلي  
(بحسب الامكان - وافها او ماشا او راكبا) لما عرفت من ان اعتبار هذه الامور

انما يكون في صورة التمكن - والا فافصلا لا بدع بعد

(و) لو صلى راكبا ولم يتمكن من الترويض سجودا (سجد على قريوس سرجه)  
وهي الجواهر هو عقد احمق المسهي بن واعيه على الطاهر - وما في تدوين  
اسباب من اصلاقي الامر بالايماء حذر محرم العاقل من تفسير السجود عليه - وهو  
هذه الحان - وعيه مرعاة ما يصح السجود عليه مع الامكان هذا مع التمكن  
(والا اوما) ايماء قوله في صحيح (١) سجدة يصلي كل ايمان منهم  
الايماء وقول الصادق (ع) في حجر (٢) سماعة واداكما وفوق لا عدرون على  
الجماعة فالصلاة ايماء ونحوهما غيرهما

(ويستقبل القبلة بما يمكن) وصلى مع العذر الاستقبال حتى بالتكبيره اني  
اي جهات امكن صحيح (٣) رذارة و محمد بن مسلمة و فصيل عن الباقر (ع)  
قال هو صاورة اجوف عند المطاردة والحدوشه يصلي كل سال منهم سلاية  
حيث كان وجهه وان كانت المسايمة والمعاينة وتلاجه - فتنافس امر المؤمنين (ع)  
بنه صديق وهي اية الهرير لم يكن صلواتهم اظهر واعصر واعرب والعش  
بعد وقت كل صورة الا التكبير والهمس والاسبح والحمد لله وسبحه فكنت تدث  
صلواتهم لم يامرهم باعادة الصلوة المعصية الا عاق وباعذر في باقي روايات  
اسباب (فحتمنا) وجوب الاستقبال في السكينة وان حشي صاغر صحيح - راره عن  
الباقر (ع) وفيه لا بدور اني اعنه ولكن ايماء دار به دونه عبرانه يستقبل انقله  
ماول تكبيرة حين يتوجه (ضعيف) لو وجوب حمله على صورة التمكن من الاستقبال  
فيها والا فيسقط اعتباره مع التعلل بالارب

(واولم يتمكن من الايماء صلى بالسج) ويستقصي الركوع والسجود وبقول  
(عوض كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر) لصحيح افعلا  
المتقدم - وفناره وان كان اعتبار الدعاء ايضا لانه لا خلاف في عدم وجوبه - بل

ادعى غير واحد الاجماع على كفاية الاتيان بالصلاة المذكورة بدلا عن كل ركعة  
 سواءما الاشكال في الاجراء، فقل منها وانظر من حذر الصري كفاية التكبير والتهيل  
 ومن مرسل ابن المعير وهو حسن عن عطاء المتقدمين كفاية التكبير (ولكن) مما ان القنوي  
 على ما قبل منطوقه بنفيها ويمكن حمل التكبير على ارادة حمله الشامل مسيحات  
 الاربع - ولا حوط عدم الاحتراء بقل منها - والاولى اصابه الدعاء ايها نسبيا  
 بالمحكي «١» من فعل امير المؤمنين «ع»

### تتمة

(والتموت محل والعريق يصلح) - بالامكان - اذا الصلاة لا تدع بحال يؤمن  
 بركوعها - محود (ايما) كما تقدم في بحث التيمم ولا تقصر ان الامع الصغر  
 او الحوف) بالاحلاف كما عن ارباض لا الاصل في الصلاة للمسلم ولو خاف من اسبلاء  
 اعرق بوانم صلاية - وكان ذلك في صبي الوقت يجوز له الترك اي ترك الصلاة - وقد  
 يمان بوجوب انقصر عليه واستدل له بعدم الحوف او حجب انقصر لملته واستعماده حكمه  
 به شفع بمسا (ولكن) يرد على الاول انه وسلم استعميم في الحوف واساء على ان  
 ما في القصوص من تهيير بالنس والسبع من قبل التمثيل بالخصوصية فيهما - فاما  
 هو نسبة الى ما كان من هذا القبيل لا مثل حوف عوات الوقت او وقوع حائط و  
 حو ذلك كما لا يخفى - ويرد على الثاني عدم القصع بالمسائط في مثل هذا الحكم  
 التعدي

## الباب الثامن في صلاة المسافرين

لاشكل ولا خلاف في انه (يسقط في السفر من كل رابعة ركعتان بشرط) نفي وفي  
 ان السقوط عزيزة لارخصة

ويشهد بهما مصداق الى لاجماع جمعه من النصوص كصحيح (١) ورواه  
ومحمد بن مسلم قس لا يبيح حفر (ح) ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي وكيف هي  
فقال (ع) والله عروحي يقول وإذا صرتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا  
من الصلاة فصار التخصيص في سفر واحد كحجب مكة في الحضر - قالوا فما  
قد الله عروحي ليس عليكم جناح وإذا صرتم في مكة فليس عليكم جناح أن تقصروا (ع)  
أوليس قد قال الله جل في السما والمروة من حج لبيت أو أعمر فلا جناح عليه  
أن يطوف بهما لأروا - يطوف بهما أحب من طواف مكة ومن طواف مكة أحب من طواف مكة في  
كتابه وصححه (ص) وكنت تفسر في السفر شيء وصححه أبي (ص) أي أن قال  
وأن الصلاة في السفر ركعتين إلا معركتها ثلاث ليس فيها نقص أو حدث  
ونحوه غيره فلا وجه للتكلم في تفسير الآية فيه وشرح الجناح المذكور فيها  
- وتوفيح الكلام في هذا الباب - هو - يمكن في قصر - لأول في الشروع - الثاني  
في احكام صلاة - ما - اثبات في - أصح - سفر

أما الأول - فشرحه سنة - وما في الحسن من بها (حصة) تعرف وجهه عند ذكر  
الشرط الذي انتهى هو الأول في حسن (أولها) - أنه - لا خلاف فيه أن عليه  
اجتماع علماء الإسلام كافة بل هو التصوري

### حد المسافة

وهي ثمانية فراسخ بالاختلاف وهي (وعن) داود الطاهري الاكتفاء بحجر -  
الضرب في الأرض (وعن) بعض العامة اعتبار ضرب ثلاثين - وشهد بهما رحمة  
كثيره من النصوص كمؤتي ٢٠ سماعة في كيفية قصر الصلاة و (ع) في مسنده يوم  
حدث نريد أن وهم ثمانية فراسخ - وصححه ٣٠ في يوم من الصدوق (ع) أن تصدق

١ - القصة ح ١ - ص ٢٧٨ - أولها - ٢٢ - وذكر من أولها صلاة الجمعة

٢ - ٣ - لو شئت ما أتت من أولها صلاة الجمعة حديث ٧٨





في ميسر يوم وذلك يريد ان وهب ثمانية فراسخ ووضح حج زياره ومحمد بن ابي اسحق المتقدم  
سافر رسول الله (ص) الى ذي حشب وهي ميسر يوم اي الجمعة يكون فيها ريدان  
اربعة وعشرون ميلا وتشرق الشمس في وقت صلاة الظهر من يوم الاثنين من الحج فالحجاج قبل  
وقت له كم اذني فيشرب فيه الصلاة في حرس من يوم الجمعة اسبوعا يوم  
يختلف يسير الرجل حصة عشرة فرسخا في الايام الاربعه فراسخ وخمسة  
فراسخ في يوم فربما يسي الى ذلك صر من يوم الاثنين في ذلك  
ثم او اربعة اربعة وعشرين ميلا يكون في الحج في حوف سره (و) في  
من هذه المصوص ان سجدت في يوم من الايام فليحتملها في يوم من هذه  
لاجل كونه في حد المقدار من الامور فاما الوجهة في السفر والامانة اي هي  
ثمانية فراسخ او وقت في يوم واحد من هذه ريف في حرس يوم (الخاص)  
الامداد على امانة

المورداشى - لا كلام فى - يدا بعد فراخ - والمخرج لانه امة -  
كما صرح بهما فى اخصوص - لا كلام فى بعد يدل - و مشهور بين الاصحاب  
انه اربعة آلاف ذراع - وعن احمد بن ابي مريم - اصحاب (دشود) انه  
المعروف بين العوسى واعرف واعفاه (الاسياقية) ما عر القدماء من اهل بكة  
انه ثلاثة آلاف ذراع لان الذراع فى كسبههم رة رة رة رة رة رة رة  
وما هو في العرف واسعة اربع وعشرون رة ثلاثة آلاف رة فى كسبه  
القدماء هي اربعة آلاف فى كسبه - اعوم (كسبه) انه لا رة رة رة رة رة  
الحرار - من اكل كل ميل ثلاثة آلاف رة رة رة رة رة رة رة رة رة  
الاصحاب - واما ما فى كلام اللعوبين من ان لميل هو عند البصر من الارض فقدم  
اصبطه لا يعتمد عليه - وبه ذكره صهر حدس - ولا مورد بطول الكلام فيه

۱. نوید بن سید - علی بن ابی طالب (ع) - ۱۵

٢- الوصايا - باب ٣ - من باب ١٤ - ١٣

## حكم المسافة التلقية

اعور. حيث لا اشكال في وجوب انقصر في الثمانية والامتناد به بل كان من مسأله الى مقصده فمما به فراسخ كنه لا شك في بعض النماذج اذا كان اقل من الثمانية اقله من انكلاء في ذلك اربعة فراسخ واربع مائتي مائة واثماسة - وفي اقوال (الاول) ما عن صاحب الكلي وهو وجوب انقصر وان لم يرد الرجوع مطلقا و مشأ هذا الاقوال - بعد رويان او اورد في (اربع مائة) (١) ما عن ابن رهره و ابي لصلاح وهو من النماذج (الاثم) - مائة مائة مشهور بين الاصحاب على ما سألهم - وهو على انقصر اذا اراد الرجوع بيومه - و التحير بين انقصر و اتمه اذ لم يرد الرجوع بيومه (اربع مائة) جماعة منهم انقصره في بعض كنه - وهو من النماذج اذا لم يرد رجوع بيومه - وفي انقصر اذا راد ذلك (الحسن) - عن الشيخ و جماعة - احتجوا وهو التحير بين انقصر و اتمه مطلقا وهناك اقوال اخر - و مشأ في الاقوال اختلاف الاحبار و بلاد اولاً من قل جماعة منها - ثم روي ما سأل منها

و هي على طوائف الاولى - ما بعده ما - على اعتبار الثمانية المظهرة في الامتناد به - الثانية - ما على حديث المسافة - رتبة - اسح كصحيح (١) روي عن اساق (ع) قال انقصر في ريد و اريد اربعة فراسخ صحيح (٢) روي عن اساق (ع) قال انقصر الرجل الفلاة في مريد اثنى عشر ميلا و نحوهم اعيروهم في الثالثة - ما يدل على اعتبار اربعة مائة النماذج التي اذهب مطلقا من دون تعيين يكون ذلك بيومه كصحيح معاوية - قال قت لابي عبد الله (ع) اني ما بقصر فيه المسافر فقال (ع) يريد داهيا و يريد حثيا و صحيح (٤) روي عن اساق (ع) عن تقصير فقه برسد داهيا و يريد حثيا قال و كذا في رسول الله (ص)

إذا أتى د. ر قصر و سب على يريد واجب، فعل ذلك لاء اذ رجع كان سفره  
 يريدين ثمانية فراسخ ونحوهما غيرهما (الراحة) ما يدل على ضم الايات الى  
 الذهاب في غير يومه كصحيح (١) معاوية بن عمار قلت لابي عبد الله وعه ان اهل مكة  
 يقومون بالصلاة عرفات - قات - عه ويهيم - او ويحجم - وروى سمر اشدهم لا يتم اولايتموا  
 وروى (٢) معاوية بن عمار - قلت لابي عبد الله (ع) في كم قصر الصلاة فقلت في يريد  
 الا ان اهل مكة اذا خرجوا الى عرفة كان غلهم القصر و حرمهم غيرهما معاورد  
 و نحو - لتقصروا على اهل مكة في حروهم ابي عرفات و حرم (٣) اسحاق المروى عن  
 ابي جعفر عه في قوله حروهم في سمر و تحف عه حروهم و يروى انتظاره حيث قال (ع) ان  
 كانوا عه امه - فاوله فراسخ فقصروا على تقصيرهم اقاموا القصر هو ان كانوا اساروا  
 اقل من اربعة فراسخ فقصروا - صلاة ما افادوا او اقاموا القصر و اثم قال (ع) هل تدرى  
 كيف صار هكذا قلت لا قال (ع) لان القصر في يريدين لا يكون لتقصير في اقل من ذلك  
 عدد كانوا قدسوا و اريدوا ان يصروا او كانوا قدسوا و اسما - مصير - الحدث  
 (الخامسة) ما يدل على ضم الايات الى الذهاب و ما كوشى (٤) ان مسام عن لسافر (ع)  
 في حديث انه ذهب يريدا و رجع يريدا فقصروا يومه - الله - ما يدل على نفي التمام مع  
 طي - بادون الثمانية كصحيح (٥) عمر ابن محمد قلت لابي جعفر اني سجدت ثلاث  
 ان لي صيغة على خمسة عشر ملاحمة فراسخ فربما حرجت ايها ماقيم فيها ثلاثة  
 ايام او خمسة ايام و سبعة ايام فانه الصلاة ما قصر قال (ع) قصر في الطريق و اثم  
 في صيغة و صحيح (٦) ان للحجاج عن ابي عبد الله (ع) عن التقصير في الصلاة فقلت  
 له ان لي صيغة قريبة من الكوفة هي مصر - القادسية من الكوفة فربما عرفت لي حاجة  
 استعملها او عرفت من العود - بها - و مصر - كرك - حروهم اليها لاني لا ادري اصوم  
 او افطر قلت (ع) اني فاحرج و ان الصلاة و صومها في قدرات القادسية - (و القادسية

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-



تكون أربعة من الثمانية لأن نص أربعة على أن واحد اعترفت ضروره ان بعد المقدّر المحدود . . . . . من مكان آخر منبهي الحد لا يصل أن يكون أربعة فإنا ذهب إلى أربعة ورجع كون العدد أربعة لأن ثمانية فاعتبار المصمم في الثمانية بالممتدة والمعرفة مما لا يتصور بوحده معقولة انتهى (وحده الاندفاع) انه وان كان طاهر احجار الثمانية اعبار بعد الحد من منبهي الحد الا انه يرفع أبعد عن هذا الظهور ، أسفه حدث لطوائف المعصرة لها ، وحمل على معنى يشمل الثمانية . . . . .

ثم انه قد جمع بين النصوص سحراً آخر لا يخلو إيراد عن فائدة . وهو أن التعارض الثالث من احجار الثمانية والأربعة مع الانضمام إنما هو باعتبار مفهوم الانضمام من سائر الحدود حيث أن صاهر الأولى قد من بتحصين سبب اعتراف في الثمانية وصاهر اشياء في أربعة مع صفة لا بد اني اسبب دواء غيرها بجمع اعد الانضمام تخرج . . . . . من السبين عن الأقل والاكثر بل تكون النسبة بينهما السبب فهي هذه بتقدم مفهوم كل . . . . . مطوق لآخر على ما تقتضيه القاعدة فيكون كل واحد منهما سبباً سلباً كسائر موارد هذه الأسان وهو حسن و دوق بربم سم مذكوره . . . . . الحكومة (فالمحصل) من النصوص . . . . . يعين انقصر في المساواة . . . . . النطقية بـ . . . . . اراد الرجوع بـ . . . . . ان لم يرد ذلك

و ان الموارد التي . . . . . فقد سبب . . . . . ذهب اليه الكندي بأنطبعة الثانية من النصوص وقد عرفت بأن اطلاقها فقد عرفت من الطوائف

واستدل المصنف الثاني بأنطبعة الأولى من النصوص بدعوى معارضتها مع اطوائف لآخر وتقدمها عليها . . . . . والنص ثمانية السان من الآخر (اقول) يرد على الاول ما تقدم من حكومه الصوائف الآخر على الأولى (مضافاً) اني مذكوره حتى العلامة على فرض تسليم التعارض (ويرد) على اني مذكوره من انها ما بين ضعيف السند وقاصرة الدلالة

واستدل بقول اثنان المشهور - فيما اذا اراد الرجوع ليومه  
بما استند - و فيما اذا لم يرد الرجوع ليومه - بان هي المسألة روايتين والجمع  
سهم يقتضي القول بتحجير كذا في محكي الخروس (وفيه) انه قد تقدم ما يقتضيه  
الجمع بين الاحبار

واستدل بقول الرابع الذي حذره عنه الاساطين كالمقتضى والحنى  
- وحديثي - واشبح الاعظم - وما اذا اراد الرجوع ليومه بما تقدم وفيما لم يرد  
الرجوع ليومه - ووجه

الاول - ما ذكره حديث العلامة وهو ان اعراض صاحب عن احبار مصر  
اي تكون قوة سند او دلالة حدث ثم ينقل القول بمصداقها عن احد ابي رمان  
عمامى مع انها قد عرفت كشاف عن رب وفيه ووجب لوجهها و عدم صحة  
استدلالها (و قوله) انهم ذهبوا الى تحجير بل ربما قيل هو المشهور بين  
أقدماء هذه عن ذلك الاحبار فلا اعراض من الجمع (فاصل) اد المتأخر  
فيها روى ان حصة منها انبه عن هذا الحمل فاعرف به تحجير ايضا طرح بها (وفيه)  
ب اننا مشهور - تحجير عمل بها - و اعرف بها عن هذا الجمع يراد عليهم  
عدم كون ذلك جمع عرفي - اي ان قد حجهم الاحبار واعراضهم عنها (مع)  
ان الاحبار الامراء قد حصر بقدرها وتكاثرها لا يتطرق اليها بالنظر الى مجموعها  
احتمال عدم ائتمار الاحبار ب طرح جمعها (مع) ان وسلم ذلك مما هو  
صريح في وجوب اعط على غير مراد الرجوع ليومه لانهم فيما يأتى باختلافه  
عنه كما لا يخفى

اشياء ما افاده حديثه - وهو ان هذه الاخبار معارضة بروايات  
دالة على تعيين التمام - والتحجيج مع هذه الروايات وهي الشهرة وعلى تقدير  
تسمالك فاما مرجع هو اعطاء ادوية وهو ما يقتضي بالنسبة حادون الشمية دون  
ما يقتضي - تحصر مصنفه فانه متقيد بما يدل على وجوبه للمريد الرجوع ليومه

( وفيه ) ما تقدم من ان تلك المصوص ماس ضعيف السد ووضرة الدلالة ( مع )  
ان المشهور بين الاصحاب ليس هو نفس التمام

الثالث - ما عن الشيخ الاعظم ره و هو ان الامر فيما كان الايات لغير  
يوه بلور بين تعين التمام او التحجير به وبين التقصر فكلوب التمام هو التقدر  
المتيقن فيجب الاحد ره كما في كل مورد بلور الامر بين لتعين و التحجير  
وفيه ( اولاً ) ان هناك شعثا ثالث و هو الاقوى بحسب الادلة و هو نفس التقصر -  
فلا قدر متيقن في امين ( و ثانياً ) ان الرجوع الى اصابه التعيين لوسم فاما  
هو فيما لم يكن دليل وقد عرفت وجوده

الرابع - استعمل اوارد في دليل موثق سماعه لتقصر في اريد بانه اذا رجع  
ريدا فقد شغل يومه فانه يلب على اعتبار شغل اليوم بامع في التقصر - و مع  
عدمه يجب التمام ( وفيه ) ان الطاهر من التمسكون به في مقام مجرد التقدير فانه  
وارد في مقام رفع تعجب السائل من تحديد التقصر بامر يد و انه مع الرجوع  
يكون صغرى لتكرى المرتكرة في ذهن السائل من اعتبار ثمانية فراسخ المعبر  
عنها في بعض المصوص بسميره يوم - فتعطل امر بور طاهر في عدم دخل شغل  
اليوم في هذا الحكم ويشهد له مضاف اية استعمل لتقصر في المورد في صحيح  
ر راره بانه اذا رجع كان سفره يريدان ثمانية فراسخ فب الامراد منهما واحد و  
سيأتى زيادة توضيح ذلك في بعض المسائل الالفة

واستند بقول الخامن - انه مقتضى الجمع بين المصوص الامر بـ تقصر  
ومصوص الثمانية ( وفيه ) انه ان اريد التحجير في المسألة الفرعية فيرد عليه ان  
هذا جمع ترعى لاشاهد به ان بعض احبار التمسير اوارد في خروج اهل مكة  
الى عرفات بأبي عن هذا الحمل لاشماله على التوسيع والاكثار بلويل و اويج  
على ترك التقصر - وحمل التوجيه فيها على الالتزام بالانتماء و عدم مشروعية  
انتقاصه ردا على اهل مكة حيث بهم كانوا ملزمين به لم سنا ثلث وسعة الامراء  
كما نطق به صحيح ر راره خلاف طاهره كما يظهر لمن راجعها و ان اريد

به التحجير في أحسنه الأصوبه فرد عليه ان الأثره بدت فرخ الموضع وعدم  
امكان الجمع بوجه وعدم وجود المرحح شيء من الموضعين وقد عرفت ما  
في جميع هذه المسائل (محصن) مما ذكره ان لافه هو قصر في التمهيد  
الملففة سواء كان الايات ليومه ام لم يكن

هذا كله مما اذا كان كل من اسهت و لافه مع والى كذا الذهب  
اقل من ذلك مع كون الجمع ثمة فراح كما اذا كان الذهب سجن و  
الايات ستة. فالمسوت الى المشهور تعين المساء و غير الشيخ الاعظم ان حكم ذلك  
حكم ما لو كان كل منهما اربعة وجمع احصاه على خلافه

وقد استدل به - بتعليل في موق (١) ان مسنم المتقدم من مرة بعد م  
بخصوصه - وقد غل (ع) وحوث القصر في ربا حائيا و ربا داهب -  
به اذا ذهب برندا و رجع برندا فقد شغل بومه - فكل ما كان شغلا بوم  
من المسير ثمانية فراح ستة و التخصير سواء كان السابق من اربعة من نظرس  
او من ثلاثة داهب وحمسه حدث (فوق) لا يسمى الموقف في كونه من قبل الحكمة  
لأنه اننى يدور بحكم مدارها - والآراء الاكثراء في القصر بردد ميلادها و  
الايات اربعة وعشرين مرة وهذا مما لا يبرم به من فلاح فيه فيعلم من ذلك  
باعتبار في القصر مصداق الى ذلك امدع اوص المحدود و حد خاص - وقد عساه اشرع  
لأقدس في الموضوع وهو ثمانية الامدادية والاربعة دا رجع ثبوت القصر في  
الاقل من الاربعة بحيث لك خصوص - بل لو ثبت عموم التمهيد لا بد من تخصيصه  
بخصوص الارعة احصرح فيها بان الاربعة ادى ما يقتصر فيها وفي حيز العلل المتقدم  
التصريح بوجوب اتمام اذا كان الذهب اقل من اربعة ف لا ظهر ما هو المشهور من الاصحاب  
(و ن كان) الذهب اكثر من اربعة لا رب اقل منها كما اذا ذهب ستة فراح و رجع  
فரசح - فمن يقتصر ام لا و جهان افويهما الشئى - من جهة ان مقتضى خصوص التماية هو



عدم كفاية أول منه، وقد حرر حسان حكمه بحكومة مخصوصا شينين ساهبا فلا بد من الاقتصار على مقدار مدول دليل الحاكم - وهو ما يكون في حلقه من اذهب اربعة و اسح والاياب كك - وفي غيرها اورد يرجع الى مفهوم بخصوص اثمانية (مع) انه قد صرح في بعض مصوص التلحق سادتيه بقصره المسافر - يريد اهابا ويريد جاثيا كصحيح (١) دعوى المتقدمه وادعوى لعدم فقد عرف ما فيه (فتحصل) ان الاظهر عدم حوار القصر اذ كك اذهب والاياب اثن من اربعة فواسح - وان كك المجموع ثمانية

## في تعيين مبدأ المسافة

اربع احتملت كمانهم في تعيين مبدأ المسافة - فمن جماعة من المشهور ان مبدأها سور اسد او اخر - سيوت - كما لا بد له في الدار - صعدا واعتوسطات والآخر (محمدة في الدار الكبر الحارقة بعده (وعن) الصديق ان مبدأها الدار والدار (وعن) طاهر اشهد رة ان مبدأها - اخرج عن حد شرخص (اقول) بقصر ان الصده - احرار لم مطلقا (ويشهد) امران (الاول) - لاسان اذ اخرج من مربه ولم يخرج من بلده لا يصدق عليه اسم المسافر المستقر في المسافة (الثاني) انه من جهة خلاف الاحبار والمصوص او ارده في تحديد المسافة عن الاشارة الى مبدأ الاماكن عن البلد على ان اضره سطر العرف ولا شك في ان مبدأ عندهم 'اخر البلد - و ما ترى انه عند الشوا عنهم عن حد المسافة الى مكان خاص - يحسب بل نحو ان الذي يذكره عند الشوا عن المسافة بين السدوث كمكان وهذه اية ان معرفة عندهم بالحر البلد وما ذكرناه لافرقه بين البلاد العظيمة وغيرها (ودعوى) ان المسافة انو دقة في البلاد لكبار بعضها منحرفة لدى العرف ويكون كل محدة من محلاتها منحرفة على سبيل الاستقلال في تحديداتهم فمعرفة ما يكون - ما اخرج عن محلة (ممنوعه) واهل - ان الذي اعني به قدمه الاصحاح من ان المعرفة في البلاد العظيمة بالآخر المحدة

لا يطبق على قوى البحريين التي تنسب إلى الشهرة لأن جمعاً منهم حددوا  
البلد العظيم بما إذا كان بين محلاته أعضاء لا تكون المحلات متصلة بعضها  
بعض ويرى بهذا الصواب لا يطبق على كثير من البلاد التي يحددها من البلاد العظيم  
كطهران وبيداد ونحوهما

واستدلوا على الصواب بخصوص انحصار كراشي - كمونق عمار  
لأنكون مسافر حتى يسير من منزله أو قرية ثمانية أراشيخ ونجهر المروزي - فإذا  
خرج الرجل من منزله أو قرية ثمانية أو سبع ونحوهما غيرهما (وقه) مصافاً إلى  
البلد لا يعلق له من حدود الجهة ورودها مورد حكم آخر - أنه من المحتمل أن يكون  
المراد من آخر - محال الأمانة - وبما ذكره آخر - يحمل أن يكون المراد من آخر -  
ما هو أوسع من بيت وشهد عطف الصفة والغربة عنه في بعض خصوص  
واستدلوا على ظاهر الشبهة بأن الشخص الميسر مسافراً شرعاً بالخروج عن  
حدائق حصون الخروج لا يصدق عليه ذلك ولا يقتصر (وقه) وهذا الحكم المهر  
لا موضوعه تقدير (فاحتمل) أنه مرة باخر البلد مصف

## في المسافة المستديرة

الحاصل إذا كانت المسافة مستديرة - فإنه ليس له مقصد في السبيل وأخرى  
يكون له مقصد في السبيل

أما في الصورة الأولى - فكلام يقع في مورد (الأول) في هذه المسافة من  
هي متجهة من الدفات والآب - أم يكون امتداداً (لشيء) في أن يقوم المظن  
بحسب من التعمية أم لا (أما مورد) الأول في صاهر أنها مسافة متجهة لا امتدادية وذلك  
لأن المعيار في الذهاب الساعد عن مبدأ السير والوصول إلى حد معين - وفي آيات  
الحركة من ذلك الموضع إلى مبدأ السير وهذا المعيار لا يصدق في المسافة المستديرة  
ويكون مبدأ الذهاب الخروج من البلد ومنتهاه النقطة المسماة لمبدأ الحركة - و



ورسده مادل على حقيقتها في الموضوع مطلق

ونحو الواحد على الاظهر اما حقيقته في حاشيتي على الكفاية من حقيته في  
الموضوعات كالاحكام

وفي ثبوته الاشباع عر اعمد له فولان اصهرهما اعدم لعدم الدليل  
على حقيته (وسد) اي المحقق انه شيء واحد - ثبوت (واستد) بان المسافة  
ترسية لانحيمه فيكمي فيها بالشياعى الظنى والشهرة في حصول التقريب بهما  
(وفيه) انه ان يريد بهما ما يقيد العلم بان المسافة انقرسه وان اعدا ينش بان حقيقته  
هو منين الا انه خارج عن محل البحث وان اردت بهما ما يعد انش بانقرية  
فالحق عدم الثبوت لعدم الدليل على حقيتهما

ثم انه لو لم يكن شيء من الامرات اعمد له للمسافة وثبت فيها وكات  
الحاجة المسافة اعلم بعدم المسافة - فهل يجب الجمع بين القصر واسمائه ام يجب  
الانعام - وجهان - قد استدل الاول بالعلم الاحتمالي بوجوب احدهما وهو  
يفتضى الجمع بينهما (وفيه) ان مقتضى استصحاب عدم تحقق المسافة وعدم  
كونه مسافرا شرعا، البقاء على اعمه (ودعوى) ان موضوع التمام اما هو  
الحاصر والامتيه واشات احدهما بين العوائى بالاصل من قبيل الاصل اثبت  
(مدفوعة) بان الموضوع ليس حصوص من ذكر كيف وقد ثبت وجوب التمام  
على كثير من افراد المسافرين (مع) بان ذلك العوائى الوجودى المقروص اي  
الحاصر بعمه مسوق بالوجود ويستصحب ذلك ولا حاجة الى اثباته باستصحاب  
عدم المسافة واحمر - فالصهر البقاء على التمام حتى تثبت اعمه (واما)  
الاستدلال به بانه في مورد تعليق حكم على امر وجودى كدتر حصص الثابت  
لعمال الغير عند صفة - نفس الدليل امثاله بالدلالة لا لثمة العرفه يدل  
على ثبوته في مرحلة احرار موضوعه (وعليه) ففي اعمه بما ان وجوب  
انقصررت على اسرها اي هو امر وجودى - فيكشف من دليله محل احرار السفر

في ثبوته مع عدم الاحراز. واشتت يسي على انشاء (غيره عنه) ما ذكره في هذا الشرح غير مرة من عدم تمامية هذه الكسرى الكية - بل استثناء من الدين ليس الاثرنت المحكم على الموضوع النفس الامرى اواقعى بلا دخل للاحرار فيه ومع) انها لو تمت فاجبا هي في الاحكام ارحصة المتعلقة على الامور الوجودية لا غيرها ووجوب انفسر من منها فاصحح ما ذكره

ثم اذا اشت في المسافة في حب محض عنها اذا يمكن عسرا - ام يحوز ارجوح انى الاصل دونه - وجوب - حب اشبح الاعظم ره الاون وتبعه المحقق الشافى ره - واستدل به بوجوب الاون) مع اشبح ره - وهو وجوب انفسر على النفس الامرنة فيحب مع انك رعيه يحصل الواقع اما الجمع او المحض - والاون - فلهذا احمد في - شى (وفيه) ان المستضى بالاجماع تعين اجمع لا تحييز به و بين المحض - فلا يتعين المحض (مع) انه قد عرفت ان بالاستصحاب يحوز عدم تحقق احبته و ثوبت عليه وجوب انفسر (الشى) من عن المحقق الشافى ره - وهو - ان المحض يتوقف على الاستعلام و استواء حدث بسببها و عدم بسبب استواء - ليس من المحض انفسر على عدم وجوده الاجماع - لانه عباره عن محصيل مقدمات عبر حاصة لكن يحصل منها العلم و استواء ليس من هذا القبيل (وفيه) انه يدرك عدم وجوب المحض اس هو الاجماع بل اطلاق ادله لاصول اشمل من ان المحض - مع حرجه - مع امور الدلى يارم من اعمل بالاصل المحض اعطيه الكثرة المحبوه هذه حوارها شرعا - المكشوف منه وجوب الاحتياط كمال استصاؤه وانصب في الركوة - و بين الامور من تلك الموارد - فالأظهر عدم وجوب المحض

## في اعتبار قصد المسافة

الشافى - وهو الاون - في المس (قصد المسافة) وعدم ان المسافة (ثمانيه فراسخ)

(أ) أوزعه مع قصد العود في نوعه) أو غير يومه - واعتبر هذا العبد مع اختلاف فيه بل عليه الإجماع - فسميه كما عبر الحواضر وغيره - بل قيل إن هذا هو معنى اعتبار المسافة إذ لا يعتبر قطعها أجمع بقدر فتوى في صحة التقصير فالمقدار على قصدها وعلمه له لم يذكر في أعرافه وفيه - المسافة شرعا في حد قصدها وإنما ذكر قصد المسافة المستعمدة - وكيف كان فثبت على اعتبار المسافة إلى المقصد حتى يتمكن من (١) عن الرصد (ع) عن رجل خرج من بلدان يريد أن يحرق خلا رأس من فم يربا بته حتى يبع النهر وأبو هي أربعة فراسخ من عداد عطر إذا رجع وجوع ويقصر قبل (ع) لا يقصر ولا يعطر لأنه خرج من مربة وليس يريد - ثم ثمانية فراسخ وأما خرج يريد أن يلحق صاحبها في بعض الطريق فمما ينه السراني الموضوع الذي ينه أحد عشر موقعا (٢) عمار عن الصادق (ع) عن الرجل يخرج في حاجة فيسير خمسة أو ستة فباني قرية فيربا فيها ثم يخرج منها فيسير خمسة فراسخ أو ستة فراسخ ويأتي قرية فيربا فيها ثم يخرج منها فيسير خمسة فراسخ أخرى أو ستة فراسخ لا يجوز ذلك ثم يربا في ذلك الموضع قال (ع) لا يكون مائة حتى يسير من مائة أو قرنته ثمانية فراسخ فيتم الصلاة - فإن لم يظهر بقرينة السؤال اعتبار قصد السير ثمانية فراسخ فهذا الحكم مما لا كلام فيه أما الكلام وقع في أمور (الأول) أن المذكور من أنه لا يمتنع فيما إذا سار ثمانية فراسخ مع عدم التقصير - وهو في الذهاب وأما في الإياب إلى ماله إذا كان ثمانية فراسخ يقصر بعض شرائع القصر (ودعوى) انصراف المصوم إلى المسافة ابتداء - غير مسموعه (ويشهد) - وهذا إلى ذلك موقوف (٣) عمار عن الصادق (ع) عن الرجل يخرج في حاجة وهو لا يريد السفر فيه حتى في ذلك فيتمادي به المص حتى تمضي به ثمانية فراسخ كيف يصح في حالته فإن (ع) يقصر ولا يتم الصلاة حتى يرجع إلى ماله

## لواخرج الى المسافة

الثاني انه لا اشكال في وجوب انصر ادا ك ب مكرها على السهر او مضرا او  
تحقق القصد المعسر في ا - هـ الموجب انقصر ويدل عليه انقراض الاحكام وفعل  
المعسر مبرور في نفس السهر مع كونه مكرها فيه (ودعوى) - بمعنى حادث كرفع  
الحاكم على جميع الادلة ووجوب انقصر ووجوب - هـ (مدعي) ولا بد بالاشير  
ايه من الادلة على وجوب انقصر لاحقق - هـ على الحديث (والتاس) - ب الحديث  
لا يشمل الاحكام المستحولة ارفق وانما ينسب الى الامة كوجوب انقصر على - هـ  
كما حقق في محله

واما اذا خرج الى المسافة - انتهى في - هـ من قول احبيرة وسره مع عدمه  
بانه ساره الى آخر المسافة فهي انقصر اذ لا جهل - قد استدل على (بانه) بعشر  
في الحكم بانقصر قصد المسافة كما تقدم وهذه مقصود في حقه (ووه) انه يدرك هذا  
الشرط ان كان هو الاجماع والاحكام المستعملة فهي لا بد على اعتبار ريد من اعلم  
وتوضيحه النفس على قطع المسافة وكذا ان كان هو المقصود اي عرفها بقصد الفعل -  
مثل قوله (ع) ادا ذهب ريد او حجب ريد او جرد غير - ما حقق في محله من سداد فعل  
لا تكون مقصوفة الى العمل الاحكامي - هـ هي غير مقصوفة انه - مع عدم دحل  
الارادة في موضوع له شيء مهم لا وجه لدعوى ظهورها في ذلك وان كان - يدرك  
هو مدلل على اعتبار التيقن بانه قد دل على صحة وان - هـ غير دعوية - هـ كما يمكن  
ان يكون اعتبار القصد من حيث كونه فعلا بنفس ولا رة ذلك ما ذكر - يمكن ان يكون  
اعتباره من حيث انه يرتب عليه الامتثال وهو موضوع النفس ولازمة القصر في الفرض  
كما لا يحكمي (وحيث) انه في نفسه غير طاهر في شيء مهم فلا بد في تفيد اصلا في دليل  
القصر من الاقتصار على المتين فاعبار شيء ريد اعلى العدم وتوطيئ النفس لا شهد

له في الاطلاقات تدل على عدمه - ويشهد بوجوده انقص في النص  
 مصداق الي ذلك ما ذكره (حدي العلامة) اعلى الله مقامه وهو بعد التأمل في  
 كلمات الاصحاب ومحاوى الاحبار يظهر ان المراد من اخصل في المقام هو مجرد  
 الاعتماد سواء اكل ما احتير به ام لم يكن (وبعارة اخرى) ان الموضوع لو حو  
 انقص هو ان عدم الحاصل مع اعتقاده سيق ذلك سواء كان بحتيره ام لا - ولذا ترى  
 ان الحق بل لكل صرحوا بان الخارج من هذا المقام هو لمحصر وبحوه ممن ليس  
 له عدم تحقيق بعد انحصار وهو يشهد به انهم لم يذكروا انقص لعدم شرطه - اخر  
 بن انصروا بذكر قصد - وحبر (١) اسحاق بن عمار الوارد في قوله خرجوا في  
 - وهو نعتهم منهم وحديث (٢) علي ما قصروا في ذلك الموضوع لانهم لم يشكروا  
 في سيرهم وانما سير بعضهم حديث (ودعوى) ضعف سنده (فسدة) لانه معموم  
 به في غير هذا الموضع - فالظاهر كما هو المشهور ان لمجمع عليه كما قبل وجوب  
 انقص والاحتياط ضرب من الحجة

### لا يعتبر قصد المسافة الشخصية

ثالث - هل يعتبر قصد شخص - - - - - ام يكفي قصد القادر المشترك  
 المنطبق على المسافات - وجهان - - - - - الى اشهاد به الاول - وحق انقرب انكلام  
 في صورتين

الاولى ما اذا كان ماوي بمسافة شخصية المعينة ثم بعد سير مقدار منها  
 عدل الى مسافة اخرى تكون باصمام مامضي من المقدار مسافة - والظاهر في  
 هذه الصورة وجوب انقص - وذلك وجهين (الاول) بمصاد على اعتبار قصد المسافة  
 المتقدم وما دى على انه لا بد من عن قصد انقص كالا جاع وحبر اسحاق  
 المتقدم لا يدل على ان عدم اعتبار قصد القادر المشترك به او عدل عن قصد المسافة



بالعرة لا يقصر - وهي غير ذلك لأن من الرجوع الى اصلاق أدلة القصر في المسافة  
وهذا البيان يظهر - الدفاع - ما قبل من ان المقدار من المسافة المعمول اليه  
لم يكن مقصودا من الأول - وأما قصده ثابت بعد عدول عن الأول مع اظهر الأدلة  
اعتبار كون الجميع بقصد واحد - كما انه يظهر ان في - ما قبل - من ان المسافة  
الأولى ترجوع عنها بطلت والمنتصد الشيء لم يقع المسافة (الشيء) دلالة جمة  
من الخصوص عليه كصحيح (١) اني ولادو نعت لاني عبد لله (ع) اني كنت خرجت  
من الكوفة في سبيله الى قصر - اني صيره وهو من الكوفة على نحو من عشرة فرسج  
في الماء غرب يومئذ ذلك أقصر اصلا ثم بدا في الدار الرجوع الى الكوفة  
فسم اذرا صلى في رجوعي بتقصيراء سحاح وكيف كان - بهي اصابغ فقد انكسب  
سرت في يومك الذي خرجت فيه يريد ان كان عليك حين رجعت ان تصلي  
بالتقصير لانك كنت مسافرا الى ان تقصير الى منزلك الحديث - ونحوه غيره -  
وهي وان وردت في العدول من المسافة الامتداده الى المنته - الا انه ثبت في  
غيره انه يستعد منها ان العدول من المسافة المعينه الى - وهذا يقصر (والعرب) ان  
المقدس انما يدعى على خصوص مورد الخصوص حكمه بوجوب انما على  
مائسب اليه

الصورة الثانية ما وكن من الأول قرب المقدر المشترك من الأول كما اذا  
قصد احد المكنين المشتركين في بعض الموضعين او كل المكنين الى اوصوف اي  
الآخر احد المشتركين - ولا يظهر فيها التخصيص وان يتصل عن احد القلوب بالعلم فيها  
- ويشهد له اطلاق أدلة القصر

## لوتردد في الأثناء

الرابع بقصد مسافة ثم تردد في أثناءها عبادة الى الحرم فان كان معني

مسافة ولو ملقحة فلا اشكاء (١) الا فان لم يقطع شيئا من الطريق في حال التردد بمصر - لان مقتضى اطلاق ادلة انصر عنه قدح التردد في الأثناء بمعنى عدم اقتضائه ارتفاع اثر السفر بمجرد حدوثه لان مادان على قدح التردد ايمانان على قدحه حال وجوده (ودعوى) ان المرحح بعد رواد التردد ايمانان يستصحاب حكم لحاصل لا الرجوع الى العام (مداهمة) بما حققناه في محله من عدم حرمان الاستصحاب في الاحكام وان المرحح هو عموم العام مطلق - لاسيما وان اظهر من الادلة ان ثبوت كل من انصر وانتمام في مورديهما ايمانان في كل مانع قطع الطريق ثبوتهما معه كما يظهر لمن تدبر في الروايات وشهد به مصنفنا الى ذلك حر (١) اسحق بن عمار وان كانوا اساروا اقل من اربعة فراسخ فليسوا بالصلاد ما قاموا واداء مقصودا بمقتضاه (واما) ان عاد الى الحرم بعد قطع شيء من الطريق - فان لم يكن ما بقي بعد العود الى الحرم مع ما قطعته حال حرمه او لا بمقدار المسافة - فنصر لان اظهر من الادلة اعتبار كون مجموع المسافة صادرة عن قصد قطعها - وان كان بمقدار المسافة كما اذا كان سفره عشرة فراسخ فصار في حال الحرم او لا اربعة فراسخ فردد و سار في ثلث الحان ثنى عشرة فرسخ ثم عاد الى الحرم فصار اربعة فراسخ فظهر انه يقصر لانه صدق انه قطع ثمانية فراسخ عن قصد (ودعوى) ان ظهور الاحبار كخبري صفوان وعمار - في ان الموضوع هي الثمانية المنصلة (مداهمة) بعدم كونها مسوقة الا لبيان انه لا يعتد بضع المسافة لواقعته عن غير قصد او عن قصدتين مستقلين ولا تدل على اعتبار الاتصال رايدا على ذلك - هذا مصنف الى حرم اسحاق المتقدم

### حكم التابع في السفر

الخمس لا اشك ولا كلام في ان التابع بغيره في سفر كالمستقل فيه اذ

قصد المسافة يقصر - اما الكلاء في هذا الامر وقع في مروع (ومها) انه اذا شك  
 السبع ولم يعلم ان المشروع في سفره قصد للمسافة ام لا - فهل يجب عليه الشوال  
 ام يتم صلاته - وجهان - من اطلاق الادلة اداة على عدم القصر مع عدم قصد المسافة  
 ومن دعوى اصراف الخصوص عن مثل هذا الجهل الذي يرتفع مع الشوال - وعليه  
 يجب عليه الجمع بين القصر واسحاب او الشوال ثم العمل بطبيعته ومهما) انه من  
 يجب على المشروع احراز السبع بقصد المسافة او غيرها - ام لا - وجهان - اقويهما  
 الثاني - لعدم الدليل على الوجوب (ومها) انه لو اعتد السبع عدم قصد المشروع  
 المسافة او شك فيه ثم بعد قطع مقدار من المسافة عنه انه فاصلتها وان كان الباقي  
 مسافة فلا اشكال (وان لم يكن كذلك) فهل يقصر ام لا - وجهان - مبيات - على ان  
 المقدم من قبل قصد مكاب مع ان الذي هو مسافة وهو لا يعلم به - ام من قبل قصد مكان  
 عر - من ردس كونه مسافة واقف منها - ادعى الاول يكون المكاب المعين الذي يكون  
 مسافة مقصودا فهو قاصد للمسافة وعنى الثاني - يكون كل واحد من الامكنة معلوما  
 من حيث المسافة وعدمها والبريد اما هو في المقصد فهو غير قاصد للمسافة فلا يقصر  
 وانظر هو الثاني - قال التابع وان قصد السفر الى ما قصد المشروع الا انه  
 من جهة جهته لا مقصد وتردده بين الامكنة المعلوم كون انها مسافة لامحالة يكون  
 غير قاصد للمسافة - عما في اعروة من الحكم بوجوب القصر غير تام (ومها) انه اذا  
 لم يكن التابع مطاوعا لقصد المشروع فتارة يعلم بوجود مقصدي السعي واما يعلم  
 او يشك فيها من جهته اعلم بوجود التابع من دوام السفر او يشك فيه - واخرى لا يعلم  
 بوجوده كبروجه تعزم على الرجوع لو طوقت قبل المسافة وهي تعلم بذلك او يشك  
 الطاهر - عدم القصر في صورتين لعدم قصد المسافة (ودعوى) ان كل قاصد لامر  
 تدريجي كالاتية وقطع المسافة واصلا وسجوها لا يكاد يقطع بانتهائه الى اخره  
 تنظر احكام طرو المعر من احرص والموت وسجوها ومع ذلك يرى بالوحدات  
 الاحتمال هذه الامور لا يمنع عن تمشي القصد على فعل من احد اصلا - فيستكشف

من ذلك أن احتمال وجود المانع لا يباي مع القصد في صورته الأولى ما لم يقطع بغيره المانع لا يثبت على القصد - وعلته - لذلك أتت في معرفة ما يقصر في هذه الصورة (مقدمة) من احتمال طرأ المانع ربما يكون احتمالاً عقلاً ثانياً مثله حضور مائة تحو ذلك الأمر لديه - بحيث يحتمل احتمالاً عادياً بتحقيقه وربما يكون الاحتمال عبر عقلاً لا يكون مبدئاً بتحقيقه حاصراً له - وفي المورد الأول لا يتحقق القصد و هي الشيء يتحقق لانه لا يعتبر في تحقق القصد سوى الاطمئنان - وعلى ذلك في الصورتين إذا كان احتمال طرأ المانع أو عدمه - في احتمالاً عقلاً ثانياً لم يثبت القصد وان كان احتمالاً غير عقلاً ثانياً يقصر - في تفصيل الصورتين ص ١٠٠ و ص ١٠١ - المانع على القصد في الصورتين مطلقاً

### إذا صلى قصر ثم عدل عن القصد

السادس إذا صلى قصر من المندوب عن قصد أو سهواً ثم عدل عنه - فهو تحت الإعادة مسمى - أم لا تحت ذلك كما هو المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة - بعد في الوقت دون حرجه كما عن شيخ في الاستبصار - وجوه -  
 ١- أنها أشد من الصحيح (١) - رارة عن صادق (ع) عن الرجل يحرّج مع انقوم في السجدة - يده رجل عنه الوقت وقد حرج من المريد على فرسخين وهو يصلي بصره يصعد في حاحه - يفتص - يخرج - يصعد الصلاة التي كان صلاتها - كعبين فأن (ج) تمت صلاته ولا يعد

واستدل للقول الأول بخبر (٢) المروزي - وأن كان قصر ثم رجع عن بيه أعدد الصلاة وصحح (٣) في ولاد المستند - وأن كان لم يركب في يدك الذي

١- الوسائل - ج ٢٣ - من أبواب صلاة المفرد - حديث ١

٢- الوسائل - ج ٢ - من أبواب صلاة المفرد - حديث ٤

٣- الوسائل - ج ٥ - من أبواب صلاة المفرد - حديث ١

حرجت تريد ان عليك ان تنصى كل صلاصلسها في يومك ذلك بالتعسر تمام  
من قبل ان ترم من مكث ( وفيه ) انه لا عراض المشهور عن طاهرهما لا يعتمد  
عليهما - مصفا الى معارضتهما بما هو صريح في عدم وجوب الاعادة

واستدل بقول الثالث - انه يقتضى اجمع بين الطائفتين ( وفيه ) مصفاها  
الى انه جمع شرعى لاشهد له - ان صحيح ابى ولا طاهر في وجوب القصص  
ولا يمكن حمله على الاعادة خاصة ( وراعمص ) عما ذكرناه من اعراض  
الاصحاب عن الطائفة الثانية - وان امكن الجمع عرف بحمل الثانية على الاستصحاب  
- فهو - والا فلامد من ترجيح الاولى مشهورة - ولعل الثاني اقوى من قوله (ع)  
في صحيح رواية - لا بعد - مع قوله (ع) في حرر حروري اعاد الصلاة بعد ان  
يقطر يعرف من السمع حس ولا يرى اهل الحرم احدهما فريضة على الآخر ( ولا طاهر )  
عدم وجوب الاعادة والعصاة وعدم استحبابهما

## الوصول الى الوطن قاطع للسفر

الشرع الثالث ( هو الثاني ) في السفر ( ان لا يكون من قصده في اول  
السرا في الدنيا ( بمقطع سفره ) قبل سرح السفر به سرور على وجهه ان ( يملكه  
قمة ملك قد استوطنه ستة اشهر فصاعدا ) سواء على تحقق الوطنية بذلك كما هو  
المشهور وسيأتي تحقيقه في فصل المواضع اشبه الله تعالى - او اقامة عشرة ايام فهو كال  
من قصده حرور على وطه ( المعروف على اقامه عشرة ايام ) اتم بالاخلاف معتد به  
فهذه مسائل ( الاولى ) اذا قطع سفره بمرور على الوطن اتم كما هو  
المشهور مشهورة عظيمة - و الشاهد عليه ان السراور عليه يحرج عن عوان المسافر  
اد الماحود في مفهوم السفر العيوية عن بوض في الحاصريه لا بعد مسافرا فمن  
قصده من حين اشروع في السفر ان يحرج قبل الثمانية بوجهه لا يكون فاصدا للمسافة  
وكونه مجموع ، قبل بوض وما بعده مسافة لا يجدي بعد تحبته بقصده ان يصير

حاصرا فيما بينهما (فما عن احتساب من ان الحرف لا يفرقون بين ما اد مرمره  
الذي يتوسطه صمد اد مر راكت سيما عن حوايه و بين ما دم مرمر - (صغير)  
- يوما ذكره صهر ان المدرك او حوب التمام عليه هي الادله البدالة عنى وحويه  
لكل مكنت غير مسافر بالسفر المحصر - ومعه - للاحاجة الى التمسك باستصحاب  
تمام - بل هو غير حذر فى نفسه سواء على عدم حججه فى الاحكام كما حقق  
فى محله

### الإقامة قاطعة للسفر

الثانية - اذا كان من قصده الإقامة عشرة ايام قبل سوغ المدينة - يتم فى الطريق  
ايضا والوجه فى ذلك تقدمه فى المسألة السابقة - فمبدا ان الإقامة قاطعة للسفر - نفسه  
شرعا لا يحكمه - ويشهد بذلك اى كوت الإقامة قاطعة للسفر صحيح (١) برارفة عن  
المأقر (ع) من قوله بل (١) - وعشرة - موجب عنه تمام الصلاة وهو حرة هل مكة  
فاد اخرج - منى وجب عنه - عصر فاد رار - ت اتم صلاة وعنده اتمام الصلاة  
اذا رجع الى منى حتى ينفر - لعموم المسئلة - وورد عليه موخو (الاول) ما فى الجو هو  
هو انصرف - انه - خصوص انهم من - امرته - (وعيه اولا) ان (انصراف عبر  
عادر - وشيخ - - نصف - دث على فواء (ح) وجب عليه اتمام الصلاة يشهد بارادة  
العموم والارم - - على كونه - كذا الحاقه وهو خلاف اظاهر من اظهر سوقه  
للسنن حكم حر (١) (١) انصراف - وجوب انصرافه بالحروج الى منى على قوله  
مرة من مكة صادر فى - ده - فصاع - السفر وان تقصر - محتاج الى مهر جديد  
(شاشي) (الاول) عموم الحرة وجوب - لتمام عليه لומר على المحل الذى اقام فيه  
دعوة واحدة ولم يلزم بذلك فمعه هو دليل عدم راده للعموم فيه (اولا) ان فى الصحيح  
رب القسم مرة الاهل للمحل الإقامة مبرله او طي - ومن - لو صح ان الحكم يسور

مدار العوان المأجود في الدليل موضوعا . حدوث وبقاء . وهو في المقام - المنقسم  
- هذا اخرج وصافه فقدر ل هذا العوان عبور حج اليه لا يصدق عليه عنوان المقسم  
ماله يقصد اقامة عشرة ايام فلا وجه للحكمه بوجوب الانتماء عليه (وثبتا) انه لو كان  
المحل والمحل عليه - محل الاقامة والوصف - امكن الجواب عنه انه كتابي لا يقطع حكمه  
بالاعراض وسبأني بذلك زيادة توضيح اشياء الله تعالى ( اثبت ) ما اعدد بعض  
المصنفين وهو ان الصحيح صريح في ان محل الاقامة يسرلة الوطن اذا سافر عنه  
قصر واذا رجع اليه اتم ولم يلزم بذلك احد وهذا هو دلالة بوجوب كونه مما يرد  
علمه ابي ايمه وانحكيت في المحنة من دلالاته حيث يقع فيما نحن فيه بعد عن  
المدقق العرفي (وفيه) ان معنى الصحيح والله عند الاول من المحتمل ارادته - مذكوره  
في النوافي (ومحصله) انه لا وجب التمسك ار قدم بمكة لصدده اقامه عشرة ايام  
وانما وجب عليه التقصير اذا خرج الى منى لانه يذهب الى عرفات - وهذا اتم الصلاة  
ادار رالبت لان لتمام مكة احب من التقصير - وهذا عليه الانتماء اذا رجع الى منى  
لانه قدم بمكة بطواف الزيارة وكان في عمره الاقامة فيها - بعد افرع من الحج كما يكون  
في الاكثر ومنى من مكة اقل من يريد فبدل الصحيح على ارادة مادون المسافة لانتا في  
عزم الاقامة - فانحن دلالة الصحيح على ذلك

وقد استدلل الشيخ الاعظم له بصحيح (١) ابي ولادع الصادق ع فيمن قصد  
الاقامة وصلى صلاة تامة ثم عدل عن قصد الاقامة - ار كسح حب المدينه وحين  
صليت بها صلاة فريضة واحدة تمام فليس بش ان تقصر حتى تخرج منها بدعوى  
ظهوره في ارادة الخروج الى وطنه - ولائس به كسح الاولى في تقريب دلالة ان  
يقال ظهوره في ارادة الارجاع والمعرفة في مقاس الاقامة وسبأني لذلك زياده توضيح  
ويمكن ان يستدل له ايضا بصحيح (٢) صفوان عن اسحاق بن عمار عن ابي الحسن ع

١- الوثائق - ج ١٨ - من ابواب صلاة المدينة - حديث ١

٢- الوثائق - ج ١٥ - من ابواب صلاة المدينة - حديث ١١

عن أهل مكة إدارا وأعلمهم أسماء الصلاة قرب دح، أجمع حكمة إلى شهر بمسرحهم  
 - فاه وان ورد في من غدا في شهر مردد - الآية اذا ثبت كقولك ذلك وصفه بغير  
 بـ تقرب المتقدم في الصحيح الأول - ثبت في من قصد إقامة عشرة أيام لندم  
 الفصل

و قد استدلل له بعض المعاصرين بتصحيح (١) من جمع من حية به ع  
 عن الرجل يدركه شهره مصاب في - من فسيم الأيام في الحكة - عند صدمه - من (ع)  
 لا حتى يجمع على مائة عشرة - هو - الجمع على مائة عشرة أيام - ما وانه الصلاة - قال  
 وسنة عن الرجل يكون عليه أيام من شهر مصاب وهو مسافر يقضي اقامته في المكان  
 قال (ع) لا حتى يجمع على مائة عشرة أيام (بدعوى) الظاهر - ثوال في - اورد في ك  
 مشقة تحين ان المراد ان المسافر ميقبل المقيم وان حاصر معه لا يقبل ان حاصر فقط  
 ولا حل ذلك - عن حو - والقوم هي حال الإقامة - فيكون حو - ع - الظاهر في الأفراد  
 على ذلك اذا كانت مدة الاقامة عشرة ايام (اقول) ذكر ذلك بعض الرواة استدلالا به - واما  
 الدلالة فلا (ويؤيده) ايضا ادنى وجوب انتم عليه بقرينة مسايسة الحكم والموضوع فانها  
 مشعرة بكون المصمم بمعية حروجه بالاقامة عن عود المسافر - وتسلم الاصحاب  
 على ذلك - فطعية لاقامة بغير حصة لا حكمه - مما لا يكره - بقى في مقدمه فرعن  
 (الأول) انه لو كان مترددا من حين تسمي مسر في المرور بوطه او إقامة عشرة ايام  
 في اثناء المسافة لم يقصر - م - فقا - واحدة المصلحة (وما) هذه المحقق  
 انهم قد ائتمروا - من ان اصاب عر - تنصير المصنف الجرم باقامة العشرة و التردد فيها  
 لا اثر به شرعا من حرج من مر له وهو يريد ان يسير ثمانية فواسح فقد وجب عليه التنصير  
 ما لم يجمع على ان يقيم عشرة ايام فاحدا في التنصير على قصد المسافة مجردا  
 عن اعلم على الإقامة في ان نها لا يعرف على عددها كي يكون التردد في الإقامة  
 مسايف لمحقق شرط التنصير (ضعف) دبعة الحرم باقامة عشرة ايام يكون



لاجل اعتبار قصد المسافة المعينة الملبى مع الحرم للاقامة في اثناء السفر وهذا الملاك  
موجود عليه في ما يورد في الاوامة في اثباتها ايضا كما لا يخفى (عم) ففيه بعد  
في الجواهر من عدم الترخيص - هو القوي

الثاني (ولو قصد المسافة وله على رأسها منزل) ويكون ذلك وضه ويريد  
الاقامة فيه عشرة ايام (قصر في طريقه خاصة) وقد طهر وجهه مما سبق  
(ويشهد به) مصداقيه موثق (١) من تكبير عن الصادق (ع) في ابرحل بحر ح  
من ممره يريد ممر لانه احر او صبغة به احرى - قال (ع) ان كان بينه وبين ممره  
او صبغة اتى يؤم بمدا قصر وان كان دور ذلك اتم

### يعتبر اباحة السفر

اربع من الشروط - وهو الثالث في احسن (اباحة السفر) لو كان عاصبا بسفره  
لم يقصر (بالاحلاف فيه في الحمة وعن غير واحد دعوى الاحصاع عليه ويشهد له  
جملة من النصوص الآتية

وحق القول في المعناه ان السفر الذي يعرض فيه على اقسام خمسة (الاول) ان  
يكون السفر نفسه ومكانه على المسافة حراما - كانهار من تحرف وابق العبد  
وسفر انزوحة بدو اذن اروح وسفر ابوة مع هي الواجد ويحد ذلك (الثاني) ان يكون  
اسفر حراما لكن لا من حيث انه على المسافة بل من جهة انطلاق عبود احر عليه  
كالسفر مع الركوب على اداة المعصونة فان السفر حراما من جهة كونه مقصودا في  
مال الغير لا مكانه على المسافة (الثالث) ان يكون عناية السفر امر محرما كما اذا سافر  
لقتل نفس محترمة او لسرقته او لربا او يحد ذلك (رابع) ان يكون السفر مشتملا على معصية  
وترك واجب كما اذا كان مديونا وسافر مع مظنة اتيان وامكان الاداء في محضر  
دون السفر ويحد ذلك (الخامس) ان يكون السفر ملازما لتعاقب معصية مثل اعبية

وشراب أحمر وغيرهما من المعاصي الواقعة تحت اسم السمر وليس السمر لأجلها  
 أما القسم الأول فظاهر المشهور أنه شبه فيه -وعر- شهيرة اشتد فيه ويشهد  
 للمشهور صحيح (١) عمار بن مروان عن النضر بن (ع) من سمر قصر واقطر إلا أن يكون حلالا  
 سمره إلى صيد أو في معصية الله تعالى أو سولا -يعني- لله في حد عدو أو شهيدة  
 أو سعاية أو ضرر على قوم من المسلمين -فإن- سمر قومه في معصية الله -يكون- سمر  
 بهمة حراما (مضاف إلى أن عطف قوله (ع) أو سولا -يعني- قريظة لا إرادة  
 السمر الذي يكون معصية -بمعنى- تلك التهمة (واحتمال) أن يكون كلمة (في) بمعنى أي  
 أو اللام أو أنسيه فيكون المراد منها ما كان لهية محرمة بخلاف الظاهر لا بصرا إلى  
 الجمع المنة (د) دعوى أن الظاهر من قوله (ع) في معصية الله -كونه- عطف على قوله  
 إلى صيد فيكون أحرا سمره في معصية و ضاهره كون المعصية عبر السمر فإن السمر  
 المعصية عبر السمر في المعصية أي هو من قبل السمر في الحاجة (مقدمة) بأن  
 إرادة السمر متى يكون عليه المعصية من هذه الفترة خلاف الظاهر إذ ذلك يكون  
 سمر في طريق المعصية لأفى المعصية والفرق بين التعبيرين واضح وموثق - (٢) - سماعة  
 ومن سمر قصر الصلاة واقطر إلا أن يكون حلالا مشيعا لسلطان جائر أو حرج إلى صيد  
 -فإن- السمر الذي يتحقق به الشيع ويكفي بهذا التقيد حراما -بمعنى- وقد استدل له بأحد  
 آخر -أحد- -مرسل (٣) أن أي غير عن الصادق (ع) لا يقطر الرجل في شهر رمضان  
 إلا في سبيل حق (واشكى) عليه حتى العلامة رده بأن الظاهر من سبل حق ما يكون  
 ذو السبيل ودون الطريق فحدود نفس السبيل فلا سفيه حرمة النسبة التي -مورد (٤)  
 في التقيد المتضمن أنه يجب عدم المصاحبة لعل أن يتصل به سبيل (وقبه) أنه لعدم  
 إمكان الأخذ بطلانه يحمل على الحكمة لتشريع فلا يتعلق عن مورد (مع) أن السمر

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠- ١٠١- ١٠٢- ١٠٣- ١٠٤- ١٠٥- ١٠٦- ١٠٧- ١٠٨- ١٠٩- ١١٠- ١١١- ١١٢- ١١٣- ١١٤- ١١٥- ١١٦- ١١٧- ١١٨- ١١٩- ١٢٠- ١٢١- ١٢٢- ١٢٣- ١٢٤- ١٢٥- ١٢٦- ١٢٧- ١٢٨- ١٢٩- ١٣٠- ١٣١- ١٣٢- ١٣٣- ١٣٤- ١٣٥- ١٣٦- ١٣٧- ١٣٨- ١٣٩- ١٤٠- ١٤١- ١٤٢- ١٤٣- ١٤٤- ١٤٥- ١٤٦- ١٤٧- ١٤٨- ١٤٩- ١٥٠- ١٥١- ١٥٢- ١٥٣- ١٥٤- ١٥٥- ١٥٦- ١٥٧- ١٥٨- ١٥٩- ١٦٠- ١٦١- ١٦٢- ١٦٣- ١٦٤- ١٦٥- ١٦٦- ١٦٧- ١٦٨- ١٦٩- ١٧٠- ١٧١- ١٧٢- ١٧٣- ١٧٤- ١٧٥- ١٧٦- ١٧٧- ١٧٨- ١٧٩- ١٨٠- ١٨١- ١٨٢- ١٨٣- ١٨٤- ١٨٥- ١٨٦- ١٨٧- ١٨٨- ١٨٩- ١٩٠- ١٩١- ١٩٢- ١٩٣- ١٩٤- ١٩٥- ١٩٦- ١٩٧- ١٩٨- ١٩٩- ٢٠٠- ٢٠١- ٢٠٢- ٢٠٣- ٢٠٤- ٢٠٥- ٢٠٦- ٢٠٧- ٢٠٨- ٢٠٩- ٢١٠- ٢١١- ٢١٢- ٢١٣- ٢١٤- ٢١٥- ٢١٦- ٢١٧- ٢١٨- ٢١٩- ٢٢٠- ٢٢١- ٢٢٢- ٢٢٣- ٢٢٤- ٢٢٥- ٢٢٦- ٢٢٧- ٢٢٨- ٢٢٩- ٢٣٠- ٢٣١- ٢٣٢- ٢٣٣- ٢٣٤- ٢٣٥- ٢٣٦- ٢٣٧- ٢٣٨- ٢٣٩- ٢٤٠- ٢٤١- ٢٤٢- ٢٤٣- ٢٤٤- ٢٤٥- ٢٤٦- ٢٤٧- ٢٤٨- ٢٤٩- ٢٥٠- ٢٥١- ٢٥٢- ٢٥٣- ٢٥٤- ٢٥٥- ٢٥٦- ٢٥٧- ٢٥٨- ٢٥٩- ٢٦٠- ٢٦١- ٢٦٢- ٢٦٣- ٢٦٤- ٢٦٥- ٢٦٦- ٢٦٧- ٢٦٨- ٢٦٩- ٢٧٠- ٢٧١- ٢٧٢- ٢٧٣- ٢٧٤- ٢٧٥- ٢٧٦- ٢٧٧- ٢٧٨- ٢٧٩- ٢٨٠- ٢٨١- ٢٨٢- ٢٨٣- ٢٨٤- ٢٨٥- ٢٨٦- ٢٨٧- ٢٨٨- ٢٨٩- ٢٩٠- ٢٩١- ٢٩٢- ٢٩٣- ٢٩٤- ٢٩٥- ٢٩٦- ٢٩٧- ٢٩٨- ٢٩٩- ٣٠٠- ٣٠١- ٣٠٢- ٣٠٣- ٣٠٤- ٣٠٥- ٣٠٦- ٣٠٧- ٣٠٨- ٣٠٩- ٣١٠- ٣١١- ٣١٢- ٣١٣- ٣١٤- ٣١٥- ٣١٦- ٣١٧- ٣١٨- ٣١٩- ٣٢٠- ٣٢١- ٣٢٢- ٣٢٣- ٣٢٤- ٣٢٥- ٣٢٦- ٣٢٧- ٣٢٨- ٣٢٩- ٣٣٠- ٣٣١- ٣٣٢- ٣٣٣- ٣٣٤- ٣٣٥- ٣٣٦- ٣٣٧- ٣٣٨- ٣٣٩- ٣٤٠- ٣٤١- ٣٤٢- ٣٤٣- ٣٤٤- ٣٤٥- ٣٤٦- ٣٤٧- ٣٤٨- ٣٤٩- ٣٥٠- ٣٥١- ٣٥٢- ٣٥٣- ٣٥٤- ٣٥٥- ٣٥٦- ٣٥٧- ٣٥٨- ٣٥٩- ٣٦٠- ٣٦١- ٣٦٢- ٣٦٣- ٣٦٤- ٣٦٥- ٣٦٦- ٣٦٧- ٣٦٨- ٣٦٩- ٣٧٠- ٣٧١- ٣٧٢- ٣٧٣- ٣٧٤- ٣٧٥- ٣٧٦- ٣٧٧- ٣٧٨- ٣٧٩- ٣٨٠- ٣٨١- ٣٨٢- ٣٨٣- ٣٨٤- ٣٨٥- ٣٨٦- ٣٨٧- ٣٨٨- ٣٨٩- ٣٩٠- ٣٩١- ٣٩٢- ٣٩٣- ٣٩٤- ٣٩٥- ٣٩٦- ٣٩٧- ٣٩٨- ٣٩٩- ٤٠٠- ٤٠١- ٤٠٢- ٤٠٣- ٤٠٤- ٤٠٥- ٤٠٦- ٤٠٧- ٤٠٨- ٤٠٩- ٤١٠- ٤١١- ٤١٢- ٤١٣- ٤١٤- ٤١٥- ٤١٦- ٤١٧- ٤١٨- ٤١٩- ٤٢٠- ٤٢١- ٤٢٢- ٤٢٣- ٤٢٤- ٤٢٥- ٤٢٦- ٤٢٧- ٤٢٨- ٤٢٩- ٤٣٠- ٤٣١- ٤٣٢- ٤٣٣- ٤٣٤- ٤٣٥- ٤٣٦- ٤٣٧- ٤٣٨- ٤٣٩- ٤٤٠- ٤٤١- ٤٤٢- ٤٤٣- ٤٤٤- ٤٤٥- ٤٤٦- ٤٤٧- ٤٤٨- ٤٤٩- ٤٥٠- ٤٥١- ٤٥٢- ٤٥٣- ٤٥٤- ٤٥٥- ٤٥٦- ٤٥٧- ٤٥٨- ٤٥٩- ٤٦٠- ٤٦١- ٤٦٢- ٤٦٣- ٤٦٤- ٤٦٥- ٤٦٦- ٤٦٧- ٤٦٨- ٤٦٩- ٤٧٠- ٤٧١- ٤٧٢- ٤٧٣- ٤٧٤- ٤٧٥- ٤٧٦- ٤٧٧- ٤٧٨- ٤٧٩- ٤٨٠- ٤٨١- ٤٨٢- ٤٨٣- ٤٨٤- ٤٨٥- ٤٨٦- ٤٨٧- ٤٨٨- ٤٨٩- ٤٩٠- ٤٩١- ٤٩٢- ٤٩٣- ٤٩٤- ٤٩٥- ٤٩٦- ٤٩٧- ٤٩٨- ٤٩٩- ٥٠٠- ٥٠١- ٥٠٢- ٥٠٣- ٥٠٤- ٥٠٥- ٥٠٦- ٥٠٧- ٥٠٨- ٥٠٩- ٥١٠- ٥١١- ٥١٢- ٥١٣- ٥١٤- ٥١٥- ٥١٦- ٥١٧- ٥١٨- ٥١٩- ٥٢٠- ٥٢١- ٥٢٢- ٥٢٣- ٥٢٤- ٥٢٥- ٥٢٦- ٥٢٧- ٥٢٨- ٥٢٩- ٥٣٠- ٥٣١- ٥٣٢- ٥٣٣- ٥٣٤- ٥٣٥- ٥٣٦- ٥٣٧- ٥٣٨- ٥٣٩- ٥٤٠- ٥٤١- ٥٤٢- ٥٤٣- ٥٤٤- ٥٤٥- ٥٤٦- ٥٤٧- ٥٤٨- ٥٤٩- ٥٥٠- ٥٥١- ٥٥٢- ٥٥٣- ٥٥٤- ٥٥٥- ٥٥٦- ٥٥٧- ٥٥٨- ٥٥٩- ٥٦٠- ٥٦١- ٥٦٢- ٥٦٣- ٥٦٤- ٥٦٥- ٥٦٦- ٥٦٧- ٥٦٨- ٥٦٩- ٥٧٠- ٥٧١- ٥٧٢- ٥٧٣- ٥٧٤- ٥٧٥- ٥٧٦- ٥٧٧- ٥٧٨- ٥٧٩- ٥٨٠- ٥٨١- ٥٨٢- ٥٨٣- ٥٨٤- ٥٨٥- ٥٨٦- ٥٨٧- ٥٨٨- ٥٨٩- ٥٩٠- ٥٩١- ٥٩٢- ٥٩٣- ٥٩٤- ٥٩٥- ٥٩٦- ٥٩٧- ٥٩٨- ٥٩٩- ٦٠٠- ٦٠١- ٦٠٢- ٦٠٣- ٦٠٤- ٦٠٥- ٦٠٦- ٦٠٧- ٦٠٨- ٦٠٩- ٦١٠- ٦١١- ٦١٢- ٦١٣- ٦١٤- ٦١٥- ٦١٦- ٦١٧- ٦١٨- ٦١٩- ٦٢٠- ٦٢١- ٦٢٢- ٦٢٣- ٦٢٤- ٦٢٥- ٦٢٦- ٦٢٧- ٦٢٨- ٦٢٩- ٦٣٠- ٦٣١- ٦٣٢- ٦٣٣- ٦٣٤- ٦٣٥- ٦٣٦- ٦٣٧- ٦٣٨- ٦٣٩- ٦٤٠- ٦٤١- ٦٤٢- ٦٤٣- ٦٤٤- ٦٤٥- ٦٤٦- ٦٤٧- ٦٤٨- ٦٤٩- ٦٥٠- ٦٥١- ٦٥٢- ٦٥٣- ٦٥٤- ٦٥٥- ٦٥٦- ٦٥٧- ٦٥٨- ٦٥٩- ٦٦٠- ٦٦١- ٦٦٢- ٦٦٣- ٦٦٤- ٦٦٥- ٦٦٦- ٦٦٧- ٦٦٨- ٦٦٩- ٦٧٠- ٦٧١- ٦٧٢- ٦٧٣- ٦٧٤- ٦٧٥- ٦٧٦- ٦٧٧- ٦٧٨- ٦٧٩- ٦٨٠- ٦٨١- ٦٨٢- ٦٨٣- ٦٨٤- ٦٨٥- ٦٨٦- ٦٨٧- ٦٨٨- ٦٨٩- ٦٩٠- ٦٩١- ٦٩٢- ٦٩٣- ٦٩٤- ٦٩٥- ٦٩٦- ٦٩٧- ٦٩٨- ٦٩٩- ٧٠٠- ٧٠١- ٧٠٢- ٧٠٣- ٧٠٤- ٧٠٥- ٧٠٦- ٧٠٧- ٧٠٨- ٧٠٩- ٧١٠- ٧١١- ٧١٢- ٧١٣- ٧١٤- ٧١٥- ٧١٦- ٧١٧- ٧١٨- ٧١٩- ٧٢٠- ٧٢١- ٧٢٢- ٧٢٣- ٧٢٤- ٧٢٥- ٧٢٦- ٧٢٧- ٧٢٨- ٧٢٩- ٧٣٠- ٧٣١- ٧٣٢- ٧٣٣- ٧٣٤- ٧٣٥- ٧٣٦- ٧٣٧- ٧٣٨- ٧٣٩- ٧٤٠- ٧٤١- ٧٤٢- ٧٤٣- ٧٤٤- ٧٤٥- ٧٤٦- ٧٤٧- ٧٤٨- ٧٤٩- ٧٥٠- ٧٥١- ٧٥٢- ٧٥٣- ٧٥٤- ٧٥٥- ٧٥٦- ٧٥٧- ٧٥٨- ٧٥٩- ٧٦٠- ٧٦١- ٧٦٢- ٧٦٣- ٧٦٤- ٧٦٥- ٧٦٦- ٧٦٧- ٧٦٨- ٧٦٩- ٧٧٠- ٧٧١- ٧٧٢- ٧٧٣- ٧٧٤- ٧٧٥- ٧٧٦- ٧٧٧- ٧٧٨- ٧٧٩- ٧٨٠- ٧٨١- ٧٨٢- ٧٨٣- ٧٨٤- ٧٨٥- ٧٨٦- ٧٨٧- ٧٨٨- ٧٨٩- ٧٩٠- ٧٩١- ٧٩٢- ٧٩٣- ٧٩٤- ٧٩٥- ٧٩٦- ٧٩٧- ٧٩٨- ٧٩٩- ٨٠٠- ٨٠١- ٨٠٢- ٨٠٣- ٨٠٤- ٨٠٥- ٨٠٦- ٨٠٧- ٨٠٨- ٨٠٩- ٨١٠- ٨١١- ٨١٢- ٨١٣- ٨١٤- ٨١٥- ٨١٦- ٨١٧- ٨١٨- ٨١٩- ٨٢٠- ٨٢١- ٨٢٢- ٨٢٣- ٨٢٤- ٨٢٥- ٨٢٦- ٨٢٧- ٨٢٨- ٨٢٩- ٨٣٠- ٨٣١- ٨٣٢- ٨٣٣- ٨٣٤- ٨٣٥- ٨٣٦- ٨٣٧- ٨٣٨- ٨٣٩- ٨٤٠- ٨٤١- ٨٤٢- ٨٤٣- ٨٤٤- ٨٤٥- ٨٤٦- ٨٤٧- ٨٤٨- ٨٤٩- ٨٥٠- ٨٥١- ٨٥٢- ٨٥٣- ٨٥٤- ٨٥٥- ٨٥٦- ٨٥٧- ٨٥٨- ٨٥٩- ٨٦٠- ٨٦١- ٨٦٢- ٨٦٣- ٨٦٤- ٨٦٥- ٨٦٦- ٨٦٧- ٨٦٨- ٨٦٩- ٨٧٠- ٨٧١- ٨٧٢- ٨٧٣- ٨٧٤- ٨٧٥- ٨٧٦- ٨٧٧- ٨٧٨- ٨٧٩- ٨٨٠- ٨٨١- ٨٨٢- ٨٨٣- ٨٨٤- ٨٨٥- ٨٨٦- ٨٨٧- ٨٨٨- ٨٨٩- ٨٩٠- ٨٩١- ٨٩٢- ٨٩٣- ٨٩٤- ٨٩٥- ٨٩٦- ٨٩٧- ٨٩٨- ٨٩٩- ٩٠٠- ٩٠١- ٩٠٢- ٩٠٣- ٩٠٤- ٩٠٥- ٩٠٦- ٩٠٧- ٩٠٨- ٩٠٩- ٩١٠- ٩١١- ٩١٢- ٩١٣- ٩١٤- ٩١٥- ٩١٦- ٩١٧- ٩١٨- ٩١٩- ٩٢٠- ٩٢١- ٩٢٢- ٩٢٣- ٩٢٤- ٩٢٥- ٩٢٦- ٩٢٧- ٩٢٨- ٩٢٩- ٩٣٠- ٩٣١- ٩٣٢- ٩٣٣- ٩٣٤- ٩٣٥- ٩٣٦- ٩٣٧- ٩٣٨- ٩٣٩- ٩٤٠- ٩٤١- ٩٤٢- ٩٤٣- ٩٤٤- ٩٤٥- ٩٤٦- ٩٤٧- ٩٤٨- ٩٤٩- ٩٥٠- ٩٥١- ٩٥٢- ٩٥٣- ٩٥٤- ٩٥٥- ٩٥٦- ٩٥٧- ٩٥٨- ٩٥٩- ٩٦٠- ٩٦١- ٩٦٢- ٩٦٣- ٩٦٤- ٩٦٥- ٩٦٦- ٩٦٧- ٩٦٨- ٩٦٩- ٩٧٠- ٩٧١- ٩٧٢- ٩٧٣- ٩٧٤- ٩٧٥- ٩٧٦- ٩٧٧- ٩٧٨- ٩٧٩- ٩٨٠- ٩٨١- ٩٨٢- ٩٨٣- ٩٨٤- ٩٨٥- ٩٨٦- ٩٨٧- ٩٨٨- ٩٨٩- ٩٩٠- ٩٩١- ٩٩٢- ٩٩٣- ٩٩٤- ٩٩٥- ٩٩٦- ٩٩٧- ٩٩٨- ٩٩٩- ١٠٠٠- ١٠٠١- ١٠٠٢- ١٠٠٣- ١٠٠٤- ١٠٠٥- ١٠٠٦- ١٠٠٧- ١٠٠٨- ١٠٠٩- ١٠١٠- ١٠١١- ١٠١٢- ١٠١٣- ١٠١٤- ١٠١٥- ١٠١٦- ١٠١٧- ١٠١٨- ١٠١٩- ١٠٢٠- ١٠٢١- ١٠٢٢- ١٠٢٣- ١٠٢٤- ١٠٢٥- ١٠٢٦- ١٠٢٧- ١٠٢٨- ١٠٢٩- ١٠٣٠- ١٠٣١- ١٠٣٢- ١٠٣٣- ١٠٣٤- ١٠٣٥- ١٠٣٦- ١٠٣٧- ١٠٣٨- ١٠٣٩- ١٠٤٠- ١٠٤١- ١٠٤٢- ١٠٤٣- ١٠٤٤- ١٠٤٥- ١٠٤٦- ١٠٤٧- ١٠٤٨- ١٠٤٩- ١٠٥٠- ١٠٥١- ١٠٥٢- ١٠٥٣- ١٠٥٤- ١٠٥٥- ١٠٥٦- ١٠٥٧- ١٠٥٨- ١٠٥٩- ١٠٦٠- ١٠٦١- ١٠٦٢- ١٠٦٣- ١٠٦٤- ١٠٦٥- ١٠٦٦- ١٠٦٧- ١٠٦٨- ١٠٦٩- ١٠٧٠- ١٠٧١- ١٠٧٢- ١٠٧٣- ١٠٧٤- ١٠٧٥- ١٠٧٦- ١٠٧٧- ١٠٧٨- ١٠٧٩- ١٠٨٠- ١٠٨١- ١٠٨٢- ١٠٨٣- ١٠٨٤- ١٠٨٥- ١٠٨٦- ١٠٨٧- ١٠٨٨- ١٠٨٩- ١٠٩٠- ١٠٩١- ١٠٩٢- ١٠٩٣- ١٠٩٤- ١٠٩٥- ١٠٩٦- ١٠٩٧- ١٠٩٨- ١٠٩٩- ١١٠٠- ١١٠١- ١١٠٢- ١١٠٣- ١١٠٤- ١١٠٥- ١١٠٦- ١١٠٧- ١١٠٨- ١١٠٩- ١١١٠- ١١١١- ١١١٢- ١١١٣- ١١١٤- ١١١٥- ١١١٦- ١١١٧- ١١١٨- ١١١٩- ١١٢٠- ١١٢١- ١١٢٢- ١١٢٣- ١١٢٤- ١١٢٥- ١١٢٦- ١١٢٧- ١١٢٨- ١١٢٩- ١١٣٠- ١١٣١- ١١٣٢- ١١٣٣- ١١٣٤- ١١٣٥- ١١٣٦- ١١٣٧- ١١٣٨- ١١٣٩- ١١٤٠- ١١٤١- ١١٤٢- ١١٤٣- ١١٤٤- ١١٤٥- ١١٤٦- ١١٤٧- ١١٤٨- ١١٤٩- ١١٥٠- ١١٥١- ١١٥٢- ١١٥٣- ١١٥٤- ١١٥٥- ١١٥٦- ١١٥٧- ١١٥٨- ١١٥٩- ١١٦٠- ١١٦١- ١١٦٢- ١١٦٣- ١١٦٤- ١١٦٥- ١١٦٦- ١١٦٧- ١١٦٨- ١١٦٩- ١١٧٠- ١١٧١- ١١٧٢- ١١٧٣- ١١٧٤- ١١٧٥- ١١٧٦- ١١٧٧- ١١٧٨- ١١٧٩- ١١٨٠- ١١٨١- ١١٨٢- ١١٨٣- ١١٨٤- ١١٨٥- ١١٨٦- ١١٨٧- ١١٨٨- ١١٨٩- ١١٩٠- ١١٩١- ١١٩٢- ١١٩٣- ١١٩٤- ١١٩٥- ١١٩٦- ١١٩٧- ١١٩٨- ١١٩٩- ١٢٠٠- ١٢٠١- ١٢٠٢- ١٢٠٣- ١٢٠٤- ١٢٠٥- ١٢٠٦- ١٢٠٧- ١٢٠٨- ١٢٠٩- ١٢١٠- ١٢١١- ١٢١٢- ١٢١٣- ١٢١٤- ١٢١٥- ١٢١٦- ١٢١٧- ١٢١٨- ١٢١٩- ١٢٢٠- ١٢٢١- ١٢٢٢- ١٢٢٣- ١٢٢٤- ١٢٢٥- ١٢٢٦- ١٢٢٧- ١٢٢٨- ١٢٢٩- ١٢٣٠- ١٢٣١- ١٢٣٢- ١٢٣٣- ١٢٣٤- ١٢٣٥- ١٢٣٦- ١٢٣٧- ١٢٣٨- ١٢٣٩- ١٢٤٠- ١٢٤١- ١٢٤٢- ١٢٤٣- ١٢٤٤- ١٢٤٥- ١٢٤٦- ١٢٤٧- ١٢٤٨- ١٢٤٩- ١٢٥٠- ١٢٥١- ١٢٥٢- ١٢٥٣- ١٢٥٤- ١٢٥٥- ١٢٥٦- ١٢٥٧- ١٢٥٨- ١٢٥٩- ١٢٦٠- ١٢٦١- ١٢٦٢- ١٢٦٣- ١٢٦٤- ١٢٦٥- ١٢٦٦- ١٢٦٧- ١٢٦٨- ١٢٦٩- ١٢٧٠- ١٢٧١- ١٢٧٢- ١٢٧٣- ١٢٧٤- ١٢٧٥- ١٢٧٦- ١٢٧٧- ١٢٧٨- ١٢٧٩- ١٢٨٠- ١٢٨١- ١٢٨٢- ١٢٨٣- ١٢٨٤- ١٢٨٥- ١٢٨٦- ١٢٨٧- ١٢٨٨- ١٢٨٩- ١٢٩٠- ١٢٩١- ١٢٩٢- ١٢٩٣- ١٢٩٤- ١٢٩٥- ١٢٩٦- ١٢٩٧- ١٢٩٨- ١٢٩٩- ١٣٠٠- ١٣٠١- ١٣٠٢- ١٣٠٣- ١٣٠٤- ١٣٠٥- ١٣٠٦- ١٣٠٧- ١٣٠٨- ١٣٠٩- ١٣١٠- ١٣١١- ١٣١٢- ١٣١٣- ١٣١٤- ١٣١٥- ١٣١٦- ١٣١٧- ١٣١٨- ١٣١٩- ١٣٢٠- ١٣٢١- ١٣٢٢- ١٣٢٣- ١٣٢٤- ١٣٢٥- ١٣٢٦- ١٣٢٧- ١٣٢٨- ١٣٢٩- ١٣٣٠- ١٣٣١- ١٣٣٢- ١٣٣٣- ١٣٣٤- ١٣٣٥- ١٣٣٦- ١٣٣٧- ١٣٣٨- ١٣٣٩- ١٣٤٠- ١٣٤١- ١٣٤٢- ١٣٤٣- ١٣٤٤- ١٣٤٥- ١٣٤٦- ١٣٤٧- ١٣٤٨- ١٣٤٩- ١٣٥٠- ١٣٥١- ١٣٥٢- ١٣٥٣- ١٣٥٤- ١٣٥٥- ١٣٥٦- ١٣٥٧- ١٣٥٨- ١٣٥٩- ١٣٦٠- ١٣٦١- ١٣٦٢- ١٣٦٣- ١٣٦٤- ١٣٦٥- ١٣٦٦- ١٣٦٧- ١٣٦٨- ١٣٦٩- ١٣٧٠- ١٣٧١- ١٣٧٢- ١٣٧٣- ١٣٧٤- ١٣٧٥- ١٣٧٦- ١٣٧٧- ١٣٧٨- ١٣٧٩- ١٣٨٠- ١٣٨١- ١٣٨٢- ١٣٨٣- ١٣٨٤- ١٣٨

الناظر من كان عليه السير دأطه لانه اثبت موثق (١) عيدين رذارة عن اساق (ع)  
عن الرجل يحرج الى الصيد يقصر او يشق (ع) يتم لانه ليس به سير حتى يدعوى  
المعوم عنه يدل على انه كلما ليس به سير حتى يحجب فيه التمام سواء لم يكن معه  
سائق او كان لعناية محرومة والحوادث عنه ما تقدم في الآداب

و اما القسم الثاني - فالاظهر وجوب اتمام فيه ايضا اللزلة المتعددة في  
القسم الاول فيها باصلاقتها على وجوب التمام في كل شعر كان حراما  
سواء كانت حرمة ما به على عمدة او من جهة تطبق عوارا اخر عليه او وجود  
توحيده لا وجود اخر - فلو ركب دأطه معصونه وسفرا تم في شعره (ودعوى)  
احصا من النصوص ما اذا كان له حراما بما هو شعر - فلا تشمل ما حرم  
اهوان اخر منطوق عليه كما عن المحققين السبكي و اردني (هـ) (السمع) سيما  
مع الجملة من الموارد التي اتموا فيها وجوب التمام وكونها مشمومة مخصوص  
لها فيها التصريح وجوب اتمام في معصونه لانه في كل شعر اقصى بسبب  
حرمة التكميل من جهة كونه مصرا - ومفرا او سمع في الدوسفر ارجوة وجوب  
ادب روحها - من اغلب الموارد التي اتموا فيها وجوب اتمام من قبل السبكي  
فالاظهر وجوب اتمام فيه ايضا

واما القسم الثالث - وهو ما اذا كانت عليه الشعر التي هي فعل احتياري  
بما مباشرة محرمة كما اذا سافر نعل ثمن محرمة او لسرقه فبالظاهر وجوب  
التمام فيه اتماما وشهادة حصة من النصوص المتقدمة بعضها في القسم الاول

و اما القسم الرابع - منه وجوه واغراب (ثالثها) ما في العروة وهو ان يحصل  
من ما اذا كان الشعر لاجل التوصل الى ترك الواجب فيجب التمام وبين ما اذا  
لم يكن كذلك فقصر (رابعها) المتعذر بين ما اذا كان الشعر عنة تامة لتركه مثل  
ما اذا كان ترك الواجب متوقفا على الشعر بحيث لو ترك الشعر تحقق منه

الواجب فهدر - وبين ما يمكن كذا بل كان بحيث يترك لسهر ممكن ترك الواجب - فيجب السهر في الأول دون الثاني أحسنه المحقق السابق ره عني ما سبب إليه

واستند لفقوب وجوب السهر مضطرب هذا سهر حرام فيشمله مدس عني لزوم السهر في السهر المحرم وأوجه في حرمة أمور (الأول) أن ترك السهر مقدمة الواجب ومقدمة الواجب فاسد المستند ترك الواجب معصية لله تعالى فيجب السهر فيه (وفيه) أن ترك أحداهذين ليس مقدمة بحد الآخر (الثاني) ما عن إحدى رده من الإجماع عني أن مستتر المحرم محرم في السهر المستتر بترك الواجب محرم (وفيه) أنه إجماع معصية فلا يكون حجة (الثالث) ما عن قواعد الشهيد ره - من أن قوله تعالى (١) ولأنسوا الذين يدعون من دون الله فيسوا لله الخ يدل على حرمة ما يكون سببا لفعل المحرم - فأنسوا المربور حرام (وفيه أولا) أنه يحتمل اختصاص الآية الشريفة بموردتها كما لا يخفى (وثانيا) أنه يدل على حرمة استسبب الفعل المحرم ولا يرتبط بالاستسبب بل الاستسبب نفسه - واستند بثلاث فعل شيء للوحد أي ترك الواجب معصية لله تعالى فأنسوا المستند لترك الواجب سهر معصية فيجب السهر فيه (وفيه) أنه لو تم هذا هو فيما إذا كان ذلك الفعل عنه ثبابة لترك الواجب لا مطلقا مع أنه لا يتم - إذ الفعل المربور وإن كان يعاقب عليه بملاك العقاب عني المقدمات المبنية كما حقق في محله إلا أنه لا يكون حراما متى يكون السهر معصية لله تعالى وذلك ظهر مدرك القول رابع - فأنسوا وجوب انقصر فيه وإما انقصر الخامس فأنسوا وجوب انقصر فيه مع إجماع في إطلاق أدلة التقصير بعد عدم شمول دليل لمقيد لمثله كما هو واضح

## حكم الرجوع من سفر المعصية

فروع الأول - اشتهور بين الاصحاب على ما سبب اليهم - ان الايات  
عن سفر المعصية اذا كان نفسه مسافرا لا يكون بحكم سفر المعصية بل بقصر فيه  
بمعنى انه يتحقق حكم نفسه ان صاعه قطعة وان معصية فمعصية - وعن المحقق  
انقضى وبعض الاعيان انه يكون بحكم سفر المعصية - وعلى العموم لم يسعد ذلك  
مع عدم التوبة (اقول) انه لا يكون الايات عبر منحوط مستغلا عرف بل بعد  
رجوعه من تنزه سفره الذي يكون معصية او واحدة كذا - اذا رجع مع عدم انقضاء  
في المقصد مدة وم يست - واخرى يكون منحوط بالاستقلال كما اذا تاب و  
رجع او في مدة في المستقل (في الاول) لا بعد انقضاء الحرام لان العود  
يعد جزءاً من سفر المعصية ويؤيده ما ورد (١) من الاخبار ، مدله على من الرجوع  
اشارة الحرجة من بينها دون ادب روحها دهايا واياها مع نهاى الايات في  
طريق الطاعة لا المعصية - وما ورد (٢) من الاخبار المستنبضة في اجر امرائين  
لقبورهم عليهم السلام دهايا ولسا - فانهم يشعرا سعة الايات للذهاب  
وعدم لحاظ الايات مساعلا - وفي الثاني - بقصر الاكلاء من جهة ان رجوعه  
مسافة مستقلة لدى العرف عبر محرمة فلا بد من لعصر فيه - والاخوص في المورد من  
الجمع بل لا يترك في المورد الاول

## يعتبر اباحة السفر ابتداءً واستدامة

التي اباحة السفر كما تكون شرعا في الاشتداء هل تكون شرعا في الاستدامة  
ام لا - وتتميز انقضاء في المقدم انه لا يرفع الكلام في حكم الصلاة حرام الحرم على المعصية

١- لو سافر - ما ٨٠ - من ابواب مقدمات النكاح وادابها

٢- راجع الموضع - ابواب المزارع من كتاب الحج

- و اخرى في حكمها بعدما رجع الى الصاعه - اما المقام الاول - فالكلام فيه يقع في موضعين ( الاول ) فيما اذا عزم على المعصية و قطع الطريق بهذا العزم ( الثاني ) فيما اذا عزم عليها ولكن لم يتلصق بعد بالصرب في الارض

اما الموضوع الاول فلفظه هو انه لا خلاف ولا كلام في انه يتم في تلك الحال و ان كان ما قصده من دون قصد المعصية مساهداً لـ ذلك مقتضي دليل وجوب التمام في سفر المعصية - كان ذلك منذ الافلاك حكم الترحص بخصوص حال غير المعصية - ام كان محضاً لاداة الترحص بخصوص غير سفر المعصية - اما على الاول فواضح - واما على الثاني فلا ان المراد من تقييد الموضوع ليس تقييد اطلاق خصوص المساهة الموحدة لوجوب التصر في امراد تقييد سفر الذي يقصر فيه ولو بعد طي المساهة - وبعد تقييد الموضوع كك لا وجه تنوهم وجوب التصر عليه كما لا يخفى

واما موضوع الثاني - فيه وجوه و اقوال ( الاول ) انه يتم في تلك الحال مطلقاً - احتاره الشيخ الاعظم ره ( الثاني ) انه يقتصر عليها مادام لم يتلصق بالصرب في الارض مطلقاً ( الثالث ) ان تعصبل من قبل قطع المسافة فيجب التمام حين عزم و ليس بعد قطعها فلا يتم - احتاره المحقق الشيخ عليه السلام في مسأله

واستدل الاول شيخ الاعظم ره - به من ( الاول ) انه يعسر في الترحص في سفر كون المعصية من باب سفر المسافر وان كان في حال الوقوف واستوته - لا بهذا هو المستند من الموضوع بعد صفة بعضها بعض - و من قطع الطريق على اللاحق عدل الى المعصية يصدق عليه انه قد تلصق به مستمر الذي ليس بحق لان السابق وان كان سفره مستقلاً من حيث الالاف قد انغصى التلصق به مع فرض اعتداله مستقلاً - كما ان المقدار الباقي لم يتحقق التلصق به في ذي يصبح دعوى التلصق به فعلاً هو المجموع من الماصي و السابق بمحظوف سفر واحد - ولا يحتاج الى سفر بل ( الثاني ) ان المستند من روايه (١) الفصل

الواردة في علة التقصير ان يقصر الصلاة في المغرب لاجل العزم المباح من السفر لا المتقدم فاداعرهم على العصيان وحيث ان السير الواقع بعد هذا ان حين يقصر فيه فكذلك في هذه الحال (اقول) في كلا الوجهين يصر اما الاول (فلا لازم هذا الوجه انه من علم بان سفره المتعلق به قطعاً مساحة وقصبة اخرى منه تقع على وجه اجرام وانقطعها مساحة منه تتبع المسافة لا يقصر في المقصبة المساحة لانه متيسر بالسفر ان ليس بحق (واستحل) اما اجمع بين الادلة فيحصى القوت بان المسافر يقصر . ما لم يسفر المعصية فهي حرام . ليس يسفر المساح يقصر وان كان يعلم بانقلاب سفره الى الحرام فهي الممنوع ما لم يتيسر يسفر الحرام يقصر والعزم على سفر المعصية ليس سفر المعصية (واما الثاني) فلا ايراداً المشار إليها لتدل على ذلك وعلى فرض الدلالة لا يمكن الاجراء به كيف والارم ان شاء على وجوب التقصر على من خرج عن حد السير حتى لا يعرف السفر - ثم عزم عليه وان لم يتيسر بعد بالصر في الارض مع انه لا يقول - احد - وكث لزم الله على وجوب التقصر او الممان في مواضع - يفت به الله .

فالحق ان يقال انه اذا كان ما قطعته قبل العزم على المعصية مسافة يقصر في حال العزم على العصيان لما تقدم من الاستعداد . ان يصر في حال السفر يقصر ما لم يتيسر يسفر المعصية واعزم على سفر المعصية يسفر المعصية . واما ان كان ما قطعته قبل العزم لا تتبع مسافة . لا يقصر بل لا . لا موجب لتصر هوية السفر استباح ومن عزم على العصيان فهو غير ما لو تسفر الموجب يقصر - فيكون هذا الشخص من قبيل من عزم في أثناء المسافة على عدم السفر - فاحدى وجوب عدم عزمه عدم مقتضى وانتفاء ما يوجب القصر (محصل) ان الاظهر هو ان قول الثالث

لورجج الى الطاعة بعد قصد المعصية

واما المقام الثاني - فادعهم على المعصية في الاثناء - ثم رجع الى الطاعة

فان كان مباح من سمره بمقدار المسافة ولو مطلقه - فلا كلام في وجوب القصر عليه  
 - وان لم يكن ساقى نفسه وسافر ولكن كان بمصيبة ماضية من السرقة فهو يجب  
 عليه فيه القصر او الحمام وجهان (وتفصل) انقول في معناه يقضى بتكريم في صور  
 الاولى ما اذا لم يكن سيره الواقع على الاذنة بمقدار المسافة ولكن كان  
 مجموع ذلك وما قطعه على الحرم بمقدارها - كما قد سافر من ممره بقصد الطاعة  
 وسار بهذا بقصد ثلاثة فرائح - ثم عدل الى قصد المعصية فقطع ثلاثة فرائح بهذا القصد  
 - ثم رجع الى الطاعة فصار فرائح - والاصح في هذه الصورة انه لا يقصر (ودلت)  
 لان قطعة المتلصقة بالمعصية حارجه عن موضوع سمر الذي يقصر فيه وعن حكم  
 السمر - كي لا يصح حر وجها تحقق المسافة حوجه بقصر في القطعة المتلصقة بالطاعة  
 - قال في الذي يقصر فيه هو السمر غير سائر اربع حجة للمعصية والوجه في ذلك انه  
 مما يقتضيه اجمع من مذنب على يقصر في السمر - وهذا على اشتراط الطاعة  
 في السمر الذي يقصر فيه - كونه (ب) في صحيح (١) عمدا المتقدم من سافر  
 قصر او فطر الا ان يكون رجلا سمر في صفة - بخلاف غيره - وغيره فلا  
 يقصر لعدم تحقق موضوع القصر (و) مما يقتضيه وجوب القصر في اعراض و  
 انقطعة المتلصقة بالمعصية حارجه عن حكم سمر (٢) احمد - محمد اسباري  
 عن بعض اهل العسكر قد حرج عن بي الحن - (ب) ان صاحب قصد يقصر - دهم على  
 الحادة - عدل عن الحادة انه اذا حرج به قصد - بدعوى - ان المراد  
 من العدول عن الطريق هو العدول عن طريق لطاعته ومن الرجوع اليها هو الرجوع الى  
 الطاعة بعد الخروج عنها (وفيه) اولاهه ضعيف بسند لان اسباري ضعف الحديث  
 فسد المذهب كما عن الحاشي وغيره مصفا الى جهة من روى عنه (وثانيا) انه  
 يحتمل ان يكون المراد به بان حكم من سافر بغير قصد القصر ثم عدل عن الطريق

١. الوسائل - ج ٨ من أبواب صلاة المسافر - حديث ٣

٢. الوسائل - ج ٩ من أبواب صلاة المسافر - حديث ٦



نعمه أو يسره لتصيد كما ذكره الشيخ هـ فذل الحرج على راجح عن الطريق  
نحو ان المعصية لا يحتسب مقدار سيره في الحرج عن الطاعة وعنده فهو احسب  
عن المقام

الثانية ما يدرك ما مضى من الحرج على لاجحه بقصة ما مضى من المسير  
قل العزم على المعصية بقدر المسافة او اكثر - وكذا رجوعه الى الطاعة قبل ان يأس  
بالمعصية - ولا يظهر في هذه الصورة ما ينصرف - وذلك في اداك ما مضى من مسيره  
بقدر المسافة واضح لما عرفت من انه يقصر حتى في حال العزم على المعصية وما ادا  
كان ما مضى اقل من المسافة - فلان عدم ضم ما مضى الى ما مضى لا بد وان يكون  
لاحد امور - ا- من جهة قدسية المعصية وانما عداها - او من جهة اعتبار عدم تحمل  
العزم المذكور - او من جهة اعتبار ما شغص الشغل - وشي منهما يدل عليه دليل فهو  
مسافر يقصر في مسيره - ويكون حرجه - ح- من عزم على قطع المسافة ثم في الاثناء  
عزم على عدم ثم رجع الى قصده الاول فكما ان هذا ينصرف كذا في سقيم

الصورة الثالثة - ما اذا عزم على المعصية في الاثناء وقطع شئ من المسافة ثم  
رجع الى الطاعة - وكذا ما مضى من مسيره مع ما مضى من عزمه على الانحراج لطاعة  
اولا بقدر المسافة - فهل يقصر كما عن اخذ ما مضى والشح والاحتق - وجماعه  
الآخرين - ام لا يقصر ولا يصبه - بقى ما مضى من جهة تحمل سهر المعصية بهما -  
كما هو المنسوب الى المشهور ووجهان : ا- فيهما الاول - لما عرفت في الشرط الثالث  
من انه لا يعتبر الاتصال في المسافة (واستدل) بشي - وجهين (الاول) انصرف  
مطلقات ادله القصر الى ما كانت المسافة غير متعينة بالمعصية التي يحب العزم  
فيها ( وفيه ) انه لو سلم هذا الانصراف فهو بدوي لا يعتمد عليه ( الثاني ) ان  
القطعة التي طويها مع العزم على المعصية تكون من قبل الاداء والاعور على  
الوطئ قاطعة المسير ( وفيه ) ان قاطعتها حاشا الى دليل مقتودر الاصل عندها -  
ولا يظهر انه يقصر ( وما ذكرناه ) ظهر - ان ايراد بعض المعاصرين على

الأمثلة هـ من أن ذويهم يسألون عدل أي المعصية من وجوب التمام وإن قطع مساوات  
لاتلائم مع ذويهم فيها. وعدل أي الطاعة والالتزام على من واحد غير وارد  
لأنه يمكن أن يكون من ذويهم في ذلك العدول أي المعصية - ما حتره من كون  
سهر المعصية خارجا عن موضوع وجوب القصر. وفي هذه المسألة يكون مساها  
عدم اعتبار الاتصال في المسافة بحيث يباين الحد الذي لا يجوز ولا التناهي من الحكمين

### حكم الغاية الملتفة من الطاعة والمعصية

الثالث لو كانت غاية السفر ملتفة من الطاعة والمعصية - فتدبره بقصد مسافة  
معينة بغاية مساحة - أو مسافة أخرى لغاية محترمة - كما إذا سافر من النجف إلى كربلاء  
للزيارة ومن كربلاء إلى همدان لغاية محترمة - وأخرى - بقصد مسافة معينة بها يسير  
أم بصورة الأولى فيظهر أنه لا يسعى التمام في وجوب القصر في المسافة  
الأولى ولتمام في الثانية إذا كان قصده من الأول إلى الثاني بعدد من طريق  
كربلاء فإنه يكون مع سببه ما بين النجف وكربلاء - من أحدهما مساحة والأخرى  
محترمة فيلحقه حكم الصورة الثالثة

وأما الصورة الثالثة - فلا بد أن يكون مقتصر في مسافة - أو مكان - كلاهما  
مستثنين بحيث أولم يكن أحدهما مكان الآخر كما في مسافة - أم كان كل منهما  
جزء الباعث بحيث لو لم يكن الآخر لما كان مقتصر - أم كان مقتصر - أو كان كل منهما  
مقتصرين المستثنى من ذلك أن المقيس من المقتصرين المستثنى من مقتصرين  
أدلة القصر - كون السفر سهر المعصية أي محض التشكك - وفي غير هذه الأمور لا بد من  
الرجوع إلى إطلاق أدلة الترخص (وقد استدل) على وجوب التمام في هذه الصورة  
- بوجوه (منها) ما عن المحقق الثاني رحمه الله وحاصله - أن حرمة السفر مقتضية لوجوب  
التمام وراحته لا تقتضي وجوب القصر بل تكون لا قصاء ومن المعلوم أنه في مورد  
اجتماع المقتضي مع اللامقتضي يكون الحكم مع المقتضي (وفيها) أنه إذا ثبت كون

الحرمة حتى في مثل المقام مفتضة بوجوب الماء ثم ما ذكره واكمل الكلام الا في ذلك والمدعى ان الاستناد من النصوص كونه الحرمة مفتضة فيما اذا كان السفر معصية في سفر المعصية لا مطلقا (ومعها) ما عن المحقق البرقي وهو ان المعيار في لزوم انتظام على ما استناد من تعلله في بعض (١) النصوص بانه غير باطل - ومن البحر (٢) الوارد في السفر فقصدا للصيد الدال على ان من حرج لطلب النصول لا يقصر ولا كرامة - بضمه معصية الحكم والموضوع - كون السير مسيرا باطلا واعاى خلافه - الله جل جلاله وهذا يصدق في المقام (وفيه) ان المراد بالباطل ان كان هو الباطل العرفي فلا ريب في ان السفر لعناية مسحة مقصودة للعقلاء ليس بسيرا باطلا وان صحابه داعي المعصية وان كان المراد الباطل الشرعي فمسبل هذه النصوص من غيرها وقد تقدم حاله (ومعها) ما افاده الاستناد لا عظم في حاشيته سبي العروة - وهو ان السفر بمعايش ليس بمسير حق - فلا يقصر فيه (وفيه) ان المراد من غير حق ليس الا ما لا يكون سفر المعصية والا فلا ريب في عدم اعتبار اريد من ذلك فحال ما تضمن هذه الجملة حال غيره من النصوص فالأظهر بحسب النصوص انه يقصر فيه ولكن الاحوط احتياط لا يترك الجمع من التقصر والتمام - هذا كله فيما اذا لم يكن داعي الطاعة صعبا جدا بحيث لا يستند السفر عرفا الا الى المعصية - والا فلا ريب في انه يتم فيه ولا يخفى وجهه

## حكم الصلاة في سفر الصيد

الرابع المحكى عن جماعة ادخال سفر الصيد لعبر التحارة ولغير قوته وقوت غيابه في سفر المعصية وعن المقدس النجاشي القول بان حرمته وانكار حرمته اشد الانكار (اقول) يقع الكلام في موردين - الاول في حرمته - الثاني في حكم الصلاة فيه اما الاول - فظاهر عدم الدليل على حرمته لان النصوص التي استدل بها

على الحرمة - مصها صعب - له ونقصه الاخر لا يدل على الحرمة - فانه وان نقص  
انه من انهو والناطل وما شابه ذلك لانه قد حفت في الحره لاول من حاشب اعني  
المكسب عدم حرمة كل لهو ونطل - وتماه الكلام في محل الحر  
واما المورد الثاني - فلا خلاف في انه يتم الصلاة فيه في الحرمة - ومنه  
لقول فيه - ان المصوب الواردة في عدم على طوائف - الاولى - مدد على  
وجوب القصر في سفر الصيد مطلقا كصحيح (١) اعني عن مصنف (ع) عن ارحل  
يتصيد فقال ان كان يدور حوله فلا يقصر وان كان يدور الرقت فليقصر - ويحوي  
صحيح (٢) صفوان عن ابي بصير ان المراد بالدوران حوله عدم الخروج من حد  
المسافر ومن تجوز بوقت - ان بعض من يتنقل مسافرا - اشد في مدد على وجوب  
تمامه مطلقا كصحيح (٣) عن احمد بن محمد بن سائر قصر وفطر لان يكون مسافرا  
لي صله ويحوي غيره اشد - مدد على احصاء وجوب تمام بالصيد لهو  
كصحيح (٤) رزاري عن ابي (ع) في حديث من خرج في لهو لا يقصر وموثق (٥)  
ابن بكير عن ابي عماره (ع) عن ارحل يصلي يومين وثلاثة يصلي الصلاة  
- (قار ع) لا الا في ارحل احد في الدين من الصيد - يصير ناطل لا يقصر  
الصلاة فيه ويحوي غيره مدد على روم قصر في الصيد لهوته و  
قوت عنه - كمرسل ٦١ - محمد بن عبد الله بن ابي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت  
له ارحل يخرج الى الصيد مسيرة يوم او يومين (او ثلاثة) بقصر او يتم - فقال ان  
خرج بقوته وقوت عماله فليقصر او يتم وان خرج اطلب بقصو - فلا ولا كرامة  
- الحامه - مدد على انه لا يقصر في الصيد للتحاره وهو ما عن ائمه اترصى  
(٧) واذا كان صله يتحاره فعليه اتمام في الصلاة وانقص في الصوم والمرسل (٨)

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- من بواب صلاة مسافر - حديث ١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩-

٣- بوسائل - ص ٨ - من ابواب صلاة المسافر حديث ٣

٧- المستدرك باب ٧ - من ابواب صلاة المسافر حديث ٢

٨- راجع النهاية والمبسوط والرائز - وعنه

ابن دى رواء اشبح واحكى وان كان السجدة دون الحاجة روى اصحابنا جميعهم  
 ١٠ سم الصلاة ويطهر السجدة وكل سمر التقصير في الصوم وجب تقصير الصلاة  
 فيه الا هذه المسألة فحسب للاجماع عليه السادسة مادى على انه يقصر في  
 سمر الصيد اذا سمر ثلاثة ايام ويشم اذا لم يكن كثر . كحضر (١) ابى بصير  
 عن الصادق ع ع . يس على صاحب الصيد تقصير ثلاثة ايام و اذا جاور  
 الثلاثة لزمه

هذه هي جميع نصوص الب ( اما ) الصائفة الاخيرة فلا غرض الاصحاب  
 عنها وعدم اتمام احد مصمومها سوى الاسكافي لاند من طرحها ( واما ) الخامسة  
 فهي صحيحة سدا ( واما ) الفقه الرضوي فنعدم ثبوت كونه كتاب رواية . كما  
 اشعب اكلام فيه في حاشيتي على احكام لا يعتمد عليه . مع ان المحكى عن  
 كتاب صومه . انظر اذا كان صومه يتحدر فعليه اتمام ( واما ) المرسل فحاشي  
 حاشيته صفا . ابى ان اشهر منه كونه بالافسوى لاند رواية لقوله في ديه للاجماع  
 عليه ادو كن المنقوب رواه كتاب الاوى السليل وروى ان يصح به لا يعتمد عليه ( واما )  
 الطائفة الثالثة والرابعة من الافراد من يجهل بعضها لا يحصى فهم تنقيد ان  
 اطلاق اقيمتهم الاولى ونقد هو . سمر الصيد غير فهو . كتب تنقيد ان اطلاق  
 اطلاقه الثانية ونقد انه . سمر الصيد فهو . فيكون المستفاد . النصوص بعضها  
 ابى بعض . انه يجب اتمام في سمر الصيد فهو . والتقصر في الصيد للتجارة  
 او لقوت ( ولكن ) بما ان اشهور من المتقدمين من الاصحاب انه لا يقصر  
 في سمر الصيد لسجدة وان كان يقصر الصوم فيه . مع . انه لا دليل بهذه الفتوى بل  
 النصوص كما عرفت تدعى خلافها . لا سيما وفي النصوص الصحيحة . لا لازم  
 بين الاطوار والقصر . وهم يقتلون بعدم الافتاء مع عدم الدليل فيعلم انه كان هناك  
 رواية دالة على هذه الفتوى لم تصل اليه . ولا حياض بالجمع بين القصر والتمام

في شهر الصيد للتجارة مما لا يبيح تركه - والله تعالى اعلم

## لو نذر الاتمام في يوم فساقر فيه

الحامس اذ نذر يتم الصلاة في يوم معين او يصوم يوما معينا - وجب عليه الاقامة والوفاء لنذره - ولو خاف وسفر فهل يقصر فيه او يتم - وجهان - استدل بمحقق ابي ردى عني القصر بالموضوع في ذمه - وان قصر على السفر اسفر المباح مع عدم الطر عما يطرأ عليه من جهة الحكم - واجرمه انصر به على مثل هذا السفر ما جازت من قبل حكم السفر وهو روم - يقصر فيه ما حره عموم دليل انصر في الموضوع تخصيص بلا وجه - واد وجب انصر به تقصير - عمومات نذر السفر محرما بكونه موقفا لوجوب المطاق - ولكن لا يمكن احر - دليل لزوم الاتمام في مثل هذا السفر المحرم لان حرمة ما حاث من حال لزوم انصر فلا يمكن - يكون مثل هذه الحرمة موجبة لزوم الاتمام - اقول - بما ان عدم السفر معسر شرعا في اتتم الصلاة والصوم فلا بد ان يتم صلاته او يصوم في يوم معين لا محالة يحل نذره الى نذر شرطه ايضا وهو تركه السفر - ولا ك - نذر باصلا لعدم مشروعية المنذور - ومع تركه السفر يكون لسفر معصية وقد عرفت لزوم الاتمام في شهر المعصية

وهذا الشأن محل الاشكالك - المعروف في النذر - وهو انه اذا وجب لتمام في هذا السفر لا يكون حراما ادلا مشا لحرمة سوى كونه موجبا لموات الواجب - وهو الاتمام - ومع - عدم حرمة نذر فيه انصر فيلزم من حرمة هذا السفر عدم حرمة روم - نذره عدم انا نذره وجه الاحلال - حرمة السفر ليست لاجل وجوب الاتمام بل انما تكون لاحل تركه - ولكن الاقوى وجوب انصر في هذا السفر - وديث لان شرط تمام الصلاة والصوم - هو ترك السفر بل هو الائمة المضادة لسفر محرمة السفر تمتع عني - لا يكون - يستلزم تركه لو وجب حراما - وقد عرفت ضعف المبني (مع) انه يدل على لزوم انصر حذر (١) عبدالله بن حنبل قال سمعت من روى عن ابي عبد الله (ع)

اسأله عن رجل جعل على نفسه بدرصوم محضته بية في رباره ابي عبدالله (ع)  
فقال (ع) يخرج ولا يصوم في الطريق هذا رجع فقصي ذلك وقريب منه غيره

## في حكم كثير السفر

احد من الشروط وهو ( الرابع ) في السفر ( ان لا يكون ) السفر عمدا ولا خلافا  
في هذا الشرط في الحماة - وان احتلت تعابير الموم عن هذا الشرط - فسر المعظم  
بان لا يكون ( سفره اكثر من حصره ) و آخره بان لا يكون كثير السفر - وثالث ما  
عرباه - اني غير ذلك من التعابير - ولكن الموقوف في انصوص اسم هو عوايا  
احدهما عدم كون السفر عملا ( كالملاح والمكاري والراعي والدوي والدي  
لدور في تجارتهم ) وثانيهما ان لا يكون ممن يدور بينه معه - ففي صحيحه ٢٠ رارة  
عن السفر (ع) اربعة فليجب عليهم اسماء في السفر كانوا او حصر المكاري و  
الكري والراعي والاشتغال لانه عملهم - ومنه حران ٢١ اني غير زيادة الملاح  
- وفيه نصي تعين الحكم - لانه عملهم - عدم حصص الحكم بالمدكورين في الحديث  
بل دوران الحكم مدار صدق عنوان كون السفر عملا وفي مصنفه ٢٣ استحق بعد  
الانوار عن الملاحين والاعراب هل عليهم تقصير - قال ٢٤ (ع) لا يوتهم معهم ومرسل (٤)  
سليمان بن حمير الجعفي عن الصادق (ع) الاعراب لا يقصرون وذلك ان مدارهم  
معهم وقريب من هذه النصوص غير هذا والمستفاد من هذه النصوص دوران وجوب التمام  
مدار احد العواين - اما كون السفر عملا - او كونه ممن يتبعه - واسنة بين العواين  
عموم من وجه - لتصادقهما على الدوي الذي وص يستقر فيه في فصل الشتاء ثم يسافر  
عنه في بقية السنة مع بيته واقرار الاول - في التاجر الذي يدور تجارتهم والحاي يدور  
في حيايته وعمرهما - واقرار الثاني - في الدوي الذي ليس له وطن يستقر فيه -  
وليس في النصوص لفظ كثير السفر وما شابهه - وعنه - فلنصدق على شخص كثير السفر

كما يوصد منه اسفار متعددة متوازية من باب الاتفاق ولكن لم يكن السفر عملاً ولم يكن بينهما لا يتم صلته (بوصفه) الموضوع هو واحد الامرين يستند

## في حكم من اتخذ السفر عملاً له في السفر الأول

ثم - لا بد من التنبه على امور «الأول» امر واحد السفر عملاً كما هو اشرفى دواب واستعملها في المكافاة فقد استخرج بها «الموطنة» عليها هل يتم صلاته في سفره الأول - فلا وجه - فتنصى اصطلاح المصنوع الأول فانه يصدق عليه في ذلك السفر ايضاً انه عملة كما هو الشأن في سائر المبادي - مثلاً القلب يصدق على من اتخذه حرفة مع شروعه وهو كذلك غيره «دواب» حصنة «صدوق» هذا العنوان بمجرد اشروع مما لا يسمي بركه - وعنه فتنصى اصطلاح الاخبار انهم في السفر الأول وقد استدل للمول بوجوب المصير منه بوجوه «الأول» لاجتماع على اعتبار اكثر غير الصدقة على سفر الأول بوجوبه انه عرفت «شأن» اعتباراً شكرر في صدق الاتحاد وقد عرفت «الاف» فيه «اشالث» مع المحقق السابق - وهو انه سيأتي ان الاقامة عشرة يوم في وطه مطلق او في غير وطه مع قصد الإقامة في ثمانية من اسفار مائة حكم لا - وهو وجوب الاقامة عليه بعد شروعه في السفر الذي يشاء من الاقامة فداكر هذا حكم السفر بعد الاقامة فثبت ذلك في سفر الأول بعد الشروع في عمل اسفاري بوجبه اولاً انه لو كانت بوجبه فاما هي فيما لو شرع في عمل سفر وهو في بيته ومحل اقامته - ولا تكون فيما لو شرع فيه وهو في سفر كما لو سفر في حر سائر اثراً - وهباً الاسباب هناك وصار مكادراً و صافراً - وثاني - انها لا تتم فاعدم الاقامة عشرة ايام في محل في الاقامة شرط في تمام نصيبه المصنوع وملاكه غير معلوم كي يثبت هذا الحكم في ما قبل الشروع ايضاً فقام «الرابع» ان في جملة (١) من المصنوع قيد الموضوع بالاختلاف وهو



لا يصدق بالسفر الاول (وهو) ان الظاهر منه بقرينة السمر بلقطة (مختلف) بصيغته المصارع  
 ارادة الحرفة الماخوذة في مفهوم الحكرى وبحوه وادابيت عن ذلك فتحمل عليها  
 لاجل العليل به عملهم - ولا ظهر وجوب الحسم في السفر الاول - ثم على فرض اعتبار  
 التكرر هل يجب التكرر مرات في السفر الثالث - ثم في السفر الثاني وجهان سبب  
 على صدق الاختلاف بتكرر مرتين ام بعصر في صدقه التكرر مرات لا يبعد اظهره الاول  
 ثم انه على فرض اعتبار التكرر في صدق الاختلاف هل يعتبر في صدقه الرجوع  
 في كل سفر الى ما خرج عنه من وطء او مقرة - ام يصدق مع انقطاع السفر بما يوجب  
 تمام الصلاة - ام يصدق مع عدم الرجوع الى وطء او مقرة وعدم حدوث ما يوجب  
 اتمام الصلاة كما اذا سافر من الحنف الى كرىلا - ثم احذر دونه الى بغداد وهكذا -  
 وحده اقربها الاول لانه لا يصدق الاختلاف الذي هو بمعنى (آمد وشد) الا بذلك  
 كما لا يخفى - ولكن الذي يسهل الحفظ عدم اعتبار التكرر في صدقه اصلا

الثاني ان في حكمة من الصوص - ان الحكرى اذا حده السير بعصر كصحيح  
 (١) ان - ثم عن احدهما عنده السلام الحكرى والجنب اذا حدهما السير  
 فبقصر او بحوه عره - وعن صدر الكسى والشيخ في انتهاء الاثناء حصوها  
 ولكن المشهور بين الاصحاب شهره عظمه عدم الفرق بين من حده في سفره وغيره حتى  
 ان الشيخ يره في كتبه انصوائية وافقهم في ذلك - ولا حل ذلك لا يعتمد عليها

ثم انهم اختلفوا في امر اذا من حده - سر عنى اقوال (الاول) ما عن انكليسيه  
 والشيخ في انتهاء وهو جعل السربين مرلا واحد (الثاني) ما عن المدارك  
 والحجيرة والحدائق وهو زيادة السير على انقدر المتعارف بحو يحصل منه جهل و  
 مشقة وان لم يبلغ جعل السربين مرلا (الثالث) ما عن اندكرى - وهو انشاء سفر  
 غير صنته (الرابع) ما عن المختلف وهو السفر بعد اقامة عشرة ايام (الخامس) ما عن  
 الرياض وهو قصد المسافة قل تحقق الكثرة (السادس) ما عن بعض امتحارين و

هو قصد المسافة بحسب كمال شعنه في السفر دون المسافة

اقول جمع هذه المعاني خلاف صدر لا يقصر على شيء منه مع عدم الدين  
بالاثنائي - فله يظهر منه بحسب المتصاهم ان معنى فهو اضعاف واستدل للاول  
بمرس (١) عمر بن محمد اجماع والمكاري اذا جرد بهما - فليقتصر فيما  
بين المرلين ونما في السفر - لكن لا بد من الاشارة الى (١) من كان السفر  
عمداً او اشأ سفره احر غير ما هو عمله فله ان يكون من غير شغل - او سبيل يوح  
سفر الذي عمله سفر احر مثل ضروره المكاري ملاحة - او سفر حرفة كمن كان  
شغله كراء الدابة في سفر غير اريدرة ثم كر هافي سفر الرقة واخرى يكون غير سفر  
اشغل - وفي الصورة الاولى يتم في سفره ما عرفت من وجوب اتمامه في سفر الشغل  
مطلقاً - وفي الصورة الثانية يقصر - لان المسافر من الاحبار لا سيما في الملاحظة ما فيها  
من التعجيل بن السفر عنهم - احصاء - حكمه - من ان الذي يكون عملاً للمسافر -  
هو سفر غير ذلك السفر يقصر ويشير اليه صحيح (٢) ان مسهم - ليس على المتأخرين  
في مسهم تقصير - حيث حص الحكم بالهنية (اربع) من كان شغله التردد في  
مدون المسافة كالخطاب لو سافر للمسافة ولو بالخطاب يقصر - لان يظهر  
من الادلة كون الموضوع في هذه الحكم كون السفر اموحاً يقصر الذي هو سفر  
شرعى عملاً له وهذا الشخص لا يكون عمله السفر بل عبءه (وما) عن الموجر الحاوي -  
من وجوب التمام وفي العروة اميل اليه في بعض الفروع (ضعيف)

## ما يعتبر في وجوب التمام على المسافر

الحاجس يعتبر في وجوب التمام على المسافر مور (احدها) صدق كون  
سفر عملاً (الثاني) سوء على المراولة مرة بعد اخرى - لانه مصفاة الى دخل ذلك

١ - الواسئل - ص ١٣ - من ابواب صلاة المسافر حديث ٣

٢ - الواسئل - باب ١١ - من ابواب صلاة المسافر حديث ٤

في عمية السفر - يشهد باعتباره التقييد بالاختلاف في النصوص (الثالث) عدم الإقامة عشرة أيام في أثناء سفره والأفلائيتم في السفر الأول كما ستعرف ولا يعترف شي عريداً على ذلك (وعليه) فلا فرق بين اتحاد السفر خرقته في تمام السنة وبين اتحاده خرقه في بعضها كمن كان عمه أمكراً في الشتاء خاصة (وما) عن الخواهر من احتمال وجوب التقصر في الثاني لأن الغنيص الأول يسمى غيره على أدلة التقصر (عزيم) ادعاء إطلاق أدلة لا وجه للاقتصار على الميقن - وبشر أي ما احتسبناه ما ورد من التمام على الجدي والاشتغال ... على أنه من البدر فإن عديتهما مسافر أم لا تكون في أوقات مخصوصة

فهل يجب اعتبار على الحمدانية الذين يسعون السفر في خصوص أشهر الحج - كما عن الخواهر وفي المروء وغيرهما - أم يجب عليهم التمام - وجهان

قد سئل للأول (بعد) صدق عليه السلام أي صدقها على المروء مرة بعد أخرى على حولا يكون مفرده صويله غير معصده لمن يراون تلك الحرفة أو الصفة وصحيح (١) هشام عن الصادق (ع) أمكروا واحصوا الذي يخضع وليس له ماء يتم الصلاة الحديث فإنه صاهر في خروج الحجاب الذي ليس له إلا سفر واحد في طول السنة عن موضوع النصوص وبمكاشاة (٢) محمد بن حرك إلى أبي الحسن (ع) أن لي حملاً لأولى فوام عليه وست أخرج فيها إلا في طريق مكة لرغبت في الحج أو في البدره أي بعض المواضع فب يجب على إذا ما خرجت معهم أن أعمل أيجب على التقصير في الصلاة والصيام في السفر أو التمام موقع (ع) إذا كنت لا تلتزمها ولا تخرج معها في كل سفر إلا إلى مكة فعليك تقصير وأطارد

١- لونه بن زب ١١ من أبواب صلاة الجمعة في حديث ١

٢- الوسائل - ج ١٢ من أبواب صلاة المسافر حديث ٤

وهي الكل نظر ( اب الاوب ) فلابه و اب اعشر في صدق عمية السفر المروية  
مرة بعد اخرى ولكن لا يعسر تلك ان تكون في سنة واحدة - فمن شعله دث في  
سوات العديدة سيما من هو بعيد عن مكة ادى بكون سفره في اشهر من السنة  
يصدق عليه هذا العوب ( واما اثني ) فلما سيأتي في لام الاتي ( واما لثالث )  
فلا مودة من يس شعله السفر و هذا عبر بحمدنا ربه كما لا يحصى - ولحمد ربه  
يحول صلاتهم في سفر - اذا لم يكن سفرهم دث بعدة من عشرة ايام كما هو  
العالب فيهم والافيقصرون

### اقامة عشرة ايام قاطعة لعملية السفر

الحكمس يعسر في استمرار من شعله السفر على اسمه ان لا يعسر في سنة  
و غيره عشرة ايام و ظهر ان اى حدة نظر احصاف ربه في قوله ( والصابط من  
لا يصم في بلدته عشرة ايام ولو اقام احد هؤلاء ) اي الافراد الذين عملهم السفر  
( في بلدته او بلد عمره عشرة ايام قصر اذا خرج ) بالاحلاف فيه في الحجة  
وعن المدارك هذا شرطه مجموع به في كميات الاصحاب ( ويشهد له مرس (١)  
يوس من عبد رحمان عن الصادق (ع) عن جدنا مكارن الذي يصوم ويتم  
قل (ع) ايما مكارن اقدم في منزله او في بلد الذي يدخه امن من عشرة ايام  
وجب عليه الصيام وانما اذا كان مكان مقامه في منزله او في البلد الذي يدخله  
اكثر من عشرة ايام فعليه التقصير والافطار

ودور عليه نيران اذات الاول به صعب لشد الارسات ( وفيه ) اولاً  
ان المرسل يوس وهو عني ما قبل من اصحاب الاحماع ( وثانياً ) ان الشرح  
روى هذا الخبر عن كتاب نو در احكامه ولم يستثن فمبوب من رويته مثله فهد  
يد على اعتمادهم عليه ( وثالثاً ) ان الاصحاب اعتمدوا عليه و استمسوا به و

عملوا به فلو كان هناك ضعف فهو محذور بالعمل - وبذلك يظهر دفع الاشكال الثاني - وهو ضعف سنده باسماعيل بن مرار - مع ما - اني انه محل وثوق - الثالث - ان صاهره عدم اعتار ليه في لاقمة في عبر سنده وهو محلف لمشهور ، وفيه انه لو سلم ذلك فان كان امتوى المشهور باعتباره داليل فهو لمعبد لاطلاقه والافلا - وسببى الكلام في ذلك الرابع - انه يد على اعتبار اكثر من عشرة ايام وهو بى معنى المدعى ، وفيه ان الصاهر منه عريضة قوله - اقل من عشرة ايام ارادة بعشرة او اكثر - تغير قوله تعالى (١) فان كان سنده فوق الشبهة وهذا التعبير شايع فى الآثار والاشجار

وقد اسند له بروايس احرس - احدهم صحيح (٢) هشام بن الحكم عن الصادق (ع) انه كازى واحمد بن يحيى بن جعفر و ايس له مندم بتم الصلاة ويقصوم شهر رمضان وتقرينه انه يد على ان من له المقدم لا يتم الصلاة وانظر من المقدم انى هو صد السر هو ما يوجب السند من حيث كونه صد السر - وهو فى غير اسنادنا يكون باقمة عشرة ايام و هى اسند و ان كان مطلقا - ولا به يراد به فى المقدم اقامة عشرة - ان (الاول) متبادرة مع عدم الاطلاق فى النص والنتوى (اول الاحكام) على عدم التقصير باقامة مدورها (اولا) السند على اطلاقه يوجب التقصير لكل مكر عدل لتحقيق الاقامة فى الحمد و لو بعض يوم وذلك مما لا يمكن الالتزام به (اولا) بقدر اطلاقه بما فى حر موسى المقدم باقامة العشرة - فيكون الاستناد منه ح ان اقامه لعشرة قاطعة لعمية السر وفيه ) انه محتمل فى الصحيح معيب حر - (الاول) ان المراد به يد فى مفهوم المنكرى عرف - والشاهد على هذا الاحكام عطفه على الاختلاف (الثاني) ان المراد به ان المنكرى والحمد لا يساكنان المسافر بقصره مع عدم اقامة العشرة - بل

هما يتبعان صلاتهما وان لم يصح عشرة ايام - وعني هذين الاحتمالين - هو اجسبي عن  
 الامام ثابتهما رواه (١) عبد الله بن سنان بن رواف الشيعي بسند غير صحيح عن الصادق  
 (ع) انكاره ثم يستمر في مرارته الاحمسة ايام او اقل قصر في سفره بالهار  
 و تم صلاة النفل وعله صبيح شهر رمضان كان كذا في مكة في البلد الذي يذهب  
 به عشرة ايام او اكثر قصر في سفره واضطر و عن الصادق في التغير وابتها في  
 الصحيح هكذا كان كذا في مكة في البلد الذي يذهب به عشرة ايام او اكثر ويصرف  
 ابي مرله ويكون به مقدم عشرة ايام او اكثر قصر في سفره و اضطر (اقول) هذه  
 الرواية على رواية الشيعي فيها و ان كان يدعي استنبوت - الا انها الضعيف سدها  
 و شمس صدره على ما لا يقرب به الاصحاب وهو انفصل عن الصلوات اسهوية  
 و ايسية - لا يعتمد عليها - و ما على رواية الصادق فمن حيث السند لا كلام فيها.  
 واما من حيث الدلالة فصدرها غير معصوم به لما تقدم - و دليلها ثم يعمل به من جهة  
 ظهوره في اشتراط الاقامة في البدايت في وجوب التصريح بكون الاقامة في  
 البلد الذي يذهب اليه في مدة بعد الاصراف اليه مما حليل في وجوب انقصر وهذا مما  
 لم يترجم به احد فلا بد من رد علمها اني قد ثبت صلوات الله عليه وبعده مرسل يونس المتقدم

### القاطع نفس الاقامة وان لم تكن عن قصد

بقي في مقام امور - (الاول) هل القاطع نفس الاقامة احدى رتبة مصنف وان لم  
 تكن عن قصد كما عن السامع و طاهر من تقدم على العاصلين حيث ثبت العقاق  
 عشرة المعنوية - عشرة البدنية الى العاصمين و من تاجر عنهما ابعثهم بعدم ذكر  
 بها فيمن تقدم عليهم - ان تكون العبرة بتحقيق اقامة العشرة الموحدة لانما انصلافة  
 معها - و هي اقامة العشرة في البلد مطلقا - و في غير البلد اذا كانت مع انقصد  
 او بعد انشئ كما هو المسوب الى المشهور - و جهان

يشهد للاول اطلاق مرسل يونس المتقدم

واسند الحديث - بوجه (الاول) - ما عن المحقق الثاني - و هو ان الاقامة

لما كانت مصدر المريد ادخل في مفهومها اعيانه عن قصد - وعنده فالمرسل يدل على ان التقاضع هي الإقامة مادية مطلقا وان كانت في البلد وما تحقق بها الإقامة غير المئوية في البلد لا جامع او شتتج المرح ( وفيه ) ان قيمة العشرة عن قصد في ذات التقاضع لا على احسن غير الإقامة عن عمد - عشرين عشرة ايام - والدليل المبرور لوم فاما يدل على الاول - واحدش هو الثاني ( انش ) - اودد احقق اليردى وهو - الكلام مسوق لـ الإقامة التي يكون له مع شخص وصفت بعملية وتحديدتها بعشرة ايام فيعهم بواسطة تلك التماسه ان الإقامة في تلك المدة في غير مربة مشروطة بما ذكره من وضه حتى يكون اقامته في تلك المدة موجهة لنفسه بما ساقى - امره ان لا يمكن ان يكون الإقامة غير المحرحة عن كونه مسخرة مائة من تحقق الكثرة فيعترفها - وبه والمقصود الى ذلك يرجع ما عن الشهادة والمحضى ( وفيه ) ان الظاهر منه كونه إقامة قطعه بحكمه عمدا - في - ممر بعد الإقامة لاسم موضوع وذلك لعدم المقصود في الحر المحكى - وعه فلا يعمم ان التقاضع هي الإقامة مطلقا - او الإقامة للمحرحة عن كونه مسخرة - فلا بد من اساع ظاهرا الدليل وقد عرفت انه يقتضى الساء على الاول ( الثالث ) - عن الشهد اشانى في برص و امحدث المحضى - وهو الاجماع على عدم اعتبار العشرة التي رددوها في غير البلد ( وفيه ) مصافها انى ما عرفت من انه لم يعلم من حان من تقدم على المحضين الافتاء بذلك - وهذا اجماع مقول لا يمتد عليه - انه يمكن ان يكون - عند المحضين ما تقدم ذكره - فلا يكون اجماعا بعددنا - فلا يظهر كونه اجماعا على اقامة العشرة مطلقا

الذى ان في المرسل وان ذكر المحكى حصة لا ان الظاهر كما هو المشهور رئيس الاصحاب شهره عظمه - عدم اختصاص المحكمه وثبوتها في كل من شعبه السفر من الاصناف المبرورة - وفي الجواهر - بعد اصرح بعدم الاختصاص - بالاحلاف - محقق احده - و ان احتض النص بالاول لعدم معتد الاجماع و القاضع بعدم الفرق بعد ان كان المصاحف عمبه السفر اصطنع حكمها بقادة العشرة

هو و حسن

## كثير السمر يتم في السمر الثاني بعد الاقامة

انما اذا افصح حكمه من كتاب السمر عمده لا فائدة لا كلام في انه ينصر  
 في السمر الاول - ما الكلام في السمر الثاني - وفيه قولان - ذهب عنه بعضهم - أحسن -  
 وسيد المدارك - وصاحب ريبض وصاحب صاوي - وفيه ضرورة وعندها - أي يتم  
 في الثاني - وعن شهاب الدين - وأما السمر الثاني وعنده - هو في السمر في - ستر ثالث  
 و ستر ثلثي - بوجه (٥٥) - لا فائدة يخرج عن موضوعه وجوب  
 السمر بعد الفود أي السمر يكون كسائر السمرات - ستر رابع - يعتبر في  
 وجوب السمر على حدتي - كرر - وجب انكاره - ستر خامس - حتى لا  
 موضوعا وجوب السمر وعنده - وفي في - لا فائدة عن موضوعه وجوب  
 السمر - ان السمر من مرسل ومن كونه - هو من - ستر - لا فائدة (ج)  
 في مقام الجواب انما يمكن اقامه في - العظيمة - في ان الموضوع وجوب السمر  
 مقيد بعده الاقامة في السمر - ستر - لا فائدة - لا كلام في  
 ان موضوع وجوب السمر مقيد بعده الاقامة في السمر في ظاهر الدليل  
 وأما إذا خرج الموضوع او شربا بحكمه - هو في السمر - لا فائدة - راجع  
 الى الموضوع لا محالة - والسمر لكلام - في - لا فائدة - كذا -  
 ستر - لا - والسمر لا بد على ذلك اذا ثبت - لا فائدة - لا فائدة  
 الذي يتم ويصو لا عن حد المكنى مطعنا - لا فائدة (ج) - لا فائدة - لا فائدة  
 على المقيد وغيره - يد على عده حروجه لا فائدة عن ذلك - لا فائدة  
 احسن من هذه جهة تكفي في احكامه بوجوب السمر - لا فائدة - وجوب السمر  
 على من عمده السمر الثاني - لا فائدة اذا كان المحض من محله لا بد من الرجوع الى اصلاقي  
 السمر وفي غير مورد استيقظ (مضاف) - أي - عرف من عدم - لا فائدة - لا فائدة





عن امرين واستدل له بمرس (١) انه عن الصادق (ع) اذا خرجت من مراكب ففصر الى ان تعود اليه حد (٢) على من يعصب عن ابي الحسن (ع) في الرحل سافر في شهر رمضان قال (ع) اذا حدث نفسه في ابدل سافر اطار اذا خرج من مراكبه ولكن الحبرين لشدة وهما وعدم عمل الاصحاب بهما حتى ابن بابويه لعدم صحة النسبة كما قيل - يطرحان ان لم يمكن تقيد اطلاقهما بخصوص المتقدمة والا فالامر اوضح

ثم ان تمسح اسحت في اعمام بالتكتم في امور (الاول) ان العبرة في حد الترخيص هي توارى الحدباء وحدهم الادان - مع كنه هو اظهر من المشهور بين القدماء - ام يكتمى حد الامرس - كما عن المشهور بين المتأخرين - ام يتعن الاول - كما عن الصادق في المتقبح - ام يعصب الشئى كما عن المتقدمين - ام (اقول) نارة يقع الكلام على القوب بشرطه جملة الادان - و توارى البوت - من حيث هما - كما هو مقتضى الجمود على ضوء النصوص و اخرى يقع ان الكلام على القوب ان اشهد هو عدم التجانس ولو وجد جملة الادان و توارى البوت معرفين له - وامرين كذلك الحد من اسعد (امر) على الاول - فبحث ان النصوص على قسمين - قسم تضمن ان امره بحد الادان ومفهومة انه مع عدم انجهاه يتم - وقسم تضمن ان امره بوارى البوت ومفهومة انه يتم مع عدم توارى البوت - وذلك سواء على ظهور الحماية الشرطية في المفهوم كما هو الحق - فلا محالة يقع التماهي بين النصوص - وفي رفع الشك في هي امثبات المعام ذكرها وحوه الاول - رفع الد عن المفهوم فيهم - ونتيجته الاكتفاء حد الامرين - الثاني - ان يقيد احلاق مفهوم كل منهما بمطوى الاحرار اثبات ان يقيد احلاق كل من الشرطين المذكورين في النصيب اثبات امثاله فيكون وجود احدهما كافيا في ثبوت الحراء (الرابع) ان يقيد احلاق كل من الشرطين بتصمامه ابى

١ - لو دل - باب ٧ - من بواب صلاة - سافر حد ٥

٢ - الوسائل - باب ٥ - من بواب من يصح من الصوم حديث ١ - من كتب الصوم

الشرط الآخر فيكون الشرط مجموع الامرين اي حصة الاداء وحصة الجدران  
 ود حبيب وحب اسير و الاعلا و . حتى احدهما ( احاسن ) ان يكون  
 الشرط هو اجتماع من الامرين فكل واحد من الشرطين المذكورين في النصين  
 محقق له ( السادس ) رفع يد عن المتهوم في حضور احدهما واقفه الآخر  
 على متهومه

ام ابوجه الاول - فقد استدل به بان ثبوت المتهوم للنقص الشرطية تابع  
 لثبوت الخصوصية المستتعة له وهي افادة الكلام بحصر ( وحيث ) ان المتهوم  
 نفسه ليس مدلولاً للكلام حتى يعرف فيه بل لابد من انصرف في المطوق بدلالته  
 على تلك الخصوصية - فلا محالة مع التعرض بين دلالة كل مصوق على الثبوت  
 عند الثبوت ودلالة الآخر على الحصر - وما - ان دلالة المطوقين على الثبوت  
 عند الثبوت اقوى من دلالتهم على تلك الخصوصية فستفقد دلالة كل منهما على  
 تلك الخصوصية فلا يستلزم المتهوم له ( لا يثبت ) انه يرفع ويد عن دلالتهم على  
 تلك الخصوصية في بعض احوالها - لا في جميعها ( وانه يمكن ) ان تلك الخصوصية بسيطة فاما  
 ان يؤخذ في المطوق اولاً فاشيع من حذفه في الجملة مما لا يعمل ( وفيه ) ان التقيد  
 ان كان مبرراً - انصرف في الاستعمال كانه هذا الوجه معيول لكن هذا التقيد لا يسلم  
 انصرف فيه بل يوجب انصرف في ارادة الحدى مثلاً وهذا اكرم الله العلماء - ثم - قال  
 لا تكرم ريداً يكون المستعمل فيه في الاول الجميع لا العلماء غير ريد والحاصل  
 اما يوجب انصرف في ارادة الحدى وبسببه يحكم بعدم ارادة تمام المدلول  
 في العام بالارادة الحديثة - وفي المقام كل من المطوقين استعمال فيه وضع  
 له ويدل على الثبوت عند اشوب مع الحصر - الا انه لابد من انصرف في  
 مدلوله الثاني والالتزام بعدم كونه تمامه مراد اجدا واشيع في ذلك المقام  
 بالالتزام بامادة الحصر بالنسبة الى غير هذا المرد مما لا محذور فيه - فتدبر  
 و به دقيق

## في اعتبار الوصول الى حد الترخص

وما اوجه الثاني فيدهم ان مفهوم من المتدخل لا رمية والدلالة عليه  
دلالة عينية والتخصيص في الدلالة بحسب غير مقبول بالحكمة لغني غير قابل  
بالك

وما اوجه جدهم قد استند الى محقق الحراسي رحمه الله في الامور  
المعددة ان هي محدثة لا يمكن ان يكون كل منها مؤثر في انو حد لبروم ارتباط  
بمخاص بين اربعة و معلوم ان كل واحد من هذه - دور واحد من اربعة بالاشي  
منها ان كان - فلا بد من اربعة في كل اثر في حقيقة واحدة دو اشترت  
بين اشترين ( وفيه ) في باب الاحكام بالبيعة من تأثير وعدة حتى  
بحري ذلك ( مع ) ان اوجه من هو كونه اوجه مع شرح الامحال  
بهذا الوجه

وما لوجه السادس فيرد عليه ان لا ربح اضافي - وهو ان يكون  
الشيء كل واحد مع حقوق لآخر - فهو ان يكون له حق في الآخر - وهذا  
انما اشرط صاحبور وهو هذا ما في - وعده وبشرط الآخر - و عليه -  
فوقه يادل مفهوم في حاشية من ماضي من مفهوم لآخر ومقتضى في  
فيورد الامر بين الوجه الثالث وهو نفس الاصل في كل من اشرط من حيث  
العلم في - ووجه رابع وهو انما خلاف كل مفهوم بحسبه في الشرط  
لاخر وبما لآخر - سور - من - في الاصل في - من - في حاشية  
وحيث انما الاصل في - من - في حاشية في حاشية

والاظهر هو الاول والوجه في ركني غني عن مسنده بوجه في كثير من  
مقدمات وهي ان الامر في الكي انما يعمل به في موارد المعارضه هو اذا  
كانت من ركنين فهو ان عديده لا من ملاحظة ان بها منها صرف بمعارضه ثم  
ملاح - مع ان بعد او غير صرفه او ما رفع مدعى انهم بالآخر الذي ليس طرف والمعارضه  
في الاوجه انما تمت المعارضه مثلا داورد ذكره العلماء فيورد لا يجب ان يكون

في عدم بحث - طرف من جهة هو طوبى الاول في المصنفين  
هو رفع اليد عنه حاصه و ان كان توسع افع رخصه برفع اليد عن طهوره في الوجوب  
وحمله على ارادة الاستحباب

والعرفت هذه المقدمة في علم انه في علمه ان انعارض اما يكون  
بين مفهوم كل من القضيتين وبين مقصود الاخرى وكل من الموقوفين احص من  
المفهوم الاخرى فيغير نفسه و لكن حيث انه لا يعقل التصرف في المفهوم  
فانه لم يملك فلا بد من رفع اليد عن المفهوم بمقدار يرتفع به المعارض  
ان يعر و ان يتغير بتغيره و وجهه ان يكون بقصد اصلاح الموقوف او ليعمل للتفقد  
كذلك و وجهه ان يقع اليد عن اصلاح الموقوف الموقوف بعصف بكلمة او - وهو  
وان كان يتبعه الجمع من الا انه لا موجب في التصرف به و ان شئت قلت ان  
انعارضه ان يكون - بل لا كل من الموقوفين معنى و ان عدا شئت وبين اصلاح  
دلالة الاخرى على احصاء - من جميع الامور فلا بد من تمديد اصلاح دلالة  
كل مفهوم على احصاء - لا - الاخرى على شئت عند الثوب و كذا الشبهة ان  
اشئت هو - الامور - معنى بتعدد الاصلاح لعدم ان يعصف بكلمة او - و  
المعارض وان كان - مع جعل الموقوف شئت واحدا وتعدد الاصلاح امقابل  
يعطف بكلمة او الا انه لم يتركه و وجهه ان رفع المعارض به (فحصل)  
ان الارام على هذا الثوب هو لا كلمة - رخصه في شئت و حوب القصر و لكن  
ستعرف تطابق الامرين دائما

و ان على شائي بحق الثوب فيه سوقف على بيان امور (الاول) ان في  
بعض النيات جعل بمصر او يري الشخص و حمانه عن الثوب و الاصحاح انما  
عبروا عنه بتوازي الثوب عنه و وجهه ان صحح ان يري الشخص مكان صغر  
جثته يكون اسرع حقه من الثوب و وجهه ان يري على ما في بعض كلماتهم  
ان الاول يحتاج الى تقدير الانصاف فيثوب - مع - انه لا ياسب جعله ح

امارة المسافر بعض على طبقها (ولكن) انحنى بقاء المصوح منى ما هي عنه من  
 الظهور و بمراد ٤، تو رى الشخص عن هل اسوت الملام لتورى هلهاء  
 (اثنى) - سماع الاد - امر من الاولى منها - سماع لادان بحيث سمير فصوله  
 وحروفه ولا حيرة سماع اهمهمة ومن سماع مراتبه - و يظهر ان المراد به هو  
 سماعه بحيث يمتاز الصوت الاذاني عن غيره لانه المسافر الى الدهن منه فلا يعتبر  
 سمير فصوله فصلا عن حروفه ولا يكفى سماع صوت ما بحيث لا يستر اذنيه لال  
 يستدر ابي الدهن من سماع الاد - بما هو اداك - كما ان تو رى الشخص له  
 مرث - الاب لظهر منه يورى ان صوت عن الشخص بما هم اهل فلا يعتبر  
 تو رى الشخص بما هو جسم ولا يكفى و ربه بحيث لا يستر الرجل عن لمرثة  
 (اثلث) ان هس الامارتين في المقابلة حيث تنطابق تارة وتختلف  
 اخرى من لو كانت مائة احد بهما نفس من الاخرى فهي كلت - بدا - ووكاشا  
 متصفقتين فكث (الرابع) ان سمار فى عين ارائى و اداس مع المتوسط  
 فى الرؤية والسماع لانه سمار المنصرف اليه التقدير (الخامس) ان اعتبر  
 فى الاداب كونه على مرتبة معاد فى ادان ذلك السمار من التقدير ادا كان سمار  
 مختلف الافراد يكون ممتصيا اطلاقه تعين المعاد (السادس) يعتبر كوك الادان  
 فى اخر النام من جهة اسم - مر - ادبى للادان محل معين كى ينصرف الاطلاق  
 اليه وعليه - عامعتبر ما ذكره

ادعوت هذه الامور تعرف انه لا اختلاف بين الامارتين بل هما متطابقتان  
 دائما وانما جعت مع تسهلا للمكيف فلا وجه لملاحظة المعارضة بينهما وانه هل يعتبر  
 حتما عهدها يسكنى وجود واحد بهما غير تحققت احد بهما كفت فى الحكم  
 بالقصر وان سم بحد الاخر (منحصل) ان الاظهر الاكتفاء باحد الامرين على المستكين

## حكم القصر ينقطع بالرجوع الى حد الترخص

الامر اثنى اشهور - الاصحاب شهرة عظيمة ان فى العود عن السفر ينقطع حكم

السر بالوصول الى حد الترحص (وعن) عي و سويه و السد العرقي و ابي  
على انه يقصر في العود ما يدخل مبره (وعن) احدائق حبه الاظهر  
(وعن) امدارك و امدحيرة التحير من القصر و اتمام بعد الوصول  
الى حد الترحص قبل دخول مبره (وعن) المحقق الاردبيبي انه حسن لو وجد  
انقائل به

و اما الموصى او ارده في المقدم فهي على حد تفسير (الاولى) ما يد على  
انقول الاول كصحيح (١) ان سبب المتقدم - اذا كنت في الموضع الذي تسمع  
فيه الادان فاسم و اذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الادان فقصر - و اذا  
قدمت من سرك فمثل ذلك و صحيح (٢) حم - عن الصادق (ع) اذا سمع الادان اتم  
المسافر (الثانية) ما يد على انقول الثاني كصحيح (٣) ابيص عن ابي عبدالله (ع)  
لا يراى المسافر مقصرا حتى يدخل سه و موثق (٤) اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم  
(ع) من الرجل يكون مسافرا ثم يدخل و يقدم و يدخل بوقت الصلاة يتم الصلاة  
ام يكون مقصرا حتى يدخل اهله فان (ع) لا يكون مقصرا حتى يدخل اهله و حوهما  
غيرهما

و قد ذكروا في وجه الجمع امرين (الاول) ان الجمع يقتضى السماع  
التحير (و فيه) ان هذا ليس جمع عرفي (الثاني) ما عن اشعريه من توجيه  
الثانية سحوا لانها في الاولى بان يكون اسراد من الوصول الى البيت الوصول  
الى محل الترحص (وفيه) ان موثق اسحاق غير قابل لهذا التحمل (فالاولى)  
ان يقال ان الطائفة الثانية لاعراض الاصحاب عنها لا يركن اليها (لا يقال) ان  
جماعة اهلوا على طاعتها (فانه يقال) ان اكثرهم من المهاجرين والعرة في الوهن  
والحر دهر اص انقدماء و عملهم - فالمعتمد هي الطائفة الاولى فلا يصح - انه

١ - ٢ - الوارد د - ٦ - من واب صلاة المسافر حديث ٣ - ٧

٣ - ٤ - لو - ثل - د - ٦ - من يوب صلاة احد في حديث ٤ - ٣





الثالث في اعتماد مسند أبي محل لأهامة راجحاً - وهو اشكك في بطلان  
من اطلاق قوله (ح) في صحيح (أ) ان مسند واده قدمت من سفره فمثل ذلك -  
ومن دعوى اختصاصه بموضوع من جهار مسند من اسعرا لا يتحقق الا بالوصول  
الى الوصل - او الرجوع في محل الإقامة وقتئذ - فما جد محل البطلان ولم يقصد  
الاقامة يكون مسافر الاقداً من السفر

اربع فی اعتبار - سید ی  
الاحبار لا یعجب من هذا ولا يعجزون  
فی شأنه النصير

التخيير في الاماكن الاربعه

[illegible][illegible]

۲-۳۔ لکھنؤ۔ ۱۹۵۶ء۔ مکتبۃ المدینہ - حیدرآباد ۱



## المراد من الأماكن الأربعة

- ٤٩٣ -

المساق عوالم الحر عليه وهو خوف الوقوع في خلاف الشقة كسب في ماله هو له (ع) في حس (١) اس الاحتجاج عن أبي الحسن (ع) - كذا ما ومن معنى من الثاني اذا ورد مكة أتممت الصلاة وأسررت من الناس - وبسبب ما عارضه من الصلوات الأربعة بالقصر وخصوص الأربعة - نحو لا يمكن الجمع بينهما قد أشبهه أحواله لمشهور والمخاضة للعامة

ومن العرب ما افاده العلامة طائفة من رده في محكي مصديحه بعد احتجابه تعيين القصر من ان يكون اسماء موافقة لعامة وصدرت نية - والقصر مذهب أكثر الفقهاء المتقدمين - واستند دعواه الأولى - صحيح معذرة المتقدم المتضمن أن الأمر باسم كان لأجل حملهم على النية - واستند دعواه الثانية بحري (٢) على من مهريز و (٣) أبواب من روح المتضمن أو بهما لاشارة فقهاء الأصحاب عليه بالتعدي - والمتضمن مهمال صغائر وان أبي عمرو وجميع الأصحاب كانوا يقصرون (أبواب) يرد على ما ذكره أولاً - ان يصوموا انهم كانوا يرحمة في كبرها على خلاف نية لأخذ الطائفة أشبهه - وقوله (ع) في صحيح اس الاحتجاج المتقدم - كسب اني اذا ورد مكة أتممت الصلاة وأسررت من الناس - و يرد على حري اس مهريز ان دونه صريح في اقصية اسماء - وعلى حري أبواب انه متضمن لكون عملهم على القصر لأمدهم - فالحق في المقدم ما ذكرناه

## المراد من الأماكن الأربعة

ثم انه يقع الكلام في تحديد الأماكن الأربعة التي يحجر فيها الحائض من القصر والتيمم (أقول) ما أحرم من أي حرم الله وحرم رسوله (ص) من المشهور إرادة المسلمين مهمال أي مكة والمدن - وعن الحلبي احتصاص الحكم بالمسحدين

١ - ٢ - أبواب - ٢٥ - ان سجدة الميم - حدث - ٤ - ٦

٣ - المسند - ١٨ - من نواف صلاة الميم - حدث - ٣

(وعن الشيخ ثوب حكمة في حكم من التمسح بها في وقت ركعتيه حكمة  
فراسخ

ومشأ الخلاف خلافه في بعضه قد عرفت من قبله في بعضه حكمة  
واعلمة ومعهذا في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه  
بشأنه لا يجد من بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه  
في بعضه في بعضه (وعنه) في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه  
استحب له فلا مانع من (أحد) خلافه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه  
ومعنا في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه  
في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه  
مهرير في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه  
قدس (ح) مكتوبه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه  
واما ما ذكرنا في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه

ويكن عن جماعة منهم المتخصص في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
نكوة من غير اختصاص بمسجد أو مسجد أو مسجد أو مسجد أو مسجد أو مسجد  
انقضى عن أبي الحسن (ع) أنه صلى الله عليه وسلم في الحرم في كذا في كذا في كذا  
الحسين ووقية أنه صلى الله عليه وسلم في الحرم في كذا في كذا في كذا في كذا  
على أنه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
كما في صحيح ٢١، جاء في عن الصادق (ع) من يخرج من مكة إلى مكة في  
أربعة مواطن حرمته: وحرمه في مكة وحرمه في مكة وحرمه في مكة وحرمه في مكة  
وحرمه في مكة وحرمه في مكة وحرمه في مكة وحرمه في مكة وحرمه في مكة  
١٣ على أن الكوفة حرم أمير المؤمنين (ع) (وفيه) أنه صلى الله عليه وسلم في مكة  
نصبت

٢١- وفيه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

٣- في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

[illegible][illegible]

وعليك بالتكبير الى اربع حتى يصير الى رب الحائز - الى ان قد تم احط عشر  
خطوه ثم قبل الحائز كثر من عشر خطوات انهم الا يشاء ان لا ظهور له  
في اتصال رب الحائز - فلا يستند منه لان الحائز ليس ربه من ما شمل على  
المحصرة شريطة وعي ذلك فلا بد من لا يصار على المنس وهو يسمى الاخر ما عسى  
الحصرة شريطة

## لوصلى المسافر تماما

الثاني (ولواتهم) المسافر مع استكمال الشرائط احتقده لقصر (في عمرها) اي  
غير المواطن الاربعه فان كان يكون عن عمد او عن جهل او عن سبيل - وهبها مقامات  
الاول لواتهم في موضع لقصر (عمدا) وعن علم (اعاد) في الوقت ودرجه لا خلاف  
فيه (وشهد به) مصادق ان ذلك مما يشهده القاعدة لمحاكمة الماتى به بظاهر  
به مع عدم الدليل على لاجراء حصه من النصوص كصحح رارة ومحمد بن  
مسلم - قل لا يبيحهم وعاد حل صبي في امرار بها بعد اهل وعه ان كان  
قرأت عليه به التفسير وسرت له قصص اربعه اعداد وان لم يكن قرأت عليه ولم يعلمها  
فلا اعدده عليه - وامراد بقراءة آية التفسير وتفسيره به بقرينة قوله وعه في ديله  
ولم يعلمها - اراده اعلم بحكم القصر وبحوه غيره - واما النصوص المفصلة (٢) بين  
لوقت وحارجه فهي ظاهرة في غير العلم بعدم كفايتها عليه

المقدم اثبت - لواتهم في موضع القصر جهلا (و) محض انقول فيه ان (الجاهل)  
اما ان يكون جاهلا بالحكم بان لم يشمت اصلا الى ان يحسب يجب عليه القصر  
واما ان يكون مبرر في ذلك - ان يكون جاهلا بالموضوع مع علمه بالحكم كما اد  
اعتقده عدم كون مقصده مساوقا وان يكون جاهلا ببعض الحصصات مثل ان  
المسافر في اربعة فراسخ مع وصل الرجوع يوجب القصر - فان كان جاهلا بالحكم  
(لا يعلم) في الوقت ولا في حارجه كما هو المشهور شهره عظيمة لصحيح رارة

ومحمد المتقدم والمحضر المعلوم مادل على مطية الرادة

وفي المقام فولان الحران احدهما ماعن العمالي وهو انه يعيد مطية و  
استند له بمعموم (١) مادل على مطية الرادة وما مروى (٢) عن الحصول ومن  
ثم يقصر في السفر ثم تحرر صلاته لانه قد راد في فرض الله عز وجل و يصحح (٣) ٣  
الحسن عن الصادق ع اقل - فنتله صبب انصر اربع وكعب واما في سفر قال  
دع - اعد - ولكن - دعلى الكران اصحح المتقدمه احص منها وتقدم عليها ووعى  
ان النسبة بينه وبين صحيح الحلبي عموم - وجه لاحتصاص صحيح الحسن بقوله  
انصر - فبإسقاط مددومه ان لظا هر عدم الاحتصاصية لانصر وان انصر درهم  
جهة وقوع الانسلا بها او من باب احداث والمراد اثبات الصلاة اربعة تمام  
في السفر - مع انه يوسلم الاحتصاص لارب في اظهره الصحيح في دلالة  
على عدم وجوب الاعادة على الحاصل

ثانيهما ماعن الحلبي والاسكافي وهو انه يعيد في الوقت دون خارج  
واستند له بصحيح (٤) انصر عن عبد الله ع عن حلبي وهو مذهب  
فانتم الصلاة قبل دفعه ان كان في وقت فبعد وان كان في وقت فقبله فلا وفيه  
انه لو سمع كونه النسبة من هذا الصحيح وسر صحيح زرارة ومحمد المتقدم عموم  
من وجه واعترض انظر عما قيل من ظهوره في النسي - لا يعنى النسي في تقديم  
صحيح زرارة لان حمته على اعادة عدم وجوب - الاعادة في خارج الوقت اعد  
من حمل هذا الصحيح على غير الحاصل اي النسي - و دث و جهين (الاول)  
ان لارمه كونه متعرضا بخصوص حكم خارج الوقت دون داخله وجو كما ترى  
(الثاني) ان اطلاق لفظة الاعادة على القضاء خاصة خلاف المتعارف - وبعبارة  
اخرى - انها ظاهرة في الاداء وان كانت تطلق على القضاء ايضا - وعليه

١ الوسائل ج ١٩ - من ابواب الحل لواقع في الصلاة حديث ٢

٢ - ٣ - ٤ الوسائل - ج ١٧ - من ابواب صلاة المصلي حديث ٨ - ٦ - ١

فيقدم صحيح زرارة ويحمل صحيح العيص على خصوص أساسي - وان كان مترددا  
 فيحكمه حكم العالم لعدم شمول مدله على عدم اعادة احدها - وان كان الجاهل  
 جاهلا بالموضوع - ففي وجوب الاعادة او الفحص عليه وعدمه وجهان - اقويهما  
 الاول كما هو مقتضى انقاعده و طلاق صحيح الخطي المنقذ و صدر صحيح  
 زرارة - وقد استدل بشي يوحوه ( منها ) ان اطلاق دليل صحيح زرارة و محمد  
 يشمل ( وفيه ) ان قوله ( ع ) فيه - وان لم يكن قرأت عليه ولم يعمها - صدر  
 في الجهل باصل الحكم كما لا يخفى ( ومنها ) ان من الاحراء في مورد الجهل  
 بالحكم ان يرد ذلك مداره على الجهل الموجود في المقام ، وفيه ، ان هذه  
 غير ثابت ( ومنها ) ان احراز الموضوع في امثله انقضاء الذي فوض الى المتكفل  
 موضوعي لا يترتب عليه فلا بد من البناء على الصحة في المقام ( وفيه ) ان  
 الظاهر كون الاحراز طريقا محضا للموضوع ( ومنها ) ان موافقة الامر الظهري  
 تقتضي الاحراء ( وفيه ) ما حقق في محله من عدم اداء المحكم الظهري عن  
 الواقع ( فنخلص ) ان لا يظهر وجه الاعادة او الفحص - و قد ثبت كنه مظهر حكم  
 ما لو كان جاهلا ببعض خصوصيات حكمه - ان الظاهر من صحيح زرارة  
 ان يقدم ارادة العالم باصل وجوب انفصال العلم بجميع خصوصيات احكامه - وان  
 قلت ، ان مقتضى اطلاق صحيح العيص ، بتقديم الشامل منه ، رديين الاخيرين عدم  
 وجوب الفحص لو علم بعد مضي الوقت وقتا مضى الى ما قبل من احتصاصه  
 باساسي وقويده سابقا - انه لو منعه عموم له لغير اساسي تكون اساسه يهين صحيح  
 زرارة عموما من وجه فيتناقض اطلاقهما ويرجع الى ما يقتضيه القاعدة ( ٤ ) قد  
 عرفت انه الاعادة او الفحص

## لواتم المسافر نسيانا

المقام الثالث في (الناسي) هل يصلي تمام ناسيا للمصر (يعيد في الوقت) (ولا)



يجب عليه القضاء إذا كان التذكر في (حارجه) كما هو المشهور وعن غير واحد دعوى الإجماع عليه (ويشهد به) جملة من الخصوص كصحيح أبي بصير المتقدم الذي عرفت اختصاصه به - سي وحبر (١) أبي بصير عن الصادق (ع) عن الرجل يسي فيصلي - ثم أربع ركعات - ع. أ. ب. ذكر في ذلك اليوم فسدوا - ثم يذكر حتى يمضي ذلك اليوم فلا عدة عليه وطهر أجوابه بنفسه وإن كان اختصاص الحكم بالطهرين لأخصاص اليوم - إنهار إلا أنه لعدم القول بالصل ولا صلاحي التوالف وصحيح أبي بصير يحمل اليوم على إرادة الوقت - فحمل الحكم بعشاء أيضا - و ما دأب على أن المسافر إذا أتم أعداد الشامل بإطلاقه - سي (كصحيح) الجلي المتقدم - بعيد إطلاقه بهذه الخصوص

ثم أنه وقع الخلاف في حكم سي الحكم وأنه هل يكون كمناسي أسهر فيعيد في الوقت - ح. ح. - أم كمناسي الحكم فلا يعد مظف أم هو كمناسي فيعيد كمناسي - والأصح الأول لإطلاق الشئ وأجوابه في حبر أبي بصير (ودعوى) انصرافه إلى بيان الموضوع مجموعة - إلا ما مشأه - سوى العنة غير الموحدة للانصراف (وأضعف) من ذلك دعوى أن المتقش من النص وأدعوى هو سيب الموضوع

بهي في المقام - وهو أنه لو قصر من وطبقته المقام - فهي غير صورة الجهل بعيد في الوقت و حارجه كما هو متبني الأعداء ولا دليل على الإجماع عليها - وأما في صورة الجهل فمقتضى بعض الخصوص عدم وجوب الأعداد أو التمسك عليه وهو صحيح (٢) منصور عن الصادق (ع) إذا أتيت بده فزعت المدة عشرة أيام فاتم الصلاة وإن تركه جاهلا فليس عليه إعادة - وأورد عليه أعراض المشهور عنه - ولكن - لم ثبت ذلك لأن مجرد عدم العرض محصونه لا يدل على الأعراض الموهرة والاحتياط منسب المجدة

## العبرة بحال الاداء لاحال الوجوب

الثالث (وإن سافر بعد دخول الوقت قصر مع بقاء الوقت) اعتباراً بحال  
الاداء كما عن المصنف وابن ادريس والسيد وابن مابويه وكثير من المنحصرين بل  
هو المنحصرين اي المشهورين وعن السرايزر الاحماع عليه وعن الصدوق و نعماني وجماعة  
من تاجرهم انهم اعتبروا بحال الوجوب وعن الشيخ في اختلافه تنحصر بينهما  
وعن الشيخ في النهاية والصدوق في النقيض انه يتم في اسعة ويقتصر في تضيق - ومثلاً  
الاجتلاف باختلاف النصوص واختلاف الاقطار في الجمع بينهما وبدل على ان العبرة بحال  
الاداء جملة من النصوص (كصحيح ١) استعمل من حذر في وقت لا في غير الله تعالى ويدخل  
على وقت الصلاة وانما في اسرها فلا يصلي حتى ادخل على قصر وعرض و تم للصلاة  
قلت قد حل على وقت الصلاة وانما في اهلي اريد اسرها فلا يصلي حتى اخرج فقال  
«ع» فصل وقصر فان لم تكن فقد حانفت والله رسول الله صلى الله عليه وآله وهو عورة - و  
يشهد نكوب العبرة بحال الوجوب حصة اخرى من الاحكام (كصحيح ٢) محمد  
بن مسلم عن الصادق «ع» عن نوح بن بدخل من سهره وقد دخل وقت الصلاة وهو  
في الطريق فقال «ع» يصلي ركعتين وب يخرج اي سهره وقد دخل وقت الصلاة  
فليصل اربعاً (صحيح ٣) رواية عن احمد بن محمد بن عليهما السلام - ان دخل على الرجل  
وقت صلاة وهو مقبض ثم سافر صلى تلك الصلاة التي دخل وقتها عليه وهو مقبض  
اربع ركعت في سهره - وهو ما عبرهما

وقد ذكرنا في مقام الجمع بينهما وجوهاً الاول «ع» ان المصنف رآه في  
الذكر وهو حمل الاولى على ما لو خرج بعد الزوال قبل ان يصلي ركعتين لصلاة  
والصلاة تامة «ع» ان قوله «ع» في صحيح ابن حبان فلا يصلي حتى يخرج - ظهر  
في صورة تمكنه من الاتيان بها تمام «ع» انه تصرف في اعنائتين ثلاث هذه الثانية

واعن الشيخ من حمل الاولى على الاستصحاب والثانية على الاحراء وانظر اهراب مراده مادكره في محكي الخلاف من الالتزام بالتحجير مع افضلية المقصر وفيه مصاف الى كونه جمعا عينا بانه صحيح اسم عيل امتنع من انه لو لم يقصر فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤكدا ذلك بالقسم والثالث ما عن الصادق و الشيخ في النهاية وهو حمل الاولى على صورة سعة الوقت والثانية على صيقه وفيه مصافا ابي كونه جمعا غير عرفي ياتي عنه كثير من احبار الباب كما يظهر لمن لاحظها فالظاهر انهما متعارضان لا يمكن الجمع بينهما فلان من ارجوع الى المرحجات وهي تقتضي تقديم الاولى لاشهريتها ووافقتها لعموم مادل على وجوب المقصر على المسافر ومخالفتها لعمامة - وعنى هذا الاتصال لسنة ابي ما قبل من الساء على التحجير - معنى التحجير في المسألة الاصلية فانه اما يكون مع عدم المرجح لاحد المتعارضين - فالاقوى تعين المقصر عليه

(و) مما ذكرناه ظهر انه (لو دخل من السفر بعدد حول الوقت اتم) لما تقدم من تعارض النصوص وان ابر حبيح مع مادل على ان المعرة بحال الاداء وقد استشهد بالتحجير في هذا الفرع صاحبنا ابي مائدم بصحيح واهلنا من حارم عن الصادق (ع) اذا كان في سفر فدخل عليه وقت الصلاة قبل ان يدخل اهله فصار حتى يدخل اهله فدخل قصر و ان شاء اتم والائتمام احب الى وفيه مصافا الى عدم عمل الاصحاب به في مورد - ومعارضته بصحيح اسماعيل المتقدم الذي عرفت صراحته في تحتم الاتمام في هذا الفرع انه يحتمل ان يكون المراد بالتحجير بين ابي بصير في الطريق قصر او بين ان يدخل اهله فيصلي تماما كما هو صريح صحيح محمد بن مسلم

واستدل لقولنا بالتفصيل المتقدم في الفرع السابق - بموثق (٢) استحقاق عن ابي الحسن (ع) في الرحل بعدد من سفره في وقت الصلاة ان كان لا يخاف فوت الوقت

ويتم و - كان يحذف حروف ابوت فليقصر ( وفه ) مضافا الى اداء حصة من  
بخصوص عن هذا لتحمل كذا تقدم انه يحمل ان يكون المراد به - ان كان في  
سعة فليحذف ويتم - و ان كان يحذف الحقيق فليقصر في الطريق ( محصل ) ان  
الاطهر ان العرة بحال الاداء مطلقا

## فصل في قواطع السفر

المصل ثلاث في قواطع السفر موضوعا وحكم - وهي امور - حذف موضع  
- قال مرور عليه قطع - مر وموجب - مضاف - فيه - ويحتج في العود الى القصر  
أصله - مضافة جديدة - كما تقدم تفصيله في الفصل الاول  
والكلام في مضاف - في اقسام بوطن - في - لأصحاب رسول الله  
عليه - قسموه في ثلاثة - م - اصى - واحدا - وشرعى - فلا تسمن النكاح في  
مواضع ثلاثة  
الاول في اوطن الاصل والى والمراد به محل الذي كان محله ومحل - مائة و  
قراهم - حيث يساويه وحذف البوطن على هذا مما لا ريب فيه

## الوطن العرفي

يشي في اوطن الاتحادى والمراد به المحل الذي احده وجب وهو وجوب  
الانعام في هذا الموضع كبقية - اما هو ( بصل ) الحاضر عليه وهو مقياس للمسافر  
الماحود في ادله القصر فيكون - قد سجد - مدل على وجوب التمام ( وليس بوصول )  
الخاصة الدالة على ان احدا في تمام على الاستطاعة كصحيح (١) الحسن عن الصادق  
ع - في ارض يسافر يجر بمنزله في الطريق من الصلاة او يقصر قال (ع) يقصر اما  
هو الامر - الذي توطئه وصحيح (٢) على بن يقطين عن ابي الحسن (ع) فيمن به صبيح (ع) و

٢٠١ - ابوسائل - ب ١٤ - من بواب صلاة - ج - فر - حدث - ٨ - ١٠ - لكن روى

مسار . كل منزل من منازل الاستوطنة فحسب فيه انحصار وبحرهما غيرهما (واما من)  
من الاحبار على ان الواجب على اهل كل بلد اسماء فيه كموثق (١) اسحق عن  
اهل مكة اذا داروا اعيانهم اسماء الصلاة - من (ع) نعم - وبحره غير اهل احد  
محلا وحده يصدق عليه عرفا انه من اهل ذلك المحل

ثم انه قد استدل بحجوب الاسم بوجهين اخرين (احدهما) حوائف من انصوص  
- منها مدد على ان من دخل ارضه يتم - كصحيح - اسماعيل المتقدم - يدخل على  
وقت الصلاة وان في اسمه فلا يصح حتى يدخل على اهله ففاز من واثم الصلاة وبحره  
(ومنها) (٢) ورد في حداد رحمن من اعتبار الست والاهل وما مثل ذلك (ومنها) (٣) ورد في  
من سفر بعد دخول الوقت وهو عداة وام يصل (ومنها) (٤) ورد في عنة انصهر (ولكن)  
يرد على اجمع انها وردة في مئة بين احكام اخره من وطيفة الداخل في الوطن بعد  
دخول الوقت - ووطيفة الخارج عنه بعده و حد انرحص - فلا وحده بلحسب  
اعلاقها في المقام

اشياء - انه لو لم يكن الوطن العرفي معتبرا - لره ان يكون غالب الناس مسافرين  
مقصرين في جميع اوقنتهم من يوم تولد لهم الى ان يموتوا وهو يدعي انطلاق  
(و فيه) انه ان اريد به بروه للعصر على الخارج عن الوطن العرفي المار عليه  
من دون قصد اقامة عشرة ايام في الضرورى ان هذا قلل المصداق لا يترتب  
محدور على الاسرام بحجوب انصهر عليه - وان اريد به استلزامه للعصر على  
من اقام فيه فالملازمة فاسده فان اعاد قاصدون للاقامة عشرة ايام في اوطانهم  
العرفية (فالصحيح) مادكرناه

١- ٢. واثم - ٦ من ابواب صلاة المسافرين حديث ٦ -

٣- الوسائل - باب ٢١ - من ابواب صلاة المسافرين

٤- الوسائل باب ٢ - من ابواب صلاة المسافرين

ثم انه وقع انكلام في المقام في جهب (الاولى) انه بعد ما لاربت  
في به لا يعتبر في الوطن الاصلى حصول ملك له فيه والارم القصر على كثير  
من المتوطنين الذين لامت بهم في اوطانهم و هو يذهبى الطلان - هل يمسر  
ذلك في الوطن الاتخاذى - ام يعتبر وجود مرب محض به ولو عبر اختصاص  
الملكىة - ام لا يعتبر شىء مهمما - وحوه ثالثها المشهور بين الاصحاب بل عن  
الجواهر على خلافه - و شهداه اطلاق لادلة (واستد) لاعبار حصول  
الملك له بصحيح ١١٠ ان ربيع عن ارض (ع) عن الرحمن بقصر في صبيعه فقال  
(ع) لاسم ما لم يو معام عشرة اسم الا ان يكون به فيها مرب يستوطنه - فقلت  
ما الاستيطان فقال (ع) ان يكون له فيها مرب يقيم فيه سنة اشهر فدا كان كك  
ينم فيها منى دحمها (وفيه) ان لسر اولا وصف بالاستيطان فيكون هذا ايه ان  
ذكر الممر في ممر الاستيطان اسم هو للمهد ذكر الإقامة فيكون حاصل  
الجواب ان استيطان المنزل انما هو الإقامة فيه ستة اشهر

الثانية - هل يمر لافمة سنة اشهر كما عن طاهر المحقق في كتابه  
و الشهيدان في الذكرى و ابروصة واكثر من ناجر عنهما - ام لا يعتبر ذلك و  
اسم يعتبر لافمة فيه بمقدار صدق انه وضع عرفا كما في العروة وغيرها - ام  
يكفى مجرد الية كما عن الشيخ لا كرم في بعه اطلاق وعن الجواهر انه لا يخلو  
عن قوة - وحوه قد استدل للار (بصحيح) ان ربيع المتقدم بتقريب انه ممر (ع)  
فيه مطلق الاستيطان الزمر في الروايات واهم اربعة (وبما) عن الذكرى  
من ان لافمة الاشراط لمحقق الاستيطان الشرعى مع العرفى (و بما)  
عن الممر من ان الاستيطان على هذا اربعة ادا كان ممر مع ذلك فمع  
عده اولى وفي انكل بطر (ام لاوب) فلا لاستئلا به يتوقف على ان يكون  
يقيم - بمعنى الماصى - وسترى ما في ذلك فينتظر (واما الثانى) فلانه لا يلزم

لتحقق احدهما مع الآخر ( واما الثالث ) فليس الاولوية و اعتباره فى اشرعى  
بتدليل لا يلزم مع اعتباره فى العرفى - والاطهر هو الثانى - اذ مجرد التبة انا يكون  
تية الاستيظان ولا يصدق عليه الاستيظان

اشكك لاشكال فى امكان تعدد الوص العرفى - واما الكلام فى انه هل  
يعتبر ان يقسم سنة اشهر فى كل سنة - فليس له اتحاد اريد من وخص - ام  
لا يعتبر ذلك - وقد يفت بالاول ( لصحيح ) ان ربع المتقدم ولكن - برده - ان  
التقييد سنة اشهر فيه انا هو من على انا - فاما - فى دى مرسى انا هو ورد  
الصحيح انا يقم فى كل منها سنة اشهر وبؤيد انا لولا سواها - براوى ثا  
عن معنى الاستيظان لكان مكثيا فى الجواب بذكره او انا اصلاق الاستيظان  
فبتكشف من ذلك ان اساط صدق هذا النوع ( ولكن ) الانصاف ان صدق  
انوطى على دى اوطان ثمة مما فوق لا يخلو عن اشكال فاللزم الاحد بامتيقن  
وهو دوزيل غير اوطان الاصلى - نعم - لا يعتبر تساوى الافقة فى المرسى كما  
لا يحمى وحده

الرابعة - لا يصر فى صدق الاستيظان والوص قصدا سقى فى محل ما دام  
العمر بل لو كان من قصده التما فيه فى مدة طويلة كعشرين سنة مثلا يصدق  
الاستيظان فان المكان الذى امتوصه عماره عن المكان الذى اعده لآن يخل فيه  
لاعلى سبل المسافرة بل حلول الشخص فى مستقره ومجته - وعلى ذلك فالطلاب  
المجتمعون فى النصف الاشراف اوقم بقصد تحصيل العلم مادام وان بها جروا  
عن ثنت البلد لا يصدق عليهم عنوان المسافر بل ذلك المكب يكون وصا لهم  
فيتمون به مطلقا - ولكن الاحياط سبل الحاجة

الحامسة اذا عرص عن وطنه الاصلى او الاتحادى - انقطع حكمه كان له  
ملك فيه ام لم يكن انا فى الصورة الثانية فالظاهر انه لا كلام فيه ويشهد له ( عموم )  
ما دل على ان المسافر يقصر صلاته وحس (١) رارة بان هاشم امتصم - ان

التي (ص) و الحنفية بعده قاموا بثلاثة اراء سمي واقصروا الصلاة (واما) في الصورة الاولى فلا عيبه ما قبل في وجه هذه الاعطاف هو ما في صياغة اشبح الاعظام وهو محوي - سيجيء من احكام في الوطن الشرعي من استبعاد ستة اشهر في سنة واحدة اذا كان موجبا للوصية مادام احكامه في الوطن الاصلية مع ثبوت الميث حكمه ككث لاواوية الفصمة ولكن يرد عليه على فرض ثبوته في الاصل انه قياس مع الفارق فان الوطن الشرعي لما كان هو مد بالميث اجمعه بقول ثبته و لو مع النحر - و اما الوطن الاصلية - او الاتحادى - فلا يفسر فيه ملك - ووجوده و عدمه بالا صفة اليه على حد سواء فجهة الوطنية فهما محتاتمة ولا مانع من ان يكون النحر في الاول - غير مانع عن ثبوت الوطنية الشرعية بتحقيق مقومها اعني الميث و ما به عليه في الوطن الاصلية او الاتحادى بعدم دخول الميث فيه - ولعلنا لذلك امر بالشامل

## في الوطن الشرعي

الثالث في الوطن الشرعي - وهو عند المشهورين بث تحريرين كل مرل قد اذاع فيه ستة اشهر مع ثبوت ميث له فيه كذا في صلاة الشيخ الاعظم - و ربما بسبب الى المشهور - اعتبر كون ذلك المحل وصفا اتحادية اعرض عنه - وعن بعضهم يطلق الوطن المعروض عنه - وهذا استدلال بثبوت الوطن الشرعي بامور (الاول) وهو عدمتها صحيح (١) ابن ربيع عن الرضا (ع) عن ابرحل يقصر في صيغته قال (ع) لا بأس ما لم يبق مقام عشرة ايام الا ان يكون له فيها مرل بسنوصه قت وما الاستيطان قال (ع) ان يكون له منزل يقيم فيه ستة اشهر فاذا كان ككث ضم فيها متى دحبها - وتزيب الاستدلال بهان - يقيم - وان كان بصيغته المصارع الا انه بمعنى الماصى فيكون قوله يقيم فيه ستة اشهر - اقام فيه هذه المدة هذا الخبر على تحقق الوطن بذلك (و اورد عليه)



ان هذا خلاف الظاهر - وان حمل احصاءه على ارادة الماصي خلاف الظاهر - فالمراد منه اعتد كونه مباحي على الإقامة فيه دائماً في كل سنة وهذا المعنى هو الذي حكى عن الصدوق واستظهر جماعة من مباحري المباحين

واحيط به تأييد للمشهور، وجود الاول - ماهي صلاة الشيخ، الأعظم - وحاصله ان الاتحاد مبرر وصالح امر اتدر يحيى او حود بل هو 'اي فلا يتصور فيه سوى الماصي والاستقبال ادعوا الاتحاد لا يصدق الا انه اتحد، وقد لا يصدق الا انه سيتحد - والمفروض انه ابي فلا يصدق اناس بخصاء شيء منه وبقاء شيء 'الخر منه - وحيث لم يرد منه الاستعانة فلا محالة يكون المراد منه الماصي - وبعد حمل يتوطن على معنى استوطن لزم حمل يعيم الذي هو الاستيطان به - على ابقاء - اذا لا يستيطان في الماصي لا يخل ان يكون بالإقامة في المستقل فيكون معد ارواؤه ان الاستيطان عبارة عن مدة ستة اشهر في مكان، بحيث وهذا هو المراد من الوطن الشرعي ووجهه ان قوله (ج) ان يكون مبرر بقيم فيه الحج من جهة توصيف الحرر بالإقامة صاهر في الاعداد والتعدد والمعنى في كل سنة - وكونه تفسير الاتحاد الوصل لا ينافي ذلك اد هو وان كان امرافصدياً وهذا الاعتدال لا يتصور فيه سوى الماصي والاستقبال الا ان الذي وقع في تفسيره انما هو ان قصد على المقام فيه في كل سنة ستة اشهر لا الإقامة فيما بعد فيكون معد ارواؤه ان احد محل وطن انما يكون بقصد على ان يعيم فيه في كل سنة ستة اشهر وهذا هو الوطن العرفي المستعمل

الوجه الثاني ان حمل التصحيح على ارادة اوص العرفي بالتصريح المتقدم لا يصح - فان الوطن بذلك المعنى امر معبوء لدى العرف فكيف يسأل السائل مع حلالة شبهه عنه فيسكتشف من ذلك ان الاستيطان معنى 'آخر مراد للشارع ويكون السؤال والحوار واردين لسنة وهو الوطن الشرعي (وفيه) انه ما كان المفروض في التصحيح ان للسائل وطن آخر غير انصبيه وانها لم يكن مفروضاً انما له ومع ذلك لا امام (ع) حكم بالماء على فرض الاستيطان سأل السائل عن الاستيطان

في النسخة التي ست نقره المسمى وجاه (ع) بأنه مكتبي في صدق الوطن الباء  
عنى الإقامة ستة أشهر في كل سنة (مع) أن أثواب عن لا نور بواضحة بين  
يعرف في الآخر

الوجه الثالث - ان هذا الصحيح اسير المثلث والثلث فلو حمل الاستيطان  
عنى بمعنى المساوق يعرف بزم محله الاصح - دلالة في الوطن يعرف  
المثلث اجماعا - فلان لو حمل على انه صلى الله عليه وسلم - فثواب - شهر (وفيه) ما  
تقدم في الموضع الاول - في المعية لاوى - (مع) ان الاصح على عدم اعتبار المثلث  
لا يصح قرية لرفع اليد عن ظهور الاستيطان في الفعل و بما يوجب رفع اليد عن  
ظهور الحرف في اعتباره لو كان طهرا به

الامر اشائي - مذكوره حتى العلامة ره - وان استشكل فيه عنه - وهو ان  
الموضوع المنصبة للوضع - (الاول) مذكور على ارم اسماء في نصبة مطلقا  
كصحيح (١) اسمعين من الفصل عن الصادق (ع) عن الرجل يسافر من رخص الى  
رخص وانما ينزل قراه وضيعة قبل اذا برئت قرك و ارضك فتم الصلاة و  
داكت في غير رخص فمصر و نحوه غيره (الثاني) مذكور على روم القصر فيها  
مطهر كحجر (٢) عبدالله بن ابي ابي صادق (ع) عن ابي بصير انه لم يرد له مقام  
عشرة ايام فصر وان ارد الله ما عشرة امام اثم الصلاة و نحوه غيره (والتمارض)  
بين القسمين اما هو فيما اذا اتحد بضيعة وضا عرفيا شرعا اذا لا اشكال  
ولا كلام بصا و عوى - في خروج ما اذا اتحد بها وضا عرفيا عن الثاني و نحوه  
في الاول - كما لا كلام في خروج ما اذا مر بضيعة من دون ان ياتحدا وضا  
عرفيا او شرعا عن الاول و نحوه في الثاني - و يرتفع التعارض بدخول مورد

١- الوثائق ١٤ - من ابواب حلا المسافر حديث ٢ -

٢- الوثائق ١٥ - من ابواب صلاة المسافر حديث ٦ -

التعارض في احد القسمين . لكن لو قلنا بدخوله تحت القسم الثاني اعني ما دل على انقضاء برم حمل الاصلوات الكثيرة الدالة على المصالح على الفرد المأدب - وهو احدى الصلوة وطناً عرفياً دائماً نفسه - وهذا اختلاف مالم قلنا بدخوله تحت القسم الاول - فانه يوجب حمل كل من القسمين على الفرد باعتباره الشاع فيتبين ذلك لانه يوجب اقوائية الاول في مورد التعارض ( وفيه ) ان مورد الاقوائية لا يصح فيه ان يجمع بل يجمع المطلوب هو اجمع العرفي من الواضحات هذين القسمين او يقال في العرف لا يرون احدهما طريقة على الآخر بل يرويهما تعارضاً وانما هو في مقام قسم ثالثا يشهد للجمع بينهما - وهو ما دل على حصر المصالح في المصالح التي توجب ان اعمام الاستيطاب كصحيح ( ا ) الحاشي عن الصف ( ع ) في الرجل يسافر فمصر لمصر له في الطريق بسم الصلوة ام يقصر فاب ( ع ) يقصر ام هو المصالح التي توجب ان يحوز عبره - وهذا القسم يوجب حمل القسم الاول على المصالح التي اتخذها وطناً عرفياً - وفي المصالح امور اخرى استدوا اليها في اشدت الوطن الشرعي لاجل وصوح فسادها اعمصاص عن ذكرها ( فتحصل ) ان الوطن الشرعي غير ثابت وان المصالح في اتمام على تحقق مفهوم لاستقلال عرفاً

## ما يعتبر في الوطن الشرعي على القول به

ثم ان ههنا امور الاله من انفسه عليها على القول بثبوت الوطن الشرعي ( الاول ) ان من تكفي الاقامة ستة اشهر على اي وجه انقلب - ام يعتبر فيها كونها عن قصد او عن قسرة في الوطن الشرعي استبطان الدائم او لاثم - وفي ستة اشهر مقارن لاستمرار ذلك القصد - ثم الاعراض عن ذلك الحكم - وجهان بل قولان - ومهما يحدث وجه ذلك وهو اعراض الاستيطاب الدائم او لاثم اقامة ستة اشهر على اي وجه انقلت - ومثلاً اختلاف - الاختلاف في ان اقامة - في قوله ( ع ) في

صحيح (١) أين يرجع في جواب السؤال عن الاستطاعة أن يكون مبرك يوم فيه ستة أشهر - قيد للوطن الماخوذة في الاستيطان - أو للاتحاد الماحود فيه بقصى صيغة الاستيطان - دعوى الأول تكون مراد اتحاد اجزائه مقرر ستة أشهر له - وعنى الثاني يكون المراد اتحاد مبرك في ستة أشهر وطاؤه مبرك دائم له - ولا يظهر هو الأول فالأول في الصحيح إنما يرجع إلى لائمة لا الوضو وقد مر فيه الاستيطان بالاقامة ستة أشهر - أهم الآيات قد مر صاهرة أعده كون لاقمة ستة أشهر في مبركه - ولا يظهر من كون مكاتب مبركة كونه مقرر اتحاد وطلاله وقد صرح بذلك في صحيح (٢) عني بن يقطين - كل مبرك لا تسوطه فيسلك مبرك - ولا يظهر اعتبار كونه عن قصد الوضو

الثاني محل ما روي في الوضو شرعي أن يكون مبرك من غير أن يكون مبرك إقامة ستة أشهر في مبركه ولو كان على نحو الاحتصاص - قولان - قد سئل للأول بقوله (دع) في صحيح (٣) أن يرجع - إلا أن يكون مبرك بغيره - وتقريب الاستدلال به وجهان (الأول) أن الآية إذا كان متعلقها قبلًا للحدثة الاعتبارية تكون صاهرة في بحث (أشأى) ما عاده الشيخ الأعظم - وهو أنه لو لم يرد معها ملكية الجزل لم يكن وجه في اعتبار مبرك في الاستيطان في الصيغة لأن الاستيطان فيها لا يكون إلا في مبرك فكان يكفي قوله الآية يستوفيه ووجهه نظر عام الأول - فلا اللام لا تعد إلا الاختصاص خصوصاً بالنسبة إلى المبرك فانها تعدل اختصاص من حيث البرول وأما الثاني فلم يرد في الجهة الأولى من الموضع الأول - وقد يستدل به بموثق (٤) عمار عن الصادق (ع) في الرجل يحرج في سمر فيمر بقرية به ودار فيمر فيها فانه ع و يتم اتصاله ولو لم يكن له إلا لحظة واحدة ولا يقصر ويصم إذا حصره الصوم و هو فيها (والصحيح) أن يستدل به بالخصوص - المتصلة لأن المبرك عني المبرك بالتقريب

المتقدم في الجواب عما استدل به حدى العلامة لموطر الشرعى فالأظهر اعتباره  
الثالث يعتبر في اقامة سنة اشهر ان تكون موائية لان الظاهر من تقدير  
شيء قبل بالاستمرار والدوام يجعل مقدار من الزمان صرفا له هو اعتبار وحدته و  
عدم انحصار بعض آخره عن بعض الآخر انه لو امر المولى عبده بالجلوس  
ثلاث ساعات في المسجد لأشئت احد في ظهوره في ارادة انجلوس مستمرا  
فوحس ساعة في او - اهدر وساعة في وسعه وساعة في آخره لا يكون معتملا  
ه - بقى امور لاجل وضوحها اعمصاص عن بيانها

## من القواطع الاقامة عشرة ايام

الثاني من قواطع اسفر اعزم عن اقامة عشرة ايام متوالت هي ان كان  
واحد وقد تقدم تنبيح القوم فيه في شروطه اعصر وعرف ان قاطع يستمر لان حكمه  
بعد تقدم ايضا - انه لا كلام (و) لا شك في انه لو نوى المسافر اقامة عشرة  
ايام (في مكان) (انهم صلاته - ويشهد به النصوص (١) الساعة حد الزمان -  
فلا يورد لاصالة الكلام في اصل المسألة - وانما يقع البحث في المقام  
في امور

الاول - ان ما في حجة من النصوص من تخصيص اسد واصبيعة بالذكر  
انما يكون من باب اشتمال ولا دخل لهم في الحكم لاصلاق بعض النصوص الاخر  
كصحيح (٢) ررارة - اذا دحت ارضا فايقت ان لك بها معام عشرة ايام قائم  
الصلاة

الثاني ان المراد به الاقامة في كلمات الفقهاء بس هو الفصل انحصار  
المراد عنه هي كلماتهم نالية المعتبر في محققها الاحتراز بل المراد بها اجزم



وطالعه بعد نظر العرف واحدا وعلى هذا فلا بد من ملاحظة خصوصيات الامكنة مثلا لا تلاحظ بلاد العراق بما هي وضعا لشخص بل بدممه ولا يكون بهذا اسما واحدا بخلاف محلات المدية في هذا الملاحظ لا تعد كل محله بما هي في قبا الأخرى بل المجموع بعد مكان واحد - فالمصر في محل الإقامة هو الواحد بهذا المعنى (وإن شئت قلت) ان المراد منها هو المحل الذي يواصف الإقامة اليه وقيل ان فلا إقامة في هذا المحل لا تكون الا في محلة سفر العرف - مثلا - اوفى ان ريدا أقام في ارضه يكون ذلك محلا عندهم ولا يصح عندهم السكون عنه - بل يسكنون في ارضه - وهذا خلاف ما الواصف الإقامة الى الله

## قصد الحروج عن السور لا ينافي الإقامة

الرابع وقع الخلاف بين الاعلام في ان قصد الحروج عن حطة سور البلد او عن حد الترحص هل تنافي قصد إقامة العشرة بعد عزمها ام لا ويعمم اسمها من اثنين - الاولى - مسافة قصد الحروج انصد اقامة عشرة في ابتداء الإقامة - الثانية مساواتها له في اثنائها

اما المسألة الاولى ففيها قولان (الاول) انه يفسر قصد عدم الحروج عن حطة سور البلد ونحو الى مادون حد الترحص بذلك الى القاصد القنوي وظاهر الحدائق اشتها هذا القول في عصره (الثاني) انه يعتبر قصد عدم الحروج الى ما فوق حد الترحص - والظاهر ان هذا هو المشهور بين الاصحاب بل هو المتفق عليه في زمان الفخر (الثالث) انه لا يفسر قصد الحروج الى مادون المسافة - بذلك الى فخر المحققين واختاره الكاشاني وسب الى الاستاذ الاكثر - واختاره جمع من المتأخرين عمدا لكنهم اعتبروا الرجوع ليومه او ليلته - واما سنة هذا القول الى المصنف فهي خطأ واشتبه وحيد من هذا مسألة والمسألة الثانية - كما ان هذا هو الواجب الاستدلال ببعض ما لا ربط له بالمقام

وكيف كان فعلا استدلال الاول - بان هذا هو معنى الإقامة في بند حقيقة -  
 اذ لئلا سم لمجتمع دور وما احاط به سورة - وعية - فلان من الاسرام بمسافة قصد  
 الحروج عنه يوافق ما دون حد الترحص بقصد قامه عشرة - يام في البند ( وفيه ) انا  
 لا يدعى ان للسند حقيقة شرعية وحده حصاء الاداء والحجر ان كي ير دعليه ما في الحواجر  
 ومصاح الفقيه من مع ذلك بل يدعى ان ما دون حد الترحص من توافع لئلا عرف  
 لا يعد عند المعروف معاني لمحل الإقامة - فان من يسمع اداء السند ويرى حصاره لا يكون  
 عائث عن السند ومر تحلا ودا - عنه بل يكون حاضرا فيه وعية فلا وجه لمع عن  
 قصد الحروج ابي ما دون حد الترحص - فهذا اقول في عامة الصعف - ولا فرق فيما  
 ذكرناه بين المكث الطويل والقصير

وبما ذكره طهر مدرك بقول الشافعي املأ من دعوى احديهما - عدم  
 مضربة قصد الحروج ابي ما دون حد الترحص - اشارة - اعلم بقصد عدم الحروج  
 عن حد الترحص الى ما دون المسافة - دعوى الاولى - ثبت ما اورد على الاستدلال  
 لقول الاول - والدعوى اشارة - تثبت ذلك الدليل من جهة ان ما فوق حد الترحص معاني  
 للسند بقصد الحروج ليه ينافي قصد الإقامة - وان ثبت قلت بان يقول بعدم اعتد  
 قصد عدم التجاور عن حد الترحص بوقوف على احد مي ( اما ) انقول بان الإقامة  
 عبارة عن كون المحل مقرا له ومحظ الترحص كي لا ينافي قصد الحروج ( و ما )  
 اقول بعدم اعتبار التوالي في العشرة فلا يصح قصد الحروج اذا قصد الاضافة  
 الى العشرة بمقدار قصد الحروج ابي الحارج ( و ما ) انقول بعدم اعتبار وحدة  
 محل الإقامة - والكل فسد ( وما الاول ) فلان الإقامة في بند متى مدة من ابرمان  
 عبارة عن بقائه في متعتلا عما هو شغل المسافرين في كل يوم من متى مرحلة قصره  
 او طويلة وبعبارة اخرى الإقامة عبارة عن الحضور في المحل وعدم العيوبة عنه  
 ( و ما الثاني ) فلانه لا خلاف في اعتبار التوالي والشاهد عليه بصوص السديد  
 بجمعها - اذا نظر من تقدير شيء قائل للاستمرار والديموم يجعل مقدرا من ابرمان



حرفه، بل هو اعتبار وحدته وعدم انفصال بعض اجزائه عن بعض الأخرى انه لو أمر السولي  
عده بالجلوس ثلاث ساعات في محل خاص لا يشك احد في ظهوره في ارادة الجلوس  
مستمرًا (واما الثالث) فبما عرفت من اعتبار وحدة محل الإقامة منفصلاً في الأمر الثالث  
وقد استدل للقول الثالث فيما ادرج في يومه اويته - بوجهين (الاول) ان  
الموضوع هي الإقامة العرفية وهي لا تدعى مع هذا المقدار من الخروج (وفيه) انه ان  
أريد الإقامة العرفية انه يرجع الى عرف في نفس مفهوم الإقامة فهو مما لا ريب فيه  
الان الإقامة عندهم ليست الاما ذكره انما - وان اراد بها الخروج ايهم في تطبيق  
المعهوم على المصداق وانه يراد من المصداق محلات العرفية في هذا المقام فهو قاصد  
اذا كانت محلات العرفية في هذا المقام تصرف على اسجدار (اشاي) ان حقيقة الإقامة  
ليست الا كوال محل مستمر ومحدد رجليه يدبى ان هذا لا يفي مع الخروج انما - كور  
(وفيه) ما عرفت ما فيه انما

واستدل للقول الثالث وهو عدم الاصرار بمصداق حسنة من الموضوع (مذهب) حبر (أ)  
محمد بن ابراهيم الحنصلي قال استمرت اربع ساعات (ح) في الاندحام والتقصير، قال (ع)  
اذا دلت الحرمين فلو عشرة ايام وانه الصلاة فعلت - اي اقدم مكة قبل الرويه يوم  
اويومين او ثلاثة قال (ح) ابو مقام عشرة ايام وانه الصلاة وتقرير الاستدلال - انه  
حسن التقصير في الفرض لا محالة يكون قصد الخروج اي عرفت محقق قبل مقضى العشرة  
فيدل الحبر على عدم مصر بته (وفيه) اولاً ان الحبر ضعيف اسد عدم ثبوت وثاقفة محمد بن  
ابراهيم ولا حسنة (وثانياً) ان تمام الاستدلال به يتوقف على عدم كون عرفات مسافة  
لولا ان لا يرجع من يومه والاف لحبر مما انفى الاصحاب على طرحدو عدم العمل به والناس  
حلاله وعباره اخرى الاستدلال به يتوقف على عدم كون عرفات على اربعة اساع من  
مكة او عدم كون الاربعة مع عدم الرجوع ليومه مسافة والاف لحبر لم يعمل به احد (انهم)  
الا ان يعمل ان الاصحاب انما اتوا بحصره قصد الخروج الى المسافة حتى يتبين فيها

انقص ولم يتعرضوا لقصد المسافة التي تكون المكثف فيها الحجير بين القصر والتمام  
 كم في الاربعه مع بيت لليلة (وثالثا) يحمل دخل حصص مكة في هذا الحكم اي وجوب  
 الانمام لو بوي مثل هذه الاقامة المتحللة بقطع هذه المسافة كما ان اصل حوار الانمام و  
 رجوعه للمسافر معنصر بها - ولعمري هذا نظر الشيخ رحمه الله عن ما نقل عنه صاحب الجدل  
 حيث حكم باعتبار البنية مع عدم اقامة في مكة خاصة (ومنها) صحيح (١) ررارة عن  
 الباقر (ع) من قدم قبل التوبة عشرة ايام وجب عليه تمام الصلاة وهو بمنزلة  
 اهل مكة فاذا خرج الى مي وجب عليه التخصير فاذا رار البيت اتم الصلاة وعيه  
 اتمام للصلاة اذا رجع الى مي حتى يفر (وتقريب) الاستدلال به عنى ما في الواهي -  
 انه لا يتم حكمه (ع) بوجوب الانمام بعد قصائه حيث عرفت ورجوعه لزيارة البيت  
 بعد اتمام اقامته الاولى بخروجه اليها الا ان يكون قد سوى الاقامة فيه بعد ايج كما هو  
 المعتاد عنى ما قبل ولد انك التقييد به في اتم وانما به يحسب لا يتم الا اذا قس بعدم  
 مسافة قصد مثل ذلك في ابتداء الاقامة لها (ومنها) انه لو سلم هذا الماوي مع انه لا  
 شاهد له فعليه ما يدل عليه الصحيح - الخروج الى ما دون المسافة بعد تحقق  
 الاقامة لا يصح وهذا هو الموضع الا في ولا اشعار - فقصده ذلك من ابتداء الاقامة اي  
 هو محل الكلام - فتمل - فالعمدة انه قد بين لا شاهد له (ومنها) موثق (٢)  
 اسحاق بن عمار عن ابي الحسن (ع) عن اهل مكة اذ ارادوا عليهم اتمام  
 الصلاة قال (ع) نعم - المقيم بمكة اي شهر بمنزله - تقريظ انه يريد به  
 ما لو بوي الاقامة قبل الخروج الى عرفات وعده ويكون تخصيص الشهر ما ذكر  
 لاشتماله على الاقامتين اللتين يتم بهما التشبيه ما به في وجوب الانمام عليه (ومنها)  
 مصابا اي ان هذا تاويل لاشهاد به انه لو تم لاند من طرح الموثق لاشتماله على عدم  
 مصرية قصد الخروج الى عرفات - او الالتزام باحتصاصه بمكة (فتخصص) مع ذكر ما به

١- الوسائل باب ٣- من ابواب صلاة المسافر حديث ٣

٢- الوسائل باب ١٥- من ابواب صلاة المسافر - حديث ١١

انه يعبر في قصد الإقامة قصد عدم الخروج الى ما فوق حد الترخص

## اذاب للمقيم الخروج الى مادون المسافة - الصورة الاولى

واما المسألة الثانية - وهي - ما اذا تحققت الإقامة وتمت عشرة اوصلي صورة رابعة ثمانية وبما يقسمه الخروج الى مادون المسافة ولو ملقة - فهنا صور  
الاولى ما اذا خرج الى مادون المسافة مع العزم على العود الى محل الإقامة او -  
الى محل آخر وإقامة عشرة مسافة كما اذا خرج من الجب الى الكوفة مع العزم  
على العود اليه وإقامة عشرة ايام فيه - او ان عزم على إقامة العشرة في محل آخر مما يكون  
بينه وبين الجب اقل من مسافة - المشهور بين الاصحاب في هذه الصورة انه يتم في  
الذهاب والعودة والاياب وعن غيره احد دعوى الاجتماع عليه (وعن صاحب  
المحصل معاصر صاحب النواهر وبعض من تقدم عليه) والشيع محمد طه جف -  
انه يجب عليه الفجر من حين الخروج الى ان ينتهي الى محل قصد الإقامة والاول  
اقوى - لما عرفت من ان الإقامة قاطعة للسفر موضوعا فالفجر يحتاج الى اشياء سهر  
حديث وهو غير حاصل في الترخص

و استدلل للقول الآخر بوجهين ( الاول ) ان الإقامة قاطعة للسفر حكما  
لاموضوعا فالمقيم في محل مسافر فيه غاية الامر يتم ما اذا خرج يكون مقتضى العمومات  
الدانة على وجوب الفجر على المسافر وحواله عليه وبعبارة اخرى يتصل السير الواقع  
بعد الإقامة بما قبلها فيكون مسافرا يجب عليه الفجر ووجه ما عرفت في شروط الفجر  
محصلا من ان الإقامة قاطعة للسفر موضوعا لحكماء وامامنا احاط به بعض المعاصرين  
تبعاً بمحقق النائي رحمه الله من انه لو سلم كونها قاطعة لحكم السفر تعين ايضا انهاء  
عنى التمام - لانه اذا ورد عام وكان الزمان قيدا للحكم به وكان الحكم تحت  
الزمان ولم يكن قيد اللمتعلق كما في المقام فبالاستفاد من آية التقصير (١) بضميمة

ماورد (١) من الاحراز في سيرها ان الرماض في المحكم وحصل ذلك في زمان ثم بعد مضي ذلك الزمان في بعض حكمه بمحضر وعدمه يكون المرجع استصحاب حكمه المحضر لا عموم العام ففي المقام بعد خروج اللعيم في حال اقامته عن حكم المسافر ثبت في انه اذا خرج عنه الى مادون المسافة هل يكون حكمه التمام فيما لا يستصحاب حكمه اسمه ولا يرجع الى عموم ادلة انصر فماسب لمحققه في محله في اصول من ان المرجع في جميع موارد هذه الكثرة ان كلية هو عموم العام ولا يرجع في شيء من موارد اني استصحاب حكمه محضر اذا مختار عدم جريان الاستصحاب في الاحكام بكونه محكوما بالاستصحاب عدم الجعل. فعلى القول بكونه الاقامة قاضيه المسترح حكما لا من عن الرجوع الى عموم ادلة انصر اذا خرج عن محل الاقامة فالحق في الجواب ما ذكرناه

اشاي صحيح (١) اي ولاد قل قلت لاسي عند الله (ع) ابي كنت ببيت حين دعاء المدينة ان اقيم بها عشرة ايام وسم الصلاة ثم بد لي بعد ان لاقيم بها وما تری اي اتم ام انصر قال (ع) كنت دخلت المدينة وصليت بها صلاة فريضة واحدة ثم لم تيسر ان تنصر حتى تخرج منها وان كنت حين دخلتها عني برك المقام فلم تصل صلاة بها فريضة واحدة ثم حتى بدا ان لاقيم فأت في تلك الحال في حيدر الحديث - مدعى ان مقتضى اطلاق الحروح ذلك (وفيه) ان الحروح المحجور غاية لحكم طهر بقرينة الصدورين بحر في ارادة الارتحال ولمعرفة لا مطلق الحروح وعليه مقتضى اطلاق المطلق عدم انقصر ما لم يشأ سمر حيدرا

## الصورة الثانية والثالثة

الصورة الثانية ان يكون عدما على عدم العود الى محل الاقامة قل ان

١- بوسا - ج ٢٦ و ١٧ و ١ - من ابواب صلاة المسافرين

٢- البوسا - ج ١٨ - من ابواب صلاة المسافرين حدث ١

يصل الى مقصده وحكمه وجوب القصر - بخلاف اذا كان من محل اقامته الى مقصده مسافة او كان مجموع ذلك والرجوع منه الى محل الاقامة اولد اخر مسافة .  
مادون على وجوب القصر على المسافر اذا المعروف من انه بخروجه عن محل الاقامة قاصدا  
للمسجد الجديد . عامة الامر في انصر الى الاول يكون اسير من عدم استقيما وفي الثاني يكون  
معتدا غير مستقيم وفي الثالث يكون معتدا كمالا بمعنى

الصورة الثالثة ان يكون عدما على العود الى محل الاقامة من دون قصد  
او من متافقة لكن من حيث المنزلة من منزله في سفره الجديد . وقد احتلت كلت  
المتأخرين في المقام واما التذمة منهم الى زمان الشيخ زهلم يتعرضوا للمسألة  
(عن جماعة كشيخ واصف في كثير من كتبه وغيرهما من عن الشهيد بسببه الى  
المتأخرين ان حكمه وجوب القصر في الذهاب والمقصد ومحل الاقامة والاباب  
الذهاب (وعن المصنف في جواب المسائل المهتمة ولده وجمع من متأخري المتأخرين  
الجم في الجمع (وعن جماعة كالشهيد في حصة من كتبه والمحقق الثاني وغيرهما  
انه يتم في الذهاب والمقصد - وبقصر من حين الاباب واختاره الاستاد الاعظم  
اقول حق القول في المقام بقصبي التكلم في موضعين . الاول في الذهاب  
وه يظهر حال المقصد - الثاني - في الاباب ومحل الاقامة

اما الموضع الاول فقد استدل بوجوب القصر فيه بوجوه ( منها ) ان الاقامة  
قطعة بحكم اسرها لا موضوعه فعد خروجه عن محل اقامته نطل اقامته فيتصل  
سفره من حين الخروح عن ذلك المحل الى ما قل دخوله فيه فقصر ( وفيه ) ما  
نقدم من ان الاقامة قطعة للسفر موضوعا لا حكم ( ومنها ) ان المسافة المدة  
وان كان الذهاب اقل من اربعة فراسخ كافية في الحكم بالقصر وفي المقام  
بما ان لخارج الى مادون المسافة يكون ابتداء سفره من حين خروجه عن  
محل اقامته يكون بخروجه عنه محكوم بوجوب القصر وان كان دهانه اقل من  
اربعة فرسخ ( وفيه ) ما تقدم من اعتبار كون الذهاب اربعة وما هوها - وعدم

كمية التلقيق فيما ارا كان انذهب اقل من ذلك ( و دعوى ) ان ذلك فى غير ما اذا كان الذهب نفسه مسافة و لكنه انقطع لاحتماله عن سببته باقامة ونحوها - واما فى هذه الصورة فتكفى ( مدفعة ) بان الاقامة بما انها قاطعة بسر موضوعا فلا يكون الذهب نفسه مسافة كما هو واضح ( وتوهم ) ان مترك عدم كمية التلقيق فيما اذا كان انذهب اقل من الاربعة فى مقابل المشتقات بما هو الاجماع و المتيقن منه غير المورد ( فاصد ) فان مترك ذلك ظهور بخصوص الاربعة فراجع وهى تقضى عدم الاكتفاء بالتلقيق فى هذا الموضع ايضا ( ومنها ) ان الذهب الذى قل من اربعة فراسخ وان لم يحسب جزءا من المسافة الموجهة لفقر مقتضى الادلة الا انه اذا كان الايات بنفسه مسافة لا مانع من ثبوت حكم السفر من اوان لشروع فى الذهاب من موضوع القصر بسر المشتمل على قطع انمايه و هو ثبت من اول الشروع به و التدس به فعلى انقسام ما ان معروف كواب الايات بنفسه مسافة من اوان اشروع فى السفر المشتمل عليه اى - اوان الحروح عن محل اقامته يجب عليه انقصر ( وفيه ) ان الطاهر من الادلة انما هو وجوب القصر من اوان اشروع فى قطع المسافة اخرجية بالقصر ( فحصل ) ان القوم بالقصر فى انذهب ضعف يتم فيه ( و به ) يظهر انه يتم فى المقصد ايضا

واما الموضع الثانى مفتضى ادلة انقصر لروم التقصير عليه فاصد بالمسافة وسر حديد ومحل الاقامة كماخذ مساره الواضحة فى طريقه فلا يكون السفر اية قاطعا لسفره

وقد استدلوا بحجج اسماء عليه فهما اى فى الايات ومحل الاقامة بوجهين ( احدهما ) ان الاقامة قاصرة لسر موضوعا فعلى ثبوت انقصر لان من قصد السفر عن محل الاقامة بحيث يكون الكون فيه خارجا عنه وهذا انه لا يطق على الحروح عن محل الاقامة كلية بعد العود اليه ولا يطق على الايات اليه والارم كونهم

بمحل الإقامة جزءاً من السفر عنه وهو باطل ، وفيه ان الإقامة وان كانت قطعة من سفر موضوعاً لاحكام الا ان لازم ذلك ليس كونه محل الإقامة مما يصير المرور اليه الى الابد - بل مادام لم يرتحل عنه ولم يطل عوان الإقامة عرفاً بالأعراض عن الإقامة فيه وسلب العلاقة عنه ، وبعبارة اخرى ، ما لم يسافر عنه فعلى هذا إما ان الخارج عنه الى مَدُونِ المسافة في الفرض فاصد السفر الجديد ومشأه فهو بخروجه متيسر بالسفر و عوده الى محل اقامته اما يكون من قبيل المرور على سائر مدارله في سفره الجديد فلاوجه لوجوب التمام عليه ، ثانياً ، ان مقصدي اطلاق قوله «وعنه» في الصحيح ابي ولاد المتقدم - فليس لث ان تنصرف حتى يخرج منها - هو تعين التمام ما لم يخرج عن محل الإقامة مسافراً بحيث يكون حظه السير في خارجه ، وفيه ان الصحيح اما يدل على لزوم التمام ما لم يخرج مسافراً - ولا يدل على اعتبار كونه حظه السير في خارجه والمفروض انه بالخروج عن محل الإقامة الى مَدُونِ المسافة يخرج عنه مسافراً ولا يعود اليه الا كمروره على سائر مدارله - فلا يظهر لزوم الفرض عليه في الايات ومحل الإقامة

## الصورة الرابعة

الرابعة ان يكون عارفاً على العود اليه من حيث انه محل اقامته بان لا يكون حين الخروج معرّفاً عنه بل اراد قضاء حاجته في خارجه و انعود اليه ثم اشتهى السفر منه ولو بعد يومين او يوم بل او اقل - وقد احتلفت كلمات الاصحاب في هذه الصورة ايضاً وبهم فيها اقوال ثلاثة وتنفع القول في المقام ايضاً بالنكس في مورد من الاول في الذهاب والمقصود الثاني في الايات ومحل الإقامة

اما الاول فقد استدل لوجوب الفرض فيهما بما استدلت به على وجوبه فيهما في الصورة السابقة - والجواب عنه مضاعفاً الى ما عرفت - ما استعرف من عدم كونه بالخروج عن محل اقامته مسافراً - ومتلصاً بالسير الموجب للعصر فلا يسعى التوقف

في اسماء-واما المورد الثاني- فلا يظهر منهما حكم ايضا لعدم كونه مسافرا و  
متلبا بالبراءة في حرجه لانه قصر بالانسان من مسافته مسافرا حرجا شديدا  
محل الإقامة فلا قصر عليه في الايت ومحل الإقامة (وشهده) مصفا الى العمومات (١)  
الدالة على وجوب اتماده على اتميم عشرة ايام من مسافر طلاق قوله (ع)  
في صحيح (٢) ردا له حتى يشر - وقد استدل بوجوب القصر عليه فيهما برحمتين  
(الاولى) ما عن الشيخ لأعظم رده وهو ما في التفسير شرعا ليس صدق السفر الى  
محل حتى يقل انه غير متيسر السفر القلبي بل العوائق في الأدلة من قصد مسير  
ثمينة فراسخ عربا وإقامة عشرة ايام في اثنائه ونسب بجره من ثلث بمسافة ١٠  
من الين من يعود الى محل اقامته في المرحى يصدق عليه هذا العنوان نكوه قاصدا  
للحروج عنه الى ان يكون مسافة وان لم يصدق عليه المسافر الى ذلك البلد (وفي)  
الموضوع في الادلة انه هو اسم السالك حذمانه فراسخ لا مطلقا سير - وقد صرح  
بذلك جماعة. فعن المحقق الأردبيلي في مجمع السرايا ان هناك في المسألة (وبالحكمة)  
الحكم تابع لقصده فان صدق عليه عرفا به مسافر وتحققت شرائطه قصر قصر والا  
اتم - ونحوه كلام غيره

الثاني مذكوره بعض المعاصرين وهو ان عدم صدق السفر الى ذلك البلد الذي  
فيه وبين محل الإقامة مسافة من حين السير من المقصد متى عني المسافة فلا يسمى  
انما هو في كون مسافر عند شروعه في الايات قاصدا للسفر الى ذلك البلد حقيقة  
عذبة الامر به بحيث كونه من عدم نقص وطرفه من محل الإقامة يقاس سحره من اعساية انه  
ذهب الى محل الإقامة لا الى بلده وهذا المقدار لا يدور عليه الحكم فلا يكون هذا  
الحكم في هذا الموضع قطعيا بالسفر (ثم) نظر المقدم بما ادّعى حرج من وطئه الحاجة له  
في موضع على رأس ثلاثة فراسخ لكنه لا يمكن من البرول فيه عند الوضوء اليه لعدم

١- الوسائل - باب ١٥ - من ابواب صلاة المسافر -

٢- الوسائل - باب ٣ - من ابواب صلاة المسافر حديث ٣



وقوف اعطى فيه مثالا لكأن يعف على رأس أربعة فراسخ فإنه إذا وقف القطار على رأس الأربعة فرسخ إلى مقصده بقدره شرعه في الرجوع إليه أنه قاصد السفر إلى المقصد لأنى مله مع أنه لا يرضى من أحد التوقف في وجوب القصر عليه في الذهاب والإياب لما ذكرناه من كونه قاصدا للرجوع إلى بيته حقيقة وإن كان يمر بمقصده واستشهد لما افاده مرس (أحدهما) أنه في أصل الفتوى على انحصار قواصع السفر بالمرور بالوص والاقامة عشر أو التردد ثلاثين يوما (الثاني) أن من ضروريات خصوص الإقامة أن الإقامة دون عشرة في الضيق وانقضى المملوكة لا تقطع السفر ولا قدح في انقضاء السفر ما ملها بما بعدها على أي نحو كانت فكيف يكون المقام في موضع الإقامة قاصدا في المقام

أقول يرد عليه أن السير في المقام أي ذلك البلد سطر العرف فرد أن حيث أن قطعة منه سبى إلى محل الإقامة وفضة منه إلى الخارج - وليس واحداً كي يكون له حكم واحد وإن شئت قلت إنا إياها بما يعود إلى محل الإقامة لا يقصر فيه (وما) يطره للمقام لا مقام له أي المثال يجب القصر لكونه مسافراً ثمانية فراسخ غير قاصد للإقامة في شأنه هو المقام وإن كان يسير ثمانية فراسخ إلا أنه لا يقصر في الإياب إلى محل الإقامة من حيث أن هذا السير يقطع بالتوقف في محل الإقامة أي يكون المقام فيه قاصداً للسفر (ويرد) على الوجه الأول الذي افاده أصل الفتوى وإن كان مقتضى على انحصار القواصع بما ذكر إلا أن المدعى أنه بعد كون الإقامة قاصداً للسفر ما لم يقصد السير منه إلى ثمانية فراسخ لا يبطل حكمها فهي الحقيقة لا مفتضى بوجوب القصر (وإن شئت قلت) أن من حمله القواصع الإقامة وهي ما لم يقطع كما تكون قاصدة حدوثاً تكون مانعة بقاء أيضاً وكذلك يظهر الجواب عن الوجه الثاني الذي ذكره من المقام في الضياع المحبوبة دون العشرة مع عدم ثبوت وصيتها لا يكون مانعاً عن إجراء حكم السفر لانحصار القواصع بما ذكر وهذا خلاف المقام في محل الإقامة (فحصل) أن

الاطهر وجوب التمام في الاب ايضا

## الصورة الخامسة

الصورة الخامسة ان يكون عارضا على العود الى محل الافقه يكن مع التردد في الاقامة بعد العود وعدمها (فمن) جماعة كسب الدار والاحتج لسروارى والاسد الاكثر البهيماسى ره وغيرهم انه يتم في اذهاب ولايب (وعن) تعريه وارشد الجهرية وفوائد لشرائح وحاشية الارشاده بقصر (وعن) المحقق الشافعى - رحمه وجهس افول ان لذهب فوجوب التمام فيه بعد وجوبه فيه في الصورتين السابقتين واصح وامامى لايب فعلى القول بوجوب التمام فيه في تلك الصورتين - يتم - وعلى القول بوجوب لفصرية قصر كما لا يخفى وامامى المحارم وجوب بقصر في الاولى مهما - وانتمام في الثانية فيتم فيه في هذه الصورة اذا تردد في لاقامة في محل الاقامة تردد في السفر او وجوب لفقصر ومعه لا بد من انتمامه في ثبوت انقصر لا بد من العزم على السفر كما تقدم في محله

## الصورة السادسة والسابعة

الصورة السادسة ان يكون عارضا على العود مع الدهور عن لاقامة وعدمها فعلى القول بوجوب التمام في صورتين - الثالثة والرابعة - والقصر فيهما لا كلام فيه في المقام - وما على المحتار من التفصيل - فان كان مع دهره عن لاقامة داهلا عن المسافة منه بعد العود ايضا فالحكم فيه هو التمام لعدم كونه قاصدا للسفر انى هو الموضوع لوجوب القصر - وان كان غير داهل عنه (ان تصور الدهول عن لاقامة مع عدم الدهور عن المسافة) فالحكم هو انقصر لكونه قاصدا للسفر اللهم الا ان يقال انه وان كان قاصدا للسفر الا ان الموضوع لفقصر هو السفر غير المنقطع بالاقامة في المحل وهذا غير مقصود

عنى كل تقدير فالظاهر وجوب التمسك على المختار مطلقا  
 الصورة السابقة ان يكون مترددا في العود وعدمه او داهلا عنه اسمها فروض  
 - اذ ربما يكون عنى فرض عدم العود فاصدا للاقامة في الجملة - وربما يكون فاصدا  
 للسهر الى اهله - وعلى التقدير الثاني تارة يكون عنى تمديد العود فاصدا للاقامة  
 في المحل واخرى يكون فاصدا للسهر الى اهله منه - وثالثة يكون مترددا في ذلك  
 والفاصل الكلى الذى به يظهر الحكم في جميع الفروض عنى المختار احدى عرفته  
 في الصورة الثالثة والرابعة اما ان كان تردده في العود وعدمه او عملته عنه ترددا  
 في السهر الموجب لنقص اى عرا حنطع بالمقام في محل الاقامة من حيث انه  
 محل اقامته يتم والافقصر ومنه يظهر ان الحكم في الفرض الثالث هو النقص  
 وفي سائر الفروض هو التمام

## المراد باليوم في المقام

الحديث هل المراد باليوم في المقام ما يشمل الليل ام المراد  
 به النهار - وعلى الثاني هل المعتبر فيه من طلوع الشمس ام من طلوع القمر -  
 وحده (يدفع) الوجه الاول بان اليوم اسم للنهار لغة وعرفا وعلية استعماله  
 فيما يشمل الليل لا تصح ان يكون قريبة لاراده الاعم منه ، ودعوى « ان المراد  
 به في المقام ما يدخل فيه الليل - لانه لا راء اعتبار الاسماء - مدعوه « انه اما  
 يقتضى دخول الليل الى المتوسطة دون السنة الاولى والاخيرة « ويدفع « الوجه  
 الثالث - بان من الطوع لا يكون داخل في اليوم عرفا مصدا الى ما دل على خروجه  
 عن الليل والنهار ، ودخوله ، فيه في الاعكاف اما هو من جهة اعتبار الصوم  
 فيه - فالاقوى هو الوجه الثاني

ثم انه لا يسعى التعرف في كفاية التتميم ولا يعبر عشرة ايام كاملة بل انكسر كما  
 هو الاشهر لان الظاهر من التحديد باليوم او اشهر او ما مائلهما هو اراده المقدار

من ارمان كما يظهر من راجع العرف في الموارد التي يقدر بالأيام و شهور  
 « لايقان » انصوص المحسنان حجت على محض المقدار ولازمه الاكتفاء  
 بالتحقيق ولو من الليل ايضاً . وان حجت على ايوم التام على نحو الموضوعية فلازمه  
 عدم الاكتفاء بسهار المعلق ، ومنه يقال ، ان ظهور النصوص في موضوعية اسهار  
 لا يكره الا ان يظهر منها ارادة ايوم التام على نحو الخبرية في الساعات لهارية  
 وعيه فلا يحرى سبل ويحترى بالله والمعلق . وساد كراهه ظهره في كلمات يقوم  
 في المقام

### العدول عن قصد الإقامة بعد العزم عليها

سادس - اذا عزم على الإقامة ثم عدل عن قصده قبل انتم قامة عشرة  
 فان كان صبي مع امره المذكور ، عية مدة بعد قصده الإقامة بقي على انتم مقام  
 في ذلك المنح والارجع الى المنصر كما هو المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة  
 بل بالاحلاف كما عن غير واحد ويشهد بالحكمين صحيح ( ١ ) ابي ولاد العاص  
 قال قت لابي عبدالله ( ع ) ابي كنت نوبت حين دخلت المدينة ما اقيم بها عشرة  
 ايام و تم الصلاة ثم بدلتى بعد ان لا اقيم بها ، ترى بي انتم ام تقصر قال ( ع ) ان  
 كنت دخلت المدينة وحين صليت بها صوته فريضة واحدة تمام وليس لك  
 ان تقصر حتى يخرج منها و ان كنت حين دخلتها على بيت التمام فلم تصل فيها  
 صوته فريضة واحدة تمام حتى بدلت ان لا اقيم فانت في تلك لحاح بالحيار ان  
 شئت فانوا المقام عشر او اتم وان لم يوا المقام عشر اقصى ما يثبت وبين شهر فاذا  
 مضى لك شهر فاتم الصلاة - ولا يعارضه خبر ( ٢ ) حمزة بن عبدالله الجعفرى - قال  
 لما دبرت من موى نوبت المقام بمكة فاتممت الصلاة حتى حاننى خزم من المبرل  
 فلم احسب من المقصر الى المبرل ولم ادركم ام اقصر - ووا احسن ( ع ) يومئذ

بمكة فأتيت به وقصصت عليه القصص قد وعده الرجوع الى القصير - لاعراض الاصحاب عنه - فحصل الحكم في الجملة مما لأرب فيه

اما الكلام يقع في امور «الاول» انه لا فرق في هذا الحكم بين الحرم على اسير وبين التردد فيه لأخلاق الصحيح «ودعوى» اختصاصه بالاول والوجه فيه ح كونه مسافرا اسير جديد وهذا بخلاف صورة التردد - من جهة كون ابى ولاد عراقيا وكونه غازما على الاسير «ومندفعة» بان جوابه (ع) مطلق بل صريح في ثبوت هذا الحكم في صورة التردد - لقوله (ع) فقصر ما بك وبين شهر - مع - ان اسير الجديد ان يوجب القصر لو تنسب له لا مالو عزم عليه - فالوجه في القصر يكون محصورا في اتصال الإقامة ورجوع الى اسير سابق «ودعوى» فلا فرق بين كون اسير الواقع حديث مسافة وعدمها «ومساء» اشهد من احبب اشتراط المسافة معطلات الإقامة تفصح اسير فيظل حكمه مسبق كما هو وصل الى وجهه (ضعيف) لانه يشبه الاجتهاد في مقابل النص وهو صحيح ابى ولاد

## العبارة في البقاء على التمام باتيان رباعية تامة

الثاني ان ظاهر الصحيح ان المعنى في البقاء على التمام بالاتيان مخصوص بالعبادة الردعية ابتداء و يترتب على ذلك امور منها انه لو شرع في ارباعية و لكن لم يتمها بعد عن قصد الإقامة «يرجع الى القصير وان دخل في ركوع امر كعة انشدته ودعوى» ان قوله (ع) وصفت بها صلاة فريضة واحدة بتمامه وان كان في بادى النظر ظاهرا في انقضاء الصلاة والائتد بها بتمامها - الا انه بعد التامل يظهر انه يدوى يروب لان استعمال الماضي في المعنى التامى امر عرفي شائع فالمراد هو الناس بصلاة رباعية ومندفعة بان هذا خلاف اظاهر لا يصح ان من دون قرية ودعوى ان الصحيح «مصرف عن العرض» فيرجعه الى ما دل على وجوب التمام على من قصد الإقامة ولو حدثنا - وهو متضمن اباطة الحكم بوجوب التمام على

العرف انظر في موضوعه هذا الحكم و كونه تمام الموضوع (مدفوعة) منع  
 الانصراف لعدم مسئلة وفديان انه في خصوص صورته انحول في ركوع الركعة  
 الثالثة - يمكن ان يستدل لفساد على النماز بوجهين الاول انه يلزم من وجوب انقصر  
 انقضاء بطلان من الصلاة وهو حرام ووجهه ان لاراده بطلان الصلاة من جهة تدل الحكم  
 - ولا يكون ذلك بطلاناً مهيبة (شئ) انه غير مدبر تحت قوته (ح) وان شئ  
 ما وان مقام وان لم لا يمتنع ان يجبر بين انقصر والنماز في الموضع - فلامحالة  
 يكون مشمولاً لشرطة الاولى ووجهه انه يتمكن من انقصر بالاستيفاء فتحصل ان  
 لاظهر انه يتحقق حكم المسافر ما لم يتم صلاته الرباعية - واما الصلاة التي بيده  
 فان دخل في ركوع الركعة الثالثة بطلت لعدم امكان تصحيحها - وبذلك دخل في قيام  
 الثالثة نقص انقيام وان كان قد انتهى ركعتين ومعه انه لو قصد الاقامة وانى بغير  
 المريضة الرباعية مما لا يجوز ذلك لمسافر كالتوابع فيه يرجع الى الفصير لاحتصاص  
 الصحيح - امرضة والتعدي عنها الى غيرها يحتاج الى العلم بعدم خصوصية المريضة  
 في الحكم فيكون الموضوع كل ما لا يجوز له الدخول فيه للمسافر - او كون ارادة  
 العلم من الخاص امرضاً غيراً ارتكازاً - وكلاهما كما ترى ودعوى انه حيث لا سبيل  
 الى الحكم بمسافر ما انى به من بطلان الامر بها - فلامحالة بحكم بالصحة ولا وجه  
 لها سوى صحة الاقامة واستحرام عن كونه مسافراً فيحتاج حوار التقصير الى  
 مسافة جديدة ولا يكفى فيه العود عن بقاء الاقامة مدفوعة بان هذا اجتهد في مقابل  
 النص اذ تنص الصحيح الرجوع الى الفصير ومنها ما لو صام راجعاً بعد قضاء الاقامة  
 ثم عد عنها - فيه يرجع الى التقصير لا طلاق الصحيح

وعن الروص الاستدلال للعد على التمام فيما اذا عدل عن قصده بعد ابرول  
 بان هذا الصائم ان مسافر - لا يمكن الحكم بطلان صومه ووجوب الانصراف عنه  
 للعمومات والاطلاقات اذ انه على ان الصائم اذا مسافر بعد ابرول يجب عليه الاتمام  
 وعليه - فان بطلان الاقامة بزم وهو الصوم الواجب مسافراً بغير بقاء الاقامة

وهو لا يجوز أجماعاً إلا ما استثنى مثل اندر - فلاما يصح عن النساء على قضاء الإقامة (وهي) إما اختيار صحة المصوء في اعرص من جهة أن العدول عن الإقامة باطل من حين العدول لانه كشف عن عدم تحقق الإقامة المتأخرة للسفر من الأول - لأن ذلك مقتضى ما دل على اعرص الإقامة قاصح للسفر ادعاء ماثت تقيده بدليل منفصل وهو صحيح ابني ولاد أن العدول عنه قبل الاتيان برابعة تامة يوجب احرأ حكم المسافر عنه - وأما ان ذلك من جهة تعدد العزم المتتابع لسفر يكونه متعقب بصلاته التامة فلا يستفاد منه و من الممكن أن يكون العزم قاصداً لسفر والعدول موحداً يرجوع الى حكم السفر السابق وعنه فلا وجه للنساء على الكشف (ولا يثبت) على صحته محذور اذا مصوء في اعرص لا يكون واقع تمامه في السفر بل ما كان منه بعد اذوال وهذا لا محذور فيه (ومنها) ما وعد بعد الاتيان بربعة غير رعية مثل الصبح او نوبة قضاء الاداء - فانه يرجع الى العزم وذلك لظهور الصحيح في اعادة القضاء على اسماء بالابان برابعة تامة مترتبة على الإقامة - ومعلوم ان بربعة من اعراف غير الربعية او اربعة اعصبة لا تكون مترتبة على الإقامة ولا يؤتى بها نهاية وطبيعة التقيم فلا تشملها هذا الحكم

## لوعدل عن الإقامة بعد استقرار التمام في الذمة

الثالث لوعدل عن الإقامة ولم يأت بالصلاة الربعية أثناء حتى خرج الوقت - فهل يجب عليه القضاء على التمام كما عن جن الفقهاء - أم يكون في حكم من لم يصل بربعة تامة - وجهان - ظاهر الصحيح في ندى الطر هو الثاني - فانه ظاهر في كون الموضوع مع الصلاة التامة والاكتفاء باستقراره في الذمة يحتاج الى دليل آخر (وعنه) ما قبل في مقابل هذا المصوء - هو ما افاده المحقق المائسي ره على ما سبأه من أن الصحيح مدلل - فانه لو لم يبق المقام عشرة بقصريه وبين شهر - ولا شبهة في أنه اذا لم يبق المقام يجب عليه

كما يجب على المسافر من غير اختصاص بالنصر فيكون ذكر القصر من باب المثال وان المراد من هو وطيقه مسافر - فمن هذا يستكشف ان المراد بالصلاة إضافة التي عني عليها انشاء على التمام ايضاً هو وطيقه الحاضر وان ذكر الصلاة النية من باب المثال (ويكن) برد عليه ان مجرد ذلك لا يصلح قرينة لصرف ظهور صدر الصحيح - فبدأ الاظهر هو ان خروج الى القصر

### لوعدل عن الإقامة و شك في الاتيان بالرابعة

الرابع - ادعوى على الإقامة ثم عدل عنها وشك في الاتيان بالصلاة لنية من العلون فلا محالة يحصل به العلم الاحتمالي بوجوب قصر عليه او التمام - ولارمى الجمع بينهما - الا ان التكلاء في انه هل يحل هذا العام ام لا - وتفتح البحث ان في المسألة صوراً

الاولى - ان يعم باتيان الصلاة الرابعة ولكن شك في صحتها وفسادها - وفي هذه الصورة لارتب في الانحلال ولزوم التمام عليه - لان مقتضى قراءة (١) الفراغ الحكم بصحة الصلاة وترتب اثر اصحة عليها منها وجوب التمام في الفرض

الثانية - ان شك في اتيان الصلاة بعد خروج الوقت - و الاظهر في هذه الصورة ايضاً انشاء على التمام لان مقتضى - قاعدة (٢) الوقت حائل - البناء على تحقق الصلاة فيترتب عليه جميع الآثار منها هذا الاثر - واستدل لعدم الانحلال وعدم البقاء على التمام - بوجهين (الاول) بمساعدة المحقق ابيدي - وهو - ان مقتضى اشك بعد انقضاء الوقت وان كان الحكم بوقوعها شرعاً - يكن لا

١ - المساعدة من لائحة لوردة في ٢٣ و ٢٧ - من يونا لحلل الواقع

في الصلاة وفي ١٣ - من ابواب ركوع ٤٢ - من ابواب نوصوء

٢ - المساعدة - من الاحبار الواردة في ٦٠ - من ابواب بمواقيت



ثبت ذلك ان العدول الحارر واقع في حب ايجاد الرابعة (و فيه) ان الموضوع لو حوّل التماس ليس هو العدول الواقع في تلك الحب كى يثبت انه لا يثبت حراره قاعدة الوفاء حيث - بل الموضوع مركب من العزم على الإقامة والابتن بمصلحة التماس وحيث ان احد جزئى الموضوع محرر بوجدان والاخر بالعدول فلا مباح من ترتب الاثر - و ثبت صهره لا يرى من كون هذه اعماله من الامارات او الاصول المحررة او غير المحررة (الشيء) ان فاعله اشك منه خروج الوقت - يحمل احصائها على اذعده لاقتصر في دليله و هو صحيح رارة و الفصل على ذلك (و فيه) ان الصهر من مل هذه الجملة - اى لمصلحة نهى الاعادة بحسب السند العرفى هو البناء على الوجوه لاحظ بطورها

اشارة ان يعلم - عدول عن الإقامة - و الأسباب لصلاة بعده و كى ثبت في المتقدم منها - و في هذه الصورة يمكن البناء على وجوب التماس بوجهين (احدهما) ان الموضوع ثبت العزم على الإقامة و ان كان الصلاة لرابعة المصلحة - وحيث ان احد جزئى الموضوع محرر بوجدان و هو العزم والاخر محرر بالعدول و هو اثبات الصهر لان مقتضى فاعله انقراض صحتها - فيترتب الاثر (المهم) الا ان يثبت ان الجزء الثانى المدعى الاتيان بالرابعة في حب العزم على الإقامة و هذا الخيل لا يحزر - بعد الحارر (ثانيهما) ان العزم على الإقامة موجب لاقتران الصهر و خروج المقسم عن كونه مسافرا ولكن العدول عنها قبل الاتيان بالرابعة موجب لهدام اثره مع من حيه (وعليه) فلا مباح من استصحاب عدم تحقق موجب التقصر اذ يثبت في ان العدول قبل الاتيان بالرابعة موجب التقصر - او بعده فلا يوجد مقتضى الاصل عدم تحقق الموجب (ويمكن) ان يورد على هذا اوجه ثان موضوع التماس ليس هو العزم المجرد - بل مع الاتيان برابعة في تلك الحال و هذا لا يثبت

بالاصل انه يورى الاعلى لقول بالاصل المشت - فاد لاديل على ابحلال العلم  
الاجمالى المتقدم فى هذه الصورة و مفقضاء الجمع بين القصر والتمام

## من القواطع التردد ثلاثين يوما

(و) ثالث من القواطع - الافاضة ثلاثين يوما مترددا (١) فى المسافر  
فى مكان (ولم يوافقا العشرة قصر الى ثلاثين يوما ثم يتم بعد ذلك) مبادم  
فى ذلك المكان ولو كان باويا للمخروج بعد ساعه كما هو المشهور بين الاصحاب  
شهرة عظيمة من عن غير واحد دعوى لاجتماع عليه (وشهد به) بصوص كثره  
مستقيمة ان لم تكن متواترة الصريحة فى ذلك كصحيح (١) اى ولاد المتقدم فى  
المبحث السابق وصحيح (٢) راره عن السافر (ع) و ان لم يدر ما فقلت بهاقول  
عدا اخرج او بعد عد فقصر ميسك و بين ان يمضى شهر فدا ثم لك شهر فتم  
الصلاه وان اردت ان تخرج من مكة - بخروج غير هـ - ولا يعارضها خبر (٣) حبان عن  
ابيه عن السافر (ع) اذا دخلت السنة فقلت اليوم اخرج او عدا اخرج فاستتمت  
عشر ايام - لقصوره عن المكافئة له من وجوه لا تحصى - فاصل الحكم مما  
لا كلام فيه

اما الكلام فى امور (الاول) هل الافاضة فى محل ثلثين يوما مترددا - قاضية  
للمر موصوعا فبترتب عليها جميع احكام الوض فاحتاج بقصر اى اشاء سفر  
جد بدمه - وقاضية لاحكامه لا يترتب عليها سوى وجوب اتمام مبادم فى ذلك المحل  
و جهان - اقويهما الاول لصحيح (٤) صفوان عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن (ع) -  
عن اهل مكة اذارار واعينهم اتمام الصلاة فادع - نعم - المقسم بمكة اى  
شهر مترنهم - فانه ظهر فى عموم المنزلة - بل لا يعد دعوى استظهار ذلك من بصوص

الثاني أيضا (تقريب) أنه بعد ما لا ريب في أن الحقيق في بلد مدة طويلة لا يصدق عليه المسافر - فقد حدد أشرع ذلك فيما إذا كان المقام مع العزم عشرة أيام أو فيما إذا كان مع التردد ثنتين يوما - ويؤكد أنه وحدة لسان الصوص في الإقامة و استثناء ثنتين يوما - رددنا فقدرنا فيها المقيم عشرة أيام مع العزم والمقيم ثنتين يوما مع التردد مرة أهل البلد (ولا يظهر) تنعنا للمشهور بل عن الشهيد الثاني مساواة الإقامة ثنتين يوما مردد الإقامة عشرة أيام في حكاية الاجتماعات على قاصبتها لتسمر موضوعا - كونها قاضية لموضوع أسمر لاحكامه

الثاني أن الموحود في أكثر الصوص وفي عبارات الأكثر هو تعليق المحكم المرور على أشهر - وفي خصوص صحيح أن أي أيوب وأكثر عبارات المنحصرين ذكرنا ثنتين - ولهذا وقع الكلام في أن المدار على إقامة الشهر الهلالي مطلقا - أو على إقامة ثنتين يوما كك - أو يحصل من ما إذا كان مبدأ الإقامة أول الشهر المدار على الهلالي - و بين ما إذا كان مدتها في أثناء الهلالي - فالمدار على إقامة الثلاثين - المشهور بين الأصحاب هو الثاني - وعن مجمع البرهان الاختيار الثالث وثبته غير واحد

و حق القول في الحقاء أنه بعد ما لا ريب ولا كلام في أنه لا يعتبر الشهر بمعنى ما من الهلال والاراء احصا الصوص واحكم بما إذا وقع التردد في أول أو انت أشهر وهو يذهب المطلاع بل لو كان المدار على الشهر كان الاراء ارادة المقدار منه بحيث يكفي بالملق يدور الأمر في مقام الجمع بين الصوص بحمل حر الثلاثين على ما إذا كان مبدأ الإقامة في أثناء الهلالي - والصوص الشهر على ما إذا كان مدتها أول الشهر فثبت القول الثالث - و بين حمل الثلاثين على ارادة الشهر من جهة أن الشهر الكامل هو ذلك فيثبت القول الأول و بين حمل أشهر على رادة اثنتين - فيثبت الثاني - ولا يظهر هو الأخير - (و ذلك) لأنه بعد وصوح فساد الأول د مصابعا إلى كونه جمعا ترعيا لأشاهد به - أن حمل

موضوع شهر على ارادة من بين الهلالين لارمه احتصاصه بما اده كان مبدأ الاقامة  
 دون بات اشهر من دون تعرض يكونه من ثلثي ارب يوم لاؤل من الشهر - وهو كما  
 ترى (بتدوين) حمل الشهر على ارادة - تقديره - وعليه ومقتضى حمل مطابق على  
 استبعاد حمل الشهر على ادة ثلثين لان شهر الهلالى فدين حدهم - ثلاثون يوما  
 ثلثين تسعة وعشرون فكذلك للمقدارمه - ومقتضى طلاق الشهر لاكتساب كل منهما  
 ولكن خبر ثلثين في ده - فمد كامل و هو اثلاثون - ولا يظهر هو القول الثاني  
 الثالث بعبر الوحدة في محل الاقامة والى اى بين لايام التي تقيم فيها مترددا  
 لتمام في المبحث السابق فونتردد في امكنه متعده لا يقطع به السمر - كما انه و  
 توافق متردد اشهر في ضمن شهرين لا يقطع السمر

الرابع ايام ذكره من تصور والاحكام بخروج الى مدون المسافة  
 عداهم على الاقامة وتحققه - تحرى في الجماء بعد لاقمة ثلثين يوما لا - بعد كونها  
 قاضية لسمر موضوع كما عرفت لا فرق بينها وبين ايامه لشرة في تلك  
 الاحكام

هذا تمام كلام في مبحث الصلاة - وقد وقع المراع منها في يوم اشمن  
 عشر من شهر جمادى الثامنة من شهور سنة الواحد والسعين بعد الالف و  
 الثلاثمائة من الهجرة النبوية على مهاجرها افضل الصلاة والسلام - في بلدة اعطية قم -  
 المشرفة

ثم اى كررت نظر في المبحث المذكور في هذا الجزء من اونه دى  
 احده و كان حتمه في يوم الثلاثاء الرابع عشر من شهر رمضان المبارك من  
 شهور سنة ثمان وسعين وثلاث مائة بعد الالف من الهجرة النبوية - والحمد لله ولا  
 واخرها

## جدول الخطاء والصواب

ص	ص	غلط	صحيح
١٨	١٤	لا نعم	لا نعم
٢٧	٨	تمينك	تينك
٢٧	١٧	الودجودية	الوجودية
٤٦	٧	المصلا	المصلاة
٧١	٩	القعدة	بالقعدة
٧٩	٧	لية	ئية
١٨٤	١٠	ومعل	معل
٢١٢	٢٣	السهقى	السهقى
٢٢٦	١٧	اغمتا	اعمتا
٢٣٨	٥	الوردة	الواردة
٢٥٦	١٦	تجرى	يجرى
٣١٨	١٣	المعراء	المعرا
٣٣٣	٣	النسفة	النسفة
٣٦٥	١٥	الاخيران	الاحير
٣٧٢	٥	اجتباب	احتباب
٤١١	٢١	والثالث	الثالث
٤٢٩	١٠	يصلى	يصلون
٤٧٣	٥	احتلت	احتلت

## فهرس الجزء الخامس من كتاب فقه الصادق

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٧	حكم ردة الركوع او السجدة	٣	حكم الحسن اوقع في الصلاة
٣٨	حكم ردة الركعة بحسب القاعدة	٣	بترك شمس الواحبات عمد
٤٠	ما يقتضيه المصنوع بحصة	٥	حكم ردة لعديه
٤٣	حكم سيال، بركعه عماد	١٠	حكم المصنوع سهوا
٤٧	الحسن في المقدمات	١١	حكم الاحلال بالركوع
٤٩	حكم سيال عبر الركن	١٥	حكم الاحلال بالسجدين
٥١	ما يتدارك من غير سجدة السهو	١٨	امكان تكليف الماسي بعد ماسه
٥٣	نود كر ترك ركوع قبل السجود	شوت	جرت في حب السجود
٥٥	نود كر ترك ركوع بعد السجود	١٩	علمه
٥٧	نود كر بعد ان يقم ترك السجدين	مقتضى الاصل العمى عدا شك	
٥٨	لو ذكر بعد القيام ترك سجدة واحدة	٢٠	في اجرة
٥٨	لو ذكر قبل السجود في الركن ترك	٢١	حديث لاتعاد
٦٠	التشهد	صحيح لاتعاد لاشمول لعدم	٢٣
٦١	ما يتدارك مع سجدة السهو	الحديث لا يشمل تجاهل المقصر	٢٥
٦٣	في وجوب قضاء السجدة	حديث يشر الحذف المتعصر	٢٦
٦٤	مع كل قضاء السجدة	شمول الحديث لزيادة	٢٧
٦٥	هل تجب سجدة السهو لسبب السجدة	حديث لاتعاد شمول بشروط	
٦٦	قضاء التشهد	والموانع	٢٨
٦٨	الشك في الصلاة	المراد من الاعادة	٢٩
٧٢	الشكوك ابطله	المراد بالظهور	٣٠
		حكم لزيادة السهوية	٣١
		تردد المسمى بين الركن وغيره	٣٣

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٠٤	إذا كانت صورة قامة من محفوظة	٧٤	تسببت
١٠٥	حكم الشك في الاحلال بعدى		حكم الشك في الصلاة المقصورة
١٠٦	حكم الشك في الشرائط	٧٧	في مواطر التخيير
١١٠	حكم الظن في عدد الركعات	٧٩	حكم الشك في عدد الثلاثية
١١٢	حكم الظن بالافعال	٨٠	حكم الشك في الاولين من الرابعه
١١٤	الشك الموجب لصلاه الاحياء	٨١	ما به يحرر الركعتان
١١٨	حكم الشك بين الاثنين والثلاث	٨٣	إذا لم يدرك صلى
١٢١	حكم الشك بين الثلاث والاربع		الاستصحاب لا يجرى في الشك في
١٢٤	حكم الشك بين الاثنين والاربع	٨٤	الركعات
	حكم الشك بين الاثنين والثلاث	٨٦	حكم الشك في الافعال
١٢٥	والاربع	٨٧	قاعدة استجاوز
	حكم الشك بين أعداد الرباعية و		القاعدة يجرى في الركعتين
١٢٨	ما زاد	٨٨	الاولتين
١٢٩	حكم الشك بين الاربع والخمس		يعثر النحول في الغير في حريان
	حكم الشك بين الاربع والست	٨٩	القاعدة
	حكم الشك بين الاربع والخمس		القاعدة يجرى في الاجزاء غير
١٣٣	والست	٩٥	المستقلة
١٣٣	حكم الشك بين الثلاث والخمس		لا يكفى الدحول في الهوى والهوى
	حكم الشك بين الثلاث والاربع و	٩٧	في جريان القاعدة
١٣٤	الخمس	٩٩	الشك في الركوع بعد الانتصاب
	حكم الشك فيما زاد على اعداد	١٠٠	حكم الشك في الحرء الاحير
١٣٤	الرباعية		حكم الشك في الشيء مع احرار
١٣٥	بعض مروع الشكوك الصحيحة	١٠٢	العقلة

العموان	الصفحة	العموان	الصفحة
الثث في ان حلاء ص. وشت ١٣٧		وار كعات الاحسانية	١٧٥
حكيم اعلاب اثث	١٣٩	لوحى قصه البحر المسى حتى	
لوشث المصلى حلاء احد شكوك		دحل في الصلاة	١٧٦
الصحيحه	١٤١	ما يجب به سجود السهو - الكلام	
حكيم شث كثر اثث	١٤٢	غير العمدى	١٧٧
حكيم شث كثر اثث في معن او		امعود في حياء انفاء وانعكس	١٧٩
امعار	١٤٦	اسلام في غير محله	١٨٠
حد نكثرة	١٤٨	ار ادة او اسبصة غير اسطلة	١٨٢
حكيم شث كل من الامام والماء وم		لوشث في الريده واسبصة	١٨٤
مع حمد الاخر	١٥٠	عص احكم سجود السهو - تداحل	
السهو في السهو لاسمت اله	١٥٨	الاساب	١٨٥
حكيم اثث في الامة	١٦٠	دا نكر راسو حلسجود السهو	١٨٦
صلاة الاحتياط وما يعترف بها	١٦٤	الترتيب بين هذا السجود وس صلاة	
صلاة الاحتياط صلاة مستقنة	١٦٦	الاحتياط و قضاء الاجزاء	١٨٧
حكيم المعافى اواقع بينها و بين		يجب الاثيان به فور اومع تركه	
الصلاة الاصبه	١٦٧	لا تنطل الصلاة	١٨٨
اثث مبهو في عدد ركعاتها	١٦٨	لوسجد للكلام فساد الموحب	
حكيم تذكر نماية الصلاة او نقصها		عبره	١٩٠
في ثساء صلاة الاحتياط او بعد		شرايط هذا السجود وموانعه	١٩١
المراغ منها	١٧٠	محس هذا السجود	١٩٢
في قضاء الاحراء المسية	١٧٣	اجزائه	١٩٣
الترتيب بين الاجراء المسية		كيفية السجدين	١٩٣
		التشهد وحكمه وكيفيته	١٩٦



الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
	كيفية قضاء الصلوات حضرا و		فصل في صلاة القضاء
٢٣٢	سفرا		هل القضاء بالامر الاول او سار
	اذا كان في اول الوقت حضرا و	١٩٨	حديث
٢٣٤	في الحرد مسافرا او بالعكس		يجب قضاء الفوت مطلقا
	١- اب السادس في صلاة الجماعة		لواخل بها بشر في الصلاة
	الجماعة واحدة في الجمعة والعبد		موارد فوت وجوب القضاء بدليل
٢٣٧	ومستحبة في غيرهما	٢٠٢	شعاع
	لا دليل على مشروعية الجماعة		الصلاة التي تركت في حال
٢٣٨	في مطلقا بمرائض	٢٠٤	الحول
٢٤٢	الجماعة الواحدة بالعرض		الصلاة التي تركت في حال
٢٤٣	الجماعة المتطورة	٢٠٦	الاغماء
٢٤٥	لا تشرع الجماعة في ساعة		موارد عدم وجوب القضاء
٢٤٧	الجماعة في صلاة العبد	٢٠٨	لا يجب القضاء على الكافر
	صحة ما يصح الايتماء فيه		قضاء الصلاة على المحض
٢٤٩	من الصلوات	٢١٢	المواسعة والمصابقة
٢٥٣	فما تعقد به الجماعة		ادلة القبول بالمصابقة والحواف
٢٥٤	حكم الشك في شرائط الجماعة	٢١٣	عنها
٢٥٧	اعتبارية الجماعة		ادلة القبول بالمواسعة ونقدها
	الجماعة من الكيفيات الظارية		لا يجب تقديس التمام على
٢٦١	لامن القيود الموعودة	٢١٩	الحاصرة
	بطلان الجماعة لا يوجب بطلان		ادلة اعتبار الترتيب بينهما و
٢٦٢	الصلاة	٢٢٠	نقدها
٢٦٥	لو شك في تبة الايتماء	٢٢٧	لا يعتبر الترتيب في قضاء الفرائض

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣١١	القرائة فى الاحم تية	٢٦٧	حكم امراءة فى الاولتين من
٣١٣	الجمهرة	٢٧٠	حكم امراءة فى لاحرتين من لا
٣١٥	حفتيه	٢٧٢	نقل الية من امام الى اخر
٣١٧	حكم امراءة فى الاحبرتين من	٢٧٣	الاحول فى الجماعة فى الائمة
٣١٨	الجمهرة	٢٧٤	العدول من الاينهم الى الاشراد
٣٢٠	فى امراءة حلف الامام	٢٧٧	فروع العدول الى الاشراد
٣٢١	فى امراءة حلف المجتهد	٢٧٩	يعتبر عدم المحائل من الامام و
٣٢٢	لا يجوز تقديم المأموم فى الامام	٢٨١	المأموم
٣٢٤	حكم التاجر فى الامام	٢٨٣	فروع عند عدم الحائل
٣٢٥	وحوب المتابعة تعدى	٢٨٦	حكم جماعة من مجاحى من يكون
٣٢٧	تفتقر زيادة الركن لاجل	٢٨٨	بحال اسباب
٣٢٨	المتابعة	٢٩٢	فى اعتبار عدم العور
٣٢٩	لور كع او سجد قبل الامام	٢٩٤	فى اعتبار عدم التساعد
٣٣٠	المتابعة فى تكبيرة الاحرام	٢٩٦	يعتبر عدم تقدم المأموم على
٣٣١	المتابعة فى ساير الاقوال	٢٩٨	الامام
٣٣٢	وقوف المأموم خلف الامام	٢٩٩	اجتماعه حول الركعة
٣٣٣	فى شرائط الامام	٣٠٢	فيما تدرك به الركعة
٣٣٤	فى شرطية العداة	٣٠٤	لو ركع تحيل ادراك الامام
٣٣٥	مفهوم العدالة	٣٠٦	راكما
٣٣٦	أداة كون اعداله فى حسن الطاهر		
٣٤٠	و نقلها		

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٨٢	حاتمة في التوبة		ادبه كون اعداة هي محرد ترك
٣٨٤	حكم التوبة	٣٤٣	المخاصي
	يعسر ظهره احولد في امام		دلة اعتبار املكة في اعداة
٣٨٥	الجماعة	٣٤٤	ونقدھا
٣٨٦	في امامة اعدا القائم	٣٥٠	طرق معرفة العداة
٣٨٨	في امامة الامي		ادلة طريقه الاسلام مع عدة ظهور
٣٨٩	في امامة المردة	٣٥١	الفسق ونقدھا
٣٩١	الامم ارباب اولي بالامامة	٣٥٣	طريقة حسن الطاهر
٣٩٢	مراتب الائمة	٣٥٧	طريقة الشهادة
٣٩٣	من يكره الايتمام به	٣٥٩	شهادة العدول الواحد
٣٩٥	العدول من امام الى اخر		ثبوت العداة بالشهادة الفعلية
٣٩٦	اقامة الجماعة في اثناء الصلاة	٣٩٠	الشباغ الطنبي
٣٩٩	لوحاف فوات الركعة	٣٦٤	الموثوق بالعداة
٤٠٢	في الماموم المسوق	٣٦٥	الطنب بالعداة
	اختلاف الامام والماموم اجتهادا		تعديل الشخص بقيام الطريق الى
٤٠٧	او تقليدا	٣٦٦	عداته
٤٠٨	ادانين بطلان الجماعة	٣٦٧	لا يعتبر اعدوة في اعداة
	يستحب اعادة الصلاة جماعة	٣٧٠	كلام في الكبيرة والصغيرة
	اعادة الامام اماما - والماموم	٣٧٣	ما به تمتاز الكبيرة
٤١١	اماما - او ماموما		يعتبر في العداة اجتناب جمع
٤١٢	في تدبيل الامتثال	٣٧٥	المعاصي
٤١٥	الفيد والداعي	٣٧٨	الاصرار على الصغار
٤١٧	احكام المساجد	٣٨٠	موضوع الاصرار

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٤٥٦	الاقامة قاطعة للسفر	٤١٨	استعمال الآلات لمساحد
٤٥٩	يعسر اراحه السفر	٤١٩	رخرة المساحد و عشها لصور
٤٦٣	حكم الرجوع من سفر المعصية	٤٢١	احراج المعصية منها
	لاقرى في اعسار اراحه سفرين	٤٢٣	مكروهات المساحد
٤٦٤	الاستدعاء و لائه	٤٢٥	مستحبات المساحد
	لو رجع الى اطاعة بعد قصد	٤٢٦	صلاة الخوف
٤٦٥	المعصية	٤٢٨	شروطها و كتبها
	حكم العناية بملففة من طباعة	٤٣٠	صلاه لمطردة
٤٦٨	والمعصية	٤٣٢	صلاة العريق
	حكم صلاة في سفر الصيد		في صلاه المسافر
٤٧٢	لو بدر الانتم في يوم سفر فيه	٤٣٣	من شروط التمسك المسافة
٤٧٣	في حكم كثير اسفر	٤٣٣	حد المسافة
	حكم من اتحد اسفر عملا به في	٤٣٦	حكم المسافة استعصية
٤٧٤	السفر الاول	٤٤٣	في تعيين مسد المسافة
	من يعسر في وجوب لتنام على	٤٤٥	طرق ثبوت المسافة
٤٧٦	المسافر	٤٤٧	في اعتبار قصد المسافة
	اقامة عشرة ايام قطعه بحملة	٤٤٩	واخرج بي لمسافة
٤٧٨	السفر	٤٥٠	لا يعتبر قصد المسافة معه
	الخاصة نفس الاقامة و لا يمكن	٤٥١	لو تردد في الانشاء
٤٨٠	عن قصد	٤٥٢	حكم انتفاع في السفر
	كثير اسفر يوم في السفر الثاني بعد		اذا صبي قصر اثم عدل عن
٤٨٢	الاقامة	٤٥٤	القصد
	في اعتبار الوصوف اسي حمد	٤٥٥	الوصول الى الوطن قاصع لسفر

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
اشرخص	٤٨٣	قصدا الحروج عن سور اللدلايا في	
في بيان تحديد حد شرخص	٤٨٤	الاقامة	٥١٣
حكم انقصر ينقطع الحروج الى		ادابا للمقسم الحروج الى مادون	
حد الترخص	٤٨٨	المسافة	
لا يخصص اعصار حد اشرخص		النصورة الاولى	٥١٧
بالوطن	٤٩٠	النصورة الثانية	٥١٨
التحيز في الاماكن الاربعه	٤٩١	النصورة الثالثة	٥٢٠
المراد من الاماكن الاربعه	٤٩٣	النصورة الرابعة	٥٢١
لوصى المسافر تمام	٤٩٦	النصورة الخامسة واسدنة	
لواتم المسافر جهلا	٤٩٧	والساعة	٥٢٤
واتم مسافر بيتا	٤٩٩	امراد ديوم	٥٢٥
اعرة بحال الاداء لاحال		العدو من قصدا الاقامة بعد الحرم	
الوجوب	٥٠٠	عليها	٥٢٦
فصل في فواطع السفر		اعرة في افسد على السامياتين	
الوطن العرفي	٥٠٢	وباعية	٥٢٧
الوطن الاتحادي	٥٠٣	لوعده عن الاقامة بعد استقرار	
الوطن اشرعى	٥٠٤	انتم في ادمه	٥٢٩
ما يشرى في الوطن اشرعى على		لوعده عن الاقامة وشك في الاتيان	
انقوب به	٥٠٩	والرباعية	٥٣٠
من القواطع الاقامة عشرة ايام	٥١١	من القواطع انحد ثلاثين يوما	٥٣٢











FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882486